قضايا المفعول به عند النحاة العرب

دكتور / محمد أحمد خضير
كلية الآداب – جامعة القاهرة

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد – القاهرة

أسم الكتـــاب: **قضايا المفعول به عند النحاة العرب**
أسم المؤلف: د/ محمد أحمد خضير
أسم الناشر: مكتبة الانجلو المصرية
أسم الطــابع: مطبعة محمد عبد الكريم حسان
سنة الطبع: 2003
رقـــم الايـــداع: 20928 لسنة 2002
الترقيم الدولي: I-S-B-N 977-05-1961-8

المُقَــــدِّمَة

تتضمَّن :

(١) أهمية البحث
(٢) مصادر البحث ومراجعه
(٣) منهج البحث



مقدمة

أمام اتساع الدولة الإسلامية ودخول كثير من الشعوب تحت لواء الإسلام مع اختلاف لغاتهم ، وحاجتهم إلى الاختلاط بالعرب الفاتحين ، وإلى فهم الدين الجديد ، وأمام شيوع اللحن بين كثير من فصحاء العرب أنفسهم ، وغيرة بعض العلماء على لغتهم ولغة دينهم ، إلى غير ذلك من أسباب [١] ، لجأ هؤلاء إلى محاولات لتقعيد اللغة العربية من خلال ما جمعه الرواة من نصوص لغوية كان أهمها أشعار قبائل محددة معروفة بفصاحتها [٢] .

وقد رُوى أن باب المفعول به كان من أوائل الأبواب التى صُنِعَتْ [٣] فى ذلك الصرح الذى كثرت مؤلفاته وتراكمت ، ووجدنا منها المتونَ والشروح والموسوعات الضخمة التى عمرت بها مكتبتنا التراثية .

وقد أدهشنى – من خلال قراءاتى الأولى فى النحو أن وجدت كثيراً من النحاة لايهتمون بإفراد باب للمفعول به ، بل يبحثونه فى باب التعدى واللزوم [٤]، أما هؤلاء الذين فتحوا له باباً فإنهم لم يحرصوا على جمع شتات الموضوع [٥] ، إلا ماكان من محاولة عند الرضى [٦] .

---

(١) انظر في أسباب وضع النحو : المدارس النحوية ١١–١٣ .

(٢) انظر في تحديد تلك القبائل : المزهر للسيوطي ١/١١ .

(٣) انظر في ذلك : طبقات النحو بين اللغويين للزبيدي ٢١ ، ٢٢ ، إنباه الرواة للقفطي ١/٦ .

(٤) انظر : الكتاب : فهرس الجزء الأول ، وانظر أيضاً : المقتضب ٣/١ ٩–٩٧ ، التسهيل ٨٣–٨٥ ، شروح الألفية ومنها : شرح ابن عقيل ٢/١٤٧–١٥٦ ، شرح الأشموني ١/٣٤٧–٣٥٠ .

(٥) انظر : الأصول لابن السراج ١/٢٠٢ ومابعدها . حيث عنون باباً بالمفعول به ، ودرس فيه التعدي ، ثم باباً للفعل الذي يتعدي إلي مفعولين ثم ثالثاً للفعل الذي يتعدي إلي ثلاثة مفاعيل ، وقد تبعه في ذلك الفارسي وعبدالقاهر (المقتصد ١/٥٩١ ومابعدها) أما الزمخشري وابن يعيش فقد جاء عندهما باب المفعول به ، فشمل تعريفه ثم حذف عامله وماترتب عليه من منصوبات ، ثم حذف المفعول به ثم تفرقت مسائله الأخري في ثنايا المفصل وبالتالي شرحه (انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٤ ومابعدها إلي ٢/٤٠).

(٦) انظر : شرح الرضي للكافية ١/١٢٧ ومابعدها .

ولم أجد من المُحْدَثِينَ من خَصَّ المفعول به بالبحث ، أما هؤلاء الذين أدرجوا دراسته ضمن دراساتهم الشاملة للنحو العربي ، فإننى أختلف معهم فى دراستى للموضوع ، وقد اطَّلعت على رسالة دكتوراه أعدها بكلية دار العلوم عائد كريم الحريزى عام ١٩٧٥م . بعنوان (فلسفة المنصوبات فى النحو العربى) : بحث فيها المنصوبات من الأسماء والأفعال كما بحث أدوات النصب ، ومنهج الباحث واتساع دراسته يختلف عما نريده من بحثنا ، لكننا قد أفدنا من الرسالة ، كما أفدنا من رسالة الدكتوراه المقدمة من إبراهيم الشمسان إلى قسم اللغة العربية بكلية الآداب/ جامعة القاهرة بعنوان (الفعل فى القرآن الكريم تعديته ولزومه) لقرب هذين البحثين من بحثنا .

لقد حددت هدفى من البحث وهو جمع شتات الموضوع ، ورد كل رأى إلى صاحبه – بقدر الإمكان – والحرص على التسلسل التاريخى ، ثم مناقشة الظاهرة ومحاولة الخروج برأى فيها .

وكان علىَّ أن أجمع أولاً شتات الموضوع الذى تفرقت جزئياته فى كثير من أبواب النحو المختلفة مثل : التعدى واللزوم ، والمنصوبات من مفاعيل وغيرها، وحروف الجر ، والإضافة ، والمشتقات وعملها ، والفاعل ، ونائب الفاعل، على ماسيتضح فى البحث .

كما كان علىَّ أن أرجع إلى مصادر ومراجع مختلفة حسبما اقتضى البحث، من بين هذه المصادر والمراجع ، كتب النحو الأصيلة ابتداء من كتاب سيبويه إلى همع الهوامع للسيوطى وشروح الألفية المختلفة ، ومن ذلك كتب طبقات النحويين وكتب إعراب القرآن ابتداء من معانى القرآن للفراء ومروراً بمعانى القرآن للأخفش وإعراب القرآن ومعانيه للزجاج إلى البحر المحيط لأبى حيان ، ثم كتب القراءات القرآنية ، ومنها : كتاب السبعة لابن مجاهد ، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن أبى طالب ، والنشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ، كما استعنت فى ذلك بمعجم القراءات القرآنية ، وقد اضطرنى البحث أيضاً إلى الرجوع إلى كتب البلاغة العربية ، ومنها : دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة لعبد القاهر ، ومفتاح العلوم للسكاكى ، والإيضاح للقزوينى وشروح التلخيص ، والمثل السائر لابن الأثير، والطراز للعلوى ، كما رجعت إلى بعض التفاسير القرآنية مثل الكشاف

للزمخشرى ، وتفسير القرطبى ، وتفسير ابن كثير ، وبعض كتب علوم القرآن مثل: البرهان فى علوم القرآن للزركشى ، والإتقان للسيوطى .

وفى تحقيق الشواهد الشعرية استعنت بمعجم شواهد العربية للأستاذ عبدالسلام هارون ، ثم بكتب الشواهد النحوية مثل : شرح الشواهد الكبرى للعينى، والدرر اللوامع للشنقيطى ، وخزانة الأدب للبغدادى ، ورجعت إلى دواوين كثير من الشعراء .

كما استعنت فى البحث بمراجع حديثة بيَّنتُها فى قائمة المراجع ومنها مراجع تتصل باللغات السامية ، وقد أشرت إلى ذلك فى موضعه من البحث .

منهجى فى البحث :

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة أبواب ، ينقسم كل منها بالتالى إلى ثلاثة فصول على النحو الآتى :

الباب الأول : يتضمن قضايا التعريف والتصنيف ، وقد جاءت فصوله على النحو التالى : الفصل الأول : التعريف والمصطلح : وتضمن عرض تعريفات المفعول به عند النحاة وخلافاتهم مع محاولة الوصول إلى أسباب ذلك الخلاف ، كما تضمن قضية مصطلحات المفعول به ، ونتائج دراسة تلك المصطلحات. الفصل الثانى : علاقة المفعول به بالمنصوبات ، وينقسم إلى قسمين : أحدهما : تضمن دراسة علاقة المفعول به بالمفاعيل الأخرى كل على حدة والآخر : تضمن دراسة علاقة المفعول به بسائر المنصوبات . الفصل الثالث : أنواع من المفعول به ، قدمنا فيه لدراسة أنواع المفعول به ودرسنا بعضها وهى : (التعجب ، والمنصوب على نزع الخافض ، والمفعول المجرور بحرف الجر ، ونائب الفاعل) ، وأجّلنا أنواعاً أخرى لموضعها من البحث لارتباطها بقضايا أخرى .

الباب الثانى : العامل فى المفعول به . ويتضمن دراسة قضية العامل فى المفعول به ، وقد عرضت فى بدايته خلاف النحاة حول عامل

المفعول به ثم قسمته إلى ثلاثة فصول هى : الفصل الأول : يتضمن الأفعال العاملة فى المفعول به ، ثم حذف الفعل وماسببه من منصوبات عدّها النحاة من أنواع المفعول به ثم خاتمة فى حذف الفعل . الفصل الثانى : يتضمن الأسماء المشبّهة بالفعل وعملها فى المفعول به وهى اسم الفاعل ، وصيغ المبالغة ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر ، واسم المصدر ، وأسماء الأفعال . الفصل الثالث : يتضمن الحروف المشبهة بالفعل أو النائبة عنه وهى : إن وأخواتها وأمّا الشرطية ، وأدوات النداء ، و (إلاّ) فى الاستثناء .

الباب الثالث : ويبحث فى قضايا تركيبية وينقسم إلى ثلاثة فصول هى : الفصل الأول : تعدد المفعول به ، وقد بحثت فيه مايلى : مفعولان ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، مفعولان أصلهما المبتدأ والخبر ، أشكال مفعولى ظن ، الحكاية ، إجراء القول مجرى الظن ، ثلاثة مفاعيل . الفصل الثانى : يتضمن التقديم فى باب المفعول به ، وبحثت فيه أساليب اللغات فى التمييز بين المعانى النحوية [١] صور تقديم المفعول به ، على الفاعل أو على الفعل، التقديم والتأخير بين المفاعيل المتعددة ، أغراض تقديم المفعول به .

الفصل الثالث : يتضمن حذف المفعول به ، وحذف المفعولين أو أحدهما والحذف مع المفاعيل الثلاثة ، وأغراض حذف المفعول به . ثم أتبَعْتُ ذلك بخاتمة تتضمن أهم نتائج البحث . وقد اتّبعْتُ فى هذا البحث المنهجين الوصفى والتاريخى، محاولاً وصف الظاهرة متتبعاً تطورها ، مبتدأ بما جاء فى كتاب سيبويه مروراً بالفراء فالأخفش فالمبرد فابن السراج حتى أصل إلى ما جاء عند السيوطى ، وشرّاح الألفيّة وحواشيها ، عارضاً آراء المُحْدَثين ثم أناقش كل ذلك محاولاً الوصول إلى رأى ربما وافق بعض هذه

(١) أقصد بها الأبواب النحوية المختلفة كالفاعلية أو المفعولية مثلاً .

الآراء ، وربما اختلف معها جميعاً ، ولم أقصد إلى المخالفة قصداً، ولم أغمط أحداً رأيه ، إلا فيما لم أطّلع عليه والكمال لله وحده .

د. محمد أحمد خضير

الباب الأول

قضايا التعريف والتصنيف

الفصل الأول : التعريف والمصطلح .

الفصل الثانى : علاقة المفعول به بالمفاعيل الأخرى .

الفصل الثالث : أنواع المفعول به .

التعريف والمصطلح

تعريف المفعول به

عرّف النحاة العرب المفعول به بتعريفات ثلاثة هى :

(١) ما وقع عليه فعل الفاعل [١] .

(٢) كل اسم تعدّى إليه الفعل [٢] .

(٣) ماكان محلاً لفعل الفاعل [٣] .

وإذا كان ابن يعيش يقول : إن الفعل المتعدّى تجاوز الفاعل إلى محل غيره، وذلك المحل هو المفعول به [٤] ، كان علينا أن نبحث فى ثلاثة مصطلحات جاءت مرتبطة بالتعريفات الثلاثة هى :

التعدّى ، والتجاوز ، والوقوع

التعدّى = التجاوز : تترادف كلمتا (التعدّى والتجاوز) فى الدلالة المعجمية فالتعدّى: هو مجاوزة الشىء إلى غيره [٥] ، والتعدّى هو التجاوز [٦] ، كما تترادفان فى الدلالة الاصطلاحية ، فالمتعدى من الأفعال هو مايجاوز صاحبه إلى غيره [٧] .

أما (وقع) فقد تأتى بمعنى (سقط) ، وقد تأتى بمعنى (أصاب) كما فى قوله تعالى : ﴿ ولمّا وقع عليهم الرّجز ﴾ (١٣٤ الأعراف) ، فمعناها اللغوى يختلف

---

(١) المفصل ٣٤ ، شرح الكافية للرضي ١٢٧/١ ، شرح قطر الندي ٣٩/٢ ، همع الهوامع ٧/٣.

(٢) أسرار العربية لابل الأنباري ٣٧ .

(٣) ارتشاف الضرب ٥٩٣ وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٧ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٧ ، الجامع الصغير ٨٨ .

(٥) لسان العرب مادة (عدا) .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٧ .

(٧) اللسان مادة (عدا) .

عن معنى (تجاوز) ، و(تعدّى) .

فإذا تتبعنا الاستعمال الاصطلاحى لها ، وجدنا أن تصاريف الجذر (وق ع) قد ظهرت منذ سيبويه (ت ١٨٠ هـ) مرتبطة بالمفعول به ، حيث يقول : «وتقول : أعبدُ الله أنتَ رسولٌ له ورسولُه ، لأنك لاتريد بـ (فَعُول) ههنا ماتريد به في (ضَرُوب) ، لأنك لاتريد أن توقع منه فعلاً عليه ، فإنما هو بمنزلة قولك : أعبدُ اللهِ أنتِ عجوزٌ له» [١] .

كما جاءت مرتبطة بالحال حيث يقول : إن الحال يقع فيها الفعل [٢] ، وبالمفعول له الذى جعله عذراً لوقوع الفعل ، أو «انتصب لأنه موقوع له» [٣] .

أما الفراء (ت ٢٠٧ هـ) فهو يُكْثِرُ من ذلك فيستعمل (تُوقِعُ) [٤] ، أو (وقوع)[٥] ، أو (أوقعْتَ) [٦] ، أو (الفعل واقع) [٧] .

وهو فى كل ذلك يستعمل (الوقوع) بمعنى (التعدّى) ، ومما يزيد ذلك وضوحاً قول الفراء : «وقوله ﴿ أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ ﴾ (٢٢ الملك) . تقول : قد أكبَّ الرجلُ ، إذا كان فعله غير واقع على أحد ، فإذا وقع الفعل أسقطت الألف ، فتقول: قد كبَّه الله لوجهه ، وكببته أنا لوجهه» [٨] ، فالفراء فى النص يستعمل (غير واقع) بمعنى (لازم) ، و (وقع الفعل) بمعنى (تعدّى) كما يستعمل (الفعل الواقع) بمعنى (الفعل المتعدّى) [٩] .

فمصطلح (الوقوع) عند الفراء إذن يرادف مصطلح (التعدّى) عند غيره من النحاة، وهذا مايجعلنا نقول : إنه إذا كان (التعدّى) ، و (التجاوز) قد ترادفا فى

---

(١) الكتاب ١/١١٧ . أي لاتريد أن تجعل (رسول) من صيغ المبالغة فتُعمِلها عمل الفعل .
(٢) الكتاب ١/٤٤ ، ٣٧٠ ، ٣٧٦ ، ٣٩١ .
(٣) نفسه ١/٣٦٧ ، ٣٨٥ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/١٤٤ .
(٤) معاني القرآن للفراء ١/٢١ ، ١١٣ ، ٣/١٠ .
(٥) نفسه ١/١٤٨ ، ٤٧٨ .
(٦) نفسه ٢/١٧٨ ، ٣٣٢ .
(٧) نفسه ٢/٣٢ ، ١١٠ .
(٨) نفسه ٣/١٧١ .
(٩) نفسه ١/١٦٨ .

الدلالة اللغوية والاصطلاحية ، فإن (الوقوع) هو المرادف الثالث لهما من الناحية الاصطلاحية ، فنكون بذلك أمام ثلاثة مصطلحات مترادفة هى : (التعدّى) ، و(التجاوز) ، و(الوقوع) ، وهذا ماجعل ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) يسمّى الفعل المتعدّى متعدّياً ، وواقعاً ، ومجاوزاً [١] .

مما سبق يتبيّن لنا أن هذه المصطلحات الثلاثة للتعدّى هى التى أثمرت لنا التعريفات الثلاثة السابقة .

فإذا حاولنا تتبّع التطور الذى مرّ به مفهوم المفعول به ، فى مقابل المصطلح فإننا نجد أنّ سيبويه (ت ١٨٠هـ) لم يحاول أن يقابل المصطلح بالمفهوم ، أو بمعنى آخر لم يحاول أن يضع تعريفاً محدّداً للمفعول به ، لكنه يقول فى جملة (ضَرَبَ عبدُالله زيداً) «انتصب زيدٌ لأنه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل» [٢] .

أما الفراء (ت ٢٠٧هـ) فإنه يُعبّر عن المفعول به بأنه «شىء يقع عليه الفعل» يقول فى قوله تعالى : ﴿إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي﴾ (إبراهيم ٣٧) «ولم يأت منهم بشىء يقع عليه الفعل ، وهو جائز أن تقول قد أصبنا من بنى فلان وقتلنا من بنى فلان وإن لم تقل رجالاً ، لأن (مِنْ) تؤدى عن بعض القوم» [٣] ، فهو يعبّر عن (حذف المفعول) بقوله : إنه (لم يأتِ منهم بشىء يقع عليه الفعل) ، وبذلك نستطيع القول إنه يستعمل مفهوم المفعول به (شىء يقع عليه الفعل) بدلاً من المصطلح (مفعول به) فيأتى بالمفهوم دون ذكر المصطلح .

أما أول من قابل المفهوم بالمصطلح فهو ابن السّراج (ت ٣١٦هـ) الذى يقول : «إنما قيل له مفعول به ، لأنه لما قال القائل : ضَرَبَ ، وقَتَلَ ، قيل له هذا الفعل بمن وقع؟ فقال : بزيدٍ أو بعمرو» [٤] .

ويأتى بعد ذلك التعريف المحدد عند الزمخشرى (ت٤٦٧هـ) الذى يقول :

---

(١) التسهيل ٨٣ .
(٢) الكتاب ٣٤/١ .
(٣) معاني القرآن للفراء ٧٨/٢ .
(٤) الأصول ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ .

إن المفعول به «هو الذى يقع عليه فعل الفاعل» [١] ، وقد تبعه فى ذلك كثير من النحاة [٢] .

أما أبو البركات ابن الأنبارى (ت٥٧٧هـ) فقد استبدل (التعدّى) بالوقوع إذ يقول : إن المفعول به «كل اسم تعدّى إليه فعل» [٣] .

وإذا كان الوقوع والتعدّى قد أثمرا مفهومين للمفعول به ، فإن التجاوز ، وهو المرادف الثالث قد أثمر لنا مفهوماً ثالثاً ، فابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) يقول : إن الفعل المتعدى قد تجاوز الفاعل إلى محلّ غيره ، وذلك المحلُّ هو المفعول به [٤] ويستغل أبو حيان ذلك ، فيقول : إن المفعول به «ماكان محلاً لفعل الفاعل خاصة»[٥] .

إذن فالتعريفات الثلاثة تنبع من ثلاثة مصطلحات مترادفة معجمياً أو اصطلاحياً وبالتالى فالتعريفات الثلاثة تتفق فى معناها .

---

(١) المفصل ٣٤ وهذا هو التعريف الأول في التعريفات المذكورة .
(٢) شرح الكافية للرضي ١/١٢٧ ، شرح قطر الندي ٢/٣٩ ، همع الهوامع ٣/٧ .
(٣) أسرار العربية ٣٧ وهو التعريف الثاني .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٧/٦٢ ، الجامع الصغير ٨٨ .
(٥) ارتشاف الضرب ٥٩٣ .

قضية المصطلحات النحوية

الاصطلاح والمصطلح يراد بهما اللفظ ذو الدلالة الخاصة المتعارف عليها بين طائفة معينة فى مجال أو حقل معين [١] ، ويشترط فيه دقة الاختيار والوضوح والشيوع بين تلك الطائفة واتفاقهم عليه .

وقد حدث تغيُّر فى دلالة بعض المصطلحات النحوية واستحدثت مصطلحات أخرى على مدى القرون ، وهناك علاقات بين كل هذه المصطلحات، فهى تارة متوافقة وأخرى متخالفة ، وفوق هذا وذاك فهناك علاقة العموم والخصوص التى تربط بعضها ببعض [٢] .

ودراسة المصطلح النحوى تحتاج إلى تضافر الجهد حتى تبرز المصطلحات النحوية بتعدُّدها وبدلالاتها المختلفة ، ونقف على تطور تلك المصطلحات عبر القرون .

لكل هذا وغيره حاولت أن أسهم فى دراسة المصطلحات النحوية ، ويهمنى هنا دراسة المصطلحات التى تدل على مفهوم المفعول به ، ومايتعلق بها من مصطلحات تستعمل نفس الألفاظ فى تراكيب أخرى ، حتى وإن اختلفت دلالاتها ، كما سأتعرض لاستعمال نفس المصطلحات بدلالات مغايرة ، وعلى ذلك فسيكون منهجى فى عرض المصطلحات كالتالى :

(١) عرض المصطلح الدال على مفهوم المفعول به .

(٢) عرض المصطلحات المتعلقة تركيبياً بذلك المصطلح .

(٣) عرض الدلالات الأخرى للمصطلح .

---

(١) معجم مصطلحات النحو والصرف والعرض والقافية ٧ وانظر في تعريف المصطلح : العربية لغة العلوم والتقنية ١١٧ ، ١١٨ ، ١١١٨ ، الجاسوس على القاموس ٤٣٧ ، الضمائر في القرآن الكريم ١٧ .

(٢) من تقديم د. محمود فهمي حجازي لكتاب (الجملة الشرطية عند النحاة العرب) ص١١ .

وبعد عرض المصطلحات سأحاول الخروج بنتائج لهذا العرض ، مستقرئاً ماعرضته من مصطلحات ، محاولاً تفسير مجيء هذا المصطلح أو ذاك بهذه الدلالة أو تلك ، من خلال بعض الظواهر التى تميز بها المصطلح النحوى فى تاريخ النحو العربى .

وسيكون اهتمامى فى هذه الدراسة بالمصطلح لا بالنحاة خشية الإطالة والتكرار .

المصطلحات التي تدل علي مفهوم المفعول به

استعمل النحاة لذلك مصطلحين أساسيين تفرعت عنهما مصطلحات أخرى هذان المصطلحان هما : المفعول به ، والمفعول .

أولاً : مصطلح (مفعول به) :

ورد هذا المصطلح عند سيبويه (١) ، كما ورد عند النحاة من بعده (٢) وقد وردت مصطلحات أخرى لها علاقة بمصطلح (مفعول به) ، وهى :

مفعول بها : ورد عند الفراء (ت ٢٠٧هـ) حيث قال فى قوله تعالى ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ - الحِجْر ٥٤ ﴾ ،كسر أهل المدينة يريدون أن يجعلوا النون (مفعولاً بها)(٣).

---

(١) الكتاب ١٤/١ (بولاق) ، ٢٩٨/١ وقد ورد هذا المصطلح قبل سيبويه فيما روته كتب الطبقات عند أبي الأسود الدؤلي : انظر : طبقات النحويين واللغويين . للزبيدي ٢١ . إلا أننا لانستطيع أن نُعَوِّل علي هذه الروايات فنجزم باستعمال أبي الأسود للمصطلح .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ١٣٧/١ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ٨٩/٢ ، ٩٠ ، المقتضب ١٧٣/٤ ، الأصول لابن السراج ٢٠٣/١ ، ٢٠٤ ، الجمل للزجاجي ١٠ ، إعراب القرآن للنحاس ١٥٥/١ ، شرح السيرافي علي سيبويه ٢٦١/١ ، إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٧٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١٤١ ، ١٩٧ ، ٢١٤ ، الواضح للزبيدي ١١ ، اللمع لابن جني ١٣٤ ، الخصائص ١٧٣/١ ، ١٧٤ ، ١٨٥ ، المفصل للزمخشري ٥٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٢ ، ٧٨/٧ ، التسهيل ٤٢ ، ٤٣ ، ٧٧ ، ٨٥ ، شرح الكافية للرضي ٨٣/١. ومابعدها، ١٢٨ ، ١٧٦ ، ٢٣٤ ، ٢٠٤/٢ ، شرح شذور الذهب ٤٢٥ ، شرح ابن عقيل ١١١/٢ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢١ ، همع الهوامع ٩٨/٣ ، ١٠٩/٥ ، حاشية الصبان ٨٧/٢.

(٣) معاني القرآن للفراء ٩٠/٢ .

وتبعه فى ذلك ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) [١] ، كما استعمل مصطلحاً آخر هو (مفعول بهم) [٢] ، وهما بذلك قد راعيا عود الضمير فيقال على ذلك (مفعول به)، و(مفعول بها) و(مفعول بهم) .. إلخ .

مفعول به صريح : استعمله ابن جنى فى مقابل المفعول المجرور [٣] .

المفعول به فى المعنى : استعمله الفارسى بمعنى نائب الفاعل [٤] .

الفعل المبنى للمفعول به : بمعنى (الفعل المبنى للمجهول) [٥] المشبّه بالمفعول به : بمعنى (الظرف المتوسّع فيه) [٦] المنصوب على التشبيه بالمفعول به : بمعنى (الظرف المتوسّع فيه) [٧] .

وقد ورد مصطلح (مفعول به) بدلالات أخرى :

فقد استُعْمِل بمعنى (اسم المفعول) [٨] ، واستعمله سيبويه (علة للنصب) حيث يقول فى حديثه عن (لات) : «وتنصب الحين لأنه مفعول به» [٩] فاسم (لات) منصوب لأنه مفعول به ، كما يقول فى مكان آخر : «هذا باب ماينتصب من الأسماء التى ليست بصفة ولامصادر ، لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به ، وذلك قولك : كلمته فاه إلى فى ، وبايعته يداً بيد ، كأنه قال : كلمته مشافهة وبايعته نقداً ، أى كلمته فى هذا الحال» [١٠] .

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ١٩٧ ، ٢١٤ .
(٢) نفسه ١٤١ ، وانظر ٥٣ .
(٣) اللمع لابن جني ١١٨ .
(٤) الإيضاح العضدي ٧٠/١ .
(٥) المقتصد ٣٤٤/١ ، ٦١٢ .
(٦) التوطئة ١٧٦ .
(٧) الجمل ٨١ ، شرح ابن عقيل ١٩٢/٢ ، ١٩٧ .
(٨) معاني القرآن للفراء ١٦٦/٢ ، ١١٥/٣ ، مجالس ثعلب ٣١٦/١ ، الأصول لابن السراج ١٤٤/١ ، إعراب ثلاثين سورة ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٨٠ ، ١٢٤ ، ١٥٣ ، ٣٠٢ ، الواضح ٥٣ ، التبيان للعكبري ٧١/١ .
(٩) الكتاب ٥٧/١ .
(١٠) نفسه ٣٩١/١ .

فالحال عنده منصوبة لأنها مفعول به ، أو كما قال مَنْ بعده لأنها مُشَبَّهةٌ بالمفعول به [١] .

ثانياً : مصطلح (مفعول) :

ورد هذا المصطلح عند سيبويه (ت١٨٠هـ) فيما رواه عن الخليل (ت١٧٥هـ) [٢] ، كما استعمله سيبويه أيضاً [٣] ، ثم تبعه النحاة فى استعماله [٤] .

وقد وردت مصطلحات أخرى لها علاقة بمصطلح (مفعول) هى :

– (مفعول حقيقى) : بمعنى أحد المفعولات الخمسة [٥] ، وبمعنى المفعول به [٦] وبمعنى المفعول المطلق [٧] .

– (المفعول على الحقيقة) : بمعنى المفعول المطلق [٨] ، (المفعول فى الحقيقة) : بنفس المعنى [٩] وكذلك (المفعول حقيقة) [١٠] .

---

(١) انظر مصطلح المُشَبَّه بالمفعول .
(٢) الكتاب ٣٩٥/١ وروي في كتب الطبقات عن أبي الأسود أيضاً انظر : طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص٢ ، إنباه الرواه ٦/١ ، ٩ .
(٣) الكتاب ٣٣/١ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٦٦ .
(٤) معاني القرآن للفراء ٨٩/٢ ، المقتضب ٩١/٣ ومابعدها ، ١٧٣/٤ ، ٢٩٩ مجالس ثعلب ٤٤٦/٢ ، الأصول لابن السراج ٨٣/١ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ومابعدها ، ١٢٤/٢ ، ٢٥١، الجمل للزجاجي ١١٢ ، ١٢١ ، الإيضاح ٥٠ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٣٣/١ ، شرح السيرافي ٢٦١/١ ، ٢٧٠ ، الإيضاح العضدي ٧٢/١ ، الواضح للزبيدي ١٠ ، ١١ ، ١٧ ، ١٩٢ مشكل إعراب القرآن لمكي ٤٥٢/٢ ، المقدمة لابن بابشاذ ١١١ المقتصد ٥٨٠/١ لُمَع الأدلة ١١٢ شرح المفصل ابن يعيش ٧١/٢ ، ٨٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٨٨/٧ ، ٦٥/٦ ، ٨٠ ، التسهيل ٧٠ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٥ ، شرح الكافية ١٢٨/١، ٢٠٦/٢ ، ٢٩٢ ، مغني اللبيب ٥٣٦ ، شرح شذور الذهب ٤٢٩ ، شرح ابن عقيل ٩٦/٢ ومابعدها ، همع الهوامع ٢٠٤/٢ ، حاشية الصبيان ٣٩/٢ ، ٥٥ ، حاشية الخضري ١٦٠/١ .
(٥) المقدمة لابن بشاذ ٢٣٠ .
(٦) الإنصاف ٨٢٦/٢ .
(٧) شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١، شرح الكافية ١١٣/١ ، حاشية الخضري ١٦٧/١ .
(٨) الأصول ٢٠٢/١ ، المقتصد ٥٨٠/١ .
(٩) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/١ .
(١٠) همع الهوامع ٩٤/٣ .

- (المفعول الصحيح) بمعنى (المفعول المطلق)[١]، أو بمعنى المفعول به[٢].
- (المفعول الصريح) : بمعنى المفعول به [٣] وبمعنى المفعول المطلق [٤].
- (مفعول عسى) : بمعنى خبر أفعال المقاربة [٥] .

ومن ذلك بعض المصطلحات المستعملة بمعنى (نائب الفاعل) وهى : المفعول المرفوع ، [٦] ، المفعول الذى لم يتعدَّ إليه فعل فاعل [٧] ، المفعول الذى لايُذكر فاعله [٨] ، المفعول القائم مقام الفاعل [٩] ، المفعول الذى جُعِل الفعل حديثاً عنه [١٠] مفعول لم يسم فاعله [١١] .

وكذلك المصطلحات المستعملة بمعنى الفعل المبنى للمجهول وهى :

(فعِل المفعول) [١٢]، (المبنى للمفعول) [١٣]، (فعل بُنِيَ للمفعول)[١٤]- مصطلح (مُشَبَّه بالمفعول) : بمعنى أحد المنصوبات دون المفاعيل الخمسة[١٥]-

---

(١) المقتضب ٢/١٢١ الأصول ١/١٩٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٤ .
(٢) شرح السيرافي ٣/١٠٧ .
(٣) شرح الكافية ١/٢٨٨ ، همع الهوامع ٥/٥٥ .
(٤) الجمل للزجاجي ٣١٦ .
(٥) المقتضب ٣/٧٠ ، التوطئة ٢٧٠ ، همع الهوامع ٢/١٤٠ يذكر النحاة عسي ثم يقولون مفعولها .
(٦) المقتصد ٦١٨ .
(٧) الكتاب ١/٣٣ ، ٣٤ ، شرح السيرافي ١/٣٥٧ .
(٨) المقتضب ٤/٥٠ .
(٩) انظر : المقتضب ٤/٥٠ ، الأصول ١/٢٦٦ ، شرح السيرافي ١/٢٦٦ ، المقتصد ١/٥٦٠.
(١٠) اللمع لابن جني ١١٧ .
(١١) انظر : الأصول ١/٨٦ ، الجمل ٧٨ ، مشكل إعراب القرآن ١/٢٤٧ ، شرح الكافية ١/٨٣ ، ١٩٣ .
(١٢) إعراب القرآن للنحاس ١/١٢٥ ، شرح السيرافي ١/٣٥٧ ، المقتصد ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦، همع الهوامع ٥/١٠٩ .
(١٣) المقتصد ٣٤٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٦٩ .
(١٤) الأصول ١/٨٦ .
(١٥) المقتضب ٤/٢٩٩ ، معاني القرآن للزجاج ٢/٢١٢ ، الأصول ١/٢٧٦ ، ٢٧٧ الإيضاح للزجاجي ٦٤ ، الإيضاح العضدي ١/٢٧ ، اللمع لابن جني ١٢٤ ، المقدمة لابن بابشاذ ٢٦٥ ، المقتصد ١/٢١١ ، ٣٩٨ ، الإنصاف ١/١٧٨ ، ٢/٨٢٦ ، لمع الأدلة ١٣٩ ، ١٤٠ ، شرح الكافية ٢/٣٠٢ ، ٣٠٣ .

مُشَبَّه بالمفعول الحقيقى : استعمله ابن بابشاذ بنفس المعنى السابق [١] .

وقد ورد مصطلح (مفعول) بدلالات أخرى ، فقد ورد بمعنى أحد المفعولات الخمسة [٢] ، وورد بمعنى المفعول المطلق [٣] وبمعنى اسم المفعول [٤] .

ثانياً : نتائج دراسة المصطلح

إذا تأملنا ماعرضناه من مصطلحات ، يمكننا أن نخرج بالنتائج التالية :

أولاً : تعدد المصطلحات التى تدل على مفهوم المفعول به :

تعددت المصطلحات التى تدل على مفهوم المفعول به عند النحاة العرب ، فبينما يروى سيبويه استعمال الخليل لمصطلح (مفعول) [٥] ، يستعمل هو مصطلحين : أحدهما : (مفعول) [٦] ، والآخر : (مفعول به) [٧] ، ثم استعمل النحاة من بعده كلا المصطلحين ، وربما استعملها النحوى الواحد فى مكان واحد ، للدلالة على المفعول به [٨] معتمداً فى ذلك - إلى حد بعيد - على دلالة السياق ، التى جعلتهم يتساهلون فى استعمال مصطلح (مفعول) فى أماكن كثيرة ، حتى يسهل جريان اللفظ فى الكلام ، استثقالاً لتكرار الرادفة (به) بخاصة وأننا نلاحظ كثرة دور المصطلح (مفعول) عند الحديث عن الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة .

---

(١) المقدمة لابن بابشاذ ٢٣٠ ،
(٢) المقتضب ٢٩٩/٤ ، الأصول ١٨٩/١ وما بعدها ، الإيضاح للزجاجي ٥٠ ، شرح السيرافي ٢٧٠ ، الإيضاح العضدي ١٦٧/١ ، ١٩٩ ، اللمع ١٣١ ، ١٤٤ ، المقتصد ٦٧١/١ .
(٣) الأشباه والنظائر ٩١/٤ .
(٤) الكتاب ١٠٩/١ ، ١١٧ ، ٢٧٤ ، معاني القرآن للفراء ١٦/٢ ، ٢٣٧ ، ٢٥٥/٣ ، مجالس ثعلب ٣١٦/١ ، معاني القرآن للزجاج ٩٢/١ ، ٣٤/٢ ، الأصول ١٤٥/١ ، إعراب القرآن للنحاس ١٥٧/١ ، ٥٠٧ ، ٧٣٤/٢ ، إعراب ثلاثين سورة ٤٥ ، ٧٨ ، ٨٧ ، ١٠٥ ، ١١٥ ، ١٨٦ ، المقتصد ٧٢١/٢ ، ٧٢٢ ، دلائل الإعجاز ١٠٣ ، شرح الكافية ١٩٩/٢ .
(٥) الكتاب ٣٩٥/١ .
(٦) نفسه ٣٣/١ ، ٩٢ ، ٩٦ .
(٧) الكتاب ١٤/١ (بولاق) ، ٣٩١/١ (هارون) .
(٨) انظر علي سبيل المثال : المقتضب ١٧٣/٤ ، وانظر : هوامش ٢ ص٦ ، و٧ ص٧ .

ومما دفعهم إلى ذلك أيضاً أن لفظة (مفعول) هى صيغة اسم المفعول من الفعل (فَعَلَ) ، ويقال (فَعَلَهُ) ، و (فَعَلَ بِهِ) [١] ، لذا ساغ لهم أن يستعملوا الصيغتين (مفعول) ، و(مفعول به) للدلالة على مفهوم واحد .

هذا التعدد نجده عند البصريين كما نجده عند الكوفيين ، فقد ورد عند سيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم [٢] ، كما ورد عند الفراء وثعلب [٢] ، ونجده عند المتقدمين من النحاة ، كما نجده عند المتأخرين ابتداء من سيبويه إلى الصبان[٢] .

ثانياً : تعددت المفاهيم التى يدل عليها المصطلح الواحد ، فمصطلح (مفعول به) استعمل للدلالة على مفهوم المفعول به ، كما استعمل بدلالات أخرى أولها : استعماله للدلالة على مفهوم (اسم المفعول) ، وقد بدأ هذا الاستعمال عند الفراء (ت٢٠٧هـ) ثم ثعلب (ت٢٩١هـ) الكوفيَيْن مما يجعلنا نقول إنه مصطلح كوفى ، وإن جاء بعدهما عند ابن السراج (ت٣١٦هـ) ثم شاع عند ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) كما استعمله الزُبيدى (ت٣٧٩هـ) والعكبرى (ت٦١٦هـ) [٣] ، وقد تكفلت دلالة السياق وقرائن أخرى بتوضيح هذا المفهوم ، فالفراء يقول فى قوله تعالى : ﴿ وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ ﴾ - (٢٤ الرحمن) - «قرأها الحسن وأهل الحجاز بفتح الشين يجعلونهن مفعولاً بهن أُقْبِلَ بهن وأدبر» [٤] ولايخفى أن (المنشآت) لاتُعْرَبُ مفعولاً به ، كما أنه يفرق بينها وبين غيرها بفتح الشين ، فهو يفرق بين بناء (اسم المفعول) ، و(اسم الفاعل) .

وإذا كان سيبويه قد استعمل مصطلح (مفعول به) بدلالات أخرى ، فإن ذلك دأبُهُ فى استعمال المصطلحات ولا لوم عليه فى ذلك ، فلم يكن أمر

---

(١) انظر : لسان العرب مادة (ف ع ل) .
(٢) انظر الهامشين ٢ ص١٨ ، و٤ ص٢٠ .
(٣) انظر : هامش ٤ ص٢٠ .
(٤) معاني القرآن للفراء ١١٥/٣ وهي قراءة الجمهور ، قال أبو حيان «قرأ الجمهور المنشآت بفتح الشين اسم مفعول أي أنشأها الله ، أو الناس ، أو المرفوعات الشراع» (البحر المحيط ١٩٢/٨) . وانظر في هذه القراءة : كتاب السبعة ٦٢٠ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ٣٠١/٢ ، النشر ٣٨١/٢ .

المصطلحات قد استقر بعد [١] .

أما مصطلح (مفعول) فقد استعمل بمعنى (مفعول به) ، كما استعمل أيضاً بمعانٍ أخرى ، منها أنه استعمل للدلالة على أحد المفاعيل الخمسة ، وقد ظهر ذلك فى تقسيم بعض النحاة المنصوبات إلى مفعول وشِبْه مفعول .

يقول المبرد : «اعلم أنه لاينتصب شىء إلاّ على أنه مفعول أو مُشَبَّهٌ بالمفعول فى لفظٍ أو معنى» [٢] .

ويقول السيرفى : إن «سيبويه يجعل المفعول الذى تدل صيغة الفعل عليه أقوى من المفعول الذى لاتدل صيغة الفعل عليه ، والمفعول الذى تدل صيغة الفعل عليه اثنان المصدر وظرف الزمان» [٣] .

وهم يقصدون بالمفعول هنا أحد المفعولات الخمسة ويشبه المفعول سائر المنصوبات [٤] ، هذا التعدُّد فى المفاهيم للمصطلح الواحد قد يوقعهم فى اللبس أحياناً، مما يجعلهم يحترزون عن ذلك فى تعبيرهم ، فهذا السيرافى يحاول تحديد مايقصده سيبويه بمصطلح (مفعول) فى بعض الأماكن ، قائلاً : «والمفعول الذى يعنيه – أى سيبويه – هاهنا هو المفعول به الذى يصل الفعل إليه بغير حرف جر ، كقولك (ضَرَبَ زيدٌ عمراً) ، ولايدخل فى معنى ذلك المفعول فيه ، ولا المفعول معه ولا المفعول له ولا المفعول المطلق وهو المصدر» [٥] .

---

(١) انظر : رسالة الضمائر في القرآن ٣٥ .

(٢) المقتضب ٢٩٩/٤ .

(٣) شرح السيرافي ٢٧٠/١ جاء ذلك في شرحه لقول سيبويه : «واعلم أن الفعل الذي لايتعدي الفاعل يتعدي إلي اسم الحدثان الذي أخِذَ منه المصدر) ... إلخ » (انظر الكتاب ٣٤/١ ومابعدها) .

(٤) انظر في ذلك : الأصول ١٨٩/١ ، ٢٥٨ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٣٤٢ الإيضاح العضدي ١٦٧/١، ١٩٩ ، اللمع لابن جني ١٣١ ، ١٤٤ ، المقتصد ٦٧١/١ .

(٥) شرح السيرافي ٢٦١/١ .

ويقول أحد شُرَّاح التلخيص : إن «المفعول يراد به عند الإطلاق المفعول به، فلايدخل فى الكلام سائر المفاعيل» (١) .

وقد يلبس هذا الاستعمال المفعول به بالمفعول المطلق ، يقول الصبان : «قوله فى موضع مفعوله أى المفعول به عند الجمهور ، والمفعول المطلق النوعى عند غيرهم» (٢) ، هذا القول ينبع مما أثاره النحاة ، أَىُّ المفاعيل أحق بالمفعولية أهو المفعول به أم المفعول المطلق ؟ وسنتحدث عن ذلك بعد قليل .

أما استعمال (مفعول) بمعنى اسم المفعول فمفعول هو بناء (اسم المفعول) ، وقد تتحدد دلالة المصطلح بذلك ، يظهر ذلك فى استعمال سيبويه للمصطلح حيث يقول : «فمفعول مثل يُفْعَلُ ، وفاعل مثل يَفْعَلُ» (٣) فلاشك أن المعنى أن اسم المفعول مثل الفعل المبنى للمجهول ، واسم الفاعل مثل الفعل المبنى للمعلوم .

وأخيراً فإننا نلاحظ أنه يوجد مايشبه الثبات فى استعمال أهم مصطلحين للمفعول به ، وهما (مفعول) ، و(مفعول به) ، فقد استعمل المصطلحان منذ سيبويه حتى الآن بنفس القدر من الشيوع تقريباً ، ولاحرج فى ذلك لأننا نستثقل الرادفة (به) ونَتَحَاشَى تكرارها ، فإذا قلت : (مفعول به) ثم ذكرته بعد قليل ، فإننى لاشك قائل (المفعول) ، وهذا مافعله النحاة (٤) .

---

(١) شروح التلخيص ٢/١٤٥ ، وانظر ٢/١١٩ ، ١٢٠ ، حاشية الصبان ٢/٥٥ حاشية الخضري ، ١/١٦٠ .
(٢) حاشية الصبان ٢/٣٩ .
(٣) الكتاب ١/١٠٩ .
(٤) انظر علي سبيل المثال : معاني القرآن للفراء ٢/٨٩ ، المقتضب ٤/١٧٣ ، مجالس ثعلب ١/٣١٦ ، والأصول ١/٢٠٤ وأنظر ١/١١٧ .

علاقة المفعول به بالمنصوبات

تحدث ابن هشام فى باب المنصوبات المتشابهة (١) عن (كلمات) تحتمل فى إعرابها أكثر من وجه ، وإن كانت منصوبة ، فمنها مايحتمل المصدرية والمفعولية(٢) ، ومنها مايحتمل المصدرية والظرفية والحالية ، ومنها مايحتمل المصدرية والحالية ، ومنها مايحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله ، ومنها مايحتمل المفعول به والمفعول معه (٣) .

لقد تعددت أوجه إعراب (الكلمة) الواحدة ، باختلاف النحاة ، كما تعددت عند النحوى الواحد ، وكثرت هذه الظاهرة فى كتب إعراب القرآن (٤) وإن تعدتها إلى كتب النحو المختلفة (٥) ، و «اختلف النحاة فى توجيه كثير من الجمل القرآنية وعاب بعض المحدثين عليهم هذا الاختلاف» (٦) ، بينما يُعِدُّ الدكتور محمد حماسة

---

(١) انظر : المغني ٢/٥٦١ ومابعدها ، وقد جاء ذلك في الباب الخامس الذي يتحدث فيه عن (الجهات التي يدخل الاعتراض علي المعرب من جهتها) .

(٢) يقصد بالمصدرية هنا النصب علي المفعول المطلق ، وبالمفعولية : المفعول به .

(٣) انظر المغني ٢/٥٦١ -٥٦٣ .

(٤) انظر علي سبيل المثال : إعراب القرآن للنحاس ٣/١٠٨ يقول في (**أمراً من عندنا** – الدخان٥) «في نصبه خمسة أقوال ...» ، ٣/٥٤٧ ، ٥٤٨ حيث يقول «وفي نصب نذير سبعة أقوال...» وانظر : مشكل إعراب القرآن ١/١٨٥ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٣٤٤، ٤٤٧، التبيان للعكبري ١/٩٢ ، ٩٧ ، ١١٧ ، ٣٢٠ وغيرها ، البحر المحيط ٣/١٤٠ .

(٥) انظر : الكتاب ١/٣٦٠ ، الأصول ١/١٩٤-١٩٦ ، الخصائص ٢/٢٦٨ ، ٣/٣٢٢-٣٢٤ ، المقتصد ١/٦٤٤ ، ٢/٧٢٤ ، ٧٢٥ ، أمالي ابن الشجري ١/٤٦ ، التسهيل ١٠٩ ، ١١٤ ، ١١٥ ، شرح الكافية ١/٢١٠ ، ٢١٤ ، وانظر : ١/١٢٢ ، ١٢٣ حيث يعرض قولاً للخليل ، المغني ٤٦٤ ، شرح ابن عقيل ٢/٢٤٣ ، ٢٩٠ ، همع الهوامع ٤/١٥ ، حاشية الصبان ٢/١٢٢ ، ١٩٥ .

(٦) دراسات عربية ٢/٩٣ ولم يحدد الباحث د. محمد حماسة عبداللطيف هؤلاء الباحثين ولعل منهم : إبراهيم مصطفي حيث يقول في كتابه إحياء النحو : «يجيزون – أي النحاة – في الكلام وجهين أو أكثر من أوجه الإعراب ، ولايشيرون إلي مايتبع كل وجه من أثر في رسم المعني وتصويره . وبهذا يشتد جدلهم ويطول احتجاجهم ، ثم لاينتهون إلي كلمة فاصلة انظر: إحياء النحو ٨ ، وانظر في ذلك أيضاً دراسات في علم اللغة د. كمال بشر ٢/٥٥ .

عبداللطيف تعدد أوجه الإعراب فى الجملة القرآنية من وجوه إعجاز القرآن [(١)] ، ويحاول أن يكشف عن أسباب هذا التعدد ، ومنها : أن «فى العربية عدداً محدوداً من علامات الإعراب يتوزع على الوظائف النحوية المختلفة ، وبطبيعة الحال لابد أن تشترك أكثر من وظيفة نحوية فى علامة واحدة» [(٢)] .

وهذا ماتجده فعلاً فى المنصوبات ، فهى تشترك فى علامة إعرابية واحدة هى علامة النصب ، لكنها تتمايز فيما بينها بوسائل أخرى تعين على تحديد المعنى النحوى ، وهى ما أسماه د. تمام حسان بـ (القرائن) [(٣)] .

وإذا كنا لانستطيع – لطبيعة البحث – بحث العلاقة بين المنصوبات بوجه عام ، فإننا سنحاول كشف العلاقة بين المفعول به وغيره من المنصوبات كلٌ على حدة .

وتتضمن هذه العلاقة تعدُّد أوجه الإعراب كما تتضمن علاقات أخرى تختلف من منصوب إلى آخر .

ونُقَسِّمُ تلك العلاقة إلى :

أولاً : علاقة المفعول به بالمفاعيل الأخرى .

ثانياً : علاقة المفعول به بسائر المنصوبات .

أولاً : علاقة المفعول به بالمفاعيل الأخرى :

اختلف النحاة فى تعداد المفاعيل ، فبينما يرى البصريون أنها خمسة ، يرى الكوفيون – فيما نسب إليهم – أن مايستحق مصطلح (مفعول) إنما هو المفعول به وحده ، يقول أبوحيان : «وكون المفاعيل خمسة هو مذهب البصريين ، وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به» [(٤)] .

---

(١) دراسات عربية ٩١/٢ .

(٢) نفسه ٩٩/٢ ، ١٠٠ .

(٣) انظر كتابه *اللغة العربية معناها ومبناها* ص١٩١ ومابعدها .

(٤) ارتشاف الضرب ٥٣٤/١ ، همع الهوامع ٨/٣ ، شرح التصريح ٣٢٣١ مدرسة الكوفة ٣٠٨، ٣٠٩ .

واختلف النحاة بعد ذلك فحاولوا إنقاص هذا العدد أو زيادته ، فرُوِىَ عن الزجّاج ، أنه يجعل المفعول له مفعولاً مطلقاً لبيان النوع «وذلك لمَا رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلاً وبياناً له ، كما فى : ضربته تأديباً ، فإن معناه أدبته بالضرب ، والتأديب مجمل والضرب بيان له ، فكأنك قلت : أدبته بالضرب تأديباً ، ويَصِحُّ أن يُقَالَ : الضرب هو التأديب فصار مثل : ضربت ضرباً فى كون مضمون العامل هو المعمول» [١] ، وهو يتفق فى ذلك مع الكوفيين فى أحد القولين المنسوبين إليهم - حيث يجعلون المفعول له مثل المفعول المطلق فى (قعدت جلوساً) [٢] .

ويُرْوَى عن الجرمى أن المفعول له «منتصب نصب المصادر التى تكون حالاً» [٣] ، ويرُدُّ الرضى على هؤلاء ، بأن ذلك لايطَّرِدُ فى جميع أنواع المفعول له [٤] ، فيحاول أن يَرُدَّهم عما اعتسفوه من تكلف ، إذ أن ماتكلفوه فى ذلك لايَطَّرِدُ فى مثل : (قعد جبناً) ، فليس القعود هو الجبن بحال من الأحوال .

لكن الرضى يتكلف تكلفاً أكبر إذ يريد أن يدخل المفعول فيه ، والمفعول له تحت المفعول به ، فيقول : إنهما مفعولان على نزع الخافض [٥] . ويجعل ابن الطراوة وتلميذه السهيلى المفعول المطلق من المفعول به [٦] ، ويشرح السيوطى ذلك فيقول : «قال ابن الطراوة : هو مفعول به بفعل مضمر لايجوز إظهاره ، والتقدير فى (قعد قعوداً) : فعل قعوداً ، وقال السهيلى كذلك إلاَّ أنه قال : أَنْصِبُهُ بمضمر من لفظ الفعل السابق . فإذا قيل : قعد قعوداً ، فهو عنده بقعد أخرى ، لايجوز إظهارها» [٧] ، وقد كفانا أبوحيان الرد عليهما ، إذ يقول : «وهذان مذهبان

---

(١) شرح الكافية ١/١٩٢ ، وانظر : حاشية الخضري ١/١٧٣ .
(٢) شرح قطر الندي ٢/٣٨ .
(٣) شرح الكافية ١/١٩٢ .
(٤) نفسه .
(٥) نفسه ١/١٩٠ ، ١٩١ .
(٦) ارتشاف الضرب ١/٥٣٥ .
(٧) همع الهوامع ٣/٩٨ .

ركيكان مخالفان لما عليه الجمهور ، من غير حاجة لذلك» [١] ، أو مانقله السيوطى عنه من قوله : «وهذا كله تكلف وخروج عن الظاهر بلا دليل» [٢] .

وقد جعل سيبويه المفعول معه مفعولاً به فى قوله – ممثلاً للمفعول معه – «ومثل ذلك : مازلت وزيداً حتى فعل ، أى : مازلت بزيد حتى فعل ، فهو مفعول به» [٣] ، بينما يُقَدِّر له الزجّاج فعلاً ناصباً [٤] .

وبهذا يكون المفعول له والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول معه عند هؤلاء النحاة – أنواعاً من المفعول به ، مما يُشَكِّلُ لنا اتجاهاً موازياً للاتجاه الكوفى الذى يجعل المفعولية تقتصر على المفعول به وحده ، وبقية المفاعيل مُشَبَّهَةً به ، أما هؤلاء فيُدْخِلُونَهَا – على تَفَرُّقِهِمْ – تحت المفعول به .

وبينما ينقص هؤلاء المفاعيل يزيدها آخرون ، فيزيد السيرافى مفعولاً سادساً، هو المفعول منه ، مثل : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾ – (الأعراف ١٥٥) [٥] وهذا منصوب – عند الجمهور – على نزع الخافض [٦] ، ويزيد ابن منظور (المفعول عليه) ، وهو مثل : علوت السطح ورقيت الدرجة [٧] ، وهو مفعول به كما هو واضح ، وإذا طبقنا طريقته هذه تفرع المفعول به بعدد حروف الجر ، فسنجد (المفعول عنه ، أو إليه ... إلخ) [٨] .

وفى رأيى – أن هؤلاء وأولئك قد جانبهم التوفيق ، إذ أن الاقتصار على المفعول به فيه من التكلف مافيه ، بالإضافة إلى أنه يحرمنا من التفريق بين

---

(١) ارتشاف الضرب ٥٣٥/١ .
(٢) همع الهوامع ٩٨/٣ .
(٣) الكتاب ٢٩٨/١ .
(٤) شرح قطر الندي ٣٨/٢ .
(٥) شرح قطر الندي ٣٨/٢ ، الأشياء والنظائر ٥٩/٣ .
(٦) انظر : الكتاب ٣٧/١ ، ٣٨ .
(٧) اللسان (فعل) .
(٨) قال ابن أباز «وهذا ضعيف جداً لأنه يقتضي أن يُسَيَّ نحو قولك : نظرت إلي زيد مفعولاً إليه ، وانصرفت عن خالد ، مفعولاً عنه» (الأشباه والنظائر ٥٩/٣) .

معانى هذه المفاعيل ، بالصورة التى حددها بها نحاة البصرة ، فليس معنى المفعول به مساوياً لمعنى المفعول المطلق ، أو المفعول له أو المفعول فيه أو المفعول معه ، حتى ندخلها تحت المفعول به [1] ، كما أن زيادة عدد المفاعيل بعدد حروف الجر تفريع لاحاجة بنا إليه .

---

(١) أقصد بكلمة (معان) هنا المعني النحوي ، وهو معني الباب الخاص كالفاعلية والمفعولية وغيرها .

(ا) علاقة المفعول به بالمفعول المطلق

جعل النحاة المفعول المطلق أقرب المفاعيل إلى المفعولية لأسباب ثلاثة:
أولها : فهمهم للتعدى ، يقول سيبويه : «الفعل الذى لايتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذى أُخِذَ منه [١] ... ويتعدى إلى الزمان ... ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه [٢] اسماً للمكان ، وإلى المكان ...» ويمثل له بـ (ذهبت المذهب البعيد ، وجلست مجلساً حسناً) [٣] .

ويقول فى باب أعلم : «هذه الأفعال إذا انتهت إلى ماذكرت لك من المفعولين ، فلم يكن بعد ذلك متعدّى ، تعدّت إلى جميع مايتعدّى إليه الفعل الذى لايتعدّى الفاعل» [٤] ، وهو فى هذا يفهم التعدّى فهمين : أحدهما : التعدّى إلى المفعول به ، والآخر : التعدّى إلى المنصوبات الأخرى التى يدل عليها الفعل بصيغته ، أو بمعناه ، ويُسَمّى ذلك تعدّياً أيضاً ، ويتضح ذلك عند السيرافى حيث يقول : إن «سيبويه يجعل المفعول الذى تدل صيغة الفعل عليه أقوى من المفعول الذى لاتدل صيغة الفعل عليه ، والمفعول الذى تدل صيغة الفعل عليه اثنان المصدر ، وظروف الزمان» [٥] .

وقد شاع هذا الفهم للتعدّى بين النحاة [٦] ، وعلى أساسٍ منه يتحدد – عندهم – مايَدْخُلُ فى المفعولية أو مايخرج منها ، فابن بابشاذ يعدد المنصوبات ، ثم يقول : «فالخمسة الأولى هى الحقيقة والستة التى بعدها مُشَبَّهٌ بالمفعول الحقيقى، وإنما كانت الأولى حقيقة لأن فى الفعل على كل واحد منها دلالة قوية ... فلما كانت هذه الخمسة يدل عليها الفعل دلالة قوية كانت هى المفعولة الحقيقية ،

---

(١) أي المصدر . انظر : شرح السيرافي ١/٢٦٩ .
(٢) أي لفظ الفعل .
(٣) الكتاب ١/٣٤-٣٦ .
(٤) الكتاب ١/٤١ وانظر ١/٤٢ ، ٤٣ .
(٥) شرح السيرافي ١/٢٧٠ ، وانظر : ١/٢٦٩ .
(٦) انظر : الأصول ١/١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، الجمل ٣٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٦٨ ، ٦٩ .

والستة التى بعدها مشبهة بالمفعول» (١) .

ويكون هذا الفهم أكثر تأثيراً عندما يحاول ابن يعيش والرضى أن يجعلا للحال أولوية فى المفعولية من المفعول له أو المفعول معه ، يقول الرضى : «ولولا مراعاة التسمية – كما قلنا – لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه ، أولى إذ الفعل لايخلو من حال من حيث المعنى» (٢) .

كان هذا الفهم سبباً من أسباب قولهم بأن المصدر (المفعول المطلق) هو أصحُّ المفعولات (أو المفعول الحقيقى ، أو الصريح ، أو الصحيح) ، فإذا كان «سيبويه يجعل المفعول الذى تدل صيغة الفعل عليه أقوى من المفعول الذى لاتدل صيغة الفعل عليه» (٣) ، فإن المصدر أصح المفعولات ، لأن «صيغة الفعل تدل عليه ، والأفعال كلها متعدية إليه ، عاملة فيه» (٤) ، بل إن الفعل «إنما يذكر ليدل على الحدث (أى : المصدر)» (٥) .

ويُرتِّب الرضى المفاعيل على هذا الأساس ، فيُقدِّم المفعول المطلق ، ثم المفعول به ، ثم بقية المفاعيل ، متعللاً لترتيب كل منها بقربه أو بعده من الفعل ، مُتَعَسِّفاً فى ذلك أشد التعسف (٦) ، كما يُرتِّبها الخضرى على أساس أولوية المفعول المطلق ، وعلى هذا الفهم للتعدِّى ، فإذا قُدِّم المفعول به على المفعول المطلق – فى باب التعدِّى – فإنما يكون ذلك استطراداً لاقصداً ، وعند اجتماع المفاعيل تُرتَّبُ على مافى قولهم :

مَفَاعِيلُهُمْ رَتِّبْ ، فَصَدِّرْ بِمُطْلَقٍ
وَثَنِّ به ، فيه ، لَهُ ، مَعْهُ ، قَدْ كَمُلْ

---

(١) المقدمة ٢٣٠ .

(٢) شرح الكافية ١/١١٣ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٧ ، ٦٩ .

(٣) شرح السيرافي ٢٧٠/١ .

(٤) شرح السيرافي ٢٦٩/١ ، وانظر : الأصول ١٩١/١ ، ١٩٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١ .

(٥) الكتاب ٣٤/١ .

(٦) شرح الكافية ١١٣/١ .

تَقُولُ : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ زَيْداً بِسَوْطِهِ

نَهَاراً ، هُنَا ، تَأْدِيبَهُ وَامْرأً نَكَلْ [١] .

السبب الثانى – فى جعلهم المفعول المطلق أَصَحَّ المفعولات – نجده عند الرضى ، حيث يعلل أهمية المفعول المطلق بالنسبة للجملة بأنه لولا وجوده بالفاعل لَمَا كان فاعلاً [٢] ، يقول : «لأجل قيام هذا المفعول [٣] به (أى بالفاعل) صار فاعلاً لأن ضاربية زيد فى قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرَباً . لأجل حصول هذا المصدر منه» [٤] .

أما السبب الثانى فهو – فى رأيى – المعنى اللغوى لكلمة (مفعول) ، يقول المبرد : إن «المصدر هو المفعول الصحيح ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيداً ، أنك لم تفعل زيداً ، وإنما فعلت الضرب ، فأوصلته إلى زيد ، وأوقعته به ، لأنك إنما أوقعت به فعلك» [٥] .

ويُلْقِى ابن السراج على المفعول الحقيقى – وبسبب من تلك الدلالة اللغوية رداءً دينياً ، حيث يقول : إن المصدر «هو المفعول فى الحقيقة لسائر المخلوقين ، فمعنى قولك : قام زيد ، وفعل زيد قياماً سواء ، وإذا قلت : ضربت فإنما معناه أحدثت ضرباً ، وفعلت ضرباً ، فهو المفعول الصحيح» [٦] وذلك لأنك لاتستطيع أن تفعل زيداً ، وإنما تفعل الضرب بزيد ، «لأنه ليس بمفعول لك ، فإنما هو مفعول لله تعالى» [٧] وعلى ذلك فالمصدر «مفعول صريح ، لأنك أحدثته بعد أن لم يكن» [٨] ، وهو أصح المفعولات لأن الفاعل يُحدثه ، ويُخرجه من العدم إلى الوجود ، [٩] ، أما

---

(١) حاشية الخضري ١/١٦٧ .
(٢) والفاعل عندهم أهم جزء في الجملة .
(٣) الإشارة إلي المفعول المطلق .
(٤) شرح الكافية ١/١٣ .
(٥) المقتضب ٢/١٢١ ، ٤/٢٩٩ .
(٦) الأصول ١/١٩٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٤ .
(٧) الأصول ١/١٩٠ .
(٨) الجمل ٣١٦ .
(٩) شرح السيرافي ١/٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٠ .

المفعول به فليس «بمفعول لك ، إنما فعلت فعلاً أوقعته به ، فهو مفعول به» (١) ، «ومن ضرورة قولنا مفعول به أن يكون المفعول غيره ، ومعنى قول النحاة (مفعول به) أنه مفعول به شيء من الأحداث» (٢) ، «والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به ، وهو المصدر (أى المفعول المطلق) » (٣) ، فالمفعول به «شيء وقع عليه المفعول المطلق ، كما ذكره النحاة ، وليس مفعولاً» (٤) .

ويوضّح عبدالقاهر أنهم قد حدّدُوا سمة للمفعولية قاسوا عليها المفعول به أو المفعول المطلق أو غيره ، هذه السمة هى أن «المفعول على الحقيقة ما أخرجه الفاعل من العدم إلى الوجود» (٥) ، وإذا كان المصدر بهذه الصفة وأن «سمة المفعولية بالمصدر أولى منها بغيره من الأقسام» (٥) كان «المصدر أولى الأشياء أن يُطْلَقَ عليه لَفْظُ المفعول» (٥) ، ثم تشيع هذه الدلالة – اللغوية – عند النحاة(٦) .

هذه العلل الثلاث التى جعل النحاة بها المفعول المطلق أَصَحَّ المفاعيل – سرعان ماتنهار إذا عرفنا أن النحاة كان لهم فهم آخر للتعدّى ، ربما كان أَصَحَّ من ذلك الفهم السابق ، وهو وارد أيضاً عند نفس النحاة ، فالفعل المتعدّى هو ماتعدّى إلى مفعول به ، يتضح ذلك من قول سيبويه فى جملة (ضَرَبَ عبدُالله زيداً) : «وانتصب زيد لأنه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل» (٧) إذن فلم يقصد سيبويه – أو غيره – بما سبق التعدّى الذى نعرفه ، ويوضح ذلك أنه يجعل الفعل اللازم ممايتعدى إلى المصدر وغيره ، فيقول : إن «الفعل الذى لايتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدَثان ... إلخ» (٨) .

---

(١) الجمل ٣١٦ .

(٢) الأشباه والنظائر ٤/٩٠ ، ٩١ .

(٣) نفسه ٤/٩١ .

(٤) نفسه ٤/٩٢ .

(٥) المقتصد ١/٥٨٠ .

(٦) همع الهوامع ٣/٩٤ ، حاشية الخضري ١/١٦٧ .

(٧) الكتاب ١/٣٤ ، وانظر أيضاً : الأصول ١/٢٠٣ ، وسنبحث ذلك في الفصل الخاص بالأفعال العاملة من باب العامل .

(٨) الكتاب ١/٣٤–٣٧ .

ويُرَدُّ السبب الثانى بأن المصدر (المفعول المطلق) ليس السبب فى فاعلية الفاعل ، لأن الفعل إذا كان يتضمن الحدث والزمان – عندهم – فإنه لاحاجة بنا إلى وجود المصدر مرة أخرى متمثلاً فى صورة المفعول المطلق ، ليكون سبباً فى فاعلية الفاعل ، فإذا كان ولابد من وجود شىء يتسبب فى أن يكون الفاعل فاعلاً ، فإن ذلك الشىء هو الفعل بما تضمنه من حدث (مصدر) وليس المصدر (المفعول المطلق) ، وليس المفعول المطلق ، أو المفعول به ، أو الفعل سبباً فى فاعلية الفاعل، وإنما كلٌ من هذه الأشياء جاء ليؤدى وظيفة نحوية فى الجملة .

أما فهم النحاة للمفعولية على أن «المفعول على الحقيقة ما أخرجه الفاعل من العدم إلى الوجود» [١] ، فقد صدر عن الدلالة اللغوية لكلمة (مفعول) ، وهذه الدلالة قد تختلف عن الدلالة الاصطلاحية ، وقد تتفق معها ، وكنا نرحب باتفاقهما لو أن مصطلح (مفعول) شاع بمعنى (المفعول المطلق) ، فإذا كان النحاة قد عبّروا عنه بالمفعول الحقيقى ، ولم يُقَيِّدُوه بحرف جر ، حيث أسموه مفعولاً مطلقاً [٢] ، فإن بعضهم قد أطلق على المفعول به (المفعول الحقيقى) [٣] كما أنهم عندما أطلقوا مصطلح (مفعول) كانوا يقصدون به – فى أُغلب المواضِعِ المفعول به[٤] ، ولم يطلقوه على المفعول المطلق ، يقول سيبويه فى جملة (ضرب عبدُاللهِ زيداً) «وانتصب زيد لأنه مفعول [٥] تعدّى إليه فعل الفاعل» [٦] .

ويُبَيِّنُ السيرافى قصد سيبويه ، فيقول : «والمفعول الذى يعنيه هاهنا هو المفعول به الذى يصل الفعل إليه بغير حرف جر ، كقولك :

(ضَرَبَ زيدٌ عمراً) ، ولايدخل فى معنى ذلك المفعول فيه ، ولا المفعول معه ولا المفعول له ، ولا المفعول المطلق ، وهو المصدر» [٧] .

---

(١) المقتصد ٥٨٠/١ .

(٢) الإيضاح العضدي ١٦٧/١ ، شرح الكافية ١١٣/١ ، شرح ابن عقيل ١٦٩/٢ .

(٣) انظر ماتقدم في المصطلحات . البحث ص٢٠ .

(٤) انظر ماتقدم في المصطلحات . البحث ص٢٠ .

(٥) وجاءت في طبعة بولاق (مفعول به) مكان مفعول .

(٦) الكتاب ٣٤/١ ، وانظر : فهرس الجزء الأول من تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، المقتضب ٩١/٣ ومابعدها ، الأصول ٢٨٨/٢ ومابعدها .

(٧) شرح السيرافي ٢٦١/١ .

أى أن سيبويه لايقصد بمصطلح مفعول – فى هذا النص – غير مفهوم المفعول به ، فلا يقصد المفهوم العام للمفعولية ، أو المفعول المطلق .

هذا الفهم للمفعولية نجده عند ابن خالويه وعبدالقاهر وابن الأنبارى [١] كما نجده عند شُرّاح التلخيص حيث يقول أحدهم : إن «المفعول يراد به عند الإطلاق المفعول به ، فلا يدخل فى الكلام سائر المفاعيل» [٢] .

وفى رأيى – أن النحاة قد أجهدوا أنفسهم بحثاً عن الأدلة التى تجعل ذلك المفعول أو ذاك أصح المفاعيل ، أو المفعول الحقيقى ، والحق أن المفاعيل الخمسة قد أطلقت عليها مصطلحات خمسة هى : (مفعول به ، ومفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول معه ، ومفعول فيه) ، وكل مصطلح من هذه المصطلحات يتركب من لفظتين الأولى منهما مشتركة بين المفاعيل وهى لفظة (مفعول) ، مما يجعلنا نقول إن هذه المصطلحات تنتمى إلى مجموعة واحدة ، أما اختلاف اللفظة الثانية ، فإنما يدل على اختلاف المعنى النحوى لأىٍّ من هذه المفاعيل عن الآخر .

وإذا جاءت لفظة (مفعول) وحدها ، فربما دلّت على (المفعول به) أو (المفعول المطلق) ، أو (أحد المفاعيل الخمسة) [٣] وليس معنى هذا أن المفعول به أو المفعول المطلق أقرب إلى المفعولية من الآخرين ، لكن المسألة لاتتعدى أكثر من تعدُّد المفاهيم للمصطلح الواحد فى بعض حالات استعماله .

أجاز معربو القرآن الكريم فى إعراب بعض الكلمات المنصوبة وجهين أحدهما : أن يكون المنصوب مفعولاً به ، والثانى : أن يكون مصدراً (مفعولاً مطلقاً) [٤] .

---

(١) انظر : اعراب ثلاثين سورة ٥٨ ، ٢١٤ ، المقتصد ١/٣٣٠ ، الإنصاف ١/٢٧٧ .
(٢) شروح التلخيص ٢/١٤٥ وانظر : ٢/١١٩ ، ١٢٠ ، حاشية الخضري ١/١٦٠ .
(٣) انظر : البحث ص٢٠ .
(٤) انظر في هذه الأمثلة : معاني القرآن للفراء ٢/٤٠٥ ، إعراب القرآن للنحاس ٢/٤٥٩ ، ٧٩٤، مشكل إعراب القرآن ١/٣٠٢ ، ٤٤٥ ، ٤٧١ ، ٢/٥١٩ ، ٥٩٣ ، ٧١٧ ، التبيان للعكبري ١/٨١ ، ٩٧ ، ٢/٦٤٠ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، البيان لابن الأنباري ٢/٣٧٢ .

لقد عرف النحاة حدود المفعول المطلق ، وحددوا العلاقة بينه وبين فعله فهو إما من لفظه ، أو مرادفاً له [١] ، لكن معربى القرآن أجازوا ما أجازوه بوسائل مختلفة ، منها أنهم يعمدون إلى الفعل فيجعلونه بمعنى فعل آخر حتى يناسب لفظ المنصوب ، ففى قوله تعالى (دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُوراً - ١٣ الفرقان) ، يقول النحاس: «قال أبو إسحاق [٢] (ثُبُوراً) نصبه على المصدر أى ثبرنا ثبوراً ، وقال غيره : هو مفعول به ، أى دعوا الثبور ، كما يقال : ياعجباه ، أى : هذا من أوقاتك فاحضر ، وهذا أبلغ من تعجبت» [٣] .

وقد يُغيِّرون معنى المنصوب أيضاً ، وهو واضح فى معناه ، ففى قوله تعالى: (إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا- ٣٦ يونس) يقول ابن الأنبارى : «شيئاً، منصوب لأنه فى موضع المصدر ، أى ، غناء ، كقوله (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا - ٣٦ النساء) أى إشراكاً» [٤] .

وقد يأتى المصدر (المفعول المطلق) غير مطابق لمصدر الفعل المذكور (فى بنائه) فيجيزون الإعرابين ، ففى قوله تعالى : (مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ - الحديد ١١) يقول القيسى «قوله (قرضا) مصدر أتى على غير المصدر كما قال : (أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا - نوح ١٧) وكما قالوا أجابه

---

(١) المفصل ٣٢ وانظر في المفعول المطلق : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/١ ، التسهيل ٨٧ شرح ابن عقيل ١٦٩/٢ ومابعدها .

(٢) هي كُنيَةَ الزجاج .

(٣) إعراب القرآن ٤٥٩/٢ ، وأوضح من ذلك ماجاء عند مكي في مشكل إعراب القرآن ٣٠٢/١ ، ٥٩٣/٢ وكذلك ماجاء عند العكبري في التبيان ٦٤٠/٢ حيث يقول في قوله تعالي (يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ - ٢٩ التوبة) «قوله تعالي (دين الحق) يجوز أن يكون مصدر «يدينون» وأن يكون مفعولاً به «يدينون» بمعني «يعتقدون» ، وانظر ٩٧/٢ .

(٤) البيان ٤١٢/١ ، ٤١٣ ، وانظر التبيان ٦٧٥/٢ ، ٦٧٦ حيث أجاز إعرابها مفعولاً ليغني ، وانظر ٢٤١/١ ، وانظر : المغني ٤٦٤ . وقد يكون بناء الاسم المنصوب محتملاً للمعنيين فهو يحتمل أن يكون مفعولاً به أو مطلقاً وذلك يتضح عند قوله تعالي (فَوَيْلٌ لِلذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ - البقرة ٧٩) حيث يقول العكبري «الكتاب : مفعول به ، أي المكتوب ويضعف أن يكون مصدراً» انظر : التبيان ٨١/١ .

جابة – وقيل هو مفعول به ، كأنه قال : يُقْرِضُ اللهَ مالاً حلالاً» [١] .

ويكون الفعل فى الجملة ، فيجيزون تعدِّية إلى المنصوب ، فيكون مفعولاً به، أو لايجيزون ذلك التعدِّى ، فيُقدِّرون فعلاً من لفظ المنصوب ينصبه مصدراً (مفعولاً مطلقاً) ، ففى قوله تعالى (وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا – النساء ٩٥) يقول النحاس «نصب – أى أجراً – بفضّل وإن شئت كان مصدراً» [٢] .

وقد يدفعهم إلى هذا التقدير المعنى المقصود ، فكلمة (عجبا) فى قوله تعالى (وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا – الكهف ٦٣) «مصدر إن جعلته من قول موسى عليه السلام ، وتقف على البحر ، كأنه لمّا قال فتى موسى : «واتخذ سبيله فى البحر» قال موسى : أَعْجَبُ عجباً . وإن جعلتَ (عجبا) من قول فتى موسى ، كان مفعولاً ثانياً لاتخذ» [٣] .

وقد يجيزون ذلك لأن الفعل لم يستوف مايتعدّى إليه من مفاعيل ، ومثال ذلك ماجاء فى قوله تعالى (أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا – ٨٦ طه) [٤] ، فوعد يتعدّى إلى مفعولين وعلى ذلك ، فهل (وعداً) هو المفعول الثانى ، أم أنه مفعول مطلق لأنه من لفظ الفعل ؟

مما سبق يتضح أنه مع تحديد النحاة للمفعول المطلق والمفعول به فإن ذلك

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٧١٧/٢ وفيه يتضح تغيير معني المصدر أيضاً ، وانظر : ٤٩٩/٢ ، ٥٠٠ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٥٤/٣ . وفي تأثير البنية علي هذا الإعراب يقول ابن هشام في قوله تعالي (اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ – البقرة ٢٤٩) «إن فتحت الغين فمفعول مطلق ، أوضممتها فمفعول به ، ومثلهما «حسوت حَسْوَةً ، وحُسْوَةً» المغني ٥٩٩ .

(٢) أي بتقدير فعل من صيغة المصدر ويتضح ذلك من المثال التالي له . والنص من إعراب القرآن للنحاس ٤٤٨/١ وانظر : إعراب القرآن للنحاس ١٥٨/٣ ، مشكل إعراب القرآن لمكي ٢٠٦/١ ، ٤٤٥ ، ٦٦٩/٢ ، البيان ٣٧٢/٢ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ٤٤٥/١ .

(٤) نفسه ٤٧١/٢ ، البيان ١٥٢/٢ .

التحديد لم يكن دقيقاً ، فعندما قابلتهم مصادر تختلف فى صيغتها عن صيغة الفعل– وهى ماسُمِّى باسم المصدر – كما سيأتى – أو عندما قابلتهم أحكام التعدِّى لجأوا إلى التأويل وتَعَدُّد أوجه الإعراب . كما أنهم اضطروا فى سبيل المعنى – إلى تغيير معنى الفعل المذكور ، أو تقدير فعل غيره ، أو تغيير معنى المنصوب .

(٢) علاقة المفعول به بالمفعول معه

المفعول معه مفعول به عند سيبويه يتضح ذلك من ترجمته الباب حيث يقول: «هذا باب مايظهر فيه الفعل ، وينتصب فيه الاسم ، لأنه مفعول معه ، ومفعول به ، كما انتصب (نفسه) ، فى قولك : امرأ ونفسه ، وذلك قولك : ماصنعت وأباك ...» [١] ، فعلى قول سيبويه يمكن أن نعربه مفعولاً معه أو مفعولاً به ، وقد صرح ابن السراج أيضاً بأنه مفعول به [٢] ، وقال ابن عصفور إنه مضمن معنى المفعول به [٣] .

وقد اختلف النحاة فى ناصب المفعول معه ، ومذهب سيبويه أنه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو ، يقول : «والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تعمل فى الاسم ماقبلها » [٤] ، فهذه الواو من حروف التعدية ، وهى بديل لحروف الجر ، يقول: «ومثل ذلك : مازلت وزيداً حتى فعل ، أى : مازلت بزيد حتى فعل ، فهو مفعول به . ومازلت أسير والنيلَ ، أى مع النيل ، واستوى الماء والخشبة ، أى بالخشبة . وجاء البرد والطيالسةَ ، أى مع الطيالسة» [٥] .

وقد تبع الفراء سيبويه فى ذلك ، فقال «فإذا قلت : قد تُركْتَ ورأيَك ، وخُلِّيتَ ورأيَك ، نصبت الرأى ، لأن المعنى : لو تركت إلى رأيك ، فنصب الثانى لحسن هذا المعنى فيه ، ولأن الاسم قبله متصل بفعل ، فإذا قالت العرب : لو تركت أنت ورأيك ، رفعوا بقوة (أنت) ، إذ ظهرت غير متصلة بالفعل» [٦] ، وتبدو متابعة الفراء لسيبويه فى أنه جعل الواو بمعنى حرف الجر (إلى) .

---

(١) الكتاب ٢٩٧/١ وانظر : ارتشاف الضرب ٦٠٢/١ .
(٢) الأصول ٢٥٤/١ وسيأتي نصه بعد قليل .
(٣) المقرب ١٥٨/١ .
(٤) الكتاب ٢٩٧/١ .
(٥) الكتاب ٢٩٨/١ .
(٦) معاني القرآن للفراء ١٧٧/٣ ، ١٧٨ وهذا يخالف مانسب إلي الكوفيين .

كذلك يُقَدِّرُ الأخفش (استوى الماء والخشبة) بـ (استوى الماء بالخشبة) [١]
ويتبع ابن السراج سيبويه فيقول : إنه «مفعول به ، فقد عمل ماقبل الواو فيما بعدها، والمعنى معنى الباء» [٢] .

وقد تبع كثير من النحاة سيبويه فى رأيه [٣] ، ونُسِبُ ذلك إلى البصريين[٤] بينما نُسِبَ إلى الزجّاج أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير فى (استوى الماء والخشبة) هو (استوى الماء ولابس الخشبة) [٥] .

وقد أزعج النحاة تقدير الزجاج للفعل ، فالنحاة قد حرصوا على أن يفرقوا بين المفعول معه والمفعول به ، فابن السراج مع تصريحه السابق بأن المفعول معه مفعول به ، إلاَّ أنه يقول : «ولايجوز حذف الواو فى (ماصنعتَ وأباك) كما جاز حذف اللام فى قولك : فعلت ذاك حذار الشر ، تريد لحذار الشر ، لأن حذف اللام لايُلْبِسُ ، وحذف الواو يُلْبِسُ ، أَلاَتَرى أنك لو قلت : ماصنعت وأباك ، صار الأب مفعولاً به» [٦] فهو يُحَذِّر من حذف الواو لَئلاَّ يكون مفعولاً به وكذلك يفعل بعض النحاة إذ يشترطون أَلاَّ يكون المفعول معه إلاَّ مع الفعل اللازم يقول السيوطى : «وقال قوم : لايكون إلاَّ مع غير المتعدى لِئَلاَّ يلتبس بالمفعول به ، فلا يقال : ضربتك وزيداً على أنه مفعول معه» [٧] .

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٣٣٦/٢ .
(٢) الأصول ٢٥٤/١ .
(٣) انظر : الإيضاح العضدي ١٩٣/١ ، اللمع لابن جني ١٤٣ ، الإنصاف ٢٤٨/١ ، ٢٤٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢ ، المقرب ١٥٨/١ ، التسهيل ٩٩ ، الجامع الصغير ١١٤ ، ارتشاف الضرب ٦٠٢/١ .
(٤) انظر : أسرار العربية ٧٤ ، الإنصاف ٢٤٨/١ ، شرح الكافية ١٩٥/١ ويقول ابن الأنباري في الإنصاف (٢٤٨/١ ، ٢٤٩) إن البصريين قد جعلوا الواو موصلة إلي المنصوب مثلها في ذلك مثل حروف الجر أو الهمزة أو التضعيف وانظر أيضاً : ارتشاف الضرب ٦٠٢/١ .
(٥) ونسب أبو حيان : ذلك إلي السيرافي وابن طاهر وابن خروف أيضاً .
انظر : الارتشاف ٦٠٣/١ ، ٦٠٤ .
وانظر في نسبة ذلك إلي الزجّاج : الإنصاف ٢٤٨/١ ، أسرار العربية ٧٥ شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢ ، التسهيل ٩٩ ، شرح الكافية ١٩٥/١ ، الارتشاف ٦٠٣/١ ، همع الهوامع ٢٣٨/٣ ، ٢٣٩ ، حاشية الصبّان ١٣٦/٢ .
(٦) الأصول ٢٥٧/١ وانظر ٢٥٦/١ .
(٧) همع الهوامع ٢٣٧/٣ وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٢ ، حاشية الصبّان ١٣٦/٢ ولم يشترط ذلك .

فإذا نصب الزجّاج المفعول معه بفعل أو مصدر محذوف ، ففى ذلك إحالة للباب وإخراج للمنصوب عن أن يكون مفعولاً معه ، ويُعَيِّنُ بذلك أن يكون مفعولاً به ، ولذلك اعترض عليه النحاة [١] .

وفى رأيى – أن المفعول معه ليس مفعولاً به ، وأن هذين الرأيين قد جانب أصحابهما الصواب ، فرأى البصريين مردود بما قاله الكوفيون من أن الفعل لازم ، فلايعمل فيما بعد الواو [٢] ، لقد جعل البصريون الواو من وسائل التعدية – والمفعول معه على ذلك مفعول به – لكن الفعل فى مثل (استوى الماء والخشبة) لاينفذ (لايتعدّى) إلى (الخشبة) ، فيوقع عليها بأى حال لأنه فعل لازم [٣] .

أما رأى الزجّاج فلا نوافقه عليه ، لأنه يجعل المفعول معه مفعولاً به وإذا نظرنا إلى المعنى لم نجده (استوى الماء ولابس الخشبة) كما قدّره . وهناك رأيان آخران : أحدهما مانُسبُ إلى الأخفش ، وهو أنه «منصوب انتصاب الظرف قال : وذلك أن الواو فى قولك قمتُ وزيداً واقعة موقع (مع) فكأنك قلت قمت مع زيد ، فلما حذفت (مع) وقد كانت منصوبة على الظرف ، ثم أقمت الواو مقامها ، انتصب زيد بعدها على حد انتصاب (مع) الواقعة الواو موقعها ، وقد كانت (مع) منصوبة بنفس قمت بلا واسطة ، فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو جارياً مجرى انتصاب الظروف والظروف مما تتناولها الأفعال بلا وساطة حرف لأنها مقدرة بحرف الجر» [٣] ، وقيمة الواو هنا – كما يقول ابن يعيش – أنها «مصلحة لزيد أن يُنْصَبَ على الظرف بتوسطها» [٤] وعلى ذلك فالمفعول معه منتصب انتصاب الظرف ، ولمّا لم يكن مما يجوز أن يكون ظرفا جاءت الواو فهيّأته لذلك ، وقد اعترض الصبّان على هذا الرأى قائلاً : «ولو كان الأمر كما قاله هؤلاء لجاز

---

(١) اعترض عليه ابن الضائع شيخ أبي حيان ، انظر : همع الهوامع ٢٤٢/٣ كما اعترض أبوحيان أيضاً ، انظر : ارتشاف الضرب ٦٠٤/١ وانظر : حاشية الصبّان ١٣٦/٢ .
(٢) الإنصاف ٢٤٨/١ .
(٣) شرح المفصّل لابن يعيش ٤٩/٢ وانظر : الارتشاف ٦٠٣/١ ، حاشية الصبّان ١٣٦/٢ حيث ينسب الدماميني هذا الرأي لمعظم الكوفيين .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢ .

النصب فى (كل رجل وضيعته) ، مُطّرداً وليس كذلك» [١] ، وقد فات الصبّان فى ذلك أنهم يشترطون وجود الفعل لنصب الظرف [٢] .

أما الرأى الثانى : فهو رأى الكوفيين [٣] وهو أنه منصوب على الخلاف ، ومعنى الخلاف عندهم – يتضح فى قولهم – فى الظرف الواقع خبراً – إن «خبر المبتدأ فى المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلت : (زيدٌ قائمٌ ، وعمروٌ منطلقٌ) ، كان (قائم) فى المعنى هو زيد ، و(منطلق) فى المعنى هو عمرو ، فإذا قلت : (زيد أمامك وعمرو وراءك) لم يكن (أمامك) فى المعنى هو (زيد) ولا (وراءك) فى المعنى هو (عمرو) ، فلمّا كان مخالفاً له نُصِبَ على الخلاف ليفرقوا بينهما» [٤] ، إذن فالمبتدأ هو الخبر فى المعنى ، لذا فإنهما مرفوعان أما إذا لم يكن الخبر هو المبتدأ فى المعنى ، فإنه ينصب ليتبين من النصب أنه مخالف للمبتدأ ، وهذا معنى الخلاف .

ويطبقون ذلك على المفعول معه ، فيقولون : «إذا قال (استوى الماءُ والخشبةَ) لايحسن تكرير الفعل ، فيقال : (استوى الماءُ واستوت الخشبةُ) لأن الخشبة لم تكن مُعْوَجة فتستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن فى (جاء زيدٌ وعمرو) ، فقد خالف الثانى الأول» [٥] فمعنى الخلاف إذن مخالفة مابعد الواو لما قبلها [٦] ، ويفهم من النص أن المفعول معه جاء منصوباً ليخالفوا بينه وبين المرفوع قبل الواو ، حتى لايُفْهَمَ أنه معطوف عليه .

وإذا كان ابن الأنبارى يرد على الكوفيين بأن للخلاف حروفاً مثل (لكنْ)

---

(١) حاشية الصبّان ١٣٦/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٥/١ ، ٣٦ ، المقتضب ٦٣١/١ ومابعدها حيث تجد التزاماً بوجود الفعل في جملة الظرف وأن الفعل يتعدّي إليَ الظرف .

(٣) انظر : الإنصاف ٢٢٠/١ وأضاف أبوحيان الأخفش إليهم في أحد قوليه (ارتشاف ٦٠٣/١) بينما يقول الدماميني إن ذلك قول بعضهم ، وقال معظمهم والأخفش انتصابه علي الظرف ، وهو الرأي السابق . (حاشية الصبّان ١٣٦/٢) .

(٤) الإنصاف ٢٤٥/١ ، ٢٤٦ .

(٥) الإنصاف ٢٤٨/١ ، أسرار العربية ٧٤ ، ٧٥ .

(٦) حاشية الصبّان ١٣٦/٢ .

و(لا) ، ومع ذلك لاينْصَبُ المعطوف بعدهما [1] فإننا نستطيع القول إن للخلاف وسائل منها أن يُؤتى بالحرف فهو يُمَيِّزُ بين المتخالفين ، وعندئذ لاحاجة إلى مخالفة العلامة الإعرابية بينهما ، أما إذا لم يؤت بالحرف فلابد من تغيير العلامة الإعرابية حتى تظهر تلك المخالفة ، وهذا ماحدث فى حالة المفعول معه ، فالمفعول معه - فى رأيى - منصوب على الخلاف بمعنى أن علامة النصب جاءت لتفرق بين حالتى المفعول معه ، والعطف فى مثل : سرتُ والنيلَ ، وسرتُ وزيدٌ ، ولتعلم المخاطب ، أو السامع أن المنصوب على المفعول معه ليس معطوفاً على ماقبله ، لأنه يخالفه فى حكم ما .

(١) الإنصاف ١/٢٥٠ ، شرح المفصل ، لابن يعيش ٢/٤٩ ، حاشية الصبان ٢/١٣٦ .

(٣) علاقة المفعول به بالمفعول له

المفعول له منصوب عند سيبويه ومن تبعه – على طرح اللام [١] ، لذا فقد جعله بعض النحاة من المفعول به المنصوب على نزع الخافض [٢] ، يقول الرضى متحدثاً عن المفعول فيه والمفعول له – «المفعول له هو أيضاً مفعول به تعدّى إليه الفعل بنفسه بعد ماتعدّى إليه بحرف الجر ، فهما (أى المفعول فيه والمفعول له) – مثل (ذنباً) فى قولك استغفرت اللهَ ذنباً ، إلاّ أن حذف حرف الجر (أى : فى [٣] ، واللام) صار قياساً فى البابين .... فعلى ماقررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من أنواع المفعول به» [٤] .

كما أن النحاة اشترطوا شروطاً فى المفعول له إذا فقد أحدها جر باللام[٥] وهو حينئذ مفعول به عند الجمهور ، لكنه عند ابن مالك والأشمونى مفعول له مجرور [٦] .

وقد لحظ العكبرى فى بعض التراكيب القرآنية أن المفعول به المجرور يقترب فى معناه من المفعول له [٧] ، وجوّز معربو القرآن فى إعراب بعض

---

(١) الكتاب ٣٦٩/١ ، وانظر : إعراب القرآن للزجّاج ٣١٨/٢ ، ٥١٩ ، الأصول ٢٤٩/١ .

(٢) يقول ابن يعيش «فلما حذفت اللام وكان موضعها نصباً تعدّي الفعل بنفسه فنصب كما يُقَالُ .. (واختار موسي قومه سبعين رجلاً ، وأستغفر الله ذنباً)» شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٢ وانظر : حاشية الصبّان ١٢٢/٢ .

(٣) يقول النحاة إن الظرف مُتَضمِّنٌ لمعني في كما سيأتي في (علاقة الظرف بالمفعول به).

(٤) شرح الكافية ١ : ١٩٠ ، ١٩١ .

(٥) انظر : المقتصد ٦٦٩/١ ، المقرب ١٦١/١ .

(٦) يقول الصبّان : «ظاهر كلامه (يقصد ابن مالك) وكلام الشارح (الأشموني) حيث قال فيما يأتي – أي يُشْتَرَط لنصب المفعول له إلخ (الأشموني ٣٤٥/٢ محيي الدين) – أن هذه الشروط شروط لنصبه وأنه عند جره يسمي مفعولاً له والجمهور علي أنه حينئذ مفعول به» (حاشية الصبان ١٢٢/٢) .

(٧) يقول العُكبري في قوله (وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِم – ٩٥ البقرة) «بما قدّمت ، أي بسبب ماقدمت ، فهو مفعول به . ويَقْرُبَ معناه من معني المفعول له» (التبيان ٩٥/١) وجاء ذلك من أن الباء تأتي بمعني السببية .

الألفاظ المنصوبة وجهين : أحدهما المفعول به والآخر المفعول له معتمدين فى ذلك على المعنى الذى احتمل كلا التوجيهين [١] .

كما اختلف النحاة فى إعراب بعض الألفاظ في الشواهد الشعرية بين كونها مفعولاً به ومفعولاً له ، من ذلك اختلافهم حول قول قُرَيط بن أُنَيْف :

فَلَيْتَ لى بِهِمُ قَوْماً إذَا رَكِبُوا .. شَدُّوا الإغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَاناً

فإذا كان للبيت روايتان (شنُّوا) ، و(شَدُّوا) ، فإن النحاة على اختلافهم صراحة بإعرابها مفعولاً به [٢] .

على أننا إذا تأملنا معنى الفعلين وجدنا أنه يجعل الإعرابين محتملين[٣] وإن كان أحدهما أولى فى جهة من الآخر .

---

(١) من أمثلة ذلك إعراب (أَمَنَةً) في قوله تعالي (ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا – ١٥٤ آل عمران) انظر : النحاس ٣٧١/١ ، مشكل إعراب القرآن ١٧٧/١ ، البيان ٢٢٦/١، البحر المحيط ٨٦/٣ وانظر أيضاً : مشكل إعراب القرآن لمكي ٤٤٥/١ ، ٤٤٦، ٤٦٨ .

(٢) انظر : شرح الحماسة للتبريزي ١٠/١ ، يقول التبريزي إنها تروي أيضاً (شَنُّوا الإغارة) وعلي رواية (شدُّوا) تنصب (الإغارة) مفعولاً له أي شدُّوا للإغارة ، وانظر العيني ٧٤/٣ ، ٧٥ . والرواية في المغني وشرح ابن عقيل والهمع (شَنُّوا) وهم مع ذلك يعربون (الإغارة) مفعولاً له . انظر : المغني ١٠٤/١ ، شرح ابن عقيل ١٨٩/٢ ، همع الهوامع ١٣٥/٣ . ويقول العيني : «يتوهم كثير من المُحَصِّلِينَ في رواية شدوا أنه مفعول به» العيني ٧٥/٣ .

(٣) الفعل (شنَّ) بمعني : فرق يقول ثعلب في مجالسه : «وشننت فرقت يقال : شنُّوا عليهم الغارة إذا فرقوها «المجالس ٣٥٢/٢ ، وانظر : الكامل للمبرد ٢٣/١ ، اللسان (شَنَن) . وعلي ذلك فالأولي أن تُعرَب الإغارة مفعولاً به لأن الأقرب أن يقال فرقت الإغارة وليس فرقت للإغارة ، لكنها تحتمل تخريجاً بعيداً أيضاً فيقال : فرّقت القوم للإغارة وبذلك تُعرَب (الإغارة) مفعولاً له . أما (شدَّ) فيجوز (شَدَدْتُ الإغارة) بمعني جعلتها تشتد فهي مفعول به، ويجوز (شَدَدْتُ للإغارة) فتعرب مفعولاً له ، والأولي أن تعرب الإغارة مفعولاً به علي رواية (شنُّوا) ومفعولاً له علي رواية (شدُّوا) .

(٤) علاقة المفعول به بالمفعول فيه

ظهرت علاقة المفعول به بالظرف فيما عرفه النحاة بالتوسع (١) وفيه يجوز للظرف (٢) «أن يُنْصَبَ مفعولاً به ، أو أن يضاف إلى اسم الفاعل ، أو اسم المفعول، فيكون فى محل نصب على المفعولية أيضاً .

---

(١) استخدمت مصطلحات السعة والتوسع والاتساع بمدلولات مختلفة منها :
(١) ماجاء عند سيبويه تحت عنوان (باب استعمال الفعل في اللفظ لافي المعني لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار) انظر : الكتاب ٢١١/١ وقد ضم هذا الباب والذي بعده أمثلة من تحول الظرف إلي مفعول به وأمثلة من نزع الخافض والاختصار .
(٢) ماجاء عند الفراء في معاني القرآن حيث قصد به التعبير عن الواحد بضمير الاثنين أو العكس (المعاني ١٤٧/١) ، كما قصد به أن يقال نام الليلُ ، مَكْرُ الليلِ .. إلخ (انظر معاني القرآن ١٤٧/١ ، ٣٦٣/٢) .
(٣) قد يعني الاتساع ضرباً من الحذف . انظر : الأصول ٢٦٥/٢ .
(٤) أو إقامة حرف جر مقام الآخر . الأصول ٥٠٥/١ . وانظر : أسرار العربية ٧٥ .
(٥) وقد يكون الحذف اتساعاً والزيادة اتساعاً أيضاً : انظر : الخصائص ٢٩٠/١ ، ٣١٦ .
(٦) وقد يعني بالسعة مايقابل الضرورة الشعرية : شرح الكافية للرضي ٢٠٧/٢ ، ٢٠٩ وإذا تأملنا أقوال سيبويه في البابين اللذين أشرنا إليهما وجدنا أن التوسع أو سعة الكلام تعني عنده شيئاً عاماً ينطبق علي كل التفريعات السابقة من حذف أو اختصار .. إلخ .
ويعني المصطلح شيئاً خاصاً هو ما أفرد له الباب الثاني مما سبق (انظر : الكتاب ١٧٥/١) وهو مانقصر عليه البحث هنا ونعني به جواز أن يكون الظرف منصوباً علي المفعولية .

(٢) يجوز ذلك في نوع من الظروف أطلق عليه السيرافي مصطلح (المتمكن انظر : (شرح السيرافي ٢٧٢/١-٢٧٤ وانظر : الكتاب ٤١٩/١) وأطلق عليه آخرون مصطلح (متصرف) انظر : المقتضب ٣٤٤/٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٧٣/٧ ، التوطئة ١٩٨ ، المقرب ١٤٩/١ ، شرح الكافية ١٨٧/١ ، شرح ابن عقيل ١٩٨/٢ .
وقد حاول سيبويه تحديد الظروف التي يجوز مجيئها علي الاسمية وتحولها عن الظرفية بضرب الأمثلة الكبيرة لها (انظر : الكتاب ٢١٧/١ ، ٢٢٠-٢٢٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٧، ٤٠٩) ، كما حدَّد مالايُستعمَل إلاَّ ظرفاً (الكتاب ٢٢٥/١) وقد لاحظ أن «ظروف الدهر (الزمان) أشد تمكناً في الأسماء لأنها تكون فاعلة ومفعولة» (الكتاب ٤١٩/١) و «الظروف من الأماكن مثل الظروف من الليالي والأيام في الاختصار وسعة الكلام» (الكتاب ٢١٩/١).
وحاول المبرد ذلك ، واختلف مع سيبويه في الجهات الست ، فقال : إن الأجود ألاَّ تجري إلاَّ ظروفاً لإبهامها (انظر : المقتضب ٣٤١/٤ وانظر أيضاً : ٣٢٨/٤ ، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٤٤) أما ابن السَّرَّاج ، فهو يقول : إن مايحدد ذلك السَّماع (الأصول ٢٣٠/١) وقد تبعه في ذلك

فإذا استعرضنا ذلك عند النحاة ، وجدنا سيبويه يقول : إنه يجوز لك أن تقول «سرقتُ عبدَالله الثوبَ الليلةَ ، لاتجعله ظرفاً ، ولكن كما تقول : ياسارق الليلةَ زيداً الثوبَ ، لم تجعلها ظرفاً» (١) .

ويجيز أيضاً : «ضُرِبَ عبدُالله اليومين اللذين تعلم لاتجعله ظرفاً ، ولكن كما تقول : يامضروبَ الليلةِ الضربَ الشديدَ» (٢) .

ويشرح السيرافي قوله هذا ، فيقول : «بيَّن أن فعل المفعول (المبنى للمجهول) قد يجوز أن يُجْعَلَ الظرفُ معه مفعولاً على سعة الكلام ، كما كان ذلك فى فعل الفاعل (المبنى للمعلوم) ، فقال : ضُرِبَ عبدُ الله اليومين اللذين تعلمِ ، لاتجعله ظرفاً – يعنى اليومين – ولكن كما تقول يامضروبَ الليلةِ الضربَ الشديد ، الليلة فى قولك يامضروب الليلة قد كانت مفعولةً على سعة الكلام وأضيف إليها مضروب ، كما يضاف الفاعل (اسم الفاعل) إلى المفعول فى قولك : ياضاربَ زيدٍ، ومكسوَّ ثوبٍ ، ومُعطَى درهم ، بمنزلة ضاربِ زيدٍ ، لأن هذا مفعول صيغ له الفعل (نائب فاعل) ، ثم أضيف إلى مفعوله (نائب الفاعل) ، كما أن ضارباً فاعل (اسم فاعل) صيغ له الفعل ، وأضيف إلى مفعوله»(٣) .

ويقول أيضاً : «فإن نوَّنت (أى اسم الفاعل) ، فقلت : ياسارقاً الليلةَ أهلَ الدارِ، كان حدُّ الكلام أن يكون أهل الدار على سارق منصوباً ، ويكون الليلة ظرفاً ،

= النحاة من بعده (انظر : المقتضب ٦٣٧/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٢ ، التوطئة ١٩٨، المقرب ١٤٩/١ ، شرح الكافية ١٨٧/١، شرح ابن عقيل ١٩٨/٢ .

وقد اختلف في بعض الظروف هل هي متصرفة أم غير متصرفة من ذلك (حَيْثُ) (انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٦ ، ١٠٧ ، همع الهوامع ٢٠٩/٣ ، حاشية الصبان ١٢٦/٢) ، ومذ ، ومنذ (الهمع ٢٢٦/٣) ودون (الهمع ٢٠٩/٣) ، وإذ (الهمع ١٧٢/٣، ١٧٣)، وإذا (الهمع ١٧٨/٣ ، ١٧٩ ، انظر التسهيل ٩٣ ، ٩٤ ، وانظر في هذه الظروف شرح الرضي علي الكافية ١٨٧/١) وقد رأي الصبان أن من الظروف ماهو كثير التصرف ومنها ماهو متوسطه .. إلخ (حاشية الصبان ١٣١/٢) ، ولانري رأيه فمعني المتصرف أن يأتي ولو مرة واحدة غير ظرف .

(١) الكتاب ٤١/١ .

(٢) نفسه ٤٢/١ وانظر أيضاً ٤٣/١ وفيها اسم المفعول ، وانظر : ١٦٠/١ ، ١٦١ ، ٢٢٣ .

(٣) شرح السيرافي ٢٩٦/١ وانظر ٢٩٨/١ .

لأن هذا موضع انفصال [١] وإن شئت أجريته على الفعل على سعة الكلام»[٢].

مما سبق يتضح أن سيبويه يجيز للظرف أن يكون مفعولاً به ، فيحل محل المفعول فى جميع حالاته ، فيُنْصَب بالفعل المبنى للمعلوم ، كما يُنْصَب مفعولاً ثانياً مع المبنى للمجهول ، ويضاف إلى اسم الفاعل ، فيكون مجروراً فى محل نصب على المفعولية ، كما يكون مفعولاً منصوباً مع اسم الفاعل المنون أيضاً ، ويضاف إلى اسم المفعول أيضاً كما يضاف إلى الاسم الصحيح [٣] ، وقد تبع النحاة سيبويه فيما توصل إليه [٤] ، كما توقف معربو القرآن الكريم أمام كثير من الكلمات التى تحتمل فى إعرابها أن تكون ظرفاً ، أو مفعولاً على السعة ، فأعربوا بعضها مفعولاً به [٥] وجوّزوا الإعرابين فى بعضها الآخر [٦] ، وإنما ارتكزوا فى توجيهاتهم الإعرابية على المعنى المراد ، ففى إعراب قوله تعالى (فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا - ١٧ المزّمّل) يقول مكى : إن يوماً «نُصِبَ بتتقون، وليس بظرف / لكفرتم لأنهم لايكفرون ذلك اليوم ، إلاّ أن تجعل يكفرون بمعنى يجحدون ، فتنصب اليوم بيكفرون على أنه مفعول به لاظرف»[٧] .

وقد اشترط النحاة فى الظرف أن يتضمن معنى (فى) [٨] .

---

(١) يضاف اسم الفاعل إلي المفعول فيكون المضاف إليه في محل نصب ، فإذا نُوِّن اسم الفاعل مُنِعَ الإضافة ونصب مابعده علي المفعولية وهو ما أجازه سيبويه هنا في الظرف .
(٢) الكتاب ١/١٧٦ وانظر أيضاً ١/١٧٥-١٧٧ .
(٣) انظر في إضافة الظرف إلي اسم المفعول الكتاب ١/٤٣ .
(٤) انظر : معاني القرآن ٢/٣٦٣ ، المقتضب ٣/١٠٥ ، ١٠٦ ، ٤/٣٣١ ، مجالس ثعلب ١/١٧٥ ، الأصول ١/٢٣٥ ، مشكل إعراب القرآن لمكي ١/٦٨ ، ٦٩ الإيضاح العضدي ١/١٨٥ ، ١٨٦ شرح ابن يعيش ٢/٤٦ .
(٥) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١/٢٩٦ ، ٣/٥٨٥، مشكل إعراب القرآن ١/٦٨ ، ٦٩ ، ٤٠٦، ٤٤٠ ، ٢/٦٩١ ، ٧٥٩ ، ٧٨٨ ، التبيان للعكبري ١/٦ شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٦ .
(٦) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٠٨ ، مشكل إعراب القرآن ١/٢٨٢ ، ٢/٥٤٥ ، ٥٤٦، ٤٥٠ ، ٥٨٧ ، التبيان للعكبري ٢/٦١٩ .
(٧) مشكل إعراب القرآن ٢/٧٦٨ ، ٧٦٩ وانظر التبيان ١/٦٠ .
(٨) انظر : الكتاب ١/١٧٥ ، ١٧٦ ، ٢١٦ ، المقتضب ٣/١٠٥ ، ١٠٦ ، معاني القرآن للزجاج ١/٩٨ ، اللمع لابن جني ١٣٨ ، أسرار العربية ٧٢ شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٦ ، شرح ابن عقيل ٢/١٩١ .

وبهذا فرقوا بين الظرف والاسم ، يقول عبدالقاهر «الفصل بين الاسم والظرف .. أن الظرف ماكان منصوباً على معنى (فى) ... والاسم ماعرى من معنى (فى)» [١] .

«فمن جعل اليوم ونحوه ظرفاً قال : اليوم سرت فيه ، ... ومن جعله اسماً على الاتساع قال : اليوم سرته .... فمن ذلك قوله :

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ [٢]

فقال شهدناه ، وإنما أراد شهدنا فيه» [٣] .

إذن فقد فرق النحاة بين المفعول على السعة والظرف ، بأن الظرف هو ماينوى معه (فى) ، فهو منصوب على معنى (فى) [٤] ، أو بمعنى آخر على نزع الخافض ، ولم يفرق الرضى بين نزع الخافض والنصب على الظرفية والتوسع ، فقال : «والذى أرى أن جميع الظروف متوسع فيها ، فقولك : خرجت يوم الجمعة ، كان فى الأصل خرجت فى يوم الجمعة ، كان يوم الجمعة مع الجار مفعولاً به بسبب حرف الجر ، ثم صار مفعولاً به من غير واسطة حرف فى اللفظ ، والمعنى على ماكان عليه» [٥] ، إلاَّ أنه يفرق بين حذف الحرف مع الظرف ونزع الخافض فى صُوَرِه الأخرى بأن حذف الحرف هنا قياس كما يحذف قبل (أنْ) ، و(أنَّ)[٦].

وهذا مافرق به ابن عقيل بين النصب على الظرفية ونزع الخافض حيث قال بأن الظرف يتضمن معنى (فى) باطِّراد [٧] .

---

(١) المقتصد ٦٣٤/١ ، وانظر : ٦٣٢/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٢ ، شرح ابن عقيل ١٩١/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٧٨/١ ، المقتضب ١٠٥/٣ ، ٣٣١/٤ شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٢ .

(٣) المقضتب ١٠٥/٣ ، ١٠٦ وانظر أيضاً : الأصول ٢٣٥/١ شرح السيرافي ٢٧٣/١ ، ٢٧٤ ، الإيضاح العضدي ٨٤/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٢ ، المقرب ١٤٧/١ ، ١٤٨ ، همع الهوامع ١٦٦/٣ ، ١٦٧ .

(٤) المقرب ١٤٤/١ .

(٥) شرح الكافية للرضي ١٩٠/١ .

(٦) نفسه ١٩٠/١ ، ١٩١ .

(٧) انظر : شرح ابن عقيل ١٩١/٢ ، ١٩٢ .

ثانياً : علاقة المفعول به بالمنصوبات غير المفاعيل

(١) علاقة المفعول به بالمستثنى :

تتبدى العلاقة بين المفعول به والمستثنى فى مظاهر نستطيع أن نقسّمها إلى مظهرين كبيرين ، أحدهما يضم الاستثناء المفرغ والاستثناء بالفعل (عدا ، وخلا ، وحاشا ، وليس ، ولايكون) ، والآخر : يظهر فى بحث النحاة عن علة نصب المستثنى وعامله .

أولاً : الاستثناء المفرغ وعلاقته بالمفعول به :

إنْ لم يجد العامل قبل (إلاّ) مايعمل فيه فإنه يعمل فيما بعدها ، وهذا ما أسماه النحاة بالاستثناء المفرغ [1] ، وفيه يكون إعراب مابعد (إلاّ) حسب مايقتضى عامله .

وقد أخرج الرمانى هذا النوع من الاستثناء حيث يقول :

«فإن فرّغت ماقبل (إلاّ) لمَا بعدها عمل فيه بقسطه من الإعراب وذلك ما قام إلاّ زيدٌ ، وما رأيت إلاّ زيداً ، و (إلاّ) ههنا ليست استثناء» [2] ، كما أخرجه من الاستثناء كثير من الباحثين المُحْدَثين [3] .

وبهذا نستطيع أن نُعْرِبَ مَابعد (إلاّ) فى المفرغ دون أن نشير إلى أن ذلك من الاستثناء ، لأنه لامعنى للاستثناء فيه بل معناه الحصر [4] .

ثانياً : المستثنى بعد الأفعال :

المستثنى بعد حاشا وعدا منصوب بأنه مفعول وهما فعلان متعدّيان [5] وكذلك خلا لأنها وإن كانت لازمة ، إلاّ أنها بمعنى جاوز [6] .

---

(١) انظر : الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي ٢٢٧ ، ٢٢٨ .
(٢) معاني الحروف للروماني ١٢٧ .
(٣) رسالة الاستثناء ٢٦١ ، ٢٦٢ .
(٤) نفسه ٢٦٠ .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٢ .
(٦) الخضري ١٨٨/١ .

والحق أن لهذه الأفعال استخدامين : أحدهما أن تكون مثل سائر الأفعال ، فيأتي بعدها الفاعل والمفعول به إن كانت متعدّية [١] ، أو الفاعل وحده إن كانت لازمة [٢] ، أما الاستخدام الثانى فهو استخدامها أدوات استثناء ، وعندئذ لايظهر الفاعل ، وينصب مابعدها على الاستثناء لا على المفعولية لذا فقد اختلف النحاة فى تقدير الفاعل [٣] ، والصحيح فى هذا الاستخدام أن الفاعل . لا وجود له بالمرة ، والمستثنى لا يَمُتُّ للمفعول بصلة ، فإذا قلنا : جاء القوم حاشا زيداً ، فحاولنا تقدير الفاعل عجزنا عن ذلك وأجهدنا التقدير ، فمن هو الفاعل إذن ؟! ولقد أصاب الفراء – فيما نُسِبَ إليه – إذ جعل حاشا فعلاً لافاعل له [٤] ، ونحن نذهب إلى أكثر من ذلك ، فنقول إن هذا الأسلوب أسلوب استثناء ، والمنصوب فيه مستثنى وليس مفعولاً به ، لذا فلا حاجة بنا إلى البحث عن فاعل هذا الفعل .

المظهر الثانى لعلاقة المفعول به بالمستثنى يظهر فى بحث النحاة عن علة لنصب المستثنى ، وقد وجد النحاة أنه يشترك والمفعول به فى أنه يأتى بعد تمام الكلام ، فقالوا : إنه مشبّه بالمفعول .

لقد نُسِبَ إلى سيبويه أنه جعل المستثنى بمنزلة المفعول أو مُشَبَّهاً بالمفعول[٥] ، ثم يظهر ذلك عند ابن السراج الذى يقول : «المستثنى يُشْبِهُ المفعول إذا أُتِيَ به بعد استغناء الفعل بالفاعل ، وبعد تمام الكلام ، تقول : جاءنى القوم إلاّ زيداً ، فجاءنى القوم كلام تام ، وهو فعل وفاعل ، فلو جاز أن تذكر زيداً بعد هذا الكلام بغير حروف الاستثناء ماكان إلاّ نصباً» [٦] .

---

(١) انظر : الاستثناء ٨٣ ، ٩٢ .
(٢) نفسه ٩٠ .
(٣) انظر : الاستثناء ٩٠ ، وانظر أيضاً : الكتاب ٣٤٨/٢ ، المقتضب ٤٢٦/٤ الأصول ٣٥٠/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٢ ، المقرب ١٧٣/١ ، شرح الكافية ٢٣٠/١ .
(٤) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٨ ، شرح الكافية ٢٤٤/١ ، الجني الداني ٥١٤ ارتشاف الضرب ٦٢٧/١ ، رسالة الاستثناء ٨٣ .
(٥) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٩٢/١ ، ٤٧٩ ، ٥٦٤/٢ ، مشكل إعراب القرآن ٥٥١/٢ ولم أعثر علي ذلك في الكتاب ، راجع الكتاب ٣١٠/٢ ومابعدها .
(٦) الأصول ٣٤٢/١ .

وقد تابع ابن السراج فى ذلك ابن الأنبارى [١] وابن يعيش [٢] .

وقد اختلف النحاة فى بحثهم عن عامل المستثنى على ثمانية مذاهب [٣] .

مايهمنا منها ثلاثة :

أولها : قول أكثر النحاة - إن المستثنى منصوب بالفعل المتقدم بتوسط (إلاّ)[٤] «لأن هذا الفعل وإن كان فعلاً لازماً فى الأصل إلاّ أنه قوى بإلا فتعدّى إلى المستثنى كما تعدّى الفعل بحرف الجر» [٥] ، وإلا فى هذا المذهب من وسائل التعدية مثلها فى ذلك مثل «الهمزة والتضعيف يُعَدِّيان وليسا عاملين» [٦] والمستثنى بذلك مفعول به تعدّى إليه الفعل بوسيلة من وسائل التعدية هى تقوية الحرف لذلك الفعل ، تماماً كما يتعدّى الفعل بحرف الجر . وقد رد بعضهم هذا المذهب [٧] ، ومن تلك الردود قول السخاوى إن «الفعل الذى يتعدّى بتوسط الحرف لابد أن ينفذ إلى ماتعدّى إليه ، فإذا قلت : قام زيد إلى عمرو ، فقد نفذ قيام زيد إلى عمرو بواسطة الحرف ، وإذا قلت : قام القوم إلا زيداً لم ينفذ إلى زيد بواسطة (إلاّ) ، ولا تعدّى إليه» [٨] .

وهو بذلك ينفى التعدية بإلاّ والتعدى أهم خصائص المفعول به ، وبذلك تنتفى المفعولية عن المستثنى بإلاّ إذا قيل إن العامل الفعل بتوسط إلاّ .

المذهب الثانى : هو قول بعض النحويين إن ناصب المستثنى هو الفعل بغير

---

(١) أسرار العربية ٨٣ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٧ ، ٨٧ .

(٣) انظر في عرض هذه المذاهب : رسالة الاستثناء ٢٧١ ومابعدها ، الإنصاف المسألة ٣٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٦ ، ٧٧ ، شرح الكافية ١/٢٢٦ ، ٢٢٧ ، همع الهوامع ٣/٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٤) انظر : الاستثناء ٢٧٠ ، ٢٧١ ومصادره ، وانظر أيضاً : أسرار العربية ٨١ ، ٨٢ ، الإنصاف ١/٢٦٢ ، شرح الكافية ١/٢٢٦ ارتشاف الضرب ١/٦١٣ ، همع الهوامع ٣/٢٥٢ .

(٥) الإنصاف ١/٢٦٢ وانظر : المقتصد ٦٦٩ ، ٦٧٠ .

(٦) الإنصاف ١/٢٦٢ .

(٧) انظر : الاستثناء ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٨) المفضل في شرح المفصل للسخاويّ ٧٣٤ .

واسطة (١) ، وعلى هذا المذهب يكون المستثنى مفعولاً به أيضاً ، وهذا المذهب ضعيف لأن الفعل قبل إلاّ قد يكون لازماً ويكون المستثنى منصوباً .

المذهب الثالث : هو جعلهم العامل (إلاّ) نائبة عن الفعل (أستثنى أو أعنى)(٢) وهو مذهب المبرد والزجاج (٣) ، يقول المبرد : «لما قلت : جاءنى القوم وقع عند السامع أن زيداً فيهم ، فلما قلت : إلاّ زيداً – كانت (إلاّ) بدلاً من قولك أعنى زيداً ، وأستثنى فيمن جاءنى زيداً ، فكانت بدلاً من الفعل» (٤) وقول المبرد هذا هو ماجعل أبا جعفر النحاس ، ومكى بن أبى طالب ينسبان إليه قوله : بأن المستثنى مفعول حقيقى ، يقول النحاس : «فأما أبو العباس محمد بن يزيد فهو عنده مفعول محض ، كأنك قلت – عنده – استثنيت زيداً (٥) . وسنردُّ على هذا المذهب فى موضع آخر من البحث (٦) وبعد فهل المستثنى بعد إلاّ مفعول به كما يظن هؤلاء النحاة ، وكما ظهر فى المذاهب الثلاثة لعامله .

إذا كان السخاوى قد اشترط لتعدّى الفعل بإلاّ أن ينفذ أثره إلى المفعول (المستثنى) ، فهو بذلك قد لمس أهم خصيصة للمفعول به ، وهى وقوع فعل الفاعل عليه ، أو تعدّى أثر الفاعل إليه ، وهذا لانجده فى الاستثناء (٧) ، بل على العكس من ذلك ، فقد يكون معنى المستثنى الفاعلية لا المفعولية ، ففى قوله تعالى (ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنكُمْ – ٨٣ البقرة) لانستطيع أن نجزم بأن التقدير (أستثنى قليلاً منكم) ، ونقول لهم كما قيل للفارسى هلّا قدّرتم (امتنع (٨) ، وهذا أقرب لأن

---

(١) انظر : الاستثناء ٢٧٥ ، ٢٧٦ وانظر أيضاً : الارتشاف ٦١٣/١ ، همع الهوامع ٢٥٢/٣.
(٢) الاستثناء ٢٧٣ وسيأتي عرض هذا المذهب في الحروف التي تنوب عن الأفعال في باب العامل .
(٣) انظر : المقتضب ٣٩٠/٤ ، الكامل ٨٩/٢ ، معاني القرآن للزجاج ١٣٨/١ ، ٧٦/٢ ، الأصول ٣٤٣/١ ، شرح الكافية ٢٢٦/١ ، ٢٢٧ وقد فهم المرادي ذلك علي أن الناصب (أستثني) مضمراً بعد (إلاّ) انظر : الجني الداني ٥١٦ .
(٤) المقتضب ٣٩٠/٤ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس ٥٦٤/٢ ، ٥٦٥ ، وانظر : ١٩٢/١ مشكل إعراب القرآن ٥٥١/٢.
(٦) انظر : الفصل الثالث من الباب الثاني (الحروف المُشَبهَة) من البحث .
(٧) إلاّ في الاستثناء المفرغ ، وقد أخرجناه من الاستثناء فيما سبق .
(٨) الإنصاف ٢٦٣/١ ، ٢٦٤ .

(قليلاً) فاعل فى المعنى ، ويكون تقدير الكسائى لذلك أقرب من تقديرهم ، فقد قدر (قام القوم إلاّ زيداً) بـ (إلاّ أنّ زيداً لم يقم) ، وإن كان بعض النحويين قد زعموا أن قول الكسائى تقدير لمعنى الكلام لا لعامله [١] .

مما سبق يتبين لنا أن المستثنى ليس مفعولاً به ، وأن هذه المذاهب فى عامله خطأ ، فإما أن نلجأ إلى مذهب آخر فى العامل من مذاهبهم الثمانية وإما أن نبحث عن عامل جديد .

وفى رأيى - أن النحاة قد أجهدوا أنفسهم فى البحث عن عامل لنصب المستثنى لأنهم لايريدون المنصوب إلاّ أن يكون مفعولاً أو مشبّهاً بالمفعول ، ولايريدون للجملة إلاّ أن تكون اسمية أو فعلية .

إن الاستثناء أسلوب خاص ، له تركيب ينفرد به ، ليعبر عن معنى يقصده المتكلم ، فقولنا : (جاء القوم إلاّ زيداً) يعبر عن مجىء القوم ومخالفة زيد لهم فى المجىء ، هذه المخالفة نفسها هى العلة فى مجىء (زيد) منصوباً دون القوم ، فالاستثناء أسلوب يمكن أن نطبق عليه مبدأ كوفياً ، هو مبدأ الخلاف [٢] . والمستثنى منصوب لا لأنه مفعول أو مشبّه بالمفعول ، بل لأنه مستثنى خالف ماقبله فى المعنى ، وأُريدَ أن يُعبّرَ عن هذا الخلاف فجىء بعلامة إعرابية ، هى علامة النصب لتبيّن ذلك الخلاف [٣] ، هذا التفسير وحده هو مايفسر لنا غياب الفاعل مع بعض الأفعال فى صيغة الاستثناء ، فى مثل : (جاء القوم حاشا زيداً)[٤] ، فليست (زيداً) مفعولاً به على الرغم من وجود الفعل المتعدّى (حاشا) لكنها مستثنى منصوب ، والجملة ليست جملة فعلية حتى نبحث لها عن فاعل ، بل هو أسلوب استثناء .

---

(١) انظر : الإنصاف ١/٢٦٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٧ .

(٢) سبق شرح مايقصده الكوفيون بالخلاف ، انظر : علاقة المفعول به بالمفعول معه ، البحث ص٤٤ .

(٣) وقد عبر سيبويه عن هذا الخلاف بـ (الإخراج) في قوله : «هذا باب لايكون المستثني فيه إلاّ نصباً ، لأنه مُخْرَجٌ مما أدخلت فيه غيره» الكتاب ٢/٣٣٠ .
وجعل كاظم إبراهيم كاظم معني الإخراج عاملاً في المستثني بإلاّ . انظر : الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي ص٢٨٤ ، ونحن نقبل هذا الرأي إذا قَصِدَ بالإخراج مخالفة الثاني للأول وهو مايتضح في نص سيبويه .

(٤) انظر البحث ص٥٤ .

(٢) علاقة المفعول به بالتمييز

المنصوبات عند كثير من النحاة – إما مفعول أو مُشَبَّه بالمفعول [١] ، وهذا مايفسر لنا ماقصده سيبويه من مصطلح (مفعول) فى قوله : «وقد جاء من الفعل ماقد أُنْفِذَ إلى مفعول ولم يقْوَقوة غيره مما تعدّى إلى مفعول ، وذلك قولك : امتلأتُ ماءً وتفقأتُ شحماً ، ولاتقول : امتلأتُه ولا تفقأته . ولايعمل فى غيره من المعارف ولايقدم المفعول فيه فتقول : ماءً امتلأت» [٢] .

فمن الواضح فى النص أن سيبويه يطلق على (التمييز) مصطلح (مفعول) لكن ذلك من قبيل ما أسماه النحاة بعد ذلك مشبّهاً بالمفعول .

ويشبه التمييز المفعول به ، لأنه يأتى فضلة بعد تمام الكلام [٣] ، ويفرق ابن يعيش بينهما بالعامل ، فقد تعمل (المعانى) [٤] فى التمييز لكنها لاتعمل فى المفعول به ، وكذلك يعمل فيه الفعل اللازم [٥] .

وقد جاءت حالات اشتبه فيها التمييز بشبه المفعول أو بالمفعول به ، من هذه الحالات المنصوب بعد الصفة المشبهة فى مثل (الحَسَنُ وجهاً) فهو إما تمييز أو شبْه مفعول [٦] ، أما مابعد (أفعل التفضيل) ، فى مثل (أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا – ١٢ الكهف) فإنه يُعْرَب (تمييزاً) إذا جعلنا (أحصى) اسماً ، و(مفعولاً به) إذا جعلناها فعلاً ماضياً [٧] .

ومن ذلك المنصوب بعد (كم) ، إذا فصل بينها وبينه فعل متعدٍّ ، فى مثل : (كم ضربتَ رجلاً) ، فلفظة (رجلاً) يجوز أن تكون تمييزاً أو مفعولاً به ، لذا

---

(١) انظر : المقتضب ٢٩٩/٤ ، الأصول ٢٥٨/١ ، مقدمة ابن بابشاذ ٢٥٣ ، المقتصد ٦٧١/١.
(٢) الكتاب ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ .
(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٢ .
(٤) يقصد مايعمل في مثل : عشرين درهماً ، وراقود خلاً وشِبْهُهُ انظر : ابن يعيش ٧١/٢ .
(٥) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٢ وهذا ينطبق علي سائر المنصوبات دون المفعول به . انظر : الكتاب ٣٤/١-٣٧ .
(٦) الأصول ١٥٨/١ .
(٧) مشكل إعراب القرآن ٤٣٧/١ ، ٤٣٨ مغني اللبيب ٥٩٨ .

،وجب الإتيان بمنْ لئلاّ يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدّى نحو قوله تعالى : (كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ – ٢٥ الدخان) ، (كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ – ٥٨ القصص) ،[١] فالمجرور هنا مقطوع بأنه تمييز ، أما إذا ظهر المنصوب من مثل (رجلاً) ، فإنه يجوز أن يُعْرَب مفعولاً والتمييز محذوف ، يقول السيوطى ،ويجوز حذف تمييزها – أى كم – نحو : كم ضربتَ رجلاً ، على أن (رجلاً) مفعول ضربت ، والتمييز محذوف، [٢] .

اشترط البصريون أن يكون التمييز نكرة [٣] ، فاحتدم الخلاف حول نصب مثل (نفسه) فى (سفه نفسه) [٤] ، فقد أعربها الكوفيون (تمييزاً) مع تعريفها ، فهى من المعرفة كالنكرة ، لأنه مفسِّر [٥] ، والمفسِّر في أكثر الكلام نكرة ، كقولك: ضقت به ذرعاً ، وقوله (فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْساً – النساء ٤) فالفعل للذرع ، لأنك تقول : ضاق ذرعى به ، فلما جعلت الضيق مسنداً إليك ، فقلت : ضقت ، جاء الذرع مفسراً ، لأن الضيق فيه ، كما تقول : هو أوسعكم داراً،[٦] ، إذن فقد كانت (نفسَه) فاعلاً ، فتحول عنها الإسناد فأصبحت تمييزاً ، فهو تمييز محول عن الفاعل [٧] .

ويعربها البصريون والكسائى وأبو عبيدة (مفعولاً به) [٨] ، فقد ذهب البصريون والكسائى إلى أن (سَفِهَ نفسه) ، بمعنى (سَفَّهَ نفسَه) ، وسمَّى الأخفش

---

(١) شرح الكافية ٩٧/٢ .

(٢) همع الهوامع ٨٠/٤ ، لأن الأصل (كم رجلاً ضربت) ، وفيه يكون المحذوف هو المفعول به، أما وقد تأخرت لفظة (رجلاً) فالمحذوف هو التمييز .

(٣) الجمل ٢٤٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٢١٤/١ ، اللمع لابن جني ١٤٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٢ ، التسهيل ١١٥ .

(٤) في الآية الكريمة (ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه – البقرة ١٣٠) .

(٥) يقصد بالمفسر التمييز ، وهو مصطلح كوفي .

(٦) معاني القرآن للفراء ٧٩/١ وانظر أيضاً ٢٥٦/١ ، ٣٠٨/٢ ، معاني القرآن للزجاج ١٩٠/١ ، اللسان (سفه) ويتبين من النص أنهم لايشترطون التنكير لكنهم يقولون إنه هو الغالب .

(٧) انظر : : الأصول ٢٢٨/٢ ، ٢٣٩ .

(٨) انظر : معاني القرآن للأخفش ١٤٨/١ ، معاني القرآن للزجاج ١٩٠/١

هؤلاء أهل التأويل [١] ، وذهب يونس إلى أن (فَعِلَ) للمبالغة كما أن (فعَّل) للمبالغة ، فذهب فى هذا مذهب أهل التأويل ، وقال أبوعبيدة : معناه أهلك نفسه وأوبقها ، فقالوا : إن ذلك غير خارج عن مذهب أهل التأويل ومذهب يونس[٢] .

أما الزجَّاج فإنه يخرِج النصب فى (سَفِهَ نفْسَه) على حذف حرف الجر[٣] أو التضمين على أن (سَفِه) بمعنى (جَهِلَ) [٤] ، وهذا فى رأيى نفس قول أبى عبيدة [٥] ، ويؤيد قول الزجاج بالتضمين ماجاء فى الحديث الشريف ، حين سئل النبى ﷺ عن الكبر ، فقال : الكبر أن تسفه الحق ، وتغمط الناس ، فمعناه أن تجهل الحق [٦] .

وفى رأيى – أن التضمين هو أقرب مايفسر ذلك المثال ، وأن المنصوب مفعول به ، أما قول الكوفيين بأنه تمييز فينقصه الاستدلال بالشواهد ، ولامعنى أن تجيز مجىء التمييز معرفة لمجرد مجىء شاهد واحد – هو الآية الكريمة – يحتمل التأويل .

---

(١) نفس المراجع السابقة ، اللسان (سفه) .

(٢) انظر : مجاز القرآن ٥٦/١ ، معاني القرآن للزجاج ١٩٠/١ ، اللسان (سفه) .

(٣) ينسب هذا القول للكسائي والأخفش (إعراب القرآن للنحاس ٢١٤/١) ، ولايفهم ذلك من (معاني القرآن للأخفش ١٤٨/١) ، ونسب ابن منظور ذلك إلي بعض النحويين (اللسان : سفه) .

(٤) معاني القرآن للزجاج ١٩٠/١ ، ١٩١ ، التسهيل ١١٥ ، اللسان (سفه) .

(٥) لأنه جعل (سفه) بمعني (أهلك وأوبق) .

(٦) اللسان (سفه) .

(٣) علاقة المفعول به بالحال

يقول المبرد : «لاينتصب شيء إلا على أنه مفعول أو مُشبّه بالمفعول» [١] وحاول عبدالقاهر أن يوضح لنا وجه الشَبَه بين الحال والمفعول به ، فقال «وأما مُشابهتها المفعول الصحيح فمن حيث إنك إذا قلت : جاءني زيدٌ راكباً ، وجدته عارياً من حرف الظرف ، (أي حرف الجر (في) وهو خاص بالظرف كما سبق في التوسع) ، ألا ترى أنك لاتقول : جاءني زيد في راكب كما لاتقول في قولك ضرَبَ زيدٌ عمراً : ضرَبَ زيدٌ في عمرو» [٢] ، والفرق بينه وبين المفعول هو أن المفعول لايعمل فيه إلاّ الفعل المحض ، أما الحال فيعمل فيه الفعل أو معنى الفعل[٣] .

ويقول ابن يعيش : إنها «تُشْبه المفعول من حيث إنها تجيء بعد تمام الكلام ، واستغناء الفعل بفاعله ، وأن في الفعل دليلاً عليها ، كما كان فيه دليل على المفعول» [٤] .

وماسبق من شَبَه إنما ينطبق على سائر المنصوبات ، إلاّ أننا نجد الزجاجي يخص الحال بقوله : «الحال مفعول بها عند البصريين» [٥] وإذا ذهبنا نتحرى الأمر في ذلك القول وجدنا سيبويه يعقد باباً يسميه «باب ماينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولامصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به»[٦] ومثّل في هذا الباب بأمثلة منها قولهم : كلمته فاه إلى فيّ ، وبايعتُه يداً بيد، ورجع فلانٌ عوده على بدئه [٧] .

وإذا تأملنا قول سيبويه وجدناه يسمي هذه الأمثلة (حال يقع فيه الأمر) ويسميها في نفس الوقت (مفعولاً به) ، بل أكثر من ذلك مايقوله الرماني –

---

(١) المقتضب ٢٩٩/٤ ، وانظر في ذلك : الأصول ٢٥٨/١ ، المقتصد ٦٧١/١ .
(٢) المقتصد ٦٧٢/١ .
(٣) نفسه ٦٧٢/١ ، ٦٧٣ .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٢ .
(٥) الإيضاح للزجاجي ٤٩ .
(٦) الكتاب ٣٩١/١ .
(٧) نفس المرجع والصفحة .

ت٣٨٤هـ - «وإنما جاء فى نسخة أنه حال وفى أخرى أنه مفعول» [١] .

ثم يفسر لنا ذلك ، فيقول : «وليس بمتناقض على أن (فاه) مفعول من جهة حقيقته فى نفسه ، وفى موضع الحال من جهة أنه وقع موقع جاعلاً فاه إلى فىَّ» [٢] .

وقد أجاز الخليل إعراب (عودَك) مفعولاً به فيما رواه عنه سيبويه ، حيث يقول : «إنْ شئت جعلت : رجعت عودَك على بدئك مفعولاً بمنزلة قولك : رجعت المالَ علىَّ ، أى رددت المالَ علىَّ ، كأنه قال : ثنيتُ عودى على بدئى [٣]» .

وقد أوضح المبرد الوجهين فى قوله : «النصب على وجهين : أحدهما أن يكون مفعولاً كقولك : رد عوده على بدئه ، والوجه الآخر : أن يكون حالاً فى قول سيبويه ، لأن معناه رجعٍ ناقضاً مجيئه ، ووضع هذا فى موضعه كما تقول : كلمته فاه إلى فىَّ ، أى مشافهة ... إلخ» [٤] .

لقد قدَّر سيبويه : كلمته فاه إلى فىَّ ، وبايعته يداً بيد ، بـ (كلمته مشافهةً ، وبايعته نقداً) فأعرب المنصوب حالاً ، وتبعه فى ذلك المبرد شارحاً قوله فيما سبق[٥] ، ونسب هذا المذهب لأكثر البصريين فى قول ابن يعيش [٦] .

أما الفارسى وتلميذه عبدالقاهر فقد رفضا أن يكون الحال معرفة ، فجعلا ذلك منصوباً على المصدر (المفعول المطلق) المحذوف عامله ، بمنزلة (**كتاب الله عليكم** - ٣٤ النساء) [٧] .

يقول عبدالقاهر : «قولك : رجع عودَه على بدئه ، ثم حُذِفَ الفعل ، وجُعِلَ المصدر دليلاً عليه ، وأُضِيفَ إلى ضمير ذى الحال» [٨] .

---

(١) هامش : الكتاب ٣٩١/١ (تحقيق هارون) .

(٢) نفس المرجع والصفحة .

(٣) الكتاب ٣٩٥/١ .

(٤) الكامل للمبرد ٢٨٤/١ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٩١/١ ، الكامل ٢٨٤/١ وانظر نص المبرد السابق .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٢ .

(٧) يقول عبدالقاهر في هذه الآية : «الأصل (كتب الله كتاباً) ثم لما حذف الفعل أضيف المصدر إلي اسم الله الذي كان فاعل الفعل» المقتصد ٦٧٨/١ .

(٨) المقتصد ٦٧٨١ وانظر : شرح الكافية ٢٠٢/١ .

وينسب الرضى إلى الكوفيين أنهم يعربون ذلك مفعولاً به ، إذ يقول :

«وقال الكوفيون هو مفعول به أى : جاعلاً فاه إلى فيَّ» [١] ، وينسب إلى الأخفش أن (فاه) منصوب على نزع الخافض ، أى من فيه إلى فىَّ [٢] وقد رد ابن يعيش تقدير الكوفيين قائلاً : «لو كان بإضمار (جاعلاً) لما كان من الشاذ الذى لايقاس عليه غيره ، ولجاز أن تقول كلمته وجهه إلى وجهى وعينه إلى عينى ، وأشباه ذلك» [٣] ، ومعنى ذلك أن هذه الأمثلة مسموعة ولايقاس عليها ، لذا فلايصح أن نقدر لها مايجعلها مقيسة .

على أننا نستطيع أن نحلل هذه الجمل تحليلاً آخر ، فجملة (رجع عوده على بدئه) جاءت برفع (عوده) [٤] وبنصبها ، فإذا كانت بالرفع كانت جملة (عوده على بدئه) جملة اسمية فى محل نصب حال ، وكان الرابط بين جملة الحال وعامله الضمير فى عوده [٥] ، أما إذا كانت (عوده) منصوبة فإنها تحتمل إعرابين : أحدهما – وهو الظاهر القريب – أنها مفعول به للفعل قبلها [٦] والثانى يكون حسب تقديرنا للمسموع (عوده على بدئه) ، أو (فاه إلى فىَّ) [٧] ويمكننا تقدير الجملتين كالتالى :

رجع ناقضاً مجيئه ، كلمته مشافهاً : فإعرابها على ذلك (حال) رجع رجعة (عودة) ، كلمته مشافهة : فإعرابها (مفعولاً مطلقاً) وبعد هذه التقديرات يبقى أن الاحتمالات الإعرابية التى طرحها النحاة باقية فى هذه الجمل المسموعة .

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢٠٣/١ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٢ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٠٣/١ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٢ .

(٤) انظر : الكامل ٢٨٤/١ .

(٥) انظر المثال الذي جاء به ابن عقيل (جاء زيد يده علي رأسه) ابن عقيل ٢٧٨/٢ .

(٦) في حالة النصب لانستطيع أن نقول إنها جملة في محل نصب ، ولكن يمكن تسمية ذلك (مسموعاً) أو (كناية) لأنها ليست كالمرفوعة تتكون من مبتدأ وخبر .

(٧) وهذا الفعل من الأفعال التي تأتي متعدية مرة ولازمة أخري ، يقول ابن الأنباري ، «وذهب بعض النحويين إلي أن قولهم (رجع عودَه علي بدئه) منصوب لأنه مفعول (رجع) لأنه يكون متعدِّياً كما يكون لازماً» أسرار العربية ٧٨ .

جاءت ألفاظ فى القرآن الكريم تحتمل – عند معربى القرآن – أن تُعْرَبَ حالاً ، أو مفعولاً به ، من ذلك لفظة (صفا) فى قوله تعالى (فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا – طه ٦٤) يقول العكبرى : «(صفا) حال ، أى : مصطفين ، وقيل : مفعول به ، أى «اقصدوا صف أعدائكم» [1] ، وإعراب (صفا) حالاً يجعل الإتيان أهيب فى عيون الرائين ، وأظهر فى التمويه [2] ، أما إعرابها (مفعولاً به) ، فلأنه قد يقال : أتيت الصف ، أى المصلى ، فالمعنى : ائتوا الموضع الذى تجتمعون فيه يوم العيد [3] ، أو أن المعنى : اقصدوا صف أعدائكم [4] ، وقد رجح ابن الأنبارى الوجه الأول [5] ، وهو مانوافقه عليه لما يحتاجه الوجه الثانى من تأويل .

على أن اللفظة هنا تحتمل الإعرابين حسب تقدير النحاة ، وليس لنا أن نُوَجِّهَ الإعراب إلى أحدهما دون الآخر ، لأن المعنى يحتملهما .

وقد كَثُرَتْ هذه الظاهرة فى تقديرهم لمحل الجار والمجرور ، فهو إما فى موضع المفعول به أو فى موضع الحال ، يقول القيسى فى قوله تعالى : (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ ... – الشعراء ١٩٣) : «يجوز أن يكون (به) فى موضع المفعول لنزل ، ويجوز أن يكون (به) فى موضع الحال ، كما تقول : خرج زيد بثيابه ، ومنه قوله تعالى : (وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ – المائدة ٦١) أى : دخلوا كافرين ، وخرجوا كافرين ، لم يرد أنهم دخلوا بشىء يحملونه معهم ، إنما أراد أنهم دخلوا على حال ، وخرجوا على تلك الحال» [6] .

وإذا كان المعنى يبرر التوجيه فى (صفا) ، فإنه يبرر التوجيه فى حال المجرور أيضاً ، يقول العكبرى فى قوله تعالى : (وَلَقَدْ جَاءَكُم مُّوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ – ٩٢ البقرة) : «قوله تعالى : (بالبينات) يجوز أن تكون فى موضع الحال من

---

(١) التبيان ٢/٨٩٥ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٤٨ ، البيان ٢/١٤٧ وانظر آيات أخري : إعراب القرآن للنحاس ٣/٥٩٥ ، مشكل إعراب القرآن ١/١٦٨ ، البيان ١/٢١١ .

(٢) البحر المحيط ٦/٥٦ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٤٨ ، البحر المحيط ٦/٥٦ .

(٤) التبيان ٢/٨٩٥ .

(٥) البيان ٢/١٤٧ .

(٦) مشكل إعراب القرآن ٢/٥٢٩ .

موسى، تقديره : جاءكم ذا بينات وحجة ، أو جاء ومعه البيِّنات ، ويجوز أن يكون مفعولاً به ، أى : بسبب البينات،[١] ، لكن السياق يرجح أن تعرب (بالبينات) حالاً، لأن الحديث فيما سبقها عن الأنبياء الذين جاءوا بالحجة ، فقتلهم بنو إسرائيل[٢] .

---

(١) التبيان ٩٣/١ ، وانظر : ١٠٤/١ ، وقد كثرت هذه الظاهرة عند العكبري بشكل ملحوظ ، انظر علي سبيل المثال : ٣٩/١ ، ٧٧ ، ١٣١ ، ٢٢٧ ، ٦٦١/٢ ، ٨٦٨ .

(٢) وهذا يتضح في الآية السابقة لتلك الآية ، وهي قوله تعالي : **(وإذا قيل لهم آمنوا بما أنزل الله ، قالوا نؤمن بما أنزل علينا ، ويكفرون بما وراءه وهو الحق مصدقاً لما معهم ، قل فلم تقتلون أنبياء الله من قبل إن كنتم مؤمنين – البقرة ٩١)** .

(٤) علاقة المفعول به بخبر كان

كان وأخواتها أفعال ناسخة تدخل على المبتدأ والخبر ، «واختلف فيها هل هى للدلالة على الحدث مع الزمان أو مجردة للدلالة على الزمان» [١] .

«تقول : كان عبدالله أخاك ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى» [٢] ، وعلى ذلك فهى ليست أفعالاً حقيقية لأن الفعل يدل على معنى (أى حدث) وزمان [٣] ، والفرق بينها وبين الفعل التام «أن اسم الفاعل والمفعول فيه (أى كان) لشىء واحد» [٤] .

وقد سمى المبرد بابها بـ «باب الفعل المتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد» [٥] ، ثم فسَّر ذلك بقوله : إنها «أفعال صحيحة كضرب ولكنا أفردنا لها باباً ، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد ، وذلك أنك إذا قلت : كان عبدالله أخاك فالأخ هو عبدالله فى المعنى ، وإنما مجاز هذه الأفعال، ومجاز الأفعال التى تقع للعلم والشك ، وباب (إن) مجاز الابتداء والخبر» [٦] .

وقد أطلق سيبويه على خبر كان فى موضع من كتابه - مفعولاً به [٧] وجاء ذلك عند الأخفش [٨] ، وعند المبرد [٩] ، والفارسى أيضاً [١٠] .

---

(١) التوطئه ٢١٠ ، وانظر : الهمع ٢/٧٤ .

(٢) الكتاب ١/٤٥ ، وانظر : المقتضب ٣/٣٣ ، ٩٧ ، الإنصاف ٢/٨٢٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٩ .

(٣) الأصول ١/٣٨ وانظر أيضاً : المقتضب ٣/١٨٩ ، المقتصد ١/٣٩٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٩٤ ، شرح الكافية ٤/٩١ ، همع الهوامع ٢/٦٣ . ويسميها الزجاجي حروفاً (الجمل ٤١) .

(٤) الكتاب ١/٤٥ .

(٥) المقتضب ٤/٨٦ .

(٦) المقتضب ٤/٨٦ وهذا يفسر قول سيبويه في النص السابق (اسم الفاعل والمفعول) .

(٧) الكتاب ١/٢٩٨ ، وانظر : شرح الكافية ٢/٢٩٢ .

(٨) معاني القرآن ١/٤١ .

(٩) جاء ذلك في النص السابق ، وانظر أيضاً : المقتضب ٤/١١٨ .

(١٠) الإيضاح العضدي ١/١٠٧ .

كما أطلق سيبويه ذلك على خبر (لات) (١) ، وابن السراج على خبر ما الحجازية (٢) ، وقد نسب السيوطى إلى سيبويه قوله إنه مُشَبَّه بالمفعول (٣) وقال بذلك ابن الأنبارى (٤) وابن يعيش (٥) .

ويبدو أن هذه التسميات لاتعدو أن تكون اختلافاً فى المصطلح ، لذا نجد ابن هشام يقول : «ترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، وفاعلها وتنصب الخبر ويسمى خبرها ومفعولها» (٦) ، ويقول فى مكان آخر : «وأما تسمية الأقدمين الاسم فاعلاً والخبر مفعولاً فهو إصطلاح غير مألوف وهو مجاز كتسميتهم الصورة الجميلة دُمْية»(٧) .

ويقول الخضرى «وقد يسميان فاعلاً ومفعولاً مجازاً لأن الفاعل فى الحقيقة مصدر خبرها مضافاً لاسمها ، فمعنى كان زيد قائماً كان قيام زيد» (٨) .

وقد «ذهب الفراء : إلى أن الاسم ارتفع لشَبَهه بالفاعل ، وأن الخبر انتصب لشَبَهه بالحال ، فـ (كان زيدٌ ضاحكا) مُشَبَّه عنده بـ (جاء زيدٌ ضاحكا)»(٩) .

وقد أخذ الدكتور شوقى ضيف بهذا الرأى فى ماقدَّمه لمجمع اللغة العربية(١٠) وقال إن «رأى الكوفيين أدق من الوجهة العلمية الخالصة ، لأن قاعدة (كان) عندهم مطردة ، فهى دائماً يليها منصوب ، وحينئذ يُعْرَبُ حالاً ، وبذلك لاتُوَزَّع بين تامة وناقصة» (١١) .

وردَّ اعتراض البصريين حيث قالوا إن خبر كان لاتتوفر فيه بعض شروط الحال (١٢) .

---

(١) الكتاب ٣٩١/١ .
(٢) الأصول ١٠٩/١ .
(٣) همع الهوامع ٦٣/٢ ، ٦٤ وربما يُفْهَمُ ذلك من نص سيبويه السابق .
(٤) الإنصاف ٨٢٦/٢ .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٢ .
(٦) الجامع الصغير ٥٣ .
(٧) المغني ٦٧٢ .
(٨) حاشية الخضري ٩٨/١ ، ٩٩ .
(٩) همع الهوامع ٦٤/٢ ، الفراء ومذهبه «٤١٨» .
(١٠) انظر : في أصول اللغة ٢٢٨/٣ ، ٢٢٩ .
(١١) نفسه ٢٢٨/٣ .
(١٢) نفس المرجع والصفحة .

كما قال إن قول الكوفيين هو الصحيح ، لأن كل فعل لازمٍ يليه حال يَصْدُقُ عليه أنه مثل كان وأخواتها - فعل ناقص - ومن الممكنِ أن يُعْرَب مابعده اسماً له مرفوعاً ، والحالِ خبراً مرفوعاً [١] (مثل : جاء محمدٌ يضحكِ) ، دمعتِ العينُ باكيةً ، سالِ الماءُ متدفقاً ، صاح عليٌّ مستغيثاً ... إلخ ، فلو حُذِفَ الفعلُ فى هذه الجمل ، تَحَوَّل مابعده إلى مبتدأ وخبر ... وحينئذٍ يجب أن تَلحق هذه الأفعال بباب كان ، طلباً للاطِّراد وهى لاحصر لها [٢] .

---

(١) هكذا والصحيح (منصوباً) .

(٢) في أصول اللغة ٣/٢٢٨ ، ٢٢٩ وانظر : الهمع ٢/٦٤ والحق أن من القدماء من لحظ ذلك وهو أصح الآراء عندي وسيتضح ذلك في بحثنا لتعدد المفعول به .

(٥) علاقة المفعول به بمنصوب أفعال المقاربة والشروع والرجاء [١]

صرَّح سيبويه بأن أفعال المقاربة بمنزلة كان فى قوله : «جعلوا عسى بمنزلة كان فى قولهم (عسى الغوير أبؤساً) [٢] .

كما صرَّح بأن منصوب أفعال الشروع [٣] خبر مثله مثل خبر كان ، حيث يقول مُحلِّلاً الجمل (جَعَلَ يقُولُ ، وأَخَذَ يقُولُ) :

«فالفعل ههنا بمنزلة الفعل فى (كان) إذا قلت : كان يقول ، وهو فى موضع اسم منصوب بمنزلته ثَمَّ ، وهو ثَمَّ خبر كما أنه ههنا خبر» [٤] .

وقد تبع المبرد سيبويه فى الحالتين [٥] ، ثم تبعهما كثير من النحاة [٦] وجاء عند سيبويه قوله : «وتقول : عسيت أن تفعل ، فأن ههنا بمنزلتها فى قولك : قاربت أن تفعل ، أى قاربت ذاك ، وبمنزلة دَنَوْتُ أن تفعل . واخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ أن تمطر ، أى : لأن تمطر» [٧] ، فاستنتج الدكتور شوقى ضيف من هذا النص أنه يفيد أن مابعد عسى فاعل ومفعول به [٨] ، كما أن المصدر المؤول بعد (اخْلَوْلَقَتْ) مجرور بجارٍّ محذوف ، فالمصدر المؤول بعد أفعال المقاربة، إما مفعول لها على أنها متعدِّية ، أو مجرور بحرف جر على أنها أفعال لازمة [٩] .

---

(١) تلك هي الأقسام الثلاثة كما جاءت عند ابن مالك : انظر : التسهيل ٥٩ ، ابن عقيل ٣٢٣/١، الأشموني ٢١٥/١ .

(٢) الكتاب ٥١/١ وانظر ١٥٨/٣ .

(٣) يأتي بعد أفعال المقاربة والشروع اسم مرفوع ثم فعل بعد أن أو بدونها وقد جعل النحاة هذا الفعل في موضع نصب ، وقد يأتي الاسم المنصوب .

(٤) الكتاب ١٦٠/٣ .

(٥) المقتضب ٧٠/٣ ، ٧٥ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس ١٧٦/٣ ، الإيضاح العضدي ٧٥/١-٧٧ ، اللمع لابن جني ٢٢٤، مشكل إعراب القرآن ١٣٤/١ ، ٢٢٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٧ ، المقرب ٩٨/١، التسهيل ٥٩ ، ٦٠ ، شرح الكافية ٣٢/٢ شرح ابن عقيل ٣٢٣/١ .

(٧) الكتاب ١٥٧/٣ .

(٨) يُسْتَنْتَجُ هذا من تشبيهه عسي بقارب وتمثيله بـ (قاربت ذاك) .

(٩) في أصول اللغة ٢٣١/٣ .

ولعل ذلك ماجعل ابن مالك – من قبل – يقول «وليس المقرون بأن خبراً عند سيبويه» [١] ، وجعل ابن هشام فى عرضه للآراء المقولة فى منصوب عسى[٢] يقول : «القول الثانى : أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملاً ، أو قاصر بمنزلة قَرُبَ من أن يفعل وحُذفَ الجار توسعاً ، وهذا مذهب سيبويه والمبرد»[٣] .

وقد اختار الدكتور شوقى ضيف هذا القول فى أفعال المقاربة قائلاً : إن «أنْ والفعل فى تأويل مصدر ، والمصدر لايكون خبراً عن الذات فلا يُقَال : «زيدٌ القيامُ» أو «عسى زيدٌ القيام» ، وبذلك لايستقيم إعراب كاد وأمثالها من أفعال المقاربة ناقصة [٤] ، فأفعال المقاربة إما متعدّية يأتى بعدها الفاعل والمفعول (مصدراً مؤولاً) ، وإما لازمة يأتى بعدها الفاعل ثم ما حذف منه الجار .

أما أفعال الشروع فقد اختار فيها رأى سيبويه أنها مثل كان ، وإذا كان قد اختار من قبل أن يكون منصوب (كان) حالاً ، فمنصوب أفعال الشروع حال أيضاً[٥] .

ونحن نختار هذا الرأى لأنه يجعل أفعال المقاربة والشروع مثلها مثل غيرها من الأفعال يأتى بعدها مرفوع هو الفاعل ، ومنصوب إما مفعول به أو حال ، وهذا القول ومثله ماسبق فى كان [٦] يغنينا عن كثير من التفريعات ، بخاصة وأن هذه الأفعال قد اختلف عليها النحاة أيما اختلاف [٧] .

(١) التسهيل ٦٠ ويأتي المقرون بأن مع أفعال منها (عسي ، وكاد) وغيرهما .
(٢) هي أربعة آراء عرضها في المغني ١/١٥١ ، ١٥٢ ، وانظر : في أصول اللغة ٣/٢٣٢ .
(٣) المغني ١/١٥١ ، ١٥٢ .
(٤) في أصول اللغة ٣/٢٣٢ .
(٥) نفس المرجع والصفحة .
(٦) ومثل ذلك مايقال في ظن .
(٧) انظر : همع الهوامع ٢/١٣٤ ، وقارن : شرح العوامل ٢٥ ، التسهيل ٥٩ شرح الأشموني ١/٢٢٢ .



أنواع من المفعول به

أدخل النحاة تحت المفعول به أنواعاً من الأساليب ، وقد حاولنا أن نجمع تلك الأساليب هنا فى فصل واحد لكننا أخفقنا فى ذلك ، لأن أكثرها يرتبط فى دراسته بقضية من القضايا النحوية التى لانستطيع فَصْلَه عنها .

فمما ارتبط بقضية حذف العامل أساليب جاءت منصوبة بالفعل المحذوف وهى : المنادى ، والاختصاص ، والتحذير والإغراء ، والمدح والذم وأشباهها ، وما أُضْمِرَ عامله على شريطة التفسير ، والمثل المنصوب بفعل محذوف ، وسندرس هذه الأساليب عند دراسة قضية حذف العامل فى المفعول به .

ومما ارتبط بقضية تعدُّد المفعول به : جملة المفعول به ، والمفعول المؤول ، والحكاية ، وسندرس ذلك فى دراستنا لقضية التعدُّد .

ويبقى لنا بعد ذلك أنواع أخرى من المفعول به ، وهى التى سندرسها هنا ، وهى : أسلوب التعجب ، ونزع الخافض ، والمجرور بحرف الجر ، ونائب الفاعل ، وقد يرتبط نوعان منها أو أكثر برباط ما ، فالتعجب يشترك مع نزع الخافض فى أنهما منصوبان فهما يشاركان المفعول به فى علامته الإعرابية لكنه يُشَكُّ فى سبب جلب تلك العلامة ، أهو تعدِّى الفعل أم غيره ، ونزع الخافض يشترك مع المجرور فى أنهما يرتبطان بحرف الجر ظهوراً وحذفاً ، ونائب الفاعل يشترك مع المجرور فى أنهما يختلفان مع المفعول الصحيح فى العلامة الإعرابية .

ونحن فى دراستنا لهذه الأنواع جميعاً نعرض أقوال النحاة ونناقشها وليس معنى تجميعنا لتلك الأنواع أننا نَعُدُّها من المفعول به ، بل إننا نناقش ذلك فنعارض أو نؤيد ، مُحلِّلِينَ تلك الأساليب من خلال أقوال النحاة .

١- أسلوب التعجُّب

للتعجب صيغتان قياسيتان عند النحاة [١] :

إحداهما : (ما أَفْعَلَه) ، فيقال : ما أَحْسَنَ زيداً .

والثانية : (أَفْعِلْ بِهِ) ، فيُقال : أَسْمِعْ بزيدٍ . [٢]

واختلف النحاة فى الصيغة الأولى فالبصريون على أن المنصوب مفعول به[٣] وأعربوا الصيغة كالتالى :

« (ما) : اسم مرتفع بالابتداء ، و (أَحْسَنَ) خبره ، وهو فعل ، و (زيداً) مفعول به ، فتقديره : شيء أَحْسَنَ زيداً» [٤] .

أما الكوفيون فقد جعلوا المنصوب مُشَبَّهاً بالمفعول به لمجيئه بعد أَفْعَلَ المُشَابِه لفعل مضمرٍ فاعلُه ، فموقعه المفعول به فانتصب انتصابه [٥] .

وقال ابن بابشاذ : إنه ملحق بالمفعول به ، وليس مفعولاً به ، «لأن أصله (حَسُنَ زيد) ، فلما دخلت الهمزة عَدَّتْهُ ولزم طريقة واحدة ، وجعلته لاحقاً بالمفعول به ، ولم نجعله حقيقياً فى بابه ، لأنه قد عرضت أشياء تمنع من التصرف فيه بالتقديم والتأخير» [٦] .

أما المجرور فى الصيغة الثانية (أَحْسِنْ بزيدٍ) فأكثر النحاة على أنه فاعل ولفظ الفعل لفظ الأمر ومعناه الخبر ، فمعنى (أَحْسِنْ بزيدٍ) صار زيدٌ ذا حُسْن[٧]،

---

(١) هناك صيغ أخرى سماعية للتعجب منها (سبحان الله) ، وفي الحديث (سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لاَيَنْجُسُ) ، ومن ذلك (ما أنت جارة) انظر : الهمع ٥/٦٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية ٢/٣٠٧ ، شرح ابن عقيل ٣/١٤٧ .

(٣) انظر : الجمل ٩٩ ، الواضح ٦٤ ، اللمع ٢١٧ ، المقتصد ١/٣٧٥ .

(٤) المقتضب ٤/١٧٣ وهو رأي الخليل كما جاء في الكتاب ١/٧٢ وانظر أيضاً : الأصول ١/١١٥ ، مجالس العلماء ١٦٤ ، الإيضاح العضدي ١/٩١ ، الواضح ٦٤ الجامع الصغير ٢١٠ شرح ابن عقيل ٣/١٤٨ .

(٥) انظر : شرح الكافية ٢/٣٠٨ ، وقد نسب السيوطي ذلك إلي الفراء فقال إن نصبه عنده علي حد نصب (الأب) في : زيدٌ كريمٌ الأبَ (انظر : همع الهوامع ٥/٥٥) .

(٦) مقدمة ابن بابشاذ ٢٣٦ .

(٧) انظر : الأصول ١/١١٨ ، الإيضاح العضدي ١/٩٢ ، اللمع ٢١٨ التبيان ٢/٨٧٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤٨ ، التوطئة ٢٤٧ ، المقرب ١/٧٦ ، ٧٧ شرح الكافية ٢/٣٠٧، شرح ابن عقيل ٣/١٤٨ ، همع الهوامع ٥/٥٧ ، حاشية الخضري ٢/٣٥ .

وقال هؤلاء إنه «لافعل إلاَّ بفاعل وليس معنا مايصلح أن يكون فاعلاً إلاَّ المجرور بالباء ، وهو الذى قد كرم وحسن فاللفظ محتمل والمعنى عليه» [١] .

والدليل على أنه لافاعل غيره ، أن الفعل يأتى بلفظ واحد فى خطاب الواحد المذكر والواحدة المؤنثة والمثنى والجمع ، فلايقال : أحسنا بزيد ، ولا أحسنوا إلخ [٢] .

وقد نسب العُكبرى إلى الزجَّاج قوله : إن الفعل فعل أمر حقيقة وأن الجار والمجرور نصب ، والفاعل مضمر فهو ضمير المتكلم ، كأن المتكلم يقول لنفسه أَوْقِع بهِ سمعاً أو مدحاً [٣] ، ونسب الرضى ذلك إلى الأخفش [٤] ، كما جاء القول بأنه مفعول به أيضاً دون نسبة [٥] .

مما سبق يتبيَّن أن النحاة يفرقون بين إعراب المتعجب منه فى الصيغتين مع أن المعنى واحد ، وقد علل ذلك ابن يعيش بقوله : «والمجرور بالباء فموضعه رفع والباء ، لأنه لافعل إلاَّ بفاعل وليس معنا مايصلح أن يكون فاعلاً إلاَّ المجرور بالباء ، وهو الذى قد كرم وحسن فاللفظ مختمل والمعنى عليه ، فإن قيل : فكيف صار هنا المتعجب منه فاعلاً ، وهو فى قولك : ما أَكْرَمَ زيداً مفعول ، فالجواب أن الفاعل هنا ليس شيئاً غير المفعول ، أَلاَ ترى أنك إذا قلت : ما أَحْسَنَ زيداً فتقديره : شيءٌ حَسَّنَ زيداً ، وذلك الشيء ليس غير زيد ، فإن الحُسْنَ لو حلَّ فى غيره لم يَحْسُنْ هو ، فكان ذلك الشيء مثلاً عينه أو وجهه وليسا غيره ، فلذلك جاز أن يكون مفعولاً فى ذلك اللفظ ، وفاعلاً فى هذا اللفظ إذ المعنى واحد» [٦] ، وهذا يتفق مع ماقاله الزجاجى من قبله من أن المفعول به - فى الصيغة المنصوبة - فاعل فى الحقيقة، لأن معنى قولك : ما أَحْسَنَ زيداً أى زيدٌ حسنٌ جداً [٧] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٧ .
(٢) انظر : المقتصد ٣٧٧ ، المقرب ٧٧/١ .
(٣) التبيان للعكبري ٨٧٥/٢ .
(٤) شرح الكافية ٣٠٧/٢ .
(٥) التوطئة ٢٤٧ ، همع الهوامع ٨٥/٥ .
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٧ .
(٧) الجمل ١٠٠ .

إذن فقد اختلف النحاة فى صيغتى التعجب :

ففى الصيغة الأولى أُعْرِبَ المنصوب مفعولاً به ، أو مشبّهاً بالمفعول وفى الصيغة الثانية أُعْرِبَ المجرور فاعلاً أو مفعولاً به ، وفيها جعل البصريون (أَفْعِلْ) فعل أمر أُرِيدَ به الخبر ، ورد الرضى ذلك بأن الأمر بمعنى الماضى مما لم يعْهَد ، بل جاء الماضى بمعنى الأمر [١] ، كما قال إن زيادة الباء فى الفاعل قليل ، والمُطَّرِدُ زيادتها فى المفعول [٢] .

أما من أعرب كلتا الصيغتين مفعولاً به ، فقد تحيَّر فى بحثه عن الفاعل ، فالفاعل فى الصيغة الأولى هو الضمير العائد على (ما) التى هى بمعنى (شىء) وتقدير (ما أَحْسَنَ زيداً) هو (شىءٌ أَحْسَنَ زيداً) [٣] ، فإذا قيل لهم : ما التقدير فى (ما أَعْظَمَ اللهَ) وفى قول الشاعر :

مَا أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِى علَى شَحَطٍ .. مَنْ دارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه : شىء أَقْدَرَ اللهَ ، والله تعالى قادر لابجعل جاعل [٤] ، فإنهم يتأولون ذلك ويتكلّفون فى تأويلهم [٥] .

ومن أعرب الصيغة الثانية مفعولاً به ، فإنه يحاول أن يبحث له عن فاعل، يقول السيوطى : «الأصحُّ (فاعله ضمير المصدر) الدال على الفعل ، فكأنه قيل : يا حُسْنُ أَحْسِنْ بزيدٍ أى الزمه ، ودُمْ به ، ولذلك وُجِدَ الفعل على كل حال .

(وقيل :) فاعله ضمير (المخاطَب) ، كأنك قلت : أحسن يامخاطَب به ، أى احكم بحسنه» [٦] .

---

(١) شرح الكافية ٢/٣١٠ .

(٢) نفسه .

(٣) انظر : هامش ٤ فيما سبق ص٧٢ .

(٤) الإنصاف ١/١٢٨ ، ١٢٩ وهو من حجج الكوفيين .

(٥) الإنصاف ١/١٤٦-١٤٨ وانظر : مجالس العلماء ١٦٧ ومابعدها الأشباه والنظائر ١/١٠٩، ٤/٨ .

(٦) همع الهوامع ٥٨٥ .

ومما أثمره هذا التعسف أيضاً اختلافهم فى (أَفْعَلَ) فى التعجب ، أهو اسم أم فعل ؟ (١) .

وفى رأيى – أن النحاة قد أجهدوا أنفسهم كثيراً فى تخريج هذا الأسلوب وأكثروا فى ذلك الجدل ، لأنهم لايريدون للمنصوب إلاّ أن يكون مفعولاً أو مُشَبَّهاً بالمفعول ، ولايريدون للمجرور إلا أن يكون فى موضع رفع أو نصب ، والجملة عندهم لابد أن تكون اسمية أو فعلية .

والحق أن جملة التعجب تركيب خاص أو كما أسموه هم (أسلوب التعجب) والتعجب إنما هو غرض فى نفس المتكلم يعبر عنه بتراكيب إما مسموعة أو مقيسة والمقيسة هى ما جاءتنا فى هاتين الصغيتين ، وهما ثابتتان لايُتَصَرَّفُ فيهما بتقديمٍ ولا تأخير (٢) حتى إن الخضرى جعل أسلوب التعجب يجرى مجرى المثل فلا يُغَيَّر (٣) ، وفعل التعجب غير متصرف ، لأنه وقع لمعنى ، فمتى صُرِّفَ زال المعنى (٤) وعلى ذلك تكون هاتان الصيغتان فى تشكيلهما كالتالى:

(١) (ما + أَفْعَلَ (من بنية الفعل المراد التعجب منه) + اسم منصوب) .

(٢) (أَفْعِلْ (من بنية الفعل المراد التعجب منه) +جار ومجرور) .

أما كون (زيداً) فى (ما أَحْسَنَ زيداً) جاء منصوباً لأنه مفعول به ، أو مشبَّهٌ بالمفعول ، فهذا من تعسف النحاة ، إن الأسلوبِ (التعبير) يأتى ليُعبَّرَ عن غرض فى نفس المتكلم ، فإذا اشتبه بأسلوب آخرٍ يُعَبِّرُ عنٍ غرض آخر ، فلابد للغة أن تتطور بأحدهما ليخالف الآخر حتى يُؤْمَنَ اللَّبْس المعنوى ، وهذا ماحدث فى التعجب إذ أن نصبِ الاسم فيه جاء ليُفرِّقَ بين الأساليب ، فإذا كان من تعبيرات الاستفهام : ما أَحْسَنُ زيدٍ ؟ أى : أىُّ شىءٍ منه أحسن ؟ ومن تعبيرات النفى (ما

---

(١) الأصول ١/١١٤ ، ١١٧ ، الإنصاف (المسألة ١٥ ص١٢٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣٧، ١٤٤ ، همع الهوامع ٥/٥٤ .

(٢) شرح الكافية ٢/٣٠٧ ، همع الهوامع ٥/٦١ ، شرح الأشموني ٢/٢٦ . حاشية الصبان ٣/١٨ واشترط أن يكون الفصل بالظرف إن وُجِدَ وكذا حاشية الخضري ٢/٣٥.

(٣) حاشية الخضري : ٢/٣٥ .

(٤) المقتضب ٣/١٩٠ .

أحسَنَ زيدٌ) أى أنه لم يُحْسِنْ فى فعله [١] فإن اللغة تفرق بين هذين التعبيرين ، وتعبير التعجب (ما أحسنَ زيداً) فينصب (زيداً) لا على المفعول به بل على مخالفة الغرض – إن صح هذا التعبير – ، وهذا مايفهم مما نسبه السيرافى إلى الفراء ، حيث يقول : «وقال الفراء ومن تابعه من الكوفيين إن قولنا : ما أحسن عبدالله أصله ما أحسنُ عبدالله وأن (أَحْسَنَ) اسم كان مضافاً إلى عبدالله وكان المعنى فيه الاستفهام ، ثم إنهم عدلوا عن الاستفهام إلى الخبر فغيّروا (أحسن) ففتحوه ونصبوا عبدالله فرقاً بين الخبر والاستفهام» [٢] .

إذن فالمنصوب إنما هو منصوب على الخلاف وهذا يتسق تماماً فى المذهب الكوفى ، حيث يمكن أن يكون الخلاف تفسيراً لكثير من هذه الحالات .

---

(١) الجمل ١٠٣ .
(٢) شرح السيرافي ١/٣٦١ .

٢- المنصوب على نزع الخافض

من المفعول به عند النحاة المنصوب على نزع الخافض ، وقد جاء عند النحاة أن الفعل يتعدّى بحذف حرف الجر (أو بنزع الخافض) [١] ، ومعنى ذلك أن مايتعدّى إليه الفعل مفعول به .

وقد صرّح بعض النحاة بأن المنصوب على نزع الخافض مفعول به ، يقول مكى فى قوله تعالى (**يهْدِى به الله من اتبع رضوانه سبل السلام** – المائدة ١٦) «قوله : «سبل السلام» مفعولٍ حذف منه حرف الجر ، أى : إلى سبيل السلام» [٢]، ويقول ابن عقيل : «وقد يحذف حرف الجر فيصل (أى الفعل) إلى مفعوله بنفسه ، نحو : «مررت زيداً» قال الشاعر :

تَمرونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ... كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَــرَامُ

أى تَمُرُّونَ بالديار» [٣]

لكن من النحاة من يفرق بين المفعول والمنصوب على نزع الخافض ، يقول النحاس فى قوله تعالى : (لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا – الكهف ٧١) : «(شيئاً) منصوب على أنه مفعول به ، أى : أتيت شيئاً ، ويجوز أن يكون التقدير : جئت بشىء إمر ، ثم حذفت الباء فتعدى الفعل فنصب» [٤] وقد فرّق الأستاذ عباس حسن بين أربعة أنواع لنزع الخافض ، نوعان منهما يُنْصَبُ الاسم فيهما بعد نزع الخافض منه : أحدهما سماعى ، ومنه مثالهم السابق (تمرون الديار) ، ويرفض أن يكون المنصوب فى هذا النوع مفعولاً به قائلاً : «والقول بأن هذه الأسماء منصوبة على نزع الخافض أولى من القول بأنها مفعول به ، وأن الفعل قبلها نصبها شذوذاً ، لأن نَصْبَها على المفعولية مباشرة ، ولو على وجه الشذوذ – قد

---

(١) انظر ماكتب في وسائل التعدية بالبحث ، معاني القرآن ١٩٨/١ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، ٣٠٠/٢ ، ٣١٤ ، ٢٦٠ ، الكامل ٣٦٩/١ ، الإيضاح للزجاجي ١٣٩ ، إعراب القرآن للنحاس ٥٣٥/٢ ، ٢١٠/٣ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢٢٢/١ وانظر : ٢٢٠/١ ، ١٣٣ ، ٦٧٦/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٦٠٣/٢ ، إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٥٤ .

(٣) شرح ابن عقيل ١٥٠/٢ ، ١٥١ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢٨٦/٢ ، وانظر مشكل إعراب القرآن : مكي ٢٥٩/١ ، ٥٤٠ .

يُوحي – خطأ – أن الفعل قبلها متعدٍّ بنفسه وأن المعنى لايحتاج إلى المحذوف ، فيقع في الوهم إباحة تعديته مباشرة في غيرها . لكن إذا قلنا : «منصوبة على نزع الخافض» سماعاً ، كان هذا إعلاناً صريحاً عن حرف جر محذوف نُصب بعده المجرور ، فيكون النصب دليلاً على ذلك لايستقيم المعنى إلاّ بملاحظته ، وتقدير وجوده» [1] .

وقد تنبَّه النحاة من قبل إلى ذلك فهم لايذكرون هذه الأمثلة إلاّ وقالوا إنها منصوبة على نزع الخافض ، كما أنهم فرّقوا بين المنصوب على نزع الخافض والمفعول به [2] ولو طبقنا خصيصة التعدية فإننا لانجده مفعولاً به .

أما النوع الآخر فهو ماجاء مع الأفعال التى تتعدّى مرة بحرف وأخرى بدونه ، وهذا النوع مفعول به ، و «كثرة استعمال الفعل بغير حرف الجر ، ووقوع تلك الأسماء المختلفة بعده منصوبة مع عدم وجود عامل آخر – كل ذلك يدعو إلى الاطمئنان إلى أن تلك الأسماء المنصوبة هى مفعولات للفعل الموجود [3] » .

---

(١) انظر : النحو الوافي : ٢/١٦٢ الهامش .
(٢) انظر : ماسبق عند ابن عقيل وغيره .
(٣) النحو الوافي ٢/١٦٢ الهامش . وانظر : الأفعال العاملة بالبحث .

٣- المجــرور بحـــرف الجـــر

قد يجيء حرف الجر عند النحاة لتعدية الفعل [١] وعندئذ يكون المجرور فى موضع المفعول المنصوب ، يقول سيبويه : «ولو قلت : مررت بعمرو وزيداً لكان عربياً ، فكيف هذا ؟ لأنه فعل والمجرور فى موضع مفعول منصوب ، ومعناه أتيت ونحوها» [٢] ، وقد تبِعَ النحاة سيبويه فى ذلك [٣] .

واستدل النحاة على أن المجرور مفعول به ، بأنه قد يُعْطَف على محل المجرور بالنصب ، وذلك مايتضح من قول سيبويه السابق ، كما يظهر عند الفراء[٤] والنحاة من بعدهما [٥] .

وبأن «معنى المجرور معنى المنصوب» [٦] ، ولو جئت بالاسم بغير حرف جر لنصبت ، فإذا قلت : مررت بزيد فكأنك قلت : مررتُ زيداً [٧] ، كما أنك لو جعلت موضِع (مررت) مايُقارِب معناه من الأفعال المتعدية ، لكان (زيد) منصوباً نحو : أتيتُ زيداً» [٨] .

وبأن حرف الجر يُوقِع الفعل على المفعول ، فإذا قلت (ذهبتُ بزيدٍ) فإن الحرف قد أَوقع الذهاب على زيد كما فعلتْ الهمزة [٩] .

وقد خالف الكسائى النحاة فى ذلك ، فلم يَعُدَّ الجار والمجرور هنا مفعولاً ، وجعل المفعول مجهولاً ، يقول النحاس : «وقال على بن حمزة الكسائى : الباء

---

(١) انظر البحث في وسائل التعدية .
(٢) الكتاب ٩٤/١ .
(٣) انظر : المقتضب ١٤٥/١ ، الأصول ٥١٧/١ ، ٦٦/٢ ، ٦٧ ، الإيضاح للزجاجي ١٠٩ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٧٩/١ ، ٢٨٠ ، مشكل إعراب القرآن لمكي ١٣٥/١ ، المقتصد ٣٧٧/١ ، ٣٥٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٥/٧ ، حاشية الصبان ١٠٤/٢ .
(٤) معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١ .
(٥) الأصول ٦٦/٢ ، الخصائص ١٠٧/١ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، مشكل إعراب القرآن لمكي ١٨٧/١، شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٧ .
(٦) مجالس العلماء ٨٣ مشكل إعراب القرآن لمكي ٢٦٠/١ وانظر : المقتضب ١٤٥/١ .
(٧) انظر : الكتاب ٩٢/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨ .
(٨) الأصول ٦٦/٢ .
(٩) المقتصد ٥٩٢ ، وانظر : المقتضب ١٤٥/١ .

لاموضع لها من الإعراب ، والمرور واقع على مجهول ، إذا قلت مررتُ بزيدٍ»[١] .

بينما يقول الرضى : «ولاشك أنه يقال إنها مفعول بها ، لكن بواسطة حرف جر، ومطلق لفظ مفعول به لايقع على هذه الأشياء فى اصطلاحهم» [٢] .

وقد ذهب الأستاذ عباس حسن إلى أن المجرور مفعول به فى المعنى لا فى الاصطلاح ، لأن الفعل لم يوقع معناه وأثره عليه مباشرة من غير وسيط وإنما أوصله ونقله بمساعدة حرف جر ، كان هو الوسيط فى ذلك ، فهو فى الظاهر مجرور به ، وهو فى المعنى فى حكم المفعول به لذلك الفعل [٣] ، لأن «المفعول به» الحقيقى عندهم ، هو الذى يقع عليه الأثر مباشرة بدون مساعدة ، ولهذا يسمُّون التعدية بحرف الجر (تعدية غير مباشرة) ، لأنها جاءت نتيجة معاونة قدِّمت للفعل اللازم ، ولم يُستَطع التعدية إلاَّ بهذه المعاونة [٤] .

ونقول إن عندنا مقياساً واحداً ، وهو أن المفعول به ماوقع عليه فعل الفاعل، سواء أكان ذلك الفعل بالسلب ، أم بالإيجاب ؟ فإذا كان معنى الفعل قد تعدَّى إلى المفعول ، سواء بالحرف ، أو بدونه فإنه مفعول به ، ولو كان مجروراً ، أو مرفوعاً، ولنا بعد ذلك أن نطلق المصطلحات فيقال : (المفعول المباشر) ، (المفعول غير المباشر) [٥] لأن العلامة الإعرابية ليست هى المقياس الذى نعتمد عليه ، ونحن نعلم أن كثيراً من الأبواب النحوية يشترك فى علامة إعرابية واحدة .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/١١٦ .

(٢) شرح الكافية ١/١٢٧ ، وانظر : التوطئة ١٩٣ ، ابن عقيل ٢/١٤٥ ، ١٤٦ ، الصبان ٢/٨٦ ، ٨٧ .

(٣) النحو الوافي ٢/١٥١ .

(٤) نفسه ٢/١٥٩ هامش ٢ ، ٣ .

(٥) وقد استُعمِل هذان المصطلحان في لغات أخري ، ففي الإنجليزية – علي سبيل المثال – نجد مصطلح : المفعول المباشر direct object ، والمفعول غيرالمباشر indirect object لكنه إذا قيل .She give me (i.o) expensive presents (d.o) تكون (me) هي المفعول غير المباشر، (Presents) هي المفعول المباشر أما إذا قيل : She gives expensive presents (d.o) to me فإن (Presents) تكون هي المفعول المباشر ، أما (me) فليست مفعولاً علي الإطلاق لأنه قد سبقها حرف الجر (to) انظر : A University Gerammar of English, R. Quirk - and S. Greenbaum, Longman, London1973. Pages167, 170.

٤- نائـــب الفاعــــل

قد يُحذَف الفاعل من الجملة فينوب عنه – عند النحاة – أحد خمسة أشياء هى : المفعول به ، الجار والمجرور ، ظرف الزمان ، ظرف المكان ، المصدر (المفعول المطلق) (١) ولكن المفعول به أولى هذه الأشياء بالقيام مقام الفاعل(٢)، أما المنصوبات الأخرى فهى لاتنوب عن الفاعل إلاَّ إذا قُدِّرت بالمفعول الصحيح يقول ابن يعيش : «اعلم أن المصادر والظروف من الزمان والمكان لايجعل شيء منها مرفوعاً فى هذا الباب حتى تقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح كأن الفعل وقع به كما يقع بالمفعول الصحيح فحينئذٍ يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم يذكر الفاعل ... وكذلك لايجوز أن تقيم من الظروف مقام الفاعل إلاَّ مايجوز أن تجعله مفعولاً على السعة» (٣) ، فإذا ناب المفعول به فإنه ينوب عنه «فيما له من رفع وعُمْدِيَّةٍ ، ووجوب تأخير ، وامتناع حذف»(٤).

اختلف النحاة فيما ينوب عن الفاعل هل هو فاعل أم مفعول ؟ ، لقد أُطلقت عليه مصطلحات عدة جاءت فيها لفظة (مفعول) (٥) ، إلى أن أطلق عليه الشلوبين مصطلح (نائب الفاعل) (٦) ، فشاع هذا المصطلح لأنه أخصر ولأن المصطلحات الأخرى لاتشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف (٧) .

ونائب الفاعل هذا هو مفعول مرفوع عند سيبويه ، حيث يقول :

«هذا باب الفاعل الذى لم يتعده فعله إلى مفعول ، والمفعول الذى لم يتعد إليه فعل فاعل ، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر ، والفاعل والمفعول فى هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرَّغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل» (٨) .

---

(١) المقتصد ١/٣٥٣ وانظر : الكتاب ٢٢٩/١ ، الأصول ٢٤٤/١ ومابعدها، المقرب ٨١/١ .

(٢) الجمل ٧٨ ، المقتصد ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٧ ، التوطئة ٢٣٩ شرح الكافية ٨٣/١ ، شرح ابن عقيل ١١١/٢ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٧ .

(٤) همع الهوامع ٢٦٣/٢ .

(٥) انظر : المصطلحات في هذا البحث ص٢١ .

(٦) التوطئة ٢٣٩ .

(٧) حاشية الخضري ١٤٩/١ ، حاشية الصبان ٦١/٢ .

(٨) الكتاب ٣٣/١ وانظر ٤١/١ ، ٤٢ .

ويبدو أن الفراء كان يذهب إلى ذلك ، إذ يقول فى قوله تعالى : (وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ - آل عمران ١٤٦) : «والفعل واقع على النبى (ﷺ)»[١] ، لأن الوقوع عنده هو التعدى» وهو مفعول به عند المبرد - وإن كان مرفوعاً ، لأنك حذفت الفاعل ولابد لكل فعل من فاعل [٢] ، وقد يؤخذ ذلك من قول الزجاجى أيضاً : «المفعول به إذا ذُكر الفاعل فهو منصوب أبداً» [٣] ، فقد نستطيع أن نُكمل القول ، هكذا (فإذا لم يُذْكَر الفاعل فهو مرفوع) وإن لم يُصرح الزجاجى بذلك .

وهو عند السيرافى مفعول حقيقي - كما سنوضحه بعد قليل - ، وهو مفعول به فى المعنى عند الفارسى [٤] ، ويسميه ابن جنى مفعولاً به كذلك [٥] .

وإذا كان هؤلاء النحاة يَعُدُّون نائب الفاعل مفعولاً به ، فإن من النحاة من يَعُدُّه فاعلاً [٦] .

وقد جاء اختلاف النحاة فى ذلك من فهم كل فريق لمفهوم (الفاعل) ومفهوم الإحداث ، أو الإيقاع ، وهذا ماظهر عند السيرافى الذى يقول : «وقوله (أى سيبويه) والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ، ولاتعدّى فعله إلى مفعول آخر ، يريد به : ضُرِب زيد ، فزيد هو مفعول فى الحقيقة وضُرِب هو فِعل له ، وليس يريد أنه على الحقيقة فعل له أوقعه ، وإنما يريد أنه فعل بُنِى له ورُفع به ، وإن كان قد وصل إليه من غيره ، كما يُبْنى الفعل للفاعل ، وربما لم يكن هو الموقِع له ، كقولنا مات زيد وطلعت الشمس ، فزيد لم يفعل موته ، ولا الشمس طلوعها ، وإنما الله تعالى أماته وأطلعها ، وقد ينسب الفعل إليهما» [٧] .

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/٢٣٧ وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو (السبعة ٢١٧) وانظر أيضاً معجم القراءات ٢/٧١ .

(٢) المقتضب ٤/٥٠ .

(٣) الجمل ١٠ .

(٤) الإيضاح العضدي ١/٧٠ .

(٥) اللمع لابن جني ١١٧ .

(٦) انظر : المقتصد ١/٣٤٦ ، شرح الكافية ١/٧١ .

(٧) شرح السيرافي ١/٢٦٢ .

ومن النص يتبين أن السيرافى يطرح مرفوعين ، أحدهما : (نائب الفاعل)، والآخر : مثالهم (مات زيد) ، هذان المرفوعان يقع عليهما الفعل ولايوقعانه ، لكنه يجعل نائب الفاعل مفعولاً حقيقياً ويجعل المرفوع الآخر فاعلاً .

وجعل الفارسى خصوصية الفاعل فى إسناد الفعل إليه مقدّماً ، لا أنه أحدث الفعل ، حيث يقول : «اعلم أن الفاعل رفع وصفته أن يسند الفعل إليه مقدّماً عليه.. وبهذا المعنى الذى ذكرت ارتفع الفاعل لا بأنه أحدث شيئاً على الحقيقة» (١)، وتبعه فى ذلك ابن جنى (٢) إلا أنه عدّ نائب الفاعل مفعولاً به كالسيرافى(٣).

وجاء عبدالقاهر ليُحكّم مسألة الإسناد فى كون الاسم فاعلاً ، إذ يقول : «اعلم أن الشريطة إذا كانت ماذكرنا من أنه من يسند الفعل إلى الاسم مقدّماً عليه ، فلا فصل بين (ضُرِب زيد) ، و(ضَرَبَ زيد) فى جواز تسمية كل واحد منهما فاعلاً . وإذا جاز أن يسمّى نحو : مات زيد ، فاعلاً مع أنه عار من الفعل (٤) ومفعول فى المعنى ، وذاك لما ذكرنا من أن الاعتبار بأن يكون الفعل مسنداً إليه ، مقدّماً عليه » (٥) وهو بذلك يدخل (نائب الفاعل) و (مات زيد) فى الفاعلية ، لأنه لايشترط للفاعل أن يحدث الفعل ، كما اشترط ذلك ابن الحاجب – من بعده – الذى عرّف الفاعل بأنه «ما أُسند إليه الفعل أو شبهه ، وقُدّم عليه على جهة قيامه به» (٦) وعلق الرضى على ذلك بقوله : «وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول مالم يسم فاعله وهو عند عبدالقاهر والزمخشرى فاعل اصطلاحاً ، فلايحترزان عنه ليدخل فى الحد» (٧) ، أى أن عبدالقاهر والزمخشرى لايشترطان فى الفاعل أن يقوم بالفعل ، لذا فنائب الفاعل عندهما هو فاعل اصطلاحاً ، أما ابن الحاجب فهو يشترط قيام الفاعل بالفعل ، فنائب الفاعل عنده على ذلك ليس فاعلاً.

---

(١) المقتصد ١/٣٢٥ .
(٢) أي أن زيداً لم يفعل ذلك الفعل في نفسه .
(٣) المقتصد ١/٣٤٦ .
(٤) الخصائص ١/١٨٥ .
(٥) نفسه ١/١٨٤ .
(٦) شرح الكافية للرضي ١/٧٠ .
(٧) شرح الكافية للرضي ١/٧٠ ، وانظر في رأي الزمخشري : شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٤.

يتضح مما سبق أننا أمام مذاهب ثلاثة هى :

الأول : لايشترط قيام الفاعل بالفعل ، فهو يجعل نائب الفاعل فاعلاً ، وإن لم يكن قد أحدث الفعل (أو أوقع الفعل) وهو مذهب عبدالقاهر والزمخشرى .

والثانى : يشترط قيام الفاعل بالفعل ، فلا يجعل نائب الفاعل فاعلاً ، وهو مذهب ابن الحاجب وحده .

والثالث : لايشترط قيام الفاعل بالفعل ، ولايُحكّم ذلك فى المسألة فيجعل نائب الفاعل مفعولاً به وهو مذهب السيرافى وابن جنى .

إذا تجاوزنا المذهب الثالث لأنه لم يُحكّم معياراً محدّداً ، وجدنا أن المذهب الأول : لايشترط قيام الفاعل بالفعل ، أو بمعنى آخر أن يوقع الفاعل الفعل ، لكن أصحابه يقولون : إن المفعول ما وقع عليه فعل الفاعل [1] ، وهذا المذهب بذلك غير متسق ، أما المذهب الثانى : فهو متسق مع نفسه إذ يشترط قيام الفاعل بالفعل، ويقول إن المفعول به ماوقع عليه فعل الفاعل [2] .

فإذا كانت خصوصية المفعول به إيقاع الفعل به (تعديته إليه) ، فإن خصوصية الفاعل أن يُوقع الفعل بالمفعول ، وعلى ذلك يكون نائب الفاعل (مفعولاً به) لأنه لم يوقع الفعل بمفعول – فيكون فاعلاً – بل وقع عليه فعل الفاعل فهو مفعول به .

وقد يدعم ذلك الرأى أيضاً مجيء المفعول به المنصوب مع بناء الفعل للمجهول ، ومما جاء على ذلك آيتان كريمتان فى كتاب الله هما (لِيجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ – ١٤ الجاثية) [3] وقوله تعالى (وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ – ٨٨ الأنبياء) [4] .

---

(١) المفصل ٣٤ ، المقتصد ١/٥٩٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية ١/١٢٧ .

(٣) وهي قراءة أبي جعفر وشيبة وغيرهما (انظر : النشر ٢/٣٧٢ ، معجم القراءات ٦/١٥١ ومصادره) .

(٤) وهي قراءة أبي بكر وابن عامر وغيرهما . (انظر : الكشف ٢/١١٣ ، النشر ٢/٣٢٤ معجم القراءات ٤/١٤٧ ومصادره .

وقد اختلف النحاة فى تخريج المنصوب فى الآيتين، فالبصريون لايرون إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده ، لذا فقد خرجوا الآيتين تخريجات عديدة تأولوا فيها ، وأمعنوا فى التأويل (١) .

أما الكوفيون والأخفش فقد أجازوا إنابة غير المفعول به مع وجوده ، ولذلك قالوا إن المصدر المقدر هو نائب الفاعل ، فتقدير الآيتين **(ليجزى الجزاء قوماً)** ، **(نُجِّىَ النَّجاءُ الْمُؤمِنِينَ)** (٢) .

وإذا كنا نجد من بين تخريجاتهم للآيتين مانطمئن إليه (٣) فإن النحاة قد أوردوا شواهد شعرية مماثلة ، لم يأتوا لها بتخريج مقنع من بين هذه الشواهد قول الشاعر :

أُتيحَ لِى مِنَ الْعِدَا نَذِيراً .. بِهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيراً

فقد أقام الشاعر الجار والمجرور مع وجود المفعول به (٤) .

وقول آخر :

فَلَوْ وُلِدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كلبٍ .. لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الكلابا (٥)

---

(١) انظر في ذلك : إعراب القرآن للنحاس ١٢٨/٣ ، التبيان للعكبري ٩٢٥/٢ البيان لابن الأنباري ١٦٤/٢ ، ٣٦٥ ، المغني ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، البحر المحيط ٣٣٥/٦ ، ٤٥/٨ ، شرح ابن عقيل ١٢١/٢ ، حاشية الصبان ٦٨/٢ ، حاشية الخضري ١٥٣/١ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢١٠/٢ ، ٤٦/٣ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٨٠/٢ ، ٣٨١ ، ١٢٨/٣، البيان ٣٦٥/٢ ، التسهيل ٧٧ ، البحر المحيط ٣٣٥/٦ ، شرح ابن عقيل ١٢١/٢ .

(٣) أقرب الأشياء إلي النفس أن الآية الأولي تقديرها هو (لِيُجزَي الجزاءُ قوماً) لكن علي أن (الجزاء) هو المفعول الثاني للفعل يجزي ، وإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل جائزة (انظر : التبيان للعُكبري ١١٥٢/٢) وليس علي أن (الجزاء) مصدر كما قال الكوفيون . أما الآية الثانية فالصحيح عندي مانسبه النحاس لعلي بن سليمان أن «الأصل نُنَجِّي ، فحذف إحدي النونين لاجتماعهما ، كما يحذف إحدي التاءين لاجتماعهما نحو قول الله جل وعز (ولاتفرقوا) الأصل تتفرقوا «(النحاس ٨١/٢ وقد تبعه في ذلك ابن جني في الخصائص ٣٩٨/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٧٥/٧ ، وانظر المغني ٥٥٥ ، ٥٥٦.

(٤) البحر المحيط ٣٣٥/٦ والشاهد نصب لفظة (نذيراً) مع بناء الفعل للمجهول .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٧ .

وقول ثالث :

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلاَّ سَيِّداً وَلاَ شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلاَّ ذُو هُدَى (١)

ومـاتشـترك فيـه هذه الشواهد هو أن المفـعول جاء منصوباً وفعله مـبنى للمجهول ونحن لانقول إن ذلك المنصوب مفعول وأن نائب الفاعل مقدر أو الجار والمجرور أو غيره ، لكننا نستطيع القول إن ذلك المنصوب ليس إلاَّ نائب الفاعل جاء منصوباً على الشذوذ ، هذا الشذوذ يجعلنا نقول إنه ربما كان الفعل يُبنَى للمجهول – فى مرحلة ما – ويبقى المفعول به منصوباً ، ثم تطور الأمر إلى رفع المفعول ، وبقيت هذه الشواهد وهى من الركام اللغوى (٢) الذى بقى ليدل على مرحلة سابقة .

وعلى ذلك نقول إن نائب الفاعل ليس إلا مفعولاً به مرفوعاً ، أو أنه مفعول به فى المعنى (٣) لكنه ليس فاعلاً بأية حال .

(١) شرح ابن عقيل ١٢٢/٢ .
(٢) وانظر : في الركام اللغوي بحوث ومقالات في اللغة للدكتور رمضان عبدالتواب ٥٩ .
(٣) وهذا ماجاء عند النحاة بالفعل ، انظر : قضية المصطلحات بهذا البحث ص٢١ ، ٢٢ .

الباب الثانى

قضية العامل فى المفعول به

الفصل الأول : الأفعال التى تعمل النصب فى المفعول به .

الفصل الثانى : الأسماء المشبهة بالفعل وعملها فى المفعول به .

الفصل الثالث : الحروف المشبهة بالفعل أو النائبة عنه .



الباب الثاني
قضية العامل في المفعول به

اختلف النحاة فى عامل النصب فى المفعول به ، فبينما يرى البصريون أنه الفعل أو شبْهُهُ ، يختلف الكوفيون فيما بينهم ، فيرى هشام بن معاوية الضرير [١] أنه الفاعل ويرى الفراء أنه الفعل والفاعل معاً [٢] ويرى خلف الأحمر أنه معنى المفعولية [٣] .

أما رأى البصريين فيقوم على أساس «أن أصل عمل النصب إنما هو للفعل وغيره من النواصب مشبه فى ذلك بالفعل» [٤] وقد اعترض الكوفيون عليهم قائلين

---

(١) من أصحاب الكسائي وتوفي ٢٠٩هـ . انظر البغية ٤٠٩ .

(٢) انظر : الخصائص ١٠٢/١ (وقد ذكر الآراء دون نسبة) ، الإنصاف ٧٨/١ ، ٧٩ وينسب رأي الفراء إلي الكوفيين) ، شرح الكافية للرضي ٢١/١ شرح التصريح ٣٠٩/١ همع الهوامع ٧/٣ .

(٣) الإنصاف ٧٨/١ ، ٧٩ ، التصريح ٣٠٩/١ ، الهمع ٧/٣ . (من تحقيقات أستاذنا الدكتور / محمود علي مكي) : هذا ماورد في الإنصاف (٧٩/١) «وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلي أن العامل ... إلخ» ثم بعد ذلك في ص٨١ : «وأما ما ذهب إليه الأحمر .. وخلف الأحمر كان بصرياً ووصفه بأنه من الكوفيين خطأ واضح لكن ابن الأنباري يذكر رأيه ورأي هشام بن معاوية صاحب الكسائي تفصيلاً لما أجمله من رأي الكوفيين مما يدل علي أن هذا النحوي (الأحمر) لابد أن يكون كوفياً وربما وقع في السياق من ناشر الكتاب لا من أصله ، فالذي ورد في الأصل وذهب الأحمر من الكوفيين .. ولمّا كان الأحمر لقباً اشتُهِر به خلف بن حيان الراوية البصري المشهور فقد أضاف الناشر اسم«خلف» وليس ذلك بصحيح وإنما المقصود هو النحوي الكوفي علي بن الحسن وقيل ابن المبارك «شيخ العربية وصاحب الكسائي» المتوفي سنة ١٩٤ وهو الذي كان يخلف الكسائي علي حلقته . ويدل علي أنه هو المقصود (لا خلف الأحمر) أن هذا الرأي هو الوارد منسوباً إلي الأحمر في همع الهوامع . ويقول السيوطي في ترجمته له : «وحيث أطلق (يعني اسم الأحمر) في جمع الجوامع فهو هو :

(انظر ترجمة الأحمر المذكور في بغية الوعاة للسيوطي ١٥٨/٢ - ١٥٩ ، معجم الأدباء لياقوت ٥/١٣ - ١١ ، الخطيب البغدادي تاريخ بغداد ١٠٤/١٢طبقات الزبيدي ١٣٤ ، إنباه الرواه ٣١٧/٢) .

(٤) الخصائص لابن جني ١٠٣/١ .

إنه لو كـان الفعل هو الناصب للمفعول «لكان يجب أن يليه ، ولايجوز أن يُفصَلَ بينه وبينه» (١) ، فرد ابن الأنبارى على الكوفيين قائلاً : إن الاسم ينصب بـ(أنَّ) «وإنْ لم يله فكذلك ههنا ، وإذا لم يلزم ذلك فى الحرف – وهو أضعف من الفعل، لأنه فرع عليه فى العمل ، فلأن لايلزم فى الفعل وهو أقوى كان ذلك من طريق الأولى» (٢) .

ويحتج هشام لرأيه بأن نصب المفعول يدور مع الفاعل وجوداً وعدماً ، والدوران يفيد العليّة (٣) ، فيردّ عليه بأن الفاعل قد يتخلف عن الجملة ومع هذا يكون المفعول منصوباً وذلك فى مثل : «(أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيماً – البلد ١٤ ، ١٥) إذ لافاعل هنا (٤)» .

كما اعترض البصريون على هشام بقولهم السابق – إن الفعل أصل النواصب ولايعمل النصب إلاّ الفعل أو ما شُبِّه به و «الفاعل اسم والأصل فى الأسماء ألاّ تعمل» (٥) ، ثم إن هذا الفاعل قد يكون ضميراً ، والضمير لايعمل لأنه لايُشْبِه الفعل (٦) .

ويضيف الشيخ بس العليمى فى حاشيته : أنه قد ينوب عن الفاعل غير المفعول به مع وجوده على رأى الكوفيين (٧) ، وقد يُقدَّم المفعول على الفاعل مع أن الفاعل غير متصرِّف (٨) فهم إذن يعترضون على هشام بأن الفاعل قد يتغيب عن الجملة إما بإضمار (٩) أو بإنابة غيره عنه ، أومع بعض المشتقات – مثل اسم

---

(١) الإنصاف ٨٠/١ .
(٢) الإنصاف ٨١/١ .
(٣) التصريح ٣٠٩/١ .
(٤) حاشية يس علي التصريح ٣٠٩/١ .
(٥) الإنصاف ٨٠/١ .
(٦) الخصائص ١٠٣/١ حاشية يس علي التصريح ٣٠٩/١ .
(٧) حاشية يس علي التصريح ٣٠٩/١ – أي أنه لايجوز عمل ذلك النائب فقد يكون جاراً ومجروراً أو ظرفاً ... إلخ مما لايصحُّ عمله النصب في المفعول به .
(٨) حاشية يس علي التصريح ٣٠٩/١ أي أنه ليس كالفعل فيتقدم عليه معموله .
(٩) هذا علي قول النحاة إن الفاعل يضمر ولايحذف فهم يسمون حذف الفاعل إضماراً لأنهم لايقولون بحذف الفاعل أصلاً ، إلا الكسائي ، انظر في ذلك الرد علي النحاه ٩٢ ، ٩٤ ، ٩c .

الفاعل أو المصدر - أو أن يتقدم المفعول على الفاعل وهو لايعمل مؤخراً لأنه غير متصرف .

كما يعترضون بأن العمل للفعل أو لمشابهته والفاعل اسم بعيد عن شبه الفعل، كما أنه قد يكون ضميراً والضمير أبعد من شبه الفعل (١) .

واحتج الكوفيون لرأى الفراء (٢) بأنه «لايكون مفعول إلاّ بعد فعل وفاعل لفظاً أو تقديراً ، إلاّ أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد» (٣) وقد استدلوا على ذلك بسبعة أشياء ، أقواها قولهم : «إننا نقول : (زيدٌ ظننتُ منطلقٌ) فنلغى (ظننت) ولولا أن الجملة من الفعل والفاعل بمنزلة المفرد ، وإلا لَمَا جاز إلغاؤها ، لأن العمل إنما يكون للمفردات لا للجمل» (٤) .

ويَرُدُّ ابن جنى قول الكوفيين - بأن الفعل والفاعل معاً هما عامل المفعول - قائلاً إن العمل «إنما هو للفعل وحده واتصل به الفاعل فصار جزءاً منه ، كما صارت النون فى نحو : لَتَضْرِبَنَّ زيداً كالجزء منه ، حتى خُلِطَ بها وبُنِي معها»(٥)، فهو لايعترض على قولهم إن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، إلا أنه يُثْبِتُ العمل للفعل وحده ، لأن «الفعل والفاعل إنما هو معنى والمعانى لاتعمل فى المفعول به إنما تعمل فى الظروف» (٦) .

وابن جنى يريد بذلك إبطال تأثير الفاعل فى العمل مُثْبِتاً ذلك العمل للفعل وحده ، وهذا مايعرضه ابن الأنبارى على أنه احتجاج البصريين حيث يقول : «وأما البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا : إنما قلنا : إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير فى العمل ، أما الفاعل فلا تأثير له فى العمل ، لأنه اسم ، والأصل فى الأسماء أن لاتعمل ، وهو باق على أصله فى الإسمية فوجب أن لايكون له تأثير فى العمل وإضافة مالا تأثير له فى العمل إلى

---

(١) الخصائص ١/١٠٣ .

(٢) نسب ابن الأنباري رأي الفراء إلي الكوفيين . انظر الإنصاف ١/٧٨ .

(٣) الإنصاف ١/٧٩ .

(٤) الإنصاف ١/٧٩ ، ٨٠ ولايَثْبُتُ في رأيي - مما أورده غير هذا الدليل .

(٥) الخصائص ١/١٠٤ أي أن عمل الفعل ثابت له قبل اتصال الفاعل به .

(٦) نفسه .

ماله تأثير ينبغى أن يكون لاتأثير له» (١) ويضيف ابن الأنبارى - : إن الفاعل والمفعول اسمان «فإذا استويا فى الاسمية والأصل فى الاسم أن لايعمل فليس عمل أحدهما فى صاحبه أولى من الآخر» (٢) .

وينقل الشيخ يس فى حاشيته : أن المفعول قد يقع بين الفعل والفاعل ، نحو (جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ - القمر ٤١) والمعمول لايتوسط العامل (٣) ، والحق أن ذلك مما رُدَّ به على هشام ، وماورد فى ذلك صالح للرد على الكوفيين أيضاً (٤) ، لأن فى تلك الردود إبطالاً لعمل الفاعل وهو مطلوب البصريين .

أما رأى الأحمر فيرُدُّه ابن الأبنارى قائلاً : «وأما ماذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد ، لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لايرتفع مالم يُسَمَّ فاعله ، نحو : (ضُرِبَ زيدٌ) لعدم معنى الفاعلية ، وأن ينصب الاسم فى نحو : (ماتَ زيدٌ) ، لوجود معنى المفعولية ، فلما ارتفع مالم يسمَّ فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم فى نحو : (ماتَ زيدٌ) مع عدم معنى الفاعلية دل على فساد ما ذهب إليه (٥) .

ومعنى ذلك أن نائب الفاعل مفعول به مع أنه مرفوع ، لأن «معنى المفعولية باق فى قولهم (ضُرِبَ زيدٌ) مع رفع (زيد) بدليل قولهم : (مُرَّ بزيد وعمراً) بالنصب» (٦) .

ورأى الأحمر هذا له وجاهته ، ولو صدق على حالات المفعول به لكفانا جدلهم الطويل حول العامل بوجه عام ، إذ كنا نقول رُفِعَ الفاعل لأنه فاعل ونُصب المفعول لأنه مفعول .. إلخ ولاكتفينا بإجابة من سألنا : لِمَ رُفِعَ زيدٌ . فى قولهم : (قام زيدٌ) ؟ بقولنا : لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع ، فإذا سألنا السائل : ولِمَ رُفِعَ الفاعل ؟ فالصواب أن يقال : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من

---

(١) الإنصاف ٨٠/١ أسرار العربية ٣٧ .
(٢) أسرار العربية ٣٧ .
(٣) حاشية يس علي التصريح ٣٠٩/١ .
(٤) نفسه .
(٥) الإنصاف ٨١/١ .
(٦) حاشية يس علي التصريح ٣٠٩/١ .

الكلام المتواتر [١] ، لكى لانشتغل بما لايفيد نطقاً [٢] إلاّ أن رأىَ الأحمر هذا لايَثْبُتُ أمام اعتراضات البصريين السابقة ، ذلك أن العلامة الإعرابية الواحدة لاتختص بمعنى نحوى واحد [٣] ، فعلامة النصبِ – مثلاً – لاتختص بالمفعول به وحده ، كما أن المعنى النحوى الواحد لايُقْتَصَرُ فيه على علامةِ إعرابيةٍ واحدة، فالمعنى النحوى للمفعولية كما يأتى فىِ المنصوبِ من مثل (ضَرَبَ محمدٌ زيداً) فإنه يأتى أيضاً فى المرفوع من مثل (ضُرِبَ زيدٌ) [٤] ، و(ماتَ زيدٌ) ، و(انكسر الزجاج) ، ويأتى فى المجرور من مثل (تنبتُ بِالدُّهْنِ – المؤمنون ٢٠) [٥] .

وأمام خلاف النحاة حول العامل نقف فنتساءل : ماذا نريد من العامل ؟

أنريد منه أن يُفسِّر العلامة الإعرابية فيكون عامل رفع الفاعل ونصب المفعول هو الفعل أو شبه الفعل – عند البصريين مثلاً – ، أم أن العامل هو الذى يحدد لنا المعنى النحوى ، أو يساهم فى تحديده ، فعلاقة الفعل بالفاعل هى التى تحدد الفاعلية وعلاقة الفعل بالمفعول به هى التى تحدد المفعولية ... وهكذا ؟ .

فى رأيى – أن تحديد المعنى النحوى هو مانسعى إليه ، ولايعمل العامل فى الظاهر وحده بل يعمل أيضاً فى المحل ، فليس المقصود إذن أنَّ العامل يفسر العلامة الإعرابية ، وربما فسرها ما أسماه النحاة بالعلل ، فعلل النصب هى التى تفسر النصب ... وهكذا .

وإذا كنا بصدد تحديد المعنى النحوى «المفعولية مثلاً» ، فإن العلامة الإعرابية ليست وحدها المسئولة عن ذلك ، بل يشترك معها فى ذلك عدة قرائن

---

(١) الرد علي النحاة ١٣٠ وما قاله خلف هو – تقريباً ما رَدَّ به ابن مضاء علي النحاة في دعوته إلي إلغاء العلل الثواني والثوالث انظر : الرد علي النحاة ١٣٠ وقد فرق النحاة بين العلة والعامل ، كما سيتضح بعد قليل .

(٢) الرد علي النحاة ١١١ .

(٣) يعني المعني النحوي عند د. تمام حسان الباب الخاص كالفاعلية والمفعولية وغيرهما ، وهو مانقصده هنا . انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٩١ .

(٤) هذا علي قول من جعل نائب الفاعل مفعولاً به .

(٥) هذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو وآخرين انظر : كتاب السبعة ٤٤٥ ، البحر المحيط ٤٠١/٦ (ويعرض خلاف النحاة في كون – (بالدهن) مفعولاً به وفي إعرابها ، النشر في القراءات العشر ٣٢٨/٢ .

لفظية ومعنوية ، تصل فى حالة المفعول به إلى قرائن خمس [١] ، أهمها : قرينة التعليق بل إنها أم القرائن جميعاً [٢] لأنها تعنى الكشف عن العلاقات السياقية وهو الغاية الكبرى من الإعراب [٣] ، هذه القرينة فى حالة المفعول به تتحدد فى العلاقة بين المفعول به والفعل وهى علاقة التعدية [٤] وهذا ماجعلنا نعود إلى رأى البصريين من أن العامل فى المفعول به هو الفعل أو شبه الفعل ، إذ أن علاقة الفعل (أو شِبْهِه) بالمفعول به (= قرينة التعليق) أهم مايحدد المعنى النحوى .

ويظهر رأى البصريين فى كتبهم منذ سيبويه الذى يقول فى عمل الفعل :

«لو قلت : أرأيت زيداً هل لقيته ؟ ، كان (أرأيت) هو العامل ، وكذلك إذا قلت قد علمت زيداً كم لقيته كان علمت هو العامل» [٥] .

كما تعمل الصفة – المشتق – عمل الفعل يقول سيبويه : «الصفة تجرى فى معنى (يفعل) ، يعنى هذا رجل ضارب زيداً وتَنْصِبُ كما يَنْصِبُ الفعل» [٦] .

فالعامل فى المفعول به – كما يتضح عند سيبويه – هو الفعل أو الصفة – المشتق وقد مثل لها باسم الفاعل فى النص السابق ، كما قال أيضاً بإعمال اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة [٧] ، والمصدر [٨] على مايأتى تفصيله بعد .

وقد تابع أكثر النحاة سيبويه فى ذلك [٩] .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ١٨١ .

(٢) نفسه ص١٨٢ .

(٣) نفسه ١٨١ ، ١٨٢ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ١٨١ .

(٥) الكتاب ١/١٢٧ وانظر ١٢٨ ، ١٠٥ ، ١٤٨ ، ١٥٩ ، ١٧٥ ، ٢٠١ .

(٦) الكتاب ١/٢١ .

(٧) الكتاب ١/١٠٩ .

(٨) الكتاب ١/١١٥ .

(٩) انظر في ذلك : المقتضب ٤/٨٠ ، ١٥١ ، الأصول ١/١٥٥ ، الجمل ١٠ ، إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٨٥ ، الإيضاح العضدي ١/٦٤ ، الخصائص ١/١٠٣ ، ١٠٤ ، المقتصد ٣٢٩ ، شروح التلخيص ٢/١٢٠ . شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٤ ، ٧٥ ، المقرب ١/١١٣، التسهيل ٨٤ ، ١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، شرح شذور الذهب ٢٧٠ ، شرح ابن عقيل ٢/١٤٧ ، شرح الأشموني ١/٣٤٣ .

وليست الأسماء وحدها هى التى تشبه الفعل فتعمل عمله ، بل إن الحروف كذلك تشبهه وتعمل ذلك العمل ويشبهون منصوبها بالمفعول به ، هذا مايجعلنا نُقَسِّمُ هذا الباب إلى :

الفصل الأول : الأفعال العاملة فى المفعول به .

الفصل الثانى : الأسماء المُشَبَّهَةُ بالفعل وعملها فى المفعول به .

الفصل الثالث : الحروف المُشَبَّهَةُ بالفعل وعملها فى المفعول به .

الأفعال التى تعمل النصب فى المفعول به

عرّف النحاة التعدّى بأنه «تَجَاوزِ الفعل فاعله إلى مفعول به أو أكثر ، فإن تعدّى إلى غيره من المنصوبات لم يُسمَّ متعدّياً»[1] ، فالفعل المتعدّى هو الذى ينصب المفعول به وهذا مانجده عند سيبويه[2] ومن تبعه من النحاة[3] ، يقول ابن السراج «ولمّا كانت هذه (يقصد مصادر الأفعال) تكون على ضربين : ضرب فيها يلاقى شيئاً ويؤثّر فيه ، وضرب منه لايلْقَى شيئاً ولايؤثّر فيه ، فسمّى الفعل الملاقى متعدّياً ومالا يلاقى غير متعدٍّ فأما الفعل الذى هو غير متعدٍّ فهو الذى لم يلاقِ مصدره مفعولاً»[4] .

وإذا كان الفعل المتعدّى هو مانصب مفعولاً به[5] ، فالمفعول به «كل اسم تعدّى إليه فعل[6]» ، «وهو الفارق بين المتعدّى من الأفعال وغير المتعدى»[7] ، فـ «اعتبار المتعدى إنما هو بالمفعول به لأن جميع الأفعال لازمها ومتعدّيها يتعدى إلى المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان وأما المفعول به فلايصل إليه إلاّ ماكان متعدّياً»[8] . ويجعل الزجاجى فى الفعل المتعدّى دلالة على المفعول به حيث يقول إن «الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين ، فهى أدلة على فاعليها ، وفى حروفها دليل على الحدث وفى أبنيتها دليل على الزمان ، وفى المتعدّى منها دليل على المفعول»[9] ، ويقول فى مكان آخر : «فإن كان الفعل مع ذلك متعدّياً

---

(١) ارتشاف الضرب ٩٣٢/٢ ويتفق النحاة علي ذلك بصرف النظر عن عبارتهم اللغوية .

(٢) الكتاب ٣٣/١ ، ٣٤ .

(٣) انظر المقتضب ١٨٧/٣ ، الأصول ٢٠١/١ ، المقتصد ٦٠١/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٧ التوطئة ١٩٣ ، التسهيل ٨٣ ، شرح ابن عقيل ١٤٥/٢ .

(٤) الأصول ٢٠١/١ .

(٥) المقتصد ٥٩٥ ، التوطئة ١٩٣ ، التسهيل ٨٣ ، شرح ابن عقيل ١٤٥/٢ .

(٦) أسرار العربية ٣٧ .

(٧) المفصل للزمخشري ٣٤ .

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/١ .

(٩) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ١١٠ ، انظر : الأصول ٥٠٢/١ .

إلى مفعول أو مفعولين أو ثلاثة دل على ذلك أجمع [١] هذه العلاقة الوثيقة بين المفعول به والتعدى ، حيث يتحدد الفعل المتعدى بطلبه للمفعول به كما يتحدد المعنى النحوى للمفعول به بالتعدى ، فالتعدى هو العلاقة بين الفعل والمفعول به وهى التى جعلت النحاة إذا فتحوا باباً للتعدى درسوا فيه كثيراً من أحكام المفعول به[٢] بل إن بعضهم اكتفى بما جاء فى باب التعدى وغيره من إفراد باب للمفعول به [٣] .

لقد قسم النحاة الأفعال إلى متعدٍ وغير متعدٍ [٤] ، أو متعدٍ ولازم [٥] وهناك من الأفعال ما استعمل متعدياً مرة ولازماً أخرى مثل شكر ونصح ، فيقال شكرتُه ، وشكرْتُ له ونصحتُه ، ونصحتُ له ، ومنه كِلْتُه ، ووزنتُه ، وعددتُه[٦] .

وقد اختلف النحاة حول هذا القسم ، فبينما يجعله ابن جنى وابن عصفور

---

(١) نفسه ١٠٩ ونجد ذلك أيضاً عند ابن يعيش ٦٢/٧ . وهو في ذلك يختلف مع سيبويه والسيرافي . انظر الكتاب ٣٥/٣٤/١ وشرح السيرافي ٢٧١/١ ويقول ابن إياز : إن اللازم مايعقل من غير تعلق بغير من قام به .. والمتعدي بخلافه وهو مالايعقل إلاَّ بتعلق غير القائم به انظر : قواعد المطارحة ٤٨ ، ولعل ملاحظة التلازم بين الفعل ومفعوله هي التي دفعت المبرد إلي تقسيم الفعل تقسيماً يعتمد علي درجة تأثير الفعل في المفعول في الحقيقة. انظر : الفعل في القرآن ٥٧٩ والمقتضب ١٨٨/٣ .

(٢) انظر : المقتضب ٩١/٣-٩٧ شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٧ ، حيث تجد تعريف المفعول به في باب التعدي ، التسهيل ٨٣-٨٥ شرح ابن عقيل ١٤٧/٢-١٥٦ ، شرح الأشموني ٣٤٧/١-٣٥٠ .

(٣) كالمبرد في المقتضب ، وابن عقيل في شرح الألفية وابن مالك في التسهيل ، والأشموني في شرح الألفية بينما يفرد ابن السراج والفارسي وعبدالقاهر والزمخشري وابن يعيش باباً للمفعول به (انظر : الأصول ٢٠٢/١ ، المقتصد ٥٦١/١ شرح المفصل ابن يعيش ١٢٤/١، ١٢٥) وتختلط دراسة الفاعل والمفعول والتعدي عند سيبويه «(انظر الكتاب ٣٣/١ ومابعدها) .

(٤) الكتاب ٣٣/١ ، ٣٤ ، المقتضب ١٨٧/٣ ، الأصول ٢٠٢/١ ، ٢٠٣ ، الجمل ٢٧ المقتصد ٥٩١/١ شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٧ ، شرح الكافية ٢٧٢/٢ .

(٥) شرح المفصل ابن يعيش ٦٣/٧ ، التسهيل ٨٣ ، ابن عقيل ١٤٥/٢ الأشموني ٣٤٢/٢ .

(٦) معاني القرآن للفراء ٢٤٥/٣ ، المقتضب ٣٣٨/٤ ، الجمل ٣١ ، المقتصد ٦٠٣/١ ، ٦١٦ شرح الكافية ٢٧٣/٢ .

وابن مالك وأبوحيان والسيوطى قسماً قائماً برأسه [١] ، يقول السيوطى : إن «أصله أن يستعمل بحرف الجر ، وكثر فيه الأصل والفرع ، وصححه ابن عصفور، ومنهم من قال : الأصل تعديته بنفسه وحرف الجر زائد .

وقال ابن درستوية : أصل (نصح) أن يتعدى لواحد بنفسه وللآخر بحرف الجر والأصل : نَصَحْتُ لزيدٍ رأيَه .

قال أبوحيان : ومازعم لم يُسْمَع فى موضع [٢] ، و «قال الرضىُّ الشاطبىُّ: وهذا النّوع مقصور على السّماع» [٣] .

وقد حاول النحاة التمييز بين الفعل اللازم والفعل المتعدّى ، فقالوا : إن اللازم «مالايبني منه مفعول تام أى بغير حرف جر كغضب ، فهو مغضوب عليه بخلاف المتعدى فإنه يبنى منه اسم مفعول بدون حرف جر كضرب فهو مضروب» [٤] ، أو إن «علامة الفعل المتعدّى أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر ، وهى هاء المفعول به نحو : الباب أغلقته) [٥] «وطريقة ذلك أن يوضع الفعل فى جملة تامة ، وقبله اسم جامد ، أو مشتق بشرط أن يكون هذا الاسم غير مصدر وغير ظرف . وبعد الفعل ضمير يعود على ذلك الاسم المتقدم ، فإن صحّ التركيب واستقام المعنى فالفعل متعدّ بنفسه ، وإلاّ فهو لازم» [٦] .

وقد شكّك الأستاذ عباس حسن فى هذين الضابطين ، وقال إن المتعدّى واللازم لايعرفان إلاّ من كُتب اللغة الصحيحة [٧] ولادَخْل للذوق الشخصى فى الصحة أو الفساد لأنه غير مأمون [٨] .

---

(١) الخصائص ٣/٣١٠ ، التسهيل ٨٤ ، ارتشاف الضرب ٢/٩٣٣ ، همع الهوامع ٥/٩ . المقرب ١/١١٤ .

(٢) الهمع ٩٥ وانظر : الارتشاف ٢/٩٣٣ ، الصبان ٢/٨٧ .

(٣) الهمع ٥/١٠ ، انظر : المقرب ١/١١٤ وسيأتي رأينا في هذا القسم .

(٤) همع الهوامع ٥/١٠ وانظر : المقرب ١/١١٤ ، التسهيل ٨٣ ، الجامع الصغير ٨٨ شرح التصريح ١/٣٠٩ .

(٥) شرح ابن عقيل ٢/١٤٦ ، شرح التصريح ١/٣٠٩ .

(٦) النحو الوافي ٢/١٥٢ وهذا مافعله ابن عقيل في مثاله السابق انظر الهامش السابق .

(٧) مَثَّلَ لذلك بالمعاجم .

(٨) النحو الوافي ٢/١٥٣ – الهامش .

حاول النحاة التفريق بين اللازم والمتعدّى – أيضاً – بتجميع اللازم فى مجموعات تشترك فيها بينها ، إمّا فى دلالتها العامة ، كأفعال السجايا أو النظافة أو الدنس .. إلخ أو فى وظيفتها النحوية كأفعال المطاوعة ، أو فى وزنها كأوزان (فَعُل) و (انفعل) .. إلخ [1] .

إلاّ أن ذلك التحديد للفعل اللازم تحديد تقريبى ، وليس تحديداً قاطعاً ، ومعرفة كون الفعل لازماً أو متعدّياً لاتتحدد إلاّ بالرجوع إلى كتب اللغة – كما قال الأستاذ عباس حسن – ومعنى ذلك أن الحكم فى تعدّى الفعل ولزومه هو كتب اللغة التى تُمثّل بدورها الواقع اللغوى فى عصور الاستشهاد ، وإن كان الأمر يحتاج – كما يقول إبراهيم الشمسان – إلى «استقراء للتمييز بين المتعدّى واللازم» [2] .

وسائل التعدِّية : [3] :

لايقتصر عمل الأفعال فى المفعول به على الفعل المتعدى – أصلاً – بل إن النحاة قد حدّدوا وسائل تجعل اللازم متعدّياً ، اقتصرت عند أكثر النحاة على ثلاث وسائل هى : الهمزة ، التضعيف ، وحرف الجر [4] ، وزادت على ذلك عند غيرهم من النحاة ، وفيما يلى تفصيل لهذه الوسائل :

أولاً : الهمزة :

وتسمى همزة النقل لأنها تدخل علي اللازم فتجعله متعدّياً إلى مفعول واحد، نحو قوله تعالى : (أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ .. – الأحقاف ٢٠) ، و(رَبَّنَا أَمَتَّنَا

---

(١) انظر في ذلك : المغني ٥١٩–٥٢٢ ، شرح شذور الذهب ٤٢٥–٤٢٧ ، همع الهوامع ٥/١٠، ١١ ، شرح التصريح ١/٣٠٩ ، شرح الأشموني ١/٣٤٣ . وقد جمع إبراهيم الشمسان هذه المعايير : انظر الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه ٢/٥٣٨ ومابعدها .

(٢) انظر الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه ٢/٧١٠ ، ٧١١ ، ومع أن الباحث يُحِيلُ الأمر إلي الاستقراء وهو مانوافقه عليه ، إلاّ أنه يعطي لدلالة الفعل أهمية كبري في التصنيف ، وهو مالانوافقه عليه لأن ذلك الحكم معلق بالاستقراء أيضاً (يقول بعد قوله السابق «ثم تصنف الأفعال حسب دلالتها ثم تنظر في الأفعال المتشابهة فما جاء علي دلالة اللازم فلازم وماجاء علي دلالة المتعدي فهو متعدٍ . ولاشك أن الدلالة لها أثر في سلوك الفعل») .

(٣) انظر في هذه الوسائل : الفعل في القرآن الكريم : تعديته ولزومه ٢/٥٥٩ ومابعدها .

(٤) الإيضاح العضدي ١/٧٠ ، المقتصد ١/٣٤٦ ومابعدها ، أسرار العربية ٣٨ شرح المفصل لابن يعيش ٧/٦٤ ، ٦٥ .

اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ.. - غافر ١١) ، وقد تنقل المتعدّى إلى واحد فتجعله متعدّياً إلى اثنين نحو (ألبست زيداً ثوباً ، وأعطيته ديناراً [١]) ، وأكفلت زيداً عمراً ، كما تنقل المتعدى إلى مفعولين فتجعله متعدّياً إلى ثالث إلاّ أن ذلك مقصور على باب (علِمَ)، فقد قصره الجمهور على (رأى ، وعلِمَ) ، وقاسه الأخفش فى أخواتهما الثلاث القلبيات نحو : ظن ، وحسب ، وزعم [٢] وقد اختلف النحاة فى قياس هذه الوسيلة [٣] ، وذهب مجمع اللغة العربية إلى أنه قياس فى اللازم سماع فى المتعدى [٤] .

ثانياً : تضعيف عين الفعل :

يتعدى الفعل الثلاثى بتضعيف عينه [٥] ، فإذا كان الفعل لازماً تعدّى إلى مفعول واحد فيقال : فَرِحَ زيد ، وفرّحته ، وخَرَجَ المتاع ، وخرّجته [٦] ، وإذا كان متعدّياً إلى واحد تعدّى إلى مفعولين [٧] .

واختلفوا فى نقله [٨] مايتعدّى إلى مفعولين متعدّياً إلى ثلاثة ، كما اختلفوا فى كون المتعدى بالتضعيف سماعيّاً أو قياسيّاً ، يقول ابن هشام : «والنقل بالتضعيف سماعِى فِى القاصر (أى اللازِم) كما مثّلنا ، وفى المتعدّى لواحد نحو : (علّمْتُه الحسابَ ، وفهّمْتُه المسألة) ولم يسمع فى المتعدّى لاثنين ، وزعم الحريرى

(١) هذان المثالان أوردهما ابن هشام في المغني ٥٢٣/٢ ويدل كلامه علي أن أعطي وألبس متعديان بالنقل .

(٢) الكتاب ١٥٣/١ ، ١٥٧ ومابعدها ، ٥٥/٤ ومابعدها الإيضاح العضدي ٧٠/١ ، المفصل ٢٥٧ ، المقتصد ٣٤٧ ، ٦٢١ ، أسرار العربية ٣٧ ، ٣٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٧، ٦٧ ، ٨١ ، ٨٢ ، التوطئة ١٦٥ ، التسهيل ٨٥ ، شرح الكافية للرضي ٢٧٤/٢ ، همع الهوامع ١٣/٥ ، ١٤ .

(٣) انظر في ذلك : الارتشاف ٩٣٧/٢ ، همع الهوامع ١٤/٥ ، والفعل في القرآن ٥٥٩/٢ . ولم أنقل الخلاف هنا خوفاً من الإطالة .

(٤) مجلة المجمع ٢٣٠/١ .

(٥) الكتاب ١٥٨/١ ، ٥٥/٤ ومابعدها .

(٦) انظر : الكتاب ١٥٨/١ ، الإيضاح العضدي ٧٠/١ ، المفصل ٢٥٧ المقتصد ٥٩٥/١ ، أسرار العربية ٣٧ ، ٣٨ شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٧ ، المغني ٥٢٤ .

(٧) الكتاب ١٥٣/١ ، المفصل ٢٥٧ ، أسرار العربية ٣٨ شرح المفصل ابن يعيش ٦٤/٧ ، مغني اللبيب ٥٢٤ .

(٨) تُسَمِّي التعدية بالهمزة أو التضعيف أو حرف الجر نقلاً . انظر أسرار العربية ٤٠ .

أنه يجوز فى علم المتعدية لاثنين أن تنقل بالتضعيف إلى ثلاثة ، ولايشهد له سماع ولاقياس ، وظاهر قول سيبويه أنه سماعى مطلقاً ، وقيل قياس فى القاصر والمتعدى إلى واحد» [١] .

وقسّم أبوحيان أقوال النحاة فى سماعه أو قياسه إلى قولين :

أحدهما : أنه سماع فى اللازم والمتعدى .

الثانى : قياس . وقال : «ونَقْلُ ابن هشام أنه لاخلاف أن النقل بالتضعيف لايقاس ولايتعدى ماسمع منه ، غير صحيح» [٢] .

ويرى مجمع اللغة العربية : أن تعدية الفعل الثلاثى اللازم قياسية بالتضعيف لإفادة التكثير [٣] .

ثالثاً : حروف الجر :

جعل النحاة حرف الجر من وسائل التعدية ، فدخول الباء فى قولهم : (دفعت الناس بعضهم ببعض) كدخول الهمزة فى قولك : (ألزمت زيداً) ، قال سيبويه – وقد ذكر التعدية بالهمزة والتضعيف – : «وعلى ذلك دفعت الناس بعضهم ببعض ، على قولك : دفع الناس بعضهم بعضاً ، ودخول الباء ههنا بمنزلة قولك : (ألزمت) كأنك قلت فى التمثيل : (أدْفعت) ، كما أنك تقول : ذهبت به من عندنا وأذهبته من عندنا ، وأخرجته معك وخرجت به معك ، وكذلك ميّزت متاعك بعضه من بعض ، وأوصلت القوم بعضهم إلى بعض» [٤] يتبين من النص أن سيبويه يعُدُّ دخول حرف الجر من وسائل التعدية ، مثله فى ذلك مثل الهمزة والتضعيف ، وهذا مانجده عند النحاة من بعده [٥] .

---

(١) مغني اللبيب ٥٢٤ ولم يتبيّن ذلك عند سيبويه : انظر الكتاب ١/١٥٨ ، ٤/٦٤ ، ٦٥ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٩٣٧ .

(٣) انظر : النحو الوافي ٢/١٦٥ هامش رقم ٣ .

(٤) الكتاب ١/١٥٣ وقد نقل أبوحيان النص في البحر المحيط ٢/٢٧٠ .

(٥) انظر : معني القرآن للفراء ١/١٩ ، ٢/٣١٠ ، الأخفش ١/١٦٠ ، المقتضب ٤/٣٣ ، ١٥٣ الأصول ١/٤٩٧ ، ٥٠٥ ، الجمل ٣١ ، مجالس العلماء ٨٢ ، ٨٣ الإيضاح للزجاجي ١٠٨ ، الإيضاح العضدي ١/٧٠ ، ١٦٩ ، الخصائص ١/١٠٦ ، المفصل ٢٥٧ ، المقتصد ١/٣٤٧، ٣٧٦ ، ٥٩٣ ، ٢/٧١٦ ، العوامل للجرجاني ٩د١ ، التبيان للعكبري ٣٣ ، ٦٣٠ ، ٨٩٥ ، ١٠٢٥ ابن يعيش ٧/٦٥ ، ٧٣ ، التوطئة ٢٢٩ ، التسهيل ٨٣ شرح الكافية ١/٢٠٧ ، الجني الداني ٣٧ ، ٣٨ البحر المحيط ٢/٢٧٠ ، ابن عقيل ٢/١٥٤ شرح التصريح ١/٣١١، الهمع ٥/١١ ، ١٥٩ ، المطالع السعيدة ٣٩٥ .

وقد استدل المرادى على أن باء التعدية بمعنى الهمزة باختلاف القراءات القرآنية يقول فى الآية الكريمة (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ – البقرة ١٧) «ويؤيد أن باء التعدية بمعنى الهمزة قراءة اليمانى (أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ)» (١) . ولايجمع بين التعدية بحرف الجر والتعدية بالهمزة ، وهذا معنى قول سيبويه : «إذا قلت : أفعلت، استغنيت عن الباء ، وإذا قلت : فعلت احتجت إليها» (٢) ، وقد تبع النحاة سيبويه فى ذلك (٣) ، فإذا صادفهم ذلك خرجوه على زيادة الباء أو على حذف المفعول(٤) .

ثم إن بعض النحاة قد جعلوا التعدية بحرف الجر نوعاً خاصاً يختلف عن غيره ، فلم يطلقوا على المتعدى بحرف الجر متعدياً إلاَّ بقيده ، فالفعل المتعدى عند عبدالقاهر «مانصب مفعولاً به ، والمتعدى على ضربين .

أحدهما : أن يكون الفعل مصوغاً عليه ، وذلك نحو : ضربت وقتلت وعلمت وظننت .

والثاني : أن لايكون كذلك ، ويكون ، منقولاً إلى التعدى بزيادة وذلك ماتقدم نحو : أذهبته وفرحته» (٥) .

فعبد القاهر وإن كان قد جعل حرف الجر من وسائل التعدية (٦) فإنه هنا يقصر التعدى على مانصب مفعولاً ، وبذلك يتحاشى التمثيل بهذه الوسيلة ويمثل بالوسيلتين الأخريين – عنده وهما : – الهمزة والتضعيف (٧) .

---

(١) الجني الداني ٣٨ ، انظر البحر المحيط ١/٨٠ وانظر أيضاً : إعراب القرآن للنحاس ١/١٤٣ ، مشكل إعراب القرآن ١/٨٢ . وقد نسبت هذه القراءة إلي اليماني في : الكشاف ١/٢٠١ مغني اللبيب ١/١٠٢ شرح التصريح ٢/١٢ . وللنحاة خلاف فيما إذا كانت باء التعدية بمعني الهمزة انظر في ذلك الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه ٥٦٨ ومابعدها .

(٢) الكتاب ١/١٥٤ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١/١٩ ، الجمل ٨٣ مشكل إعراب القرآن لمكي ١/٨٢ المقدمة لابن بابشاذ ٢٣٥ شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣٨ .

(٤) انظر في ذلك : معاني القرآن للفراء ١/١٩ ، البحر المحيط ٦/٤٠١ ، ٤٦٥ الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه ٥٧٢ .

(٥) المقتصد ٥٩٥ ، ٥٩٦ .

(٦) نفسه ٣٤٧ ، ٥٩٢ .

(٧) في قوله (أذهبته وفرحته) في النص السابق .

ويقول الشلوبين إن المتعدّى «مانصب مفعولاً به أو اقتضاه بواسطة ، إلاّ أن مانصب مفعولاً بهِ ، يقال فيه : متعدٍّ مطلقاً وإنما يقال فيه : مُقَيَّدٌ ، فيقال : متعدٍ بحرف جر ، ويُوَصل مالا ينصب المفعول به إليه بحرف جر ، نحو : ذهبت بزيدٍ[١] ، وهذا نفسه رأىُ ابن عقيل [٢] والصبان [٣] . هذه الوسائل الثلاث تنقل اللازم إلى متعدٍّ إلى مفعول واحد ، ومايتعدى إلى مفعول واحد تجعله متعدّياً إلى مفعولين ، ومايتعدّى إلى مفعولين تجعله متعدّياً إلى ثلاثة مفاعيل يقول ابن الأنبارى هذه الأشياء الثلاثة المعدّية التى هى : الهمزة ، والتضعيف وحرف الجر كما أنها تنقل الفعل اللازم من اللزوم إلى التعدّى ، فكذلك إذا دخلت على الفعل المتعدّى ، فإنما تزيده مفعولاً وإن كان يتعدّى إلى مفعول واحد ، صار يتعدّى إلى مفعولين ... ، وإن كان متعدّياً إلى مفعولين ، صار متعدّياً إلى ثلاثة مفعولين[٤] .

رابعاً : نزع الخافض (حذف حرف الجر) :

يفتح سيبويه باباً للأفعال المتعدية إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدّى إلى الثانى كما تعدّى إلى الأول [٥] ، وفى هذا البابِ يتحدّث عن أفعال منها : اختار وسَمَّى وغيرهما ، فيقول إنها «أفعال تُوصل بحروف الإضافة ، فتقول : اخترت فلاناً من الرجال ، وسَمَّيْتُه بفلان ، كما تقول : عرّفته بهذه العلامة وأوضحته بها ، وأستغفر اللهَ من ذلك ، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل ... فهذه الحروف [٦] كان أصلها فى الاستعمال ، أن توصل بحرف الإضافة» [٧] .

---

(١) التوطئة ١٩٣ .
(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٤٥ ، ١٤٦ .
(٣) حاشية الصبان ٢/٨٦ ، ٨٧ .
(٤) أسرار العربية ٣٨ ، وانظر : المفصل للزمخشري ٢٥٧ شرح المفصل ابن يعيش ٧/٦٥ ، الارتشاف ٢/٩٣٧ .
(٥) الكتاب ١/٣٧ .
(٦) يعني الكلمات ، وهي الأفعال هنا انظر هامش الكتاب تحقيق هارون .
(٧) الكتاب ١/٣٨ ، ٣٩ .

إذن فحرف الجر عند سيبويه – إذا حذف ، وصل الفعل فعمل وهذا مانجده عند النحاة في دراسة هذه الأفعال [١] وقد اعتبروا حذف حرف الجر من وسائل التعدية ، وعبّروا عن ذلك التعدّى بمصطلح (وَصَلَ الفعلُ) [٢] أو (عَمَلَ الفعلُ)[٣] وجاء هذان المصطلحان عند سيبويه فى النص السابق ، كما عبّر الزجّاج وحده بمصطلح : (أَفْضَى الفعلُ إلى) ، يقول فى الآية الكريمة (وبشر الذين أمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات ... – البقرة ٢٥) : «وموضع (أن) نصب معناه بشرهم بأنّ لهم جنات ، فلما سقطت الباء أفضى الفعل إلى (أن) فنصبت» [٤] ، بينما يستخدم ابن السراج مصطلح (يتعدّى بحرف) فى قوله : «واعلم أنه ليس كل فعل يتعدّى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدّى الفعل» [٥] .

وقد جعل النحاه الأصل فى مثل ذلك التعدّى بالحرف [٦] ، فإذا حُذِفَ

---

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش ٣١٢/٢ ، المقتضب ٣٣٠/٤ ، ٣٣١ ، ٣٤١/٢ ، معاني القرآن للزجّاج ٤١٩/٢ ، ٤٢٠ ، الأصول ٢١٢/١ ومابعدها ، إعراب القرآن للنحاس ٤٧٤/١ ، ٦٤٢ ، ٥/٢ ، ٨٧ ، ٥٨٩/٣ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٢٨ مشكل إعراب القرآن ٨٤/١ ، ٣٠٣ ، ٦٧٦/٢ ، المقتصد ٦١٣/١ ومابعدها ، أمالي ابن الشجري ٢٩٧/١ التبيان للعُكبري ٤٥/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، المقرب ١٢١/١ حاشية الصبان ٩١/٢ .

(٢) يقول المبرد : «فإذا حُذِفَتْ حروف الجر وصل الفعل فعمل» المقتضب ٣٤١/٢ ، وانظر : الكامل ٣٦٩/١ ، ٢٩١ إعراب القرآن للزجاج ٤٢٠/٢ ، ٣٠٣/١ المقتصد ٨٦٨/٢ ، ٨٦٦ ومابعدها ، أمالي ابن الشجري ٣٤٩/١ ، ٢٩٧ ، التبيان للعكبري ٤١/١ شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٨ ، المقرب ١٢١/١ شرح ابن عقيل ١٥٠/٢ ويقول : «الفعل اللازم يصل إلي مفعوله بحرف جر ... وقد يُحْذَف حرف الجر فيصل إلي مفعوله بنفسه».

(٣) يقول الأخفش «فلما نزع اللام عمل الفعل أو فلما نزع «مِنْ» عمل الفعل «معاني القرآن ١٦٧/١ ٣١٢/٢ ، انظر أيضاً إعراب القرآن للزجاج ٢٦١/١ ، ١٠٧/٢ ، الأصول ٢١٣/١ ، ٢١٤ شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٩ ، ١٠٥ .

(٤) إعراب القرآن للزجاج ٦٨/١ ، وانظر ٢٩١/١ ، ٢٨٨/٢ ، ٤٩٨ .

(٥) الأصول ٢١٥/١ وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٦٢/١ ، ٢٨٦/٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٢١٠/٣ ، ٥٨٩ ، ٦١٦ ، مشكل إعراب القرآن ٨٣/١ ، ٩٩ ، ٣٤٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٨ شرح التصريح ٣١٢/١ .

(٦) انظر نص سيبويه السابق ٣٨/١ ، ٣٩ ، الأصول ٢١٢/١ ، ٢١٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥١/٨ .

حرف الجر اقتصر ذلك على ماسُمِع من أمثلة (١) ، ولم يخالف فى ذلك إلا الأخفش الأصغر فيما نُسِبَ إليه (٢) .

وقد اعترض إبراهيم الشمسان على قولهم بالسماع قائلاً إن ذلك تَحَكُّم ، فى الجانب الإبداعى والخلّقِى من اللغة وحيلولة دون تغير اللغة حسب احتياجها (٣) ، وفى قوله مغالطة بيّنةٌ فإذا جاز قوله ذلك على بعض الظواهر ، لم يصْدُق على سائرها وليس فى أن نُقَعِّد للغة تَحَكُّم أو جور على الإبداع والخلّق ولو كان الأمر كما يَظُنُّ لما جعلوا قواعد لأية لغة (٤) ، «والحُكْم بأنه مقصور على السماع هو الأنسب ، لأنه يمنع اللبس والاضطراب اللغوى ، وهو رأىُ أكثر أئمة اللغة» (٥) ، «فلايجوز – فى الرأى الصائب – أن يَنْصِب فعل من تلك الأفعال المحدّدة المعيّنة كلمة على نزع الخافض ، إلاَّ الَّتى وردت معه مسموعة عن العرب كما لايجوز فى كلمة من تلك الكلمات المعدودة المحدودة أن تكون منصوبة على نزع الخافض إلاَّ مع الفعل الذى وردت معه مسموعة» (٦) «ولولا هذا لكَثُر الخلط بين الفعل اللازم والفعل المتعدّى وانتشر اللّبس والإفساد المعنوى ، وفقدت اللغة أوضح خصائصها ، وهو التبيين وأساسه الضوابط السليمة المتميّزة التى لاتداخُل فيها ولااختلاط» (٧) .

---

(١) انظر : الأصول ٢١٥/١ ، السيرافي ٢٨٤/١ شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٦ ، التوطئة ١٩٣ ، ١٩٤ ، المقرب ١٢١/١ ، شرح الكافية للرضي ١٨٣/١ .

(٢) نسب الرضي في شرح الكافية إلي الأخفش الأصغر قوله «يجوز حذف حرف الجر قياساً إذا تعيّن وإن كان مع غير (إن)» انظر : شرح الكافية ١٨٣/١ وكذا شرح ابن عقيل ١٥١/٢ والأخفش الأصغر هو أبوالحسن علي بن سليمان المتوفي ٣١٥ أو ٣١٦ هـ انظر طبقات الزُّبيدي ١١٦ وقد جعل النحاة الحذف مع (إن) و (أن) قياساً مطّرداً : انظر في ذلك شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٨ التوطئة ١٩٤ ، التسهيل ٨٣ ، شرح الكافية للرضي ١٨٣/١ .

(٣) انظر : الفعل في القرآن الكريم : تعديته ولزومه ٥٧٥/٢ .

(٤) ولم نرد الإطالة هنا لأن في ذلك خروجاً عمّا نريده من البحث .

(٥) النحو الوافي ٦٠١/٢ هامش ١ ، ٢ .

(٦) نفس المرجع والصفحة .

(٧) نفسه ١٦١/٢ .

خامساً : التضمين :

يقف ابن جنّى عند قول النابغة :

إِذَا تَغَنَّى الْحَمَامُ الْوُرْقُ هَيَّجَنِي وَلَوْ تَعَــزَّيْتُ عَنْهَا أُمَّ عمّارِ [(١)]

قائلاً : «لمّا قال : (هيَّجَنى) دلَّ على ذكّرنى ، فنصبها به ، فاكتفى بالسبب الذى هو التهيُّج من السبب الذى هو التذكير» [(٢)] .

وقد وقف الخليل عند نفس الشاهد قائلاً : «لمّا قال هيّجنى عُرِفَ أنه قد كان ثَمَّ تَذَكُّر لتذْكرةَ الحمام وتهيجه ، فألقى ذلك الذى قد عُرِفَ منه على أمّ عمّار ، كأنه قال : هيّجنى فذكّرنى أم عِمّار» [(٣)] ومثِل ذلك مانجِده عند سيبويه حيث يقول : «علىِ أنك إذاِ قلت : جعلتُ متاعَكَ يدْ خلّه معنى ألقيتُ ، فيصير كأنك قلت : ألقيتُ متاعك بعضه فوقَ بعض» [(٤)] .

ويقول الزجّاج فى قوله تعالى (قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا – الأنعام١٦١) وأما نصب (ديناً قيماً) ملة إبراهيم . فمحمول على المعنَى لأنه لمّا قال هدانى إلى صراط مستقيم دلَّ على عرَّفنى ديناً قيماً» [(٥)] .

وقد عرَّف النحاة (التضمين) بتعريفات مختلفة [(٦)] والتعريف الذى ارتضاه المجمع اللغوى هو أن التضمين «أن يؤدّى فعل – أو مافى معناه – مؤدّى – فعل آخر – أو مافى معناه ، فيُعْطَى حكمه فى التعدية واللزوم» [(٧)] .

فإذا تضمَّن الفعلِ اللازِمِ معنىِ فعل متعدٍّ تعدَّى مثله ، فالفعل (تَعْزِمُوا) فى قوله تعالى : (وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ – البقرة ٢٣٥) معناه (تنووا) أو (تعقِدوا)

---

(١) جاء هذا الشاهد في الكتاب : ٢٨٦/١ ، الخصائص ٤٢٥/٢ وهو للمتابعة الذبياني من قصيدة عدّها القرشي في جمهرة أشعار العرب ٥٢-٥٦ من المعلقات وانظر : معجم الشواهد ١٨٢/١ .

(٢) الخصائص ٤٢٥/٢

(٣) الكتاب ٢٨٦/١ .

(٤) الكتاب ١٥٧/١ .

(٥) معاني القرآن للزجّاج ٣٤٢/٢ وانظر ١٩١/١ .

(٦) المغني ٦٨٥ ، الصبّان ٩٥/٢ .

(٧) النحو الوافي ١٧٠/٢ وانظر مجلة المجمع ١٨٠/١ محاضر جلسات المجمع في دور الانعقاد الأول ٢٠٢

لذا تعدّى الفعل بنفسه لابعلى [١] .

وإذا تضمّن الفعل المتعدّى إلى واحد معنى فعل متعدٍّ إلى مفعولين تعدّى إليهما كذلك ، يقول الرضي : «ومعنى عَمَرْتُك أعطيتك عمراً بأن سألت اللهَ أن يعمرك ، فلمّا ضمّن (عمر) معنى السؤال تعدّى إلى المفعول الثانى أعنى (الله)» [٢]، وقد يجوز – على قول بعضهم – تضمين الفعل المتعدّى إلى واحد معنى (صيّر) فيدخل فى باب أفعال التحويل التى تتعدّى إلى مفعولين ، يقول السيوطى : «وزعم جماعة من المتأخرين منهم خطّاب الماردىّ : أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدّى إلى واحد معنى (صيّر) ويجعل من هذا الباب ، فأجاز حفرت وسطَ الدار بئراً ، ولايكون (بئراً) تمييزاً ، لأنه لايحسن فيه (مِنْ) وكذا «بَنَيْتُ الدارَ / مسجداً» ، و«قَطَعْتُ الثوب قميصاً» والجلد نعلاً «وصنعت الثوب عماماً» لأن المعنى فيها : (صيّرتُ)» [٣] .

كما يتعدّى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل إذا تضمّن معنى فعل يتعدّى إلى ذلك فأنْبَأتُ ونبّأتُ – على قول عبدالقاهر – ليس لهما أصل فى التعدّى إلى ثلاثة مفعولين ، وإنما جريا مجرى أَعْلَمْتُ من حيث كان معناهما الإخبار ، وكان الإخبار قريباً من الإعلام [٤] ويقول السيوطى : «المُجْمَع على تعديته إلى ثلاثة : أَعَلَمَ وأَرَى» ثم يعدّد أفعالاً زادها النحاة ، ثم يقول «والجمهور منعوا ذلك ، وأوّلوا المستشهد به على التضمين أو حذف حرف الجر أو الحال» [٥] . هذه الوسيلة من وسائل التعدية تختلف عن غيرها ، يقول ابن هشام : «يَخْتصُّ التضمين عن غيره من المعدّيات بأنه قد يُنْقَل الفعل إلى أكثر من درجة ولذلك عُدّى أَلَوْتُ (بقصرِ الهمزة بمعنى قصّرتُ) إلى مفعولين بعد ماكان قاصراً وذلك فى قولهم «لاآلوك نُصْحاً ، ولا آلوك جهْداً» لمّا ضُمّن معنى لا أمنعك ، ومنه قوله تعالى : (لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً – آل عمران ١١٨) ، وعُدِّىَ (أَخْبَرَ) و «حدّث) و (أنبأ) إلى ثلاثة

---

(١) انظر المغني ٦٨٥ ، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٧٠ .

(٢) شرح الكافية للرضي ١/١٩٩ وانظر : إعراب القرآن للنحاس ١/٥٩٥ ، ٥٩٦ ، المغني ٤١٨، ٥٣٠ ، ٦٨٥ حاشية الخضري ١/١٣٣ .

(٣) همع الهوامع ٢/ ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٤) المقتصد ٦٢٢ .

(٥) همع الهوامع ٢/٢٥١ ، ٢٥٢ وانظر حاشية الخضري ١/ ١٤٠ .

لمّا ضُمِّنَتْ معنى (أَعْلَمَ) و (أَرَى) بعد ماكانت متعدّية إلى واحد بنفسها ، وإلى آخر بالجار نحو (أَنْبَأَهُم بِأَسْمَائِهِمْ - البقرة ٣٣) ، و(نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ - الأنعام ١٤٣)»[1].

ومعنى ذلك أن هذه الوسيلة ليست كوسائل النقل [2] فتنقل اللازم إلى متعدٍّ والمتعدى إلى واحد متعدياً إلى اثنين وغير ذلك ، كما أن التضمين من الوسائل التى تجعل الفعل المتعدّى لازماً [3] ، بل إن الفعل قد يكون متعدّياً بحرف من حروف الجر فيتعدّى بحرف آخر [4] .

التضمين بين القياس والسَّماع :

اختُلِفَ فى التضمين أهو سماعىٌّ أم قياسىّ ، وقد دار هذا الخلاف قديماً وحديثاً «قَال أبوالحسن [5] قوم من النحويين يقيسون هذا فى كل شىء وقوم يقْصُرونَهُ على ماسُمِعَ منه وقوى القول الثانى» [6] إذن فقد قصره الأُخفش على السّماع وبذلك قال أبوحيان [7] وابن هشام [8] والشيخ يس [9] بينما يقول ابن جنى «وجدت فِى اللغة من هذ الفن شيئاً كثيراً لايكاد يحاط به ، ولعله لو جمع أكثره (لاجميعُه) لجاء كتاباً ضخماً» [10] ويرى الأزهرى فى شرح التصريح أن الأُكثرين على أنه قياس [11] .

---

(١) مغني اللبيب ٥٢٥ .

(٢) الهمزة أو التضعيف أو حرف الجر انظر أسرار العربية ٤٠ .

(٣) انظر / المغني ٥٢١ ، ٦٨٥ ، وكذلك : النحاس ٣٩٧/٢ ، ٣٩٨ المقتصد ٦١٥/١ ، أمالي ابن الشجري ١٤٧/١ ، ١٤٨ ، ١٨٤ ، التسهيل ٨٥ .

(٤) الخصائص ٣٠٨/٢ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٤٣٥ ، أمالي ابن الشجري ١٨٤/١ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، التبيان للعُكبري ٨٤/١ ، المغني ٦٨٥ ، ٦٨٦ .

(٥) هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المتوفي ٢١٠ أو ٢١٥ هـ انظر طبقات الزُّبيدي ٧٣ ، ٧٤ بروكلمان ١٥٢/٢ .

(٦) الإيضاح العضدي ١٩٥/١ .

(٧) همع الهوامع ٣٣١/٣ .

(٨) المغني ٤١٨ .

(٩) حاشية يس علي شرح التصريح ٤/٢ .

(١٠) الخصائص ٣١٠/٢ .

(١١) شرح التصريح ٣٤٦/١ .

وقد احتدم الخلاف بين أعضاء مجمع اللغة العربية [١] بين القائلين بالقياس والقائلين بقصره على السماع ، فبينما يريد من يقول بالقياس «التيسير على الشعراء والكتاب فتزيد الثروة اللغوية بتعدُّد أساليب التعبير وصُوَرِه» [٢] ، يرد الآخرون بأن ذلك ليس تيسيراً لأنه يكلف الناس «العمل الشاق الطويل لمعرفة كلمات تؤدى الواحدة منها معنى كلمتين» [٣] .

وقد اشترط من أجاز القياس ملاءمة التضمين للذوق العربى وألاَّ يُلجأ إليه إلا لغرض بلاغى [٤] فاعترِض عليهم بأن ذلك رد إلى مجهول ، وأنه سيجرُ إلى كثير من الخطأ [٥] .

وإذا كان القائلون «بسماعية التضمين إنما يَخْشَوْنَ أن يَحدُث فى اللغة فساد واضطراب فى معانى الأفعال إذا أباحوه للناس» [٦] ، فإن القائلين بالقياس يردُّون «أما القول بأن التضمين يفتح باب الخطأ والفساد فى اللغة فهذا صحيح ولكن علاج هذا أن يتعلم الناس قواعد لغتهم التى تعصمهم من الوقوع فى الخطأ .. أما القول بسماعيته فهو التضييق والحجر» [٧] ثم يتخذ المجمع قراره فى التضمين على النحو التالى :

إن التضمين قياسى لاسماعى بشروط ثلاثة :

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثانى : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملاءمة التضمين للذوق العربى .

---

(١) انظر مادار من مناقشات حول التضمين في محاضر جلسات المجمع دور انعقاده الأول ٢٠٩ ومابعدها . وقد نقل الأستاذ عباس حسن ذلك كاملاً في كتابه : النحو الوافي ٢/٥٦٤ ومابعدها .

(٢) النحو الوافي ٢/٥٩٠ والكلام للشيخ أحمد الإسكندري .

(٣) نفسه ٢/٥٨٧ والكلام للأستاذ منصور فهمي .

(٤) وهو ماجاء في قرار المجمع بعد ذلك .

(٥) النحو الوافي ٢/٥٩٠ .

(٦) نفسه ٢/٥٨٦ وهو كلام الشيخ أحمد الإسكندري عضو المجمع اللغوي .

(٧) النحو الوافي ٢/٥٩١ .

ويوصى المجمع ألا يُلجأ إلى التضمين إلاّ لغرض بلاغى [١] وقد أنكر الأستاذ عباس حسن إجازة القياس قائلاً إن «إثبات التضمين أمر لاتطمئن له نفس المتحرى المتحرر ، ولاسيما إذا عرفنا أن كل فعل – أو شبهه – لايكاد يؤدى معناه مع «التعدية» دون أن يكون هناك فعل آخر – أو شبهه – له معنى يؤديه مع «اللزوم» وبين هذين المعنيين مايسمُّونه المناسبة أو الإشراب – «... والنتيجة الحتمية لكل ذلك أنه لايوجد فعل – أو شبهه – مقصور على التعدية ، ولا آخر مقصور على اللزوم ، وهذه غاية الفوضى والإساءة اللغوية التى تحمل فى ثناياها فساد المعنى» [٢] وقد أنكر إبراهيم الشمسان التضمين وقال إنه مما لايوصف بأنه قياسى أو سماعى لأنه ليس قاعدة أو قانوناً لغوياً وإنما هو وسيِلة تفسير مثل (المجاز) وغيره وهو من خصائص اللغة الفنية فليس أمامنا إلا أن نَصفه فقط دون أن نقرر قياسيته أو سماعيته إلا إذا كان المقصود بالقياس إمكان الحدوث وبالسماعى أنه حدث ولايقبل التكرار [٣] .

وفى رأيى أن الباحث يتفق مع المجمع رغم قوله إنه ينكر القياس، فالمجمع قد أجاز القياس بمعنى أنه أباحه أو اعترف بإمكان حدوثه وهو مايتفق وقول الباحث، واشترط المجمع استعمال التضمين لغرض بلاغى وهو مايتفق وقول الباحث إن التضمين من خصائص اللغة الفنية، ولا أحسب الباحث يرى استعماله اعتباطاً دون مراعاة شروط المجمع الأخرى لأن فى ذلك الفوضى كل الفوضى[٤] .

سادساً : ألف المفاعلة : تقول فى جلس زيد ومشى وسار ، جالستُ زيداً وماشيته وسايرته [٥] .

سابعاً : صوغ الفعل على (فَعَلْتُ) بالفتح (أَفْعُلُ) بالضم لإفادة الغلبة تقول «كَرَمْتُ زيداً» بالفتح – أى غلبته فى الكرم [٦] .

---

(١) النحو الوافي ٢/٥٩٤ .
(٢) النحو الوافي ٢/٥٩٥ .
(٣) انظر : الفعل في القرآن الكريم : تعديته ولزومه ٧٠٦ (وقد لخَّصْتُ رأيه) .
(٤) سيأتي رأيي في المعدِّيات بعد قليل .
(٥) انظر : الارتشاف ٢/٩٣٨ ، مغني اللبيب ٥٢٣ .
(٦) مغني اللبيب ٥٢٣ وانظر الكتاب ٤/٦٨ ، المغالبة : النحو الوافي ٢/١٧٣-١٧٥ وهو ينقل عن مجلة المجمع اللغوي أن المغالبة قياسية . النحو الوافي ٢/١٧٥ .

ثامناً : صوغ الفعل على (استفعل) للطلب أو النسبة إلى الشيء كـ «استخرجت المال واستحسنت زيداً ، واستقبحت الظلم «وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين نحو «استكتبته الكتاب» (١) .

تاسعاً : «تحويل حركة العين يقال : كَسِيَ زيدٌ ، بوزن (فَرِحَ) فيكون قاصراً (لازماً) .

قال :

(وأَنْ يَعْرَيْنَ إنْ كَسِيَ الْجَوَارِي   فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجَافِ (٢)

فإذا فُتحَت السين صار بمعنى سترٍ وغطّى ، وتعدّى إلى واحد كقوله : وأَرْكَبُ فِي الرَّوْعِ خَيْفَانَةً : كَسَا وَجْهَهَا سعفٌ مُنْتَشِرْ (٣) .

أو بمعنى أعطى كسوة وهو الغالب ، فيتعدّى إلى اثنين ، نحو كسوت زيداً جبةً ، قالوا : وكذلك شترتْ عينه بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها ، وشَتِر عينَه بفتحها متعدٍّ بمعنى قلبها (٤) ، وهذا عندنا من باب المطاوعة ، يقال : شتره فشتر كما يقال : ثرمه فثرم ، وثلمه فثلم ، ومنه كسوته الثوب فكسيه ، ومنه البيت ولكن حذف فيه المفعول» (٥) وقصر أبوحيان هذه الوسيلة على السماع (٦) .

عاشراً : ذكر أبوحيان وسيلة أخرى وهي تضعيف لام الفعل ثم قال : «وهو غريب وذلك صعر خده وصعررته» (٧) .

حادى عشر : هناك أفعال جاء المتعدّى منها على بناء المجرد حيث لم يُنْقَلْ بالهمزة أو التضعيف من أدوات النقل ، قال سيبويه «تقول : فتن الرجل وفتنته وحزِن وحزنته ورجع ورجعته» (٨) .

---

(١) المغني ٥٢٣ وانظر : الارتشاف ٩٣٨/٢ ، وانظر في معاني (استفعل) الممتع ١٩٤/١ .

(٢) مغني اللبيب ٥٢٧ ، نُسبَ هذا البيت لعيسي بن فاتك (الوحشيات ٩٠) ، ولأبي خالد القنائي (الكامل ١٦٧/٣) ، ونُسبَ في اللسان (كسا) لسعيد بن مسحوج الشيباني .

(٣) مغني اللبيب ٥٢٧ والبيت لامرئ القيس ديوانه ١٦٣ .

(٤) هذا قول الكوفيين كما عرضه ابن هشام .

(٥) المغني ٥٢٧ .

(٦) الارتشاف ٩٣٨/٢ .

(٧) نفسه .

(٨) الكتاب ٥٦/٤ وانظر : الفعل في القرآن الكريم : تعديته ولزومه ٥٦٦ .

وفى رأيى أنه لايوجد هنا وسيلة تعدية لأن بناء الفعل لم يتغيّر ، وهذه الأفعال التى رواها سيبويه إنما هى أفعال تتعدّى مرة ولاتتعدى أخرى .

وقد يضاف إلى هذه الوسائل أيضاً – ماذكره بعض النحاة فى (إلاّ) الاستثنائية و (واو) المفعول معه ، إذ قالوا إنهما للتعدية [1] .

رَأْيٌ في وسائل التعدية :

يرى أحد الباحثين أن مايُغيِّر بناء الفعل (مثل الهمزة وتضعيف العين ليس من وسائل التعدية لأن الفعل بعد دخول الهمزة أو التضعيف يكون فعلاً جديداً وليس هو الفعل الأول كما أن التعدية بحرف الجر ليست تعدية بل لعل وجود حرف الجر مما يشير إلى أن الفعل لازم .

أما وسائل التعدية الحقيقية – عنده – فهى الوسائل الأخرى – مثل حذف حرف الجر ، حيث تجعل الفعل ينصب مفعولاً دون تغيُّر فى بناء الفعل تغيُّراً يجعله فعلاً مختلفاً ومن ذلك الاستخدام اللهجى كاستخدام أهل الحجاز للصيغة المجردة متعدية فيكون اللازم والمتعدى على بناء واحد مثل رَجَعَ ورجَعْتُه ، والاستخدام اللهجى ليس وسيلة للتعدية وإنما سبب ومثله التضمين الذى قد يسبب تعدية اللازم .

والحقيقة أنه يمكن القول على وجه العموم أن هناك أسباباً لتعدّى اللازم أى مجىء اللازم متعدّياً ، ونعنى بذلك مالا يتغيّر بناؤه . وهذا التعدّى أمر سياقىّ ولكنه قد يدوم مع الاستعمال فيصير الفعل من الأفعال التى تتعدّى ولاتتعدى [2] ونحن لانوافقه على ذلك بل يمكننا القول بعكس ما قاله وهو أن ماتغير بناؤه فهو منقول بوسيلة تعدية فالوسيلة هى التغيير فى البناء ، أما الفعل الذى لم يتغيّر بناؤه فهو من الأفعال التى تتعدّى ولاتتعدّى .

أما قوله إن «القول بحذف الجر (الأصوب الجار أو الحرف) ليس إلاّ تفسيراً لورود بعض الأفعال متعدية بدون حرف الجر» [3] ، فهذا ما نوافقه عليه .

---

(١) الأشباه والنظائر ٦٩/٣ .

(٢) الفعل في القرآن الكريم : تعديته ولزومه ٧١١/٢ .

(٣) نفسه ٥٧٥/٢ .

لقد وجد النحاة كلمات منصوبة ، وتحيروا فى عامل نصبها ففسروا ذلك على أنه نزع الخافض أو التضمين ، أو قدّروا العامل فعلاً محذوفاً فمن أمثلة ماقيل فيه بنزع الخافض أو تقدير فعل قوله تعالى : (ملة أبيكم إبراهيم – ٧٨ الحج) فللنحاة فى نصب لفظة (ملة) آراء منها ، أن تكون منصوبة بفعل مقدّر تقديره (اتّبِعوا) ، أو أنها منصوبة على نزع حرف الجر (الكاف) [١] .

ومن أمثلة ماقيل فيه بنزع الخافض أو الظرفية أو التضمين نصب لفظة (كل) فى قوله تعالى : (واقعدوا لهم كل مرصد – التوبة ٥) ، فقد نصبها الفراء[٢] والأخفش [٣] والسيرافى [٤] على نزع الخافض ، ونصبها الزجاج[٥] والنحاس [٦] ، ومكى [٧] والعُكبرى [٨] ، والرضى [٩] على الظرفية ، يقول ابن هشام «قول الزجّاج فى (واقعدوا لهم كل مرصد) إن (كُلاًّ) ظرف وردّهُ أبو على فى الإغفال ... وقيل التقدير اقعدوا لهم على كل مرصد فحذفت على ، ... أو أن (لأقعدن) [١٠] واقعدوا ضُمِّنا معنى لألزمن والزموا [١١] ومن ذلك ما أُثير حول المنصوب بالأفعال (دخلت، ذهبت ، خرجت ، انطلقت) من أمكنة ، إذ اختُلِف فى المنصوب بها بين كونه ظرفاً أو منصوباً على نزع الخافض ، يقول سيبويه : إن دخلتُ البيت «معناه دخلت فى البيت والعامل فيه الفعل ، وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف» [١٢]

---

(١) انظر في ذلك : معاني القرآن للفراء ٢/٢٣١ ، إعراب القرآن للنحاس ٢/٤١٢ ، مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/٤٩٥ البيان لابن الأنباري ٢/١٧٩ .

(٢) معاني القرآن ١/٣٧٥ .

(٣) معاني القرآن ٢/٢٢٦ ، ٢٩٥ .

(٤) السيرافي ١/٢٧٨ .

(٥) معاني القرآن ٢/٤٧٦ .

(٦) إعراب القرآن ٢/٥ ، ٦٠٢ .

(٧) مشكل إعراب القرآن ١/٣٢٤ .

(٨) التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٣٥ .

(٩) شرح الكافية ١/١٨٥ .

(١٠) يُشير بذلك إلي قوله تعالي : (**لأقعدن لهم صراطك المستقيم** – الأعراف ١٦) .

(١١) مغني اللبيب ٥٧٦ ، ٥٧٧ .

(١٢) الكتاب ١/١٥٩ وانظر ١/٣٥ ، ٣٦ .

فالمنصوب عنده منصوب على نزع الخافض ، وقد تبعه فى ذلك الفراء (١) والأخفش (٢) ، والسيرافى (٣) ، ومكى (٤) ، وابن بابشاذ (٥) ، وابن يعيش (٦) ، وابن عصفور (٧) ، بينما ينسب الرضى إلى سيبويه أنه نصب (البيت ، والدار) على الظرفية (٨) ، ويقول إن نصْب (الشام) على الظرفية اتفاق (٩) ويعرض الصبان قولهم بأن المنصوب بدخل وذهب مفعول به أو ظرف (١٠) .

وإذا تأملنا الأمثلة السابقة وخلاف النحاة حولها وجدنا أن أساس الخلاف هو أن النحاة وجدوا (لفظة) منصوبة مع فعل لازم ، (أو بدون عامل) وهنا ينبرى النحاة لتعليل ذلك النصب (أو البحث عن عامله) ، فإذا وجدوا أن الفعل يأتى مرة بحرف جر وأخرى بدونه قالوا إن المنصوب نصب على نزع الخافض والأصل مجىء الحرف قبله ، لذا فالمجرور منصوب مفعول به عندهم وإذا كان المنصوب يدل على مكان قال بعضهم إنه ظرف (١١) ، وقال بعضهم الآخر إنه منصوب على نزع الخافض (١٢) .

---

(١) معاني القرآن ٣/٢٤٣ .

(٢) معاني القرآن ٢/٤٨٠ وعرض النحاس قول سيبويه عند قوله تعالي (سند خلهم جنات – النساء ٥٧) قال «ومذهب سيبويه أن التقدير : في جنات فحذفت» (في) «إعراب القرآن ١/٤٢٨ وانظر في هذه الآراء أيضاً ٣/٦٤١ مشكل إعراب القرآن ١/٤٠٥ .

(٣) السيرافي ١/٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/٤٠٥ ، ٢/٨٠٣ .

(٥) مقدمة ابن بابشاذ ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٦) شرح المفصل ابن يعيش ٧/٦٣ ، ٨/٥١ .

(٧) المقرب ١/١٤٧ .

(٨) شرح الكافية ١/١٨٦ .

(٩) نفسه .

(١٠) حاشية الصبان ٢/٩٠ ، وانظر : الفعل في القرآن الكريم فقد عرض الباحث خلاف النحاة حول الفعل (دخل) ٢/٥٩٧ .

(١١) لأنه يدل علي مكان مثل : البيت ، الدار ، الشام ... إلخ .

(١٢) اعتباراً بالأصل لأن الظرف في اللغة هو الوعاء فيقدِّرون معه (في) محذوفة يقول عبدالقاهر «اعلم أن الظرف عند النحويين ماكان منصوباً علي معني حرف الجر الذي هو (في)» المقتصد ١/٦٣٢ . ويقول الرضي في شرح الكافية (المفعول فيه ضربان : مايظهر فيه (في) وماينتصب بتقديره ، وشرط نصبه تقديره ، وأما إذا ظهر فلابد من جره» شرح الكافية ١/١٨٣ ، ١٨٤ .

وقد يحتمل الفعل اللازم معنى فعل متعدٍّ فيقولون إنه منصوب على تضمين الفعل معنى فعل آخر .

والحق أن ما سبَّبَ ذلك كله هو أن الأفعال لاتنقسم إلى لازم ومتعدٍّ فحسب بل هناك قسم ثالث قائم برأسه (١) ، وعدم اعتراف أكثر النحاة بذلك القسم هو ما أوقعهم فى تلك التأويلات ، لقد عرف النحاة أفعالاً تتعدّى إلى الثانى بحرف الجر مرة وبدونه مرة أخرى ومثّلوا لها بـ(كَالَ) ، و (وَزَنَ) فيقال : كِلْتُك طعاماً كثيراً ، وكِلْتَنى مثله تريد كلْتَ لى (٢) ، كما عرفوا أفعالاً تتعدّى إلى مفعول واحد مرة بحرف ومرة بدونه (٣) ثم قالوا إن الأصل فى تلك الأفعال أن تتعدّى بحرف الجر(٤) ، بينما يقول الصبان إن كثرة الأمرين تدلُّ على أصالتهما (٥) ، بمعنى أن هذه الأفعال – وإن كان الصبان يقصر ذلك على (دخل) – تأتى متعدّية

---

(١) انظر : الخصائص ٢/٢١٠ ، التسهيل ٨٤ ، الارتشاف ٢/٩٣٣ ، همع الهوامع ٥/٩ ويقسِّم ابن عصفور الفعل المتعدِّي إلي مفعول واحد إلي : متعدٍّ بنفسه ، ومتعدٍّ بحرف ، ومتعدٍّ بنفسه تارة وبحرف جر أخري ويُمثِّل له بنصح انظر المقرب ١/١١٤ وقد جمع هذه الأفعال هاشم طه شلاش في مجلة المورد العراقية عدد ١ سنة ١٩٨٢ ص١٥٠ (عن الفعل في القرآن ص٥٩٨) .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣/٢٤٥ ، انظر : الكامل ١/٣٧٥ ، ٣٧٦ ، الجمل ٣١ إعراب القرآن للنحاس ٣/٦٤٩ ، ٦٥٠ مشكل إعراب القرآن ٢/٨٠٦ المقتصد ١/٦٠٣ ، ٦١٦ أمالي ابن الشجري ١/٥٤ ، ٥٥ ، شرح الكافية للرضي ٢/٢٧٣ . ومن هذه الأفعال (هدي) إعراب القرآن للنحاس ١/٤٧٤ ، ٤٨٨ مشكل ١/٣٤٠ ، و(قدَّر) النحاس ٢/٥٠ ، و(وَهَبَ) أمالي ابن الشجري ١/٥٤ ، ومنها (اختار) و (أمر) وأخواتهما : انظر : الجمل ٢٨ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٢٨٩ ، ٣/٦٥٠ شرح المفصل لابن يعيش ٧/٦٣ .

(٣) نجد كثيراً من هذه الأفعال عند الفراء مثل (شَرِبَ) : معاني القرآن ٣/٢١٥ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣/٥٧٤ ، ابغ لي وابغني ، اعتصم ، تعلق : معاني القرآن ١/٢٢٨ وانظر : ٣/٦٩ ، ١/٢٥٨ ، ٢/.١٦٥ ، الكامل ١/٣٧٥ ، مجالس ثعلب ١/٣٠١، الجمل ٣١ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٦٣٩ ، ٦٧٨ ، إعراب ثلاثين سورة ٢٠ ، الإيضاح العضدي ١/١٧٠ ، مشكل إعراب القرآن ٢/٧٠٧ ، المقدمة لابن بابشاذ ٢٣٦ ، أمالي ابن الشجري ١/٣٦٧ ، ٣٦٨ ، التبيان للعكبري ١/٨٩ .

(٤) الكتاب ١/٣٩ ، الأصول ١/٢٠٥ ، مقدمة ابن بابشاذ ٢٣٨ شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥١ .

(٥) حاشية الصبان ٢/١٢٦ .

بنفسها مرة وبحرف جر مرة أخرى ، أو بعبارة أخرى متعدّية مرة ولازمة مرة أخرى .

وبهذا نستطيع أن نفصل بين أقوال النحاة فى الفعل (دخل) بقول المبرد «فأما (دخلتُ البيت) فإن البيت مفعول – نقول : البيت دخلته . فإن قلت : فقد أقولِ دخلت فيهِ . قيل : هذا كقولك : عبدالله نصحت له ونصحته ، وخشّنْتُ صدره ، وخشّنْتُ بصدره ، فتعدّيه إن شئت بحرف ، وإن شئت أوصلت الفعل»[1] ، ويقول أبو عمر الجِرمى (ت٢٢٥هـ) «(دخلت) فِعل يتعدى بحرف جر وغيرِ حرف/تقول : دخلته ، ودخلتُ فيه ، كما تقول جئتك وجئتُ إليك وتعلقتك وتعلقت بك على أنه مفعول به لزيد وعمرو ، وتارة يتعدى بحرف وتارة بغيره ، ومن الأفعال مايكون هكذا»[2] .

وهكذا يتبين لنا أن المسألة ليست مسألة تعدّى الفعل بنزِع الخافضِ أو التضمين أو بحرف الجر ، وإنما هناك قسم ثالث من الأفعال هو مايتعدّى ولايتعدّى يفسّر لنا هذه الظواهر دون أن نلجأ إلى اعتبارها وسائل للتعدية .

أقسام الفعل المتعدي :

قسّم النحاة الفعل المتعدّى إلى :

(١) أفعال تتعدّى إلى مفعول واحد .

(٢) أفعال تتعدّى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (أو الأول غير الثانى) .

(٣) أفعال تتعدّى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر (أو الأول هو الثانى) .

(٤) أفعال تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل[3] .

وقسّم الشلوبين وأبوحيان مايتعدّى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر إلى متعدٍّ بنفسه نحو : أعطيت وكسوت ، ومتعدٍّ إلى واحد منهما بنفسه وإلى الآخر

---

(١) المقتضب ٣٣٨/٤ وانظر ٣٣٩/٤ .

(٢) السيرافي ٢٧٧/١ ، ٢٧٨ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٣٦٨/١ .

(٣) الكتاب ٣٣/١ -٤١ ، المقتضب ٩١/٣-٩٦ الأصول ٢١١/١-٢٢٥ المقتصد ٥٩٥/١ ، ٥٩٦ شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٧ ، ٦٣ ، التسهيل ٧٠ ومابعدها شرح ابن عقيل ١٤٨/٢.

بإسقاط حرف الجر نحو : أمرت واخترت [1] .

وتصل هذه الأقسام عند ابن عصفور إلى سبعة : –

(١) قسم يتعدّى إلى واحد بنفسه .

(٢) قسم يتعدّى إلى واحد بحرف جر .

(٣) قسم يتعدّى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر .

(٤) قسم يتعدّى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر .

(٥) قسم يتعدّى إلى مفعولين بنفسه وليس أصلهما المبتدأ والخبر (أعطى وكسا) .

(٦) قسم يتعدّى إلى مفعولين وأصلهما المبتدأ والخبر وهو ظننت وأخواتها .

(٧) قسم يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل وهو أعلَمَ وأرَى وأخواتهما [2] ويزيد عليه ابن هشام قسمين آخرين :

أحدهما : مايتعدّى لواحد بنفسه تارة ولايتعدّى أخرى لابنفسه ولا بالجار وذلك نحو : فغر ، وشحا ، تقول : فغر فاه ، وشحاه بمعنى فتحه ، وفغرفوه ، وشحافوه بمعنى انفتح .

والآخر : مايتعدّى إلى مفعولين تارة ولايتعدّى أخرى ، نحو : نَقَصَ ، تقول: نقص المالُ ، ونَقَصْتُ زيداً ديناراً بالتخفيف فيهما [3] .

وقد عرض إبراهيم الشمسان أقوال النحاة فى تقسيم الفعل من حيث التعدّى واللزوم [4] ثم توصل إلى تقسيم رباعى هو :

ما لايطلب مفعولاً ، مايتعدّى ، مالا يوصف بتعدٍّ أو لزوم [5] ، مايتعدّى تارة وتارة لايتعدّى لابنفسه ولابحرف جر [6] ، ونحن نوافقه على هذا التقسيم

---

(١) انظر : التوطئة ١٩٤ ، الارتشاف ٢/٩٣٨ .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ٢/٦٨ .

(٣) انظر في هذين القسمين . شرح شذور الذهب ٤٢٨ ، وقد جاء تقسيم الأفعال عند ابن هشام في شرح الشذور ٤٢٥–٤٢٧ .

(٤) انظر : الفعل في القرآن الكريم : تعديته ولزومه ٣/٥٤٨ ومابعدها .

(٥) الأفعال الناسخة ، وقد أسماها بعضهم (واسطة) .

(٦) وهو القسم الثالث الذي تحدّثنا عنه من قبل نحو : نَصَحَ ، ونَصَحْتُ لَهُ .

لأنه يُمثّل الواقع اللغوى .

أما تقسيم الفعل المتعدّى فقد فصّل فيه ابن عصفور وابن هشام ، ونرى أنه لاداعى لكل هذه التفصيلات ، والأولى أن نقسّم المتعدّى بحسب المفعول المنصوب فيكون كالتالى : –

(١) أفعال تتعدّى إلى مفعول واحد .

(٢) أفعال تتعدّى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر .

(٣) أفعال تتعدّى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

(٤) أفعال تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل [1] .

---

(١) وهذا التقسيم هو ماجاء عند قدامي النحاة : سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ومن تابعهم ، وهو مَبْنِيٌّ عندنا علي عدم اعتبار المجرور مفعولاً به ، ولنا رأي آخر سيظهر في تعدُّد المفعول به .

حـــذف العـــامل

يعمل الفعل مُضْمَراً (مقدّراً) كما عمل مظهراً ، وقد قسم سيبويه حالات حذف الفعل وإظهاره إلى أقسام لخّصها في قوله : «الفعل يجرى فى الأسماء على ثلاثة مجارٍ : فعل مُظْهَر لايَحْسُنُ إضماره ، وفعل مضمر مستعمل إظهاره ، وفعل مضمر متروك إظهاره» [١] ، هذه الأقسام الثلاثة هى ماعبّر عنه ابن يعيش ، بقوله: «يجوز حذف العامل ، وهو فى ذلك على ثلاثة أضرب : ضربٌ لايجوز حذف العامل ، وضرب يجوز حذفه وإثباته ، وضرب يحذف ولايجوز إثباته» [٢].

وهذا مانستطيع أن نعبّر عنه باختصار بـ : امتناع الحذف ، وجواز الحذف، ووجوب الحذف .

أولاً : حدّد سيبويه حالات امتناع حذف الفعل بقوله «فأما الفعل الذى لايحسُنُ إضماره فإنه أن تنتهى إلى رجل لم يكن فى ذكر ضرب ولم يخطر بباله فتقول : زيداً ، فلابد له أن تقول له : اضرب زيداً وتقول له قد ضربت زيداً ، أو يكون موضعاً يقبح أنْ يُعرّى من الفعل نحو (أنْ) و (قدْ) ، وما أشبه ذلك» [٣] .

وهو بذلك يراعى الاستعمال اللغوى ، وماحول النص من قرائن ، وهو ماراعوه دائماً فى الحذف [٤] .

ثانياً : حذف الفعل جوازاً (إضمار الفعل المستعمل إظهاره) ، ونجد تحت هذا القسم أمثلة كثيرة منها :

(١) الفعل الجائز الحذف فى الأمر والنهى : أو «ماجرى من الأمر والنهى على إضمار الفعل المستعمل إظهاره» [٥] ، وتحته أمثلة منها :

(أ) إذا «رأيت رجلاً يضرب ، أو يشتم ، أو يقتل ، فاكتفيت بما هو فيه من عمل أن تلفظ له بعمل ، فقلت : زيداً ، أى أوْقِعْ عملك بزيد ، أو رأيت

---

(١) الكتاب ٢٩٦/١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/١ وانظر : الرد على النحاة ٧٨ ومابعدها المقرب ٢٥٢/١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ .

(٣) الكتاب ٢٩٦/١ ، ٢٩٧ ، انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/١ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/١ .

(٥) الكتاب ٢٥٣/١ .

رجلاً يقول : أضربُ شرَّ الناس ، فقلت : زيداً ، أو رأيتَ رجلاً يحدّثُ حديثاً فقطعه ، فقلت : حديثك . أو قَدِمَ رجل من سفر فقلت : حديثك استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخبر (١) .

(ب) التحذير : كقولك : الأسدَ الأسدَ مُحذِّراً (٢) .

(جـ) حذف الفعل فى المثَل (٣) .

(د) الإغراء (٤) .

(٢) الفعل الجائز الحذف فى غير الأمر والنهى ، أو «مايُضْمَرُ فيه الفعل المستعمل إظهاره فى غير الأمر والنهى» (٥) .

«ومن ذلك قوله عز وجل : (بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا – ١٣٥ البقرة) أى بل نتبع ملة إبراهيم حنيفاً ، كأنه قيل لهم : اتبعوا حين قيل لهم : (كُونوا هُوداً أَوْ نَصَارَىٰ – ١٣٥ البقرة) (٦) .

ولاتختلف هذه الحالة عن حالات الأمر والنهى ، إلاّ فى تحديد الفعل المقدّر، حتى إنه قد تأتى حالات مشتركة يجوز فيها تقدير فعل الأمر أو غيره، وذلك كما يتضح من قول سيبويه : «ومثل ذلك أن ترى رجلاً يريد أن يُوقِعَ فعلاً ، أو رأيته فى حال رجل قد أوقع فعلاً ، أو أُخْبِرْتَ عنه بفعل ، فتقول : زيداً تريد : اضرب زيداً ، أو أتضرب زيداً» (٧) .

وهذا المثال يجعلنا نقول : إن وجود المفعول المنصوب يدلنا على أن هناك فعلاً محذوفاً قد نصبه (٨) ، أما تحديد نوعية ذلك الفعل – الأمر أو النهى أو

---

(١) نفس المرجع والصفحة .

(٢) الكتاب ٢٥٣/١ وقد ذكر سيبويه التحذير والمثل والإغراء هنا كما ذكرهما في أنواع الفعل واجب الحذف وسنفصّل القول فيها هناك .

(٣) الكتاب ٢٥٥/١-٢٥٦ ، ٢٥٦ .

(٤) الكتاب ٢٥٦/١ .

(٥) الكتاب ٢٥٧/١ .

(٦) نفسه .

(٧) نفسه .

(٨) وقد يدخل ذلك فيما سمّاه ابن هشام بالدليل الصناعي . انظر المغني ٦٠٥/٢ ، ٦٠٦ .

غيرهما – فإنما يتكفل بها الدليل الحالى ، كما مضى في الأمثلة السابقة ، أو المقالى ، كما فى قوله تعالى : «(مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا– النحل٣٠)(١).

(٣) جواز الحذف بعد الحروف ، أو «مايُضْمَرُ فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف» (٢) ، من ذلك حروف الشرط والاستفهام والتحضيض وغيرها على ما سنذكره فى تقدير الفعل المفسَّر (٣) .

ثالثاً : حذف الفعل وجوباً :

أما حذف الفعل وجوباً ، فقد عبَّر عنه سيبويه بـ «ماينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه» (٤) .

ويتضمن هذا القسم من الحذف : حذف الفعل فى التحذير (٥) وفى المثَل(٦)، وماجاء تحت باب «ماينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره فى غير الأمر والنهى (٧) ، وفى هذا الباب عرض سيبويه أمثلة منها (أخذْتُه بدرهم فصاعداً) (٨)، حذف الفعل فى النداء (٩) (من أنت زيداً) (١٠) ، أمَّا أنت منطلقاً انطلقت معك (١١)، مع (إمّالاً) ، مرحباً وأهلاً ، وإن تأتنى فأهل الليل والنهار (١٢) .

ومن ذلك ماجاء تحت «باب منه يُضمرون فيه الفعل لقُبْح الكلام إذا حمل آخره على أوله» (١٣) ، من مثل (مالك وزيداً ، وما شأنك وعمراً(١٤) ، وما أنت

---

(١) انظر شرح الشذور ٢٧٠ ، المغني ٦٠٣/٢ .
(٢) الكتاب ٢٥٨/١ .
(٣) انظر البحث ص١٢٣ .
(٤) الكتاب ٢٧٣/١ .
(٥) نفسه ٢٧٣/١-٢٧٧ .
(٦) نفسه ٢٨٠/١ ومابعدها .
(٧) نفسه ٢٩٠/١-٢٩٧ .
(٨) نفسه ٢٩٠/١ .
(٩) نفسه ٢٩١/١ .
(١٠) نفسه ٢٩٢/١ .
(١١) نفسه ٢٩٣/١ .
(١٢) نفسه ٢٩٤/١ ، ٢٩٥ .
(١٣) نفسه ٣٠٧/١ .
(١٤) نفسه ٣٠٧/١ .

وزيداً [١] ، وحسبك وزيداً [٢] .

ومن ذلك «باب ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره» [٣] ويتضمن هذا الباب أبواباً أخرى هى ماجاء بعد ذلك [٤] .

وقد علَّل سيبويه حذف الفعل فى هذه الأبواب بتعليلات منها : كثرة الاستعمال [٥] ، قُبْح الكلام إذا حمل آخره على أوّله [٦] ، أو أنهم «إنما حذفوا الفعل فى هذه الأشياء حين ثنَّوا لكثرتها فى كلامهم واستغناء بما يرون من الحال ، وبما جرى من الذكر» [٧] ، وظهور الفعل فى هذه الحالات قبيح ، بل إنه محال[٨] .

وفى كثير من هذه الحالات يجوز الرفع على تقدير أحد ركنى الجملة الإسمية أو النصب على تقدير الفعل [٩] .

منصوبات بالفعل المحذوف

تسبَّبَ حذف العامل فى ظهور منصوبات بالفعل المحذوف عدَّها النحاة من المفعول به نعرضها فيما يلى :

(١) ما أُضْمِرَ عامله على شريطة التفسير

«من المنصوب بفعل واجب الحذف ما أُضْمِرَ عامله على شريطة التفسير»[١٠] ، وقد جاء ذلك فى أمثلة الاشتغال المنصوبة ، والاشتغال «هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف ، أو ماجرى مجراه ، قد عمل فى ضمير ذلك

---

(١) نفسه ٣٠٩/١ .
(٢) نفسه ٣١٠/١ .
(٣) نفسه ٣١١/١ .
(٤) الكتاب ٣١٨/١ ، ٣٢٢ ، ٣٣٥ ، ٣٤٨ ، ٣٥٥ .
(٥) الكتاب ٢٧٤/١ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ .
(٦) الكتاب ٣٠٧/١ .
(٧) الكتاب ٢٧٥/١ ويقصد بذلك التحذير ، و(ثنَّوا) أي (ذكروا شيئاً ثانياً) .
(٨) الكتاب ٢٧٦/١ ، ٢٧٧ .
(٩) الكتاب ٢٨١/١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٩ .
(١٠) المفصل للزمخشري ٤٩ وانظر : شرح الكافية ١٦٢/١ .

الاسم أو فى سَبَبِيِّه [١] ، ولو لم يعمل فيه [٢] ، لعمل فى الإسم المشتغل عنه أو فى موضعه» [٣] ، «فمثال المشتغل بالضمير ، «زيداً ضربته ، وزيداً مررت به» ، ومثال المشتغل بالسببى «زيداً ضربتُ غلامَه» [٤] ، فالفعل فى هذه الأمثلة لو لم ينصب الضمير ، أو السببى ، أو يعمل النصب فى محل المجرور ، لنصب الاسم السابق عليه ، فهو مشغول عن الاسم المتقدم بعمله فى ذلك المتأخر[٥] .

اختلف النحاة فى عامل الاسم المتقدم [٦] ، فـ«ذهب الكوفيون إلى أن قولهم: (زيداً ضربتُه) منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذهب البصريون إلى أنه منصوف بفعل مقدر ، والتقدير فيه : ضربت زيداً ضربته» [٧] .

وقد جاءَ رأيُ البصريين عند سيبويه ، حيث يقول : «تقول : أعبدَ الله ضربته ، وأزيداً مررت به وأعمراً قتلت أخاه ، وأعمراً اشتريت له ثوباً ففى كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلاً هذا تفسيره» [٨] .

كما جاء عند المبرد الذى يقول : «المفعول إذا وقع فى هذا الموضع ، وقد شُغِلَ الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر ، لأن الذى بعده تفسير له» [٩] .

ثم تبعهما فى ذلك كثير من النحاة [١٠] .

---

(١) وهو المضاف إلي ضمير الاسم السابق . مثل (غلام) في (زيداً ضربت غلامه) انظر : شرح ابن عقيل ٢/١٢٩ .

(٢) أي في الضمير المتأخر أو في السببي .

(٣) المقرب ١/٨٧ وانظر : شرح ابن عقيل ٢/١٢٩ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢/١٢٩ .

(٥) نفسه ٢/١٢٩ ، ١٣٠ .

(٦) النصب أو الرفع ومايهمنا هنا هو النصب .

(٧) الإنصاف ١/٨١ وانظر شرح ابن عقيل ٢/١٣٠ ، ١٣١ .

(٨) الكتاب ١/١٠١ وانظر ١/١٠٢ ، ١٤١ .

(٩) المقتضب ٢/٧٤ .

(١٠) انظر / معاني القرآن للزجاج ١/٩٠ ، ٩٢ ، ١٤٦ ، الأصول ١/٥١٨ ، ٢/٢٦٣ إعراب القرآن للنحاس ١/٤٦٦ ، ٥٢٥ ، ٢/٤٠٣ ، ٤٦٨ ، ٣/١٦٩ ، ١٩٦ ، ٣٦٨ ، الإيضاح العضدي ١/٣١ ، ٣٢ ، ٣٦ ، الواضح ١٨٢ ، الخصائص ٢/٣٧٤ ، مشكل إعراب القرآن ١/٤٣٥ ، ٤٤٤ ، ٢/٥٠٧ ، ٥١٣ ، ٥٤١ ، ٦٠٠ ، ٦٠٤ ، ٧٩٩ ، المقتصد ١/٢٢٩ ومابعدها ، أمالي ابن الشجري ١/٣٣٣ ، التبيان ٢/٦١٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٠ ، ٣١ .

ويسمّى الفعل المحذوف (مفسَّرا) ، كما يسمّى الفعل الظاهر (مفسِّرا) وحذف المفسَّر واجب ، فلايجوز أن يظهر لأن (المفسِّر) قد أغنى عنه [1] .

والمهم في ذلك أن يكون الفعل قد نصب الضمير أو السببي ، أو بمعنى آخر أن يكون قد شغل بشيء غير الاسم المتقدم [2] ، وذلك أن الاسم وإن كان الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعنى ، فإنه لايجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ ، من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره ، فاستوفى مايقتضيه من التعدّى ، فلم يَجُزْ أن يتعدّى إلى الاسم المتقدم ، لأن الفعل إنما يتعدّى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين[3] .

ويقدَّر الفعل المحذوف من لفظ الفعل الظاهر إن أمكن ذلك ، فـ (عبدَالله ضربته) تُقَدَّرُ (ضربتُ عبدَالله ضربتُه) [4] ، وعلى ذلك فقد قدّر الزجّاج قوله تعالى : (وَرُسلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ - النساء ١٦٤) بـ (وقد قصصنا رسلاً عليك قد قصصناهم) [5] .

فإن لم يمكن تقدير الفعل من لفظ الظاهر قُدِّرَ فعلٌ يوافقه ، وذلك في موضعين : أحدهما أن يكون الفعل أو شِبْهُهُ واقعاً على الاسم (المشغول عنه) معنيِ، ولايمكنه أن يتعدّى إليه إلا بحرفِ جر [6] ، فيقدَّر المحذوف في مثل (عبدالله مررتُ به) بـ (أتيتُ عبدالله مررتُ به) أو (جاوزت عبدالله أو جزْتُ أو

---

(١) انظر : الإيضاح العضدي ٣١/١ ، الواضح ١٨٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٢ ، شرح الكافية ٧٦/١ .

(٢) انظر / معاني القرآن للأخفش ٨٠/١ ، ٥٢٥/٢ ، المقتصد ١١٢١/٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٤/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٢ .

أما «نحو زيداً ضربت فإنه ليس من هذا الباب لأن عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر» (شرح الكافية ١٦٤/١ وسنبحث ذلك في تقديم المفعول) .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٢ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش ٧٨/١ ومابعدها شرح الكافية ١٦٤/١ .

(٤) الإيضاح ٣١/١ ، ٣٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٢ .

(٥) معاني القرآن للزجّاج ١٤٦/٢ ، وانظر أيضاً : همع الهوامع ١٥٨/٥ .

(٦) شرح الكافية ١٦٨/١ .

لَقِيتُ .. إلخ [١] ، وقد يُقَدَّر فى هذه الحالة فعلُ الملابسة أيضاً ، فتقول (لابستُ عبدَالله مررتُ به) [٢] .

أما الموضع الثانى فأن لايكون الفعل الظاهر – أو شِبْهُهُ – واقعاً عليه (أى علي المشغول عنه) ، بل على متعلِّقه (أوسببيه) ، فمثل (زيداً ضربت غلامه) تُقَدَّر (أهنتُ زيداً ضربتُ غلامَه) [٣] .

عدد سيبويه حالات تقدير الفعل المفسِّر ، وهى نفس حالات وجوب النصب أو جوازه فى الاشتغال وهى عنده : الأمر ، والنهى والاستفهام [٤] والدعاء [٥]، والجزاء [٦] ، والنفى [٧] ، والتحضيض [٨] ، ثم تبعه النحاة فى ذلك [٩] ، ولم يزيدوا عليه إلا بقية أقسام الطلب [١٠] .

واختار سيبويه النصب مع الأمر والنهى والاستفهام – وبالتالى تقدير الفعل– «لأن الأمر والنهى إنما هما للفعل ، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى وكان الأصل فيها أن يُبْتَدَأ بالفعل قبل الاسم فهكذا الأمر والنهى ، لأنهما لايقعان إلاَّ بالفعل مُظهَراً أو مُضمَراً» [١١] .

---

(١) الواضح ١٨٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٢ مشكل إعراب القرآن ٢٨٧/١ ، ٢٨٨ ، ٧٨٩/٢ ، ابن الشجري ٣٣٥/١ ، ٣٣٦ ، التبيان ٦٥٢ ، شرح الكافية ١٦٨/١ همع الهوامع ١٥٨/٥ .

(٢) شرح الكافية ١٦٩/١ ، ١٧٠ .

(٣) شرح الكافية ١٦٨/١ وانظر : الأصول ٢٦٣/٢ .

(٤) الكتاب ١٣٧/١ .

(٥) نفسه ١٤٢/١ .

(٦) نفسه ١٤٤/١ .

(٧) نفسه ١٤٥/١ ، ١٤٦ .

(٨) نفسه ٢٦٨/١ .

(٩) انظر : معاني القرآن للأخفش ٧٦/١ ، ٧٧ ، المقتضب ٧٣/٢ ومابعدها الأصول ٢٦٣/٢، شرح السيرافي ٣٢/٤ ، الواضح ١٨٣ ، ١٨٤ ، المقتصد ١١٢٤/٢ ، ١١٢٥ ، أمالي ابن الشجري ٣٣/١ ، التوطئة ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، شرح الكافية ١٧٧/١ ، همع الهوامع ١٥٣/٥ ، ١٥٤ ، حاشية الخضري ١٥٥/١ .

(١٠) انظر : المقتصد ١١٢٤/٢ ، ١١٢٥ ، التوطئة ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، شرح الكافية ١٧٧/١ ، حاشية الخضري ١٥٥/١ .

(١١) الكتاب ١٣٧/١ وانظر ١٤٤/١ .

وكانت تلك قاعدة ارتكز عليها النحاة لتقدير الفعل ، فقد اعتمدوا على أن هذه المواضع أولى بالفعل [١] ، وأن هناك من الحروف مايختصُّ بالفعل [٢] ، فإذا ولى الاسم ذلك الحرف فإنهم يقدِّرون الفعل بعده لرفع الاسم أو نصبه ، يقول ابن يعيش : إن «الحروف حين كانت لمعانٍ فى الأسماء والأفعال وليس لها فى أنفسها معنى ، فمنها مايختصُّ بالاسم ولايدخل الفعل : نحو (إن وأخواتها) وحروف الجر وغيرها ، ومنها مايختصُّ بالفعل ولايلى الاسم ، نحو حروف الجزاء وحروف الجزم وغيرها ومنها مايدخل على القبيلين الاسم والفعل نحو : حروف النفى وحروف الاستفهام فأما ما يختص بالفعل ، وهو مانحن بصدده ، فلذلك ضربان : ضرب يحسن أن يحذف الفعل منه ويليه الاسم فى الظاهر ، نحو ماذكرناه من حروف الجزاء ، وهو (إنْ وحروف التحضيض) المذكورة ، وهى (هلاَّ وأخواتها) وضرب لايحسن حذف الفعل منه وإيلاؤه الاسم، وذلك نحو قولك: (قد والسين ، وسوف) فهذه لايحسن حذف أفعالها ، ولا الفصل بينها وبين أفعالها بمعمولها» .[٣]

فمن الحروف التى قد تليها الأسماء فيقدَّر بعدها الفعل :

(١) حروف الجزاء (الشرط) :

يقول سيبويه : «حروف الجزاء يقبُح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال»[٤] ويقول «لاينتصب شىء بعد (إنْ) ، ولايرتفع إلا بفعل ، لأن (إنْ) من الحروف التى يبنى عليها الفعل ، وهى (إنْ) المجازاة» [٥] .

ويقول ابن يعيش : «اعلم أن الاسم إذا وقع بعد حرف الجزاء ، وكان بعده

---

(١) شرح السيرافي ٤/١ ، الواضح ١٨٤ ، مشكل إعراب القرآن ٦٢٧/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٣١/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٢ .

(٢) قالوا إنها حروف لايليها إلا الفعل (الكتاب ١١٥/١ ، المقرب ٩٠/١) ، أو (هي بالفعل أولي) (مجالس العلماء ٢٩٤ ، ابن يعيش ٣٤/٢) ، أو (حروف عُيِّنَتُ للأفعال) الواضح ١٨٤ ، أو (لاتدخل إلاّ علي الفعل (شرح الكافية ١٧٦/١) ، أو (يلزمها الفعل) شرح الكافية ٣٨٧/٢ ، أو تطلب الفعل (شرح الكافية ٣٨٨/٢ ، أو أنها من الحروف التي تختصُّ بالفعل (انظر أمالي ابن الشجري ٣٣٣/١ ، الإنصاف ٧٣/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٢ ، ١٤٦/٨ ، شرح الكافية ٧٧/١ ، ٣٧٠/٢ ، حاشية الخضري ١٥٥/١) .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٢ ، ٣٩ .

(٤) الكتاب ١١٢/٣ .

(٥) نفسه ٣٦٣/١ .

فعل واقع على ضميره نصبته بإضمار فعل يُفسِّره الظاهر» [١] ، ذلك أن «الشرط لايكون إلاّ بالأفعال» [٢] ، ويُقدَّر الفعل مع (إن) الشرطية ولو كان مابعدها مرفوعاً[٣] .

ومن هذه الحروف (إذا) ، فهى أيضاً «لايليها إلاّ الفعل مُظهَراً أو مُضمَراً»[٤]، «فإذا قلت إذا زيداً تلقاه ، فتقديره إذا تلقى زيداً تلقاه» [٥] .

ومنها (لو) يقول سيبويه «ولو بمنزلة (إنْ) ، لايكون بعدها إلاّ الأفعال ، فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر فى هذا الموضع تبنى عليه الأسماء» [٦] ، وقد تابعه فى ذلك النحاة [٧] .

(٢) حروف الاستفهام :

لأنه من الأحسن أن يبدأ بالفعل بعدها قبل الاسم [٨] ، ولأن حرف الاستفهام هو أولى بالفعل [٩] ، إذ أن «الاستفهام فى الحقيقة إنما هو عن الفعل

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩/٩ .

(٣) يقول سيبويه «واعلم أن قولهم في الشعر : إنْ زيد يأتك يكن كذا ، إنما ارتفع علي فِعْل/ هذا تفسيره» (الكتاب ١١٣/٣ ، ١١٤) ، لأن (إنْ) لايليها إلاّ الفعل لأنها للشرط (إعراب القرآن للنحاس ٢٠٤/٣ ، مشكل إعراب القرآن ٣٢٤/١) ، وقد تبع النحاة سيبويه في ذلك (انظر معاني القرآن للأخفش ٣٢٧/٢ ، معاني القرآن للزجاج ٤٧٧/٢ ، الأصول ٢٤٢/٢، إعراب القرآن للنحاس ٤٥٧/١ ، ٤٧٧ ، ٥/٢ ، ٢٠٤/٣ ، ٦٦١ ، مشكل إعراب القرآن ٣٢٤ ، ٦٨٠/٢ ، ٨٠٨ ، أمالي ابن الشجري ٣٣٢/١ ، ٣٤١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٩ ، ١٠ همع الهوامع ٣٢٤/٤ ، ٣٢٥ ، وقال البصريون ذلك لأن الفاعل لايجوز تقديمه علي الفعل عندهم (الأصول ٢٣٧/٢) .

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ٣٩٧/١ ، ٥٩١/٣ ، ٦٣٢ ، ٦٣٧ ، ٦٤٣ ، مشكل إعراب القرآن ٦٣٥/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٣/١ ، ٣٤ ، ٣٣٣ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٢ وانظر شرح الكافية ١٧٤/١ .

(٦) الكتاب ٢٦٩/١ .

(٧) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢٠٥/١ ، ٣٦١/٢ ، ٤٨٩/٣ ، مشكل إعراب القرآن ١٩٩/١، ١٠٧ ، ٤٣٥ ، ٣٨٤ ، أمالي ابن الشجري ٣٣٣/١ ، التبيان ١٠١ شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٩ ، ١١ .

(٨) معاني القرآن للأخفش ٧٧/١ ، ٤٨٨/٢ .

(٩) الكتاب ٤٤/١ ، معاني القرآن للأخفش ٣٣٩/٢ ، مجالس العلماء ٧٧ ، ٣٢٣ شرح السيرافي ٢٠/٤ ، أمالي ابن الشجري ٣٣/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٧ .

لاعن الاسم ، لأن السؤال إنما يكون عمّا وقع الشك فيه وأنت إنما تشك فى الضرب الواقع بزيد وليست تشك فى ذاته ، فلمّا كان حرف الاستفهام إنما دخل الفعل لا الاسم كان الأولى أن يليه الفعل الذى دخل من أجله» [١] .

(٣) حروف التحضيض :

وهى (هلاَّ ، ولولا ، وألاَ ، ولوْمَا) ولايليها إلاّ الفعل مُظَهراً أو مُضمَراً [٢] «من قبَل أن معانى هذه الحروف التحضيض والتوبيخ ، إذا وليها المستقبل كنّ تحضيضاً ، وإذا وليها الماضى كنّ توبيخاً ، وهذه المعانى واقعة على الأفعال لاحظ للأسماء فيها ، فلذلك لايقع بعدها المبتدأ والخبر ، فإذا وقع بعدها اسم فلايكون إلاّ على تقدير فعل» [٣] . وهذه الحروف تستعمل للعرض أيضاً بنفس الطريقة [٤] .

وإذا كان النحاة قد حاولوا تحديد الحروف التى يُقدّر بعدها الفعل ، فإن سيبويه لم يحاول تحديدها ، وضرب لها أمثلة لاغير ، لكنه حدّها بالسماع عن العرب ، فقال : «ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل ولكنك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع ، وتُظهر ما أظهروا» . [٥] .

أما الكوفيون فقد نُسِبَ إليهم قولهم : إن ناصب (زيداً) فى المثال (أزيداً ضربته) هو الفعل الظاهر ، إما على أنه بدل من الهاء [٦] ، أو بأن الضمير مُلْغى [٧] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٢ ، انظر : مشكل إعراب القرآن ١٦٣/١ ، ١٦٤ شرح الكافية ١٠٠/٢ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٦٦٢/١ ، الإيضاح العضدي ٢٩/١ ، ٣٠ ، مشكل إعراب القرآن ٣٨٤/١ ، ٣٨٥ ، المقتصد ٢٢١/١ ومابعدها ، أمالي ابن الشجري ٢٧٨/١ ، ٢٧٩ ، ٣٣٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٢ وانظر ٣٩/٢ ، ١٤٤/٨ ، ١٤٥ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٢ .

(٤) شرح الكافية ٣٨٧/٢ .

(٥) الكتاب ٢٦٥/١ .

(٦) الإنصاف ٨٢/١ ، ٨٣ ، أما ابن يعيش وابن عقيل والرضي فقد قالوا إن الكوفيين نصبوا بالفعل الظاهر لكنهم لم يذكروا مسألة (البدل) . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٢ ، شرح الكافية ١٦٣/١ ، شرح ابن عقيل ١٣١/٢ .

(٧) شرح ابن عقيل ١٣١/٢ ونسب السيوطي ذلك إلي الكسائي انظر : همع الهوامع ١٥٨/٥ .

وقد رد البصريون ذلك بعدة أقوال منها أن البدل لايجوز أن يكون إلاّ متأخراً عن المبدل منه ، أما ههنا فقد تقدم زيد على الهاء [١] ، وبأن العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه ، فلايصح عمل الفعل نفسه فى البدل والمبدل منه [٢] ، فلايصح للفعل أن يعمل فى الضمير والاسم معاً [٣] وبأن الفعل فى مثل (زيداً مررت به) لايجوز أن ينصب (زيداً) ، لأنه لايتعدّى إلاّ بحرف ومن هنا وجب تقدير فعل ناصب [٤] ، وردُّوا إلغاء الكوفيين للضمير بأن الأسماء لاتُلغى بعد اتصالها بالعوامل [٥] .

وإذا بحثنا عن آراء الكوفيين عند الفراء فى كتابه ، وجدناه يقول : فى قوله تعالى (... وأُمَمٌ سنمتّعهم ... - ٤٨ هود) : «ولو كانت (وأمماً سنمتعهم) نصباً لجاز توقع عليهم (سنمتعهم)» [٦] ، وهو بذلك يجعل الاسم المتقدم منصوباً بالفعل الظاهر ، ولايقدر فعلاً لنصبه كالبصريين لكن الفراء لم يذكر فى كتابه أن المنصوب بدل من الضمير [٧] ، لكنه يقول : «وقد قال بعض النحويين : زيداً ضربته ، فنصبه بالفعل كما تنصبه إذا كان قبله كلام . ولايجوز ذلك إلاّ أن تنوى التكرير ، كأنه نوى أن يوقع ب : يقع (أى الفعل) الضرب على زيد قبل أن يقع على الهاء ، فلمّا تأخّر الفعل أدخل الهاء على التكرير» [٨] .

وإذا كان مصطلح (التكرير) عند الكوفيين يعنى البدل [٩] ، فربما استُنتج من مثل هذا النص أن من الكوفيين منْ ينصب المتقدم على البدل ، وإذا تأملنا النص وجدنا أن الفراء لم يقصد - فى هذا النص - بمصطلح التكرير البدل ولكنه إنما أراد أن يقول : إن المتكلم قال (زيداً ضربت) قاصداً أن يقع (يتعدى) الفعل

---

(١) الإنصاف ٨٢/١ ، ٨٣ .

(٢) الإنصاف ٨٣/١ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٢ ، شرح ابن عقيل ١٣١/٢ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٢ ، همع الهوامع ١٥٨/٥ .

(٥) شرح ابن عقيل ١٣١/٢ .

(٦) معاني القرآن للفراء ١٨/٢ وانظر أيضاً ٢٤٢/١ ، ٢٩٥ ، ٢٦٨/٢ .

(٧) كما جاء ذلك عند ابن الأنباري في الإنصاف ناسباً إيّاه إلي الكوفيين انظر : الإنصاف ٨٢/١ ، ٨٣ وهو مفهوم من كلامه .

(٨) معاني القرآن للفراء ٢٥٥/٢ .

(٩) انظر شرح الأشموني ١٢٥/٢ وقد نسب ذلك إلي ابن كيسان .

على زيد ، فلما تأخر الفعل ظن ، ذلك المتكلم أن المفعول قد نسى فجاء بالضمير فكرر بذلك المفعول توكيداً للأول [١] ، وبذلك يُفْهَم من النص أن الفعل قد نصب الاسم والضمير معاً ، وهو ماردّه البصريون فيما سبق .

وقد اختلف النحاة والبلاغيون فى مكان تقدير الفعل المحذوف ، فقد ربطه البلاغيون بالغرض من التعبير ، ففى مثل (زيداً عرفته) «إن قُدّر المفسر المحذوف قبل المنصوب أى : عرفت زيداً عرفته ، فهو من باب التوكيد (أعنى تكرير اللفظ) ، وإن قُدّر بعده ، أى : زيداً عرفت عرفته أفاد التخصيص» [٢] .

أما النحاة فقد قالوا بوجوب تقديم المقدّر ، ولايكون التأخير إلاّ للتعذُّر ، أو لأمر معنوى ، يقول ابن هشام : «يجب أن يُقدّر المفسّر فى نحو : (زيداً رأيته) مُقدّماً عليه ، وجوّز البيانيون (البلاغيون) تقديره مؤخّراً عنه ، وقالوا : لأنه يفيد الاختصاص حينئذ ، وليس كما توهّموا ، وإنما يُرتكب ذلك عند تعذُّر الأصل ، أو عند اقتضاء أمر معنوى .

فالأول نحو : (أيّهم رأيتُه) ، إذ لايعمل فى الاستفهام ماقبله ، ونحو : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ- ١٧ فُصِّلَتْ) فيمن نصب [٣] إذ لايلى (أَمَّا) فعل [٤]» . وإذا كان تقدير الفعل متأخّراً للتخصيص مرفوضاً من قبل النحاة ، فإننى أرى رفضه أيضاً، لأنه لافائدة وراءه ، إذ أننا يمكن أن نصل إلى التخصيص دون تقديره ، فمجرد تقديم المفعول يفيد التخصيص فى مثل (زيداً ضربت) ، وكذلك (زيداً ضربته) تفيد التخصيص دون حاجة إلى تقدير المفسّر .

وعلى ذلك نستطيع القول إن هذا التعبير (زيداً ضربتُه) قد يفيد التخصيص إذا جعلتِ (زيداً) مقدّماً منصوباً بنفس الفعل الظاهر ، وعليه فالضمير مُلغىً أو بدل كما نُسِب إلى الكوفيين وهو تماماً مثل لغة (أكلونى البراغيثُ) ، ولاأهمية لقولهم

---

(١) وقد فرع أحد شُرّاح التلخيص (تكرير اللفظ) علي (التوكيد) انظر شروح التلخيص ٢/٢٤٨.

(٢) شروح التلخيص ٢/١٤٨ .

(٣) وقد جاءت القراءة بالتنوين وبمنع الصرف ، فقد جاءت منونة منصوبة عند الحسن وابن أبي إسحق والأعمش (البحر المحيط ٧/٤٩١) ، وممنوعة عن الصرف عند الحسن أيضاً (معاني القرآن للفراء ٣/١٤) ، وروي المفضل عن عاصم الوجهين (البحر المحيط ٧/٤٩١) .

(٤) المغني ٦١٣ وانظر : همع الهوامع ٥/١٥٨ ، شرح التصريح ١/٣٠٢ .

إن البدل لايتقدم على المبدل منه ، فما جعل البدل يتقدم هنا – فى رأيى – إنما هو أنه لو تأخَّر لعاد الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة وتقديم المفعول المنصوب يجعل الضمير يعود على متقدم لفظاً ، لكنه لايصحّ القول (ضربتُه زيداً) .

فإذا أردنا من (التعبير) التوكيد، فلنا عندئذ أن نُقدِّر الفعل، وهو رأى البصريين وإنما يتحكم سياق الحال فى الغرض من التعبير، وكون هذه الأمثلة من أساليب التقدير، أو من أساليب التقديم إنما هو منوط بغرض المتكلم من الأسلوب.

(٢) المـــــنادى

لقد قدَّر الخليل (يا إيَّاك) بـ (إيَّاك أعنى) وقدَّر سيبويه (ياعبدَالله) بـ (يا أُريدُ عبدَالله) [١] – كما سيأتى – ومعنى ذلك أن المنادى عند الخليل وسيبويه مفعول به .

ثم صرح المبرد بأن المنادى مفعول به حيثُ قَال : «فإذا قلت : ياعبدَالله فقد وقع دعاؤك بعبد الله ، فانتصب على أنه مفعول تعدَّى إليه فعلك» [٢] ، وهذا مانجده عند نحاة البصرة من بعده [٣] .

ولكون المنادى مفعولاً به «فالنداء كله منصوب» [٤] «ويظهر نصبه إذا كان مضافاً نحو : ياعبدَالله ، يارجل سوء ، وشبيهاً به نحو ياخيراً من زيد ، ... أو نكرة غير مقصودة ، كقول الأعمى : يارجلاً خُذ بيدى» [٥] ، كما أنه فى موضع نصبٍ إذا كان مفرداً – معرفة أو نكرة مقصودة – لأنه حينئذ يكون مبنيًّا على مايُرفَع به [٦] .

---

(١) الكتاب ٢٩١/١ .
(٢) المقتضب ٢٠٢/٤ .
(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٦٦٧/٢ ، ٦٦٢/٣ ، الواضح ٥٩ مشكل إعراب القرآن ١٨٧/١ ، ٤٨٥/٢ ، المقتصد ٧٦٩ ، التوطئة ١١٨ ، شرح الشذور ٢٧٢ ، همع الهوامع ٣٧/٣ ، حاشية الخضري ١٩/١ .
(٤) الكتاب ٢٩١/١ ، وانظر الهمع ٣٧/٣ .
(٥) همع الهوامع ٣٧/٣ .
(٦) الكتاب ١٨٢/٢ ، المقتضب ٢٠٤/٤ اللمع ١٩١ ، المقتصد ٧٥٥/٢ شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/١ ، التسهيل ١٧٩ ، الكافية ١٣٤/١ ، شرح ابن عقيل ٢٥٨/٣ ، شرح الأشموني ١٣٩/٢ .

وقد علّل هؤلاء النحاة النصب كما علّلوا بناء المفرد ، ينقل سيبويه عن الخليل قوله إنهم «نصبوا المضاف نحو ياعبدَالله ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يارجلاً صالحاً ، حين طال الكلام كما نصبوا : هو قبلَك / وهو بعدَك . ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد ، وذلك قولك : يازيدُ وياعمرو ، وتركوا التنوين فى المفرد كما تركوه فى (قبلُ)» [1] ويشرح ذلك بقوله : «فإنما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة (قبلُ ، وبعدُ) وشبّهه بهما مفردين إذا كان مفرداً ، فإذا طال وأُضيف شبّهه بهما مضافين إذا كان مضافاً ، لأن المفرد فى النداء فى موضع نصب ، كما أن (قبلُ وبعدُ) قد يكونان فى موضع نصب وجر ولفظهما مرفوع ، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل وكذلك نداء النكرة لمّا لحقها التنوين وطالت ، صارت بمنزلة المضاف» [2] .

يتبين مما سبق أن حكم المنادى – عند الخليل وسيبويه حكم (قبل ، وبعد) من الغايات ، فهى منصوبة إذا كانت مضافة والمنادى كذلك إذا طال الكلام ، وهى مرفوعة إذا قُطعت عن الإضافة وهو كذلك إذا كان مفرداً [3] ، كما أن الجميع ممنوع من الصرف فى حال الرفع .

ويتابع الأخفش سيبويه والخليل فى ذلك [4] ، كما نجد ذلك عند المبرد الذى يعلّل بناء المفرد على الضم بخروجه عن الباب «ومضارعته مالايكون مُعرباً ، وذلك أنك إذا قلت : يازيدُ ، وياعمرو فقد أخرجته من بابه ، لأن حدّ الأسماء الظاهرة أن يخبر بها واحدٌ عن واحد غائب ، والمخبر عنه غيرها ، فتقول : قال زيد ، فزيد غيرك وغير المخاطب ولاتقول : قال زيد وأنت تعنيه أعنى المخاطب ، فلما قلت : يازيد خاطبته بهذا الاسم فأدخلته فى باب مالايكون إلاّ مبنياً نحو : أنت وإيّاك والتاء فى قمت» [5] .

ومعنى كلام المبرد أن (المخاطَب) لايكون إلاّ ضميراً – مُنفصلاً نحو أنت

---

(١) الكتاب ١٨٢/٢ ، ١٨٣ .

(٢) الكتاب ١٩٩/٢ .

(٣) المفرد في هذا الباب وباب (لا) النافية للجنس هو مالم يكن مضافاً أو شبيهاً بالمضاف . ويضم تحته هنا العلم والنكرة المقصودة . انظر : ابن عقيل ٢٥٨/٣ الأشموني ١٣٩/٢ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ١٠/١ ، ٥٨ .

(٥) المقتضب ٢٠٤/٤ .

وإيّاك أو متصلاً مثل التاء فى قمت – وهذا الضمير مبنىٌ دائماً ، فإذا وقع النداء المفرد موقع الضمير فإنه يكون منبياً كذلك .

وهذا مانجده عند ابن السراج الذى يقول : «فلمّا وقع زيد وما أشبَهَهُ بعدِ (يا) فى النداء موقع أنت والكاف وأنتم ، وهذه منبيّات لمضارعتها الحروف بنِى»[(١)]، فهذه علة البناء عنده ، أمّا علة البناءِ عليِ الضم دون غيره فتتضح فيِ قوله «فأمّا تحِريكه بالضم دون غيره فإنهم شَبَّهُوه بالغايات نحو (قبلُ) و(بعدُ) إذا كانت تُعرب بما يجبِ لها من الإعراب إذا أُضفتها ، وهو النصب والخفض دوِن الرفع ، وتقول جئت قبلَك ، ومن قبلِك ، فلمّا حذف فيها الاسم المضاف إليه بنيِ الباقى على الضم وهى الحركة التى لم تكن له قبل البناء فعلِمَ أُنها غير إعراب» [(٢)] .

وقد اكتفى كل من مكى بن أبى طالب القيسى [(٣)] وأبى على الفارسى[(٤)] وابن الشجرى [(٥)] فعلّلوا البِناء – كما علله ابن السراج والمبرد من قبل – بوقوع المنادى المفرد موقع المضمر (الضمير) .

بينما يُفصّل عبدالقاهر القول فى ذلك [(٦)] ، فيجعل علة للبناء على الإطلاق، وهى هنا وقوع المنادى موقع الضمائر ، وعلة للبناء على الحركة وهى كونه متمكناً ، وعلة لتخصيص البناء بالضم وهى البعد عن حركة الإعراب وهى الفتحة فى المنصوب والكسرة فى المضاف إلى ياء المتكلم نحو : ياغلام ، أو لأن الضمة أقوى الحركات فيكون ذلك أبلغ فى التمكُّن [(٧)] .

ثم نجد رأى ابن السراج يتكرر عند ابن الأنبارى وابن يعيش والرضى[(٨)].

وقد استدل النحاة على أن المنادى المفرد محلُّه النصب ، بأنه يجوز فى

---

(١) الأصول ١/٤٠٥ .

(٢) الأصول ١/٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/١٨٧ ، ٢/٤٨٥ .

(٤) المقتصد ٢/٧٦١ .

(٥) أمالي ابن الشجري ١/٢٩٢ .

(٦) انظر المقتصد ٢/٧٦١-٧٦٨ .

(٧) المقتصد ٢/٧٦٧ ، ٧٦٨ (باختصار) ، وانظر في هذا الرأي أيضاً . الإنصاف ١/٣٢٦ .

(٨) انظر : الإنصاف ١/٣٢٤-٣٢٦ شرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٩ ، ١٣٠ شرح الكافية للرضي ١/١٣٣ .

تابع المنادى الرفع على اللفظ أو النصب على الموضع فيجوز ذلك فى النعت [١] . والعطف [٢] ، والتوكيد [٣] ولايجوز فى البدل [٤] ، كما أن المضاف إذا وقع موقعه يكون منصوباً نحو ياعبدالله [٥] .

ماعرضناه آنفاً ينسبه ابن الأنبارى – فى الإنصاف – إلى البصريين أما الكوفيون فلهم شأن آخر ، يقول – مشيراً إلى تلك الآراء – «ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرَّف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبنى على الضم ، وليس بفاعل ولامفعول وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الضم ، وموضعه النصب ، لأنه مفعول» [٦] .

ورأىُ الكوفيين الذى أشار إليه ابن الأنبارى وفصَّله بعد ذلك هو ماعرضه السيرافى حين نسب إلى الكسائى قوله «وجدت النداء لامُعرب له يصحبه من ناصب ولارافع ولاخافض ، ووجدته مفعول المعنى فلم أخفضه فيُشْبِه المضاف ولم أنصبه فيشْبِه مالا ينصرف ويحتمل وجهين فرفعته بلاتنوين ليكونَ بينه وبين ماهو مرفوع برافع صحيح فرق ، وقال (أى الكسائى) فى المضاف : وجدت أكثر الكلام منصوباً ، فحملت المضاف على وجه من النصب» [٧] .

ويتبين مما نُسبَ إلى الكسائى أنه يَعُدُّ المنادى مفعولاً به إلاَّ أنه لايُقدِّر له فعلاً ناصباً ولا أداة ، وإنما هو منصوب عنده لأن أكثر الكلام منصوب ، ورفعه بلا تنوين ليُفرِّق بينه وبين مارُفِعَ برافع صحيح ، أى أن المنادى عند الكسائى منصوب أو مرفوع بغير عامل ، وهذا ماجعل السيرافى يرد عليه بقوله «وهذا كلام فاسد النظام بعيد الالتئام» [٨] ، كما رد ابن الأنبارى قائلاً «وهل لذلك قط نظير فى

---

(١) الأصول ٤٠٦/١ ، الواضح للزبيدي ٦٠ ، اللمع لابن جني ١٩٤ ، الإنصاف ٣٢٧/١ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/١ ، همع الهوامع ٤٩/٣ .
(٣) الأصول ٤٠٦/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢ .
(٤) الأصول ٤٠٦/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢ ، المقرب ١٧٨/١ .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/١ .
(٦) الإنصاف ٣٢٣/١ .
(٧) شرح السيرافي ٣٥/٣ ، وانظر الإنصاف ٣٢٣/١ ، شرح الكافية ١٣٢/١ .
(٨) شرح السيرافي ٣٥/٣ .

العربية ؟ وأين يوجد فيها مرفوع بلا رافع أو منصوب بلا ناصب أو مخفوض بلا خافض ؟ ، [١] .

إذا كان الخليل وسيبويه قد شبّها المنادى فى النصب والضم بالغايات [٢] فإنهما لم يكتفيا بذلك تفسيراً للعلامات الإعرابية فى حالات النداء بل بحثا لذلك عن عامل هو الفعل المُضمر المتروك إظهاره [٣] ، كما بحث من بعدهم عن العامل فى ذلك المفعول به [٤] ، بينما نجد الفراء يكتفى بالمشابهة بين الغايات وحالات المنادى فيفسر العلامات الإعرابية على أساس تلك المشابهة دون أن يجعل المنادى مفعولاً به .

يفسر الفراء ضم المفرد بمشابهته للغايات إذا قطعت عن الإضافة مع إرادتها ، فهى عندئذ مبنيّة على الضم وكذلك المنادى [٥] ، فيقول : «قولك يازيد إنما أرادت العرب أن تدعو بصوت رفيع وتجعل اسم المنادى فيه حَشْواً فقالوا يازيداهْ فوقع زيد بين الصوتين وهو (يا) والألف فى آخره واكتفت العرب بيا فى أول الاسم وحذفت الألف من آخره وهى تراد ، وزيد ، كالمضاف إليها إذ كان متعلّقاً بها ، فأَشْبَهَ آخره آخر ماحُذِفَتْ منه الإضافة وهى تُراد معه ، وذلك قولك : جئتك من قبلُ فلذلك ضمّ المفرد» [٦] .

فأصل الأسلوب عند الفراء (يازيداه) وضعوا الاسم المنادى بين (يا) و(الألف) ، ثم حذفوا الألف وهى فى نيتّهم فبنوا على الضم تماماً كما يحدث مع قبل وبعد ، فهى تُبْنى على الضم إذا حذف المضاف إليه وكان فى النية [٧] .

ويُعلّل حذفهم (استغناءهم) عن الألف فيقول «لما كثُر فى كلامهم استغنوا

---

(١) الإنصاف ٣٢٧/١ وانظر رده كاملاً ٣٢٧/١ ، ٣٢٨ ، وهو نفس احتجاج السيرافي في شرحه علي الكتاب ٣٥/٣ .
(٢) انظر الكتاب ١٨٢/٢ ، ١٨٣ ، ١٩٩ .
(٣) الكتاب ٢٩١/١ .
(٤) انظر البحث في فصل (العامل) .
(٥) انظر في أحكام الغايات : المقتضب ١٧٤/٣ ، ١٧٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٤ ومابعدها .
(٦) شرح السيرافي ٣٥/٣ ، وانظر الإنصاف ٣٢٣/١ ، شرح الكافية للرضي ١٣٢/١ ، ١٣٣ .
(٧) المقتضب ١٧٤/٣ ، ١٧٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٤ .

بالصوت الأول وهو (يا) فى أوله عن الثانى وهو الألف فى آخره» [١] .

وكلام الفراء هنا يحتاج إلى أدلّة من الشواهد ، لأنه بذلك يفترض افتراضاً لادليل عليه .

ويفسر الفراء النصب بقوله : «أما المضاف فإنما وجب أن يكون مفتوحاً لأن الاسم الثانى حلَّ محلَّ ألف الندبة فى قولكِ «يازيداه» والدال فى «يازيداه» مفتوحة فبقيت الفتحة على على ماكانت فى «ياعبدَ عمرو» كما كانت فى «يازيداه»[٢].

إذن فالمضاف منصوب لأنه أشبه أصل الأسلوب فحل المضاف إليه محل ألف الندبة المستغنَى عنها ، وهو مايُشبه الغايات فى إضافتها إذا جاءت ظروفاً فى مثل قولهم : جئت قبلَك وبعدَك .

وقد اعتُرِض على الفراء عدة اعتراضات [٣] ، أهمها ماقاله السيرافى[٤] وردّده ابن الأنبارى حيث يقول : «وأما جَعْلُه نصب المضاف مبنياً على فتح ماقبل الألف المزيدة فى آخر المنادى فباطل أيضاً بما إذا قال «ياخيراً من زيد» إذا كان مفرداً مقصوداً له ، فإنه لايخلو : إما أن يحمل نصب (خيراً) على الألف التى تدخل للصوت الرفيع ، أو على غيره ، فإن قال «على الألف» فكان ينبغِي أن نقول «ياخيرا من زيد» [٥] وهذا لايقوله أحد ، وإذا لم تدخله الألف وقد نصِب دلَّ على أنه لم يحمل على الألف وأنه محمول على غيره» [٦] .

واعتراضهم هذا فيه مغالطة بيِّنة ، فهذا المثال هو ماقال عنه البصريون إنه شَبِيهٌ بالمضاف وجعلوا حكمه النصب مع التنوين [٧] ، وقد علَّل الخليل هذا النصب بقوله إن هذه النكرة لمَّا لحقها التنوين وطالت ، صارت بمنزلة المضاف[٨] ، فهذه الحال أشْبَهتْ المضاف لطولها ، فإذا كانت علَّة نصب المضاف والشبيه بالمضاف

---

(١) الإنصاف ٣٢٣/١ .

(٢) الإنصاف ٣٢٤/١ وانظر السيرافي ٣٥/٣ واخترنا نص الإنصاف لوضوحه .

(٣) شرح السيرافي ٣٦/٣ .

(٤) نفسه .

(٥) هذه عبارة ابن الأنباري أما السيرافي فيُلزمه (ياخيرُ من زيد) وهي أولي .

(٦) الإنصاف ٣٢٨/١ ، وانظر السيرافي ٣٦/٣ .

(٧) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١ .

(٨) الكتاب ١٩٩/٢ .

عند البصريين واحدة فلامانع من أن تفسرها علة واحدة عند الفراء ، فهذا يُشْبِهُ المضاف في طوله كما يقول الخليل [(١)] .

أما مطالبة السيرافي للفراء بأن يقول (ياخيرُ من زيد) فلاوجه لها لأن المنادى هنا ليس مفرداً فيبنى على الضم ، وذلك لأنه شبيه بالمضاف .

كما أن مطالبة ابن الأنبارى له بأن يقول (ياخيرا من زيد) بغير تنوين ، لاوجه لها أيضاً ، لأن حق المنادى هنا التنوين لأنه عامل فيما بعده فهو منفصل عنه وليس مضافاً بل شبيه بالمضاف .

يبقى أن الفراء لم يفسر نصب النكرة غير المقصودة [(٢)] ، وهى منصوبة– إذا جرينا على تحليل الفراء – لأنها أشبهت قبلُ وبعدُ إذا كانت نكرة ، وشاهدهم على ذلك قول الشاعر :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وكُنْتُ قَبْلاً ... أَكَادُ أَغُصُّ بِالْمَاءِ الفُرَاتِ [(٣)] .

إذن فالفراء فيما سبق يخالف النحاة فى أنه لايجعل المنادى مفعولاً به بل إنه «ليس بفاعل ولامفعول ولامضاف إليه» [(٤)] ، والمنصوب فيه «لايقال إنه نصب بفعل ولا أداة وهو قائم بنفسه» [(٥)] لكنه منصوب لأنه أشبه الغايات فى حال إضافتها (بالنسبة للمنادى المضاف والشبيه بالمضاف) ، أو تنكيرها (بالنسبة للنكرة غير المقصودة) ، وهو مضموم لأنه أشبهها فى حال قَطْعها عن الإضافة مع إرادتها .

إن «جمهور البصريين قد تنكبوا الصواب بجعلهم المنادى مفعولاً به نظراً لمخالفته لروح المفعولية ، ولتقديرهم فعلاً عاملاً به تغيرت طبيعة الأسلوب من الإنشاء إلى الخبر وأصبح رفع الصوت خفضاً له ، وانعدمت العلاقة بين «يازيد»

---

(١) الكتاب ٢/١٨٢. ، ١٨٣ ، ١٩٩ .

(٢) مثّلوا لها بقول الأعمي : يارجلاً خُذْ بيدي ، وقول الواعظ : ياغافلاً والموت يطلبه .. إلخ وأحال المازني وجودها وأيدّه أحد الباحثين مستنداً علي قلة شواهدها ، وفي رأيي أنها واردة بدليل هذه الشواهد النثرية التي ليست إلاَّ أمثلة يمكن أن نجد مثلها الكثير . انظر في ذلك : شرح التصريح ٢/١٦٧ ، فلسفة المنصوبات ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٨٨ .

(٤) الإنصاف ١/٣٢٣ .

(٥) شرح السيرافي ٢/٣٥ ، الإنصاف ١/٣٢٤ .

الذى يُطْلَبُ الإقبال منه ، وتشرئب إليه النفس واليد ، ويتطلع إليه السمع والبصر ، وبين أدعو زيداً الكلام الخبرى المتأرجح بين الشك واليقين بين الصدق والكذب ، والذى لايساعد تركيبه ولامعناه على مد الصوت فيه» [١] .

إن أسلوب النداء إنشائى [٢] والفعل المضمر فيه «لوتُجُشِّمَ إظهاره فقيل أدعو زيداً وأنادى زيداً لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل الصدق والكذب ، والنداء مما لايصح فيه تصديق ولاتكذيب» [٣] ، وهذا ماجعل أحد البصريين وهو أبوسعيد السيرافى – يتنبّه فيقول بعد عرضه لرأى البصريين : «ولاأُحبُّ تحقيق هذا ولا القول به إلا على جهة التقريب والتمثيل ، لأنهم قد أجمعوا أن النداء ليس بخبر وقولنا أدعو وأنادى إخبار عن نفسك» [٤] .

كما ردهم فى ذلك ابن الطراوة [٥] وابن مضاء الذى يقول إن الفعل «إذا أُظْهِرَ تغيّر المعنى وصار النداء خبراً» [٦] ، وهنا يتكلف البصريون الرد فيجعلون «أدعو المقدر إنشاء كبعْتُ وأقسْمتُ» [٧] .

لقد تعسَّفَ البصريون فى ذلك ، كما تعسفوا فى بحثهم عن عامل لذلك المنادى [٨] فإذا كان قول البصريين بمفعولية النداء قد كلَّفهم كل هذا العناء فإن قول الفراء أيضاً فيه كثير من الافتراض والجرى وراء المجهول دون دليل واضح وللمحدثين تفسيرات أخرى لحركات المنادى الإعرابية ، يذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى فى كتابه إحياء النحو – كما ذهب النحاة – إلى أن المنادى أصله النصب [٩] ، ثم يُعلِّل ضم المنادى المفرد والنكرة المقصودة بقوله إن «المنادى المعيَّن (النكرة المقصودة) أو المعرَّف (المفرد العلم) يُمنَعُ التنوين لتعيينه [١٠] فإذا

---

(١) فلسفة المنصوبات في النحو العربي ٣٦٣ .
(٢) مغني اللبيب ٣٧٣ ، شرح شذور الذهب ٢٧٢ .
(٣) الخصائص ١٨٦/١ .
(٤) شرح السيرافي ٣٤/٣ .
(٥) مغني اللبيب ٣٧٣ .
(٦) الرد على النحاة ٨٠ .
(٧) مغني اللبيب ٣٧٣ ، شرح الشذور ٢٧٢ .
(٨) انظر البحث ص٢٤٣ ومابعدها .
(٩) إحياء النحو ٦١ .
(١٠) لأن التنوين يدل على التنكير . انظر إحياء النحو ٦١ .

بقى للاسم بعد حذف التنوين حكمه وهو النصب ، اشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم، لأنها تُقْلَبُ فى باب النداء ألفاً ، تقول : ياغلامى وياغلاما ، وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها ، فيقال : ياغلام وياغلام ... ففروا فى هذا الباب من النصب والجر إلى الضم حيث لاشبهة بياء المتكلم، (١) وهذا احتياط لبعض اللَّبْس (٢) .

وتحليله هذا لاينطبق إلاَّ على حالة النكرة المقصودة فى قولنا لمُعَيَّن (يارجلُ) و (ياغِلامُ) ، أما المفرد العلم فلاينطبق عليه ذلك لأنه لايضاف إلى ياء المتكلم ، فيطالَب عندئذ بتعليل ضم المنادى العلم المفرد وليس لنا بحال أن نقيسه على النكرة المقصودة لأن شُبْهَة ياء المتكلم قد سقطت .

ويذهب عائد الحريزى إلى أن حركة المنادى ترتبط بوظيفته اللغوية وهى طلب الإقبال والانتباه ، فإذا كانت الحركات من حيث الوضوح على درجات أوضحها الفتحة ثم الضمة ثم الكسرة (٣) فإنهم قد تركوا الكسرة لرخاوتها وهبوط درجة وضوحها (٤) ، فبقيت حركتان : الضمة والفتحة اختصت الضمة بالمنادى المفرد والنكرة المقصودة لأن إقبال المنادى ، وضمة المنادى ومد الصوت فيه وفى الأداة التى قبله أمور كافية لإسماعه ، واختصت الفتحة بالنكرة غير المقصودة وبالمنادى المضاف والشبيه به لأن غير المقصود يحتاج إلى حركة واضحة لإسماعه ، والفتحة وتنوينها من أنسب الأصوات له (٥) .

وفى رأيى – أن هذا التفسير أقرب إلى طبيعة الأسلوب ، مما تكلَّفه البصريون والفراء على السواء ، وهو يلتقى وقول الكسائى بعدم العامل فى حالات النداء (٦) لكنه يربط بين العلامة الإعرابية واستعمال الأسلوب .

---

(١) إحياء النحو ٦٢ . وهذا الرأي جاء عند عبدالقاهر في تفسير البناء علي الضم . انظر المقتصد ٢/٧٦٧ ، ٧٦٨ ، الإنصاف ١/٣٢٦ .

(٢) إحياء النحو ٦٣ .

(٣) فلسفة المنصوبات ٢٦٣ وانظر الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ص٢٨ .

(٤) لم تُتَرك الكسرة بل جاءت في المنادي المضاف إلي ياء المتكلم انظر : تحليل صاحب إحياء النحو السابق .

(٥) فلسفة المنصوبات ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٦) انظر البحث فيما سبق في رأي الكسائي وردود هؤلاء .

(٣) الاختصاص

«من المنصوب مفعولاً به بفعل واجب الإضمار (الحذف) باب الاختصاص[١] ، وقد ارتبط هذا الأسلوب – منذ البداية بالنداء ، فقد جعله الخليل من النداء محذوف العامل [٢] ، أما سيبويه فقد جعله يشبه النداء ، لأنه مختصٌ مثله ، لكنه ليس بنداء [٣] ، واختصاصه هذا هو الذى جعل سيبويه يسمى بابه «باب من الاختصاص يجرى على ماجرى عليه النداء» [٤] ، وهو ماجعلهم يطلقون على الأسلوب مصطلح (الاختصاص) [٥] .

فى هذا الأسلوب يأتى ضمير عام – اشترطوا أن لايكون للغائب [٦] – ثم يخصص باسم بعده منصوب ، أو فى محل نصب [٧] ، هذا الاسم يُسمى مخصوصاً ، وقد حدَّه ابن هشام بأنه «اسم ظاهر معرفة قُصد تخصيصه بحكم ضمير قبله» [٨] ، فالمخصوص إذن لابد أن يكون اسماً ظاهراً وليس ضميراً ، كما أنه لابد أن يكون معرفة .

---

(١) همع الهوامع ٢٩/٣ – وقد قدَّر سيبويه ومن تبعه – الفعل المحذوف بـ (أعني) (انظر : الكتاب ٢٣٣/٢ ، الكامل للمبرد ١١٢/١ ، ٣٩٤ ، الأصول ٤٤٨/١) ، بينما قدَّره آخرون (أخص) (انظر : أمالي ابن الشجري ٢٧٤/١ وقد نسب ذلك إلي المبرد ، شرح شذور الذهب ٢٧٦ ، شرح ابن عقيل ٢٩٨/٣ ، شرح الأشموني ١٩١/٢ ، حاشية الخضري ٧٨/٢ .

(٢) الكتاب ٢٣٥/٢ ، ٢٣٦ ، وقد أعرب النحاس (أهلَ البيت) من قوله تعالي (رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت ... – هود ٧٣) منادي وقال إن سيبويه يسميه تخصيصاً . انظر إعراب القرآن للنحاس ١٠٣/٢ ، وأعربها الصبان منادي حقيقياً وقال إن الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل . انظر : حاشية الصبان ١٨٧/٣ .

(٣) الكتاب ٢٣١/٢ ، ٢٣٢ ، وقد تبعه في ذلك المبرد : المقتضب ٢٩٨/٣ ، ٢٩٩ حيث قال «إذا قلت : اللهمٍ اغفر لنا أيتها العصابة . فأنت لم تَدْعُ العصابة ولكنك اختصصتها من غيرها كما تختصٌ المدعو (المنادي)» ، وابن السراج ٤٤٧/١ ، وانظر المقرب ٢٥٣/١ .

(٤) الكتاب ٢٣٣/٢ .

(٥) جاء هذا المصطلح عند أكثر النحاة منذ سيبويه : انظر : الكتاب ٢٣٣/٢ ، الكامل للمبرد ٣٩٤/١ ، المقتضب ٢٩٨/٣ ، ٢٩٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٢ ، التسهيل ١٩١ ، شرح شذور الذهب ٢٧٣ . همع الهوامع ٢٩/٣ ومابعدها ، شرح الأشموني ١٩٠/٢ .

(٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٢ ، شرح الأشموني ١٩٢/٢ .

(٧) اختُلِف في موضع أي انظر : شرح الأشموني ١٩١/٢ .

(٨) شرح شذور الذهب ٢٧٣ بينما يعرِّفهُ الأشموني بأنه الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه ، فلم يشترط التعريف.

وينقسم المخصوص إلى أربعة أنواع هى :

أولاً : أن يكون أيها أو أيتها ، ولهما حكمهما فى النداء وهو الضم ، ويلزمهما الوصف باسم مُحلّى بأل لازم الرفع ، نحو : أنا أفعل كذا أيها الرجل ، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة [١] .

ثانياً : أن يكون مُعرّفاً بأل ، ومثاله : نحن العُرْبَ أقرى الناس للضيف [٢] .

ثالثاً : أن يكون معرّفاً بالإضافة كقوله ﷺ : «نحن معاشر الأنبياء لانُوَرَّث» ، وقول الراجز :

نَحْنُ بَنِى ضَبّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلْ ... ننْعَى ابْنَ عفَّانَ بأَطْرَافِ الْأَسَلْ [٣]

قال سيبويه : وأكثر الأسماء دخولاً فى هذا الباب بنو فلان ، ومعشر مضافة ، وأهل البيت ، وآل فلان [٤] .

رابعاً : أن يكون علماً ، وهو قليل ومنه قوله : بنَا تَميماً يُكْشَفُ الضَّبَابُ [٥]

وإنما يلجأ المتكلم إلى أسلوب الاختصاص لأغراض جاءت عند النحاة :

أحدها : الفخر [٦] ، ومثّل له ابن هشام بقول بعض الأنصار :

لَنَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ مَجْدٌ مُؤَثّلٌ ... بإرْضَائنَا خَيْرَ الْبَرِيّةِ أَحْمَدَا [٧]

ثانيها : التواضع [٨] ، ومثاله :

جُدْ بِعَفْوٍ فإنّنى أيُّهَا الْعَبْدُ إلَى الْعَفْوِيَا إلَهِى فَقِيرُ [٩]

---

(١) شرح الشذور ٢٧٨ ، شرح الأشموني ١٩٠/٢ ، حاشية الخضري ٧٨/٢ .

(٢) شرح الشذور ٢٧٦ ، همع الهوامع ٣٠٣ ، شرح الأشموني ١٩٠/٢ شرح الخضري ٧٨/٢ .

(٣) شرح الشذور ٢٧٦ ، همع الهوامع ٣٠/٣ .

(٤) الكتاب ٢٣٦/٢ ، شرح الشذور ٢٧٧ ، شرح الأشموني ١٩٠/٢ ، ١٩١ .

(٥) شرح الشذور ٢٧٩ ، همع الهوامع ٣١/٣ ، شرح الأشموني ١٩١/٢ ، حاشية الخضري ٧٨/٢ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٨/٢ ، شرح الشذور ٢٧٣ ، حاشية الخضري ٧٨/٢

(٧) شرح الشذور ٢٧٣ .

(٨) شرح الشذور ٢٧٣ ، الخضري ٧٨/٢

(٩) شرح الشذور ٢٧٤ .

ثالثها : بيان المقصود بالضمير (١) ، ومثاله :

إنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَاَنَدَّعِي لأبٍ .. عَنْهُ وَلاَ هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا (٢) .

(٤) التحذير والإغراء

التحذير : هو «إلزام المخاطَب الاحتراز من مكروه أو ماجرى مجراه» (٣).

الإغراء : هو «إلزام المخاطَب العكوف على مايحمد عليه من صلة رحم وحفظ عهد ونحوهما» (٤) .

وقد فرق النحاة بين التحذير والإغراء بأن «التحذير : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه ، والإغراء تنبيهه على أمر محمود ليفعله» (٥) ، أو أن «التحذير هو التبعيد عن الشيء ، والإغراء التسليط عليه» (٦) .

وعلى ذلك فالتحذير «يشمل نحو لاتُؤْذِ أخاك ، ولاتعص الله» (٧) ، والإغرء «يشمل نحو أحسن إلى أخيك ، وأطِعِ الله واصبِر» (٨) .

مما سبقِ يتبين لنا علاقة الأسلوبين بعضهما ببعض ، لذا فقد آثرنا دراستهما معاً لِما بينهما من تضاد فى المعنى المقصود ، ولما بينهما من تشابه فى الأسلوب والإِسِتعمال وإذا كان التحذير أكثرهما استعمالاً ، فإننا سنبدأ بسرد صور التحذير ، وننبه على ماجاء منها للإغراء فى موضعه :

صور التحذير : للتحذير صور ثلاثة :

أولها : تكرار الاسم المحذَّر منه (٩) ، «كقولك الأسدَ الأسدَ ، والجدارَ الجدارَ ،

---

(١) شرح الشذور ٢٧٣ ، وانظر : الكامل للمبرد ٣٩٤/١ ، حاشية الخضري ٧٨/٢ .

(٢) شرح الشذور ٢٧٤ .

(٣) ارتشاف الضرب ٥٩٩/١ ، شرح ابن عقيل ٣٠٠/٣ ، همع الهوامع ٢٤/٣ .

(٤) ارتشاف الضرب ٥٩٩/١ ، وانظر : شرح شذور الذهب ٢٧٩ ، شرح ابن عقيل ٣٠١/٣ همع الهوامع ٢٧/٣ ، شرح الأشموني ١٩٢/٢ .

(٥) الأشموني ١٩٢/٢ .

(٦) حاشية الخضري ٧٨/٢ .

(٧) الصبان ١٨٨/٣ .

(٨) نفسه .

(٩) أطلِق مصطلح (المحذَّر منه) ، و(المحذور) علي الاسم الثاني في أسلوب التحذير انظر في: المحذَّر منه : شرح الكافية ١٨٠/١ ، ١٨١ همع الهوامع ٢٤/٣ ، حاشية الصبان ٢٨٨/٣، حاشية الخضري ٧٩/٢ ، وفي المحذور : التسهيل ١٩٢ ، همع الهوامع ٢٩/٣.

والصبيَّ الصبيَّ» [١] فـ «انتصاب هذه الأسماء بفعل مضمر تقديره : اتق الأسد أن يصادفك [٢] ، وفي هذه الصورة يجوز إظهار الفعل ، فيقال : «لاتوطئ الصبيَّ ، واحذر الجدارَ ولاتقرب الأسدَ» [٣] .

هذه الصورة تشبه تكرار المصدر ، فى مثل قولهم : الحذرَ الحذرَ والنجاءَ النجاءَ .

وقد فسر سيبويه النصب بأن المصدر الأول جُعِلَ بدلاً من الفعلِ ، يقول : «ومما جُعِلَ بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم : الحذرَ الحذرَ ، والنجاءَ النجاءَ ، وضرباً ضرباً . فإنما انتصب هذا على الزم الحذرَ ، وعليك النجاءَ ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افعل ، ودخول الزم وعليك على (افعل) محال» [٤] لقد «جعلوا الأول بمنزلة (الزم) و (عليك) ونحوه من تقدير الفعل ويقبح دخول فعْلٍ على فعْلٍ ، فلو أفردت جاز ظهور العامل ، فإذا قلت (الأسد الأسد) لم يجز أن تقول اتقَ الأسد الأسد أو جانبْ ، ولو أفردت ، فقلت : الأسدَ ، جاز ظهور الفعل ، فتقول : حاذر الأسد ، أو اتّقَ الأسد» [٥] وعلى ذلك فقد جُعِلَ أحدُ الاسمين بدلاً من الفعل [٦] فى هذا النوع من التحذير ، وكان الاسم الأول الأولى بذلك ، «لأن الفعل يجب أن يكون مقدّماً على الاسم الثانى لأنه مفعول» [٧] .

وإذا كان سيبويه قد قدّر الفعل هنا (الزم) ، فإنه يُقدِّر نفس الفعل فى

قول الشاعر :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَالَهُ ... كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ [٨]

---

(١) الكتاب ١/٢٥٣ ، الأصول ٢/٢٥٧ ، ٢٦٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٩ ، ٣٠ المقرب ١/٢٥٤ ، همع الهوامع ٣/٢٤ .

(٢) الكتاب ١/٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٣) الكتاب ١/٢٧٥ ، ٢٧٦ وانظر : الأصول : ٢/٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٩ ، وانظر : أمالي ابن الشجري ١/٣٤٢ ، أسرار العربية ٦٨ .

(٥) همع الهوامع ٣/٢٤ .

(٦) أسرار العربية ٦٩ .

(٧) انظر في هذا البيت : الكتاب ١/٢٥٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٩ ، المقرب ١/٢٥٤ ، شرح الكافية ١/١٨٣ ، شرح الشذور ٢٧٩ ، همع الهوامع ٣/٢٨ . وهو لمسكين الدارمي ديوانه ص٢٩ .

فيقول : كأنه يريد : الزم أخاك [١]

وهو ماجاء فى أمثلة الإغراء عند النحاة [٢]

ثانياً : إيَّاك معطوف عليها الاسم المحذور ، مثل : (إيَّاك والأسدَ) ، و(إيَّاىَ والشَّرَّ) .

قدَّر سيبويه هذه الجمل تقديرين ، أولهما جاء فى قوله : «كأنه قال : إيَّاك فاتَّقِيَنَّ والأسدَ ، وكأنه قال : إياى لأتَّقِيَنَّ والشَّرَّ» [٣]

وفى هذا التقدير تظهر (إيَّاك) والفعل المقدَّر بعدها ، لكن (إيَّاك) هى بدل من الفعل ، لذا فإنهم يحذفون ذلك الفعل ، وهذا مايظهر فى تقدير سيبويه الثانى ، حيث يقول : «وحذفوا الفعل من إيَّاك لكثرة استعمالهم إيَّاه فى الكلام ، فصار بدلاً من الفعل ... فكأنه قال : احذر الأسدَ» [٤] .

وقدر المبرد (إيَّاك) والأسدَ) ، بـ (اتَّق نفسَك والأسد) ، إلاَّ أنه قال إن معنى (إيَّاك) ، إنما هو (احذر ، واتَّق) ونحو ذلك [٥] وهو فى ذلك يتفق وسيبويه ، وعلل مجىء (إيَّاك) بدلاً من الفعل بأنها لاتقع إلاَّ اسماً منصوباً [٦] ، وذلك ماشرحه ابن الأنبارى ذاهباً إلى أنها مفعول ، حيث يقول : «فإن قيل : فلمَ لَمْ يستعملوا لفظ الفعل مع (إيَّاك) كما يستعملوه مع غيره ، قيل : إنما خُصَّتْ (إيَّاك) بهذه ، لأنها لاتكون إلاَّ فى موضع نصب ، لأنها ضمير المنصوب المنفصل ، فصارت بنية لفظه تدل على كونه مفعولاً ، فلم يستعملوا معه لفظ الفعل ، بخلاف غيره من الأسماء ، فإنه يجوز أن يقع مرفوعاً ، ومنصوباً ومجروراً ، إذ ليس فى بنية لفظه مايدل على كونه مفعولاً ، فاستعملوا معه لفظ الفعل» [٧] ، ومعنى ذلك –

---

(١) الكتاب ٢٥٦/١ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٢ وغيره مما جاء في هامش (٧) في الصفحة السابقة .

(٣) الكتاب ٢٧٣/١ ، ٢٧٤ ، وانظر : الأصول ٢٥٩/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٢ .

(٤) أي في قولهم : إيَّاك والأسد : انظر : الكتاب ٢٧٤/١ ، ٢٧٥ ، الأصول ٢٥٩/٢ ، الواضح ١٢١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٢ .

(٥) المقتضب ٢١٢/٣

(٦) نفسه

(٧) أسرار العربية ٦٩

باختصار– أن الفعل إنما يظهر ليحدّد كون الاسم مفعولاً ، فإذا كانت بنية الاسم تدل على أنه مفعول ، فلا حاجة بنا لإظهار ذلك الفعل .

وكما قدر البصريون الفعل بدلاً من إياك ، كذلك قدره الفراء الكوفى حيث يقول : «وأما قول الشاعر : فَإيَّاكَ الْمَحَاينَ أَنْ تَحينَا (١) . فإنه حذّره فقال : إيّاك، ثم نوى الوقفة ، ثم استأنف (المحاين) بأمر آخر ، كأنه قال : احذر المحاين» (٢)، وكما يتضح من النص ، فإنه لم يقدّر الفعل بدلاً من إيّاك ، بل قدّره بعدها وجعل (المحذور) جملة ثانية . وقد جاء التحذير بإيّاى للمتكلم و (إيّاه) للغائب ، يقول سيبويه «ومثله (أى التحذير) إيّاى وأن يحذف أحدكم الأرنب . ومثله : إيّاك ، وإيّاه وإيّاى ، كأنه قال : إيّاك باعد ، وإيّاه ، أونحّ»(٣) .

ويقول أيضاً : «وحدّثنى من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه ، وإيّا الشوابّ» (٤) .

وقد قدّر النحاة الجمل هنا بتقديرات مختلفة ، منها تقدير الزجّاج (إيّاى وإيّاكم) ، ودلّ عليه قوله : وأن يحذف أحدكم الأرنب (٥) ، وقال ابن يعيش فى (إيّاى والشّرّ) : «وليس الخطاب لنفسه ، ولا يأمرها وإنما يخاطب رجلاً يقول له : إيّاى باعدْ عن الشّرّ» (٦) ، وهو بذلك يحوّل الأسلوب من التكلّم إلى الخطاب ، بينما يحوّله أبوحيان إلى الأسلوب الخبرى ، حيث يقول : «وقد قال بعضهم إيّاى ليس على فعل أمر ، بل على معنى إيّاى أُباعد فجعله خبراً ، وكأنه أجاب من قال: إيّاك من الشّرّ أى إيّاك باعد ، فقال : إيّاى ، أى إيّاى أُباعد» (٧) ، أما ابن عقيل والأشمونى فقد جعلا ذلك من الشاذ (٨) ، وأجاز السيوطى أن يكون التحذير للمتكلم، وجعل ماجاء للغائب من الشاذ (٩) .

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/١٦٥
(٢) نفسه
(٣) الكتاب ١/٢٧٤
(٤) نفسه ١/٢٧٩ .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٦ ، الصبان ٣/١٩٢
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٦
(٧) الارتشاف ١/٥٩٩
(٨) شرح ابن عقيل ٣/٣٠٠ ، شرح الأشموني ٢/١٩٤ ، ١٩٥
(٩) همع الهوامع ٣/٢٦

ثالثاً : الصورة الثالثة ، وتتمثّل فى قولهم : رأسَه والحائطَ أى خلِّ ، أو دع رأسَه والحائطَ ، وكذلك (ماز رأسَك والسيفَ) ، وقد جاءت هذه الصورة عند البصريين (١) ، كما جاءت عند الفراء الكوفى عند قوله تعالى :

(فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا– الشمس ١٣) (٢)

وقدّرها الأخفش (ناقة الله فاحذروا أذاها) (٣)

وقد جاء الإغراء أيضاً على هذه الصورة ، فى مثل : (شأنَك والحجَّ) وقدّرها سيبويه (عليك شأنَك والحجَّ) (٤) .

تلك كانت صور التحذير المختلفة كما جاءت عند النحاة (٥) ، وقد حلّلوا الأسلوب على أن المنصوب مفعول به ، منصوب بفعل مقدّر (٦) واجب الحذف(٧) وكذلك فعلوا فى الإغراء (٨) – وقد كثر ذلك حتى لزم الحذف ، وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة (٩) .

وقد أجاز سيبويه ظهور الفعل مع التحذير بالتكرار ، فى مثل (الأسدَ

---

(١) الكتاب ٢٧٤/١ ، ٢٧٥ ، وانظر : المقتضب ٢٥١/٣ ، الأصول ٢٥٩٢ يقصد بـ (مازِ) يامازن أو يامازني . انظر في شرح هذا القول : شرح المفصل ابن يعيش ٢٦/٢ ، همع الهوامع ٢٦/٣ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٦٨/٣ ، ٢٦٩ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ٥٣٩/٢ .

(٤) الكتاب ٢٧٤/١ ، وانظر : شرح الكافية ١٨٣/١ .

(٥) انظر في إجمال الصور الثلاث : همع الهوامع ٢٤/٣ ، حاشية الصبان ١٨٨/٣ حاشية الخضري ٧٩/٢ .

(٦) انظر : الكتاب ٢٧٤/١ ، الارتشاف ٥٩٩/١ ، همع الهوامع ٢٤/٣ وهؤلاء صرّحوا بأنه مفعول به أما سائر النحاة فيُفهَم ذلك من كلامهم حيث قدّروا فعلاً ناصباً . ويقول الصبان: إن الفعل المقدّر لايقتصر علي باعِد أو احذر بل الواجب تقدير مايؤدي الغرض. انظر : حاشية الصبان ١٨٩/٣ ، حاشية الخضري ٧٩/٢ .

(٧) انظر : الكتاب ٢٧٣/١ ، الأصول ٢٥٩/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٢ ، ٢٦ ، ٢٩ التوطئة ٣١٤ ، شرح ابن عقيل ٣٠٠/٣ ، همع الهوامع ٢٤/٣ ، حاشية الخضري ٧٨/٢

(٨) انظر الواضح ١١٨ ، همع الهوامع ٢٧/٣

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٢

الأسدَ)[١] بينما يقول ابن يعيش والجزولى : إنه يقبح فيه الإظهار [٢] ، وبعض النحاة لايجيز الإظهار ، إلا فيما عدا هذه الصور الثلاث ، من مثل قولهم «الأسدَ» ، أى : احذر الأسدَ ، فإن شئت أظهرت وإن شئت أضمرت [٣] .

أما الإغراء فعامله واجب الحذف فى العطف والتكرار [٤] ، ويجوز الإظهار فيما عداهما نحو العهدَ ، فيجوز أن تقول : الزم العهدَ ، واحفظ العهدَ [٥] فهو كالتحذير فى وجوب الحذف وجوازه [٦] .

وقد علل الرضى وجوب حذف الفعل فى هذه الحالات ، بقوله «إن القصد أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير ، حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذوف (ربما كان ذلك تحريفاً لكلمة (المحذور) ، وذلك لأنه لايستعمل هذه الألفاظ إلاّ إذا شارف المكروه أن يرهق ، والمعطوف فى إيّاك والأسد فى المكرّر»[٧] .

وقد اختلف فى نصب (المحذور) – وهو الاسم التالى للواو فى مثل : إيّاك والأسد ، ورأسَك والحائطَ على ثلاثة أقوال :

أحدها : أن الواو عاطفة [٨] ، وقد نُسِبَ ذلك إلى السيرافى وجماعة [٩] ، وأجازه

---

(١) الكتاب ٢٧٣/١ ، الأصول ٢٥٧/٢ همع الهوامع ٢٤/٣ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٢ ، همع الهوامع ٢٤/٣ .

(٣) شرح ابن عقيل ٣٠٠/٣ .

(٤) شرح الشذور ٢٨٢ ، شرح ابن عقيل ٣٠١/٣ همع الهوامع ٢٨/٣ ، شرح الأشموني ١٩٥/٢ .

(٥) همع الهوامع ٢٨/٣ ، وانظر : شرح ابن عقيل ٣٠١/٣ ، شرح الأشموني ١٩٥/٢ ، شرح الشذور ٢٨٢ .

(٦) شرح الكافية ١٨٣/١ .

(٧) نفسه ١٨٢/١ .

(٨) يقول سيبويه : «لابد من الواو لأنه اسم مضموم إلي آخر» انظر : الكتاب ٢٧٤/١ ، الواضح ١٢١ ، أسرار العربية ٦٩ ، ابن يعيش ٢٦/٢ ، همع ٢٥/٣ ، الصبان ١٨٨/٣ .

(٩) ارتشاف الضرب ٦٠٠ .

ابن عصفور وابن مالك [١] .

الثاني : أن المحذور مفعول به والواو واو المعية [٢] .

الثالث : أنه منصوب بتقدير فعل آخر ، فالتقدير فى (رأسَك والحائطَ) ، اتَّقِ رأسَك أن يَدُقَّ الحائط ، واتق الحائط أن يصيبَ رأسَك ، فينتصب كل واحد منهما بفعلٍ مقدَّر [٣] ، والتقدير فى (إيَّاكَ والأسد) إيَّاك باعد من الأسد واحذر الأسَد ، وقد نُسِبَ هذا المذهب إلى ابن طاهر وابن خروف[٤] .

الرابع : أنه منصوب على نزع الخافض ، فتقدير (إيَّاك والشَّرِّ) هوِ : احذر إيَّاكَ من الشَّرِّ، فموضع الجار والمجرور النصب ، فلما حَذَفَ حرف الجر صار النصب فيما بعده[٥]، أو التقدير «إيَّاكَ باعد من الشَّرِّ ، واحذر الشَّرِّ» ، وهو تفسير قول ابن طاهر وابن خروف - كما جاء عند السيوطى - السابق فى تقدير الفعل [٦] .

وقد رُدَّ هذا الرأى بأن نزع الخافض سماعى إلاَّ مع (أن) [٧] التى قاسوا نزع الخافض قبلها [٨] ، ومن هنا فقد أجازوا حذف الواو من مثل (إيَّاك أن تفعل) [٩] ، ونصبوا المصدر المؤول على نزع الخافض [١٠] ، بينما لايجيزون حذفها فى مثل

---

(١) همع الهوامع ٣/٢٦ .

(٢) انظر : الكتاب ١/٢٧٤ ، الأصول ٢/٢٥٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٦ ، شرح الكافية ١/١٨٣ ، الارتشاف ١/٦٠٧ ، همع الهوامع ٣/٢٨ ، حاشية الخضري ٢/٧٩ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٦ .

(٤) الارتشاف ٦٠٠ ، همع الهوامع ٣/٢٦ ، حاشية الصبان ٣/١٨٩ .

(٥) أسرار العربية ٦٩ ، همع الهوامع ٣/٢٦ .

(٦) همع الهوامع ٣/٢٥ .

(٧) حاشية الصبان ٣/١٨٩ ، وانظر حاشية الخضري ٢/٧٩ .

(٨) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥٠ ، التوطئة ١٩٤ ، التسهيل ٨٣ شرح الكافية ١/١٨٣ ، شرح ابن عقيل ٢/١٥١ .

(٩) انظر : الكتاب ١/٢٧٩ ، وقد أجاز المبرد وابن السراج ذلك إلاَّ أنه يُفْهَم من كلامهما وكلام سيبويه أن المؤول منصوب لأنه مفعول له (المقتضب ٣/٢١٣ ، الأصول ٢/٢٦٠) .

(١٠) انظر : الكتاب ١/٢٧٩ ، التسهيل ١٩٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٦ ، الارتشاف ٦٠٠ ، وقدَّرها عبدالقاهر بـ (إيَّاك باعِد من أن تفعل) فقدَّر الفعل مع حرف الجر (المقتصد ٢/٧٥٤) .

(إيَّاك والأسد) ، إلاّ ابن أبى إسحق [١] – فيما رواه سيبويه – واستشهد بقول الشاعر:

إيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ فإنَّهُ .. إلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جَالِبُ [٢] .

وقد خرَّجه المبرد على الضرورة [٣] ، وخرَّجه الرضى على ذلك ، وعلى تخريجين آخرين ، أحدهما : أن يكون ذلك تحذيراً مكَّرراً ، والمراء منصوب باحذر ونسب ذلك إلى سيبويه [٤] ، والثانى : أن المراء مصدر بمعنى أن تُمارى ، فحمل فى جواز حذف حرف الجر على مايقدَّر به [٥] ، ولايجوز قياس سائر المصادر عليه ، ونسب هذا القول لابن أبى إسحاق [٦] .

وقد اقتصر تعليلهم نصب الثانى مع حذف الواو على ثلاثة أقوال :

أولها : تقدير فعل آخر وهو قول سيبويه [٧] ، والمبرد [٨] ، وابن السراج[٩] .

والثانى : أن المصدر منصوب على نزع الخافض [١٠] .

والثالث : تقدير الفعل مع حرف الجر [١١] .

وقد قال النحاة : إن الفعل فى مثل (إيَّاكَ والشَّرَّ) مقدَّر بعد (إيَّاك) ،

---

(١) وجاء ذلك عند الفراء : انظر : معاني القرآن ١/١٦٥ .

(٢) انظر : الكتاب ١/٢٧٩ ، الأصول ٢/٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٣) المقتضب ٣/٢١٣ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٥ ، شرح الكافية ١/١٨٣ .

(٤) وقدَّر سيبويه فعلاً ناصباً لـ (المراء) ، انظر : الكتاب ١/٢٧٩ .

(٥) أي أنه يقيس هذا المصدر وحده علي (إياك أن تفعل) في قياس حذف حرف الجر لأنه يقدَّر بـ (أن تُمَارِي) .

(٦) شرح الكافية ١/١٨٣ ولايُفَهَم ذلك من سيبويه .

(٧) الكتاب ١/٢٧٩ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٥ .

(٨) المقتضب ٣/٢١٣ .

(٩) الأصول ٢/٢٦١ ، وانظر أيضاً : التسهيل ١٩٢ ، همع الهوامع ٣/١٢٥ ، حاشية الخضري ٢/٧٩ .

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٥ ، التسهيل ١٩٢ ، همع الهوامع ٣/٢٥ .

(١١) الارتشاف ٦٠٠ ، حاشية الخضري ٢/٧٩ .

«التقدير فيه إيَّاكَ احذر ، فإيَّاك منصوب باحذر» [١] ، وقد علل ابن الأنبارى تقدير الفعل مؤخَّراً بعد إيَّاكَ ، بأن إيَّاكَ هو ضمير النصب المنفصل ، وهو لايأتي بعد الفعل ، أما مايأتى بعد الفعل فهو الضمير المتصل [٢] ، فـ «لو قلتَ ضربتُ إيَّاك لم يجز لأنك تَقْدِرُ على أن تقول : ضربتك» [٣] . و«الأصل (في إيَّاكَ) باعدْك مثلاً ، فلما حُذِفَ (الفعل) انفصل الضمير ، لأنه يلزم منه تعدى الفعل الرافع لضميرِ الفاعلَ إلى ضميره المتصل [٤] وذلك لايجوز إلاَّ فى أفعال القلوب، ومايُحملَ عليها» [٥] ، وقد فصَّل ابن الحاجب ذلك قائلاً : إن «أصل إيَّاك والأسد اتقك، ثم إنهم لمَّا كانوا لايجمعون بين ضميرى الفاعلِ والمفعول لواحد إذا اتصلا ، جاءوا بالنفس مضافاً إلى الكاف ، فقالوا : اتَّقِ نفسَك ، ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ، ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج إليه ، لأن اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل ، فرجع الكاف ولم يجز أن يكون متصلاً لأن عامله مقدر كما يجىء فى باب المضمرات - فصار منفصلاً» [٦] .

ويقولِ الرضى إن «هذا الذى ارتكبه (ابن الحاجب) تطويل مُستغنى عنه ، والأولى أن يُقَلّ : بتقدير إيَّاك باعِدِ أونَحِّ بإضمار العامل بعد المفعول [٧] . ويُؤْخَذُ من تقديره» هذا «أن إيَّاك والأسد من باب تقدم المفعول على ناصبه [٨].

---

(١) أسرار العربية ٦٩ وانظر : الكتاب ١/٢٧٣ ، همع الهوامع ٣/٢٧ .

(٢) وهذا معني قول الزُّبيدي «ولايجوز أن تُضمر الفعل قبل إيَّاك لأنك لاتقول : نحِّ إيَّاك ، ولاضربتُ إيَّاك . وإنما تحتاج إلي (إيَّاك) إذا لم تصل الكناية (الضمير) بالفعل» . الواضح ١٢١ .

(٣) أسرر العربية ٦٩ أي أن هذا موضع يجيء فيه الضمير متصلاً لا منفصلاً وقد جاء ذلك شذوذاً كما عرضه ابن الأنباري في نفس المكان .

(٤) أي في (باعِدْكَ) فهي مكونة من فعل الأمر (باعدْ) والفاعل المستتر (أنت) والمفعول به (كَ). التي يقولون إنها انفصلت بعد ذلك فأصبحت (إيَّاكَ) .

(٥) همع الهوامع ٣/٢٧ ، وانظر : حاشية الصبان ٣/١٨٨ .

واستثني السيوطي من ذلك (إيَّاي) إذا قُدِّرَ ناصبه فعل لأن ضمير الفاعل يختلف عن ضمير المفعول .

(٦) شرح الكافية ١/١٨٢ وانظر حاشية الصبان ٣/١٩٠ .

(٧) شرح الكافية ١/١٨٢ .

(٨) نفسه ٢/١٤ .

(٥) المدح والذم

من المنصوبات على حذف فعل واجب الحذف النعت المقطوع ، فإذا تكرّرت النعوت فإنه يجوز أن تأتى بعلامة إعرابية واحدة ، وهذا ماسُمّى إتْباعاً ويجوز أن تتغيّر العلامة الإعرابية من نعت إلى آخر ، وهذا مايُسمّى (القطع) أو (قطع النعت) ، فإذا قُطِعَ النعت إلى الرفع ، فإنهم يقدّرون له مبتدأ محذوفاً ويجعلونه خبراً ، وإذا قُطِعَ إلى النصب ، فإنهم يقدّرون له فعلاً محذوفاً واجب الحذف ، يقول الزجّاجى : «إذا تكرّرت النعوت ، فإن شئت أتبعتها الأول ، وإن شئت قطعتها منه ، ونصبتها بإضمار أعنى ، أو رفعتها بإضمار المبتدأ ... وإن شئت أتبعت بعضاً وقطعت بعضاً ، وإن شئت عطفت بعض النعوت على بعض ، قال الشاعر : [١]

لَايَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سَمُّ العُـداةِ وآفَةُ الجُزْرِ

النَّازِلِينَ بِكُـلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ [٢]

تقديره : أعنى النازلين ، وهم الطيبون [٣]

ويُقْطَعُ النعت إذا أراد المتكلم أن يُعبِّر عن معنى أو غرض لايستطيع الوصول إليه بالإتباع ، هذا الغرض إمّا أن يكون مدحاً وتعظيماً [٤] أو تشنيعاً وتشويهاً [٥] ، أو شتماً [٦] ، أو ترحُّماً [٧] ، أو فخراً [٨] ، ثم إنهم يقدّرون الفعل المناسب لكل معنى من هذه المعانى ، فإذا كان الغرض المدح كان الفعل المقدّر (أمدح) أو (أعنى) أو (أقصد)، وإذا كان الذم كان (أذم) أو (أشتم) .... وهكذا [٩].

---

(١) هي الخرنق وهي أخت طرفة لأمه . انظر : ديوانها ٢٩ .

(٢) الكتاب ٢/٦٤ ، ١/٢٠٢ الأصول ٢/٤٠ ، الجمل ١٥ .

(٣) الجمل الزجّاجي ١٥ ، انظر المقرب ١/٢٢٤ .

(٤) الكتاب ٢/٦٢ .

(٥) الكتاب ٢/٦٦ .

(٦) نفسه ٢/٧٠ .

(٧) نفسه ٢/٧٤-٧٧ .

(٨) نفسه ٢/١٥٣ .

(٩) انظر في ذلك : الكتاب ٢/٦٢-٧٧ ، معاني القرآن للفراء ٢/٢٨٦ ، المقتضب ٤/١١٣ ، ١١٤ ، الأصول ٢/٤٠ ، إعراب القرآن للنحاس ١/١٢١ ، ١٢٢ ، المقرب ١/٢٢٤ ، شرح الكافية ١/٣١٧ .

وإذا كانت الصفة تأتى «للتفرقة بين المشتركَيْنِ فى الاسم ، أو التخصيص فى النكرات والتوضيح فى المعارف» (١) ، فإنهم يشترطون للقطع أن يكون المنعوت معلوماً ، يقول سيبويه : «زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدِّث الناس ، ولامن تخاطب ، بأمر جهلوه ولكنهم قد علموا من ذلك ماقد علمت، فجعله ثناء وتعظيماً» (٢) ، أى أنهم يريدون استيفاء الغرض الذى جاء من أجله النعت أولاً ، ثم ينتقل نعت آخرِ لإفادة المعنى (الغرِض) الجِديد من مدح أو ذم أو غيره ، وعلى ذلك يجوز أن «يقْرأَ (بسمِ اللهِ الرحمنُ الرحيمُ) برفع الصفتين جميعاً علِى المدحِ ، ويجوز (الرحمنُ الرحيمَ) برفع الأول ونصب الثانى، ويجوز (الرحمنَ الرحيمُ) بنصب الأول ورفع الثانى ، كل ذلك على وجه المدح ، وما أحسنه ههنا !» (٣) ، «وذلك أن الله تعالى إذا وصف ، فليس الغرض فى ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته ، لأن هذا الاسم الذى لاَيُشارَك فيه على وجه وبقية أسمائه – عز وعلا – كالأوصاف التابعة لهذا الاسم ، وإذا لم يعترض شك فيه لم تجئ صفته لتخليصه ، بل للثناء على الله تعالى .

وإذا كان ثناءً فالعدول عن إعراب الأول أولى به . وذلك أن إتباعه إعرابه جار فى اللفظ مجرى مايتبع للتخليص ، والتخصيص . فإذا هو عدل به عن إعرابه علِم أنه للمدح أو الذم فى غير هذا ، عز الله وتعالى ، فلم يبقَ فيه هنا إلا المدح» (٤) .

وقد خرَّج سيبويه على المدحِ نِصب لفظة (والمقيمين) فى آية النساء (٥) و(الصابرين) فى آية البقرة (٦) ، وتبِعه فى ذلك كثير من النحاة (٧) ، وللآيتين

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٣ ، ٤٨ .
(٢) الكتاب ٦٥/٢ ، ٦٦ ، المقرب ٢٢٤/١ ، ٢٢٥ ، شرح الكافية ٣١٦/١ .
(٣) الخصائص ٣٩٨/١ .
(٤) نفسه ٣٩٨/١ ، ٣٩٩ .
(٥) قوله تعالي (لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ ... والمقيمين – ١٦٢ النساء) .
(٦) قوله تعالي (.... وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ .. وَالصَّابِرِينَ – البقرة ١٧٧) .
(٧) انظر : معاني القرآن للفراء ١٠٥/١ وفيه تفصيل للأقوال ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢٣١/١ ، ٢٣٢ ، ٤٧٠ ، مشكل إعراب القرآن ٢١٢/١ ، ٢١٣ . وقال النحاس وابن الشجري : إن ذلك أصحّ ماقيل (إعراب القرآن للنحاس ٤٧١/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٤٥/١ .

تخريجات أخرى [١] .

(٦) الاسم المنصوب في المَثَل

قد يحذف الفعل فى المَثَل جوازاً كما جاء عند سيبويه ، حيث يقول : «إن العرب تقول : «اللّهُمَّ ضبُعاً وذئباً ، وإذا سألتهم مايعنون قالوا : اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعاً وذئباً . وكلهم يفسّر ماينوى ، وإنما سهل تفسيره عندهم لأن المضمر قد استعمل فى هذا الموضع عندهم بإظهار» [٢] .

ومثل ذلك ماقاله سيبويه فى قولهم (هذا ولازعماتك) ، و(كليهما وتمراً) وغيرهما ، فقد حُذفَ الفعل فى هذه الأمثال لكثرة الاستعمال [٣] ، وتقديره فى المَثَل الأول (أتوهَّم) ، وفى المثل الثانى (أعطنى) [٤] .

«ولايجوز ظهور هذا العامل الذى هو (أتوهَّم) وشبْهه ، لأنه جرى مَثَلاً والأمثال لاتُغيَّر ، وظهور عامله ضرب من التغيير» [٥] .

ومما يُشبه المَثَل فى ذلك قوله تعالى (انتَهُوا خَيْراً لَّكُمْ – ١٧١ النساء) وهو منصوب بفعل واجب الحذف [٦] .

خاتمة في تقدير الأفعال

لقد لقى تقدير النحاة العرب للفعل المحذوف هجوماً شديداً من قبل ابن مضاء فى القديم ، ومن قبل الوصفيين فى الحديث :

أما ابن مضاء فقد اعترض على تقدير النحاة للفعل المفسّر ، وقال إن : «القول تام مفهوم ، ولايدعو إلى هذا التكلف إلاَّ وضع : كل منصوب فلابد له من ناصب» [٧] ، واعترض على وجوب الحذف ، فقال إن هذه الأفعال إذا كانت

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ١/١٠٥ الإنصاف المسألة ٦٥ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٢٣١، ٢٣٢ ، ٤٧٠ ، ٤٧٢ ، مشكل إعراب القرآن ١/٢١٢ ، ٢١٣ .

(٢) الكتاب ١/٢٥٥ .

(٣) نفسه ١/٢٨٠ ومابعدها .

(٤) نفسه ١/٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٧ وانظر : حاشية الصبان ٣/١٩٣ .

(٦) انظر : : الكتاب ١/٢٨٢-٢٨٤ ، حاشية الصبان ٣/١٩٣ .

(٧) الرد علي النحاة ٧٩ .

معانيها موجودة فى نفس القائل ، فالكلام إذن ناقص لايتم إلاّ بها [١] ، كما اعترض على تقدير الفعل فى النداء ، بأن ذلك الفعل إذا أُظْهر تغيَّر المعنى ، وصار النداء خبراً [٢] .

واعترض كثير من المُحدَثين على تقدير الفعل ، وقالوا إن مادعا النحاة العرب إلى ذلك أنهم تصوروا أن الجملة لابد أن تتكون من مسند ومسند إليه ، وهم بذلك ينظرون إلى الجملة بمنظور المناطقة الذين قالوا بالموضوع والمحمول [٣] ، لأنهم لم يعرفوا الجملة الناقصة ، ويرونها فى النداء مثل (يامحمد) فيقدرون (أدعو) محمداً ، وكذلك تحيةً ، وسلاماً ، وصبراً ، وشكراً ، فيقدّرون الفعل لإعراب الاسم ، ولاوجه له ، وإنما هىِ جملة ناقصة ، والاسم استعمل بدلاً عن الفعل فصار منصوباً ، ومنه مثل (لابأسَ ، وَلا ضَيْر) ، فلو عرفوا أَن من الممكن أن توجد تراكيب ناقصة التكوين تفيد معنى كالجملة الكاملة تماماً ، ولكنها لاتتكون من مسند ومسند إليه لأراحوا أنفسهم من تقدير عوامل لاموضع لها فى التركيب ، ولاتزيد التركيب إلا مسخاً ، وتشويهاً» [٤] .

«المدرسة الوصفية لاتقبل إطلاقاً بمبدأ التقدير ، بل تأخذ بواقع اللغة»[٥].

وبينما يرى هؤلاء ذلك ، يرى آخرون قبول بعض التقديرات ، ورفض ما افتعله النحاة من تقدير لتبرير العلامة الإعرابية ، ومن ذلك تقدير الفعل المفسِّر[٦] وتقدير (أعنى) أو (أمدح) [٧] .

أما التحويليون فقد جعلوا الكلام بنية عميقة يرتد إليها التقدير ، فللجملة التى ينقص أحد ركنيها أصل يظهر فيه هذا الركن الناقص [٨] ، «الطريقة التى يقدمها

---

(١) الرد علي النحاة ٨٠ ، ٨١ (بتصرف) .
(٢) نفسه ٨٠ .
(٣) انظر في ذلك : من أسرار اللغة ٢٧٥ ومابعدها ، إحياء النحو ١٤٢ وانظر ص٣٥ ، الفراء ومذهبه ٤٠٦ ، ٤٠٧ .
(٤) الفراء ومذهبه ٤٠٦ ، ٤٠٧ .
(٥) منهجان لدراسة اللغة لأنيس فريحة ص١٩٤ عن كتاب دراسات في اللغة د. داود عبده ص٢١ ، وانظر : النحو العربي والدرس الحديث ١٤٩ .
(٦) دراسات في اللغة ٢٢ .
(٧) نفسه ٢٦ .
(٨) انظر : النحو العربي والدرس الحديث ١٤٩ ومابعدها .

المنهج التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف هي هي التي قدمها النحو العربي، [١] .

وبعد – فليس الأمر في التقدير على إطلاقه قبولاً أو رفضاً ، وإذا تأملنا الأساليب التي حُذف فيها الفعل ، وجدنا منها ما اضطر النحاة فيه إلى تقدير الفعل تفسيراً للنصب ، ومن بين هذه الأساليب (ما أُضمر عامله على شريطة التفسير) ، فما جعلهم يقدرون الفعل هو كون الاسم المنصوب تقدّم على فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم ولايعمل الفعل في الاسم والضمير معاً ، فهم مضطرون إلى تقدير فعل لنصب الاسم المتقدم ، هذا التقدير نرفضه – كما رفضه ابن مضاء والكوفيون والمحدثون – إلاّ إذا أدى غرضاً من الأغراض المعنوية كالتوكيد لأننا فيه نكرر الفعل [٢] .

ومن ذلك النوع مانستطيع أن نجد له تحليلاً مقبولاً غير تقدير الفعل مثل النداء ، والاختصاص ، والمدح والذم وأمثالهما [٣] .

وهناك حالات أخرى يبدو فيها تقدير الفعل مقبولاً لأنه جاء لغرض من الأغراض ، والمعنى يطلبه ، ومن ذلك التحذير والإغراء ، والمدح والذم وأشباههما، فهم يقدّرون الفعل لتمييز هذه الأنواع ، فيقدرون (احذر) ، أو (الزم) أو (أمدح) ... إلخ ويدل على ذلك المقدر القرائن الحالية والمقالية ، وقد علّل النحاة تقدير الفعل في مثل هذه الحالات بتعليلات مقبولة من مثل كثرة الاستعمال [٤]، أو بفهم طبيعة الأسلوب ، فالمتكلم في حالة التحذير يريد أن يُنبّه السامع بأسرع مايمكن ، وفي انفعاله لاحاجة به لذكر الفعل [٥] .

---

(١) نفسه .

(٢) انظر : هذا البحث (ما أضمر عامله علي شريط التفسير) .

(٣) وفي رأيي – أن العلامة الإعرابية تحوّلت إلي النصب لِلَفْت السامع ، وهي في ذلك نوع من النبر لكنه نبر الكلمة ، فالكلمة تُنبَر كما يُنبَر الحرف ، وهذا التحليل هو البديل لتقدير الفعل في (أسلوب الاختصاص) ، أما في المدح والذم وأمثالهما فهو يفسر العلامة الإعرابية ، لكنه يبقي تقدير الفعل لتمييز تلك الأساليب ولأن المعني لايستغني عنها .

(٤) انظر : الكتاب ١/٢٧٤ ، ٢٧٥ ، الأصول ٢/٢٥٩ ، الواضح ١٢١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٥ .

(٥) شرح الكافية ١/١٨٢ وانظر هذا البحث في (التحذير والإغراء) .

وهكذا يتبيّن لنا أن تقدير الفعل لايمكن رفضه كله أو قبوله جملة أما قول إبراهيم مصطفى إنه «بهذا التقدير والتوسع فيه أضاع النحاة حكم النحو ، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولاً باتاً ، وكثّروا من أوجه الكلام ، ومن احتماله لأنواع من الإعراب ، يقدّرون العامل رافعاً فيرفعون ، ويقدّرونه ناصباً فينصبون ، لايرون أنه يتبع ذلك اختلاف فى المعنى ولاتبديل فى المفهوم» [1] فهو صحيح إلى حدٍّ كبير لكنه لاينطبق إلاّ على هؤلاء النحاة الذين راحوا يستعرضون بما يجيزه النحو من رفع ونصب ، وقالوا لو جاءت القراءة القرآنية بالرفع لكان التقدير كذا ، ولو كانت بالنصب كان التقدير كذا دون وجود تلك القراءة [2] ، لكن هذه الأساليب جاءت فى اللغة المسموعة فاجتهد النحاة فى تفسيرها ، فأصابوا وأخطأوا ولاحرج فى ذلك .

---

(١) إحياء النحو ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) كثُر ذلك في كتب إعراب القرآن وأخص منها : إعراب القرآن للنحاس ، مشكل إعراب القرآن لمكي .

وانظر في ذلك ماقاله ابن جني فيما يجوز في قراءة قوله تعالى (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ) ، في هذا البحث في (المدح والذم) .

الفصل الثاني

الأسماء المشبَّهة بالفعل

لقد تصور نحاة البصرة أن «أصل العمل للأفعال ... وما عمل من الأسماء فلشَبَهِه بالفعل» [١] ، وأن «الاسم فرع على الفعل فى العمل لايعمل إلاّ بعد أن يُشابِهه» [٢] .

والأسماء التى تعمل عمل الفعل تنقسم إلى المشتقات (أو الصفات) [٣] والمصدر واسم المصدر [٤] وأسماء الأفعال ، وتشمل المشتقات (أو الصفات) اسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل [٥] .

وقد جعل النحاة لهذه الأسماء أبواباً بيّنوا فيها عملها فى الفاعل أو المفعول وكذلك فى غيره من المنصوبات .

ومايهمنا هنا هو عمل هذه الأسماء فى المفعول به وخلافات النحاة –

---

(١) همع الهوامع ١٠٩/٢ وانظر المقتضب ، ١١٤/٢ ، الأصول ١٤٥/١ .

(٢) المقتصد ٥٠٨ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٢٠٦/٢ ، شرح الأشموني ٢٣٠/١ .

(٣) أطلق عليها أكثر النحاة مصطلح (الصفة أو الصفات) انظر في ذلك : الكتاب ٢١/١ ، الأصول ١٥٤/١ ، المقتصد ٦٧٦/١ التبيان للعكبري ٣٥/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٦ ، التسهيل ١٣٦ ، شرح الكافية ١٧/٢ ، الجامع الصغير ١٥٧ ، شرح ابن عقيل ١٤٠/٣ ، همع الهوامع ١٦٤/٢ ، ١١٩/٥ ، شرح الأشموني ١٢٣/١ – ١٢٤ ، ٢٣٠ ، حاشية الصبان ٤٣/٢ ، حاشية الخضري ١٦٧/١ .
– وأطلق عليها المبرد مصطلح (المشتق) : المقتضب ١٤٤/٤ .
– في حين أطلق ابن الشجري المصطلحين معاً : أمالي ابن الشجري ١٩٨/١ ، ١٩٩ .

(٤) لم يدخل النحاة المصدر (واسم المصدر) في الصفات (أو المشتقات) انظر شرح شذور الذهب ٢٧٠ ، شرح ابن عقيل ١٤٠/٣ ، ١٧٠/٢ ، شرح الأشموني ١٢٣/١ ، ١٢٤ ، حاشية الصبان ٤٣/٢ ، حاشية الخضري ١٦٧/١ ، وانظر الأماكن المذكورة في هامش (٣) فلم يُدخِل أحدهم المصدر ضمن المشتقات . وقد تحاشي بعض النحاة ذلك ، فأطلق علي الجميع (الأسماء التي تعمل عمل الفعل انظر : الأصول ٥٥/١ . أو الأسماء المتصلة بالفعل) انظر : المفصل ٢١٨ .

(٥) انظر في ذلك : الأصول ٥٥/١ ، ٥٦ ، ٨٤ ، الإيضاح العضدي ١٣٩/١ ، المفصل ٢١٨ ، المقتصد ٥٠٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٦ المقرب ١١٣/١ شرح شذور الذهب ٢٧٠ .

بصريين وكوفيين [١] – فى ذلك .

وفيما يلى تفصيل لأقوالهم وخلافاتهم .

(١) عمـــل اســــم الفـــاعل

(أ) بين اسم الفاعل والفعل :

يُعرِّف ابن الحاجب اسم الفاعل بأنه «ما اشتُقَّ من فعل لمن قام به» [٢] ، ويُعرِّفه ابن مالك فى التسهيل بأنه «الصفة الدالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضى» [٣] ، فإذا كان ابن مالك يستخدم لفظة (الصفة) مكان (المشتق) [٤] ، فإنهما بذلك يتفقان على أن اسم الفاعل هو ما اشتُقَّ من فعل ودلَّ على فاعله ، أو بمعنى آخر مادلَّ على حدث وصاحبه [٥] .

وأياً مايكون اختلاف النحاة فى أصل الاشتقاق أهو الفعل أم المصدر [٦] ؟ فإن اسم الفاعل يربطه – عند النحاة – بالفعل شَبَهان ، أحدهما لفظى والآخر معنوى ، فالشبه اللفظي أنه جارٍ على الفعل فى حركاته وسكناته [٧] ، وأنه يُثَنَّى ويُجمَع كما أن الفعل يثنى ويجمع ، فضاربان مثل يضربان ، وضاربون مثل يضربون [٨] .

---

(١) مع أن الكوفيين قد نُسِبَ إليهم ماسبق في العامل إلاَّ أنهم يساهمون في خلافات البصريين هنا .

(٢) كافية ابن الحاجب ٣٠ ، شرح الكافية للرضي ١٩٨/٢ .

(٣) التسهيل ١٣٦ .

(٤) انظر في ذلك التسهيل ١٣٤ ، ١٣٥ .

ويقول ابن مالك في وقوع المشتق خبراً :

والثَّانِ مُبْتَدَا ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ ... إِنْ فيِ سِوَي الإِفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرْ

(من أبيات الألفية ، انظر شرح بن عقيل ١٩٦/١) .

(٥) همع الهوامع ٧٩/٥ ، وانظر حاشية الخضري ٢٣/٢ ، وقد تصور النحاة أن يتضمن الحدث والزمن بينما لاتتضمن المشتقات من ذلك إلاَّ الحدث .

(٦) الإنصاف ٢٣٥/١ ومابعدها ، شرح الكافية ١٩٨/٢ وانظر أيضاً «تاريخ اللغات السامية لـ (ولفنسون) ١٤ ، ١٥ .

(٧) المقتضب ١١٧/٢ المقتصد ٥٠٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٦ .

(٨) الكتاب ١٦٤/١ المقتضب ١١٧/٢ ، ١١٨ ، المقدمة ٣٥٤ .

وأما الشبه المعنوى فقد عرفه النحاة منذ سيبويه الذى عقد «باب من اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل المضارع فى المفعول فى المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى «يفعل» كان نكرة منوناً ، وذلك قولك هذا ضاربٌ زيداً غداً . فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً غداً » [١] فمعنى اسم الفاعل العامل إذن هو معنى الفعل المضارع .

ويذهب الكوفيون إلى أكثر من ذلك فيسمِّيه الفراء وثعلب فعلاً [٢] - أحياناً- أو فعلاً دائماً [٣] أحياناً أخرى ، ويعيب عليهم البصريون قولهم بالفعل الدائم لعلة منطقية هى أن الحركة لاتبقى زمانين [٤] .

وتسمية الكوفيين له بالفعل الدائم تتفق مع ماجاء فى اللغات السامية ، فهو فى الأكّدية بنفس هذه التسمية وهو نفس اسم الفاعل فى العربية [٥] ، «ويقوم اسم الفاعل فى اللغة السريانية ، مع الضمير ، مقام الزمن الحاضر (المضارع) ، مثل اللغة العبرية تماماً ، وقد أصبح هو الصيغة الوحيدة للتعبير عن هذا الزمن فى اللهجات السريانية الحديثة ، بعد أن اندثرت صيغة المضارع الأصلية فيها » [٦] .

وقد يأخذ اسم الفاعل موضع الفعل فى القراءات القرآنية المختلفة فيأتى اسم الفاعل فى قراءة والفعل فى قراءة أخرى فى نفس الموضع ، والأمثلة على ذلك كثيرة فقد قرئت (خالق) فى الآية الكريمة (واللهُ خَالِقُ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ -

---

(١) المقتصد ٥٠٦ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٢/١ ، ٣٣ ، مجالس ثعلب ٣٠٩/١ ، وقد سقط ذلك عند عبدالقاهر حيث يقول «إذا جعلت جالباً فعلاً .. «انظر المقتصد ٥١١ .

(٣) مجالس ثعلب ٩٧/١ ، ٢٣١ ، ٣٨٨/٢ ، ٣٩٥ . وينسب ابن السراج إلي الكسائي والفراء، والبغداديين - ويقصد بهم الكوفيين - أنهم «يعنون بالأفعال اسم الفاعل» انظر الأصول ٣١٣/١ .

وانظر في ذلك - أيضاً الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٣١٨ ، ٣٤٩ .

(٤) الإيضاح في علل النحو ٨٦ ، شرح السيرافي ٤٩٣/١ .

(٥) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ٢٤١ .

(٦) في قواعد الساميات د. رمضان عبدالتواب ٢٢٣ وانظر ٤٥ ، وانظر أيضاً : اللغات السامية لـ(نولدكة) ٦٣ ، فقه اللغات السامية لبروكلمان ١٢٢ دراسات في اللغة د. دواد عبده ١١٧ (الهامش) .

النور٤٥) (خالق) وخلق) [١] وكذلك الأمر فى (فَالِقُ الإِصْبَاحِ - الأنعام - ٩٦)، و(فَلَقَ الإصْبَاح) [٢] ، ويجعل السيوطى ذلك من شَبْه الفعل حيث يقول : «رفْع (أَفْعَل) للظاهر ، لوقوعه موقعاً صالحاً للفعل على وجه لايغيِّر المعنى ، بمنزلة إعمال اسم الفاعل الماضى معنىً إذا وُصِل بالألف واللام ، فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذى فى معناه ، فلما وقع صلة قُدِّر بفعل وفاعل ليكون جملة ، فإن المفرد لايوصل به موصول ، فانجبر بوقوعه موقع الفعل ما كان فائتاً من الشبه فأُعْطِي العمل بعد أنْ مُنِعه» [٣] .

كذلك يُعطَف اسم الفاعل على الفعل ، يقول الزجاج فى قوله تعالى (وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ - ٤٥ ، ٤٦ آل عمران) «وجائز أن يعطف (يَفْعَلُ) على (فَاعِل) لمضارعة يَفْعَل فَاعِل» [٤] .

وقد لاحظ ذلك الدكتور إبراهيم أنيس إذ يقول «تكثُر المنا[illegible]ة بين المضارع والوصف المشتق ، فيجتمعان فى أسلوب واحد دون فرق فى الوظيفة اللغوية لكل منهما» [٥] ويمثِّل بآيات منها تلك الآية .

وإذا كان اسم الفاعل يرتبط بالفعل هذا الارتباط ، فإن النحاة قد جعلوا شبهه بالفعل سبباً لعمله عمل الفعل ، يقول سيبويه : إننا قلنا (هذا ضاربٌ زيداً الساعةَ) «فمعناه وعمله مثل هذا يَضربُ زيداً الساعة ... فهذا جرى مجرى الفعل المضارع فى العمل والمعنى» [٦] .

ويتابع النحاة سيبويه فى ذلك فيقول المبرد - مثلاً - «فإنْ كانت الأسماء جارية على أفعالها فى الفاعلين ، عملت عمل أفعالها لااختلاف فى ذلك بين أحد»[٧] .

---

(١) انظر معاني القرآن ٢/٢٥٧ ، إعراب القرآن للنحاس ٢/٤٤٩ .
(٢) انظر في ذلك إعراب القرآن للنحاس ١/٥٦٧ ، الكشاف ٢/٣٨ ، البحر المحيط ٤/١٨٥ .
(٣) همع الهوامع ٥/١٠٨ .
(٤) معاني القرآن للزجاج ١/٤١٧ .
(٥) من أسرار اللغة ٣٠٧ .
(٦) الكتاب ١/١٦٤ .
(٧) المقتصب ٢/١١٧ وانظر الأصول ١/١٤٥ ، مجالس العلماء للزجاجي ٣١٨ الإيضاح في علل النحو ١٣٥ ، شرح السيرافي ١/٤٣٨ ، الإيضاح العضدي ١/١٤١ المقدمة لابن بابشاذ ٣٥٠ ، المقتصد ٥٠٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٨ ، شرح ابن عقيل ٣/١٠٦.

فإن لم يظهر شبهه بالفعل - كأن يدل على المُضىّ - فإنه لايعمل عمله يقول سيبويه : «فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة ، لأنه إنما أُجْرِىَ مجرى الفعل المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع فى الإعراب ، فكل واحد منهما داخل على صاحبه ، فلما أراد سوى ذلك المعنى ، جرى مجرى الأسماء التى من غير ذلك الفعل» (١) فاسم الفاعل غير العامل - عند سيبويه - هو اسم خالص الاسمية ، فهو كالأسماء التى ليست من الفعل أما الفعلية فإنما تأتى له من العمل ، وهذا مانجده عند المبرد حيث يقول : «فهذا الاسم إن أردت به معنى ما مضى فهو بمنزلة قولك : غلام زيد ... أترى أنك لو قلت : هذا غلامٌ زيداً كان محالاً . فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضياً تنوّنه لأنه اسم ، وليست فيه مضارعة الفعل ... فهو كالأسماء التى لامعنى للفعل فيها (٢) .

وهذا مايفسّر قول الفراء : إن «قائم فعل دائم لفظه لفظ الأسماء ، لدخول دلائل الأسماء عليه ومعناه معنى الفعل لأنه ينَصب» (٣) . أى أن اسم الفاعل إذا نصب كان فعلاً وإذا لم ينصب كان اسماً وهو - كما يقول ثعلب مدافعاً عن رأى الفراء - «الجهة التى هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً والجهة التى هو فيها فعل ليس هو فيها اسماً» (٤) .

مما سبق يتبين أن اسم الفاعل يعمل لشبهه بالفعل ، وهذا ماجعل الكوفيين يسمونه (فعلاً دائماً) وقد قصر ثعلب ذلك فى دفاعه عن الفراء على العامل منه .

(٢) حالات عمل اسم الفاعل :

لاسم الفاعل العامل ثلاث حالات فى العمل ، فهو يعمل - فى المفعول الصريح - منوناً أو متصلاً بالألف واللام ، كما يعمل مضافاً فيكون المضاف إليه فى محل نصب على المفعولية ، وفيما يلى تفصيل ذلك :

---

(١) الكتاب ١/١٧١ الإيضاح في علل النحو للزجاجي ١٣٥ ، شرح السيرافي ٩/٤٣٨ المقتصد ٥٠٦ .
(٢) المقتضب ٤/١٤٨ .
(٣) مجالس العلماء للزجاجي ٣٤٩ .
(٤) نفسه .

أولاً : عمل اسم الفاعل الموصول بالألف واللام :

إذا اتصلت الألف واللام باسم الفاعل فهى بمعنى الذى [١] ، واسم الفاعل حينئذ مقدّر بـ(الذى فَعَلَ) ، يقول سيبويه : «هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذى فَعَل فى المعنى ومايعمل فيه ، وذلك قولك : هذا الضاربُ زيداً ... فصار فى معنى هذا الذى ضرب / زيداً ، وعمل عمله ، ... وكذلك : هذا الضاربُ الرجلَ ، وهو وجه الكلام» [٢] .

فهو هنا بمعنى الفعل [٣] ، بل إن بعض النحاة يقول : إن «اسم الفاعل هنا قائم مقام الفعل فهو اسم لفظاً فقط ، وإنما عدلوا عن لفظ الفعل إلى اسم الفاعل كراهية أن يدخل الألف واللام على لفظ الفعل وإن كان تنَزّل [٤] منزلة الذى» [٥] .

وهو يعمل عمل فعله «لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين» [٦] ، ولهذا السبب فهو يعمل ماضياً دون الحالتين الأخريين [٧] .

ولم يخالف فى ذلك أحد من النحاة [٨] ، إلاّ مانُسِبَ إلى الأخفش من أنه يَعُدُّ الألف واللام للتعريف ، فالمنصوب حينئذ إذا كان اسم الفاعل ماضياً ، إنما ينتصب كما ينتصب هذا الحسن الوجه على التشبيه بالمفعول ، وليس على المفعول الصريح [٩] وهذا الرأى لم أجده عند الأخفش – فى معانى القرآن – بل إن

---

(١) الكتاب ١/١٨١ ، المقتضب ٤/١٤٤ ، شرح السيرافي ٤/٩٥ ، شرح ابن عقيل ١/١٤٩ ، همع الهوامع ٥/٨٢ .

(٢) الكتاب ١/١٨١ ، ١٨٢ .

(٣) المقتضب ٤/١٤٤ .

(٤) أي الألف واللام .

(٥) المقتصد ٥٢٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٧ ، شرح الكافية ٢/٢٠١ .

(٦) نفسه .

(٧) الأصول ١/١٥٢ .

(٨) معاني القرآن للأخفش ١/٨٤ ، المقتضب ٤/١٤٤ ، مجالس ثعلب ١/٣٠٩ الأصول ١/٥٢، ٢/٢٧٥ ، شرح السيرافي ٤/٩٥ ، المفصل ٢٢٨ المقتصد ٥٢٧ المقرب ١/١٢٣، التسهيل ١٣٧ ، الجامع الصغير ١٥٤ ، شرح ابن عقيل ١/١٤٩ ، الهمع ٥/٨٢ ، حاشية الخضري ١/٦٦ ، ٢/٤٤ .

(٩) شرح السيرافي ٤/٩٦ ، شرح المفصل ابن يعيش ٦/٧٧ ، التسهيل ١٣٧ ، الهمع ٥/٨٢، حاشية الصبان ٢٢/٢٩٦ .

ماوجدته عكس ذلك ، فالأخفش لايختلف مع النحاة فى جعل الألف واللام بمعنى الذى ، ونصب مابعد اسم الفاعل على المفعولية حتى ، ولو كان ماضياً [١] .

وينسب ابن مالك – فى التسهيل – إلى الرمانى ومن وافقه أن المقرون بالألف واللام يعمل ماضياً فقط ، ولايعمل حالاً أو مستقبلاً [٢] «ورد بأن العمل حينئذ أولى» .

ومن وروده حالاً قوله تعالى (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ – الأحزاب ٣٥) وقال الشاعر :

إِذَا كُنْتَ مَعْنِيّاً بِمَجْـدٍ وسُـؤدَدٍ فَلاَ تَكُ إِلاَّ الْمُجْمِلَ الْقَوْلَ وَالْفِعْلاَ [٣]

فلا حجة إذن للرمانى لأن خلاف النحاة حول عمله ماضياً ، فإذا عمل ماضياً كان الأولى أن يعمل فى الحال والاستقبال ، وكذلك فهذه الشواهد على عمله فى زمن الحال . ويورد ابن مالك رأياً آخر لاينسبه إلى قائل وهو أن ما انتصب بعده فى هذه الحالة منتصب بفعل مضمر (مقدّر) [٤] وهو مالانوافق عليه مع وجود اسم الفاعل .

ثانياً : عمل اسم الفاعل المنوّن

إذا كان اسم الفاعل نكرة منوناً ، فإنه ينصب المفعول الصريح ، يقول سيبويه : «فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى (يَفْعَلُ) كان نكرة منوناً وذلك قولك : هذا ضاربٌ زيداً غداً . فمعناه وعمله مثل : هذا يضرب زيداً غداً» [٥] وقد تابع النحاة سيبويه فى ذلك [٦] .

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١/٨٤ .

(٢) التسهيل ١٣٧ ، همع الهوامع ٥/٨٣ .

(٣) همع الهوامع ٥/٨٣ .

(٤) التسهيل ١٣٧ ، شرح ابن عقيل ٣/١١٠ ، شرح الأشموني ١/٥٥٦ ، استعمل سيبويه (إضمار الفعل) بمعني تقديره . انظر الكتاب ١/٢٩٠ ، ٣٠٧ ، ٣١١ ، ٣١٨ ، وقد تبعه كثير من النحاة في ذلك ومنهم هؤلاء . وانظر في ذلك : الرد علي النحاة ٩٢ ، ٩٣ .

(٥) الكتاب ١/١٦٤ .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١/٤٠٦ ، ٢/٣٠٠ ، ٤٢٠ ، ٣/١٦٣ ، معاني القرآن للأخفش ١/٨٣ ، المقتضب ٤/١٤٩ ، الكامل ١/٢٥٢ ، ٢٥٣ ، معاني القرآن للزجاج ٢/٢٢٩ ، إعراب القرآن للنحاس ١/١٨٨ ، ٢/٧٢٢ ، الخصائص ١/٢٤٩ ، مشكل إعراب القرآن ٢/٧٤٠ ، المقتصد ٥١٥ ، ٥١٦ شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٨ .

فإذا وجد المفعول منصوباً فى غياب التنوين فإنهم يقولون إن هذا التنوين قد حُذِفَ لالتقاء الساكنين ، يقول سيبويه : «وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت (لأبى الأسود الدؤلى) :

فألْفَيْتُهُ غيرَ مُسْتَعْتَبٍ   ولاَ ذَاكرِ اللّــهَ إلاّ قَــلِيلاً

لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين كما قال رمى القومُ [1] ، وهذا اضطرار» [2] .

يتابع النحاة سيبويه فى ذلك [3] ، ويضيف المبرد مثالاً آخر من القراءات القرآنية فيقول : «وسمعت عمارة بن عقيل يقرأ (وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ – يس ٤٠) فقلت : ماتريد ؟ فقال : سَابِقٌ النهارَ .» [4] ويضيف ابن جنى قول المبرد لعمارة : «فهلا قلته ؟ فقال : [5] لو قلته لكان أوزن» [6] ، «فقوله أوزن أى أقوى وأمكن فى النفس» [7] ، «وهذا يدلك على أنهم قد يستعملون من الكلام ماغيره آثر فى نفوسهم منه» [8] ، ومن هذا المثال يتبين أن التنوين حتى وإن حذفوه فهو فى النية وهم يقصدونه وهو ملازم للنصب دائماً .

فإذا كان اسم الفاعل مُثَنّى أو جمعاً ، فإن النون تكون بمثابة التنوين فى حذفها أو ثبوتها ، يقول سيبويه : «وإذا ثَنَّيْتَ أو جَمَعْتَ فأثْبَتَّ النون قلت : هذان الضاريان زيداً ، وهؤلاء الضاربون الرجلَ ، لايكون فيه غير هذا لأن النون ثابتة .

---

(١) الساكنان هنا هما الألف المقصورة في كلمة (رمي) ، واللام في (القوم) فهو يمثِّل بحذف الألف لالتقاء الساكنين لأنه ينطق كما لو كان (رَمَ القوم) .

(٢) الكتاب ١٦٩/١ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٠٢/٢ ، معاني القرآن للأخفش ٨٦/١ ، المقتضب ٣١٢/٢ ، ٣١٣ ، مجالس ثعلب ١٢٣/١ ، ١٢٤ ، إعراب القرآن للنحاس ٣١٢/١ ، ٢٢٤/٢ ، ٧٤٧ ، ٧٨٩/٣، مشكل إعراب القرآن ٨٥/١ ، ٦١٢/٢ ، الإنصاف ٦٥٩٢ – ٦٦١ ، إعراب أبيات ملغزة الإعراب للرماني ٧–٨ .

(٤) الكامل للمبرد ٢٥٢/١ ، ٢٥٣ ، وينقل النحاس كلام المبرد (انظر إعراب القرآن للنحاس ٧٢٢/٢ ، ٢٢٤ ، ٥١٥ ، الخصائص ١٢٥/١ ، ٢٤٩ ، ٣٧٣ ، ٣٨٤ ، ٣١٨/٣ .

(٥) أي عُمارة .

(٦) الخصائص ٢٤٩/١ .

(٧) نفسه ١٢٥/١ .

(٨) الخصائص ٣١٩/٣ ، وانظر أيضاً ٣٧٣/١ .

ومثل ذلك قوله عز وجل : (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ - النساء١٦٢) وقال ابن مقبل :

يَاعَيْنُ بَكِّى حنيفاً رأْسَ حيِّهِمِ .. الْكَاسِرِينَ الْقَنَا فى عوْرَةِ الدُّبُرِ [1]

فالمفعول به فى الآية الكريمة (الصلاةَ ، الزكاةَ) منصوب بالفتحة الظاهرة وفى البيت (القنا) منصوب بالفتحة المقدرة على الألف .

فإذا كان اسم الفاعل غير متصل بالألف واللام كان كذلك ، وهو مانجد مثاله عند الفراء فى الآية الكريمة (وَالْمَلائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ - الأنعام ٩٣) حيث يقول : «ولو كانت (باسطون) كانت أيديَهم» [2] .

لكن هذه «النون لاتعاقب الألف واللام» [3] كما يعاقبها التنوين ، فقد تأتى مع ذى الألف واللام ، وقد تحذف فينصب مابعده حتى مع حذف النون ، ويُمثّل سيبويه لذلك بقول الشاعر :

الْحَافِظُو عوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يأتِيهِم مِنْ وَرائِنَا نَطَفُ

ثم يقول : «لم يحذف النون للإضافة ولاليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من (اللذين) و(الذين) ، حيث طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر» [4] .

فلم تُحذَف النون للإضافة ولكنها حذفت تخفيفاً لطول الكلام ، وهذا مايتضح عند الأخفش حيث يقول : «وقد نصب بعضهم ، فقال (والْمُقِيمِى الصَّلاةَ) و(الحافظو عورة) استثقالاً للإضافة» [5] . إذن فهى تحذف للتخفيف تماماً كما

---

(١) الكتاب ١/١٨٣ ، ١٨٤ ، معاني القرآن للفراء ٢/٢٢٥ ، معاني القرآن للأخفش ١/٨٥ ، المقتضب ٤/١٤٤ ، ١٤٥ ، المقرب ١/١٢٣ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٣٤٥ ، وانظر معاني القرآن للزجاج ١/٩٧ ، ٢/١٠٢ .

(٣) الكتاب ١/١٨٤ ، معاني القرآن للأخفش ١/٨٤ ، المقتضب ٤/١٤٤ .

(٤) الكتاب ١/١٨٦ ومعني : ليعاقِبَ الاسمُ النونَ : أي أن يضاف الاسم بدلاً من ظهور النون وهذا المعني مفهوم مما قبله . وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٨٥-٨٧ ، المقتضب ٤/١٤٥.

(٥) معاني القرآن للأخفش ١/٨٥ (لأنه أوضح) ، وانظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٢٥ ، ٢٢٦ ، المقتضب ٤/١٤٥ ، الجمل ٨٨ ، إعراب القرآن للنحاس ٢/٤٠٢ ، المقرب ١/١٢٣ .

حُذف التنوين فى قول الشاعر (ولاذاكرَ اللهَ) [١] وكما كان التنوين مقصوداً مع حذفه كذلك النون ، ولهذا نُصِب المفعول فى الحالتين .

ثالثاً : عمل اسم الفاعل المضاف

إذا حُذفَ التنوين أو النونُ ، فإن اسم الفاعل يضاف إلى معموله ، ويكون المضاف إليهَ فى محل نصب مفعولاً به وهو ما أسماه سيبويه (المفعول فى المعنى) [٢] – يقول سيبويه : «اعلم أن العرب يستخفّون فيحذفون التنوين والنون ولايتغيّر من المعنى شيء ، وينجر المفعول لكفّ التنوين من الاسم ، فصار عمله فيه الجر ، ودخل فى الاسم معاقباً للتنوين ، فجرى مجرى غلام عبدالله فى اللفظ، لأنه اسم وإن كان ليس مثله فى المعنى والعمل» [٣] .

فمحل المجرور النصب ، وهو مايؤكد عليه قول سيبويه أيضاً «ليس يُغيِّر كفُّ التنوينِ إذا حذفته مستخفًّا [٤] شيئاً من المعنى» [٥] ، والمعنى فى مثل قوله تعالى (غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ– المائدة ١) عند سيبويه هو معنى (ولا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ – المائدة ٢) ، مما يجعلنا نقول إن المعنى الذى يشير إليه سيبويه هو معنى النصب (أو المفعولية) .

ويتأكد ذلك من قوله : «وقال الخليل : هو كائنُ أخِيك ، على الاستخفاف والمعنى : هو كائنٌ أخاك» [٦] .

من ذلك يتبين أن هذه الإضافة للاستخفاف فقط (أو للتخفيف) [٧] ، فبدلاً

---

(١) في البيت السابق ص١٦٦ من البحث .

(٢) الكتاب ١/١٦٤ .

(٣) الكتاب ١/١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٨٣ ، ١٨٤ معاني القرآن للأخفش ١/٨٥ ، إعراب القرآن للنحاس ٢/٨٢٠ شرح السيرافي ٤/١٠٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٨ ، شرح ابن عقيل ٣/١١٨ .

(٤) لم يفرّق سيبويه بين حالتي النصب والجر في حذف التنوين للتخفيف ، فقد يُحذَف التنوين فيُنْصَب أو يُجَر ، ويدل علي ذلك الأمثلة التي مثل بها (الكتاب ١/١٦٦) ومنها (غير محلي الصيد .. الآية) .

(٥) الكتاب ١/١٦٦ .

(٦) الكتاب ١/١٦٦ .

(٧) شرح ابن عقيل ٣/٤٥ ، ٤٦ .

من أن يقال (كائنٌ أخاك) قبل (كائنُ أخيك) ، تخفيفاً للنطق ، أما المعنى فلم يتغير، أي أن (أخيك) في محل نصب مفعول به [١] .

وقد تابع النحاة سيبويه في ذلك ، فالفراء يقول في قوله تعالى (وَجَعَلَ اللَّيلَ سَكَنًا – الأنعام ٩٦) : «(الليل) في موضع نصب في معنى» [٢] .

اعتبر سيبويه التنوين الأصل ، يقول : «والأصل التنوين ، لأن هذا الموضع لايقع فيه معرفة . ولو كان الأصل ههنا ترك التنوين لما دخله التنوين ولاكان ذلك نكرة» [٣] .

ويقول السيرافي شارحاً «فالأصل التنوين ، والإضافة دخلت تخفيفاً ولو كان الأصل الإضافة لَمَا نوّنوا ، لأنهم لايزيدون على التخفيف فيثقّلونه ويخففون الثقيل» [٤] .

فإذا أضيف كان على المعنى لاعلى الأصل [٥] ، أي أنه مع الإضافة يكون معنى المضاف إليه المفعولية أيضاً .

هذا النوع من الإضافة هو ما أسماه النحاة إضافة غير محضة ، يقول ابن السراج : «من الإضافة غير المحضة اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التنوين نحو. هذا ضاربُ / زيدٍ غداً وهو بمعنى يضرب» [٦] .

وتُسمّى إضافة غير محضة لأن فيها نية التنوين ، كما تُسمّى إضافة لفظية،

---

(١) الكتاب ٦٦/١ ، ١٦٧ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٤٦/١ ، وانظر ٤٠٦/١ ، ٤٢٠/٢ ، ٣٠٠/٢ ، ١٦٣/٣ ، المقتضب ١٤٩/٤ ، ٢٢٧/٣ ، معاني القرآن للزجاج ٩٧/١ ، ١٠٢/٢ ، ٢٢٩ ، إعراب القرآن للنحاس ١٨٨/١ ، ٣١٢ ، ٧٤٧/٢ شرح السيرافي في ٣٩٦/١ الإيضاح العضدي ١٤٢/١ ، ١٤٣ ، مشكل إعراب القرآن ٧٤٠/٢ ، ٦١٢ ، المقتصد ٥١٥ ، ٥١٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٦ . في قراءة (وجاعلُ الليلِ).

(٣) الكتاب ١٦٨/١ .

(٤) شرح السيرافي ٧٢/٤ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣١٢/١ ، ٨٢٠/٢ ، شرح المفصل ابن يعيش ٦٨/٦ .

(٥) الكتاب ١٦٨/١ .

(٦) الأصول لابن السراج ٣/٢ ، ٤ ، التسهيل ١٥٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٦ ، شرح ابن عقيل ٤٥/٣ .

لأنها «تفيد التخفيف ، وفائدته ترجع إلى اللفظ ، فلذلك سُمِّيت الإضافة فيه لفظية ، وهى على تقدير الانفصال ، تقول : هذا ضاربُ زيدٍ الآن . على تقدير (هذا ضاربٌ زيداً) ، ومعناهما متَّحد ، وإنما أضيف طلباً للخفة» [1] .

وإذا كان سيبويه يَعُدُّ التنوين الأصل ، فإن كثيراً من النحاة يجعلون التنوين والإضافة سواء ، منهم الكسائى [2] ، والفراء [3] والأخفش [4] ، ويمكننا أن نَعُدَّ من هؤلاء من لم يذكر هذه الأفضلية أصلاً .

وقد عارض أبوحيان سيبويه فى ذلك فقال : «ويظهر لى أن الجر أولى» [5] .

والخلاف بين سيبويه وأبى حيان مردُّه إلى أن سيبويه اعتبر (الفعلية) فى اسم الفاعل فجعل الأصل تنوين اسم الفاعل واعتبر المضاف إليه فى محل نصب على المفعولية ، أما أبوحيان فقد اعتبر (الاسمية) فى اسم الفاعل لذا كانت الإضافة هى الأصل لأن أصل الأسماء أن تضاف ويوضح ماذهبنا إليه قول أبى حيان : «ويظهر لى أن الجر أولى لأن الأصل فى الأسماء ، إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة ، والعمل إنما هو بجهة الشَبَه للمضارع فالحمل على الأصل أولى» [6] . ورأىُ سيبويه أقرب إلى المنطقية والإقناع ، إذ أن النحاة قد اتَّفقوا – كما وضح – على أن محل المجرور النصب على المفعولية ، وعلى ذلك يكون أصل اسم الفاعل المضاف التنوين وأصل المضاف إليه النصب وهو مايتفق مع ماذهبوا إليه .

أما الاسمية هنا فلا اعتبار لها ، ولو أخذنا برأى أبى حيان لم يكن هناك مايُسمَّى إضافة غير محضة ولااعتبار للمحل إذن . فرأى أبى حيان لايتفق مع ماذهب إليه مع النحاة على أن أصل المضاف إليه النصب لأنه مفعول فى المعنى .

أما الرأى الثالث وهو رأى من قالوا : إن الإضافة والتنوين سواء ، فهؤلاء لم يبحثوا عن الأصل وإنما أرادوا الحكم على استعمال الأسلوبين (الإضافة أو التنوين) ، والحَكَم بيننا وبينهم استقراء الشواهد وواقع اللغة .

(١) شرح ابن عقيل ٤٥/٣ ، ٤٦ .
(٢) همع الهوامع ٨٣/٥ .
(٣) معاني القرآن للفراء ٤٠٦/١ ، ٢٠٢/٢ ، ٣٠٠ ، ٤٢٠ ، ١٦٣/٣ .
(٤) معاني القرآن للأخفش ٨٤/١ ومابعدها .
(٥) همع الهوامع ٨٣/٥ .
(٦) نفسه .

وقد اختلفوا فى محل الضمير المتصل المضاف إلى اسم الفاعل الجمع أو المثنى ، فهو فى محل جر عند سيبويه ، وهذا مايُفهم من كلام سيبويه حيث يقول: «ولايكون فى قولهم : هم ضاربوك ، أن تكون الكاف فى موضع النصب ، لأنك لو ككفت النون فى الإظهار [١] ، لم يكن إلا جراً ، ولايجوز فى الإظهار هم ضاربو زيداً ، لأنها ليست فى معنى الذى ، لأنها ليست فيها الألف واللام كما كانت فى الذى» [٢] .

وقد علَّل الفراء ذلك ، بقوله : «وإنما اختاروا الإضافة فى الاسم المكنى لأنه لايختلط بما قبله . فيصير الحرفان كالحرف الواحد . فلذلك استحبوا الإضافة فى المكنى ، وقالوا : هما ضاريان زيداً وضاربا زيدٍ ، لأن زيداً فى ظهوره لايختلط بما قبله ، لأنه ليس بحرف واحد والمكنى حرف» [٣] .

فإذا عطف اسم ظاهر على الضمير وجاء منصوباً قالوا إنه محمول على الفعل ، يقول ابن السراج : «وتقول هذا ضاربك وزيداً غداً ، لما لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمر المجرور حملته على الفعل ، كقوله تعالى : (إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ - العنكبوت ٣٣) كأنه قال : مُنَجُّون أهلَك ولم تعطف على الكاف المجرورة» [٤] ، وقد خالف ابن يعيش النحاة فجعل محل الضمير النصب [٥] .

شروط عمل اسم الفاعل

يعد النحاة الفعل أصل العوامل ويقيسون عليه ماعمل عمله من الأسماء ، فالاسم «فرع على الفعل فى العمل فلايعمل إلاَّ بعد أن يُشابِهُهُ» [٦] . ورتَّبوا تلك الأسماء مراتب فجعلوا اسم الفاعل أقواها فى العمل - بعد الفعل - [٧] ، وهكذا .

هذه النظرة جعلتهم يضعون مقاييس يختبرون عليها تلك الأسماء ، أو

---

(١) أي مع المُظْهر ، كقولك ضاربو زيد . انظر : هامش سيبويه ١/١٨٧ .
(٢) الكتاب ١/١٨٧ ، وانظر معاني القرآن للفراء ٢/٣٨٥ ، ٣٨٦ .
(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٣٨٦ .
(٤) الأصول ١/١٥٠ ، ١٥١ .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٩ .
(٦) المقتصد ٥٠٨ ، الرضي ٢/٢٠٦ ، أشموني ١/٢٣٠ ، همع ٢/١٦٤ .
(٧) نفسه ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ . وانظر في هذه المراتب : الكتاب ١/٢٠٧ ، ١١٧ المقدمة ٣٥٠، المقتصد ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٤ ، ابن يعيش ٦/٨٢ ، الرضي ٢/١٩٤ .

شروطاً اشترطوها لعملها ، من هذه المعايير : جواز تقدم المعمول على العامل ، وجواز عمل العامل محذوفاً ، وعمله مصغَّراً ، وعمله موصوفاً ، وعمله مُثَنًّى أو مجموعاً ، وعمله والزمن ، وعمله معتمداً أو غير معتمد ، وفيما يلى اختبار اسم الفاعل على هذه المعايير كما صوره النحاة .

أولاً : تقديم المعمول على اسم الفاعل

يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه ، فهو يعمل عمل الفعل مقدَّماً ومؤخَّراً كما يقول سيبويه [١] وتبعه النحاة فى ذلك [٢] وذلك لشدة الشبه بين اسم الفاعل والفعل ، ولم يستثنوا من ذلك إلاَّ المقترن بال (فإنه لايُقدَّم معموله عليه [٣] لأن (الـ) موصولة فلايتقدم عليها شىء من صلتها .

ثانياً : عمله مُقدَّراً

يقول سيبويه إنه يعمل مُظهَراً ومُضمَراً [٤] وتبعه فى ذلك النحاة [٥] ويفسِّر ابن يعيش ذلك بأنه يعمل مفسَّراً فى الاشتغال فى مثل : (أزيداً أنت ضاربه) ، فتقديرها (أضاربٌ زيداً أنت ضاربه) ، فالعامل مقدَّر دل عليه الظاهر[٦] .

ثالثاً : عمله مصغَّراً :

اشترطوا لعمله أن يكون مكبَّراً غير مصغر [٧] ، لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى لايدخل الأفعال[٨] لأنه من خواص الأسماء [٩] فهو يبعد اسم الفاعل

---

(١) الكتاب ١/١٠٨ .

(٢) انظر المقتضب ٤/١٥٦ ، ٢/٢٩٨ ، مجالس ثعلب ٢/٤٧٧ ، الأصول ١/١٥١ المفصل ٢٢٦، ابن يعيش ٦/٧٤ ، المقرب ١/١٢٥ ، همع الهوامع ٥/٨٤ .

(٣) انظر الأشباه والنظائر ٣/١٩٥ .

(٤) سيبويه ١/١٠٨ ، المفصل ٢٢٦ .

(٥) المقتضب ٢/٢٩٨ ، المفصل ٢٢٦ ، ابن يعيش ٦/٦٩ .

(٦) ابن يعيش ٦/٦٩ وانظر المقتضب ٢/٢٩٨ .

(٧) التسهيل ١٣٦ ، شرح الكافية للرضي ٢/١٩٧ ، المغني ٤٣٥ ، الهمع ٥/٨١ الأشموني ١/٥٥٤ .

(٨) شرح الكافية ٢/١٩٧ .

(٩) همع الهوامع ٥/٨١ ، الأشموني ١/٥٥٤ .

عن شبه المضارع يتغيُّر بنيته التى هى عمدة الشبه (١) . وينسب السيوطى ذلك إلى البصريين (٢) وينسب بعض النحاة إلى الكسائى تجويزه عمل اسم الفاعل مصغَّراً (٣) أما السيوطى فينسب ذلك إلى الكوفيين إلاَّ الفراء ، وينسب إلى النحاس موافقته إيَّاهم واحتجاجه لذلك بأن المعتبر شبه الفعل فى المعنى ، لا الصورة ، ويقيسه على التكسير بينما يستدل ابن مالك على قوة عمله ، بدليل إعماله محوَّلاً للمبالغة (٤) .

رابعاً : عمله موصوفاً :

كذلك لايعمل اسم الفاعل إذا وصف لنفس الأسباب التى ذكرت فى التصغير(٥) ونُسب إلى الكسائى أنه أجاز إعماله موصوفاً (٦) ، واحتج بقول الشاعر :

إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِى الْخَلِيطِ المُزَايِلِ (٧)

فقد عمل (فاقد) النصب فى (فرخين) وهو موصوف بـ(خطباء) (٨) وردَّ بأن فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد ، والتُقدير فقدت فرخين ، لأن (فاقد) ليس جارياً على فعله فى التأنيث فلايعمل ، إذ لايُقال هذه امرأة مرضع ولدها لأنه بمعنى النسب (٩) .

---

(١) همع الهوامع ٨١/٥ .

(٢) نفسه .

(٣) التسهيل ١٣٦ ، المغني ٤٣٥ ، الأشموني ٥٥٤/١ .

(٤) همع ٨١/٥ . كما يحكي السيوطي قولاً ثالثاً وهو عمل المصغر منه الملازم التصغير الذي لم يلفظ به مكبراً ، كقوله :

فَمَا طَعْمُ رَاحٍ فِي الزُّجَاجِ مُدَامَةٌ تَرقْرَقُ فِي الْأَيْدِي كُمَيْتٍ عَصِيرُها

في رواية جركميت . حيث رفع عصيرها بكميت كما يقول الأشموني ٥٥٤/١ ، العيني ٥٥٥/٣ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ . ولايهمنا ذلك في شيء لأننا لانناقش إلاعمل النصب .

(٥) التسهيل ١٣٦ شرح الكافية ١٩٧/٢ الأشموني ٥٥٤/١ .

(٦) التسهيل ١٣٦ ، الأشموني ٥٥٤/١ .

(٧) الأشموني ٥٥٥/١ .

(٨) شرح الشواهد الكبري للعيني ٥٦٢/٣ علي هامش خزانة الأدب .

(٩) الأشموني ٥٥٥/١ .

ويذكر الأشموني أن الإجازة مطلقاً مذهب الكوفيين ، بينما يفصّل البصريون والفراء ، فيقولون بإعمال الموصوف قبل الصفة لأن ضعفه يحصل بعدها لاقبلها [١] .

خامساً : عمله مثنّى أو مجموعاً :

يعمل اسم الفاعل مثنّى ومجموعاً جمعاً سالماً [٢] ، كما سبق [٣] ويعمل جمع التكسير منه أيضاً ، يقول سيبويه : «ومما يجرى مجرى فاعل من أسماء الفاعلين فواعل ، أجروه مجرى فَاعِلة حيث كانوا جمعوه وكسّروه عليه ، كما فعلوا ذلك بفاعلين وفاعلات» [٤] .

فهو يجعل (فواعل) عاملة عمل (فاعلة) ، ويستشهد على ذلك بقول أبى كبير الهذلى :

مِمّا حَمَلْنَ به وهنّ عَواقدٌ .. حُبُكَ النِّطاقِ فعاشَ غَيْرَ مُهَبَّلِ [٥] .

وقول العجاج :

أوَاَلِفاً مَكّةَ منْ وُرْقِ الحمى [٦] .

ثم يقول إن بعضهم قد جعل (فُعّالاً) بمنزلة (فواعل) ويمثل لذلك بقولهم : «قُطّانٌ مكةَ ، وسُكّانٌ البلدَ الحرامَ ، لأنه جمع كفواعل» [٧] وإذا كان سيبويه قد مثّل بـ(فواعل) ، و(فعّال) ، فإنه فتح باب قياس سائر أوزان جمع التكسير بقوله إنهم قد أعملوا (فعّال) لأنه جمع كفواعل .

وينسب السيوطى إلى (قوم) منع عمل المكسّر ، وكذلك ينسب إلى الخليل

---

(١) نفسه .

(٢) الكتاب ١/١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٣) سبقت نصوص سيبويه بهذا البحث (انظر البحث تحت عنوان : عمل اسم الفاعل المنوّن).

(٤) الكتاب ١/١٠٩ .

(٥) الكتاب ١/١٠٩ ، الإنصاف ٤٨٩ ، المفصل ٢٢٧ ابن يعيش ٦/٧٤ ، الأشموني ١/٥٦١.

(٦) الكتاب ١/١١٠ .

(٧) الكتاب ١/١١٠ ، ابن يعيش ٦/٧٥ .

وسيبويه منع إعمال المثنى والجمع الصحيح المسند إلى الظاهر فلايقال : مررت برجل ضاربين غلمانه زيداً ، كما نسب إلى المبرد إعماله [١] .

سادساً : اسم الفاعل والزمن :

ربط النحاة بين زمن اسم الفاعل وعمله ، فهو يعمل إذا كان فى زمن الحال أو الاستقبال ، يقول سيبويه فى قولهم : هذا ضاربٌ زيداً غداً ، إن «معناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً غداً ، فإذا حدّثت عن فعل فى حين وقوعه غير منقطع كان كذلك» [٢] فزمن الحال يتضح من قول سيبويه (فى حين وقوعه غير منقطع) ويتضح زمن الاستقبال من تحديده فى المثال بإضافة لفظة (غداً) .

أما إذا كان بمعنى الفعل الماضى فهو لايعمل النصب فى المفعول ، وإنما يضاف إلى مابعده يقول سيبويه : «فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة» [٣] ، ومعنى أن يكون بغير تنوين أنه يضاف إلى مابعده ، فيجره ولاينصبه مفعولاً به ، لأن اسم الفاعل إذا «كان منّوناً فهو بمنزلة الفعل الناصب» [٤] ، وإذا كان بغير تنوين و«وجه الكلام وحدُّه الجر» [٥] .

فسيبويه بذلك قد «بيّن أن اسم الفاعل الذى فى معنى الفعل الماضى لاينُّون وينصب مابعده به» [٦] .

ويوضح سيبويه السبب فى عمل اسم الفاعل بمعنى الفعل المضارع دون ذلك الذى بمعنى الماضى ، قائلاً : «إنما أُجرى مجرى الفعل المضارع له كما أشبَهَه الفعل المضارع فى الإعراب ، فكل واحد منهما داخل على صاحبه ، فلما أراد سوى ذلك المعنى ، جرى مجرى الأسماء التى فى غير ذلك الفعل ، لأنه إنما شُبّه بما ضارعه من الفعل كما شُبِّهَ به فى الإعراب» [٧] .

---

(١) همع الهوامع ٥/٧٩ ولم أعثر في (الكتاب) أو المقتضب علي تلك الآراء .
(٢) الكتاب ١/١٦٤ .
(٣) الكتاب ١/١٧١ وانظر الفراء ٢/٢٤٠ .
(٤) الكتاب ١/١٧٧ .
(٥) الكتاب ١/١٧٧ .
(٦) السيرافي ٤/٧٤ .
(٧) الكتاب ١/١٧١ .

وهذا مانجد شرحه عند ابن السراج الذى يقول : «وإنما يعمل اسم الفاعل الذى يضارع (يَفْعَلُ) كما / أنه يُعْرَبُ من الأفعال ماضارع اسم الفاعل الذى يكون للحاضر والمستقبل . فأما اسم الفاعل الذى يكون لما مضى فلايعمل كما أن الفعل الماضى لايُعْرَب» [١] .

واسم الفاعل بمعنى الماضى يكون بذلك قد «جرى مجرى الأسماء التى من غير ذلك الفعل» [٢] ، أو بلفظ المبرد «كالأسماء التى لامعنى للفعل فيها» [٣] .

وقد تابع النحاة سيبويه فى آرائه تلك [٤] ، حتى الفراء وثعلب من الكوفيين لم يخالفا فى ذلك ، فالفراء يقول متابعاً سيبويه : «وللإضافة معنى مضىٍّ من الفعل . فإذا رأيت الفعل قد مضى فى المعنى فآثر الإضافة فيه ، تقول «أخوك أَخَذَ حقَّه ، فيقول هاهنا : أخوك آخذُ حقِّه . ويصح أن تقول : آخذٌ حقَّه ، فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعدُ قلت : أخوك آخذٌ حقَّه عن قليل ، وآخذُ حقِّه عن قليل ، ألاترى أنك لاتقول : هذا قاتلٌ حمزةَ مبغَّضاً لأن معناه ماض فقبح التنوين ، لأنه اسم» [٥] .

ويقول ثعلب فى قول الشاعر :

هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ والْفَاعِلُونَه إِذَا مَاخَشُوا مِنْ مُحْدَثِ الْأَمْرِ مُعظَما [٦] :

«والفاعلوه ، فَبنِى على الاستقبال ، والذين يفعلونه ، فأَدخل التنوين على الفعل» .[٧] .

---

(١) الأصول ١/١٤٧ ، ١٤٨ .

(٢) الكتاب ١/١٧١ .

(٣) المقتضب ٤/١٤٨ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ١/٨٣ ، المقتضب ٤/١٤٨ ، معاني القرآن للزجّاج ٢/٣٠١ ، الأصول ١/١٤٧ ، ١٤٨ ، الجمل ٨٤ ، ٨٥ ، السيرافي ٤/٧٤ الإيضاح العضدي ١/١٤٢، الواضح ١٨٥-١٨٧ ، المفصل ٢٢٨ ، الكشّاف ٢/٤٧٥ ، ٤٧٦ ، المقدمة لابن بابشاذ ٣٥٥، المقتصد ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ابن يعيش ٦/٦٧ ، ٧٦ ، ٧٧ ، التوطئة ٢٤١ ، المقرب ١/١٢٣ ، ١٢٤ ، التسهيل ١٣٧ ، ابن عقيل ٣/١٠٦ ، همع الهوامع ٥/٨١ ، ٨٣، الخضري ٢/٢٣ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/٤٢٠ .

(٦) مجالس ثعلب ١/.١٢٤ .

(٧) مجالس ثعلب ١/١٢٤ .

أما الكسائى فقد نُسِبَ إليه أنه أجاز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى [١] ، كما نسب إلى هشام وابن مضاء متابعتهما للكسائى [٢] .

وقد احتج الكسائى بأمور أولها إعمال الماضى فى قوله تعالى (وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ - الكهف ١٨) ، فقد أعمل (باسط) فى الذراعين وهو ماض[٣] .

وقد رُدَّ على الكسائى بأن (باسط) حكاية حال [٤] ، ومعنى حكاية الحال كما يوضحه عبدالقاهر «أنك تتصور ذلك الزمان موجوداً ، وتتخيّل أنه وقتك الذى أنت فيه أو أنك فى ذلك الوقت» [٥] . فـ«المعنى على الحال . ألاترى أنك لو أوقعت المضارع موقعه نحو (وكلبهم يبسط ذراعيه) وجدته مستقيماً ، وإذا وقع اسم الفاعل فى موضع يقتضى المضارِع فليس هو بماض ، وإن كان المعنى على المضى لأجل أن الحال الماضية تُحْكَى على صورة الحاضرة» [٦] ، ثم يقول «ولو كان هذا يُعَدُّ ماضياً لوجب أن لايجىء نحو قوله تعالى (وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا - إبراهيم ٦) إلى قوله (وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ - إبراهيم ٦) إلّا على لفظ الماضى ، وذلك لايُشَكُّ فى اختلاله» [٧] ، فعبد القاهر يستدل بهذه الآيات حيث جاءت الأفعال فيها مضارعة وقد مضى زمن القصة ، وعلى ذلك فمعنى (باسط) هو (يبسط) [٨] ويستدلُّ الخضرى على ذلك بقوله تعالى «ونُقَلِّبُهُمْ» بدلاً من (وقَلَّبْنَاهُمْ) [٩] .

فإذا كان الكسائى يحتجُّ بأن هذه الآية فى زمن الماضى ، فإن النحاة يردُّون عليه بأن ذلك حكاية حال ومعنى اسم الفاعل فى زمن المضارع ، والحق

---

(١) ابن يعيش ٦/٧٧ ، التسهيل ١٣٧ ، ابن عقيل ٣/١٠٦ ، ١٠٧ .

(٢) البحر المحيط ٦/١٠٩ وانظر ٤/١٨٦ وانظر الهمع ٥/٨١ .

(٣) ابن يعيش ٦/٧٧ .

(٤) الأخفش ١/٨٣ ، المفصل ٢٢٨ ، المقدمة ٣٥٦ ، المقتصد ٥١٢ ابن يعيش ٦/٧٧ ، التسهيل ١٣٧ شرح الكافية ٢/٢٠١ ، ابن عقيل ٣/١٠٦ ، ١٠٧ ، همع ٥/٨١ ، ٨٢ .

(٥) المقتصد ٥١٤ ، الخضري ٢/٢٣ .

(٦) المقتصد ٥١٣ .

(٧) نفسه .

(٨) الخضري ٢/٢٣ .

(٩) نفسه .

معهم إذ أن الأفعال حول (باسط) فى زمن المضارع ، وهو أسلوب مستخدم فى الحكاية والقصّ حيث يراد منه استحضار زمن القص ، أو الرجوع بالمتلقى إلى زمن القصّ .

أما الأمر الثانى الذى احتجَّ به الكسائى فهو إعمال الماضى منه فى الجار والمجرور، ومن ذلك ماحكاه عن العرب هذا ماريزيدٍ أمس فأعملوه فى الجار والمجرور [1] .

وقد رُدّ عليه بأن اسم الفاعل هنا إنما أُعمل «فى الجار والمجرور ، ولم يعمله فى مفعول صريح ، والجار والمجرور يجرى مجرى الظرف ، والظروف يعمل فيها روائح الأفعال» [2] .

أما الاحتجاج الثالث للكسائى فهو قولهم (هذا معطى زيدٍ درهماً أمس) وقوله سبحانه (فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا – الأنعام ٩٦) فقد ظهر عمل اسم الفاعل وهو بمعنى الماضى فى المفعول الثانى (درهماً) ، و(سكناً) .

لقد تباينت آراء النحاة فى نصب المفعول الثانى فى هذه الحالة : فقد منع سيبويه نصب المفعول الثانى باسم الفاعل الماضى ، إذ يقول : «وإن لم ترد بالاسم الذى يتعدّى إلى مفعولين أن يكون الفعل قد وقع ، أجريته مجرى الذى يتعدّى إلى مفعوله فى التنوين وترك التنوين ، وأنت تريد معناه وفى النصب والجر وجميع أحواله» [3] .

وقد تابع أكثر النحاة سيبويه فى ذلك [4] وقدّروا فعلاً ناصباً للمفعول الثانى [5] .

---

(١) ابن يعيش ٦/٧٧ .
(٢) ابن يعيش ٦/٧٧ وانظر المقدمة ٣٥٦ .
(٣) الكتاب ١/١٧٥ .
(٤) انظر السيرافي ٤/٧٩ ، المقدمة لابن بابشاذ ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٥ ، البحر المحيط ٤/١٨٦ ، همع الهوامع ٥/٨٢ ، الخضري ٢/٢٥ .
(٥) انظر السيرافي ٤/٧٩ ، المقدمة ٢٥٥ ، مشكل إعراب القرآن ٢/٥٩٢ ، البحر المحيط ٤/١٨٦ ، همع الهوامع ٥/٨٢ .

وأجاز الكسائى وهشام والسيرافى إعماله بمعنى الماضى فى المفعول الثانى[1] .

وقد نجد الرأيين معاً عند أحد النحاة ، فالسيرافى يجيز فى الآية الكريمة (وجاعل الليل سكنا) أن يكون (جاعل) بمعنى الماضى أو بمعنى المستقبل يقول : «ويجوز أن يكون (جاعل فى معنى فعل ماض ، ويجوز أن يكون فى معنى فعل مستقبل» [2] .

ويقدر فعلاً ناصباً لـ(درهما) فى قولهم (هذا معطى زيد درهما) يقول «قولنا: (هذا معطى زيد درهما) تنصب الدرهم فيه على إضمار فعل ، لأن معطى فى معنى الفعل الماضى فكأنك قلت : أعطاه درهماً» [3] .

لكنه يجيز عمله ماضياً بشرط أن يكون قد أضيف إلى الاسم الذى يليه إذ يقول : «يجوز أن يكون اسم الفاعل الذى فى معنى الفعل الماضى ينصب المفعول الثانى إذا أضيف إلى الاسم الذى يليه» [4] .

ويتكلف لذلك العمل الشَّبهَ بين الماضى واسم الفاعل ، حيث يقول إن ذلك العمل جاء «بالشَّبه الذى بين الفعل الماضى وبين الاسم الذى أوجب البناء على الفتح [5] » ، فإذا كان الفعل الماضى مبنيًا على الفتح فإن ذلك لشبهه بالاسم الذى يُبنَى على الفتح أيضاً ، وهى مغالطة بيِّنة إذ أن الاسم كما يُبنَى على الفتح فهو يبنى على حركات أخرى ، وكذلك الفعل الماضى .

وهكذا يتردد السيرافى بين منع عمل اسم الفاعل فى زمن المُضىِّ فى المفعول الثانى ، وتجويزه بشرط إضافة الأول ، وهى الصورة الشائعة كثيرة الدور فى الكلام – كما يقول الرضى ناسباً ذلك للسيرافى – وإن كان الرضى ينسب إلى السيرافى قوله إن جواز عمله فى الثانى ضرورة [6] .

---

(١) السيرافي ٧٩/٤ ، مشكل إعراب القرآن ٥٩٢/٢ ، البحر المحيط ١٨٦/٤ .
(٢) السيرافي ٧٩/٤ .
(٣) نفسه .
(٤) نفسه .
(٥) نفسه .
(٦) شرح الكافية للرضي ٢٠٠/٢ .

على أننا نجد الرأيين أيضاً عند نحوى آخر – ويكون الأمر أكثر وضوحاً – هو مكى بن أبى طالب القيسى حيث يجيز فى الآية الكريمة (جَاعِلِ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً – فاطر ١) عمل الماضى فى المفعول الثانى أو تقدير فعل لنصبه (١) .

وإذا كان أكثر النحاة يجعلون (باسط) فى الآية (وكلبهم باسط ذراعيه) فى الزمن الحالى حتى يجيزون عملها ، وإن كان فيها مايوهم المضى ، فإن الزمخشرى يقول إن (جاعل) فى قوله تعالى (وجاعل الليل سكناً) ليس «فى معنى المضى وإنما دالٌ على (جعل) مستمر فى الأزمنة المختلفة ، وكذلك فالق الحب وفالق الإصباح كما تقول ، الله قادر عالم ، فلاتقصد زماناً دون زمن» (٢) ويجعله عاملاً فى المضاف إليه ناصباً له ، حيث جوّز عطف (والشمس والقمر) فى قراءة النصب على محل الليل . وفيه تصريح بأن اسم الفاعل إذا أريد به الاستمرار كان عاملاً (٣) .

لكن الزمخشرى فى مكان آخر يجعل دلالة الاستمرار فى حكم دلالة المضىّ ، فيقول : «فأما إذا قصد معنى الماضى ، كقولك هو مالك عبده أمس ، أو زمان مستمر ، كقولك : زيدٌ مالكُ العبيد ، كانت الإضافة حقيقية ، كقولك : مولى العبيد ، وهذا هو المعنى فى (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ – الفاتحة ٤) (٤) .

ويحاول السعد دفع التنافى بين كلامى الزمخشرى ، قائلاً : إن «الزمان المستمر يشتمل على الماضى وعلى الحال والاستقبال ، فجاز أن يعتبر جانب الماضى فلايكون الاسم عاملاً ... وأن يعتبر جانب الحال والاستقبال فكان الاسم عاملاً ... وكل واحد من الاعتبارين يتعيّن بحسب اقتضاء المقامات وقرائن الأحوال» (٥) .

«واختار السيد فى دفع التنافى أن الاستمرار (فى مالك يوم الدين) ثبوتى وفى (جاعل الليل) تجدُّدى بتعاقب أفراده فكان الثانى عاملاً وإضافته لفظية لورود

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٥٩٢ .
(٢) تفسير الكشاف ٢/٣٨ .
(٣) الكشاف ٢/٣٨ ، شرح السعد علي الكشاف ١/٥٨ ، وهو في إعمال المستمر يتفق مع الزُّبيدي (الواضح ١٨٥) ، وانظر شرح الكافية للرضي ١/٢٧٩ ، الخضري ٢/٢٣ .
(٤) الكشاف ١/٥٩ ، وانظر المغني ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، حيث ينقل رأي الزمخشري ، البحر المحيط ٤/١٨٦ ، ١٨٧ .
(٥) شرح السعد علي الكشاف ١/٥٨ ، الخضري ٢/٤ .

المضارع بمعناه دون الأول» (١) .

أما الإحتجاج الرابع للكسائى وهو أن الماضى عامل فى مثل «هذا الضارب زيداً أمس» تعمله إذا كان فيه الألف واللام لامحالة» (٢) فلايخالفه النحاة فى ذلك لأنه عامل عندهم فى هذه الحالة (٣) .

يتبين لنا مما سبق أن زمن الحال والاستقبال لاخلاف فى عملهما ، بينما يختلف النحاة فى عمل الماضى ، فمنعه النحاة إلا ماكان من الكسائى وهشام وابن مضاء ، وقد جاء الكسائى بحجج فنّدها له البصريون وهم فى ذلك منطقيون إلا أنهم قد جادلوا وأطالوا الجدل وماكان أولاهم أن يقولوا بعمل اسم الفاعل دون التقيُّد بالزمن ، بخاصة إذا أحوجهم رأيهم إلى تقدير فعل فى مثل (هذا معطى زيدٍ درهماً) لنصب (درهماً) ، وكذلك تقدير فعل لنصب (سكناً) فى قوله تعالى : (وجَاعلُ اللَّيْلِ سكناً) مع وجود اسم الفاعل فى الجملة ، فقد تركوا الظاهر ولجئوا إلى التقدير .

وإذا كانت المشتقات تتضمن الزمن فإنها لاتدل إلا على زمان مجهول (٤) وإذا كانت صيغة الفعل تدل على الزمن فإننا لانجد ذلك فى صيغة اسم الفاعل(٥) و «إذا كان الفعل يدل على الزمن دلالة صرفية بحكم مبناه حتى وهو خارج السياق ، فإن الصفات لاتدلُّ دلالة صرفية على الزمن وإنما تُشْرَب معنى الزمن النحوى فى السياق من باب تعدُّد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد بعينه» (٦) .

ومعنى ذلك أننا إذا قلنا : (ضرب) ، أو (يضرب) ، أو (اضرب) عُلِمَ زمن الفعل من صيغته ، أما فى حالة المشتقات – ومنها اسم الفاعل – فإنه لتحديد الزمن يجب أن نلجأ إلى العلاقات الإنسانية فقد نجد لفظة (الساعة) أو (الآن) فيتحدَّد الزمن الحالى ، وقد نجد (غداً) أو (أمس) ... وهكذا (٧) .

---

(١) الخضري ٢/٤ .
(٢) ابن يعيش ٦/٧٧ .
(٣) انظر ماجاء تحت عنوان (عمل اسم الفاعل الموصول بالألف واللام) .
(٤) أمالي ابن الشجري ١/٢٩٣ .
(٥) ابن يعيش ٦/٧٦ .
(٦) اللغة العربية معناها ومبناها ١٠٢ .
(٧) انظر المقتضب ٤/١٤٩ ، ١٥١ .

وإذا كان بوخلخال قد ذهب إلى أن اسم الفاعل المنّون يدلُّ على زمن الحال أو الاستقبال [١] ، وأن المضاف يدلُّ على الماضى [٢] فإن اسم الفاعل «قد يأتى للدلالة على الحال أو الاستقبال وهو مضاف لأن العرب يستخفّون فيحذفون النون والتنوين والمعنى المستقبل» [٣] .

إذن فالمنّون يدل على الحال أو الاستقبال دلالة قاطعة لكن المضاف يدل على الماضى كما قد يستعمل للدلالة على الحال أو الاستقبال ، وعندئذ فنحن فى حاجة إلى قرينة – لفظية أو معنوية – لتحديد الزمن [٤] . وهذه القرائن تؤخذ من السياق الخارجى مما يجعل تحديد زمن اسم الفاعل غامضاً .

وقد احتجَّ النحاة بأن اسم الفاعل فى زمن الحال والاستقبال يشبه الفعل المضارع فهو عامل لذلك ، أما فى الزمن الماضى فينعدم هذا الشبه وهذه مسألة غامضة أيضاً ، يقول ابن يعيش محاولاً نفى الشَبَه بين الماضى واسم الفاعل – إن «اسم الفاعل إنما أُعمل لجريانه على الفعل المضارع فى حركاته وسكناته وعدد حروفه – على ماسيوضَح – فأما إذا كان بمعنى الماضى فإنه لامشابهة بينه وبين الفعل الماضى ألا ترى أن (ضَرَبَ) ثلاثة أحرف كلها متحركة ، و(ضارِبٌ) أربعة أحرف الثانى منها ساكن ، فلذلك لم يعمل إذا كان بمعنى الماضى» [٥] .

إذا كان ابن يعيش يقول ذلك ، فإن ابن الأنبارى يعرض رأى المخالفين قائلاً : «يستدل من أعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى ، فيقول إنما عمل اسم الفاعل فى محل الإجماع لجريانه على حركة الفعل وسكونه ، وهذا جار على حركة الفعل وسكونه فوجب أن يكون عاملاً» [٦] .

من هذين النصين يتبين أن مسألة جريان اسم الفاعل على حركات الفعل وسكونه يتّصف بها مادلَّ منه على (المضارع) ومادلَّ على (الماضى) فى جدل

---

(١) التعبير الزمني عند النحاة العرب ١٨٧ .

(٢) نفسه ١٨٦ ، وانظر : الكتاب ١٧١/١ .

(٣) التعبير الزمني ١٨٦ وانظر : الكتاب ١٦٥/١-١٦٦ ، المقتضب . ١٤٨/٤ ، ١٤٩ ، معاني القرآن للفراء ٢٠٢/٢ ، ٤٢٠ ، الأصول ١٤٧/١ ، ١٤٨ .

(٤) التعبير الزمني عند النحاة العرب ١٩٠ (بتصرُّف) .

(٥) ابن يعيش ٦٧/٦ .

(٦) لُمَع الأدلّة لابن الأنباري ١٣٢ .

هؤلاء النحاة .

فإذا كانت مسألة شبه المضارع باسم الفاعل العامل دون الماضى جدلية هكذا ، وإذا كان تحديد زمن اسم الفاعل يأتيه من الخارج وفيه من الغموض ما أوضحناه ، وإذا أضفنا إلى ذلك أن النحاة يقدّرون فعلاً عاملاً مع وجود اسم الفاعل فى الجملة ، لكل ذلك فإننا نرى أن اسم الفاعل يعمل دون قيد الزمن مادام ، فى الجملة اسم الفاعل ومفعول به يجوز أن يقع عليه أثر العامل الظاهر ولاداعى للتقدير .

سابعاً : شرط الاعتماد :

يظهر شرط الاعتماد عند ابن السّرّاج الذى يقول : إن «المفعول لايعمل فيه اسم الفاعل مبتدأ غير معتمد على شىء قبله ، نحو : ضارب وقاتل لاتقول : ضارب بكراً عمرو فتنصب بكراً بـ«ضارب» وترفع عمراً به ، لايجوز أن تعمله عمل الفعل حتى يكون محمولاً على غيره ، فتقول : هذا ضاربٌ بكراً» [١] ، فاسم الفاعل حتى يكون عاملاً لابد أن يسبقه شىء وقد مثّل له ابن السّرّاج بالمبتدأ فى قوله «هذا ضارب بكراً» .

ثم نجد أبا على أكثر تحديداً ، عندما يقول : إن اسم الفاعل «إنما يعمل عمل الفعل ، إذا جرى وصفاً على موصوف ، أو خبراً لمبتدأ ، أو حالاً لذى حال ... أو بعد همزة الاستفهام أو النفى» [٢] .

ويزيد ابن عصفور على ذلك : أن يكون اسم الفاعل مفعولاً ثانياً من باب ظننت ، أو ثالثاً من باب أعلمت [٣] ، وهو ماعبّر عنه ابن مالك فى الألفية بأن يكون اسم الفاعل مسنداً ، وقد اتفق معه ابن عقيل فى ذلك [٤] وعبّر ابن مالك عن ذلك – فى التسهيل – باعتماد اسم الفاعل على صاحبه [٥] وقد جاء هذا التعبير

---

(١) الأصول ٦٥/١ ، ولم يظهر عند الفراء إلاّ شرط النفي وقال إنهم يختارون النصب معه (انظر الفراء ٢٠٢/٢) .
(٢) الإيضاح العضدي ١٤١/١ ، وانظر المقتصد ٥٠٨ ، ابن يعيش ٧٩/٦ .
(٣) المقرب ١٢٤/١ .
(٤) ابن عقيل ١٠٧/٣ .
(٥) التسهيل ١٣٦ ، ١٣٧ .

قبل ابن مالك عند ابن الحاجب ويقول الرضى شارحاً إنه «يعنى بصاحبه المبتدأ إما فى الحال نحو زيد ضاربٌ أخواه أو فى الأصل نحو كان زيدٌ ضارباً أخواه وظننتك ضارباً أخواك ، وإنّ زيداً ذاهبٌ غلاماه ، والموصوف ، نحو : جاءنى رجل ضاربٌ زيداً ، وذا الحال نحو جاءنى زيدٌ راكباً جملاً» (١) .

وقد زاد ابن مالك الاعتماد على حرف النداء ، فى نحو (ياطالعاً (٢) جبلاً) ويردُّ الأشمونى ذلك قائلاً : «والصواب أن النداء ليس من ذلك ، والمسوغ إنما هو الاعتماد على الموصوف المقدّر ، والتقدير يارجلاً طالعاً جبلاً» (٣) .

وإذا كان ابن عصفور يجعل الموصوف المعتمد عليه إما لفظاً أو نيةً فإن ابن مالك يتوسع فى التقديرات ، فيقول «ولايعمل غير المعتمد على صاحب / مذكور أو منوىّ ، أو على نفى صريح أو مؤول أو استفهام موجود أو مقدر» (٤) .

ويمثّل الرضى للنفى المؤول بـ«نحو : إنما قائمٌ الزيدان أى : ما قائمٌ إلاّ الزيدان» (٥) ، كما يمثّل له السيوطى بنحو «غيرُ مضيّع نفسه عاقل» (٦) . كما يمثل الرضى للاستفهام المقدّر بنحو «قائم الزيدان أم قاعدان» (٧) .

أما عن سبب قولهم بهذا الشرط فيقول ابن السراج : «جعلوا بين الاسم والفعل فرقاً» (٨) .

وهذا مابيّنه عبدالقاهر بقوله إن «اسم الفاعل فرع على الفعل فلايقوى قوته لأن مراتب الفروع بعد مراتب الأصول فلايعمل اسم الفاعل عمل الفعل إلاّ بعد أن يعتمد على شيء» (٩) .

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٠ .
(٢) ابن عقيل ٣/١٠٧ .
(٣) الأشموني ١/٥٥٣ .
(٤) التسهيل ١٣٦ ، ١٣٧ .
(٥) شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٠ .
(٦) همع الهوامع ٥/٧٩ ، وما مثّل به الرضي هو أسلوب القصر أما مثال السيوطي فهو في رأيي نفي صريح لأن (غير) من أدوات النفي وإن كانت اسماً .
(٧) شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٠ .
(٨) الأصول ١/٦٥ .
(٩) المقتصد ٥٠٨ ، وانظر ابن يعيش ٦/٧٦ ، وهذا الأصل تقوم عليه نظرتهم إلي المشتقات بعامة .

وسبب اختيار هذه الأشياء للاعتماد عليها يوضّحه ابن يعيش بقوله «إن هذه الأماكن للأفعال ، والأسماء فيها فى تقدير الأفعال ، ألاترى أن الخبر فى الحقيقة إنما يكون بالفعل ، لأنه هو الذى يجهله المخاطب أو مما يجوز أن يجهل مثله ، لأن الأفعال حادثة منقضية ، وكذلك الصفة والحال لأنك إنما تحكيه بفعل أو مايرجع إلى فعل ، وأما الاستفهام فهو فى موضع الأفعال ، لأنك إنما تسأل عما تشك فيه وأنت إذا قلت أزيدٌ قائمٌ فإنما تشك فى قيام زيد لافى ذاته ، لأن ذاته معلومة معروفة ، وكذلك النفى إنما يكون للأفعال ، فاسم الفاعل لضعفه فى العمل لايعمل أو يعتمد والفعل لقوته لايفتقر إلى ذلك» [1] .

وهو فى ذلك يتكلّف أشد التكلف حتى يثبت أحقيّة هذه الأشياء بمكان الفعل، وهى تأويلات لاداعى لها بالمرّة ، لأننا لانحتاج إلى التشبيه بالفعل أصلاً .

لقد تصوّر النحاة أن اسم الفاعل لايحلُّ محلّ الفعل حتى يتقوّى بالاعتماد ، وهذا مايتبين من قول الرضى : «إنما اشتُرِط الاعتماد على صاحبه لأنه فى أصل الوضع وصفٍ ، فإذا أظهرت صاحبه قبله تقوّى واستظهر به لبقائه على أصل وضعه ، فيقدِر حينئذ على العمل» [2] .

يبقى أن نُنبِّه إلى أن اشتراط الاعتماد هذا ينسبه السيوطى إلى البصريين [3]، فى مقابل أن الكوفيين والأخفش لم يشترطوه لعمل اسم الفاعل [4] .

وبعد فيمكننا تلخيص أقوالهم فى الاعتماد – على تفرقها – فيما يلى : اشترط نحاة البصرة فى اسم الفاعل العامل أن يكون صفة ، أو حالاً ، أوخبراً (حالياً أو أصلياً) ، ولايهم أن يكون مايعتمد عليه ظاهراً أو مقدراً ، أو أن يسبق بنفى (صريح أو مؤول) ، أو استفهام (مقدر أو ظاهر) أو (يا) نداء . وسمّوا ذلك (الاعتماد) بينما لايشترط الكوفيون والأخفش ذلك .

---

(١) ابن يعيش ٧٩/٦ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٠٠/٢ .

(٣) همع الهوامع ٧٩/٥ .

(٤) الأشموني ٥٥٤/١ ، «الخضري ٢٣/٢ ، وقد نُسِبَ ذلك إلي الأخفش في : ابن يعيش ٦-٧٩ ، شرح الكافية ٢٠٠/٢ .

(٢) صيغ المبالغة

صيغ المبالغة أو أمثلة المبالغة ، هى ماجاء على وزن فَعُول ، وفعّال ومفعال، وفعِل ، وفعيل (١) ، ويعدُّها النحاة فرعاً على اسم الفاعل أو متحوِّلة عنه، والفرق بينها وبين اسم الفاعل أنها تفيد الكثرة أو المبالغة وقد كان شبهها باسم الفاعل أو وقوعها موقعه سبباً فى عملها عمله .

هذا الفهم نجده عند النحاة منذ سيبويه الذى يقول : «وأجروا اسم الفاعل ، إذا أرادوا أن يبالغوا فى الأمر ، مجراه إذا كان على بناء فاعل ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلاّ أنه يريد أن يحدِّث عن المبالغة» (٢) ، وقد تابع النحاة سيبويه فى ذلك (٣) .

لقد ارتبطت هذه الصيغ باسم الفاعل فإذا درسوها ، فإنما يدرسونها فى باب اسم الفاعل (٤) ، بل إن ابن يعيش يصرِّح بجعلها ضرباً من أسماء الفاعلين (٥) .

وقد جاز فيها «ماجاز فى فاعل من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار لو قلت : هذا ضروب رءوس الرجال وسوق الإبل ، على : وضروبٌ سوقَ الإبل جاز، كما تقول : هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً ، تضمر وضاربٌ عمراً» (٦) .

ومن شواهدهم على تقديم معمولها قول أبى ذؤيب الهُذَلِىّ :

قَلَى دِينَهُ واهْتَاجَ للشَّوْقِ إنَّهَا .. علَى الشَّوْقِ إخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ (٧)

---

(١) الكتاب ١/١١٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٠ ، المقرب ١/١٢٨ الجامع الصغير لابن هشام ١٥٦ ، شرح ابن عقيل ٣/١١١ همع الهوامع ٥/٨٦ .

(٢) الكتاب ١/١١٠ .

(٣) المقتضب ٢/١١٢ ، الأصول ١/١٤٥ ، المفصل ٢٢٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٠ ، المقرب ١/١٢٨ ، الجامع الصغير ١٥٦ ، الهمع ٥/٨٦ .

(٤) نفسه .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٠ .

(٦) الكتاب ١/١١٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٠ ، شرح الكافية ٢/٢٠٢ .

(٧) الكتاب ١/١١٠ ، شرح ابن عقيل ٣/١١٣ ، شرح الأشموني ١/٥٥٨ وقبله :

عَشيَّةَ سُعْدَي لَوْتَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ .. بدومة تَجْرٌ دُونَهُ وحَجِيجُ

(ابن عقيل والأشموني) .

ومن ذلك أيضاً مارواه سيبويه من قولهم : (أمَّا العسلَ فأنا شرَّابٌ) [١] .

ولم يمنع جواز التقديم إلاّ الفراء فيما روَى عنه الرضى [٢] بينما ينسب الخضرى ذلك إلى الكوفيين [٣] .

وكما شبَّهوها باسم الفاعل فى التقديم والتقدير شبَّهوها به كذلك فى عملها مجموعة أو مثنّاة ، يقول سيبويه : «وأجروه حين بنوه للجمع كما أُجْرِىَ فى الواحد ، ليكون كفواعل حين أُجْرِىَ مثل فاعل» [٤] .

ويستشهد سيبويه لذلك بقول طرفة بن العبد :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ .. غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُجُرْ [٥] .

وقول الكُميت :

شُمٌّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزُورِ مَخَا .. مِيصِ العشِيَّاتِ لاَخُورٍ وَلاَقَزَمِ [٦] .

واشترط النحاة لعملها أن تدل على التكثير أو المبالغة ، [٧] ، فعديل وجليس ، فى قولهم : (أعبدُ الله أنتَ له عديلٌ وأعبدَ الله أنتَ له جليسٌ) لاتنصب المفعول ، لأنك لاتريد به مبالغة في فعلٍ [٨] ، وكذلك (رسولٌ) ليست بمنزلة (ضَرُوبٌ) لأنك تقول : رجل ضاربٌ وضَرُوبٌ لمن يَكْثُر الضَّرْبُ منه فإذا قلت : (رسول) لم

---

(١) الكتاب ١١١/١ ، المقتضب ١١٢/٢ ، الأصول ١٤٥/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٦، الجامع الصغير ١٥٦ ، شرح ابن عقيل ١١١/٣ ، الهمع ٨٦/٥ شرح الأشموني ٥٥٧/١ ، حاشية الخضري ٢٤/٢ .

(٢) شرح الكافية ٢٠٢/٢ .

(٣) حاشية الخضري ٢٤/٢ .

(٤) الكتاب ١١٢/١ .

(٥) الكتاب ١١٣/١ ، المفصل ٢٢٨ شرحه لابن يعيش ٧٤/٦ ، شرح الكافية ٢٠٢/٢ شرح ابن عقيل ١١٧/٣ ، الهمع ٨٨/٥ ، شرح الأشموني ٥٦١/١ ، وفي رواية (فُخُرٌ) مكان (فُجُرٌ) ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٦ .

(٦) الكتاب ١١٤/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٦ ، شرح الكافية ٢٠٢/٢ ، الهمع ٨٩/٥ ، الخزانة ٤٤٨/٣ ، العيني ٥٦٩/٣ .

ويقول ابن يعيش إن (مهاوين) جمع (مِهْوَان) تكثير (مُهين) كما كان (منحار) تكثير (ناحر) .

(٧) الكتاب ١١٠/١ .

(٨) نفسه ١١٧/١ .

ترد به معنى فعْل . وليس رسولٌ مكثّراً من مرسَل ، لأن رسولاً قد يستقيم أن يكون أُرسِل مرةً واحدة ، فليس للمبالغة . وأما ضَرُوب فمعناه كثرة الضرب [١]» .

ولاتعمل هذه الصيغ إن لم تدل على الكثرة ، كأن تكون للنسب كنجّار أو يكون بناء الوصف عليها ككريم وفرِح [٢] .

وقد اختلف النحاة في عدد هذه الصيغ والعامل منها ، فهى خمس عند سيبويه ومن تبعه هى : فَعُول وفَعَّال ، ومِفْعَال ، وفَعِل ، وفَعِيل [٣] .

وأضاف ابن السراج صيغة سادسة هى صيغة (مِفْعَل) ، حيث يقول :

«ومما يجرى مجرى (فَاعِل) مِفْعَلٌ ، نحو : قَطَعَ ، فهو مِقْطَعٌ ، وكَسَرَ فهو مِكْسَرٌ ، يراد به المبالغة والتكثير ، فمعناه معنى (فاعل) إلاّ أنه مرة بعد مرة» [٤] .

وينسب السيوطي لابنِ ولاَّد وابن خروف أنهما قد أعملا (فِعِّيلاً) بالكسر والتشديد ، فأجازا (زيد شِرِّيب الخمر) ، وطِبِّيخ الطعامَ [٥] ونجد الشاهد علي إعمال هاتين الصيغتين عند أبى حيان ، حيث يقول : «وقد سمع إضافة شِرِّيب إلى معموله فى قوله :

لاتَنْفُرِى يَانَاقُ مِنْهُ فَإِنَّهُ ... شِرِّيبُ خَمْرٍ مُسْعَرٌ لِحُرُوبِ

فعلى هذا لايبعد عمله نصباً [٦] .

على أية حال لم يكن لهاتين الصيغتين ذكر غير ذلك ، وبقيت أمثلة سيبويه الخمسة يختلف حولها النحاة ، فالكوفيون ، لايجيزون عمل شيء منها لأنها

---

(١) المقتضب ١١٦/٢ ، ١١٧ ، وانظر في مثال (رسول) الكتاب ١١٧/١ لكنَّ المبرد قد وضَّحه وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٦ ويستخدم لفظة (تكثير) بدلاً من (مبالغة) ٧١/٦ ، ٧٢ .

(٢) همع الهوامع ٨٧/٥ .

(٣) الكتاب ١١٠/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٦ ، المقرب ١٢٨/١ ، الجامع الصغير ١٥٦ ، شرح ابن عقيل ١١١/٣ ، همع الهوامع ٨٦/٥ .

(٤) الأصول ١٤٥/١ .

(٥) همع الهوامع ٨٨/٥ .

(٦) نفسه والبيت لحفص بن الأحنف الكناني ويروي لأخيف . انظر الدرر ١٣٠/٢ ، أمالي ابن الشجري ١٦٠/١ ، ولايخفي أن صيغة (مِفْعَل) التي ذكرها ابن السراج موجودة في البيت أيضاً . لكن الصيغتين تعوزهما الشواهد التي تعملان فيها عملاً صالحاً .

تخالفِ وزن المضارع ومعناه ، أو لأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة – فهى لاتشبِه الفعل – ، فإن جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدّر ، بينما تعمل عند البصريين مع فوات الشَّبه اللفظى لجبر المبالغةِ فى المعنى ذلك النقصانَ ، ولأن السماع جاء بعملها (١) .

إلاَّ أنِ البصريين يختلفون فيما يعمل منها ، فيتفقون على إعمال ثلاث هى : فَعُول ، وفَعَّال ، ومِفْعَال .

فمن إعمال (فَعُول) قول الشاعر :

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُـوا زَاداً فَـإِنَّكَ عَاقِرُ (٢) .

ومن إعمال (فَعَّال) قول الشاعر :

أَخَا الْحَـــرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِـلاَلَهَا وَلَيْـسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلاَ (٣)

ومن إعمال (مِفْعَال) قولهم : (إنَّه لَمِنْحَارٌ بوائكَهَا) (٤) .

أما الصيغتان الأخريان فقد اختلفوا فى إعمالهما ، فيجيز سيبويه ومن تبعه إعمالهما (٥) ، بينما يقصر أبوحيانَ إعمالهما على السماع (٦) .

ويجيز أبو عمر الجرمى إعمال (فَعِلٌ) وحده على بُعْدٍ (ضعف) ، فيقول : أنا فَرِقٌ زيداً ، وحَذِرٌ عمراً ، والمعنى : أنا فَرِقٌ مِنْ زيدٍ ، وحَذِرٌ مِنْ عمرو، (٧).

---

(١) انظر شرح الكافية ٢٠٢/٢ ، شرح التصريح ٦٨/٢ ، الهمع ٨٧/٥ .

(٢) الكتاب ١١٤/١ ، المقتضب ١١٣/٢ ، الأصول ١٤٥/١ ، شرح الكافية ٢٠٢/٢ ، الهمع ٨٦/٥ ، شرح الأشموني ٥٥٧/١ .

(٣) الكتاب ١١١/١ ، المقتضب ١١٢/٢ ، المفصل ٢٢٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٦ ، شرح شذور الذهب ٣٩٢ ، شرح ابن عقيل ١١٢/٣ ، همع الهوامع ٨٦/٥ ، شرح الأشموني ٥٥٧/١ .

(٤) الكتاب ١١٢/١ ، المقتضب ١١٣/٢ ، الأصول ١٤٦/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٦، شرح ابن عقيل ١١٣/٣ ، الهمع ٨٦/٥ ، شرح الأشموني ٥٥٧/١ .

(٥) الكتاب ١١٠/١ ، ١١٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٦ ، الجامع الصغير ١٥٦ شرح ابن عقيل ١١١/٣ ، الهمع ٨٦/٥ .

(٦) الهمع ٨٨/٥ .

(٧) الأصول ١٤٧/١ ، وانظر شرح التصريح ٦٨/٢ ، الهمع ٨٧/٥ وقد عكس السيوطي رأي الجرمي ولم أجد ذلك إلاَّ عنده .

لكن المبرد – ومن تبعه – يمنع إعمالهما [١] ، ويجىء فى كتب النحو إطلاق نسبة ذلك المنع على النحاة غير سيبويه ، الذى أجاز عمل الصيغتين والجرمى الذى أجاز عمل (فَعِلٌ) وحدها ، فنجد عندهم عبارات (أباه النحويون)[٢]، أو (خالفوا سيبويه فى وزنين) [٣] أو (منعه غير سيبويه) [٤]، ولم يُوَفَّق هؤلاء فى هذا التعميم ، إذ أن سيبويه قد تبعه فى رأيه كثير من النحاة ، بينما لم يمنع الإعمال إلاَّ قلة قليلة اتبعت المبرد [٥، ٦] .

احتج سيبويه – ومن تبعه – لعمل (فَعِيل) بقول ساعدة بن جؤية :

حتَّى شَـآَهَا كلِيلٌ موْهِناً عَمِلٌ   بَاتَتْ طِرَاباً وبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ [٧] .

وقد ردَّ عليه المبرد بأن «(مَوْهِناً) ظرف وليس بمفعول ، والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل ، كان متعدياً أو غير متعدٍّ» [٨] ، ولايجوز عند المبرد– ومن تبعه – عمل (فعيل) ، لأن «(فعيلاً) إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذى لايتعدى ، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به» [٩] ، فأصل (فَعِيل) – على قوله – أن يأتى من فعل لازم ، فإذا جاء من متعدٍ قِيسَ على ذلك فلم يتعدَّ على الأصل ، ويؤيد هذا الشرح قول المبرد بعد ذلك : «والفعل الذى هو لفعيل فى الأصل إنما هو ماكان على (فَعُلَ) نحو : كَرُمَ فهو كريم ، وشَرُفَ فهو شريف» [١٠] .

---

(١) المقتضب ١١٣/٢ ، الأصول ١٤٦/١ ، شرح الكافية ٢٠٢/٢ .
(٢) الأصول ١٤٦/١ ، ١٤٧ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٦ .
(٤) شرح الكافية ٢٠٢/٢ ، مغني اللبيب ٤٣٥ .
(٥) الكتاب ١١٠/١ ، ١١٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٦ ، الجامع الصغير ١٥٦ شرح ابن عقيل ١١١/٣ ، الهمع ٨٦/٥ .
(٦) المقتضب ١١٣/٢ ، الأصول ١٤٦/١ ، شرح الكافية ٢٠٢/٢ .
(٧) الكتاب ١١٣/١ ، ١١٤ ، المقتضب ١١٤/٢ ، شرح الكافية ٢٠٢/٢ .
(٨) المقتضب ١١٤/٢ .
(٩) المقتضب ١١٣/٢ ومعني كلام المبرد أن أصل (فعيل) إنما يكون من اللازم فإذا جاء من فعل متعدٍ قِيسَ علي الأصل فلم يتعدَّ مثله .
(١٠) المقتضب ١١٤/٢ ، الأصول ١٤٦/١ ، شرح الكافية ٢٠٢/٢ ، المغني ٤٣٥ .

ويرد أتباع سيبويه بأن (كليلاً) – فى البيت – بمعنى (مُكِلّ) أو (كَالّ)[١] وإنما غُيِّر للتكثير أو المبالغة [٢] ، والمعنى المقصود – فى البيت – أن البرق كأنه يُكِلُّ الوقتَ بدوامه فيه ، كما يُقال (أتعبْتَ يومَك) [٣] ، فهم يرون أن (موْهِناً) وإن كان ظرفاً إلاّ أنه منصوب على المجاز أو التوسع فهو مفعول به على التوسع فى الظرف .

أما المعارضون فيرون فى ذلك «حمل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة» [٤] ، «ولاالاستدلال بالمحتمل» [٥] ، وإذا كان أتباع سيبويه قد اعترضوا على هذا الشاهد ، فقد أضاف بعض المتأخرين من النحاة شواهد أخرى من ذلك قول بعض العرب (إن اللهَ سميعٌ دعاءَ من دعاه) [٦] .

وقول الشاعر :

فَـتَاتَانِ أمَّا منْهُـما فَشَـبِيهَةٌ ... هِلاَلاً وَألاخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا [٧]

واحتج سيبويه لعمل (فَعِلٌ) بشاهدين أحدهما قول الشاعر :

حَذِرٌ أُمُـوراً لاَتُخَـافُ وآمِـنٌ ... مَالَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْـدَارِ [٨]

وقول الآخر :

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ ... بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ [٩]

---

(١) أي بمعني اسم الفاعل من الفعل (أكلّ ، أو كلّ) .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٦ وانظر شرح الكافية ٢٠٢/٢ ، المغني ٤٣٥ .

(٣) شرح الكافية ٢٠٢/٢ ، والمغني ٤٣٥ والنص لابن هشام ومعني شآها : شاقها وطرّبها ، والموهن : وقت من الليل والضمير في (شآها) يعود إلي البرق .

(٤) المغني ٤٣٥ .

(٥) شرح الكافية ٢٠٢/٢ .

(٦) شرح ابن عقيل ١١٤/٣ ، همع الهوامع ٨٧/٥ . وانظر الخزانة ٤٥٢/٣ .

(٧) شرح الأشموني ٥٥٨/١ ، شرح التصريح ٦٨/٢ .

(٨) الكتاب ١١٣/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٦ وينسبه لإبّان اللاحقي ، ابن عقيل ١١٤/٣ الأشموني ٥٥٩/١ وفيهما (تضيرا) امكان (تخاف) . شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٠٩/١ ، أمالي ابن الشجري ١٠٧/٢ .

(٩) الكتاب ١١٢/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٦ ، شرح الأشموني ٥٥٩/١ .

ويرد المبرد على سيبويه بأن أكثر النحاة على ردّ عمل (فَعِلٌ) ، كما احتجّ بأنه «لما تنتقل إليه الهيئة ، تقول : فلان حَذِرٌ ، أى ذو حذر وفلان بطِرٌ ، كقولك : ماكانَ ذا بطِرٍ ولقد بطِرَ ، وماكانِ ذا حذرٍ ولقد حذِرَ فإنما هو كقولك : ماكان ذا شرَفٍ ولقد شرف ، وماكان ذا كرمٍ ولقد كرم» [1] ومعنى ذلك أن فعله لازم ، فهو لازم مثله .

وكذلك احتجّ بأنه مُشَابهٌ لفعيل حيث يقول : «(فَعَلَ) مضارعة (لفَعيل) وكذلك يقع (فَعِلٌ) و(فَعِيلٌ) فى معنى كقولك : رجلٌ طِبٌّ وطبيب ، ومذِل ومذِيل وهذا كثير جداً» [2] ، وردَّ البيت الأول بأنه موضوع مُحْدَث [3] ، لكن أتباع سيبويه يدفعون ذلك فيقول ابن يعيش «إن سيبويه رواه عن بعض العرب وهو ثقة لاسبيل إلى ردّ ماروواه» [4] ويقول الأشمونى إن «القدح فيه من وضع الحاسدين»[5] .

أما البيت الثانى فينسبه ابن يعيش للبيد ويورد اعتراض بعضهم عليه بقولهم إن «انتصاب (عضادة سمحج) على الظرف لا على المفعول ومعنى عضادة سمحج قوائمها وشنج : لازم ومسحل هو العير وسمحج الأتان ، كأنه قال : أو عير لازم يمنةَ أتان أو يُسْرةَ أتان ، فيكون المراد بالعضادة الناحية» [6] . على أنه يبقى معنا شاهد فيه الحجة البالغة ، وهو قول زيد الخيل :

أَتَانِى أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِى ... جِحَاشُ الكَرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ [7] .

فقد عملت (مزقون) ومفردها (مَزِق) على وزن (فَعِل) النصب فى (عرضى) على المفعولية وإن لم تظهر علامة النصب إلا أنها لاتحتمل غير هذا كما يقول ابن يعيش [8] .

---

(١) المقتضب ١١٤/٢ : ١١٥ .

(٢) المقتضب ١١٥/٢ ، مذِل ومَذِيل : ضَجِر وقَلِق .

(٣) المقتضب ١١٦/٢ ، الأصول ١٤٧/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٦ شرح الكافية ٢٠٢/٢ ، خزانة الأدب ٤٥٦/٣ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٦ .

(٥) شرح الأشموني ٥٥٩/١ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٦ .

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٦ ، شرح ابن عقيل ١١٥/٣ ، شرح التصريح ٦٨/٢ ، الهمع ٨٧/٥ ، شرح الأشموني ٥٥٩/١ .

(٨) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٦ .

(٣) عمل اسم المفعول

يعرِّف ابن هشام اسم المفعول بأنه «مادلَّ على حدث ومن وقع عليه» [١] ويُبنَى من الثلاثى على زنة مفعول ، ومن غيره على زنة اسم فاعله مفتوحاً ماقبل آخره» [٢] .

ويتفق مع اسم الفاعل – من حيث العمل – فى أحكامه [٣] ، ويؤكِّد السيوطى ذلك قائلاً : إنه مثل اسم الفاعلِ فى العمل والشروط والأحكام وفاقاً وخلافاً [٤] .

إلاَّ أنه يختلف مع اسم الفاعل فى أن «اسم الفاعل بمنزلة المضارِع الذى معناه (يَفْعَلُ) ، واسم المفعول جارٍ على الفعل المضارع الذى معناه (يُفْعَل)» [٥]، فتقول «مررت برجلٍ مضروب أخوه فيكون مرفوعاً بمضروب كما يرتفع بـ(يضرب) ، وهذا جار على يضرب فى التقدير» [٦] ، فحكمه فى المعنى والعملِ حكم الفعل المبنى للمفعولِ فيرفع المفعول كما يرفعه فعله ، فكما تقول «ضُرِبَ الزيدان ، تقول : «أمضروبٌ الزيدان» [٧] .

ويستشهد السيوطى على إعماله بقول الشاعر :

وَنَحْـنُ تَرَكْنَا تَغْـلِبَ ابْنَةَ وَائِلٍ   كَمَضْرُوبَةٍ رِجْلاَهُ مُنْقَطِعِ الظَّهْرِ [٨]

كما أن اسم المفعول تجوز إضافته إلى مرفوعه دون اسم الفاعل ، والحق أن

---

(١) الجامع الصغير لابن هشام ١٥٧ .

(٢) التسهيل ١٣٨ .

(٣) انظر في ذلك : الكتاب ١٠٨/١ ومابعدها ، المقتضب ١١٧/٢ ، ١١٨ الأصول ١٤٥/١ ، شرح السيرافي ٢٦٢/١ الإيضاح العضدي ١٤١/١ المفصل ٢٢٩ ، المقتصد ٥١٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٦ ، التوطئة ٢٤٣ ، التسهيل ١٣٨ ، شرح الكافية للرضي ١٩٩/٢، ٢٠٠ ، الجامع الصغير ١٥٧ ، شرح شذور الذهب ٤٧٣ ، همع الهوامع ٩٠/٥.

(٤) همع الهوامع ٩٠/٥ .

(٥) المقتضب ١١٧/٢ ، ١١٨ وانظر : الكتاب ١٠٩/١ .

(٦) المقتصد ٥١٢/١ ، وانظر : المفصل ٢٢٩ ، شرح المفصل لابن يعش ٨٠/٦ .

(٧) شرح ابن عقيل ١٢١/٣ .

(٨) همع الهوامع ٩٠/٥

ذلك المرفوع أصله النصب ، كما يقول أبوحيان [١] ، فالمرفوع نائب فاعل لكن أصله مفعول به .

فإذا كان لفعله مفعولان رفع – اسمُ المفعول – أحدهما ونصب الآخر يقول السيرافى «وإذا قلت هذا مُعْطًى درهماً ، فهو بمنزلة قولك : هذا يُعْطَى درهماً ، فيُعطَى هو فعل مفعول تعدّى إلى مفعول آخر ومُعْطى اسم المفعول المشتق من هذا الفعل فيعمل عمله ، وكذلك تقول : هذا مَكْسوٌّ أبوه ثوباً فيعمل مَكْسوٌّ عمل يُكْسَى ويصير بمنزلة قولك هذا يُكسَى أبوه ثوباً» [٢] .

هناك أمثلة تتساوى مع اسم المفعول فى المعنى ، هذه الأمثلة هى : فِعْلٌ ، وفَعَلٌ ، وفُعْلَةٌ ، وفَعِيلٌ [٣] ، ولاتعمل هذه الأمثلة عند النحاة ، فلايُقال : مررت برجل كحيل عينُه ، ولاقتيلٍ أبوه ، وقد أجاز ابن عصفور عملها ، فى حين يفصّل أبوحيان فى ذلك حيث يقول : إن منع ذلك أو إجازته يحتاج إلى نقل صحيح عن العرب [٤] .

(٤) الصفة المشبهة

يعرِّفها الرضى بأنها «ما اشتُقَ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت» [٥] ، فهى من المشتقات إلاَّ أنها لاتصاغ إلاَّ من فعل لازم [٦] ، أما ماجاء من متعدٍّ من مثل العليم والرحيم فهو منزَّل منزلة اللازم ، أو محوَّل إلى (فَعُل) بالضم [٧] ، ويقصرهما البعض على السماع [٨] .

---

(١) انظر الهمع ٥/٩٠ .
(٢) شرح السيرافي ١/٢٦٢ ، (وفي مثال (هذا مُعْطًى درهماً) نائب الفاعل مستتر تقديره (هو) يعود علي (هذا) وهو المفعول الأول وانظر أيضاً الإيضاح العضدي ١/١٤١ ، ١٤٢، شرح ابن عقيل ٣/١٢١ .
(٣) التسهيل ١٣٨ ، همع الهوامع ٥/٩١ .
(٤) همع الهوامع ٥/٩١ .
(٥) شرح الكافية ٢/٢٠٥ .
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٦/٨١ ، ٨٢ ، التسهيل ١٣٩ ، شرح الكافية ٢/٢٠٥ شرح ابن عقيل ٣/١٤١ حاشية الخضري ٢/٣٢ .
(٧) حاشية الخضري ٢/٣٢ وهذا الوزن من أوزان الفعل اللازم .
(٨) شرح الأشموني ٢/٣ .

وقد شبَّهها النحاة باسم الفاعل وليس بالفعل ، لأنها «ليست جارية على الفعل فلم تكن على أوزان الفعل كما كانٍ (ضارِب) في وزنِ الفعلِ وعلى حركاته وسكونه» [١] ويأتى شبهها به من أنها «تذكَّر وتؤنَّث وتثنَّى وتجمع بالواو والنون ، والألف والتاء» [٢] كما أن اسم الفاعل كذلك .

ويُضيف بعض المتأخرين شَبَهاً آخر هو «أنها تدلُّ على حَدَثٍ ومنِ قامِ به»[٣] ، ويُحلِّل الرضى ذلك قائلاً : إنها «بمعنى (ذو) مضافاً إلى مصدره ، فحسن بمعنى (ذو حسنٍ) ، كما أن اسم الفاعل منه أعنى حاسِناً كذلك محلٌّ للحدث المشتق هو منه فضارِبٌ بمعنى ذو ضَرْبٍ» [٤] .

هذا الشبه بينها وبين اسم الفاعل هو الذى جعلها تعمل عمل الفعل [٥] (أو عمل اسم الفاعل) فتنصب ، كما أن اسم الفاعل – لِهذا الشبه نفسه – يعمل الجر ، يقول عبدِالقاهر : «الأصل فى الضاربِ الرجل أن يُنْصَبَ ، لأنه بمنزلة الفعل نحو الذى ضَرَبَ ، وفى الحسن الوجه أن يُجَرَّ ، لأن فعله غير متعدٍّ ... ثم يدخل كلٌّ واحد منهما على صاحِبه فيجرّ الرجلِ فى قولك : الضارب الرجل على التشبيه بالحسن الوجهِ ، وينصب الوجه فيقال : مررت بزيدٍ الحسنِ الوجه ، تشبيهاً بالضاربِ الرجل» [٦] .

إلاَّ أن درجتها فى العمل تَنْحَطُّ عن درجة اسم الفاعل ، لأنها مُشَبَّهةٌ به فهى فرع عليه فى العمل ، يقول سيبويه : «ولم تَقْوَ أن تعمل عمل الفاعل [٧] ،

---

(١) الإيضاح العضدي ١٥١/١ .
(٢) الإيضاح العضدي ١٥١/١ ، وانظر : الكتاب ٢٠٣/١ ، ٢٠٤ ، المقتصد ٥٣٣/١ ، ٥٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٦ ، شرح الكافية ٢٠٥/٢ ، شرح الأشموني ٢/٢ ، حاشية الخضري ٣٢/٢ .
(٣) شرح الأشموني ٢/٢ وانظر شرح الكافية ٢٠٥/٢ ، حاشية الخضري ٣٢/٢ .
(٤) شرح الكافية ٢٠٥/٢ .
(٥) الكتاب ٣٠/٢ ، ٣٦ ، مقدمة ابن بابشاذ ٣٥٧ ، شرح المقتصد ٥٤٨ ، الإنصاف ١٣٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٦ ، ٨٣ ، شرح الكافية ٢٨٢/١ ، شرح ابن عقيل ١٤٣/٣ ، شرح الأشموني ٣/٢ .
(٦) المقتصد ٥٤٨ وانظر : الكتاب ٣٠/٢ ، الإنصاف ١٣٥/١ ، شرح الكافية ٢٨٢/١ .
(٧) الضمير في (تقوي) يعود علي الصفة المشبهة ، والمقصود بـ(الفاعل) في النص (اسم الفاعل) في المرتين .

لأنها ليست فى معنى الفعل المضارع ، فإنما شُبِّهتْ بالفاعل فيما عملت فيه»[١]، ويضاف إلى ماقاله سيبويه أنها مشتقة من فعل لازم لامتعدٍّ ، وذلك ماجعلها لاتقوى على العمل .

ثم اختلف النحاة فى منصوب الصفة المشبهة ، ومنصوبها إما أن يكون نكرة ، ومثاله (زيدٌ حَسَنٌ وجهاً) وإما معرفة ، ومثاله : (زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ ، أو زيدٌ الحَسَنُ الوجهَ) .

فالبصريون يجعلون النكرة منصوبة على التمييز ، أما المعرفة فهى منصوبة عندهم على التشبيه بالمفعول [٢] ، ويجعل الكوفيين كلاً من النكرة ، والمعرفة تمييزاً [٣]، وهناك رأى ثالث هو أن المنصوب على التشبيه بالمفعول فى الجميع[٤].

وإذا ذهبنا نختار رأياً من هذه الآراء ، فإننا سنجد فى رأيين منها القول بما أسماه البصريون (التشبيه بالمفعول) ، فما مقصودهم بذلك ؟ لقد دعا البصريين إلى قولهم بالتشبيه بالمفعول شيئان ، أحدهما : أنهم يشترطون فى التمييز أن يكون نكرة [٥] . فلما جاء منصوب الصفة المشبهة معرفة جعلوه منصوباً على التشبيه بالمفعول ، بينما يجيز الكوفيون أن يكون التمييز معرفة [٦] فمنصوبها عندهم تمييز لاغير .

---

(١) الكتاب ١٩٤/١ ، شرح السيرافي ٢٦٣/١ ، الإيضاح العضدي ١٥١/١ ، مقدمة ابن بابشاذ ٣٥٧ ، المقتصد ٥٣٣/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٦ ، ٨٢ شرح ابن عقيل ١٤٣/٣ .

(٢) شرح الكافية ٢١٠/٢ وانظر في ذلك : الكتاب ٣٠/٢ ، المقتضب ١٦١/٤ ، الأصول ١٥٦/١ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ٢٧١ ، الإيضاح العضدي ١٥٤/١ ، المقتصد ٥٤٨ ، ٥٥٠ أمالي ابن الشجري ١٠٦/١ ، أسرار العربية ٨٠ التسهيل ١١٥ ، شرح الكافية ٢٨٢/١ ، ٢٠٦/٢ ، شرح ابن عقيل ١٤٢/٣ همع الهوامع ٥٩/٥ ، ٩٠ ، شرح الأشموني ٦/٢ ، حاشية الخضري ١٩٩/١ وينسبه إلي البصريين ، ٣٢/٢ ، ٣٣ .

(٣) شرح الكافية ٢١٠/٢ وانظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٦ ، ٨٨ وينسب ذلك إلي أبي علي الفارسي ، التسهيل ١١٥ ، الارتشاف ٦٧٨/٢ ويُضيف إليهم ابن الطراوة ، همع الهوامع ٧٢/٤ .

(٤) شرح الكافية ٢١٠/٢ وانظر في ذلك : المقتضب ١٦١/٤ ، ١٦٢ ، الأصول ١٥٨/١ ، ٢٧١، الجمل ٩٥–٩٧ ، شرح السيرافي ١٢٥/٤ ، ١٢٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٦ .

(٥) شرح السيرافي ١٧٩/٤ ، ١٨٠ ، شرح الكافية ٢٢٣/١ ، همع الهوامع ٧٢/٤ .

(٦) شرح الكافية ٢٢٣/١ ، همع الهوامع ٧٢/٤ .

الثانى : أن الصفة المشبَّهة لما أشبهت اسم الفاعل كان المنصوب بها مشبَّهاً بالمفعول يقول سيبويه : «قولك حسَنُ الوجهِ أبوه ، بمنزلة قولك مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ ، فصار هذا بدخول التنوين يُشْبِهُ ضارباً ، إذا قلت : برجلٍ ضاربٍ أباه»[١] ويتضح ذلك عند ابن السراج – وهو يجعل النكرة مشبَّهة بالمفعول أيضاً – حيث يقول : إن «وجهاً عندهم منصوب بأنه مُشَبَّه بالمفعول ، لأن حَسَنٌ يُشْبِهُ اسم الفاعل» [٢] .

كما أن النحاة قد أبوا أن يكون منصوب الصفة المشبهة مفعولاً فى المعنى ، لأنها أبداً من فعل غير متعدٍّ [٣] ، فحملوها على اسم الفاعل فنصبوا بها [٤] ولم يكن لهم لذلك أن يسمُّوا منصوبها مفعولاً ، فقالوا إنه (مشَبَّهٌ بالمفعول) . (أو تمييز) .

والحق أن مصطلح (التشبيه بالمفعول) قد استُخدِم بدلالات مختلفة [٥] لاتختلف فقط من نحوى لآخر بل تختلف عند النحوى الواحد ، فنجدهم يستخدمونه للدلالة على (علة نصب ماعدا المفاعيل) ، كما يستخدمونه بمعنى منصوب الصفة المشبهة (المعرف أو الاثنين) ، أو المتوسع فيه [٦] .

وإذا كان نحاة البصرة قد اشترطوا أن يكون التمييز نكرة فإن بعضهم قد أجاز أن يكون (الموصول بالألف واللام) تمييزاً وتأولوا ذلك على زيادة الألف واللام [٧] .

فإذا تركنا جدلهم النظرى ورجعنا إلى الأمثلة المطروحة فإننا نجد شرط

---

(١) الكتاب ٢/٣٠ وانظر : الأصول ١/١٥٦ ، ١٥٩ .

(٢) الأصول ٣٩٤١ وانظر أيضاً : شرح السيرافي ٤/١٢٥ ، ١٢٦ ، الإيضاح العضدي ١/١٥٤، المقتصد ٥٤٨ ، أمالي أبن الشجري ١/١٠٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٨٤ ، شرح الكافية ١/٢٨٢ ، شرح ابن عقيل ٣/١٤٢ .

(٣) التوطئة ٢٤٤ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٦/٨٧ .

(٥) انظر ماجاء بهذا البحث في المصطلحات .

(٦) انظر علي سبيل المثال : الأصول ١/٢٥٧ ومابعدها ، ١/١٥٨ ، الإيضاح العضدي ١/١٥٤، ١٦٧ ، المقتصد ١/٥٤٨ ، ٦٧١ ، شرح ابن عقيل ٢/١٩٢ ، ٣/١٤٢ (فقد استخدم المصطلح بدلالتين مختلفتين في الموضعين المذكورين من كل مصدر) .

(٧) شرح السيرافي ٤/١٨٠ ، ١٨١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٨٧ ، ارتشاف الضرب ٢/٦٧٨ ، المغني ٤٥٩ ، همع الهوامع ٤/٧٢ .

التمييز الأساسى وهو : التفسير بعد الإبهام . ينطبق عليها فإذا قلت : (زيدٌ حسنٌ) ، ثم قلت : (وجها) كانت كلمةُ (وجهاً) تفسيراً أو إزالة إبهام بتحديد مكان الحسن ، وكذلك المعرفة فى مثل (زيدٌ حسنُ الوجه) أو (زيدٌ الحسنُ الوجه) .

مما سبق يتضح أن رأىَ الكوفيين يجعل منصوب الصفة المشبّهة تمييزاً هو الراجح ولاداعى للقول بالتشبيه بالمفعول هنا لا فى النكرة ، ولا فى المعرفة .

(٥) أفعل التفضيل

هو اسم مشتق على وزن (أفعل) [١] فيه معنى الفعل [٢] ، إلاَّ أنه لايقوى قوة اسم الفاعل ، أو الصفة المشبهة [٣] ، لأنه «لايثنّى ، ولايجمع ، ولايؤنّث فبعد عن شبه اسم الفاعل ، وصار كالأسماء الجوامد التى لم تؤخذ من الأفعال» [٤] ، لذا فهو ينصب التمييز [٥] ، ولاينصب المفعول به عند أكثر النحاة [٦] .

إلاَّ مانسب إلى محمد بن مسعود من أن ينصب المفعول به ، وقد احتجَّ بقوله تعالى : (هو أهدىٰ سبيلاً - الإسراء ٨٤) فقال : إن (سبيلاً) ليس تمييزاً لأنه ليس فاعلاً كما هو فى (زيدٌ أحسَنُ وجها) [٧] .

كما احتج أيضاً بقول العباس بن مرداس :

أَكَرُّ وأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمُ وأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا [٨]

---

(١) التسهيل ١٣٣ ، شرح الأشموني ٤٩/٢ .
(٢) المقتضب ٢٤٨/٣ ، شرح السيرافي ١٤٩/٤ ، ١٥٠ ، التبيان للعُكبري ٤٨/١ شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٦ .
(٣) الكتاب ٢٠٣/١ ، المقتصد ٥٣٧/١ ، ٥٣٨ ، همع الهوامع ٣٠/٤ .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٦ ، وانظر : الكتاب ٢٠٣/١ ، همع الهوامع ٣٠/٤ .
(٥) معاني القرآن للفراء ٤٩/٢ ، الأصول ٤٥/٢ ، التوطئة ٢٤٧ ، التسهيل ١٣٣ المغني ٥٤٥، شرح الأشموني ٥٠/٢ .
(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن لمكي ٦٦/٢ ، التبيان للعُكبري ٤٨/١ ، مغني اللبيب ٥٤٥ ، همع الهوامع ١٠٩/٥ ، شرح الأشموني ٦٠/٢ ، حاشية الصبان ١٢٦/٢ ، حاشية الخضري ١٣٥/١ .
(٧) حاشية الصبان ١٢٦/٢ ، ٥٦/٣ .
(٨) حاشية الصبان ١٢٦/٢ .

وقد جعل النحاة (القوانس) منصوباً بفعل مقدّر دلّ عليه (أَضْرَبُ) [١] ، و«أجاز بعضهم أن يكون (أفعل) هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل» [٢] .

بينما يرفض بعض شرّاح أبيات المفصل ذلك ويقولون : «إن المراد بالبيت أَضْرَبُ منا بالسيوف للقوانس فحذف اللام لضرورة الشعر» [٣] ، وقد اعترضوا على تقدير الفعل لأمرين أحدهما – ولعل فيه رداً على من جرد (أَضْرَبُ) من التفضيل أيضاً – «أن إضمار نضرب يفسد معنى البيت إذ مراد الشاعر : أنهم ضاربون ونحن أضرب منهم فيحصل التفضيل ولو قال نضرب القوانس لم يكن فيه تفضيل ، والثاني : أن (أَضْرَبُ) لاينصب المفعول به فكيف يدلّ عليه والدالّ على عامل هو الذى يصح أن يعمل فى معموله ، وإذا لم يصحّ عمله فيه لم يدلّ عليه» [٤] .

هذا إذا كان من فعل متعدّ إلى واحد ، أما إن كان من فعل متعدّ إلى اثنين فإن النحاة يقدرون فعلاً ناصباً للثانى نحو : هو أكسى للفقراء الثياب أى يكسوهم الثياب [٥] .

واعترض أبوحيان على ذلك بقوله «وينبغى ألّا يقال هذا التركيب إلا إن كان مسموعاً من لسانهم» [٦] . ومعنى كلام أبى حيان أنه لم يسمع هذا التركيب ، فإذا سُمِعَ فيجب – حينئذ – قصره على السماع . وفى رأيى أنه لاداعى لتقدير الفعل مع هذا التركيب – إذا سُمِعَ – والمفعول الثانى منصوب بأفعل .

ويعمل أفعل التفضيل فى محل المفعول به إنْ كان مجروراً أو ظرفاً أو غير ذلك ، فيتعدى «باللام إن كان الفعل يتعدّى إلى واحد نحو : زيدٌ أَبْذَلُ للمعروف فإن كان يُفْهِمُ علماً أو جهلاً تعدّى بالباء نحو : زيدٌ أَعْرَفُ بالنحو ، وأجهل بالفقه ، وإن كان مبنياً من فعل المفعول تعدّى بإلى إلى الفاعل معنى نحو : زيدٌ أَحبُّ إلى

---

(١) شرح الأشموني ٢/٦٠ ، الخزانة ٣/٥١٧ .
(٢) شرح الأشموني ٢/٦٠ .
(٣) الخزانة ٣/٥١٧ .
(٤) نفسه .
(٥) همع الهوامع ٥/١١٠ ، حاشية الصبان ٣/٥٥ .
(٦) همع الهوامع ٥/١١٠ .

عمرو من خالد ، وأبغض إلى بكر من عبد الله ، وبـ «فى» إلى المفعول [١] نحو: زيدٌ أحبُّ فى عمروٍ من خالد ، وأبغض فى عمرو من جعفر ،[٢] وإن كان من متعدٍّ بحرف جر عُدِّى به لا بغيره» [٣] .

وقد اختلف النحاة فى محل (حيث) فى الآية الكريمة (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ – الأنعام ١٢٤) ، يقول أبو حيان ، وقالوا (حيثُ) لا يمكن إقرارها على الظرفية هنا ، قال الحوفى لأنه تعالى لا يكون فى مكان أعلم منه فى مكان ، فإن لم تكن ظرفاً كانت مفعولاً على السعة ، والمفعول فى السعة لا يعمل فيه أعلم لأنه لا يعمل فى المفعولات ، فيكون العامل فيه فعلاً دلَّ عليه أعلم» [٤] .

بينما يجعلها العكبرى وابن عطية والتبريزى [٥] والسيوطى [٦] – مفعولاً به يقول العكبرى إن «حيث هنا مفعول به والعامل محذوف والتقدير يعلم موضع رسالته ، وليس ظرفاً ، لأنه يصير التقدير (يعلم فى هذا المكان كذا وكذا) وليس المعنى عليه» [٧] .

واستشهد التبريزى على مجىء حيث اسماً لا ظرفاً منتصباً انتصاب المفعول بقول الشمَّاخ :

وَحِلَّأَهَا عَنْ ذِى الْأَرَاكَةِ عَامِرٌ .. أَخَا الْخِضْرِ يَرْمِى حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاجِزُ

وقال «فجعل مفعولاً به لأنه ليس يريد أن يرمى شيئاً حيث تكوى النواجز ، إنما يريد أنه يرمى ذلك الموضع» [٨] .

وقد ردَّ أبو حيان ذلك قائلاً : «وما قاله من أنه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو ، لأن النحاة نصُّوا على أن حيث من

---

(١) أي المنقول عن اللازم بالهمزة .
(٢) همع الهوامع ١٠٩/٥ ، وانظر شرح الأشموني ٦٠/٢ ، حاشية الصبان ٥٥/٣ .
(٣) شرح الأشموني ٦٠/٢ ، وانظر الهمع ١١٦/٥ .
(٤) البحر المحيط ٢١٦/٤ .
(٥) نفسه .
(٦) همع الهوامع ١١٠/٥ .
(٧) التبيان للعكبري ٥٣٧/١ ، البحر المحيط ٢١٦/٤ .
(٨) البحر المحيط ٢١٦/٤ .

الظروف التى لا تتصرف وشذَّ إضافة لدى إليها وجرُّها بالياء ، ونصُّوا على أن الظرف الذى يُتوسَّع فيه لا يكون إلاَّ متصرفاً» [١] .

ثم يقول : «والذى يظهر لى إقرار (حيثُ) على الظرفية المجازية على أن تُضمَّنَ (أَعْلَمُ) معنى ما يتعدَّى إلى الظروف ، فيكون التقدير (اللّهُ أنفذُ علماً حيث يجعل رسالته) أى : هو نافذ العلم فى الموضع الذى يجعل فيه رسالته ، والظرفية هنا مجاز كما قلنا» [٢] .

كذلك اختلف النحاة حول قوله تعالى : (هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِه – الأنعام ١١٧) . فيرى مكى بن أبى طالب [٣] ، وأبو على الفارسى [٤] ، وعبد القاهر[٥] والعكبرى [٦] أن (مَنْ) فى موضع نصب بفعل دلَّ عليه «أَعْلَم» وهى بمعنى (الذى) تقديره : وهو أعلم يعلم من يضل [٧] .

ويرى ابن جنى أنها فى موضع نصب بأعلم بعد حذف حرف الجر [٨]، بينما يرى آخرون تجريد أفعل من التفضيل ونصب (مَنْ) به [٩] ، يقول الأشمونى : «وحكى ابن الانبارى عن أبِي عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤولاً بما لا تفضيل / فيه . قال : ولم يسلِّم له النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل ، وتأولوا ما استدل به » [١٠] .

---

(١) البحر المحيط ٢١٦/٤ .
(٢) نفسه ، وانظر : الهمع ١١٠/٥ ، شرح الأشموني ٦٠/٢ ، حاشية الصبان ٥٦/٣ .
(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي ٢٢٦/٢ .
(٤) البحر المحيط ٢١٠/٤ .
(٥) المقتصد ٦٠٤/١ .
(٦) التبيان للعكبري ٥٣٤/٢ .
(٧) مشكل إعراب القرآن ٢٢٦/٢ .
(٨) البحر المحيط ٢١٠/٤ .
(٩) انظر : التسهيل ١٣٤ ، همع الهوامع ١١٠/٥ ، شرح الأشموني ٦٠/٢ والتأويل بما لاتفضيل فيه يكون بوسيلتين إحداهما – وهي التي تهمنا – أن يؤوَّل باسم الفاعل (انظر التسهيل ١٣٤) وهذا مُطَّرد عند المبرد (المقتضب ٢٤٧/٣ ، التسهيل ١٣٤ ، شرح الأشموني ٥٥/٢) وقصره غيره علي السماع (التسهيل ١٣٤ ، الهمع ١١٤/٥) وسبق رفضنا لذلك .
(١٠) شرح الأشموني ٥٥/٢ ، ٥٦ .

ويرد أبو حيان ذلك بقوله : «وهذا الرأى ضعيف ، لأنه ، وإن أُوِّل بما لا تفضيل فيه ، فلا يلزم منه تعديَة كتعديه ، وللتراكيب خصوصيات» [١] .

وإنما دفعهم إلى هذه التأويلات شيئان ، أحدهما : التحرُّج ، الدينى وهو ما ظهر عند الحوفى من قبل فى تقدير محل (حيثُ) فرفضوا أن يجعلوها ظرفاً ، لأنه تعالى لا يكون فى مكان أعلم منه فى مكان [٢] كما ظهر فى الآية الكريمة (هو أعلم من يضل عن سبيله) عند من قدّروا الفعل مع وجود (أعلم) ذلك أنه «لا مشارك لله سبحانه وتعالى فى علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته»[٣].

الأمر الثانى : أنهم قالوا إن (أفضل) يبْعُدُ عن مضارعة الفعل ، وأنه مما يُسمّى بـ (معانى الأفعال) ، والمعانى لا تعمل فى المفعولات كما تعمل فى الظروف [٤] .

وبصرف النظر عن تحرُّج النحاة من جعل (حيثُ) فى الآية – ظرفية [٥] فإنها – فى رأيى – مفعول به على السعة ، مع كونها من الظروف التى لا تتصرف والذى أجاز ذلك أن التعبير هنا مجازى فاحتمل نقل الظروف بالتوسع إلى المفعولية ، وهذا أولى من قول أبى حيان إنه ظرف مجازى ، لأننا إذا كنا نحتكم إلى المجاز فالأولى أن نحتكم إلى مجاز قعّده النحاة وهو التوسع فى المفعول به ، وهذا يعفينا من التقدير الذى قدّره أبو حيان [٦] .

أما الآية الثانية فإن رأى ابن جنى – وهو نصب (مَنْ) بأعلم مع حذف حرف الجر – هو ما نختاره .

وتقدير الفعل العامل فى الآيتين لا مبرر له مع وجود المشتق .

---

(١) همع الهوامع ٥/١١٠ .
(٢) حاشية الصبان ٣/٥١ ، وانظر الهمع ٥/١١٣ .
(٤) مشكل إعراب القرآن ٢/٢٦٦ .
(٥) لقد تصوَّر النحاة : أن (أفضل) يكون من مشاركة اثنين في الفعل أحدهما أفضل من الآخر، وهم لذلك يرفضون أن يشارك اللهَ سبحانه بشرٌ في علم مكان وضع رسالته وكذلك في علم من يُضِلُّ عن سبيله .
(٦) انظر : البحر المحيط ٤/٢١٦ ، همع الهوامع ٥/١١٠ ، شرح الأشموني ٢/٦٠ ، حاشية الصبان ٣/٥٦ .

(٦) إعمال المصدر

ينقسم المصدر العامل عند النحاة إلى قسمين [١] :

أحدهما : المصدر النائب عن فعله ، أو الذى يجىء بدلاً من فعله أو فى موضع فعله ، مثاله عندهم : (ضرباً زيداً) أو قوله تعالى : (فَضَرْبَ الرِّقَابِ - محمد ٤) وقولَ الشاعر : [٢] .

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ ... وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ [٣]

فالمصدر هنا (ضرباً) ، أو (فَضَرْبَ) ، أو فندلاً) ، منصوب بفعل محذوف، وجاء هذا المصدر بدلاً من فعله [٤] ، أو فى موضع فعله فكان المفعول به (زيداً ، الرقاب ، المال) منصوباً به وجاءت (الرقاب) مفعولاً به فى محل نصب ، لأنه يصلح أن تقول (فاضربوا الرقاب)[٥] «ولو نوّن منوّن فى غير القرآن لنصب (الرقاب)» [٦] ، فهذا - كما يقول أبوحيان- من إضافة المصدر للمفعول ، ولو لم يكن معمولاً له ماجازت إضافته إليه [٧] .

---

(١) انظر في هذا التقسيم : المقرب ١٢٩/١ ، شرح ابن عقيل ٩٣/٣ ، الهمع ٧٦/٥ شرح الأشموني ٥٤٣/١ ، ٥٤٤ وهذا التقسيم موجود عند النحاة الآخرين لكنه غير واضح حيث درسوا المصدر النائب في مكان آخر .

(٢) اختُلِفَ في نسبة هذين البيتين بين الأحوص وجرير وأعشي همدان ويُرجِّح العيني أن يكون أعشي همدان (العيني ٣٦٨٢ وانظر في نسبتهما ديوان الأحوص الأنصاري ٢١٥) .

(٣) الكتاب ١١٥/١ ، ١١٦ ، الخصائص ١٢٠/١ ، الإنصاف ٢٩٣ ، شرح ابن عقيل ١٧٨/٢، شرح التصريح ٣٣١/١ ، شرح الأشموني ٣٦٨/١ ، ٥٤٤ .

(٤) الكتاب ٣١٢/١ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، معاني القرآن للفراء ٥٧/٣ ، ٥٨ ، ٦٠ ، الكامل للمبرد ١٨٦/١ ، ١٨٧ ، الأصول ١٦٤/١ ، ١٦٥ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٣/١ وانظر : الكتاب ٢٤٥/١ حيث جعل «فضرب الرقاب» مساوية لـ(رويدَ نفسهِ) ، وقد جعل (رويد) في موضع الفعل في (الكتاب ٢٤٣/١) ، وانظر المقتضب ١٥٧/٤ ، الخصائص لابن جني ٢٦٤/١ ، ٢٨٨ .

(٦) الكامل ١٨٧/١ .

(٧) البحر المحيط ٧٣/٨ .

أما الآخر فهو المصدر المقدّر بحرف من حروف المصدر والفعل (١) ، وقد جعل ابن يعيش ذلك شرطاً لإعماله (٢) ، بينما يقول الرضى إنه بهذا التقدير يشبه الفعل (٣) ، ويقول السيوطى إن الجمهور قد جعل ذلك الشرط دائماً بينما يجعله ابن مالك غالباً يقول ابن مالك : «ومن وقوعه غير مقدّر قول العرب : (سَمْعُ أُذْنِى زَيْداً يقُولُ ذَلِكَ) وقول أعرابى : (اللهمّ إنّ استغفارى إيّاك مع كثرة ذنوبى للؤم ، وإنّ تركى الاستغفار مع علمى بسعة عفوك لغىٌ) وقول الشاعر :

ورأْىُ عَـيْنَىَّ الْفَتَـى أَبَاكَـا ... يُعْطِى الْجَزِيلَ ، فَعَـلَيْكَ ذَاكَا» (٤)

وقد أصاب ابن مالك فى ذلك ، فالشاهدان الأوّلان لانستطيع أن نُقدّر المصادر فيهما بالحرف المصدرى والفعل ، ومع ذلك فهما عاملان ، أما الشاهد الثالث فقد نختلف معه فى أننا نستطيع تقدير المصدر فنقول مثلاً (وأن رأت عيناى ... إلخ البيت) .

ولكن إلاَم نحتكم ، وما الحدود الفاصلة بين المصدر الذى نستطيع أن نُقدّره وغيره ، إن مسألة التقدير هذه غامضة غير محدّدة ولم يأت بها النحاة هنا إلاّ ليَبْنُوا عليها شرطين آخرين للمصدر وهما ، عدم تقديم معموله ، أو الفصل بينه وبين معموله (كما سيتضح) ، وإذا كان ابن مالك يجعل ذلك شرطاً غالباً ، فإننى أقول إنه بذلك قد سقطت شرطيته ، لأن معنى الشرط الانطباق على جميع الحالات .

وقد قال النحاة بعمل المصدر عمل فعله منذ سيبويه الذى يعقد باباً يُسمّيه «باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع فى عمله ومعناه» (٥) وقد تابعه

---

(١) المقتضب ١/١٥٢ الأصول ١/١٦٤ ، الجمل ١٢١ ، شرح السيرافي ١/٢٦٣ الواضح ١٩٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٠ ، المقرب ١/١٢٩ ، شرح الكافية ٢/١٩٤ ، ١٩٥ ، حاشية الخضري ٢/٢١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦/٩٥ ، ٦٧ .

(٣) شرح الكافية ٢/١٩٤ .

(٤) الهمع ٥/٦٨ ، ٦٩ ، شرح الأشموني ١/٥٤٥ .

(٥) الكتاب ١/١٨٩ .

النحاة فى ذلك (١) .

فإن كان فعله لازماً كان لازماً وإن كان متعدّياً إلى واحد فأكثر فهو كذلك(٢) .

وقد يجىء له هذا العمل لشَبَهِه بالفعلِ ، وهذا الشَّبه قد يكون شَبَهاً معنوياً ، فيكونِ المصدر بمعنى الفعل ، فقولهم (عجبتُ من ضرب زيداً) معناه عند سيبويه (أنه يضرِبُ زيداً) (٣) ، وهو ماعبَّر عنه سيبويه - فى مكانٍ آخر - بأن «المصدر أبداً فى موضع الفعل» (٤) ، وعبَّر الزُّبيدى عن ذلك بأنه «يدلُّ على الفعل» (٥) ، كما قال آخرون إنه مقدَّر بالحرف المصدرى والفِعل (٦) ، فهو بهذا التقدير يُشبِه الفعل(٧) ، وقد يكون شبهاً لفظياً ، فالمصدر يتضمَّن حروف الفعل ، فلفظ (ضَرَبَ) موجود فى (الضَّرْب) (٨) .

وقد أبى بعض النحاة أن يكون عمله لشَبَهِه بالفعل ، فقالوا إنه يعمل لالشبهه بالفعل بل لأنه أصل الفعل (٩) .

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١/٩٣ ، ١٨٠ ، ٢٦١ ، المقتضب ١/١٥٢ ، الأصول ١/١٦٢ إعراب القرآن للنحاس ٣/٧٧٣ ، شرح السيرافي ١/٢٦٢ ، ٣٦٣ ، إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٩١ ، الواضح ١٩٠ ، مشكل إعراب القرآن ٢/٨١٩ ، ٨٤٥ ، ١/٤٢٤ ، المقتصد ٥٥٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٠ المقرب ١/١٢٩ ، التسهيل ١٤٢ ، شرح الكافية ٢/١٩٢ ، الهمع ٥/٦٥ ، شرح الأشموني ١/٥٤١ .

(٢) الإيضاح العضدي ١/١٣٩ ، الواضح ١٩٠ ، الهمع ٥/٦٥ .

(٣) الكتاب ١/١٨٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٠ ، ٦٧ .

(٤) الكتاب ١/٢٥٢ ، وانظر : المقرب ١/١٢٩ .

(٥) الواضح ١٩٠ .

(٦) المقتضب ١/١٥٢ ، الأصول ١/١٦٤ ، الجمل ١٢١ ، شرح السيرافي ١/٢٦٣ الواضح ١٩٠، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٠ ، المقرب ١/١٢٩ ، شرح الكافية ٢/١٩٤ ، ١٩٥، حاشية الخضري ٢/٢١ .

(٧) شرح الكافية ٢/١٩٤ .

(٨) المقتصد ٥٥٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٠ ، ٦٧ ومن الغريب أنَّ ابن يعيش يقول : إن المصدر «في معني الفعل ولفظه متضمِّن حروف الفعل فجري مجري اسم الفاعل فعمل عمله «فقد شبهه باسم الفاعل واسم الفاعل مُشَبَّهٌ بالفعل وشَبَّهَهُ بالفعل في نفس النص . وقد جعله الرضي أقل مشابهة للفعل من اسم الفاعل واسم المفعول (شرح الكافية /١٩٤) ثم يقول إنه يطلب الفاعل والمفعول عقلاً (نفسه) .

(٩) الأصول ١/١٦٢ ، شرح الأشموني ١/٥٤٦ ، حاشية الخضري ٢/٢٠ .

والعلاقة بين المصدر والفعل علاقة وثيقة ، حتى أن ابن الأنبارى يذهب إلى أن «المراد بالفعل المصدر الذى يدلُّ الفعل عليه ، وإن لم تذكره ، ألاَ ترَى أن (جاء) يدلُّ على مجيء ...» [١] .

وقد اشتد الجدل بين الكوفيين والبصريين فيما هو أصل الاشتقاق أو المصدر أم الفعل ، وإذا كان البصريون قد ذهبوا إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه [٢] ، فإنهم – مع ذلك – يُجيزُون أن يكون المصدر أصلاً ، ويُحمَل على الفعل الذى هو فرع [٣] ، لذا فلامانَع – عندهم – من أن يكون المصدر هو الأصل ، ولكنه – يُشَبَّهُ بالفعل فى العمل ، لأنهم قد جعلوا الأفعال أصل العوامل – كما سبق – ويقول عبدالقاهر فى ذلك «المصادر فروع على الأفعال فى العمل ، كما أن الأفعال فروع عليها فى الاشتقاق» [٤] .

هذه العلاقة يُعَضِّدُهَا ماجاء فى القراءات القرآنية من إحلال الفعل محلّ المصدر فى بعض القراءات – أقصد مجيء الفعل فى قراءة ومجيء المصدر فى قراءة أخرى فى نفس الموضع – ومثال ذلك ماجاء فى الآية الكريمة (فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ – البلد ١٣ ، ١٤) فقد قرئت هكذا بمصدرين (فكّ وإطْعَام) وقرئت بفعلين هما (فَكَّ ، وأَطْعَمَ) [٥] .

ونحن لانُنكر – أبداً – العلاقة بين الفعل والمصدر أو بين الفعل والمشتقات ، إلا أننا نميل إلى القول بأن المصدر – كغيره من المشتقات – قسم قائم برأسه فى العمل لالشبهه بالفعل [٦] .

---

(١) أسرار العربية ٧٨ .
(٢) الإنصاف ١/٢٣٥ وانظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٥٩ .
(٣) الإنصاف ١/٢٤٠ .
(٤) المقتصد ٥٥٣ .
(٥) انظر ابن خالويه ٩١ ، وينسب ابن مجاهد القراءة بالفعل لابن كثير وأبي عمرو والكسائي، والقراءة بالمصدر لابن عامر ونافع وعاصم وحمزة – انظر : كتاب السبعة في القراءات ٦٨٦، إعراب القرآن للنحاس ٣/٧٠٧ ، البحر ٨/٤٧٦ وانظر كذلك : معجم القراءات ٨/١٥٢ ومصادره .
(٦) يراجع رأينا في اسم الفاعل .

وللمصدر العامل ثلاثة أحوال ، فيعمل منّوناً أو مُعرّفاً بالألف واللام أو مضافاً [١] .

فإذا كان منّوناً فإنه يرفع الفاعل وينصب المفعول [٢] ، ومن شواهدهم على عمله منوّناً قوله تعالى (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ - البلد - ١٤ ، ١٥) [٣] ، وقول الشاعر :

بِضَرْبٍ بِالسُّيوفِ رُءُوسَ قَوْمٍ   أَزَلْنَا هَـامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ [٤]

وإذا كان معرّفاً بالألف واللام [٥] ، تكون «الألف واللام بمنزلة التنوين»[٦] فتمتنع الإضافة ، فيعمل المصدر عمل الفعل [٧] ويُشَبِّهه سيبويه فى ذلك باسم الفاعل [٨] ، ومن شواهدهم على عمله قول الشاعر :

---

(١) الكتاب ١٨٩-١٩٤ ، معاني القرآن للفراء ١/٩٦ ، ٩٧ ، ١٤٥ المقتضب ١/١٥٢ الأصول ١/١٦٢ ، الإيضاح العضدي ١/١٥٥ ، الواضح ١٩٠ المفصل ٢٢٣ ، المقتصد ٥٥٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٠ ، التسهيل ١٤٢ ، شرح ابن عقيل ٣/١٩٤ ، شرح الأشموني ١/٥٤٢ .

(٢) الكتاب ١/١٨٩ ، معاني القرآن للفراء ١/١٤٥ ، ٣١٨ ، ٣/٢٤٩ ، المقتضب ١/١٥٢ ، مجالس ثعلب ١/٢٠٧ ، ٢٠٨ ، الأصول ١/١٦٢ ، الجمل ١٢٢ ، ١٢٣ ، إعراب القرآن للنحاس ٢/٧٣٨ ، ٧٣٩ ، شرح السيرافي ١/٢٦٢ ، ٢٦٣ ، المقتصد ، ٥٥٤ ، إعراب ثلاثين سورة ٩١ ، الإيضاح العضدي ١/١٥٥ ، المفصل ٢٢٣ شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦١ ، المقرب ١/١٣٠ ، التسهيل ١٤٢ .

(٣) الكتاب ١/١٨٩ ، وانظر معاني القرآن للفراء ٣/٢٤٩ ويستشهد بآيات أخري ، معاني القرآن للأخفش ٢/٥٣٨ ، المقتضب ١/١٥٢ ، الأصول ١/١٦٤ ، الجمل ١٢٣ ، إعراب القرآن للنحاس ٢/٧٣٨ ، الإيضاح العضدي ١/١٥٥ ، المفصل ٢٢٤ ، المقتصد ٥٥٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦١ ، المقرب ١٣٠١ ، شرح ابن عقيل ٣/٩٤ ، همع الهوامع ٥/٧١ .

(٤) الكتاب ١/١٩٠ ، شرح ابن عقيل ٣/٩٤ ، شرح الأشموني ١/٥٤٢ .

(٥) الرأي الغالب أن الألف واللام هنا للتعريف «قال أبوحيان : ولانعلم في ذلك خلافاً إلاً ماذهب إليه صاحب (الكافي) من أنها زائدة كما في الذي والتي ونحوهما» الهمع ٥/٧٣ .

(٦) الكتاب ١/١٩٢ ، وانظر شرح السيرافي ١/٢٦٣ .

(٧) المقتضب ١/١٥٣ ، وانظر الكتاب ١/١٩٢ ، شرح السيرافي ١/٢٦٣ ، الإيضاح العضدي ١/١٦٠ ، المفصل ٢٢٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٠ ، التسهيل ١٤٢ ، الهمع ٥/٧١ .

(٨) الكتاب ١/١٩٢ .

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل (١)

وقول الآخر :

لقد علمت أولى المغيرة أنني لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا(٢).

وقد اختلف النحاة حول إعمال هذين القسمين واشتد خلافهم حول المعرّف فنجد السيرافى ينسب إلى بعض البصريين عدم إعمال المصدر المعرّف النصب وتقدير مصدر منكّر إذا وجد المفعول منصوباً بعده ، يقول السيرافى «وكان بعض البصريين المتأخرين لاينصب بالمصدر إذا كان فيه الألف واللام ، فإذا ورد شيء منصوباً بالمصدر الذى فيه الألف واللام ، أضمر بعده مصدراً ليس فيه ألف ولام، فيقدّر ضعيف النكاية (نكايةً أعداءه) ، وعن الضرب (ضربٍ مسمعا) ، وإنما دعاه إلى هذا أن المصدر إنما يعمل بمضارعة الفعل ، والفعل لايكون إلاّ منكوراً» (٣) .

وإذا كان السيرافى لم يحدّد صاحب هذا الرأى فإننا نجد تحديده عند الرضىّ الذى ينسب ذلك إلى المبرد (٤) وعلى العكس من ذلك فإن المبرد فى المقتضب يجعله عاملاً (٥) .

وإذا كان هذا الرأى يقدّر مصدراً منكّراً لنصب المفعول فإن ابن السّرّاج يعرض رأياً آخر يقدّر فعلاً للنصب ، حيث يقول : «وقال قوم : إذا قلت : أردت الضرب زيداً ، إنما نصبته بإضمار فعل ، لأن الضرب لاينصب ، وهو عندى قول حسن (٦) ، يتابع ابن السراج هذا الرأى ، كما يتبيّن من النص وهو فى ذلك أول

(١) الكتاب ١٩٢/١ ، الإيضاح العضدي ١٦٠/١ ، المفصل ٢٢٤ المقتصد ٥٦٣ شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٦ ، المقرب ١٣١/١ ، شرح الكافية ١٩٦/٢ ، شرح ابن عقيل ٩٥/٣ ، همع الهوامع ٧٢/٥ ، شرح الأشموني ٥٤٢/١ .

(٢) الكتاب ١٩٣/١ ، المقتضب ١٥٢/١ ، الجمل ١٢٤ ، الإيضاح العضدي ١٦١/١ ، ١٦٢ ، المفصل ٢٢٤ ، المقتصد ٥٦٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٦ شرح ابن عقيل ٩٧/٣ ، همع الهوامع ٧٢/٥ ، شرح الأشموني ٥٤٣/١ .

(٣) شرح السيرافي ١١٧/٤ .

(٤) شرح الكافية ١٩٧/٢ وانظر الخزانة ٤٣٩/٣ .

(٥) المقتضب ١٥٣/١ .

(٥) الأصول ١٦٢/١ .

(٦) في البيت السابق .

من ينسب منع إعمال المصدر المعرّف إلى نفسه .

ويجيز الزجّاجي في نصب (مِسْمَعا) (١) وجهين : أحدهما النصب بالمصدر المعرّف (الضرب) ، والوجه الآخر النصب بالفعل السابق (لحقت) ، أي (لَحِقْتُ مِسْمَعاً فلم أنكُل عن الضرب) (٢) بينما لايجيز أبو على الفارسي إلاّ الوجه الأخير في رواية (لحقت) ، ويروى رواية أخرى تأتي فيها (كررت) مكان (لحقت) وفيها يعترف بعمل المصدر المعرّف (٣) ويصف عمله بالقبح (٤) ويقول : «ولم أعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام مُعملاً في التنزيل» (٥) .

وإذا كان الفارسي قد وصف إعمال المعرف بالقبح ، فإن نحاةً آخرين يصفونه بالضعف أو القلة (٦) ، بينما يقول ابن عصفور إن الأحسن فيه ألاّيعمل(٧) .

ويلخص السيوطي أقوال النحاة في إعمال المعرّف في أربعة أقوال : أولها : إعماله مطلقاً .

والثاني : إنكار ذلك العمل وينسب السيوطي ذلك إلى (كثيرين) والبغداديين وقوم من البصريين .

والثالث : أن الإعمال قبيح .

والرابع : إن عاقبت (ال) الضمير عمل ، نحو : إنك والضرب خالداً لمسيء إليه وإلاّ فلايجوز إعماله نحو : عجبت من الضرب زيداً عمراً ، وهو قول ابن طلحة وابن الطراوة واختاره أبوحيان (٨) .

أما القول الأول فهو رأي أغلبية النحاة وهو مانميل إليه لأنه أولى من التكلف بتقدير مصدر منكر ، أو فعل للعمل في المنصوب . والقول الثاني : نجد

(١) الجمل ١٢٤ .
(٢) الإيضاح العضدي ١/١٦١ .
(٣) الإيضاح العضدي ١/١٦٠ .
(٤) الإيضاح العضدي ١/١٦٠ ، التوطئة ٢٥٣ .
(٥) نفسه .
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٠ ، الكافية لابن الحاجب ٢٩ ، شرح ابن عقيل ٣/٩٤ .
(٧) المقرب ١/١٣٠
(٨) همع الهوامع ٥/٧٢ ، ٧٣ .

السيوطى يفوته فيه التحديد (١) ، وهو ماوجدنا عليه غيره فى الآراء المعروضة آنفاً، أما إذا أردنا التحديد وبناء على ماسبق عرضه من آراء - فإنه لم يُنكِر عمل المعرف بـ(ال) إلاّ ابن السراج والشلوبين (٢) . والقول الثالث : لم ينسبه السيوطى لكنه رأى أبى على الفارسى فى الإيضاح كما سبق أن أوضحناه (٣) . أما القول الرابع فهو يجعلنا ندور حول التقدير أيضاً ونحن فى غنىً عن ذلك .

أما خلافهم حول إعمال المنوّن فقد ظهر أول ظهوره عند ابن خالويه الذى ينسب إلى الكوفيين منع عمله معرّفاً أو منوّناً ، حيث يقول : «وقال أهل الكوفة إذا نُوّن أو دخلته الألف واللام صحّت له الاسمية وبطل عمله وإنما انتصب (يتيم) عندهم بمشتق من هذا والتقدير أو إطعام يُطعِم يتيماً» (٤) وقد تابعه السيوطى والأُشمونى فى ذلك (٥) .

والحق أننى لم أجد ذلك عند الفراء (٦) الذى يقول «نَصَبْتَ (يتيما) بإيقاع الفعل عليه» (٧) ، كما أن ذلك التقدير لايفهم من قول ثعلب : «العرب تقول عجبت من قراءةٍ فى الحمام القرآنَ . أى من أن قُرِئ فى الحمام . و(القرآنَ) إذا نويت مالم يسمّ فاعله رفعت ، وإذا أشرت إلى الفعل نصبت» (٨) ، ولم أعثر على هذا الرأى منسوباً إلى الكسائى مما أستطيع معه أن أحكم بأن الكوفيين يعملون المصدر المنوّن ولايخالفون فى ذلك ، أما المعرّف فلم أعثر له على ذكر عند الفرّاء وربما يُصدّق هذا قول أبى على بأنه لم يجده معُمَلاً فى التنزيل .

أما الحالة الثالثة فهى حالة الإضافة ، ويعمل المصدر مُضافاً إلى الفاعل أو المفعول ، فإذا أُضيف إلى أحدهما جُرّ بالإضافة ورُفِع الآخر إن كان فاعلاً ونُصِب إن كان مفعولاً .

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ١/١٦٠ ، الخصائص ٢/٢٠٧ ، ٢٠٨ حيث يجعل ابن جني جمع المصدر عاملاً فمن باب أولي أن يكون المفرد عاملاً عنده .

(٢) الأصول ١/١٦٢ ، التوطئة ٢٥٣ .

(٣) الإيضاح العضدي ١/١٦٠ .

(٤) إعراب ثلاثين سورة ٤٥ .

(٥) الهمع ٥/٧١ ، شرح الأشموني ١/٥٤٣ .

(٦) معاني القرآن للفراء ٢/٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٧) نفسه ١/٣١٨ ، ٣١٩ .

(٨) مجالس ثعلب ١/٢٠٧ ، ٢٠٨ .

ونستطيع أن نستنتج ذلك من نص سيبويه الذى يقول فيه : «إن شئت حذفت التنوين كما حذفت فى الفاعل (أى اسم الفاعل) ، وكان المعنى على حاله ، إلاّ أنك تَجُرُّ الذى يلى المصدر ، فاعلاً كان أو مفعولاً ، لأنه اسمٌ قد كففتَ عنه التنوين ، كما فعلت ذلك بفاعل ويصير المجرور بدلاً من التنوين معاقِباً له . وذلك قولك : عجبت من ضربه زيداً ، إن كان فاعلاً ، ومن ضربه زيدٌ ، إن كان المضمر (أى الضمير) مفعولاً [١] . فسيبويه ينص على جر المضاف إلى المصدر ويتبيّن من الأمثلة رفع الفاعل ونصب المفعول بعد الإضافة . وقد تابع النحاة سيبويه فى ذلك [٢] .

ويقسّم النحاة حالة الإضافة إلى المصدر إلى أقسام نُجملها فيما يأتى :

أولاً :

أن يُضاف المصدر إلى الفاعل وينصب المفعول [٣] ويستشهدون على ذلك بشواهد منها قوله تعالى : (وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ – البقرة [٤] ٢٥١) وقول الشاعر:

وَهُنَّ وقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ ... بِضَاحِي عَدَاةٍ أَمْرَهُ وَهْوَ ضَامِزُ [٥]

---

(١) الكتاب ١/١٩٠ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/١٤٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٣١٨ ، المقتضب ١/١٥٢ ، ١٥٩ الأصول ١/١٦٣ ، الجمل ١٢١ إعراب القرآن للنحاس ٢/٧٣٨ ، ٧٣٩ ، شرح السيرافي ١/٢٦٣، إعراب ثلاثين سورة ٩١ ، الإيضاح العضدي ١/١٥٧ ، الواضح ١٩٠ ، مشكل إعراب القرآن ٢/٥٦٩ ، المفصل ٢٢٣ ، المقتصد ٥٥٨ ، أمالي ابن الشجري ١/٣٥١ ، ٢١٣ ، شرح المفصل لابن يعش ٦/٦٢ ، المقرب ١/١٣٠ ، ١٣١ ، شرح ابن عقيل ٣/١٠٢ ، همع الهوامع ٥/٧٣ ، ٧٤ .

(٣) المقتصد ٥٥٩ ، شرح الأشموني ١/٥٤٨ .

(٤) انظر : الأصول ١/١٦٣ ، الإيضاح العضدي ١/١٥٧ ، المقتصد ٥٥٩ ، أمالي ابن الشجري ١/٣٥١ ، الإنصاف ١/٢٣٢ شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٢ شرح الأشموني ١/٥٤٨ .

(٥) المقتضب ١/١٥٣ ، الجمل ١٢٢ ، أمالي ابن الشجري ١/١٩١ ، المقرب ١/١٣٠ المغني ٢/٢٣٥ .

ويقول المبرد : أي ينتظرن أن يَقضيَ أمره ، فأضاف القضاء إلي ضميره وانظر ديوان الشمّاخ ٤٣-٥٣ .

وقول العرب : (سَمْعُ أذنى زَيْداً يقُول ذَاكَ) (١) .

ثانياً :

أن يضاف المصدر إلى المفعول ، ويُلْفَظَ بالفاعل مرفوعاً (٢) ، ومن شواهدهم على ذلك قول الشاعر :

أَفْنَى تِلادِى ومَا جمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ .. قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

فقد أضاف المصدر إلى المفعول ورفع الفاعل ، وهو كلمة (أفواه) وذلك فى رواية من رفع (أفواه) (٣) .

وقول الآخر :

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ ... لعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكِيفُ (٤)
ويجعل منه ابن هشام الحديث الشريف «وحجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سبيلاً» (٥) ويحتج به الأشمونى على أن عمله ليس مخصوصاً بالضرورة الشعرية (٦) بينما يحتج ابن عقيل بقوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً - آل عمران ٩٧) ، ويُعرِب (مَنْ) فاعلاً فى محل رفع (٧).

وقد فاضل النحاة بين إضافة المصدر إلى الفاعل أو إلى المفعول ، فمنهم من جعل إضافته إلى الفاعل أولى أو أحسن ، يقول ابن السراج «وإضافته إلى

---

(١) الكتاب ١/١٩١ ، همع الهوامع ٥/٦٨ ، شرح الأشموني ١/٥٤٥ حاشية الخضري ٢/٢٠ .
(٢) الإيضاح العضدي ١/١٥٨ ، المقتصد ٥٥٩ ، شرح الأشموني ١/٥٤٨ .
(٣) المقتضب ١/١٥٩ ، الجمل ١٢١ ، ١٢٢ ، ويَرْوِي (أفواهَ) بالنصب ويُفْسر الروايتين ، الإنصاف ١/٢٣٣ (بنصب أفواه) ، المقرب ١/١٣٠ ، المغني ٢/٥٩١ - شرح الأشموني ١/٥٤٩ .
(٤) الإيضاح العضدي ١/١٥٨ ، المقتصد ٥٥٨ ، ويقول ابن الشجري إن فيه إضافة الرسم إلي المفعول ، «لأن الرسم ههنا مصدر رسم المطر الدار يرسمها رسماً إذا جعل فيها رسوماً أي آثاراً ، وهو مضاف إلي المفعول (المربع) رفع بأنه الفاعل والمراد به مطر الربيع أمالي ابن الشجري ١/٣٥١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٢ شرح الكافية ٢/١٩٦ .
(٥) الجامع الصغير لابن هشام ٥١ .
(٦) شرح الأشموني ١/٥٤٩ .
(٧) شرح ابن عقيل ٣/١٠٣ .

الفاعل أحسن ، لأنه له ... وإضافته إلى المفعول حسنة لأنه به اتصل وفيه [١] حلٌ، وهو في ذلك يتعلَّل بعلة منطقية لاتتفق وواقع اللغة ومنهم من حكم على الحالتين بالقلة أو الكثرة ، فجعل الإضافة إلى المفعول أقل من الإضافة إلى الفاعل[٢] وهؤلاء ينقصهم استقراء الواقع اللغوى ، فلانُسلِّم بحكمهم تسليماً مطلقاً.

ثالثاً :

أن يُضاف إلى الفاعل ثم لايُذكَر المفعول [٣] ، ويستشهدون على ذلك بقوله تعالى : (وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ – التوبة ١١٤) [٤] ، وقوله تعالى: (رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ – إبراهيم ٤٠) [٥] وقوله عز وجل (مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا – طه ٨٧) .

رابعاً :

أن يُضاف إلى المفعول من غير ذكر الفاعل [٦] ، ومن شواهدهم على ذلك قوله عز وجل (لا يَسْأَمُ الإِنسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ – فصلت ٤٩) [٧] وقوله تعالى (لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ – ص٢٤) [٨] .

خامساً :

أن يكون المصدر مبنيّاً للمفعول القائم مقام الفاعل نحو أن تقول : عجبتُ من ضربِ زيدٍ ، تريد من أن ضُرِبَ زيدٌ [٩] ، وهذا القسم أضافه عبدالقاهر ولامانع عندى من ضمه إلى القسم السابق وإن كان الفاعل هنا غير معلوم وفى القسم السابق معلوماً إلاّ أن الفاعل فى الحالتين غير مذكور .

---

(١) الأصول ١/١٦٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٢ ، وانظر المقرب ١/١٣٠ .
(٢) شرح الكافية ٢/١٩٦ ، شرح الأشموني ١/٥٤٩ .
(٣) شرح الأشموني ١/٥٥٠ .
(٤) نفسه وانظر حاشية الخضري ٢/٢٢ حيث يُقدِّر المفعول (به) .
(٥) شرح الأشموني ١/٥٥٠ .
(٦) المقتصد ٥٦٠ ، شرح الأشموني ١/٥٥٠ .
(٧) الإيضاح العضدي ١/١٥٨ ، المقتصد ٥٦٠ ، شرح الأشموني ١/٥٥٠ .
(٨) نفسه .
(٩) المقتصد ٥٦٠ .

سادساً :

أن يُضاف إلى الظرف فيُرفَع ويُنصَب كالمنوّن نحو : أعجبنى انتظارُ يومِ الجمعة زيد عمراً[١] .

ثم يضيف الصبّان قائلاً : إن هذه الأحوال تكون «فى مصدر المتعدّى لواحد أما مصدر المتعدّى لاثنين أو ثلاثة فتجوز إضافته لكل من مفعوليه أو مفاعيله . ولِفاعله وللظرف المتّسع فيه . وأما مصدر اللازم فتجوز إضافته لفاعله وللظرف وتُركَ ذلك لعلمه بالمقايسة» [٢] .

شروط إعماله :

وضع النحاة شروطاً لإعمال المشتقات وطبقوها على كل منها على حده فحكموا بوجود الشرط أو عدمه فى المشتق الواحد فمن الشروط التى ذكروها فى إعمال المصدر .

أولاً : شرط الزمن :

لم يقيّد النحاة عمل المصدر بزمن دون آخر ، – كما فعلوا فى اسم الفاعل – وهذا مايظهر عند سيبويه – على غموضه – إذ يقول : «ويجوز : عجبت له من ضَرْبِ أخيه ، يكون المصدر مضافاً فَعَلَ أو لم يَفْعَلْ ويكون منوّناً وليس بمنزلة ضارب» [٣] .

ومعنى كلام سيبويه أنه يجوز الإضافة أو التنوين للمصدر سواء أكان ماضياً أم حالاً ، أم مستقبلاً ، فهو يخالف اسم الفاعل فى ذلك . وهذا مانجده عند النحاة من بعده [٤] .

وقد علّل ابن يعيش ذلك بقوله : إن المصدر «لم يكن عمله لما ذكرنا فى اسم الفاعل ، وإنما كان عمله لما فيه من حروف الفعل وتقديره بأنْ ومابعده من الفعل،

---

(١) شرح ابن عقيل ١٠٣/٣ ، شرح الأشموني /٥٥٠ .
(٢) حاشية الصبان ٢٨٩/٢ .
(٣) الكتاب ١٩٤/١ .
(٤) لم يهتم كثير من النحاة بذكر ذلك ، وظهر عند الزمخشري في المفصل ٢٢٥ ، الإنصاف ٢٣٧/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٦ ، ٦٧ ، همع الهوامع ٧٠/٥ شرح الأشموني ٥٤٤/١ ، ٥٤٦ .

وهذا المعنى موجود فى كل الأزمنة ، فالمقتضى لعمل المصدر موجود سواء أكان بمعنى الماضى ، أو الحال ، أو الاستقبال ، وليس اسم الفاعل كذلك [١] .

ولم يخالف النحاة فى ذلك إلاَّ ابن أبى العافية – فيما نسبه إليه السيوطى فقد قال إن الماضى لايعمل ويقول أبوحيان «ولعله لايصح عنه» [٢] .

ثانياً : الجمع :

يعمل المصدر مجموعاً كما عمل اسم الفاعل مجموعاً ، ويستشهد النحاة على ذلك بقول الشاعر :

مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاه بِيثْرِب [٣]

وقولهم «تَرَكْتُهُ بِمَلَاحِسِ الْبَقَرِ أَوْلَادَهَا» [٤]

ويُعلِّل ابن مالك عمله – فيما نسبه إلى السيوطى – بأنه «وإن زالت معه الصيغة الأصلية فالمعنى معها باقٍ ، ومتضاعف بالجمعية ، لأن جمع الشىء بمنزلة ذكره متكرراً بعطف» [٥] .

ويختار أبوحيان المنع ، ويتأوّلِ ماورد على النصب بمضمر أى لحست أولادَها ووعد أخاه [٦] ويتبعه فى ذلك مَنِ اشترط الإفراد للعمل [٧] . واحتجَّ هؤلاء بأن التثنية والجمع يُخرِجَان المصدر عن صيغته التى هى أصل الفعل [٨] ، وقد ردَّ عليهم ابن مالك فيما سبق .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٧ .

(٢) الهمع ٥/٧١ .

(٣) الكتاب ١/٢٧٢ ، الخصائص ٢/٢٠٧ ، ٢٠٨ ، المقرب ١/١٣١ ، الهمع ٥/٦٦ .
هذا عجز بيت صدره في اللسان (عرقب) :
وَعَدْتَ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً «وفي المقرب (وَقَدْ وَعَدْتَكَ مَوْعِداً لَوْ وَفَتْ بِهِ) وفيه أيضاً (مواعد) مكان (مواعيد) .

(٤) الخصائص ٢/٢٠٧ ، ٢٠٨ ، همع ٥/٦٦ .

(٥) الهمع ٥/٦٦ .

(٦) الهمع ٥/٦٧ .

(٧) الهمع ٥/٦٥ ، شرح الأشموني ١/٥٤٥ ، حاشية الصبان ٢/٢٨٦ ، ٢٨٧ ، حاشية الخضري ٢/٢٠ .

(٨) حاشية الصبان ٢/٨٦ ، ٢٨٧ .

وإذا تركنا هذه التعليلات المنطقية ورغم قلة الشواهد للإعمال [١] ، إلاّ أننا لانقبل التأويل أو تقدير الفعل الناصب ، ونحن مع ابن جنى الذى قَبِلَ إعماله ثم علّق على ذلك بقوله «وهو غريب» ، ثم يقول «وكان أبو على – رحمه الله – يورد (مواعيد عرقوب) مورد الطريف المتعجب منه» [٢] .

ثالثاً : الاعتماد :

لايُشتَرط فى المصدر الاعتماد كما اشتُرِط فى اسم الفاعل ، يقول ابن يعيش: «اسم الفاعل لايعمل حتى يعتمد على كلام قبله والمصدر يعمل معتمداً أو غير معتمد» [٣] .

رابعاً : ألاّيتقدم معموله عليه :

لايتقدم معمول المصدر عليه ، لأنه مقدَّر بالحرف المصدرى والفعل فمحال أن ينصب ماقبله ، لأن مابعده فى صلته ولايعمل إلاّ فيما كان من تمامه ، فكما لاتتقدم الصلة ولاشيء منها على الموصول ، فكذلك لايتقدم معمول المصدر عليه[٤] وينسب السيوطى إلى ابن السراج أنه يُجيز تقديم المفعول [٥] وقد وجدت عكس ذلك عند ابن السراج فى أكثر من موضع فى الأصول [٦] .

أما تقديم المفعول على الفاعل فهو جائز عند النحاة ، يقول المبرد فى مثالهم (أعجبنى ضَرْبُ زيدٍ عمراً) : «وإن شئت نصبت» زيد «ورفعت عمراً أيهما كان فاعلاً رفعته ، تقدّم أو تأخّر» [٧] ، إلاّ أن ذلك قليل فى الاستعمال [٨].

---

(١) اقصد بالتعليلات المنطقية تعليل الصبان لمنع العمل بخروج المصدر عن صيغته وكذلك تعليل ابن مالك المضاد .

(٢) الخصائص ٢٠٨/٢ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٦ .

(٤) المقتضب ١٥٧/٤ ، ١٩٢/٣ ، ١٩٧ ، الأصول ٢٣٣/٢ ، ٢٣٥ الجمل ١٢٣ ، المقتصد ٥٥٤ ، ٥٥٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٦ ، التوطئة ٢٥٤ المقرب ١٣١/١ شرح الكافية ١٩٥/٢ ، الهمع ٧٦/٥ ، حاشية الصبان ٨٥/٢ .

(٥) همع الهوامع ٦٩/٥ .

(٦) الأصول ١٦٢/١ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٢٣٣/٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

(٧) المقتضب ١٥٢/١ ، وانظر الكتاب ١٨٩/١ ، الواضح ٥٥٤ ، شرح ابن يعيش ٦٠/٦ المقرب ١٣١/١ ، المقتصد ٥٥٤ .

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٦ .

خامساً : ألاّ يُفصَل بين المصدر ومعموله بأجنبى :

والمراد بالأجنبى مالا عمل للمصدر فيه ، فلايجوز عندهم أن تقول : أعجبنى ضرْبُ زيد إعجاباً شديداً عمراً ، لأن إعجاباً منصوب بأعجبنى ولاحظّ للمصدر فيه ، فمن المحال أن تترك ماهو من جملة المصدر وتأتى بشىء لايلابسه فتوقعه بينهما (١) .

وكان الذى جعلهم يشترطون هذين الشرطين أنهم قدّروا المصدر بالحرف المصدرى والفعل (٢) أما المصدر النائب عن فعله فيجوز تقديمه على معموله(٣) .

سادساً : ألاّ يكون محذوفاً :

فلا يعمل المصدر محذوفاً (٤) إلاّ إذا دلّ عليه دليل (٥) لأنه موصول والموصول لايُحذَف (٦) .

سابعاً : ألاّ يكون مُضمراً :

فلايعمل ضمير المصدر فى مثل : ضربك زيداً حسنٌ ، لأن ذلك مما يزيل المصدر عن الصفة التى هى أصل الفعل وضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة(٧)، ويقول ابن هشام إن الكوفيين قد أجازوا عمله واستدلوا بقول زهير :

وَمَا الْحَرْبُ إِلاَّ مَاعَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ ... وَمَاهُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرَجَّمِ (٨) .

أى : وما الحديث عنها بالحديث المرجم وقد جعلوا (عنها) متعلقة بالضمير، ويعلّق قائلاً : «وهذا البيت نادر قابل للتأويل . فلا يُبْنَى عليه قاعدة»(٩)،

---

(١) الأصول ٢/٢٣٣ ، ٢٣٤ ، المقتصد ٥٥٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٧ ، شرح الكافية ٢/١٩٥ (ويجوِّزه مع غير المفعول الصريح) الهمع ٥/٦٩ ، ٧٠ .

(٢) انظر البحث ص٢٠٥ وفيه رأينا في ذلك .

(٣) المقتضب ٤/١٥٧ ، الأصول ٢/٢٣٣ ، ٢٣٤ ، همع الهوامع ٥/٧٦ .

(٤) شرح الكافية ٢/١٩٥ ، شرح قطر الندي ٢/١١٣ ، ١١٤ ، الهمع ٥/٧١ .

(٥) شرح الكافية ٢/١٩٥ همع ٥/٧١ .

(٦) همع الهوامع ٥/٧١ .

(٧) همع الهوامع ٥/٦٥ .

(٨) شرح قطر الندي ٢/١١٢ الهمع ٥/٦٦ .

(٩) نفسه .

وقد تأوّل البصريون البيت على أن (عنها) متعلقة بأعنى مقدّراً [١] بينما يضيف السيوطى قولاً ثالثاً وهو أنه يعمل فى المجرور فقط ، وينسب هذا الرأى للفارسى ، وابن جنى وقد أضاف أبوحيان إلى قولهما العمل فى الظرف أيضاً قياساً على المجرور [٢] .

ثامناً : ألاّ يكون مُصغّراً [٣] أو منعوتاً [٤] أو محدوداً بالتاء فلايعمل فى مثل «عجبت من ضربتك زيداً» [٥] .

ويُلاحظ أن الشروط الأخيرة ابتداء من الشرط السادس لم نجدها إلاّ عند متأخرى النحاة ابتداء من ابن هشام أما النحاة المتقدّمون فلم يَعْبأُوا بها وفيها تكلُّف لاطائل وراءه .

(٧) اسم المصدر :

يطلق سيبويه (اسم المصدر) على ماجاء على وزن (فَعَالِ) معدولاً عن مصدره ، ويُمثّل لذلك بـ(يَسَارِ) من (المَيْسَرَةِ) و (فَجَارِ) من (الفَجْرة) و(بَدَادِ) من (البَدَد) [٦] .

وقد تابعه النحاة فى جعل ذلك نوعاً من اسم المصدر [٧] . أما المبدوء بالميم فإن سيبويه يُسَمّيه مصدراً يقول «وإن كان المَفْعَلُ مصدراً ..» ويجعله عاملاً فيقول فى بيت جرير :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ الْقَوَافِي ... فَلاَعَيّاً بِهِنَّ وَلاَ اجْتِلاَباَ

أى تسريحى القوافى [٨] .

---

(١) همع الهوامع ٥/٦٦ .
(٢) نفسه .
(٣) شرح الكافية ٢/١٩٧ ، شرح قطر الندي ٢/١١ ، الهمع ٥/٦٥ ، شرح الأشموني ١/٥٤٥.
(٤) شرح قطر الندي ٢/١١٣ .
(٥) شرح قطر الندي ٢/١١٢ ، الهمع ٥/٦٥ .
(٦) الكتاب ٣/٢٧٤ – ٢٧٦ .
(٧) المقتضب ٣/٣٧١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٣ – ٥٥ شرح شذور الذهب ٤٩١ ، همع الهوامع ٥/٧٧ شرح الأشموني ١/٥٤٦ ، حاشية الخضري ٢/٢٢ .
(٨) الكتاب ١/٢٣٣ ، وقد تابعه في ذلك المبرد في المقتضب ٢/١١٩ .

وهذا ماجعله ابن السراج من الأسماء التى وُضِعَتْ فى مواضع المصادر حيث مثّل لها بقول الشاعر :

أَظَلِيمُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً   أَهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

يقول : أى إنّ إصابتكم (١) .

ويضيف نوعاً ثالثاً حيث يقول «وحكى قوم أن العرب قد وضعت الأسماء فى مواضع المصادر ، فقالوا : عجبت من طعامك طعاماً يريدون : من إطعامك»(٢) ويمثّل له بقول الشاعر :

وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمائةَ الرِّتَاعَا

يقول : أراد بعد إعطائك (٣) .

وبهذا تتم حالات اسم المصدر فتُصبِح ثلاثة أنواع ، هى مانجده عند متأخرى النحاة بعد ذلك ، يزداد وضوحاً ويتم مع هذا الوضوح تحديد مايقصده النحاة باسم المصدر .

فابن مالك يُشير إلى اسم المصدر العامل فيقول : «ويعمل عمله (٤) اسمه غير العلم ، وهو مادل على معناه وخالفه بخلوه – لفظاً وتقديراً دون عوض – من بعض مافى فعله» (٥) ونجد تفسير قوله (مافى فعله) عند الأشمونى حيث يقول : «وحق المصدر أن يتضمّن حروف فعله بمساواة نحو توَضّأ توضؤاً وبزيادة نحو أعلم (٦) أى أن مانقص عن فعله حرف أو أكثر فإنه يسمّى اسم مصدر ، «كعطاء

---

(١) الأصول ١٦٥/١ ، وانظر في هذا البيت : مجالس ثعلب ٢١٤/١ ، ٢٢٥ أمالي ابن الشجري ١٠٧/١ ، شرح شذور الذهب ٤٨٩ ، همع الهوامع ٧٧/٥ ، شرح الأشموني ٥٤٧/١ ، حاشية الخضري ٢٢/٢ .

(٢) الأصول ١٦٥/١ وقد لاحظ الزجّاج قبله هذا النوع إلاّ أنه لم يتّضح عنده ، فقد جعل (خائنة) اسم مصدر بمعني (خيانة) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجّاج ١٧٥/٢ .

(٣) الأصول ١٦٦/١ ، وهو عجز بيت للقطامي عمير بن شبيم من بني ثعلب وصدره : أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وانظر في هذا البيت : شرح شذور الذهب ٤٩١ ، شرح ابن عقيل ٩٩/٣ همع الهوامع ٧٧/٥ ، شرح الأشموني ٥٤٧/١ .

(٤) الضمير يعود علي المصدر ، أي يعمل عمل المصدر .

(٥) التسهيل ١٤٢ ، ١٤٣ ، شرح ابن عقيل ٩٨/٣ ، شرح الأشموني ٥٤٦١ .

(٦) شرح الأشموني ٥٤٦/١ .

فإنه مُساوٍ لإعطاء معنىً ، ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة فى فعله ، وهو خالٍ منها لفظاً وتقديراً ، ولم يعوّض عنها شىء» [١] .

أما ابن هشام فيعرِّف العامل منه بأنه «اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث ، كالكلام والثواب» [٢] ، وهو فى هذا لايختلف مع ابن مالك ومن تبعه ، فاسم المصدر عندهم جميعاً يدلُّ على الحدث والحدث هو معنى المصدر إلاَّ أنه يختلف عن المصدر فى نقصه عن حروف الفعل ، فهو يدلُّ بمعناه على المصدر لكنه يختلف عنه فى اللفظ .

ثم يقسِّمه ابن هشام إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : مايعمل اتفاقاً ، وهو مابُدِئ بميم زائدة لغير المفاعلة ، كالمَضْرَبِ والمَقْتَل ، ويُمثِّل له بقول الشاعر : (أظلومَ .. البيت) [٣] .

والثانى : مالايعمل اتفاقاً ، وهو العلم مثل : فَجَارِ وحَمَادِ .

والثالث : ما اختُلِف فى إعماله ، هو ماكان اسماً لغير الحدث فاستُعمِل له ، ومثاله «وبعد عطائك .. البيت» [٤] .

والحق أن النحاة العرب قد بالغوا فى الحديث عن هذه الأقسام دون حاجة إلى ذلك فالقسم الأول قد ضمَّه بعض النحاة إلى المصدر [٥] وذلك ما أميل إليه ، والقسم الثانى لم يقل بإعماله أحد من النحاة ، فهو خارج عما نحن فيه ، يبقى إذن القسم الثالث وهو ما اختلف النحاة فى إعماله ، فقد ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله [٦] ، إلاَّ مانُسِبَ إلى الكسائى من أنه منع عمل ألفاظ معيَّنة منه [٧] .

أما البصريون فقد منعوا إعماله ، وأضمروا لهذه المنصوبات أفعالاً تعمل فيها [٨] .

---

(١) شرح ابن عقيل ٩٨/٣ .

(٢) شرح شذور الذهب ٤٨٩ .

(٣) انظر البيت فيما سبق .

(٤) شرح شذور الذهب ٤٨٩-٤٩٣ ، همع الهوامع ٧٧/٥ ، شرح الأشموني ٥٤٦/١-٥٤٨ .

(٥) الكتاب ٢٣٣/١ ، المقتضب ١١٩/٢ ، شرح شذور الذهب ٤٨٩ ، همع الهوامع ٧٧/٥ .

(٦) شرح شذور الذهب ٤٩١ ، همع الهوامع ٧٧/٥ ، شرح الأشموني ٥٤٧/١ .

(٧) همع الهوامع ٧٨/٥ .

(٨) شرح شذور الذهب ٤٩٣ ، همع الهوامع ٧٧/٥ ، شرح الأشموني ٥٤٧/١ .

(٨) أسـمـاء الأفـعـال

هى أسماء أو (ألفاظ) [١] تدل على معانى الأفعال وتقوم مقامها ، فيُستغنَى بها عن الأفعال [٢] ، وإن كانت تختلف فى صيغها عن الأفعال [٣] ، فإذا قلت : عليك زيداً . فكأنك قلت : ائت زيداً [٤] .

وإنما استبدلوا هذه الأسماء بالأفعال للإيجاز «والاختصار ونوع من المبالغة» [٥] ، «ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة» [٦] ، فلا «يفتقر إلى إظهار ضمير التثنية والجمع والتأنيث الذى يظهر فى الفعل نحو (اسكتا واسكتوا واسكتن) ، وما أشبه ذلك» [٧] ، «ولولا ذلك لكانت الأفعال التى هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها» [٨] .

وقد عرف النحاة أن هذه الألفاظ تختلف عن الأسماء كما تختلف عن الأفعال فهى لاتتصرّف تصرّف الأسماء [٩] ، كما أنها لاتتصرّف تصرّف الأفعال [١٠] .

وإذا كان الفارسى يستدل على اسميتها بأن الكلام يستقل بها ولايكون ذلك

---

(١) وابن مالك ومن تبعه هم القائلون بأنها (ألفاظ) بدلاً من (أسماء) (انظر : التسهيل ٢١٠ ، شرح ابن عقيل ٣٠٢/٣) ، واعترض السيوطي قائلاً إنه بذلك يُدخِل (إن وأخواتها) في الحد (انظر الهمع ١١٩/٥) .

(٢) انظر في ذلك : الكتاب ٢٤١/١ ، ٢٤٨ ، المقتضب ٢٠٢/٣ ، الأصول ١٦٧/١ ، الإيضاح العضدي ١٦٣/١ ، الإنصاف ١٤٤/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٤ ، الجامع الصغير لابن هشام ١٤٨ ، شرح الأشموني ١٩٧/٢ .

(٣) الكتاب ٢٤١/١ ، ٢٤٨ ، شرح الكافية للرضي ٦٦/٢ .

(٤) الكتاب ٢٥٠/١ ، ٢٥١ ، وانظر المقتضب ٢٠٢/٣ ، معاني القرآن للزجاج ١٧/١ ، الإيضاح العضدي ١٦٣/١ ، الجامع الصغير ١٤٨ .

(٥) الإنصاف ١٤٤/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٤ والنص لابن يعيش .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٤ .

(٧) الإنصاف ١٤٤/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٤ وانظر في ذلك الإيضاح العضدي ١٦٣/١ : المقتصد ٥٦٩ .

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٤ .

(٩) التسهيل ٢١٠ ، همع الهوامع ١١٩/٥ .

(١٠) الكتاب ٢٥٠/١ ، المقتضب ٢٠٢/٣ ، التسهيل ٢١٠ ، شرح الكافية ٦٦/٢ همع الهوامع ١١٩/٥ .

للحروف [1] ، ويستدل ابن يعيش – على اسميتها أيضاً – بجواز الإسناد إليها وكونها فاعلة ومفعولة [2] ، فإن السيوطى يقول إنها تختلف عن الأسماء إذ لايُسْنَد إليها ، فتكون مبتدأة أو فاعلة ، ولايُخبر عنها فتكون مفعولاً به أو مجرورة[3] .

وهى تُشْبِهُ الأفعال فى أنها تأتى بمعناها ، وأنها قد تلحق بها نون الوقاية ، يقول ابن جنى : «قول بعضهم : مكانكنى ، فإلحاقه النون كما تلحق نفس الفعل فى (أكرمنى) ونحوه دليل على قوة شَبَهِهِ بالفعل» [4] .

لكنها تختلف عن الأفعال أيضاً ، إذ لاتختلف أبنيتها لاختلاف الزمن [5] وأنها لايجوز إبراز الضمير معها [6] ، وقد جعل النحاة من ذلك حدّاً فاصلاً بينها وبين الأفعال ، يقول الشلوبين : إن (هات) «فعل لاتصال الضمائر التى تتصل بالأفعال به فى قوله : فقلت لها هائى [7] وفى قوله سبحانه (قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ – الأنبياء ٢٤) [8] .

وإن كان بعض النحاة يعُدُّ (هات) ، و(تعال) من أسماء الأفعال مع لحوق

---

(١) الإيضاح العضدي ١/١٦٥ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٧ .

(٣) همع الهوامع ٥/١١٩ ويختلف السيوطي في ذلك مع ابن يعيش الذي يري أن الفعل قد يُسْنَد إليها في مثل قول زهير :

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

(انظر هذا البيت : شرح ديوان زهير ٧٨ الخزانة ٣/٦١ ، ٥٥٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٧ ، بينما يجعل السيوطي ذلك من الإسناد اللفظي (همع الهوامع ٥/١١٩) والحق أن السيوطي مصيب في ذلك ، إذ قد يُسْنَدُ إلي الحرف وغيره نائباً عن الاسم ولا أدلَّ علي ذلك من قول (الراجز) .

لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟ .. لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ (ابن عقيل الشاهد رقم ١٥٥) فقد جاء الحرف (ليت) في موضع الفاعل والإسناد إليه حينئذ لفظي .

(٤) الخصائص ٣/٣٥ .

(٥) الهمع ٥/١١٩ .

(٦) الكتاب ١/٢٤٢ ، شرح الكافية للرضي ٢/٦٨ .

(٧) البيت : فَقُلْتُ لَهَا هَاتِي فَقَالَتْ بِرَاحَةٍ .. تَرَي زَعْفَرَاناً فِي أَسِرَّتِهَا وَرْدَا وهو مجهول القائل . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٤ .

(٨) التوطئة ٢٨٩ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٢/٧٢ ، همع الهوامع ٥/٢٦ ، ١٢٧ ، شرح الأشموني ٢/٢٠٥ .

الضمائر بها [١] ، ويقول الدماميني . «إن من قال بذلك لايلتزم بأن لحوق الضمائر البارزة لايكون إلاّ فى الأفعال ، بل يعتذر عن لحوق الضمائر بهما بقوة مشابهتها للأفعال ، فعوملا معاملتها فى ذلك» [٢] .

ونفس القياس طبقوه علِى (هلُمَّ) ، فهى إذا ثبتت على صيغة واحدة ، كانت من أسماء الأفعال ، وهذا ماعرِف بلغة أهل الحجاز ، فإذا كانت علِى مذهب بنى تميم الذين يقولِون (هلُمَّ) للواحِد ، وللاثنين (هلمَّا) وللجماعة (هلُمُّوا) ، ولجماعة النسوة (هلممْنَ) وللواحدة هلُمِّى .. إلخ كانت فعلاً [٣] .

مما سبق يتبيِّن أن هذه الألفاظ بها شَبَهٌ من الأسماء وشَبَهٌ من الأفعال ، لكنها أيضاً تختلف مع الأسماء والأفعال ، ولهذا فقد تحيَّرِ النحاة فيها ، فبينما يُطلِق عليها سيبويه – ومن تبعه – (أسماء أفعال) [٤] ، ينُسب إلى الكوفيين وبعض البصريين قولهم بأنها أفعال حقيقية ، يقول السيوطى : «وزعمها الكوفية أفعالاً لدلالتها على الحدث والزمان» [٥] ، كما ينسب السيوطى إلى (ابن صابر) [٦] قوله إنها قسم رابع زائد على أقسام الكلمة الثلاثة سمّاه (الخالفة) [٧] .

لقد تأثر النحاة العرب – إلى حد كبير – فى تقسيم الكلمة بآراء أرسطو [٨] فقسّموا الكلمة إلى اسم وفعل وحرف [٩] ، وحدّدوا لكل قسم خصائص التزموا

---

(١) شرح الأشموني ٢/٢٠٥ .

(٢) حاشية الصبان ٣/٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٣) انظر : الكتاب ١/٢٥٢ ، ٣/٥٢٩ ، المقتضب ٣/٢٥ ، معاني القرآن للزجاج ٢/٣٣٣ ، التوطئة ٢٨٩ ويقول عن اللغة الحجازية إنها لغة القرآن ويُمثِّل بقوله تعالي (والقائلين لإخوانهم هَلُمَّ إلينا – الأحزاب ١٨) .

(٤) انظر في ذلك : الكتاب ١/٢٤١ ، ٢٤٨ ، المقتضب ٣/٢٠٢ ، الأصول ١/١٦٧ ، الإيضاح العضدي ١/١٦٣ ، المقتصد ٥٦٩ ، الإنصاف ١/١٤٤ شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٥ ، التسهيل ٢١٠ ، الجامع الصغير ١٤٨ ، شرح ابن عقيل ٣/٣٠٢ همع الهوامع ٥/١١٩ ، شرح الأشموني ٢/١٩٧ .

(٥) همع الهوامع ٥/١٢١ ، شرح الأشموني ٢/١٩٧ ، حاشية الخضري ٢/٨٠ .

(٦) أحمد بن صابر ، هو أبوجعفر النحوي ، انظر البغية ١/٣١١ .

(٧) همع الهوامع ٥/١٢١ ، شرح الأشموني ٢/١٩٧ ، ١٩٨ ، يقول الصبان : إن قوله (خالفة الفعل) يعني خليفته ونائبه في الدلالة علي معناه (انظر : حاشية الصبان ٣/١٩٦) .

(٨) انظر : كتاب أرسطو فن الشعر ١٨٠-١٨٣ .

(٩) الكتاب ١/١٢، المقتصد ١/٦٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/١٨، شرح ابن عقيل ١/١٦ .

بتطبيقها ، إلاَّ أن من الألفاظ ماشذَّ عن قوالبهم التى وضعوها فحاولوا إدخاله قالباً من تلك القوالب ، ولمَّا كانت (أسماء الأفعال) بها من خصائص الأسماء ومن خصائص الأفعال ، فقد اختلفوا فيها هذا الاختلاف ، فرأى البصريون اعتبارها (أسماء أفعال) مراعين فى ذلك مابها من خصائص القسمين ، بينما رأى الكوفيون مراعاة الخصائص الفعلية وحدها فاعتبروها أفعالاً .

أما الرأى المنسوب إلى (ابن صابر) وهو اعتبارها قسماً رابعاً قائماً بذاته لاهو اسم ولافعل ولاحرف ، بل هو ما أسماه (الخالفة) ، فهو رأى جدير بالاعتبار، إذ أن هذه الألفاظ لانستطيع بسهولة وضعها فى قالب من القوالب الثلاثة .

ويؤيد هذا الرأى ماجاء به د. تمام حسان من تقسيم الكلام إلى سبعة أقسام هى : الاسم – الصفة – الفعل – الضمير – الخالفة – الظرف – الأداة [١] وقد بنى تقسيمه هذا على فروق واضحة من حيث المبنى [٢] والمعنى [٣] ، وجعل الخالفة أو (الخوالف) قسماً قائماً بذاته من أقسام الكلام ، وهو قسم يضم فى أنواعه ما أسماه (خالفة الإخالة) ، ويقصد بها (أسماء الأفعال) [٤] .

لما أَشْبَهَتْ هذه (الألفاظ) الأفعال فقد وقعت موقعها وعملت عملها [٥] وحكمها حكم هذه الأفعال فى التعدّى واللزوم [٦] ، فتكون لازمة إذا كان الاسم منها لفعل لازم غير متناول مفعولاً نحو : (صه) ، وتكون متعدية وذلك إذا كان الاسم منها لفعل متعدٍ نحو (رُوَيْدَكَ زيداً) أى أمهله و(عليك عمراً) بمعنى الزمه ،

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ٩٠ .

(٢) يقصد بالمبني مايتمثَّل في الصيغ الصرفية وفي اللواحق والزوائد .. إلخ انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ٣٧ ، ٩٠ .

(٣) يقصد بالمعني مايدلُّ عليه المبني من حدث أو زمن .. إلخ «انظر : المرجع السابق ٣٥ ، ٩٠ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها . ١١٣ .

(٥) المقدمة لابن بابشاذ ٣٥٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٤ ، ٤٦ .

(٦) الكتاب ٢٤١/١ ، ٢٤٣ ، المقتضب ٢٠٥/٣ ، الأصول ١٧١/١ ، ١٧٢ المقرب ١٣٢/١ ، ١٣٣ ، التسهيل ٢١٠ (ويُقيِّد ابن مالك الحكم بقوله (غالباً) احترازاً من (آمين) فإنه بمعني : (استجب) وهو متعدٍ ، ولم يُحْفَظْ لها مفعول ، وكذا (إيه) بمعني (زدني) انظر الهمع ١٢٠/٥) ، شرح الكافية للرضي ٦٨/٢ شرح ابن عقيل ٣٠٤/٣ ، ٣٠٥ ، همع الهوامع ١٢٠/٥ ، شرح الأشموني ٢٠٤/٢ .

ومنها ما استُعمِل لازماً ومتعدياً كرويد وهلم [١] .

أقسامها :

اختلف النحاة فى أقسامها ، فسيبويه يُقسِّمها إلى قسمين كبيرين ، أحدهما: (المفرد) [٢] وقد مثَّل له بُرُوَيْدَ ، وحَيَّهَلَ ، وتَرَاكِها [٣] ، والآخر : (المضاف) ويعنى به الأسماء المنقولة عن الظَّرف أو الجار والمجرور [٤] ثم يقسِّم كل قسم تقسيماً داخلياً إلى : ما استعمل للأمر ، وما استعمِل للنهى ، وهذان القسمان منهما ما هو متعدٍّ وما هو لازم ، يقولِ سيبويه : «وموضعها من الكلام الأمر والنهي ، فمنها ما يتعدّى المأمور إلى مأمور به ، ومنها ما لايتعدّى المأمور ومنها ما يتعدّى المنهيَّ إلى منهيٍّ عنه ، ومنها ما لايتعدّى المنهيّ» [٥] وقد أدخل سيبويه اسم الفعل القياسى فى (المفرد) ، وهو ما مثَّل له بـ (تَرَاكِها) كما اقتصر على الأمر والنهى واسم الفعلِ قد يأتي لغير الأمر والنهى ، فـ (شتَّان) بمعنى (افترق) ، و (هيْهاتِ) بمعنى (بعُد) ، و (أفٍّ) بمعنى (أتضجر) ... إلخ[٦] .

ولا نجد إلَّا التقسيم إلى متعدٍّ ولازم عند المبرد [٧] ، بينما يُخرِج ابن السراج الجار والمجرور من المضاف ويجعله قسماً ثالثاً [٨] .

ويكتفى ابن هشام بتقسيمها تقسيم أفعالها إلى ماضٍ ومضارع وأمر [٩].

على أن أقرب تقسيم إلى طبيعة هذه (الألفاظ) هو ما جاء به ابن يعيش ،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٤ وانظر ٢٩/٤ ، ويقول ابن يعيش إن لذلك مثلاً في الأفعال، فيقال وزنتُ زيداً ووزنتُ له ... إلخ . بينما يقول الرضي : أن «الباء تُزَاد في مفعولها كثيراً نحو : عليك به لضعفها في العمل فتعمد بحرف عادته إيصال اللازم إلي المفعول» انظر : شرح الكافية ٦٨/٢ .

(٢) جاءت تسميته هذه في أول باب الأسماء المضافة . انظر الكتاب ٢٤٨/١ .

(٣) الكتاب ٢٤١/١ .

(٤) الكتاب ٢٤٨/١ ، ٢٣٩ .

(٥) الكتاب ٢٤١/١ ، ٢٤٨ .

(٦) شرح شذور الذهب ٤٧٩–٤٨٥ .

(٧) المقتضب ٢٠٢/٣ ومابعدها .

(٨) الأصول ١٦٧/١ .

(٩) شرح شذور الذهب ٤٧٩–٤٨٥ .

حيث يتّخذ فى تقسيمها معياراً واحداً هو معيار (الأصل) فإذا كان اسم الفعل لايرتد إلى أصل سابق قد تحوّل عنه فهو (المرتجل) (١) ومن أمثلة المرتجل المتعدّى (حيّهَلَ) ، يقال : حيّهَلَ الثريدَ ، وحيّهَلَ الصلاةَ أى ائتوا الصلاة (٢) ومن ذلك (هلُمّ) فيقال : هلُمّ زيداً ، إذا أردت : هاتِ زيداً (٣) .

أما القسم الثانى عند ابن يعيش - فهو (المنقول) : ويقصد به ما نُقِلَ عن غيره (٤) ، وهو عند الأشمونى نوعان :

أحدهما : منقول عن ظرف أو جار ومجرور ، نحو (عليك) بمعنى الزم ، والآخر : منقول من مصدر وهو قسمان : مصدر استعمِلَ فعله كرويد ومصدر أُهمِل فعله مثل (بَلْهَ) (٥) .

يتركب الجار مع الجرور إذا كان ضمير المخاطب فيكوّنان اسم فعل ينوب عن الفعل فى عمله ، وكذلك الظرف وما أُضيفَ إليه ، والمصدر وما أُضيفَ إليه أيضاً (٦) .

ويكون من ذلك المتعدّى واللازم ، فمن المتعدّى ما رواه سيبويه عن الأخفش الأكبر حيث يقول : «فأما ما يتعدّى المأمور إلى مأمور به فهو قولك : عليك زيداً ، ودونَك زيداً ، وعندَك زيداً ، تأمره به . حدّثنا بذلك أبو الخطّاب»(٧)، «فعندَك ، ودونَك زيد يُرفَع ما بعدها على الابتداء ، فاقتُصِر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثُرَ استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل (٨) عمله»

---

(١) شرح المفصّل لابن يعيش ٢٩/٤ .

(٢) الواضح للزُّبيدي ١٢٣ وانظر : الكتاب ٢٤١/١ ، المقتضب ٢٠٥/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٤ ، شرح الكافية للرضي ٧٢/٢ .

(٣) المقتضب ٢٠٢/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٤ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٤ .

(٥) شرح الأشموني ٢٠١/٢ ، ٢٠٢ ، حاشية الخضري ٨١/٢ .

(٦) الكتاب ٢٤٩/١ .

(٧) نفسه . وانظر أيضاً : معاني القرآن للأخفش ٣٤٤/٢ ، المقتضب ٢١١/٣ الخصائص ٣٧/٣ ، التسهيل ٢١٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٤ شرح شذور الذهب ٤٧٨ ، شرح الأشموني ٢٠١/٢ .

(٨) شرح الكافية ٧٥/٢ .

وعليك زيداً بمعنى الزمه ، وإليك بمعنى تَنَحَّ ... إلخ (١) .

وقد اختُلفَ في جواز عمل المضاف إلى ضمير غير المخاطَب ، فسيبويه ينقل عن الأخفش الأكبر «أنه سمع من العرب من يقال له : إليك ، فيقول : إليَّ كأنه قيل له (تَنَحَّ) ، فقال : أتنحى» (٢) لكن سيبويه لا يجيز أن يقاس على ذلك فيُقال : دونى أو عليَّ ، ويقصر ذلك على (إليَّ) فيقول : «هذا النحو إنّما سمعناه فى هذا الحرف وحده وليس لها قوة الفعل فتقاس» (٣) ، ولا يجيز ذلك فى مثل (عليك زيداً) (٤) ، لأنه ليس بفعل ولا يتصرف تصرُّفه ، وذلك قليل شُبَّهُوه بالفعل (٥) .

ويصف الرضى ذلك بالشذوذ ، ويمثل له بقوله صلى الله عليه وسلم : (من اشتهى منكم الباءة فليتزوّج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وِجاء) (٦) .

أما الصبّان فيقول : إن ما حسَّنَ ذلك فى الحديث الخطاب ، أى حسَّنه كون ضمير الغائب فيه واقعاً على مخاطَب ، لأنه بعض المخاطَبينَ أولاً بقوله (من استطاع منكم) ، ثم يقول إن ابن عصفور قد جعل له تخريجاً آخر ، فقال إن عليه خبر والصوم مبتدأ والباء زائدة (٧) ، وبذلك يسقط استشهادهم بالحديث .

وبينما يجعل سيبويه – ومن تبعه – هذا النوع من أسماء الأفعال سماعياً (٨) ، يُجيز الكسائى النصب بسائر الظروف قياساً (٩) ، أو بمعنى آخر يُجيز الإغراء (١٠)

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٤ ، التسهيل ٢١٢ ، شرح شذور الذهب ٤٧٨ ، شرح ابن عقيل ٣٠٣/٣ ، همع الهوامع ١٢٤/٥ ، شرح الأشموني ٢٠١/٢ .

(٢) الكتاب ٢٤٩/١ ، ٢٥٠ ، الأصول ١٦٨/١ .

(٣) الكتاب ٢٥٠/١ .

(٤) الكتاب ٢٥٢/١ .

(٥) الكتاب ٢٥٠/١ وانظر : الأصول ١٦٨/١ ، ١٦٩ ، التسهيل ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٦) شرح الكافية للرضي ٧٥/٢ ، وقد وَصَفَ ماجاء به سيبويه عن الأخفش بأنه خبر شاذ مخالف لقياس الباب ، إذ قياس الظروف وشِبْهِهَا أن تكون أوامر ، فلا يُقال عليَّ ودوني قياساً عليه .

(٧) حاشية الصبان ٢٠١/٣ .

(٨) الكتاب ٢٤٩/١ ، ٢٥٢ ، الجمل ٢٤٤ شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٤ ، التسهيل ٣١٣ ، شرح الكافية للرضي ٧٥/٢ ، همع الهوامع ١٢٥/٥ .

(٩) الجمل ٢٤٤ .

(١٠) ذلك أنهم يُسمُّون مثل (عليك زيداً ، وعليكم أنفسكم) إغراء . انظر : المقتضب ٢٠٢/٣ .

بجميع حروف الصفات [١] «ورُدَّ بأن ذلك إخراج لفظٍ عن أصله» [٢] ، أى أن (عليك) وأمثالها أصلها (حرف الجر أُضيفَ إليه الضمير) فما جاء بعدها أصله الرفع فى مثل (عليك زيدٌ) ، فإذا قلنا (عليك زيداً) فإن فى ذلك تحوُّلاً عن الأصل، وهذا التحوُّل لا يكون إلّا بالسَّماع لأنه يخالف القياس .

أما القسم الثالث فيُسمِّيه ابن يعيش (المشتق) كَنَزَالِ وحَذَارِ وبَدَادِ [٣] ، وهذا القسم قياسى فهو يأتى من الفعل على وزن (فَعَالِ) ، ومن أمثلتهم المشهورة عليه (تَرَاكِها) ، و (مَنَاعِها) [٤] فمن ذلك قول الشاعر :

تَرَاكِهَا مِنْ إبِلٍ تَرَاكِهَا [٥]

وقول الآخر :

مَنَاعِهَا مِنْ إبِلٍ مناعها [٦]

- أسماء الأفعال بين تقديرها وعملها مؤخّرة :

يجيزِ سِيبويه تقدير اسِمِ الفعل وعمله محذوفاً ، فيِجعل التِقدير فى المثل القائل (أمر مبكياتك لا أمرِ مضحكاتك) هو : عليك أمر مبكياتك [٧] ، ويقول الأخْفش فى قوله تعالَى (وَقُرْآنَ الْفَجْرِ - الإسراء ٧٨) : أى وعليك قرآن الفجرِ[٨] وقد تابعهما فى ذلك ابن مالك [٩] .

---

(١) أي حروف الجر بمصطلح الكوفيين ، وانظر في نسبة هذا الرأي للكسائي شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٤ ، التسهيل ٢١٣ ، شرح الكافية للرضي ٧٥/٢ ، همع الهوامع ١٢٥/٥ .

(٢) همع الهوامع ١٢٥/٥ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٤ .

(٤) الكتاب ٢٤١/١ ، ٢٤٢ ، المقتضب ٣٦٩/٣ ، التوطئة ٢٧٨ ، المقرب ١٣٢/١ ، شرح الكافية للرضي ٧٥/٢ ، ٧٦ ، الجامع الصغير ١٤٨ ، شرح ابن عقيل ٣٠٣/٣ ، ٢٧٨ .

(٥) الكتاب ٢٤١/١ ، المقتضب ٣٦٩/٣ ، أمالي ابن الشجري ١١١/٢ ، ١٣٥ الإنصاف ٥٣٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٤ ، خزانة الأدب ٥٣٤/٢ ، ٤٠٩ .

(٦) الكتاب ٢٤٢/١ ، المقتضب ٣٧٠/٣ ، امالي ابن الشجري ١١١/٢ الإنصاف ٥٣٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥١/٤ ، خزانة الأدب ٥٣٤/٢ .

(٧) الكتاب ٢٥٦/١ .

(٨) معاني القرآن للأخفش ٣٩٢/٢ .

(٩) التسهيل ٢١٠ ، وانظر : همع الهوامع ١٢١/٥ ، وينسب الأشموني إلي ابن مالك قوله - في شرح الكافية - إن إضمار اسم الفعل مقدَّماً / لدلالة متأخِّر عليه جائز عند سيبويه . انظر: شرح الأشموني ٢٠٤/٢ ، ٢٠٥ .

لكن ابن هشام يمنع ذلك قائلاً : إن هذا الحذف يؤدى إلى اختصار المُختصر ، فلا يُحذف اسم الفعل دون معموله ، لأنه اختصار للفعل ، ويقول إن سيبويه إنما أراد بتقديره تفسير المعنى لا الإعراب ، وإنما يُقدِّر الفعل [١] وقد تبع السيوطى ابن هشام فى منع تقدير اسم الفعل [٢] .

وإذا كان سيبويه يُجيز عمله مقدَّراً فإنه لا يُجيز عمله مؤخَّراً ، يقول : «واعلم أنه يقبح (زيداً عليك) ، و(زيداً حَذَرَكَ) لأنه ليس من أمثلة الفعل [٣] ، فقبح أن يجرى ما ليس من الأمثلة مجراها ، إلَّا أن تقول : زيداً فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر (عليك) بعد ذلك» [٤] ، فسيبويه كما يتبيَّن من النص يجيز تقدير اسم الفعل ، لكنه لا يُجيز عمله مؤخَّراً .

ويتابع النحاة سيبويه فى منع العمل مع التأخير [٥] وعلة ذلك عندهم أن اسم الفعل لا يقوى قوة الفعل [٦] ، فهذه «الألفاظ فرع على الفعل فى العمل ، لأنها إنما عملت عمله لقياسها مقامه ، فينبغي أن لا تتصرَّف ، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها ... إذ لو قلنا إنه يتصرَّف عملها ، ويجوز تقديم معمولاتها عليها ، لأدَّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوز لأن الفروع أبداً تنحطُّ عن درجات الأصول» [٧] ، وإذا كانت أصول أسماء الأفعال قبل النقل إمَّا مصادر أو أصواتاً جامدة أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً فهذه أشياء ضعيفة قبل النقل [٨] فلا تَقوى قوة الفعل أيضاً .

وعلى ذلك فقد اختلف النحاة فى نصب (كتاب) من قوله تعالى : (كِتَابَ

---

(١) مغني اللبيب ٦٠٩ .

(٢) همع الهوامع ٥/١٢٠ .

(٣) أي الأفعال . انظر الكتاب (نفس الصفحة) .

(٤) الكتاب ١/٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٥) انظر : معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠ ، المقتضب ٣/٢٠٢ ، الأصول ١/١٦٩ الإيضاح العضدي ١/١٦٦ ، الإنصاف ١/٢٢٩ ، المقرب ١/١٣٣ ، تفسير القرطبي ٥/١٢٣ ، ١٢٤، التسهيل ٢١٣ شرح شذور الذهب ٤٨٥ ، شرح ابن عقيل ٣/٣٠٥ ، همع الهوامع ٥/١٢٠.

(٦) الكتاب ١/٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٧) الإنصاف ١/٢٢٩ .

(٨) شرح الكافية للرضي ٢/٦٨ .

اللَّه عَلَيْكُمْ – النساء ٢٤) ، فسيبويه – ومن تبعه – علي أن (كتاب) مصدر مؤكد للفعل المفهوم من قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (١) إذ أن معنى ذلك (كتب الله عليكم) ، يقول سيبويه : «ولمَّا قال : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُم أُمَّهَاتُكُمْ – سورة النساء ٢٣) ، حتى انقضى الكلام ، علِمَ المخاطَبون أن هذا مكتوب عليهم ، مثبَّت عليهم ، وقال : كتَابَ اللَّهِ ، توكيداً ، كما قال : صنْعَ اللهِ ، وكذلك : وعْدَ اللّه ، لأن الكلام الذى قَبله وعْدٌ وصُنْعٌ ، فكأنه قال جل وعز : وَعْداً وصُنْعاً ، وخلْقاً وكِتَاباً»(٢) ، وقد تابع النحاة سيبويه فى ذلك (٣) .

ويحلِّل ذلك عبد القاهر فيقول : «الأَصل كتبَ اللهُ كتاباً عليكم ، ثم أضمر الفعل لدليل ما تقدمِ عليه من قوله ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ فبقى (كِتَاباً اللَّهُ عليكم) ، ثم أُضِيفَ المصدر إلى الفاعل» (٤)

وقد أجاز الكسائى – فيما نُسِبَ إليه – عمل اسم الفعل مؤخَّراً وأن يكون (كتاب) فى الآية – منصوباً بـ (عليكم) ، كما احتجَّ بقول الشاعر :

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِى دُونَكَا ... إنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا (٥)

على أن (دلوى) مفعول (دونكا) والمعنى خُذْ دلوى (٦) .

وقد جاء رأيه دون نسبة عند بعض النحاة (٧) ، ونُسِبَ إليه ذلك صراحة

---

(١) الآية السابقة لآية (كتاب الله عليكم) .

(٢) الكتاب ١/٣٨١ ، ٣٨٢ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠ ، المقتضب ٣/٢٠٣ ، معاني القرآن للزجَّاج ١/٤٨٨ ، ٢/٣٥، الأصول ١/١٦٩ ، الإيضاح العضدي ١/١٦٦ ، الكشاف ١/٥١٨ المقتصد ١/٥٧٧ ، الإنصاف ٢٣٠ ، ٢٣١ ، المقرب ١/١٣٧ ، تفسير القرطبي ٥/١٢٣ ، حاشية الصبَّان ٣/٢٠٧ .

(٤) المقتصد ١/٥٧٧ الإنصاف ٢٣١ ، حاشية الخضري ٢/٨٢ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠ ، أمالي الزجَّاجي ٢٣٧ ، الإنصاف ٢٢٨ شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٧ ، المقرب ٢٧ ، مغني اللبيب ٦٠٩ ، ٦١٨ شرح شذور الذهب ٤٨٥ ، شرح التصريح ٢/٢٠٠ ، همع الهوامع ٥/١٢٠ ، شرح الأشموني ٢/٢٠٥ ، خزانة الأدب ٣/١٥، العيني ٤/٣١١ ، درر ٢/١٣٨ .

(٦) خزانة الأدب ٣/١٥ .

(٧) الكتاب ١/٣٨٢ ، معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠ ، المقتضب ٣/٢٠٣ ، الأصول ١/١٦٩ ، الإيضاح العضدي ١٦٦١ ، المقتصد ١/٥٧٧ .

عند آخرين [١] ، بينما نُسبَ ذلك عند غيرهم إلى الكوفيين [٢] ، بل إن القرطبى ينسب ذلك إلى الزجّاج والكوفيين [٣] .

والحق أن الزجّاج يتابع البصريين فى رأيهم [٤] ، كما أن الفراء يتابع البصريين فى ذلك أيضاً حيث يقول : «وقوله (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) كقولك : كتاباً من اللهِ عليكم . وقد قال بعض أهل النحو : معناه : عليكم كتاب الله والأول أشبه بالصواب . وقلّما تقول العرب : زيداً عليك ، أو زيداً دونك وهو جائز كأنه منصوب بشىء مضمر قبله» [٥] وينقل صاحب الخزانة هذا النص ثم يستنتج منه أن الفراء على رأى الكوفيين ، ولست أدرى كيف استنتج ذلك ، ربما كان ذلك من فهمه لقول الفراء فى عبارته الأخيرة (وهو جائز) إلّا أن الفراء كما هو واضح من النص يجيز النصب على إضمار شىء قبله ، وهو نفس رأى البصريين لا الكوفيين .

وفى رأيى أن ما ذهب إليه الكسائى جائز ، فسيبويه – ومن تبعه – يُقدّرون فعلاً ناصباً للمفعول المقدم على اسم المفعول ، أو اسم فعل محذوفاً من جنس المذكور ، يظهر ذلك عند سيبويه حيث أجاز فى قولهم (زيداً عليك) أن يكون (زيداً) منصوباً بفعل مقدّر قبله ، يدلُّ عليه (عليك) ، يقول : «تقول : زيداً ، فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر (عليك) بعد ذلك» [٦] ويذهب ابن الأنبارى إلى أن اسم الفعل المذكور مفسّر للفعل المقدر [٧] ، ولقد أجاز سيبويه من قبل تقدير اسم الفعل [٨] وتبعه فى ذلك الفراء حيث يقدّر فى البيت السابق أن يكون (دلوى) منصوباً بـ (دونَك) مقدّراً ، فيكون التقدير (دونك دلوى دونك) [٩] ، فإذا كانوا

---

(١) التسهيل ٢١٣ ، البحر المحيط ٢١٤/٣ ، شرح شذور الذهب ٤٨٥ ، همع الهوامع ١٢٠/٥ ، ٢٠٦ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٦٨/٢ ، حاشية الخضري ٨٢/٢ .

(٣) تفسير القرطبي ١٢٣/٥ ، ١٢٤ .

(٤) معاني القرآن للزجاج ٤٨٨/١ ، ٣٥/٢ ، خزانة الأدب ١٦/٣ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢٦٠/١ .

(٦) الكتاب ٢٥٢/١ ، ٢٥٣ ، وانظر أيضاً : معاني القرآن للزجاج ٣٦/٢ ، القرطبي ١٢٤/٥.

(٧) الإنصاف ٢٣٥/١ .

(٨) الكتاب ٢٥٦/١ ، وينسب الأشموني إلي سيبويه تقدير اسم الفعل (شرح الأشموني ٢٠٤/٢ ، ٢٠٥) .

(٩) معاني القرآن للفراء ٢٦٠/١ .

يذهبون إلى هذه التقديرات فما المانع من العمل مع التأخير ؟ وهو أولى من تقدير عامل من خارج النص اللغوى .

يؤيد ذلك فى الآية الكريمة (كتاب الله عليكم) أن الآيات تتحدث عن التحريم والنهى ، وهو موقف إلزام وتحذير ، فبعد أن عدد سبحانه المحرمات من النساء فى قوله تعالى (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ . . . . إلخ .

يُحذِّر من تعدى حدود ذلك التحريم فيقول (كتابَ اللَّه عَلَيْكُمْ) ، ثم يعرض ما أحله سبحانه بعد ذلك ، فقد فصلت هذه الجملة بين المُحرَّم – قبلها – والمحلِّل– بعدها .

يقول ابن كثير فى تفسيره : «وقوله تعالى (كتَابَ اللَّه عليكم) أى هذا التحريم كتابٌ كتبه الله عليكم ، يعنى الأربع ، فالزموا كتابه ، ولا تخرجوا عن حدوده ، والزموا شرعه وما فرضه» [1] ، فإذا كان المعنى يحتمل أن يكون (الزموا كتابه) ، فما المانع من تجويز نصب (كتاب) بـ (عليكم) مقدَّماً ؟

إن ما منع النحاة من تجويز ذلك هو أنهم جعلوا هذه الألفاظ فرعاً على الأفعال فلا ترقى إلى مرتبتها ، فإذا كان الفعل يجوز معه التقديم والتأخير ، وهو أصل فلابد أن يُسلب الفرع شيئاً مما يجوز فى الأصل «لأن الفروع أبداً تنحطُّ عن درجات الأصول» [2] وهكذا يُحكِّم النحاة قواعدهم التى وضعوها فى النص اللغوى فيلوون عنق النص بالتأويل والتقدير حتى يدخل قوالبهم التى وضعوها له وإن تنافى ذلك مع طبيعة النص .

---

(١) تفسير ابن كثير ٤٨٤/١ .

(٢) الإنصاف ٢٢٩/١ .

الحروف المُشَبَّهة بالفعل

(١) الحروف الخمسة المُشبَّهة بالفعل (إنَّ وأخواتها) :

يتَّفق النحاة العرب منذ الخليل بن أحمد على أن (إنَّ وأخواتها) مُشَبَّهة بالفعل [١] ، وتصل أوجه الشَبَه بينها وبين الفعل إلى ستة أوجه وهى :

أولاً : أنها لاتدخل على الأفعال ، وإنما تدخل على الأسماء ، فتطلب اسمين (مبتدأ وخبراً) ، كما يطلبهما الفعل المتعدّى (فاعلاً ومفعولاً) [٢] .

ثانياً : أن هذه الحروف فيها معانى الأفعال فـ(أنَّ) ، و(إنَّ) فيهما معنى حقَّقت وأكَّدت ، و(كأنَّ) فيها معنى شبَّهْت وفى (لكنَّ) معنى استدركت وفى (لَيْت) معنى تمنَّيت ، وفى (لعلَّ) معنى ترجَّيت [٣] .

ثالثاً : أنها جاءت على وزن الفعل فـ (إن ، وأن) بوزن مدَّ ، و(لعلَّ) أصلها (علَّ) و(لكنَّ) أصلها (كنَّ) و(لَيْت) مثل (لَيْس) و(كأنَّ) أصلها (أنَّ) دخل عليها الكاف [٤] .

رابعاً : أن أواخرها مبنيَّة على الفتح ، كما أن آخر الأفعال الماضية كذلك[٥] .

خامساً : أنها يتصل بها الضمير المنصوب ، كما يتصل بالفعل المتعدّى فى

---

(١) انظر في ذلك : الكتاب ٢/١٣١ ، ١٣٨ (رأي الخليل) والمقتضب ٤/١٠٨ ، ١٠٩ الكامل ١/٣٤٢ ، معاني القرآن للزجّاج ١/٤٠ ، الجمل ٥١ ، ٥٢ ، الإيضاح في علل النحو ٦٤، إعراب القرآن للنحاس ١/١٣٤ ، إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ١٦٥ ، مقدمة ابن بابشاذ ١٤٨ المقتصد ٤٢٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥٤ ، التوطئة ٢١٦ ، المقرب ١/١٠٦ ، شرح الكافية ٢/٣٤٥ ، همع الهوامع ٢/١٤٨ ، ١٥٧ .

(٢) المقتضب ٤/١٠٨ ، معاني القرآن للزجّاج ١/٤٠ ، الجمل ٥١ إعراب القرآن للنحاس ١/١٣٤ الإنصاف ١/١٧٨ شرح المفصل لابن يعش ٨/٥٤ ، المقرب ١/١٠٦ .

(٣) المقتضب ٤/١٠٩ ، الجمل ٥٢ ، إعراب القرآن للنحاس ١/١٣٤ ، المقدمة ١٤٨ ، المقتصد ٤٥٢ الإنصاف ١/١٧٨ ، التوطئة ٢٢٢ ، شرح الكافية ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، حاشية الخضري ١/١٥ .

(٤) المقتصد ٤٤٣ ، الإنصاف ١/١٧٨ ، ٢٢٤ ، حاشية الخضري ١/١١٥ .

(٥) المقتضب ٤/١٠٩ ، الجمل ٥٣ ، المقتصد ٤٤٣ ، الإنصاف ١/١٧٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥٤ ، حاشية الخضري ١/١١٥ .

قولك «إنّه ، وإنّك ، وإنّنى» ، كما تقول : «ضَرَبَكَ ، وضَرَبَهُ ، وضَرَبَنِى» (١) .

سادساً : أنها تدخلها نون الوِقاية ، نحو (إنّنِى ، وكأنّنى) ، كما تدخل على الفعل ، نحو : (أعطانى ، وأكرمنى) وماأشبه ذلك (٢) .

فلما كان بينها وبين الفعل هذا الشَبَه حُمِلَتْ عليه فأُعمِلَت إعماله فالمنصوب بها مُشبَّه بالمفعول ، والمرفوع مُشبَّه بالفاعلَ ، إلاَّ أنها تُشَبِّهُ من الأفعال ماقدّم مفعوله على فاعله (٣) .

ويعلّل سيبويه ومن تبعه ذلك بأنها لاتصرَّفُ تصرُّفَ الأفعال (٤) فقُدِّمَ المفعول ليفصل بين مايشبه بالفعل ولفظه لفظُ الفعل ، وبين مايُشبَّه به وليس لفظه لفظَ الفعل (٥) .

أى أن هذه الحروف مع شَبَهِها بالفعل إلاَّ أنها لاتَصلُ إلى مرتبته ، ولمّا كان عملها بحق الفرعية ، لم يتصرّفوا فيها – أى بالتقديم والتأخير – (٦) .

وهذا مايتضّح عند عبدالقاهر إذ يقول : «ليس للحرف حظ فى العمل ، وإنما هو محمول على الفعل وفرع عليه . والقياس أن يلزم طريقة واحدة ولايجوز فيه الوجهان نحو : إنّ زيداً ذاهبٌ ، وإنّ ذاهبٌ زيداً لئلاّ يجرى مجرى الفعل ، نحو ضَرَبَ زيدٌ عمراً وضَرَبَ عمراً زيدٌ ، وكان تقديم المنصوب أولى ، ليكون أبعد من مشابهة الفعل إذ الأصل فيه أن يكون الفاعل بجنبه ، فإذا أُخّر المرفوع هنا حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته» (٧) .

فإذا خُفّفَتْ (إنّ) فإن النحاة يختلفون فى إعمالها ، وأساس اختلافهم حول

---

(١) الجمل ٥١ ، ٥٢ ، إعراب القرآن للنحاس ١/١٣٤ .

(٢) مقدمة ابن بابشاذ ١٤٨ ، الإنصاف ١/١٧٨ ، التوطئة ٢١٩ .

(٣) الكتاب ٢/١٣١ (وهو رَأيُ الخليل) ، معاني القرآن للزجاج ١/٤٠ ، الأصول لابن السراج ١/١١٣ الإيضاح للزجاجي ٦٤ ، لُمَع الأدلّة ١٤٠ شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥٤ ، التوطئة ٢١٦ .

(٤) الكتاب ٢/١٣١ ، الجمل ٥٢ ، مقدمة ابن بابشاذ ١٥٠ .

(٥) معاني القرآن للزجاج ١/٤٠ .

(٦) همع الهوامع ٢/١٦٠ .

(٧) المقتصد ٤٤٤ ، الإنصاف ١/١٧٩ .

شَبَهَهَا بالفعل هل هو باقٍ أم زال عنها بهذا التخفيف ؟ فالبصريون يقولون بإعمالها لأنها مازالت تُشْبِهُ الفعل لأن الفعل قد يحذَف منه الحرف ومع هذا يَظَلّ عاملاً ، يقول سيبويه إن «الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حُذِفَ من نفسه شيء لم يُغَيِّر عمله كما لم يُغَيِّر عمل (لَمْ يكُ) و(لَمْ أُبَلْ) حين حُذِفَ» (١) .

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنها لاتعمل إنما أَشْبَهَت الفعل الماضى (٢) ، فإذا خُفِّفَتْ فقد زال شَبَهُهَا به فوجب أن يبطل عملها (٣) ، وعلى هذا الأساس كان خلافهم حول ما استشهدوا به من شواهد (٤) .

وإذا دخلت عليها (ما الكافة) ، فإنها لاتعمل فتُشْبِهُ بذلك الفعل المُلْغَى ، - وينسب سيبويه إلى الخليل قوله : «(إنما) لاتعمل فيما بعدها ، كما أن أَرَى إذا كانت لَغْواً لم تعمل ، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل ، كما كان نظير (إنَّ) من الفعل مايعمل» (٥) .

وقد ذهب إلى شِبْهِ (إنَّ) بالفعل من المُحْدَثِينَ الدكتور السيد يعقوب بكر معتمداً فى ذلك على أصولها فى اللغات السامية مقارناً إيَّاها بنظائرها الساميات ، فـ«إنّ» اسم صوت مركب من إنْ + نَ الإشاريتين ، ومثيلتها فى العبريَّة הִנֵּה hinné) بمعنى (انظر) والمعنى الفعلى المتعدى (انظر) الذى تؤديه (hinné הִנֵּה العبرية متطور عن المعنى الإشارى (هذا) أو (ذلك) الذى كان لها فى الأصل (٦) .

---

(١) الكتاب ٢/١٤٠ ، وانظر : المقتضب ١/١٨٩ إعراب القرآن للنحاس ٢/٥١ ، المقتصد ٤٩٠ الإنصاف ١/١٩٨ التوطئة ٢١٧ .

(٢) لأن (إنَّ) مثلاً - علي وزن (مَدَّ) فهي تتكون من ثلاثة حروف وآخرها مبنيٌّ علي الفتح ، انظر أوجه الشبه السابقة .

(٣) الإنصاف ١/١٩٥ وقد أورد المبرد هذا الرأي دون نسبة ، انظر المقتضب ١/١٨٩ ، وكذلك فعل ابن السراج في الأصول ١/٢٨٤ .

(٤) انظر : الإنصاف ١/١٩٩ حيث يقول إن الروايات جاءت بالنصب والرفع وانظر الشاهدين ص١/١٩٧ ، ١٩٨ .

(٥) الكتاب ٢/١٣٨ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥٧.

(٦) تنبَّه النحاة العرب إلي المعني الفعلي في الإشارة ، فقالوا إن اسم الإشارة فيه معني الفعل. انظر في ذلك : الكتاب ٢/٧٨ حيث يقول إن تقدير (هذا عبدُ الله منطلقاً) هو (انظر إليه منطلقاً) وانظر أيضاً : المقتضب ٤/٣٠٧ ، شرح ابن عقيل ٢/٢٧١ .

وذلك المعنى الفعلى هو السبب فى أن (הִנֵּה hinné) قد تنصب الاسم أو الضمير بعدها على المفعولية [١] .

ثم يقول إن «الأداة العبرية تُستعمَل فى أول الأمر مع المفرد ، فتنصبه على المفعولية بما فيها من معنى الفعل المتعدّى (انظر) ، ثم صارت تستعمَل أيضاً مع الجملة الاسمية ناصبة «المبتدأ» فيها ، وفى هذه الحالة يكون هذا «المبتدأ» مفعولاً به ويكون الخبر خبراً لمبتدأ محذوف» [٢] .

هذا المعنى الفعلى هو أيضاً السبب فى نصب اسم (أن) فى العربية ، فقولنا (إنّ زيداً قائمٌ) تقديره: إن (= انظر) زيداً : (هو) قائم [٣]. ومعنى ذلك أن (إنّ) كان لها معنى الإشارة الذى تطور إلى معنى الفعل المتعدّى ، وهذا المعنى هو عامل النصب فى اسمها على المفعولية . وفى سبيل إثبات هذين المعنيين – الإشارية والفعلية – يحاول أولاً إثبات معنى الإشارية (إنّ) فى جميع صورها فيقول : إن «بلغنى أن جاء زيد (حيث أنْ مصدرية) = بلغنى هذا : جاء زيد .

وأريد أن تفعل (حيث أنْ مصدرية أيضا)= أريد هذا : تفعل ، و(أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً – طه ٨٩) = أفلا يرون هذا : لايرجع إليهم قولاً» [٤] هذه التقديرات المتكلفة لاأساس لها من الصحة وهى تقف حائلاً بيننا وبين فهم المعنى المقصود واليسير من الجمل السابقة، فجملة (بلغنى أنْ جاء زيدٌ) لاتساوى – فى رأيى – الجملتين المقدّرتين (بلغنى هذا : جاء زيدٌ) ، لأن الجملة الظاهرة (أو السطحية) فى تقدير جملة واحدة– فى رأيى وفى تقدير النحاة العرب– فـ(بلغنى أنْ جاء زيد = بلغنى مجىء زيد)، وهذا مخالف لما قدّره حيث قدّر الجملة الواحدة (الظاهرة) بجملتين (عميقتين) ونستطيع أن نشرح الفرق بين التقديرين هكذا :

	الجملة الظاهرة				التقدير	
(١)	بلغنى	أنْ جاءَ	زيدٌ	أنْ مصدرية	بلغنى	مجىء	زيدٍ

وهذا تقدير النحاة للجملة وهى جملة واحدة فى كلا الجانبين تتكون من

(١) مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة المجلد الثامن عشر الجزء الأول ص١٠٧ .

(٢) نفس المرجع ١٠٨ .

(٣) نفس المرجع والصفحة .

(٤) نفس المرجع ١١٣ ، ١١٤ .

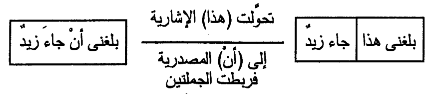
ثلاثة عناصر ولـ(أنْ) وظيفة واحدة هى المصدرية .

(٢) | بلغنى | أنْ جاءَ | زيدٌ | أن مصدرية فى الظاهر إشارية فى الأصل | بلغنى هذا | جاء زيدٌ |

أو | بلغنى | هذا | جاءَ | زيدٌ |

وهذا تقدير السيد يعقوب بكر وقد انفصل فيه تقدير الجملة الواحدة إلى جملتين وأصبحت عناصر الجملة الثلاثة أربعة عناصر .

وإذا كان ثمة علاقة بين (الظاهر) و(المقدّر) فى الرأى الأخير (٢) فنقول إن (جاءَ زيدٌ) هى تكرار أو توكيد أو بدل أو تفسير لـ(هذا) ، وإذا اعتبرنا أن (المقدّر) هو الأصل أو السابق فى الاستخدام فإننا نَفْهم ماحدث كالتالى :



وعلى ذلك ينتهى دور (هذا) الإشارية ليَحُلَّ محلّه دور (أنْ) الرابطة وبذلك نستطيع القول بأنه ليس فى جملة (بلغنى أن جاء زيد) أى معنىً للإشارية [١] .

وقد ذهب – مع النحاة العرب – إلى أن دخول نون التوكيد (الخفيفة) – وهى تساوى نون الوقاية عند النحاة – بين الحرف والمنصوب إنما هو دليل على وجود معنى الفعل فى هذه الأحرف – وهو ماذهب إليه النحاة أيضاً – ، ويمثّل بـ(hinne n n ū) (ضمير المتكلمين) ، و hinnenni (انظرنى ! هأنذا) و hinnekká ويقول إنّ هذه النون مختصة بالدخول على الأفعال [٢٣] .

هذه النتيجة تتفّق تماماً مع ماوصل إليه النحاة العرب لكنها لاتدلُّ بحال على معنى الفعل فى (إن وأخواتها) ، فقاعدة الاختصاص – عندهم – التى استند عليها تحتاج إلى نظر جديد ، فما المانع من أن تدخل هذه النون على (إن وأخواتها) كما تدخل على الفعل وتكون فى هذا وذاك أصلاً فى الدخول عليه .

---

(١) إذا وافقنا على أن ذلك أصل (إنّ) فإن ذلك الشَّبَهَ قد زال عنها بمرور الزمن وتغيُّر الاستخدام فتُغيّرت الوظيفة بالتالي .

(٢) مجلة كلية الآداب . العدد المذكور . ص١٠٨ .

وعلى ماسبق يخوض فى أكثر من ذلك فيقول إنّ (لكنّ) من لكنْ + أَنّ وقوة النصب فى (لكنّ) ترجع إلى (أنّ) المضمنّة فيها [٢٤] وهكذا لانجد أمامنا إلا التكهنات التى لاتقوم على برهان ملموس .

(٣) أمّا الشرطية

(أمّا) حرف من الحروف الشرطية [٢] ، وقدّر سيبويه قولهم (أمّا عبدُالله فمنطلق بـ(مهما يكن من أمره فمنطلق) ، يقول سيبويه : «وأمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء . كأنه يقول : عبدالله مهما يكن من أمره فمنطلق . أَلاَ ترى أن الفاء لازمة لها أبداً» [٣] ، فسيبويه يقدّر (أمّا) بـ(مهما) ويقدّر بعدها فعل الشرط ، ويعلّل هذا التقدير بملازمة الفاء – التى تدخل على جواب الشرط – لها .

وقد تبع سيبويه فى هذا التقدير كثير من النحاة [٤] ، بينما يرفض الرضى هذا التقدير ويقدّرها بـ(أما يكن من شىء) [٥] ففعل الشرط هو المحذوف وحده عند الرضى – ، ثم يقول : «وأما تفسير سيبويه لقولهم (أمّا زيدٌ فقائم) بـ(مهما يكن من شىء فزيدٌ قائم) فليس لأن (أمّا) بمعنى (مهما) ، وكيف وهذه حرفٌ و(مهما) اسم ، بل قصده إلى المعنى البحت لأن معنى (مهما يكن من شىء فزيدٌ قائم) (إن كان شىء فزيدٌ قائم ، أى هو قائمٌ البتة)» [٦] فسيبويه إذن قدّر المعنى ولم يقصد إلى تقدير الإعراب .

ويعلّل الرضى حذف الفعل بعد (أمّا) بقوله : «لمّا كان الغرض الكلى من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد ، حُذف الملزوم الذى هو الشرط أى (يكن من شىء) ، وأُقيم ملزوم القيام وهو (زيد) فقام ذلك الملزوم

---

(١) نفس المرجع ص١١٧ .

(٢) الكتاب ٤/٢٣٥ ، المقتضب ٣/٢٧ ، إعراب القرآن للنحاس ١/١٥٣ مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/٦٤١ ، شرح الكافية ٢/٣٩٦ .

(٣) الكتاب ٤/٢٣٥ .

(٤) المقتضب ٣/٢٧ إعراب القرآن للنحاس ١/١٥٣ ، ٢/٥٨٣ ، ٣/٣٤٤ ، مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/٦٤١ ، ٧١٤ ، ٧٥٤ ، أمالي ابن الشجري ١/٢٨٩ ، شرح ابن عقيل ٤/٥٢ الهمع ٤/٣٥٤ ، ٣٥٥ الأشموني ٢/٣٥٣ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٢/٣٩٧ .

(٦) شرح الكافية للرضي ٢/٣٩٧ شرح الأشموني ٢/٣٥٥ .

وبقِي الفاء بين المبتدأ والخبر ، لأن فاء السببية مابعدها لازم لما قبلها ، فحصل غرضك الكلى ، وهو لزوم القيام لزيد ، فلهذا الغرض وتحصيله جاز وقوع الفاء فى غير موقعها [١] .

ولمّا كانت (أمّا) من حروف الشرط ، وحرف الشرط يختص بالفعل ، و(أمّا) لايليها إلاّ الاسم ، فقد علّل النحاة ذلك بأنِ معنى (أمّا) (مهما يكن من شيءٍ) ، فجعِلَت (أمّا) مؤدّية عن الفعل ولايلى فعلٌ فعلاً فوجب أن يليها الاسم [٢] ليسدّ مسدَّ المحذوف ، ويعمل فيه مابعده [٣] ، وتقدير هذا الاسم أن يكون بعد جوابها [٤] إذن فهناك حذف لفعل الشرط بعد (أما) وتقديم للاسم الذى هو فى جوابها على الفاء ليسُدَّ هذا الاسم مسدَّ الفعل المحذوف ، وبذلك يتحوّل الأسلوب من (مهما يكن من شىء فزيدٌ منطلقٌ) إلى (أمّا زيدٌ فمنطلقٌ) .

لم يقف النحاة عند هذا الحدّ بل جعلوا (أما) بمنزلة الفعل [٥] ، أو نائبة عنه[٦] أو بمعناه [٧] ، «ولمّا نُزِّلَتْ منزلة الفعل نصبت ، ولكنها لم تنصب المفعول به لضعفها وإنما نصبت الظرف الصحيح ، كقولك : أمّا عندك فإنّى جالس» [٨] بينما يجيز الكوفيون نصبها للمفعول الصريح «لما فيها مِن معنى الفعل : ورُدَّ بأن الأسماء الصريحة لاتعمل فيها المعانى ، وبأنه لايحفَظ من كلامهم : أمّا زيداً فعنده عشرون درهماً ، ولا أما زيداً فقائم (غير الظرف والمجرور والحال) ، فإنها تعمل فيها وفاقاً ، لأن هذه الأشياء يعمل فيها مافيه معنى الفعل» [٩] .

---

(١) شرح الكافية للرضي ٣٩٦/٢ .

(٢) يقول الفرّاء مفصِّلاً قراءة الرفع في (ثمود) «والرفع أجود منه لأن أما تطلب الأسماء وتمتنع من الأفعال» انظر : معاني القرآن للفراء ١٤/٣ وانظر أيضاً : إعراب القرآن للنحاس ٣٤٤/٣ شرح السيرافي ١/٤ ، ٢ ، همع الهوامع ٣٥٦/٤ ، ٣٥٧ .

(٣) المقتضب ٢٧/٣ .

(٤) مشكل إعراب القرآن لمكي ٦٤١/٢ ، ٧١٤ ، شروح التلخيص ١٤٩/٢ ، حاشية الصبان ٧٥/٢ .

(٥) أمالي ابن الشجري ٢٨٩/١ .

(٦) مشكل إعراب القرآن لمكي ٧١٤/٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٩٠/١ ، المغني ٥٨/١ ، همع الهوامع ٣٥٤/٤ ، ٣٥٥ ، وهي إما نائبة عن فعل الشرط وحده أو الفعل والأداة معاً .

(٧) شروح التلخيص ١٤٩/٢ .

(٨) أمالي ابن الشجري ٢٩١/١ ، ٢٩٢ ، مغني اللبيب ٥٨/١ ، همع الهوامع ٣٥٩/٤ .

(٩) همع الهوامع ٣٥٩/٤ .

لقد وهم هؤلاء في جعلها بمثابة الفعل ، فهم قد جعلوا الفعل بعدها هو العامل فى الاسم التالى لها ، إمَّا مؤخَّراً أو مُضمَراً على شريطة التفسير ، فإذا كان ذلك الاسم مرفوعاً فإنهم قد يعربونه (مبتدأ) ، ولاتأثير لـ(أما) فى إعرابه ، يتَّضح ذلك أكثر مايتضح فى كتب إعراب القرآن ، ففى إعراب قوله تعالى : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ- فصلت ١٧) ، وقد قرئت (ثمود) بالرفع والنصب [١] ، ترفع (ثمود) على الابتداء ، وتنصب على تقدير فعل يفسره الظاهر وتقديره (مهما يكنٍ من شيءٍ فهدينا ثمود فهديناهم) [٢] ، ولاتأثير لأما فى الإعراب ، فالنحاة يقدرون المفسِّر (هدينا) كما نرى لينصب ثمود .

وفى إعراب قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ – الضحى – ٩ ، ١٠) «تنصب (اليتيم ، والسائل) بما بعد الفاء» ، «وإن كان مابعد الفاء لايجوز أن يعمل فيما قبلها ، إلاَّ أنهم أعملوا ههنا مابعدها فيما قبلها لأنه فى تقدير التقديم» [٣] لقد عمل الفعل هنا مؤخَّراً مع أن الفاء تفصل بينه وبين معموله، ويعلِّل الرضى هذا العمل فيقول «فلايستنكر عمل مابعد فاء السببية فيما قبلها ، وإن كان ذلك ممتنعاً فى غير هذا الوضع لأن تقديم المعمولات المذكورة[٤] لأجل الأغراض المهمة المذكورة [٥] فسبب التقديم هنا هو وجود غرض من أغراضه المعروفة ، وعلى ذلك يجوز الوجهان – التقدير أو التقديم – فى نصب الحال بعد (أمَّا) ، يقول الرضى : «والعامل فيه إمَّا محذوف قبله ، كما تقول فى نحو أما علماً فعالم إن التقدير مهما تذكر زيداً عالماً فهو عالم ، أو المذكور بعده» [٦] .

---

(١) اقرأ الجمهور (ثمودُ) بالرفع ممنوعاً من الصرف ، وابن وثّاب والأعمش وبكر بن حبيب مصروفاً وقُرِئَ (ثمودَ) بالنصب ممنوعاً من الصرف والحسن وابن أبي إسحاق والأعمش (ثموداً) منونة منصوبة ، وروي المفضل عن عاصم الوجهين . انظر البحر المحيط ٤٩١/٧ .

(٢) البيان لابن الأنباري ٣٣٨/٢ ، انظر إعراب القرآن للنحاس ٣٣/٣ ، ٣٤٤ ، شرح السيرافي ١/٤ ، ٢ ، مشكل إعراب القرآن لمكي ٦٤١/٢ ، ٧٥٤ ، حاشية الصبان ٧٥/٢ .

(٣) البيان لابن الأنباري ٣٣٨/٢ ، وانظر الهمع ٣٥٨/٤ .

(٤) ذَكَرَ المفعول والظرف .

(٥) شرح الكافية ٣٩٦/٢ .

(٦) شرح الكافية ٣٩٧/٢ ، واختُلِفَ في إعراب المنصوب في هذا المثال علي مابيَّنه السيوطي في الهمع ١٦/٤ ، ١٧ .

مما سبق يتضح أن «أمَّا» لاتأثير لها فى إعراب الاسم بعدها ، ومن هنا كان قول سيبويه إنها «تصرِّف الكلام إلى الابتداء إلاَّ أنْ يُوقَعَ بعدها فعلٌ نحو : أمَّا زيداً فضربت» [(١)] .

وقول المبرد : «الكلام بعد (أمَّا) على حالته قبل أن تدخل» [(٢)] وهذا مايجعلنا نقرر أنَّ مَنْ شبَّهَ (أمَّا) بالفعل أو جعلها تنوب عنه أو جعل فيها معناه ، واهمٌ فى ذلك كل الوهم ، وهو لم يفهم كلام سيبويه ، لأن سيبويه قدَّر الفعل بعدها ولم يُقدِّره مكانها ، وهى فى ذلك مثل أدوات النداء تماماً ، وماحدث هناك هو نفسه ماحدث هنا ، يقول سيبويه : «و(أمَّا) لايذكر بعدها الفعل المضمر ، لأنه من المضمر المتروك إظهاره ، حتى صار ساقطاً بمنزلة تركهم ذلك فى النداء» [(٣)] ، وعلل سيبويه هذا الحذف بما جاء فى النداء أيضاً ، وهو كثرة الاستعمال ، فـ(أمَّا) كثُرتْ فى كلامهم واستُعملتْ حتى صارت كالمثل المستعمل فحُذفَ الفعل لكثرته وللاستخفاف [(٤)] فالمسألةَ إذن هى تقدير أو (إضمار) فعل بعد (أمَّا) وليست إنابة (أمَّا) عن الفعل كما فهم ذلك بعض النحاة .

(٣) أدوات النداء

جعل البصريون المنادى مفعولاً به [(٥)] ثم اختلفوا فى ناصبه على رأيين أحدهما أنه منصوب بفعل مضمر لايجوز إظهاره ، وصار حرف النداء بدلاً منه ، وهذا هو رأى الخليل وسيبويه ، يقول سيبويه : «ومما ينتصب فى غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهاره قولك : ياعبدَالله والنداء كله ... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا فى الكلام ، وصار (يا) بدلاً مَن اللفظ بالفعل ، كأنه قال : يا أريد عبدَالله ، فحذف «(أريد) وصارت (يا) بدلاً منها ، لأنك إذا قلت يافلان ، عُلِمَ أنك تريده» [(٦)] ، فالمنادى عند سيبويه منصوب بفعل مقدر لايجوز أن يظهرَ وهذا العمل تنوب عنه أداة النداء .

---

(١) الكتاب ٩٥/١ ، وانظر شرح الكافية ١٧١/١ .
(٢) المقتضب ٢٧/٣ .
(٣) الكتاب ٢٩٤/١ وسنبحث ذلك في أدوات النداء .
(٤) نفسه .
(٥) أوضحنا ذلك في موضعه من البحث .
(٦) الكتاب ٢٩١/١ وانظر ١٨٢/٢ .

ويدلّل سيبويه «على أنه ينتصب على الفعل ، وأن ياصارت بدلاً من اللفظ بالفعل فيقول : «قول العرب : ياإيّاك ، إنما قلت : ياإيّاك أعنى ، ولكنهم حذفوا الفعل وصار (يا ، وأيا ، وأى) بدلاً من اللفظ بالفعل» (١) .

وليس هذا رأى سيبويه وحده بل رأى أستاذه الخليل ، يتضّح ذلك من مقارنة النص التالى بالنص السابق ، يقول سيبويه «وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع بعض العرب يقول : يا أنت ، فزعم أنهم جعلوه موضع المفرد . وإن شئت قلت : (يا) فكان بمنزلة يازيد ثم تقول : إيّاك . أى إيّاك أعنى» (٢) .

فكما قدّر الخليل الأسلوب بـ(إيّاك أعنى) قدّره سيبويه بل ويُصَرِّح بأن ماقاله هو رأى الخليل .

وقد تابع الأخفش سيبويه والخليل فى ذلك (٣) ويتابع المبرد سيبويه فيقول «إذا دعوتَ مضافاً نصبته وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك : ياعبدَالله ، لأن (يا) بدل من قولك : أدعو عبدَالله ، وأريد ، لا أنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنك قَد أوقعت فعلاً . فإذا قلت : ياعبدالله ، فقد وقع دعاؤك بعبدالله فانتصب على أنه مفعول تعدّى إليه فعلك» (٤) .

وقد فرّق بعض متأخرى النحاة بين قول سيبويه وقول المبرد ، فينسب ابن يعيش إلى المبرد قوله إن «الناصب نفس (يا) لنيابتها عن الفعل» بينما ينسب إلى سيبويه قوله إن «الناصب له فعل مضمر تقديره أنادى زيداً أو أريد أو أدعو أو نحو ذلك ، ولايجوز إظهار ذلك ، ولا اللفظ به لأن (يا) قد نابت عنه» (٥) . وقد تبع ابن يَعيش الرضىُّ (٦) والأشمونى (٧) ، والخضرى (٨) ويفرق الصبان أيضاً بين

---

(١) الكتاب ١/٢٩١ .
(٢) نفسه .
(٣) معاني القرآن للأخفش ١/١٠ .
(٤) المقتضب ٤/٢٠٢ .
(٥) شرح المفصل ابن يعيش ١/١٢٧ .
(٦) شرح الكافية ١/١٣١ ، ١٣٢ .
(٧) شرح الأشموني ١/١٤٢ .
(٨) حاشية الخضري ٢/٦٥ وقد أخذ الأشموني نص الرضي دون نسبة .

القولين بقوله : إن الحرف قد سدَّ مسدَّ الفعل «عند سيبويه فى اللفظ وعند المبرد فى اللفظ والعمل» [١] .

وفى رأيي أنه لافرق بين قولى سيبويه والمبرد لأن كلاًّ منهما قد صرح بأن ناصب المنادى الفعل المتروك إظهاره وقد نابت (يا) عنه [٢] .

وقد تابع أكثر النحاة سيبويه فى ذلك [٣] ، ويعرض ابن يعيش احتجاج هؤلاء بأن حروف النداء غير مختصَّة ، فهى تدخل على الجملة الفعلية تارة ، وعلى الاسمية تارة أخرى ، ونيابتها عن الأفعال لاتوجب لها العمل ، لأن عامة حروف المعانى إنما أُتى بها عوضاً من الأفعال فالواو نائب عن أعطف ، وهل نائب عن أستفهم ، وما نائب عن أنفى ومع ذلك فإنه لايجوز إعمالها [٤] .

أما الرأى الثانى : فهو أن المنادى منصوب بـ(يا) نفسها ، ويتفرَّع عن ذلك قولان : أحدهما : أن حرف النداء نائب عن الفعل أو مضارع للفعل [٥] ، وقد نُسبَ هذا القول للمبرد [٦] ، كما قال به ابن جنى [٧] وابن بابشاذ [٨] ويقول ابن يعيش «وذهب الأكثرون إلى أن هذه الحروف هى العاملة أنفسها دون الفعل المحذوف لنيابتها عن الفعل الذى هو أنادى أو أدعو ... فجرت (يا) نفسها فى العمل مجرى أدعو كما جرى أُنادى مجراه وصار (يا) و (أدعو) و (أنادى) من قبيل الألفاظ المترادفة» [٩] .

---

(١) حاشية الصبان ٣/١٤١ .
(٢) الكتاب ١/٢٩١ ، المقتضب ٤/٢٠٢ .
(٣) انظر في الأصول ١/٤٥١ ، الإنصاف ١/٣٢٧ ، لُمَع الأدلَّة ١٢٤ شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٢٠ ، ١٢١ (في عرضه للآراء) ، المقرب ١/١٧٥ التسهيل ١٧٩ ، شرح الشذور ٢٧٢ ، مغني اللبيب ٣٧٣ شرح ابن عقيل ٣/٢٥٨ ، همع الهوامع ٣/٣٣ (وقد نسب هذا القول إلي أكثر النحاة) حاشية الخضري ١/١٦٢ .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٢٠ ، ١٢١ .
(٥) لم يقل بهذه المضارعة إلاَّ ابن الشجري : انظر أمالي ابن الشجري ١/١٨١ .
(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٧ ، شرح الكافية ١/١٣١ ، ١٣٢ ، شرح الأشموني ١/١٤٣ ، حاشية الخضري ٢/٦٥ .
(٧) اللَّمع لابن جني ١٩٢ .
(٨) المقدمة لابن بابشاذ ٣٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٣٦ ، وانظر الإنصاف ١/٣٢٦ مغني اللبيب ٣٧٣ ، الهمع ٣/٣٣ .
(٩) شرح المفصل لابن بعيش ٨/١٣١ .

أما القول الثانى فهو أن حروف النداء هى أسماء أفعال بمعنى أدعو ، وليس ثَم فعل مقدّر (١) وقد نسبه ابن يعيش إلى أبى على الفارسى (٢) وردّه بقوله «والحق أنها حروف لأنها لاتدلُّ على معنى فى أنفُسِها ولاتدلُّ على معنىً إلاّ فى غيرها»(٣) .

واحتجَّ من أعمل حرف النداء نائباً عن الفعل بأن (يا) تُمالُ كما يُمالُ الفعل، والحرف لايُمالُ (٤) ، والصحيح أن الإمالة ليست مختصة بالفعل ، فقد يمال الاسم (٥) ، كما يُمالُ الحرف مثل (إلى ، وعلى) (٦) فلا حُجَّة لهم فى ذلك.

كما احتجوا بتعلُّق لام الاستغاثة بـ(يا) ، وهى حرف جر عندهم فدلّ تعلُّقها بـ(يا) أنها قد قامت مقام الفعل (٧) .

وإذا كانت لام الجر مكسورة ، وهذه اللام مفتوحة ، فإنهم يلتمسون لذلك العلل يقول الرضىُّ : «وإنما فتحت لام الجر فى المستغاث لاجتماع شيئين ، أحدهما: الفرق بين المستغاث والمستغاث له ، وذلك لأنه قد يلى (يا) ماهو مستغاث له بكسر اللام ، والمنادى محذوف نحو : يالِلمظلوم ، ويالِلضعيف ، أى ياقوم ، والثانى : وقوع المستغاث موقع الضمير الذى تُفتح لام الجر معه لما يجىء فى حروف الجر» (٨) .

وإذا جرينا على قول النحاة بالتعلُّق فإنه يجوز هنا أن تكون اللام متعلقة بالفعل المحذوف (٩) ، كما أن للنحاة آراء أخرى فى هذه اللام ، فقول الخليل إن «هذه اللام بدلٌ من الزيادة اللاحقة فى الندبة آخر الاسم من نحو : يازيداه .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٨ شرح الكافية ١٣٢/٢ مغني اللبيب ٣٧٣ همع الهوامع ٣٤/٣ ، حاشية الخضري ٦٤/٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١، ١٢١/٨ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٨ .

(٤) مقدمة ابن بابشاذ ٢٠٦ ، الإنصاف ٣٢٦/١ .

(٥) الإنصاف ٣٢٦/١ .

(٦) التطور النحوي لبرجشتراسر ٦٠ .

(٧) انظر الإنصاف ٣٢٦/١ ، ٣٢٧ ، شرح الكافية ١٣٣/١ .

(٨) شرح الكافية ١٣٣/١ .

(٩) نفسه . حيث يجعل اللام مُعدِّية لـ(يا) أو للفعل المقدَّر .

ولذلك تتعاقبان فلاتدخل اللام مع ألف الندبة ، ومجراهما واحد لأنك لاتدعو أحداً منهما ليستجيب فى الحال كما في النداء» [١] وقول الفراء إن «أصل يالفلان يا آل فلان وإنما خفف بالحذف» [٢] «فحذفت همزة آل للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين» [٣] .

وإذا كان ابن يعيش قد ضعّف رأى الفراء ، بقوله إن «الآل والأهل واحد ، فلو كان الأصل ماذكره لجاز أن يقع موقعه الأهل فى بعض الاستعمال ولم يرد ذلك» [٤] فإن من المحدثين من يؤيد رأى الفراء فيقول إن هذه اللام بقية من (آل) التى فُرّغت من معناها وقصّت أطرافها» [٥] فيدخلها بذلك تحت ما أسموه (بلى الألفاظ) [٦] .

(٤) «إلاّ» فى الاستثناء

جعل النحاة (إلاّ) فى الاستثناء نائبة عن الفعل أستثنى أو أعنى فنصبوا بها المستثنى [٧] ، هذا مانجده عند المبرد والزجاج . كما نسب إلى الكوفيين أيضاً [٨] . وعلى هذا القول فإن (إلاّ) «نائبة عن (أستثنى) كما أن حرف النداء نائب عن (أنادى)» [٩] وقد ردّ على هذا الرأى بردود [١٠] خمسة عرضها ابن الأنبارى فى أسرار العربية والإنصاف ولمع الأدلّة منها :

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣١/١ .
(٢) نفسه .
(٣) حاشية الصبان ١٦٤/٣ .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٣١/١ ، كما ردّه الرضي ، شرح الكافية ١٣٤/١ وانظر حاشية الصبان ١٦٤/٣ .
(٥) التطور اللغوي ص١٠١ ، وانظر توضيح ذلك في حديثه عن (سوف) ص٩٨ ، ٩٩ .
(٦) نفسه .
(٧) ماجعلنا نستطرد إلي ذلك هو أن بعض النحاة قد فهم من ذلك أن المستثني مفعول به وهو ماناقشناه في مكان آخر من البحث .
(٨) الإنصاف ٢٦١/١ شرح المفصّل لابن يعيش ٧٧/٢ .
(٩) شرح الكافية للرضي ٢٢٦/١ .
(١٠) انظر في تلك الردود : الخصائص ٢٧٦/٢ لُمَع الأدلّة ١٢٨-١٣١ ، الإنصاف ٦٢/١ - ٢٦٤ أسرار العربية ٨١ شرح المفصل لابن يعيش ٧٦٢ .

«أنه لو كان الأمر كما زعموا لوجب أن لايجوز فى المستثنى إلاَّ النصب ولاخلاف فى جواز الرفع والجر فى النفى على البدل فى قولك ما جاءنى إلاَّ زيد وما مررت بأحدٍ إلاَّ زيدٍ» [١] ومن هذه الردود أيضاً أنهم يرفضون إعمال معانى الحروف يقول ابن الأنبارى إن «هذا يؤدى إلى إعمال معانى الحروف وإعمال معاني الحروف لايجوز ألاترى أنك تقول ما زيد قائماً ولو قلت ما زيداً قائماً بمعنى نفيت زيداً قائماً لم يجز ذلك فكذلك هاهنا» [٢] . وقد نقول لهم ماقيل لأبى على الفارسى «لماذا قدَّرتم أستثنى زيداً فنصبتم ؟ وهلاَّ قدَّرتُم امتنع فرفعتم ؟ كما روى عن أبى على الفارسى أنه كان مع عضد الدولة فى الميدان فسأله عضد الدولة عن المستثنى ، بماذا انتصب ؟ فقال له أبو على : انتصب لأن التقدير أستثنى زيداً، فقال له عضد الدولة وهلاَّ قدَّرت امتنع فرفعتَ زيداً ، فقال له أبو على هذا الجواب الذى ذكرت ذلك ميدانيّ ، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح ، إن شاء الله تعالى» [٣] .

---

(١) الإنصاف ١/٢٦٣ ، أسرار العربية ٨١ .
(٢) أسرار العربية ٨١ ، الإنصاف ١/٢٦٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٦ ، وانظر : الخصائص ٢/٢٧٦ .
(٣) الإنصاف ١/٢٦٣ ، ٢٦٤ .

الباب الثالث

قضـــايا تركـــيبية

الفصل الأول : تعدُّد المفعول به

الفصل الثانى : تقديم المفعول به

الفصل الثالث : حذف المفعول به

الفصل الأول

تعدُّد المفعول به

(١) مفعولان ليس أصلهما المبتدأ والخبر

ذكر النحاة منذ سيبويه أفعالاً تتعدّى إلى مفعولين ، فرّقوا بينها وبين غيرها بأنها يمكن الاقتصار معها على المفعول الأول ، فعقد سيبويه لذلك باباً أسماه «باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدّى إلى الثانى كما تَعدّى إلى الأوّل» [١] .

وقد تابع سيبويه فى ذلك كثير من النحاة [٢] ، بينما يشترط ابن السراج – وتبعه فى ذلك ابن يعيش – أن يكون المفعول الأول فاعلاً فى المعنى حيث يقول : «ولابدّ أن يكون المفعول الأول فاعلاً فيه (أى فى باب أعطى) فى المعنى بالمفعول الثانى ، ألاترى أنك إذا قلت : أعطيتُ زيداً درهماً ، فزيد المفعول الأول ، والمعنى أنك أعطيته فأخذ الدرهم ، والدرهم مفعول فى المعنى لزيد» [٣] ، وهذا الشرط لاينطبق على كل أقسام هذا الباب كما أوضح ذلك السيرافى – وتابعه فى ذلك ابن هشام – فـ«ليس فى قولنا تكنى زيدٌ أبا عبدالله وتسمّى أخوك زيداً دلالة على أن أحدهما فاعل بالآخر ، إنما هو من قبول الفعل الذى أُوقِع به وهو قولك حرّكته فتحرّك ، وكسّرته فتكسّر ، والنية فيه حرف الجر ، كأنك قلت : سمّى زيد بعمروٍ ولم يكن من باب الفاعل الذى بيّنتَ به من أدخله فى فعله كقولك : «أخذ زيدٌ درهماً ، ثم بيّنت مَنْ أدخله فى الأخذ وسهّله له فقلت : أعطى عبدُالله زيداً درهماً» [٤] .

أقسامها : [٥] تنقسم هذه الأفعال إلى ثلاثة أقسام .

القسم الأول : مايتعدّى بالوضع إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر :

ذكر النحاة فى هذا القسم فعلين هما : أعطى وكسا ، وهما يتعدّيان – عند

---

(١) الكتاب ١/٣٧ .

(٢) انظر المقتضب ٣/٩٣ ، الأصول ١/٢١١ ، الإيضاح العضدي ١/١٧٣ المقتصد ٦٠٧ .

(٣) الأصول ١/٢١١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٦٣ .

(٤) شرح السيرافي ١/٢٨١ .

(٥) هذه الأقسام جاءت مفرّقة عند النحاة وحاولنا أن نجمعها هنا .

النحاة – إلى مفعولين بنفسيهما بغير وسيلة من وسائل التعدية .[١] ، والمفعول الأول فى هذا القسم فاعل فى المعنى[٢] .

القسم الثاني : أفعال كانت تتعدّى إلى الأول بنفسها وإلى الثانى بحرف الجر فحُذِفَ الحرف فوصلت إلى المفعول الثانى بنفسها[٣] .

وقد ذكر سيبويه منها : اختار ، واستغفر ، وأمر ، وسمّى وكنّى ودعا (بمعنى سمّى) ، ونُبِّئْتُ[٤] ، وعرّف[٥] ، وتبعه فى ذلك كثير من النحاة[٦] ، ومن الشواهد التى جاءت على استعمال هذه الأفعال قوله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً – الأعراف ١٥٥)[٧] .

وقول الفرزدق :

مِنّا الّذِى اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً .. وَجُوداً إذاً هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ[٨] .

وقول الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ .. ربَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ[٩] .

---

(١) انظر الكتاب ٣٧/١ ، المقتضب ٩٣/٣ ، الأصول ٢١١/١ ، الجمل ٢٧ ، الإيضاح العضدي ١٧٣/١ ، المقتصد ٦٠٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٧ التوطئة ١٩٤ ، شرح الشذور ٤٢٩ ، ارتشاف ٩٣٨/٢ ، شرح ابن عقيل ١٥٣/٢ ، ١٥٤ ، شرح الأشموني ٣٤٧/١ شرح التصريح ٣١٣/١ ، ٣١٤ ، همع الهوامع ٢٠/٥ .

(٢) الأصول ٢١١/١ ، شرح السيرافي ٢٨٠/١ ، ٢٨١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٧ ، شرح الكافية ١٨/٢ ، شرح الشذور ٤٢٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٨/١ ، ٣٩ ، المقتضب ٢٣٠٤ ، ٢٣١ ، مجالس ثعلب ٥٨٨/٢ الأصول ٢١٢/١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، الجمل ٢٨ ، الإيضاح العضدي ١٧٣/١ ، ١٧٤ ، المقتصد ٦١٣، ٦١٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٧ ، ٦٤ .

(٤) وقد اختُلِفَ في كون (نُبِّئْتُ) متعدِّياً بنزع الخافض . انظر : الأصول ٢١٥/١ شرح السيرافي ٢٨٦/١ .

(٥) الكتاب ٣٧/١ – ٣٩ .

(٦) انظر الهامش (٣) .

(٧) انظر الكتاب ٣٧/١ ، مجالس ثعلب ٥٨٨/٢ .

(٨) الكتاب ٣٩/١ .

(٩) الكتاب ٣٧/١ .

وقول الآخر :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ .. فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَانَشَبِ (١) .

القسم الثالث : أفعال كانت متعدّية إلى مفعول واحد فنُقلت بالهمزة إلى الثانى : لقد توقّف الأخفش عند الفعل (آتى) فى قوله تعالى (آتنا غَداءَنَا – الكهف٦٢) فقال : «إن شئتَ جعلته من «أتى الغداء أو آتيته» كما يقول : ذهب ، وأذهبته ، وإن شئت من (أعطى) ، وهذا كثير» (٢) .

وهو بذلك يجيز أن يكون هذا الفعل متعدّياً إلى الثانى بإحدى طريقتين : إمّا لأنه بمعنى (أعطى) – أى بالتضمين ، أو لأنه منقول إلى الثانى بالهمزة ، ويجعله الزجّاج بمعنى (أعطى) (٣) .

أما ابن السراج فقد أدخل هذا النوع من الأفعال – بناء على شرطه بأن يكون المفعول الأول فاعلاً فى المعنى – يقول «والأفعال التى تتعدّى إلى مفعول واحد كلها إذا نقلتها من (فَعَلَ) إلى (أَفْعَلَ) ، كانت من هذا الباب ، تقول : ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، ثم تقول : أَضْرَبْتُ زيداً عمراً ، أى : جعلتُ زيداً يَضربُ عمراً فعمرو فى المعنى مفعول لزيد» (٤) .

وقد تابعه فى ذلك أبو على الفارسى ، واستشهد بقول الشاعر :

قَدْ أُوبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ ، فَهْىَ ضَاوِيَةٌ .. مَهْمَا تُصِبْ أُفُقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ (٥) .

وقد اختلف النحاة فى دراسة هذه الأفعال ، فمنهم من أفرد لها باباً خاصاً(٦) ، ومنهم من فرّق مسائلها فى أماكن مختلفة من باب التعدّى فى حديثهم عن نزع الخافض وحذف المفعول به ، وتقديم أحد المفعولين على الآخر(٧) .

---

(١) الكتاب ٣٧/١ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٩٨/٢ .

(٣) معاني القرآن للزجّاج ١٠٤/١ .

(٤) الأصول ٢١١/١ .

(٥) الإيضاح ١٧٣/١ ، المقتصد ٦١١ .

(٦) الكتاب ٣٧/١ ، المقتضب ٩٣/٣ ، الأصول ٢١١/١ ، الجمل ٢٧ ، الإيضاح العضدي ١٧٣/١ ، المقتصد ٦٠٧ .

(٧) التسهيل ٨٣–٨٥ شرح الكافية ٢٧٤/٢ ، ارتشاف الضَّرَبَ ٩٣٥/٢ ، ٩٣٨ شرح ابن عقيل ١٥٣/٢ ، ١٥٤ ، شرح الأشموني ٢٤٧/١ ، شرح التصريح ٣١٢/١ ، ٣١٣ .

وكما اختلفوا فى درسها اختلفوا أيضاً فى حصرها [١] فحق للرضى أن يقول: إنه «لاحصر لهذا النوع من الأفعال» [٢] .

والسؤال الآن : هل تستحق هذه الأفعال أن نفرد لها باباً ندرس فيه أحكامها فنكون مضطرين حينئذ إلى حصرها وتحديدها ؟ ، أم أنه يمكن دراستها تحت أنواع أخرى من الأفعال ، وفى أماكن متفرِّقة من الأبواب ؟ .

إن الدراسة المنهجية تقتضى أن نفرد لها باباً ، إذا كانت تتميَّز بأحكام تنفرد بها عن غيرها ، ولايمكن معالجة هذه الأحكام فى أبواب أخرى أكثر شمولية.

وإذا نظرنا إلى هذه الأفعال وجدنا أن القسم الثانى ، وهو ماعُدِّىَ إلى الثانى بنزع الخافض ، يمكن ضمّ أكثر أفعاله إلى دراسة ظاهرة نزع الخافض مع غيره من الأفعال التى تتعدّى إلى مفعول واحد بنزع الخافض [٣] ، وهذا مافعله المبرد[٤]، أما سائر أفعال هذا القسم فهى تتعدّى بوسيلة من وسائل التعدية وهى بذلك مدروسة ضمناً فى وسائل التعدية دون أن نحاول تحديدها [٥] ، وهذا الحكم يسرى على القسم الثالث ، وهو المنقول إلى المفعول الثانى بالهمزة ، فمكان دراسته التعدية بالنقل من وسائل التعدية .

يبقى بعد ذلك (أعطى) و (كسا) ، وماجرى مجراهما (مَنَحَ ، سَأَلَ) ، أَلْبَسَ)[٦] ، لقد جعل عبدالقاهر (أعطى) منقولة بالهمزة عن (عطْوت) بمعنى

---

(١) انظر اختلافهم حول إدخال بعضها في هذا الباب : الارتشاف ٩٣٥/٢ ، الهمع ١٨/٥ .

(٢) شرح الكافية ٢٧٤/٢ .

(٣) من هذه الأفعال : اختار ، سمَّي ، كنَّي ، دعا (بمعني سمَّي) ، أمر ، صدق كال ، وزن ، انظر شرح الشذور ٤٥٠ ، وانظر أفعالاً أخري في الهمع ١٨/٥ .

(٤) المقتضب ٣٣٠/٤ ، ٣٣١ ، وانظر ٣٢٠/٢ .

(٥) منها مانُقِلَ إلي الثاني بتضعيف العين مثل (زوَّج) انظر شرح الشذور ٤٥٠ ، همع الهوامع ١٨/٥ ، و(عيَّر) . همع الهوامع ١٨/٥ ، ومانُقِلَ إلي صيغة الطلب فتعدَّي إلي مفعولين مثل: أستغفر . انظر : المقتصد ٦١٥ ، الارتشاف ٩٣٥/٢ ، ٩٣٨ ، همع الهوامع ١٥/٥، وانظر في معاني (استفعل) الممتع ١٩٤/١ ، ١٩٥ ، الملخص المبدع ٣٣ .

(٦) فلسفة المنصوبات ٢٩١ .

أخذتُ ، وتناولتُ [١] ، واستشهد على ذلك بقول امرئ القيس :

وتَعْطُو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَثْنٍ كأَنَّهُ .. أَسَارِيعُ ظَبْيٍ أَوْمَسَاوِيكُ إِسْحِلِ [٢] .

وقد تبع ابن يعيش الجرجانى فى ذلك [٣] ، وجعل ابن هشام (كسا) يتعدّى إلى الثانى إذا كان بمعنى (أعطى) ، وهو يقول إن (كسا) إذا كان بمعنى «ستر وغطّى يتعدّى إلى مفعول واحد ، وإذا كانٍ بمعنى أعطى كسوة وهو الغالب تعدّى إلى اثنين [٤] » ، وعلى ذلك فـ(كسا) يتعدّى إلى الثانى بتضمينه معنى أعطى والتضمين من وسائل التعدية ، وهذا ينطبق على ماجاء من الأفعال بمعنى (أعطى) .

والحق أن المفعول الثانى لأعطى ، وماجرى مجراه [٥] تمييز «يبّين جنس ما اشتمل عليه الفعل ، لأن الفعل (كِسا) فى قولنا : كسوت زيداً يدل بحروفه الكاف والسين والألف على كساء مُبْهمٍ غيرِ معيّنٍ وغير معروفٍ ، بحاجة إلى مايوضّحه ويبينّه وكلمة (ثوباً) ، أو مايماثلها تزيل الإبهام ، وتُعيّن نوع الكسوة ، وتميّزها ، وتفردها عن غيرها من الأكسيَة التى قد تخطر للذهنِ عند سماع لفظ الفعل (كسا) » [٦] ، وقد شَبَّهَ عبدالقاهر نصب (رَجُلاً) ، و(بُرًّا) فى (لِى مِثْلُهُ رجلاً) ، و(لِى قَفِيزَان بُرًّا) بنصب (درهماً) فى (أنا معطيه درهماً) [٧] .

مما سبق يتبيّن أن هذه الأفعال لاتستحق أن نُفرد لها باباً تستقلُّ به ، ونحاول أن نحدّدها فيه فتختلف فى ذلك [٨] ، ونكدُّ فى حصرها – ونحن لانستطيع حصرها كما يقول الرضى [٩] – وتقسيمها ونجهد الذهن بحفظها

---

(١) المقتصد ٦٠٨ .

(٢) البيت من المعلقة : وانظر فيه : الديوان ١٧ ، شرح الأنباري للمعلّقات ٦٦ جمهرة أشعار العرب ٤٣ ، المقتصد ٦٠٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٧ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٧ .

(٤) المغني ٥٢٧ .

(٥) فلسفة المنصوبات ٢٩١ .

(٦) فلسفة المنصوبات ٢٩٣ .

(٧) المقتصد ٧٢٥/٢ .

(٨) انظر في ذلك : الارتشاف ٩٣٥/٢ ، الهمع ١٨/٥ .

(٩) انظر : شرح الكافية ٢٧٤/٢ .

ونختلف فى ذلك أشد الخلاف ، لأن بعضها يمكن أن ندرسَه تحت ظاهرة نزع الخافض وبعضها يمكن دراسته تحت وسائل التعدية ، وبعضها لايتعدّى إلى مفعولين بل إن الثانى ليس إلاَّ تمييزاً كما هو واضح فيما سبق .

(٢) مفعولان أصلهما المبتدأ والخبر :

يعقد سيبويه باباً يسميه «باب الفاعل الذى يتعدّاه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر» [١] ، وقد حاول فى ذلك الباب تحديد مجموعة متميِّزة من الأفعال ، فرَّق بينها وبين غيرها بقوله : «افترقت حسبتُ وأخواتها والأفعال الأُخَرُ لأن حسبتُ وأخواتها إنما أدخلوها على مبتدأ ومبنىٍّ عليه ، لتجعل الحديث شكّاً ، أو علْماً» [٢] ، وأنها «بمنزلة (إنَّ وأخواتها) لأنهن لسن بأفعال ، وإنما يجئن لمعنى . وكذلك هذه الأفعال إنما جئن لعِلْمٍ أوشَكٍّ ، ولم يرِدْ (أى المتكلم) فعلاً سلف منه إلى إنسان يبتدئه» [٣] .

وقد عبَّر المبرد عن هذه الفروق بقوله : «والفصل بين علمت وظننت وبابهما ، وبين سائر الأفعال أن (علمت) وبابها ليست أفعالاً واصلة منك إلى غيرك ، وإنما هى إخبار بما هجس فى نفسك من يقين أوشكٍّ فإذا قلت : علمت زيداً قائماً فإنما أثبتَّ القيام فى علمك ، ولم توصِلْ إلى ذات زيد شيئاً» [٤] .

وقال ابن السراج : إنها أفعال غير مؤثِّرة [٥] ، ثم تبعهم النحاة فى ترديد هذه الفروق ، وإن اختلفت تعبيراتهم [٦] .

إذن فقد فرَّق النحاة بيت هذه الأفعال وغيرها بفروق ثلاثة هى :

(١) أنها أفعال لايُقْتَصَرُ معها على مفعول واحد .

---

(١) الكتاب ٣٩/١ ، وانظر المقتضب ٩٤/٣ .
(٢) نفسه ٣٦٨/٢ .
(٣) الكتاب ٣٦٨/٢ .
(٤) المقتضب ٤٠٣/٤ ، ٤٠٤ .
(٥) انظر الأصول ٢١٦/١ ، وانظر أيضاً شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٧ ، شرح الأشموني ٤١/٢ .
(٦) انظر الجمل ٢٨ ، المقتصد ٤٩٤/١ ، ٦٠٧ ، التوطئة ١٩٤ ، التسهيل ٧١ ، شرح التصريح ٢٤٦١ ، شرح الأشموني ٣/٢ .

(٢) أنها أفعال تدخل على المبتدأ والخبر [١] .

(٣) أنها أفعال غير مؤثِّرة .

اشتهرت هذه الأفعال بـ(ظن وأخواتها) وهى عند سيبويه – ومن تبعه – سبعة أفعال هى : ظنّ ، وخَالَ ، ورأى (إذا أردت بها رؤية القلب) ، ووَجَدَ إذا أردت به وجود القلب ، وزعم ، وعلم [٢] وهذه هى الأفعال التى سُميتْ بأفعال القلوب (أو القلب) [٣] .

ثم زادت – هذه الأفعال – وتفرّعت عند متأخرى النحاة فجعلوها أقساماً مختلفة [٤] .

وقد اختلف النحاة فى المفعول الثانى لظن ، كما اختلفوا فى خبرِ كان ، فـ«ذهب الكوفيون إلى أن خبر كان ، والمفعول الثانى لـ«(ظننت) نُصِبَ على

---

(١) هذا مذهب الجمهور كما جاء في الهمع ٢/٢٢٢ ، وانظر : الكتاب ١/٢٣٨ ، ٢٣٩ ، مشكل إعراب القرآن لمكي ١/٢٦٩ ، المقتصد ١/٤٩٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٧١ ، ٧٢ ، التوطئة ١٩٤ التسهيل ٧١ ، شرح التصريح ١/٢٤٦ شرح الأشموني ٢/٣ .

وقد ذهب السهيلي إلي أنها ليست داخلة علي المبتدأ والخبر بل هي بمنزلة أعطيت في أنها استُعمِلَت مع مفعولها ابتداء (انظر : الارتشاف ٢/٩٣٩ ، همع الهوامع ٢/٢٢٢، قال السهيلي : «والذي حمل النحويين علي ذلك أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز ألاَّ تُذْكر ، فيكون من مفعوليها مبتدأ وخبر ، قال وهذا باطل بدليل أنك تقول : ظننتُ زيداً عمراً ، ولايجوز أن تقول : (زيدٌ عمروٌ) إلاَّ علي جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت ، إذ القصد إنك ظننت زيداً عمراً نفسه ، لاشبْه عمرو «(همع الهوامع ٢/٢٢٢ ، ٢٢٣) ، «قال أبوحيان: والصحيح قول النحويين ، وليس دليلهم ماتوَهمه بل دليلهم رجوع المفعولين إلي المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال «الهمع ٢/٢٢٣ ، فدليل دخولها علي المبتدأ والخبر أنها إذا ألغِيَتْ ، عاد المفعولان إلي حكم المبتدأ والخبر .

(٢) الكتاب ١/٣٩ ، ٤٠ ، وانظر الأصول ١/٢١٦ ، شرح السيرافي ١/٢٨٦ ، المفصل ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، المقتصد ١/٤٩٤ ، العوامل ٢٧ .

(٣) شرح السيرافي ١/٢٨٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٧ ، ٨٨ ، بينما يطلق ابن عقيل ذلك علي مجموعة أكبر من الأفعال (انظر : شرح ابن عقيل ٢/٢٨ ، ٢٩) .

(٤) يقسِّمها ابن عقيل إلي قسمين هما : أفعال القلوب وأفعال التحويل ، ويقسِّم أفعال القلوب إلي مايدلُّ علي اليقين ، ومايدلُّ علي الرجحان (شرح ابن عقيل ٢/٢٨ ، ٢٩) ويقسم السيوطي أفعال القلوب إلي : مادلَّ علي ظن في الخبر ، ومادلَّ علي يقين ، ومادل علي ظن ويقين معاً . (انظر الهمع ٢/٢١٣ ومابعدها) .

الحال، وذهب البصريون إلى أن نصبها نصب المفعول لا على الحال، [١] .

وقد اعترض البصريون بمخالفة المفعول الثانى لشروط (الحال) ، فقد يأتى معرفة والحال لاتكون إلاّ نكرة ، كما أنه قد يكون ضميراً أو جامداً ، والحال لاتكون كذلك [٢] .

وقد نُضيفُ إلى اعتراضات البصريين سائر شروط الحال ، فالحال لاتكون لازمة [٣] غيرَ منتقلة ، كما أنها لاتكون فعلاً ماضياً إلاّ مسبوقاً بقَدْ ، وقد يأتى المفعول الثانى كذلك .

وللإجابة عن اعتراضات البصريين تلك ، لابُدَّ لنا من عرض آرائهم فى شروط الحال وسنجد فى شروطهمَ تلك ثغرات تردُّ عليهم اعتراضاتهم .

لقد اشترط نحاة البصرة أن تكون الحال نكرة [٤] ، فإذا جاءت الحال معرفة، فإنهم يأُولُونَهَا ، إمَّا على أن الألف واللام زائدتان كما جاء فى تخريجهم (مررت بهم الجماءَ الغفير) [٥] ، أو على أن المنصوب إنما هو مصدر منصوب بفعل مقدَّر ، وهذا الفعل المقدر يقوم مقام الحال ، كما جاء فى تخريجهم لقول لبيد:

---

(١) الإنصاف ٨٢١/٢ وانظر : همع الهوامع ٦٤/٢ ، وقد نسب ابن السراج إلي الكسائي قوله بأنه منصوب علي القطع (وقد يقابل مصطلح (القطع) عند الكوفيين مصطلح (الحال) عند البصريين انظر معاني القرآن للفراء ٢٠٠/١) انظر : الأصول ٢٦١/١ بينما ينسب أبوحيان هذا المذهب إلي الفراء حيث يقول : «مذهب الفراء : أنها لَمَّا طلبت اسمين أَشْبِهَتْ بما طلب اسمين من الأفعال أحدهما مفعول به والثاني حال فشُبِّه الثاني في هذا الباب بالحال» الارتشاف ٩٣٩/٢ ، همع الهوامع ٢٢٢/٢ .

(٢) الإنصاف ٨٢٢/٢ - ٨٢٥ ، إعراب القرآن للنحاس ٢١٨/١ ، المقتصد ٦٧٩/١ همع الهوامع ٦٤/٢ .

(٣) «معني الانتقال ألاّتكون ملازمة للمتَّصِف بها ، نحو : جاء زيدٌ راكباً» فـ«راكباً» وصف منتقل ، لجواز انفكاكه عنْ (زيد) بأن يجيء ماشياً «شرح ابن عقيل ٢٤٤/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٣٦٠/١ ، ٣٧٢ ومابعدها ، في ١١٣/٢ ، ١١٤ ، الأصول ١٩٦/١ ومابعدها إعراب القرآن للنحاس ٣٣٢/١ ، اللُّمع ١٤٥ ، أمالي ابن الشجري ٢٣٠/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٢٢ ، ٦٣ ، شرح الكافية ٢٠١/١ حاشية الخضري ١٩١/١ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٧٥/١ (وهو قول الخليل) ، ونسبه النحاس إلي المبرد ، انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٣٣/٣ ، وانظر أيضاً : أمالي ابن الشجري ١٥٤/١ ، همع الهوامع ١٨/٤ ، ١٩ .

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... ولَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ [١]

فقد قدّر سيبويه (العراك) بـ(اعتراكا) [٢] ، وقدّرها ابن السراج (أرسلها تعترك اعتراكا) على أن (تعترك) قام مقام الحال [٣] ، وقد تبعه فى ذلك أكثر النحاة [٤] .

ويشرح ابن الشجرى ذلك ، فيقول : «ولا اعتبار بما وقع من المعارف فى مواقع الأحوال ، كقولهم : طلبته جهدك ، ورجع عوده على بدئه ، وأرسلها العراك، لأن هذه مصادر عملت فيها أفعال من ألفاظها مقدرة ، وتلك الأفعال واقعة فى مواقع الأحوال ، والأفعال نكرات ، فلايمتنع وقوع الفعل موقع الحال ، والتقدير : طلبته تجهد جهدك ، ورجع يعود عوده ، وأرسلها يعارك بعضها بعضاً العراك» [٥] ، ومثل ذلك : (مررت به وحده) فوحده مصدر فى موضع الحال[٦].

«فمذهب جمهور النحويين أن الحال لاتكون إلاّ نكرة وأن ماورد منها معّرفاً لفظاً فهو منكّر معنى» [٧] .

والحق أن البصريين قد تكلّفوا كثيراً فى تأويل ماجاء من الحال معرفة ، وقد أجاز البغداديون ويونس أن يكون الحال معرفة مطلقاً بلا تأويل [٨] .

---

(١) الكتاب ٣٧٢/١ ، الإنصاف ٨٢٢/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٢ .

(٢) الكتاب ٣٧٢/١ .

(٣) الأصول ١٩٦/١ .

(٤) انظر : مقدمة ابن بابشاذ ٢٤٥ ، المقتصد ٦٧٨ ، أمالي ابن الشجري ١٥٤/١ الإنصاف ٨٢٧/٢ ، أسرار العربية ٧٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٢ ، ٦٣ ، حاشية الصبان ١٦٤/٢ ، ١٧٢ .

(٥) أمالي ابن الشجري ١٥٤/١ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٢ .

(٧) شرح ابن عقيل ٢٤٨/٢ ، ٢٤٩ .

(٨) شرح ابن عقيل ٢٥٠/٢ ، همع الهوامع ١٨/٤ ، وجاء رأي يونس عند النحاس أيضاً انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٣٧/٣ .

كما اشترط النحاة أن تكون الحال مشتقة [١] ، لكن من النحاة من أجاز أن تكون جامدة ، فقد أجاز الفراء جعل (ذُرِّيَّةً) فى قوله تعالى (ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ – آل عمران ٣٤) – قطعاً من الأسماء قبلها لأنهن معارف [٢] ، وتبعه فى ذلك الأخفش فأعربها حالاً [٣] كما تبعهما فى ذلك الزجاج وجعل معناها (واصطفاهم فى حال كون بعضهم من بعض) [٤] ، وتبع النحاس هؤلاء [٥] وكذلك مكى [٦] .

كما حدَّد النحاة أسماء جامدة نُصبتْ على الحال مثل (جاء البرقفيزين وصاعين) ، فالمراد جاء البرُّ قفيزين بدورهم وصاعين بدرهم ، فقولهم قفيزين حال من البر ، وكذلك صاعين ، فهما حالان وقعا موقع المشتق [٧] ، ومن ذلك الحال الموطئة ، «وهى الجامدة الموصوفة ، نحو (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا – مريم١٧) ، فإنما ذكر بشراً توطئة لذكر (سويًا) وتقول : (جاءنى زيد رجلاً محسنا)» [٨] «وورد من الحال أيضاً ماهو علَم ، قالوا : جاءت الخيل بدادِ ، وبدادِ علَم الجنس فأُوِّل بمتبدِّدة» [٩] .

وقد جعل بعض النحاة هذا الشرط غالباً لاملتزَماً ، يقول ابن هشام «حقُّ الحال الاشتقاق ، وحقُّ التمييز الجمود ، وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو (هذا مالُك ذهبا) (وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا – الأعراف ٧٤) [١٠] وقد اعترض الرضى

---

(١) انظر : التوطئة ٢٨٥ ، شرح الكافية ٢٠٧/١ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٠٧/١ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢٠٠/١ ونسب النحاة ذلك إليه (انظر : الأصول ٢٦٦/١ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٢٣/١ .

(٤) معاني القرآن للزجاج ٤٠٢/١ . وهذا تأويل منه .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢١٧/١ ، ٣٢٥ ، ٨٣/٢ .

(٦) مشكل إعراب القرآن لمكي ١١٢/١ ، ١٥٦ ، ٣٧٧ .

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٢ .

(٨) المغني ٤٦٥ وانظر : همع الهوامع ٣٩/٤ .

(٩) همع الهوامع ٢٠/٤ .

(١٠) المغني ٤٦٣ ، وأكّد في مكان آخر أنها غير مؤولة بالمشتق ٤٦٤ ، وانظر شرح ابن عقيل ٢٤٦/٢ ، ويقول السيوطي : «والغالب في الحال أن تكون وصفاً مشتقاً ، إما من المصدر كاسم الفاعل أو المفعول ، أو من الاسم غير المصدر كأظفر من الظُّفُر» (همع الهوامع ٨/٤).

على هذا الشرط ، فقال : لاحاجة إلى هذا التكلف ، لأن الحال هو المبيِّن للهيئة ، كما ذكره فى حدّه (أى : ابن الحاجب) وكل ماقام بهذه الفائدة ، فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلايُتكلَّف تأويله بالمشتق» [1] .

واشترط النحاة أن تكون الحال منتقلة غير لازمة [2] ، لكننا نجد ابن هشام يقول : إن الحال يجب أن تكون لازمة فى ثلاثة مسائل إحدها : الجامدة غير المؤوَّلة بالمشتق ، نحو : (هذا مالك ذهباً) . الثانية : المؤكِّدة ، نحو : (وَلَّىٰ مُدْبِراً– النمل ١٠ ، القصص ٣١) . الثالثة : التى دلَّ عاملها على تجدُّد صاحبها ، نحو : (خُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا – النساء ٢٨) [3] .

ومن الواضح أن المسألتين الأولى والثالثة تشبهان أمثلة (ظن وأخواتها) بل إن من النحاة من عدَّ (خلق) من أخوات (ظن) إذا كانت بمعنى (صيَّر) أو جعل[4]، وهو مايدخل فى الحالية لأن المنصوب عندئذ يكون مثالاً للحال المنتقلة غير اللازمة .

واشترط النحاة ألاَّ تكون الحال فعلاً ماضياً إلاَّ مسبوقة بقد ، مُظْهرَة أو مُضمرَة [5] ، لأن الماضى لايكون حالاً أنت فيها [6] فـ(قد) تُقَرِّبه من الحال[7]، يقول الرضى : «ولفظة (قد) تُقَرِّب الماضى من حال المتكلم فقط وذلك لأنه يُسْتَبْشَعُ فى الظاهر لفظ الماضى والحالية ، فقالوا : جاء زيد العام الأول وقد ركب فالمجىء بلفظ (قد) ههنا لظاهر الحالية» [8] .

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢٠٧/١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٢ ؛ ٥٦ .

(٣) انظر : المغني ٤٦٤ ، حاشية الخضري ١٩٠/١ .

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن ٤٩٧/٢ ، ٥٤١ ، ٧٩٥ ، همع الهوامع ٢٢٠/٢ وأنكر الجمهور ذلك ، وجعلوا المنصوب الثاني حالاً (همع الهوامع ٢٢٠/٢) .

(٥) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٣/١ – ٢٥ ، ٢٨٢ ، الأصول ٢٦١/١ ، ٢٦٢ معاني القرآن للزجَّاج ٧٤/١ ، ٤٢٨ ، ٩٥٢ إعراب القرآن للنحاس ٤٤٣/١ ، ٣٦٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢ ، ٦٧ ، التوطئة ٢٠٢ ، المقرب ١٥٣/١ حاشية الصبان ١٩١/٢ .

(٦) معاني القرآن للزجاج ٤٢٨/١ .

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢ ، شرح الأشموني ٢٤٠/١ حاشية الصبان ١٩١/٢ .

(٨) شرح الكافية ٢١٢/١ ، ٢١٣ .

وقد عرض ابن الأنبارى خلاف النحاة فى هذه المسألة [١] ، فقال : «ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضى يجوز أن يقع حالاً ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لايجوز أن يقع حالاً وأجمعوا على أنه إذا كانت معه (قد) ، أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً» [٢] .

وقد احتجّ الكوفيون بقوله تعالى (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ - النساء٩٠) فحصرت : فعل ماض ، وهو فى موضع الحال ، تقديره : حَصِرَةً صدورهم والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ : (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ) [٣] .

وقول أبى صخر الهذلى :

وإنّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ .... كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

فبلله : فعل ماض ، وهو فى موضع الحال [٤] .

كما احتجوا بأن «كل ماجاز أن يكون صفة للنكرة ، نحو : (مررتُ برجلٍ قاعدٍ) وغلامٍ قائمٍ ، جاز أن يكون حالاً للمعرفة ، نحو : (مررت بالرجل قاعداً ، وبالغلامِ ، قائماً) ، والفعل الماضى يجوز أن يكون صفة للنكرة ، نحو : (مررت برجلٍ قَعَدَ ، وغلام قَامَ) فينبغى أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة ، نحو : «(مررت بالرجل قَعَدَ وبالغلام قَامَ) » [٥] .

«قال أبوحيان : والصحيح جواز وقوع الماضى حالاً بدون (قد) ، ولايُحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جداً ، لأنّا إنما نبنى المقاييس العربية على وجود الكثرة» [٦] ، أمّا الخضرى فقال إنّ (قد) لاتلزم الماضى إلاّ مع الواو كجاء زيدٌ ، وقد قام أبوه [٧] .

---

(١) أفرد لذلك المسألة (٣٢) من كتابه : الإنصاف في مسائل الخلاف .

(٢) الإنصاف ٢٥٢/١ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢ ، ٦٧ .

(٣) وهي قراءة الحسن وقتادة ويعقوب (البحر المحيط ٣١٧/٣) وقد نسبها ابن الجزري ليعقوب أيضاً (النشر في القراءات العشر ٢٥١/٢) وانظر : معجم القراءات ١٥١/٢ ومصادره .

(٤) الإنصاف ٢٥٢/١ ، ٢٥٣ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢ ، ٦٧ .

(٥) الإنصاف ٢٥٣/١ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢ .

(٦) همع الهوامع ٤٩/٤ .

(٧) حاشية الخضري ١٩٨/١ .

ولانرى أصوب من رأى أبى حيان حيث احتجّ بكثرة المسموع مما يلزم التقعيد عليه لاتأويله .

مما سبق يتبيّن أن اعتراضات البصريين على عدم مطابقة بعض حالات المفعول الثانى لشروط الحال فيها كثير من التعسف الذى لايقبله منطق اللغة .

ومما يؤيّد رأىَ الكوفيين فى اعتبار المفعول الثانى حالاً – أن المفعول الثانى والحال أصلهما واحد وهو الخبر ، فإذا كان النحاة لايُنكرون أصل المفعول الثانى[1]، فإننا نوضح فيما يلى العلاقة بين الحال والخبر .

لقد أطلق سيبويه على الحال مصطلح (الخبر) [2] ، أو (خبر المعرفة) [3] كما أطلق النحاس على المفعول الثانى (خبراً) [4] ، والخبر قد يصبح حالاً عند استغناء الكلام ، وهذا ماحدث فى مثل : (فيها رجلٌ قائماً) فـ(قائماً) قد تكون خبراً مرفوعاً إذا استغنى الكلام عن (فيها) ، أما إذا كانت (فيها) هى الخبر ، فإن (قائماً) تكون حالاً [5] ، كذلك إذا دخلت (هذا) ، و(هو) وأخواتهما على المبتدأ والخبر جعل الخبر حالاً [6] .

وقد لاحظ النحاة أن المنصوب على الحال هو الأول فى المعنى ، فأنت إذا قلت جـاء زيدٌ راكـبـاً ، فـالراكب هو زيد ، فـإن المنصـوب هنا هو المرفـوع فى المعنى[7] وهذا ينطبق على الخبر .

وأجازوا تعدُّد الحال لأن الحال خبر [8] ، وإنما استحقت الحال أن تكون نكرة

---

(١) انظر هامش ٤٣ بالبحث ص٢٥٦ .

(٢) الكتاب ٢/٤٩ ، ٥٠ .

(٣) الكتاب ٢/٨٧ ، معاني القرآن للأخفش ٢/٤٧٨ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١/٦٨٢ ، ٣/٥٣٩ .

(٥) انظر : الكتاب ٢/٥٢ ، معاني القرآن للفراء ٣/٣٠ ، ٨٣ ، المقتضب ٤/٣١٧ ، وانظر المسألة. (٣٣) من الإنصاف ١/٢٥٨ ومابعدها .

(٦) الكتاب ٢/٧٩ وانظر / معاني القرآن للفراء ٣/٨٢ ، ٢٠٣ ، معاني القرآن للأخفش ١/١٣٩، ٢/٤٣٨ ، ٤٤٧ ، ٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ .

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٤ ، وينظر : المقتضب ٤/١٧١ ، المقتصد ٢/٦٩١ .

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٦ .

لأنها فى المعنى خبر ثان ... وأصل الخبر أن يكون نكرة [١] ، وقد أجاز النحاة مجىء «صاحب الحال نكرة بمسوغات هى نفسها مسوغات الابتداء بالنكرة ، مما يدل على أن صاحب الحال هو المبتدأ فى الأصل [٢] ، والحال خبر عن ذى حال[٣]، كما جعل ابن جنى الحال ضرباً من الخبر [٤] .

مما سبق يتبين لنا أن أصل الحال والمفعول الثانى واحد وهو الخبر ، وإذا كان النحاة يقولون : إن «كل ماجاز أن يكون خبراً ، جاز أن يكون معفولاً ثانياً من نحو المفرد والجملة والظرف [٥] ، »[٦] ، فإننا نستطيع القول : إن كل ماجاز أن يكون خبراً ، جاز أن يكون حالاً ، بهذا تسقط اعتراضات البصريين بنقص شروط الحال من المنصوب الثانى لظن .

وإذا كان أصل الحال هو الخبر ، فإنك «لو حذفت عامل الحال تعين كونها خبراً عن صاحبها» [٧] ، وإذا استطعنا أن نطبق ذلك على الأفعال التى ينتصب معها الحال سواء كانت لازمة ، مثل : (جاء زيد يضحك) أو متعدية مثل (ركبت القطار مسرعاً) ، فإننا نجد الجمل تتحول إلى (زيد يضحك) ، (القطار مسرع) ، فقد تحول الحال إلى خبر .

وإذا قارنا بين هذه الأفعال وأفعال القلوب ، فإننا نقول : ظننت القطار مسرعاً = ركبت القطار مسرعاً ـــ› القطار مسرع فأصل الجملتين واحد ودخل الفعل (ظن) ، أو (ركب) فغير نفس التغيير وبان بذلك أنهما قد تساويا فى العمل .

مما سبق يتبين أن (أفعال القلوب) لاتختلف عن غيرها من الأفعال التى تتعدى إلى مفعول واحد ، ومنصوب آخر ، وطلباً لاطراد القاعدة النحوية ، فإما أن نضم أفعال القلوب إلى تلك الأفعال ، أو أن نفعل العكس ، ولاأجد خياراً عن ضم أفعال القلوب إلى هذا النوع من الأفعال ، لأن ذلك يعفينا من إحصاء أفعال القلوب

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٢ وانظر : همع الهوامع ١٨/٤ .
(٢) شرح ابن عقيل ٢٥٦/٢ ومابعدها ، همع الهوامع ٢١/٤ .
(٣) الطراز للعلوي ٣٢/٢ .
(٤) الخصائص ٢٠/٢ .
(٥) أي الجار والمجرور ومثله / ظننت زيداً في الدار .
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٧ ، وانظر : اللُّمع لابن جني ١٣٦ ، المقتصد ٤٩٤ ، ٤٩٥ .
(٧) حاشية الخضري ١٩٢/١ .

التى تكون قد اختصت بخاصة معينة ليست فى غيرها ، كما يعفينا من البحث عن معانيها ، والاختلاف فى هذا وذاك ، وهو مانوضحه فيما يلى :

أولاً : من حيث حصر هذه الأفعال :

احتدم الخلاف حول كثير من أفعال هذا الباب ، ومن أمثلة ذلك :

(١) (عدَّ) «أثبتها الكوفيون ، وبعض البصريين ، ووافقهم ابن أبى الربيع ، وابن مالك كقوله :

فَلاَ تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى ... وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فى العُدْمِ

وأنكرها أكثرهم» (١) .

(٢) (ألفى) : «بمعنى وَجَدَ . أثبتها الكوفية ، وابن مالك كقوله :

قَدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ الْمُغِيثَ إذَا .. مَا الرَّوْعُ عَمَّ فَلاَ يلْوِى علَى أَحَدِ

وأنكرها البصرية ، وابن عصفور» (٢) .

(٣) درى : «قال أبوحيان : لم يعُدَّها أصحابنا فيما يتعدّى لاثنين» (٣) .

(٤) «وأنكر بعضهم تعدّى تَرَكَ ، وتَخِذَ ، واتَّخَذَ إلى اثنين» (٤) .

(٥) «واختلفوا أيضاً فى (ضرب) مع المثَل فى نحو قوله تعالى : (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً عَبْدًا مَّمْلُوكًا – النحل ٧٥) ، و (أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً – البقرة٢٦) ، (وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ – يس١٣) ، فألحقها بعضهم بأفعال التحويل ، ورفض ذلك بعضهم الآخر (٥) .

(٦) كذلك اختلفوا فى (سمع) ، فجعلها الأخفش ، والفارسى من هذا الباب(٦) وهى

---

(١) همع الهوامع ٢/٢١٠ ، ٢١١ .

(٢) همع الهوامع ٢/٢١٤ ، انظر أمالي ابن الشجري ١/٣٨٣ .

(٣) نفس المرجع والصفحة .

(٤) نفسه ٢/٢١٨ .

(٥) انظر : الهمع ٢/٢٢٠ ، حاشية الصبان ٢/٢٤ ، ٢٥ ، وانظرا أيضاً : إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٦٦ مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٧٤٤ حاشية الخضري ١٣٥١ .

(٦) انظر الإيضاح العضدي ١/١٧٠ ، شرح الأجرومية للكفراوي ٢٨ ، ٢٩ ، حاشية الخضري ١/١٣٢ .

ليست منه عند عبدالقاهر [١] .

(٧) «وألْحَقَ هشام بأفعال هذا الباب (عَرَفَ) ، و(أَبْصَرَ) وألْحَقَ بها ابن درستويه (أصاب) و(صادف) و(غادر) ، وألحق بها بعضهم (خلق) بمعنى جعل كقوله تعالى (خُلِقَ الإنسانُ ضعيفا – النساء ٢٨) ، والجمهور أنكروا ذلك»[٢] ، «وذكر السكاكي في المفتاح فيما يتعدى إلى اثنين (توهمْتُ) ، و(تيقّنْتُ) ، و(شعرْتُ) ، و(دريت) ، و(تبينّت) ، و (أصبْتُ) ، و(اعتقدْتُ) ، (تمنّيْتُ) ، و(وددت) ، و(هبْ) بمعنى احسب» [٣] . وهكذا اختلف النحاة في أفعال هذا الباب فلاندرى أى مذهب نأخذ به في ذلك .

ثانياً : اختلافهم فى معانى هذه الأفعال :

وكما اختلف النحاة فى حصر تلك الأفعال ، فإنهم اختلفوا أيضاً فى معانيها التى من أجلها يكون تعدّيها إلى مفعول واحد أو مفعولين ، [٤] ، فـ(ظن) إذا كانت بمعنى (اتهم) تتعدّى إلى مفعول واحد ، «تقول : ظننت زيداً ، إذا قال من تظنُّ ، أى : من تتّهم ؟ فتقول : ظننتُ زيداً ، كأنه قال : اتّهمت زيداً» [٥] .

و(علم) إذا كانت بمعنى (عرف) تعدّت إلى مفعول واحد [٦] ، وقد حاول النحاة التفريق بين المعرفة والعلم ، فالمعرفة يراد بها حدوث المعرفة بالاسم[٧] «تقول: علمت زيداً ، بمنزلة عرفت زيداً . وتريد أنك عرفت نفسه» [٨] ، فالمعرفة

---

(١) انظر المقتصد ١/٥٩٨ ونُسِبَ هذا الرأي للجمهور انظر : الهمع ٢/٢١٩ ، ٢٢٠ شرح الأجرومية ٢٨ ، ٢٩ ، حاشية الخضري ١/١٣٢ .

(٢) الهمع ٢/٢٢٠ .

(٣) نفسه ٢/٢٢١ .

(٤) انظر الجامع الصغير لابن هشام ٧١ ، همع الهوامع ٢/٢١٣ .

(٥) الكتاب ١/١٢٦ وانظر : معاني القرآن للأخفش ٢/٥٣٠ ، الكامل ١/١٥ ، الجمل ٣٠ ، المقتصد ١/٥٩٧ ، شرح ا لمفصل لابن يعيش ٧/٨١ ، شرح ابن عقيل ٢/٥٢ .

(٦) انظر : الكتاب ١/٤٠ ، معاني القرآن للأخفش ١/١٠٢ ، الجمل ٣٠ ، إعراب القرآن للنحاس ١/١٨٤ ، شرح السيرافي ١/٢٨٩ ، ٢٩٠ ، المقتصد ١/٥٩٧ التبيان ١/٧٢ ، ٢/٦٥٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨١ ، شرح ابن عقيل ٢/٥٢ ، همع الهوامع ٢/٢١٣ .

(٧) شرح السيرافي ١/٢٨٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨١ .

(٨) المقتصد ١/٥٠٤ ، حاشية الصبان ٢/٣٣ .

تتعلّق بذات زيد فقط [١] ، أما العلم فإنه يدلُّ علي معرفة صفة من صفات الذات[٢]، فمعنى : علمتُ زيداً قائماً ، أى : عرفتُ اتّصاف زيد بالقيام[٣] .

ويرى الرضى أنه لافرق بين علِم وعَرَفَ فى المعنى ، وأن «عَرَفَ لاينصب جزئى الاسمية ، كما ينصبها (علم) ، لا لفرق معنوى بينهما بل هو موكول إلى اختيار العرب ، فإنهم يخُصُّون أحد المتساويَيْنِ فى المعنى بحكم لفظى دون الآخر» [٤] .

و(حسب) : إذا كانت «بمعنى (عدَّ) تعدّت لواحد» [٥] .

«و(خلَقَ) : إذا كان بمعنى أحدث واخترع تعدّى إلى مفعول واحد ، وإذا كان بمعنى صيّر تعدّى إلى مفعولين» [٦] ، كذا إذا كان بمعنى جعل [٧] ، وأنكر الجمهور ذلك ، وجعلوا المنصوب الثانى حالاً [٨] .

و(وَجَدَ) : إذا جاءت بمعنى وجدان الضالة أو الإصابة ، تعدّت إلى مفعول واحد [٩] ، وإذا كانت بمعنى (علِمَ) أو (وجود القلب) ، فإنها تتعدّى إلى مفعولين[١٠] .

و(تَرَكَ) : إذا كانت بمعنى (صيّر) تعدّت إلى مفعولين ، وإذا كانت بمعنى

---

(١) شرح السيرافي ٢٨٩/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٧ ، حاشية الصبان ٣٣/٢ .

(٢) شرح السيرافي ٢٩٠/١ ، حاشية الصبان ٣٣/٢ .

(٣) حاشية الصبان ٣٣/٢ .

(٤) شرح الكافية ٢٧٧/٢ وانظر : حاشية الصبان ٣٣/٢ ، حاشية الخضري ١٣٧/١ .

(٥) حاشية الخضري ١٣٣/١ .

(٦) مشكل إعراب القرآن لمكي ٤٩٧/٢ ، ٥٤١ ، ٧٩٥ .

(٧) همع الهوامع ٢٢٠/٢ .

(٨) نفسه .

(٩) ويقول السيوطي إنها إذا كانت بمعني أصاب وبمعني استغني أو حزن أو حقد فلازمة انظر الهمع ٢١٣/٢ .

(١٠) انظر الكتاب ٤٠/١ ، المقتضب ٩٦/٤ ، معاني القرآن للزجاج ١٥٣/١ ، إعراب القران للنحاس ٧٢٥/٣ ، مشكل إعراب القرآن لمكي ٨٢٤/٢ ، الواضح ١٣ شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٧ . وينسب الزجّاجي إلي الفراء قوله : إن وجد تأتي بمعني يدري قيل لامرأة : أنزلي قدْرَك ، فقالت : «لا أجدُ بمَ أنزلها» أي : لاأدري . انظر : مجالس العلماء للزجاجي ٨٣ ، ٨٤ .

الإهمال أو التخلية أو الطرح ، تعدّت إلى مفعول واحد [١] ، وتسبّبَ ذلك ، فى خلافات إعرابية [٢] ، كما لمح الخضرى التضمين فى ذلك حيث يقول : «وأصل تَرَكَ كونها بمعنى طرح وخلّي ، فلها مفعول واحد فضمّن معنى (صيّر) فتعدّى لاثنين مثله ، نحو : (وتَرَكَهم فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ - البقرة ١٧) [٣] . والحق أنه يمكن القول بالتضمين فى الأفعال التى جاءت بمعنى صيّر ، وكذلك ما جاء بمعنى (ظَنَّ) فى مثل (أَحِسَّ) التى جعلها النحاة بمعنى (ظَنَّ) فى قوله تعالى : (فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ - ٥٢ آل عمران) [٤] ومثلها (خاف) بمعنى ظنّ [٥] وإن لم يأت بعدها مفعولان [٦] .

وقد أخذ الفعلان (رأى) ، و(جعل) قسطاً أوفر من الخلاف ، ومن تنوع المعانى ، وفيما يلى عرض مايختصُّ بهذين الفعلين :

فـ(رأى) : إذا أردت بها رؤية العين (البَصَرِيَّة) تعدّت إلى مفعول واحد [٧] أما إذا دلّتْ على رؤية (العِلْم) [٨] ، أو القلب [٩] ، أو رأى الحلمية [١٠] ، فإنها تتعدّى إلى مفعولين ، واختلف النحاة فى (رأى) الاعتقادية ، فقال بعضهم إنها

---

(١) التبيان ١/٣٣ ، المغني ٥٩٩ ، حاشية الخضري ١/١٣٤ .
(٢) التبيان ١/٣٣ ، المغني ٥٩٩ .
(٣) حاشية الخضري ١/١٣٤ .
(٤) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/٢٠٥ ، معاني القرآن للزجاج ١/٤٢١ .
(٥) معاني القرآن للفراء ١/١٤٦ ، ٢٦٥ ، ٢/١٦٩ ، ١٥٧ ، مجالس ثعلب ١/١٥٣ ، ١٦١ .
(٦) مجالس ثعلب ١/١٦١ .
(٧) انظر : المقتضب ٣/٢٧٧ ، الجمل ٣٠ إعراب القرآن للنحاس ١/٥٥٩ ، ٢/٣٩ ، ٣/٧٨٢ ، ٤٩٦ إعراب ثلاثين سورة ٢١٨ ، مشكل إعراب القرآن ١/١١٧ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ٣٧٨ ، ٢/٥٣٢ ، ٧٥٤ ، ٨٥٠ ، ٨٣٩ ، المقتصد ٣٤٩ ، المغني ٥٩٩ شرح ابن عقيل ٢/٦٦ ، حاشية الصبان ٢/٤٠ .
(٨) معاني القرآن للفراء ١/٣٦ ، ٣/٣٦ ، معاني القرآن للأخفش ١٥٤ ، المقتضب ٤/٩٦ ، ٩٧، معاني القرآن للزجاج ١/٣١٨ ، الواضح ١٣ مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/٨٢٧ ، المغني ٥٩٩ ، حاشية الصبان ٢/٤٠ .
(٩) إعراب القرآن للنحاس ٢/٥٣٦ ، ٦٧٢ ، المقتصد ٣٤٩ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ .
(١٠) معاني القرآن للزجاج ٢/٤٦٣ ، شرح ابن عقيل ٢/٥٢ ، ٥٣ ، الهمع ٢/٢١٩ .

تتعدّى إلى مفعول واحد ، وقال الآخرون إنها تتعدّى إلى مفعولين [١] ، وقال الرضى إنها تتعدّى تارة إلى مفعولين وأخرى إلى مفعول واحد[٢] .

وقد تسبّب ربط النحاة تعدّى (رأى) بمعناها بين البَصَريّة والقلبية فى خلافات بينهم فى إعراب المنصوب الثانى ، لأنها إذا كانت قلبية ، فالمنصوب الثانى مفعول ثان – كما سبق – ، أما إذا كانت من رؤية العين (بَصَريّة) ، فالمنصوب الثانى حال[٣] .

وقد حاول بعض النحاة تمييز البَصَريّة من القلبية [٤] ، بينما يُجَوِّز النحاس أن تكون (رأى) بالمعنيين فى قوله تعالى (قُلْ أَرُونِيَ الَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِ شُرَكَاءَ – سبأ ٢٧) حيث يقول : «تكون (أرنى) ههنا من رؤية القلب ... ويجوز أن تكون من رؤية البصر ، فيكون (شركاء) حالاً» [٥] .

فإذا كانت (أن) واسمها وخبرها بعد رأى ، فإنهم إذا عدّوها قلبية تسدُّ مسدَّ المفعولين ، وإذا عدّوها بصَرَيّة تسدُّ مسدَّ مفعول واحد [٦] .

وإذا جاء بعد (رأى) مفعول واحد لم يكن ذلك دليلاً قاطعاً على أنها بَصَريّة بل يقولون : إنها قد تكون قلبيّة ، والمفعول الثانى محذوف ، وعلى ذلك جاءت أقوالهم فى قوله تعالى (أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ – الماعون ١) ، يقول النحاس : «يجوز أن يكون «رأيت» من رؤية العين فلايكون فى الكلام حذف ، وأن يكون من رؤية القلب فيكون التقدير أرأيت الذى يكذب بالدين بعد ماظهر له من البراهين أليس مستحقاً عذاب الله [٧]» . وقال مكى : إن ذلك الوجه «فيه بُعْدٌ فى

---

(١) ينسب السيوطي للفارسي وابن مالك أنها تتعدي إلي مفعول واحد وإلي آخرَيْنِ تعدِّيها إلي مفعولين انظر الهمع ٢/٢١٧ ، وانظر أيضاً حاشية الصبان ٢/٢٠ .

(٢) حاشية الصبان ٢/٢٠ ، حاشية الخضري ١/١٣٢ ، ١٣٣ .

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٦٧٢ ، ٣/٤٢ ، ٥٧ ، ١٩٦ ، ٤٠٥ ، مشكل إعراب ١/٢٣٥، ٣٧٣ ، ٢/٦٤٦ ، ٦٧٩ .

(٤) مثال ذلك ماجاء عند الزجّاج من قوله إن (ألم تر) معناه (ألم تعلم) . معاني القرآن ١/٣١٨، وقال ابن خالويه «كل مافي كتاب الله تعالي (ألم تعلم) ، (ألم تخبر) يامحمد فهو من رؤية القلب والعلم لامن رؤية العين إعراب ثلاثين سورة ١٩١ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢/٦٧٢ وانظر : ٢/٧٦٢ .

(٦) مشكل إعراب القرآن ١/١١٦ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٣/٧٧٥ .

الإعراب والحذف ، وهو أمكن في المعنى من رؤية العين، [١] ، بينما استدل أبوحيان على أنها بمعنى (أَخْبِرْنِي) المتعدية إلى مفعولين بقراءة عبدالله (أَرَأَيْتَكَ) بكاف الخطاب لأن كاف الخطاب لاتلحق البصرية [٢] .

أما (جعل) فإنها متعددة المعاني فهي إذا كانت بمعنى (عَمِلَ) ، أو (خَلَقَ) أو (صَنَعَ) ، لم تتعدَّ إلاَّ إلى مفعول واحد [٣] ، وإذا كانت بمعنى (سمَّى) ، فهي كحسبت ، وظننت تتعدى إلى مفعولين ، كقوله عز وجل (وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا – ١٩ الزخرف) [٤] ، وكذلك إذا كانت بمعنى (صَيَّر) تعدت إلى مفعولين [٥] ، وقد قسم أحد النحاة معناها حينئذ إلى ثلاثة معان هي : سميت ، والظن والتخيل ، والنقل [٦] ، كذلك قد تكون جعل بمعنى (ألقيت) ، فتكون مما يتعدى إلى الثاني بحرف الجر ، ومثاله (وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىٰ بَعْضٍ – الأنفال ٣٧) [٧] .

فإذا كانت جعل بمعنى (خلق) ووجدوا معها منصوباً ثانياً لم يُعرَب مفعولاً ثانياً ، فـ(زينة) في قوله تعالى (إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا – الكهف ٧) «مفعول ثان لجعلنا ، إن جعلته بمعنى (صيَّرنا) وإن جعلته بمعنى خلقنا نصبت

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٨٤٧/٢ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٥١٦/٨ ، ٥١٧ ، وهي قراءة عبدالله بن مسعود وانظر معجم القراءات ٢٤٩/٨ ومصادره .

(٣) انظر في مجيئها بمعني (عَمِلْتَ) : الكتاب ١٥٦/١ وقد جاءت اللفظة في طبعة بولاق (عَمِلْتُ) وفي تحقيق هارون (عَلِمْتُ) والأصح (عَمِلْتُ) بدليل ماجاء عند الزجاجي والفارسي انظر : معاني القرآن للزجاج ٣٦٣/٢ ، الإيضاح العضدي ٣٢/١ وانظر في معني (خلق)، أو (صنع) إعراب القرآن للنحاس ٣٢٩/١ ، ٥٣٥ ، ١٩/٣ ، ٧٧ ، مشكل إعراب القرآن ٤٣٧/١ ، ٥٤١/٢ ، ٧٨٠ ، ٧٩٥ ، همع الهوامع ٢١٢/٢ (وبه معان أخري ، الأشباه ٢٣٥/٤ ومن أمثلة ذلك (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ – الأنعام ١) .

(٤) معاني القرآن للزجاج ٣٦٣/٢ ، الإيضاح ٣٢/١ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣٢٩/١ ، ٧٧/٣ ، مكي ٧٩٢/٢ ، ٧٩٤ ، ٧٦١ ، ٨١٣ التبيان ٣٨/١ ، ٣٩ ، الأشباه ٢٣٥/٤ ، وقد يكون الثاني مجروراً انظر : إعراب القرآن للنحاس ٥٤٢/٣ ، ٧٧١ ، مشكل إعراب القرآن لمكي ١٥٩/١ ، ٧٧/٢ ، ٨٤٤ .

(٦) انظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٠٦/٢ ، ٤٠٧ .

(٧) الإيضاح العضدي ٣٢/١ ، ٣٣ ، وانظر الكتاب ١٥٧/١ .

(زينة) على أنه مفعول من أجله لأن خلقنا لايتعدّى إلاّ إلى مفعول واحد [١] ، وقد أجاز العُكبرى المعنيين فى قوله تعالى (.. إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً - البقرة ٣٠) ، حيث يقول : (جاعل) «يجوز أن يكون بمعنى خالق فيتعدّى إلى مفعول واحد ، وأن يكون بمعنى (مُصيِّر) فيتعدّى إلى مفعولين ، ويكون (فى الأرض) هو الثانى» [٢] .

مما سبق يتبيّن لنا أن النحاة قد اختلفوا فى حصر أفعال القلوب ، كما اختلفوا فى معانيها ، لذا فإننا نرى أن رأى الكوفيين - بأن المنصوب الثانى حال - هو الرأى الأصوب للأسباب التى بيّنّاها آنفاً ونلخصها فيما يلى :

أولاً : أن اعتراضات البصريين بأن المنصوب الثانى قد تنقصه بعض شروط الحال مردودة بما قدّمناه من أن هذه الشروط غالبة وليست واجبة ، كما أننا وجدنا لها تجاوزات بيّنّاها فى موضعها ، وأن أصل الحال الخبر ، كما أن أصل المنصوب الثانى هو الخبر أيضاً ، فما جاز وقوعه خبراً ، يجوز وقوعه حالاً أو منصوباً ثانياً لهذه الأفعال .

ثانياً : أن هناك أفعالاً أخرى تتّفق مع أفعال القلوب ، هى كل الأفعال التى تتعدّى إلى مفعول واحد ثم إلى منصوب ثان هو الحال ، وهى أفعال لايمكن حصرها وفى إفراد أفعال القلوب بأحكام خاصة تشتيت للقاعدة ، لأنها تُخْرِجُ ذلك النوع من الأفعال عن القاعدة ، لذا وجب ضمُّ كلِّ هذه الأفعال تحت نوع واحد هو (ما يتعدّى إلى مفعول واحد) لإطّراد القاعدة .

ثالثاً : هذا الرأى يعفينا من كثير من اختلافات النحاة حول هذه الأفعال وحول معانيها ، وبالتالى يكون فيه تيسير للدراسة النحوية ، فلا يكفى - فى رأيى - أن نضمّ باب ظن وأخواتها إلى باب الفعل المتعدّى [٣] ولكن علينا أن نلغى الباب بالكلية فتدخل هذه الأفعال فيما يتعدّى إلى مفعول واحد دون تحديد لها فإذا جاء فعل مثل (تَرَكَ) لانُفكّر هل هو من أفعال القلوب أم لا ؟ ولكن كل ما نفكّر فيه إعراب المنصوبات من بعده ، فإذا كانت الجملة (ترك علىٌّ العملَ) أعربنا (العملَ)

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٤٣٧/١ .

(٢) التبيان ٤٧/١ .

(٣) فى أصول اللغة ٣ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

مفعولاً به ، وإذا كانت (ترك عليٌّ البابَ مفتوحاً) أعربنا (البابَ) مفعولاً به ، ومفتوحاً) حالاً من المفعول به ... وهكذا .

أشكال مفعولي ظن وأخواتها

عرف النحاة لمفعولى ظن وللثانى منهما أشكالاً مختلفة منها ما أبرزه (التعليق) ، ومنها لم يظهر مع (التعليق) ، وفيما يلى عرض لهذه الأشكال :

أولاً : أشكال المفعولين مع (التعليق) :

التعليق : هو إبطال عمل العامل لفظاً لا تقديراً ، أو بمعنى آخر ألّا يعمل العامل فى اللفظ لكنه يكون عاملاً فى المحل [١] .

وقد أخذ النحاة هذا المصطلح من قولهم للمرأة المفقود زوجها (معلّقة)[٢].

وعرف النحاة موانع تمنع الفعل من العمل فى اللفظ ، وهى الأدوات التى لها صدر الكلام ، وأهمها : أدوات الاستفهام [٣] ، ولام الابتداء [٤] و (ما) النافية[٥]، يقول ابن عصفور ملَخِّصاً هذه الموانع : «أن يكون المفعول اسم استفهام أو مضافاً إليه ، أو تدخل عليه همزة الاستفهام ، أو لام الابتداء أو ما النافية، أو (إنّ) وفى خبرها اللام» [٦] .

وسبب المنع أن هذه الأدوات لها الصدر فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها [٧] فهى تفصل ما بعدها مما قبلها [٨] .

---

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن ٤٣٩/١ ، المقتصد ٤٥٦/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٧ ، المقرب ١ / ١١٩ ، التسهيل ٧٢ ، شرح الكافية ٢٨١/٢ ، همع الهوامع ٢٣٣/٢ .

(٢) انظر حاشية الصبان ٢ / ٣٢ ، حاشية الخضري ١٣٦/١ .

(٣) الكتاب ١ /٢٣٦ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٦٣/٢ ، ٤٧/٣ ، ٤٧٦ ، مشكل إعراب القرآن ١٠٧/١ ، المقرب ١١٩/١ ، ١٢٠ ، همع الهوامع ٢٣٣/٢ .

(٤) الكتاب ٢٣٦/١ ، شرح السيرافي ٣٣/٤ إعراب القرآن للنحاس ٢٠٤/١ ، مشكل إعراب القرآن ١٠٧/١ ، المقتصد ٤٥٥ شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٨ المقرب ١١٩/١ ، ١٢٠ التسهيل ٧١ ، ٧٢ ، همع الهوامع ٢٣٣/٢ .

(٥) المقرب ١١٩/١ .

(٦) المقرب ١١٩/١ ، وأنظر الهمع ٢٣٣/٢ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٢٥٤/١ ، مشكل إعراب القرآن ١٠٧/١ ، الهمع ٢٣٣

(٨) المقتضب ٢٩٧/٣ .

واختلف النحاة فى الأفعال التى تُعلَّق فبينما يقصر بعضهم ذلك على أفعال العلم والشك (١) (أو المتصرِّف من الأفعال القلبية (٢) ، يُجيز بعضهم تعليق أفعال أخرى يقول السيوطى ، «ألحق بها فى التعليق لكن مع الاستفهام خاصة : أبصر ، تفكَّر ، سأل ، وزاد ابن خروف (نظر) ووافقه ابن عصفور وابن مالك وزاد (نسِى) ، وعارضه أبوحيان فى ذلك ، وزاد ابن مالك أيضاً ما قارب المذكورات من الأفعال التى لها تعلُّق بفعل القلب نحو : رأى البصرية ، و (استنبأ) بمعنى (استعلم) فهى طلب للعلم» (٣) .

ويُنسَب إلى يونس أنه أجاز تعليق كل فعل ، مؤثِّر ، أو غير مؤثِّر (٤) ، والجمهور لم يوافقوه (٥) ، يقول ابن الأنبارى «: وأما قول يونس فضعيف لأن تعليق (اضْرِب) ونحوه من الأفعال لا يجوز لأنه فعل مؤثِّر ، فلا يجوز إلغاؤه ، وإنما يجوز أن تُعلَّق أفعال القلوب عن الاستفهام ، وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب» (٦) .

وإذا كانِ معنِى التعلِيق العمل فى المحل دون اللَّفظ فإن الجملة بعد المُعلِّق فى مثل (علمت لزيد منطلق) ، و (علمت أيُّهم ضربت) ، وقوله تعالى : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ - الشعراء ٢٢٧) ، لا تؤثِّر فيها تلك الأفعال ، بل يبقى ما بعد المعلَّق «على حاله من الإعراب ، فإن كان مرفوعاً على الابتداء بَقِيَ كذلك ، وإن كان مفعولاً به بقى مفعولاً به أو مصدراً ، أو ظرفاً ، أو حالاً بَقِيَ كذلك ، مثالها : علمت أىُّ الناس صديقك ؟ وأيهم ضربت ؟ وأىَّ قام قمت ؟ ، ومتى قام زيد ؟ وكيف ضربت زيداً ؟» (٧) .

---

(١) المقتضب ٢٩٧/٣ ، الإنصاف ٧١/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٧ ، الهمع ٢٣٤/٢.
(٢) همع الهوامع ٢٣٣/٢ .
(٣) همع الهوامع ٢٣٥/٢ ، ٢٣٦ وانظر أيضاً : معاني القرآن للزجَّاج ١٢٣/١ المقرب ١٢٠/١، ١٢١ ، التسهيل ٧٢ .
(٤) الكتاب ٤٠٠/٢ ، الإنصاف ٧١١/٢ ، همع الهوامع ٢٣٦/٢ .
(٥) همع الهوامع ٢٣٦/٢ .
(٦) الإنصاف ٧١٦/٢ .
(٧) همع الهوامع ٢٣٧/٢ ، ٢٣٨ وانظر : التسهيل ٧٣ .

والجملة المعلَّقة تكون فى موضع نصب سادَّة مسدَّ المفعولين [١] «فإن كان التعليق بعد استيفاء المفعول الأول كما فى : علمتُ زيداً أبو من هو ؟ فهى فى موضع المفعول الثانى » [٢] ، وإن كان الفعل المعلَّق من غير باب ظن ، وكان «مما يتعدَّى بحرف الجر ، فالجملة في موضع نصب بإسقاطه نحو : فكَّرت أهذا صحيح أم لا ؟ » [٣] ، وإن كان مما يتعدَّى لواحد فهى فى موضعه نحو : عرفت أيُّهم زيد؟ ، فإن كان مفعوله مذكوراً نحو : عرفتُ زيداً أبو من هو ؟ فالجملة بدل منه ، هذا ما اختاره السيرافى وابن مالك» [٤] ، وذهب المبرد والأعلم وابن خروف وغيرهم : إلى أن الجملة فى موضع نصب على الحال . وذهب الفارسى : إلى أنها فى موضع المفعول الثانى لعرفت على تضمُّنه معنى : علمت ، واختاره أبو حيان» [٥] .

ثانياً : أشكال المفعولين مع غير التعليق :

قد يكون للمفعول الثاني مفرداً أو جملة فعلية [٦] ، كما يكون جملة أسمية في مثل قوله تعالى : (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ- الزمر ٦٠) ، فالمفعول الأول لترى هو (الذين) والمفعول الثانى هو الجملة الاسمية (وجوههم مسودة) [٧] ، وعلى ذلك تقول «رأيت زيداً أفضلُ منه عبدُ الله، أردت : رأيت زيداً عبدُ الله أفضلُ منه فتجعله ابتداء وخبراً فى موضع المفعول الثانى» [٨] .

---

(١) انظر : معاني القرآن للزجَّاج ٢/٣١٤ ، مشكل إعراب القرآن ١/٢٧١ . ٢/٥٠٩ ، ٧٦٥، المقتصد ٤٩٩ ، المقرب ١/١٢٠ ، التسهيل ٧٣ ، حاشية الصبان ٢/٣٢ .

(٢) همع الهوامع ٢/٢٣٨ وانظر : التسهيل ٧٣ ، حاشية الصبان ٢/٣٢ ، حاشية الخضري ١/١٣٥ .

(٣) همع الهوامع ٢/٢٣٨ وانظر : المقرب ١/١٢٠ ، التسهيل ٧٣ ، حاشية الصبان ٢/٣٢ ، حاشية الخضري ١/١٣٦ .

(٤) همع الهوامع ٢/٢٣٨ وانظر : التسهيل ٧٣ ، حاشية الصبَّان ٢/٣٢ .

(٥) همع الهوامع ٢/٢٣٨ ، ٢٣٩ وانظر : المقرب ١/١٢٠ ، ١٢١ ، حاشية الصبَّان ٢/٣٢ ، حاشية الخضري ١/١٣٦ .

(٦) لم نُمثِّل لذلك لشهرة هذين الشكلين .

(٧) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٤٢٤ ، إعراب القرآن للنحاس ٢/٨٢٧ .

(٨) المقتضب ٣/٢٥٠ وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٣٩٧ ، مشكل إعراب القرآن ١/٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٢/٧٥٣ ، ٧٥٤ ، المقتصد ١/٤٩٤ .

كذلك يأتى المفعول الثانى مصدراً مؤولاً من الفعل وأحد الحروف المصدرية مثل (أن) والفعل أو (ما) والفعل [١] ، ومن الحروف المصدرية كذلك (كى) إذا دخلته لام التعليل ، و (لو) إذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمنى ، نحو قوله تعالى : (ودوا لو تدهن فيدهنون- القلم ٩) [٢] ، وإنما تقع هذه الحروف وما بعدها مفعولاً ثانياً لأنها مع «ما بعدها بمنزلة المصدر وتتصرف فتكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ومبتدأ» [٣] .

وكما يقع المصدر المؤول موقع المفعول الثاني ، فإن (أن) واسمها وخبرها تسدُّ مسدَّ مفعولى ظن ، فإذا قلت : (ظننتُ أنك قائم) سدت الجملة مسدَّ مفعولى ظن [٤] ، ولا يختلف الأمر عن ذلك إن كانت (أن) المخففة من الثقيلة [٥] ، هذا مذهب سيبويه أمَّا الأخفش فينسبون إليه أنه يجعل «(أن) بصلتها سدت مسدَّ مفعول واحد والمفعول الآخر مقدَّر تقديره (كائنا) ، أو (واقعاً) » [٦] ، فإذا قلت : ظننت أنك قائمٌ ، فالتقدير ظننتُ انطلاقك [٧] كائناً أو حاضراً » [٨] .

وقد ردَّ ابن الشجرى ذلك بقوله : «والذى ذهب إليه سيبويه أولى لأن المفعول المقدَّر عند الأخفش لم يظهر فى شىء من كلام العرب [٩]» .

وكما تسدُّ الجملة المنسوخة المؤولة مسدَّ المفعولين فقد تقوم مقامها لفظة (ذاك) أو (ذلك) – عند الفراء والزجاج – فإنَّ أيّاً من اللفظتين قد تقوم مقام

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣/٥٢ ، ٦٣١ .

(٢) شرح الكافية ٢/٣٨٧ .

(٣) المقتصد ١/٥٥٤ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ١/٤٤٩ ، معاني القرآن للزجاج ١/٥٠٧ ، ٢/٦٧ ، ٧٢ ، ٧٥ ، إعراب القرآن للنحاس ٣/٧٦٦ ، مشكل إعراب القرآن لمكي ١/١٨٠ ، ٢/٧١٨ ، ٧١٩ ، ٨٤٢ .

(٥) مشكل إعراب القرآن ١/٢٣٣ .

(٦) أمالي ابن الشجري ١/٤٣ و انظر : البيان ١/٥٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٦٠ ، ٦١، همع الهوامع ٢/٢٢٣ .

(٧) هكذا والأولي (قيامك) مكان (.. انطلاقك) .

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٦٠ ونسب السيوطي ذلك إلي المبرد أنظر الهمع ٢/٢٢٣ وانظر أيضاً : إعراب القرآن وانظر أيضاً : إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٨٥ .

(٩) أمالي ابن الشجري ١/٤٣ .

المفعولين ، لأنها تنوب عن الجملة [١] .

الحكاية

ترجم سيبويه فى كتابه باباً سمّاه «باب الحكاية التى لاتغيّر فيها الأسماء عن حالها فى الكلام» [٢] ، وقال فى مكان آخر : «أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل: رأيتُ زيداً : مَنْ زيداً ؟ ، وإذا قال مررتُ بزيدٍ قالوا مَنْ زيدٍ ؟ ، وإذا قال : هذا عبدُالله قالوا : مَنْ عبدُالله .. حملوا قولهم على أنهم حكوا ماتكلّم به المسئول ، كما قال بعض العرب : دعنا من تمرتان ، على الحكاية لقوله : ماعنده تمرتان .

وسمعت عربياً مرة يقول لرجل سأله فقال : أليس قُرشيّاً ؟ ، فقال : ليس بقرشيّاً حكاية لقوله» [٣] .

ويقول المبرد فى المحكىّ : «إعرابه فى كل موضع أن يسلم على هيئة واحدة» [٤] .

يتبيّن من أقوال سيبويه والمبرد أن الحكاية هى إيراد اللفظ على هيئته دون تغيير ، وهذا ماجاء عند النحاة بعدهما [٥] ، حتى عرّفها الأزهرى بأنها : إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده [٦] ، ويقول الخضرى : هى لغة المماثلة واصطلاحاً إيراد اللفظ المسموع بهيئته أو إيراد صفته أو معناه [٧] .

وقد قسّمها الزجّاجى إلى ثلاثة أنواع :

أحدها : مايُحكَى بالقول .

والثانى : مايقع من الحكاية بـ(مَنْ) و (أى) .

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ١/٤٥ ، معاني القرآن للزجاج ١/١٢٣ ، إعراب القرآن للنحاس ٣/١٦٧ .

(٢) الكتاب ٣/٣٢٦ .

(٣) نفسه ٢/٤١٣ .

(٤) المقتضب ٤/٩ .

(٥) انظر الجمل ٣٣٩ ، المقرب ١/٢٩٣ ، حاشية الصبّان ٤/٩٣ ، حاشية الخضري ٢/١٢٩.

(٦) شرح التصريح ٢/٢٨١ .

(٧) حاشية الخضري ٢/١٢٧ ، ١٢٨ .

والثالث : الجمل المحكية فى باب التسمية بها وغير التسمية ، وما اتصل بذلك [1] وقسّمها ابن عصفور [2] إلى قسمين : أحدهما : المفرد ، والثانى : الجملة ثم قسّمها الأزهرى إلى ثلاثة أنواع أيضاً هى :

(١) حكاية الجمل وتختص بالقول .

(٢) حكاية المفرد [3] .

(٣) حكاية حال المفرد وتختص بأىّ ومَنْ الاستفهاميتين [4] .

فإذا نظرنا إلى الأنواع الثلاثة وجدنا أن مايهمنا هنا هو القسم الأول وهو حكاية الجمل ، أو الحكاية بالقول لكننا سنعرض للقسمين الثانى والثالث فيما يلى :

النوع الثانى : حكاية المفرد وهو ماجاء عند سيبويه فى نصّه السابق ، كما جاء عند المبرد [5] ، ومنه أيضاً حكاية المكتوب ، يقول الزجّاجى : «إذا رأيت فى فصّ خاتم اسماً مفرداً أو كُنية وما أشبه ذلك ، حكيته ولم تعربه ، فتقول : رأيت فى فصه (زيدٌ) ... إلخ [6] .

ومن المفرد ماكان فى الأصل جملة أو شبه جملة ، يقول ابن عصفور : «وأما المفرد ، فإن كان جملة فى الأصل حكيته ، نحو : تأبّطَ شرّاً ، وإن كان مُشْبهاً للجملة نحو تسميتك بحرف عطف ومعطوف أو بحرف جر ومجرور .. حكيته على حسب الموضع الذى نقلته منه» [7] .

النوع الثالث : هو ماسمّاه ابن عصفور (الاستثبات) [8] ، وتحدّث عنه

---

(١) الجمل ٣٢٥ .

(٢) انظر المقرب ١/٢٩٣ .

(٣) انظر : حاشية الصبان ٢/٣٨ .

(٤) شرح التصريح ٢/٢٨١ وقد تبع الخضري الأزهري في ذلك إلاَّ أنه أدخل (حال المفرد) في المفرد ، انظر : حاشية الخضري ٢/١٢٨ .

(٥) المقتضب ٢/٣٠٨

(٦) الجمل ٣٤٧

(٧) المقرب ١/٢٩٦ ، ٢٩٧

(٨) انظر المقرب ١/٢٩٨ ، ٢٩٩

سيبويه فى بابين هما ، «باب (أَىّ) إذا كنت مُستفهماً بها عن نكرة» [١] ، «وباب (مَنْ) إذا كنت مستفهماً عن نكرة» [٢] ، كما جاء الحديث عن هذا النوع عند غيره من النحاة [٣] .

أمّا مايهمُّنا – فى المقام الأول – فهو النوع الأول من الحكاية ، وهو حكاية الجملة بعد القول ، وهو ماسنعرضه بتفصيل أكثر فيما يلى : يقول سيبويه : «اعلم أن (قلت) إنما وقعت فى كلام العرب على أن يُحكى بها وإنما تَحكى بعد القول ماكان كلاماً لاقولاً ، نحو قلت : زيد منطلق ، لأنه لايحْسُن أن تقول : «زيد منطلق ، ولاتُدْخل (قلتُ) . ومالم يكن هكذا أُسْقط القول عنه» [٤] وهذا ماقال به النحاة من بعده [٥] ، وهو مادفعهم إلى تقدير الركن الآخر للجملة ، إذا جاء بعد القول ركن واحد ، يقول ابن مالك : «وإن تعلّق بالقول مفرد لايؤدى معنى جملة ، ولايراد به مجرد اللفظ حكِى مقدّراً معه ماهو به جملة ، وكذا إنْ تعلّق بغير القول» [٦] .

فإذا جاء بعد القول اسم مرفوع جعلوا تلك الجملة اسمية ، وقدّروا له مبتدأ محذوفاً أو خبراً يقول الفراء فى قوله تعالى (وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ – ١٧١ النساء) : «أى تقولوا هم ثلاثة ... فكل مارأيته بعد القول مرفوعاً ولارافع معه ففيه إضمار اسم رافع لذلك الاسم [٧]» . . ، ويقول – فى مكان آخر – فى قوله تعالى (ويقولون طَاعَةٌ – النساء ٨١) : «الرفع على قولك : منّا طاعة ، أو أَمْرُك طاعة» [٨] ، وهو

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٧ .

(٢) نفسه ٢/٤٠٨ .

(٣) المقتضب ٢/٣٠١ ، ٣٠٢ ، المقرب ١/٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٤) الكتاب ١/١٢٢ .

(٥) وهو قول المبرد في فعل الظن حيث يقول : «إنما يقع بعدها الحكاية إذا كانت جملة نحو الابتداء والخبر وما أشبه ذلك «المقتضب ٤/٧٨ ، ويقول أيضاً : «إنما تحكي الجمل ، نحو: قلتُ : زيدٌ منطلقٌ ، لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض» المقتضب ٢/٣٠٩ وانظر أيضاً : الواضح للزبيدي ٢٠١ .

(٦) التسهيل ٧٤ .

(٧) معاني القرآن للفراء ١/٢٩٦ وانظر ١/٣٧٠ .

(٨) معاني القرآن للفراء ١/٢٧٨ .

هنا يقدّر المبتدأ والخبر [١] وقد تبعه النحاة في ذلك [٢] .

وإذا جاء المحكيُّ نَصْباً فإنَّ النحاة يختلفون في نصبه ، فهم يجعلونه منصوباً بوقوع (تَعَدِّي) فعل القول عليه (أي أنه مفعول به بذلك الفعل) [٣] ، أو بتقدير فعل يتمم الجملة [٤] ، أو على المصدر النائب عن فعله فيُقَدَّر للمنصوب فعلٌ من صيغته ، فمثلاً (قَالُوا سَلامًا – الفرقان ٦٣) تُقَدَّر بـ(قالوا سلّمنا سَلاما)[٥].

وموضع جملة القول النصب عند النحاة [٦] ، فإذا لم تُحْكَ الجملة وحلّتْ محلها كلمة تؤدى معناها كانت نصباً بوقوع فعل القول عليها ولم تكن حكايةً ، وهذا معنى قول الفراء «تقول : قلت لاإله إلاّ الله فيقول القائل : قلتَ كلمةً صالحةً ، وإنما تكون الحكاية إذا صلح قبلها إضمار مايرفع أو يخفض أو ينصب ، فإذا ضممت ذلك كلّه فجعلته كلمة كان منصوباً بالقول ، كقولكِ : مررتِ بزيد ، ثم تجعل هذه كلمة ، فتقول : قلت : كلاماً حسناً ثم تقول : قلتُ : زيدٌ قائم فيقول : قلتَ كلاماً وتقول : قد ضربت عمراً فيقول أيضاً : قلت كلمةً صالحةً» [٧] .

وقد لخّص ابن مالك ذلك حيث قال : «يُحْكَى بالقول وفروعه الجمل ، وينصب به المفرد المؤدّى معناها ، والمراد به مجرد اللفظ» [٨] .

وإذا كان مايُحْكَى بالقول جملة تامة مستقلة بالفهم ، فإن جملة القول إذا بدأت بـ(أن) كانت همزتها مكسورة يقول الزجاج : «مابعد القول من باب (أن)

---

(١) وانظر أيضاً : معاني القرآن للفراء ٣٨/١ ، ٩٣ ، ١١٠ ، ٤٦/٢ ، ٣٦٢ ، ٣٨/٣ .

(٢) انظر : معاني القرآن للأخفش ١٦٨/١ ، ٣٢٩/٢ ، ٣٩٦ ، المقتضب ١١/٤ ، ٧٩ ، معاني القرآن للزجاج ٨٥/٢ ، ١١٠/١ ، همع الهوامع ٢٤٤/٢ ، حاشية الصبان ٣٨/٢ ، ٩٣/٤.

(٣) انظر : معني القرآن للفراء ٣٦٢/٢ ، ١٢٤/٣ ، معاني القرآن للأخفش ٤٩١/٢ إعراب القرآن للنحاس ٣٢٧/٣ ، ٢٣٧ ، مشكل إعراب القرآن ٧١٢/٢ ، ٦٨٨ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٤٦/٢ .

(٥) انظر : معاني القرآن للفراء ٩٣/١ ، المقتضب ١١/٤ ، معاني القرآن للزجاج ١١٠/١ إعراب القرآن للنحاس ٢٣٧/٣ ، ٣٢٧ ، مشكل إعراب القرآن ٥٢٤/٢ .

(٦) معاني القرآن للفراء ٣٨٧/٢ ، ٣٨٨ ، مشكل إعراب القرآن ١٠٨/١ ، أمالي ابن الشجري ٤٤/١ ، التبيان للعكبري ١٢٣/١ .

(٧) معاني القرآن للفراء ٣٨/١ .

(٨) التسهيل ٧٣ .

مكسور أبداً كأنك تذكر القول فى صدر كلامك» [١] ، فإذا تعدّى فعل القول أو ما فى معناه إلى مابعده فتحت همزة (أن) [٢] .

تكون الحكاية بفعل القول أو مرادفه ومن مرادفاته : (كَتَبَ) في مثل قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ- ١٨٠ البقرة) ، فقد أجاز الفراء أن تكون (الوصية للوالدين) جملة محكيّة بالقول [٣] ، ويقول «الكتاب يجرى مجرى القول ، تدخل فيه (إن) ... تجد الكتاب قولاً فى المعنى كُنى عنه بالكتاب كما يكنّى عن القول : بالزعم والنداء والصياح وشبهه» [٤] ، ومن مرادفات القول أيضاً : (أَمَرَ) [٥] ، و(نادى) [٦] وسمع[٧] فى مثل قول الشاعر :

سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً . . فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ : انْتَجِعِي بِلالاً [٨]

و(أنذر ، وأوصى) [٩] ، و(تَخَافَتَ) [١٠] ، و(أَخْبَرَ) [١١] ، ومن ذلك (قرأ) فى مثل : (قرأتُ الحمدُ لله ربِّ العالمين) [١٢] ، و(تعلّم) تقول أيضاً (تعلّمْتُ الحمدُلله ربِّ العالمين [١٣] ، و(أتلو) فى مثل قوله تعالى (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ... - الأنعام ١٥١) [١٤] .

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١/١٢٣ وانظر أيضاً : الكتاب ١/١٢٢ ، معاني القرآن للفراء ١/١٨٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٢/١١٣ ، معاني القرآن للزجاج ٢/٢٧٨ ، شرح ابن عقيل ١/٣٥٣ ، همع الهوامع ٢/١٦٥ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ١/١٨٠ ، ٢١٠ .

(٣) نفسه ١/١١٠ .

(٤) نفسه ٣/١٤٢ .

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢/٢٧٠ .

(٦) نفسه ١/٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٧) المقتضب ٤/١٠ ، حاشية الصبان ٤/٩٣ .

(٨) المقتضب ٤/١٠ .

(٩) معاني القرآن للفراء ١/٣٧١ ، ٢/٤١ ، ٤٢ .

(١٠) نفسه ٣/١٧٥ .

(١١ نفسه ٣/٢٤٠ .

(١٢) انظر المقتضب ٤/١١ ، الجمل ٢٣٩ ، المقرب ١/٢٩٣ .

(١٣) الجمل ٣٣٩ .

(١٤) أمالي ابن الشجري ١/٤٧ .

وقد قسَّم ابن هشام مرادفات القول إلى قسمين :

«أحدهما : ما معه حرف تفسير كقول الشاعر :

وَتَرْمِيننى بالطَّرْف أىْ أَنْتَ مُذْنِبٌ .. وتقلييننى ، لكنَّ إيَّاك لَاأَقْلِى .

وقولك : (كتبت إليه أن افعل) إذا لم تقدّر باء الجر ، والجملة فى هذا النوع مفسَّرة للفعل فلا موضع لها» (١) .

«الثاني : ماليس معه حرف التفسير : نحو (ووصَّى بهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ ويَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ ... - البقرة ١٣٢) ومثل قول الشاعر :

رَجْلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا ... إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلاً عُرْيَانَا

بكسر (إن) ، فمثل هذا فى محل نصب اتفاقاً» (٢) .

وقد ظن ابن مالك أن استعمال هذه الأفعال فى باب الحكاية هو مذهب الكوفيين وحدهم ، حيث يقول : «ولايلحق فى الحكاية بالقول ما فى معناه ، بل ينوى معه القول خلافاً للكوفيين ، وقد يضاف قولٌ وقائلٌ إلى الكلام المحكىّ ، وقد يغنى القول فى صلة وغيرها عن المحكى لظهوره ، والعكس كثير» (٣) ، وإذا نظرنا إلى ماعرضنا من أفعال فيما سبق بان لنا أنه ليس مذهب الكوفيين وحدهم ، بل تابعهم عليه بعض البصريين أيضاً ، وقد جاء ذلك عند سيبويه ، حيث يقول : «وعلى هذا يقول : بدأتُ بالحمدُ لله رب العالمين . وقال الشاعر :

وَجَدْنَا فى كتَاب بَنِى تَمِيم ... أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمُعَارُ

وذلك لأنه حكى «أحق الخيل بالركض المعار» (٤) ، فما جاء للحكاية فى هذا النص (بدأ) ، و(وجد) .

وقد تأتى الحكاية مع حذف فعل القول ، فقد «زعم الخليل أن (أَيُّهم) إنما وقع فى : اضربْ أَيُّهم أفضلُ على أنه حكاية ، كأنه قال : اضربْ الَّذى يقال له

---

(١) مغني اللبيب ٤١٣/٢ .

(٢) نفس المصدر والصفحة ، وفي رأيي - أن هذا القسم هو مايدخل في الحكاية دون القسم الأول .

(٣) التسهيل ٧٣ ، ٧٤ .

(٤) الكتاب ٣٢٦/٣ ، ٣٢٧ .

أيُهم أفضلُ» [١] ، وقد جاءت الحكاية بالفعل المحذوف عند غيره من النحاة[٢]، ثم نجد ابن هشام يقول : إنه فى حالة وجود المرادف للقول ، فإن البصريين يقولون : إن النصب بقول مقدر ، أما الكوفيون فبالفعل ، إلّا أنه يذهب مذهب البصريين ، ويستدل على ذلك بالتصريح بالقول فى مثل قوله تعالى : (وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي – هود ٤٥) وقوله سبحانه (رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي – مريم ٣ ، ٤) [٣] .

إجراء القول مجري الظن

الشائع فى فعل القول أن يُستعمَل حكاية ، يقول سيبويه «اعلم أن (قلت) إنما وقعت فى كلام العرب على أن يحكَى بها» [٤] .

لكن معنى القول قد «يتَّسعُ فيه ، فيوضع القول على الاعتقادات والآراء ، وذلك نحو قولك : فلانٌ يقول بقول أبى حنيفة ، ويذهب إلى قول مالك ، ونحو ذلك أى يعتقد ماكانا يريانه ويقولان به» [٥] . فإذا تضمَّن القول معنى الظن ، فإنه يعمل عمله [٦] ، فينصب مفعولين ، إلّا أن النحاة قد اشترطوا لذلك شروطاً جاءت عند سيبويه فى قوله – مُستثنِياً ، من استعمال القول على الحكاية – «إلّا (تقول)

---

(١) الكتاب ٣٩٩/٢ وانظر آمراء أُخَري في الكتاب ٤٠٠/٢ ومابعدها ، ٨٤/٢-٨٦ مجالس العلماء ٣٠١ ، ٣٠٢ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٨٧/١ ، ٤١٤/٢ ، ١٨/٣ ، معاني القرآن للأخفش ٣٧٣/٢ مجالس ثعلب ٢٦١/١ .

(٣) مغني اللبيب ٤١٣/٢ .

(٤) الكتاب ١٢٢/١ وانظر أيضاً : المقتضب ٣٠٩/٢ ، ٧٨/٤ ، الجمل ٣٢٦ ، التسهيل ٧٣ ، شرح ابن عقيل ٥٨/٢ .

(٥) الخصائص ١٧/١ ، ١٨ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٧ .

(٦) هذا القول لابن جني والجمهور (انظر : الهمع ٢٤٦/٢ ، شرح التصريح ٢٦٤/١ ، حاشية الصبان ٣٦/٢ ، حاشية الخضري ١٣٩١ ، وذهب الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط إلي أنه في عمله عمل الظن باقٍ علي معني القول واستشهدوا بقول الشاعر (قالت وكنت) انظر الهمع ٢٤٦/٢ وسيأتي هذا الشاهد) «قال ابن عصفور ولاحجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ وإسرائين علي تقدير مضاف أي مسخ بني إسرائيل ، فحذف المضاف إليه علي جره لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة لأنه لغة في إسرائيل) شرح التصريح ٢٦٤/١ وقد استشهد النحاة بهذا البيت وهو علي لغة بني سليم كما سيأتي ، وانظر في اشتراط التضمين الأشموني ٨٦/٢ .

فى الاستفهام ، شَبَّهُوهَا بتَظُنُّ ، ولم يجعلوها كيَظُنُّ وأَظُنُّ فى الاستفهامِ... ولِم يُجْعَلِ (قلت) كظَنَنْتُ» [١] ويقول أيضاً : «فإن قلت : أأنت تقول زيد منطلقٍ رفعت، لأنه فُصل بينه وبين حروف الاستفهام ، كما فَصل فى قولكِ : أأنت زيد مُررتِ به» [٢] أما إذا قلت : أكلَّ يومٍ تَقولُ عمراً منطلقاً ، فإنه «لايُفصلَ بها كما لم يُفصل بها فى : أكلَّ يومٍ زيداً تضربه» [٣] .

والشروط التى نستطيع أن نستخلصها من نصوص سيبويه هى :

(١) أن يُسبَق الفعلُ باستفهام .

(٢) أن يكون الفعل مضارعاً للمخاطَب .

(٣) ألَّا يُفصلَ بين الاستفهام والفعل بأجنبى ، فإذا جاء الظرف فإنه لايُعَدُّ فاصلاً.

وقد تبع النحاة سيبويه فى شروطه [٤] واختلفوا فى بعضها ، فقد رأيناهم يختلفون حول شرط المضارعة [٥] ، وقد أعمل السيرافِي (قلت) بالماضيِ ، وأعمل الكوفى (قُلْ) ، وبذلك أجازوا إعمال الماضى المسند إلى تاء المخاطب وفعل الأمر[٦] واشترط ابن مالك – فى التسهيل – أن يكون المضارعِ للحالِ (الحاضر)[٧] واستنتج الصبان مِن ذلك ألَّا يكون الاستفهام بهل لأنها تخصص المضارع بالاستقبال [٨] وقد رُدَّ ذلك بقول الشاعر :

---

(١) الكتاب ١٢٢/١ وانظر : الجمل ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، إعراب القرآن للنحاس ١٦١/١ المفصَّل ٢٦٠، المقرب ٢٩٥/١ ، التسهيل ٧٣ .

(٢) الكتاب ١٢٣/١ والمراد أن الفصل بالأجنبي يعيد القول إلي ماكان عليه .

(٣) الكتاب ١٢٣/١ أي لايُعتدُّ بالفصل بالظرف بين الاستفهام وفعل القول ، كما يُعتدُّ به في المشتغل عنه الواقع بعد همزة الاستفهام . فقوله : لايُفصَل بها» «يعني» كلَّ يوم «لاتعتبر فاصلاً (هامش الكتاب هارون ، وانظر : همع الهوامع ١٥٧/١) .

(٤) انظر في هذه الشروط : شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٧ ، المقرب ٢٩٥/١ التسهيل ٧٣، شرح ابن عقيل ٥٨/٢ ، ٥٩ ، همع الهوامع ٢٤٦/٢ ، شرح الأشموني ٧٥/٢ .

(٥) جاء شرط المضارعة ضِمْناً في أقوال سيبويه السابقة واشترطه ابن عصفور صراحة في المقرب ٢٩٥/١ .

(٦) شرح التصريح ٢٦٢/١ .

(٧) التسهيل ٧٣ حاشية الصبان ٣٧/٢ ، حاشية الخضري ١٣٩/١ .

(٨) حاشية الصبان ٣٧/٢ ، حاشية الخضري ١٣٩/١ .

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ ... فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا [١]

فقد نصب (الدار) مع أن (متى) ظرف للقول فتجعله مستقبلاً ، وأُجِيبَ بأن الدار ظرف لتجمعنا لالفعل القول فالمستقبل هو الجمع والقول حالى [٢] ، وفى رأيي – أنه لاداعى لهذا الشرط مادامت الشواهد جاءت مخالفة له ، فاشتراطه تعنُّت شديد يكلِّفنا الكثير من الجهد الجدلى [٣] .

واشترط سيبويه والأخفش وحدهما عدم الفصل بالأجنبى وقال أبوحيان : إن الكوفيين وسائر البصريين قد أجازوا النصب مع الفصل بالضمير ، ولم يأت على ذلك بشاهد واحد وهو مايجعلنا نرفض أن ندور مع الجدل المنطقى [٤] .

وزاد السهيلي شرطاً رابعاً ، وهو ألَّا يتعدَّى فعل القول باللام ، نحو : أتقول لزيدٍ عمروٌ منطلق [٥] ، لأن لام الجر تُبْعِده عن الظن لكونها للتبليغ وقواعدهم تشهد بذلك وإن لم يذكروه [٦] .

وقد استشهد النحاة على إجراء القول مجرى الظن مع استيفائه تلك الشروط بشواهد ، منها قول الكميت :

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ ... لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا [٧] .

وقول الآخر :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُّصَ الرَّوَاسِمَا ... يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا [٨] .

---

(١) الكتاب ١/١٢٤ ، المقتضب ٢/٣٤٨ ، المفصل ٢٦٠ شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٩ ، ٨٠ .
(٢) انظر : شرح التصريح ١/٢٦٢ ، حاشية الصبان ٢/٢٧ ، حاشية الخضري ١/١٣٩ .
(٣) والشواهد علي عمل المستقبل كثيرة ، وستأتي في الصفحة التالية .
(٤) انظر : شرح التصريح ١/٢٦٣ .
(٥) انظر : شرح الأشموني ٢/٨٢ ، شرح التصريح ١/٢٦٣ ، حاشية الخضري ١/١٣٩ .
(٦) شرح التصريح ١/٢٦٣ ، حاشية الخضري ١/١٣٩
(٧) الكتاب ١/١٢٣ ، المقتضب ٢/٣٤٨ ، المفصل ٢٦٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٩ ، شرح ابن عقيل ٢/٦٠ ، شرح الأشموني ٢/٨٠ .
(٨) انظر : الجمل ٣٢٨ ، المقرب ١/٢٩٥ ، شرح ابن عقيل ٢/٥٩ ، وفيه (يَحْمِلْنَ) مكان (يدنين) وكذلك الهمع ٢/٢٤٦ .

وقول عمرو بن معد يكرب الزبيدى :

عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي ... إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ (١)

وقول الشاعر :

أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً ... شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُوماً (٢)

ثم نقل سيبويه عن الأخفش الأكبر أن بنى سُلَيْم (٣) لايعتدون بهذه الشروط، يقول «وزعم أبو الخطاب – وسألته عنه غير مرة – أن ناساً من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم ، يجعلون باب (قلت) أجمع مثل (ظننت)» (٤) .

واستشهدوا على هذه اللغة بقول الشاعر :

قَالَتْ وَكُنْتُ رجلاً فَطِيناً ... هذَا لَعَمْرُ اللّهِ إِسْرَائِينَا (٥) .

وقول امرئ القيس :

إِذَا مَاجَرَى شَأْوَيْنِ وابتلَّ عِطْفُهُ .. تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ (٦)

على أن إعمال القول عمل الظن إنما هو جائز مع استيفاء الشروط ، يقول سيبويه «وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية» (٧) . ومعنى ذلك أنه يجوز النصب على إعمال (تَقُولُ) عمل (ظَنَّ) والرفع على الحكاية (٨) ، وكذلك ما أُعمِل

---

(١) المغني ١٢٦/١ ، الهمع ٢٤٦/٢ ، شرح الأشموني ٧٥/٢ ، حاشية الصبَّان ٣٦/٢ ، قال صاحب التصريح ورُوِي علامَ تقولُ الرُّمحُ بالرفع علي الحكاية ٢٦٤/١ وعلي ذلك يسقط الاستشهاد به .

(٢) شرح الأشموني ٧٩/٢ .

(٣) قال الأزهري : سُلَيْم : بالتصغير قبيلة من قيس عيلان ، وسليم أيضاً قبيلة من جذام من اليمن . انظر : شرح التصريح ٢٦١/١ .

(٤) الكتاب ١٢٤/١ وانظر : المفصل ٢٦١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٧ المقرب ٢٩٥/١ ، التسهيل ٧٣ ، شرح ابن عقيل ٦١/٢ ، همع الهوامع ٢٤٥/٢ ، شرح التصريح ٢٦١١ .

(٥) فهذا مفعول أوَّلٌ لقالت : و(إسرائينا) مفعول ثان . ابن عقيل ٦٢/٢ الأشموني ٨٢/٢ .

(٦) شرح الأشموني ٧٧/٢ ، شرح التصريح ٢٦٢/١ .

(٧) الكتاب ١٢٤/١ وانظر المقرب ٢٩٥/١ ، التسهيل ٧٣ ، شرح ابن عقيل ٦١/٢ ، همع الهوامع ٢٤٨/٢ ، الصبَّان ٢٧٥/١ ، ٣٨/٢ ، شرح التصريح ٢٦٤/١ .

(٨) ولايهمنا هنا تحليل بعض النحاة لعبارة سيبويه السابقة انظر قول السيرافي بهامش الكتاب هارون ١٢٤/١ .

على لغة بنى سُلَيْم ، فإنه جائز لاواجب (١) .

على أن مسألة الجواز هذه تجعلنا نربط بين إجراء القول مجرى الظن ، وإلغاء أفعال الظن ، ففعل القول مع استيفائه الشروط يجوز أن يعمل ، أو أن تأتى جملته على الحكاية ، وأفعال الظن تعمل فى جزأى الجملة الاسمية ، ويجوز أن تلغى وذلك يتوقف فقط على نية المتكلم هل يريد أن يُنْفِذَ الفعل أم لا ؟

فالقول والظن يدخلان على (كلام) لكنّ الظن يمكن أن يَنْفُذَ إلى ذلك الكلام فيتعدّى إلى مفعولين ويمكن أن يلغى فيرفعا مبتدأ وخبراً ، أما القول فلا يَنْفُذُ إلى الكلام إلّا إذا جاءه معنى الظن ، والذى لايأتيه إلّا بدخول الاستفهام ، وكونه للحال ، أو الاستقبال فيدخل بذلك فى الشك .

يمكننا بعد ذلك أن نُلَخّصَ تلك العلاقة بقولنا : إن فعل القول الأصلُ فيه أن يكون للحكاية ، وقد ينصب المفعولين إذا نُوِىَ به - مع شروطه - معنى الظن وفعل الظن الأصلُ فيه أن ينصب المفعولين ، ويجوز أن يكون للحكاية أيضاً وهو ماسمّاه النحاة إلغاء .

ثلاثة مفاعيل

هناك أفعال تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل ، هى عند سيبويه - ومن تبعه - أَرَى ، ونبّأ ، وأَعْلَمَ (٢) ، وقد وصلت عند الزمخشرى إلى سبعة أفعال هى : (أَعْلَمَ ، وأَرَى ، وأَنْبَأَ ، ونبّأ ، وأَخْبَرَ ، وخَبّرَ ، وحدّث) (٣) .

هذه الأفعال منقولة بالهمزة أو بتضعيف العين - كما هو واضح - من الفعل الذى يتعدّى إلى مفعولين لايجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر ، فلمّا

---

(١) همع الهوامع ٢٤٨/٢ .

(٢) الكتاب ٤١/١ ، المقتضب ١٢١/٣ ، ١٢٢ ، ولم يذكر ابن السَّرَّاج (نَبّأ) الأصول ٢٢٤/١ وهي عند الزجاجي (أَعْلَمَ وأَنْبَأَ وأَرَى) انظر الجمل ٣٠ ، ٣١ لُمَع الأدلّة ١٣٧ ، ١٣٨ ، وعند الفارسي (أري ، وأعلم ونَبأ وأنبأ) انظر الإيضاح العضدي ١٧٥/١ ، المقتصد ٦٢١١ ، ٦٢٩ .

(٣) المفصل ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٧ ، وانظر : التسهيل ٧٤ شرح ابن عقيل ٦٤/٢ ومابعدها ، شرح الأشموني ٨٧/٢ ، ٨٩ ، ومابعدها ، شرح التصريح ٢٦٤/١ ، ٢٦٥ .

نقلته بالهمزة أو بالتضعيف صار الفاعل مفعولاً أوّلاً ، فتعدّى الفعل إلى ثلاثة مفعولين (١) .

وقد أجاز الأخفش قياس سائر أفعال الظن على هذه الأفعال فى التعدّى إلى مفعول ثالث بزيادة الهمزة أو التضعيف يقول ، ابن جنى : «أجاز أبو الحسن أظْنَنْتُ زيداً عمراً عاقلاً ونحو ذلك ، وامتنع منه أبوعثمان (المازنى ت ٢٤٩هـ) ، وقال استغنت العرب عن ذلك بقولهم جعلته يَظُنُه عاقلاً» (٢) .

وقاس بعض النحاة (نَبّأ) ، و(أنْبأ) على (أعْلَمَ) ، لأنه يُضمَّن معنى الإعلام، يقول الفارسي «إنما تعدّي نَبّأ وأَنْبَأ إلى ثلاثة مفعولين لأن النبأ الخبر ، والإخبار إعلام فأُجْرِى مجرى أعْلَمْتُ فى التعدّى» (٣) .

«والثالث من باب أعلمت هو الثانى من باب علمت ... والذى زاد بسبب الهمزة هو المفعول الأول (٤) ، فإذا «قلت : عَلِمَ زيدٌ عمراً منطلقاً ، فيجوز أن يكون أعلمه مُعْلِم ، فإذا ذكرت ذلك المُعْلِمَ صيّرت زَيداً مفعولاً له ، فقلت : أعلم بكرٌ زيداً عمراً منطلقاً» (٥) .

وإذا كان الثالث هنا هو الثانى من باب (عَلِمْتُ) ، لذا «فكل ماثبت للمفعول الثانى من باب علمت يَثْبُتُ لثالث مفاعيل أعْلَمْتُ» (٦) . هذا الباب إذن ليس إلّا فرعاً من باب (ظن وأخواتها) ، ولايزيد عليه إلّا المفعول الثالث الذى جاءه بوسيلة من وسائل التعدية ، هى الهمزة أو التضعيف .

---

(١) الإيضاح العضدي ١٧٥/١ ، المفصل ٢٥٧ ، المقدمة لابن بابشاذ ٢٣٥ ، المقتصد ٦٢١/١ ، ٦٢٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٧ ، ٦٦ ، التسهيل ٧٤ ، شرح الكافية ٨٣/١ ، الجامع الصغير ٧٤ ، شرح ابن عقيل ٦٤/٢ الهمع ٢٤٨/٢ .

(٢) الخصائص ٢٧١/١ ، وانظر الإيضاح العضدي ٢٧٦/١ ، المقتصد ٦٢٩/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٧ ، التسهيل ٧٤ .

(٣) الإيضاح العضدي ١٧٥/١ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٧ ، الجامع الصغير ٧٤، حاشية الصبان ٤٠/٢ .

(٤) شرح الكافية ٨٣/١ .

(٥) شرح السيرافي ٢٩١/١ وانظر المقتضب ١٢٢/٣ ، ١٨٩ ، شرح الكافية ٨٣/١ .

(٦) شرح الكافية ٨٣/١ وانظر الجامع الصغير ٨٤ .

وقد جاءت الشواهد على تعدّي هذه الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ، منها قول الشاعر :

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ – والسفاهةُ كاسْمِهَا – ... يُهْدِي إليَّ غرائبَ الأشْعَارِ [1]

وقول الآخر :

ومَاعليْكِ – إذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفاً ... وغَابَ بَعْلُكِ يوْماً – أنْ تَعُودِينِي [2] ؟!

وقول الشاعر :

أوْ مَنَعْتُم ماتُسألُونَ فمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ علَيْنَا الْوَلاَءُ [3] .

وقول الشاعر :

وخُبِّرْتُ سوداءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً ... فأقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا [4]

وقول الشاعر :

وأُنْبِئْتُ قَيْساً ، ولَمْ أَبْلُهُ ... كمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ [5] .

وقد لاحظ أحد النحاة أن هذه الأفعال لم تأت متعدّية إلى ثلاثة مفاعيل صحيحة فهي لم تأت إلّا مبنيّة للمفعول [6] وهذا مانلاحظه في الشواهد السابقة . أما قوله تعالى (يُنَبِّئُكُمْ إذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جديدٍ – سبأ ٧) فقد تعدّى إلى مفعول صريح ، واثنين سدّ مسدّهما (إنّ) المكسورة المعلقة باللام ومعمولاها [7] .

(١) شرح ابن عقيل ٦٨/٢ ، شرح الأشموني ٨٩/٢ ، شرح التصريح ٢٦٥/١ .
(٢) شرح ابن عقيل ٦٩/٢ ، شرح الأشموني ٩١/٢ ، شرح التصريح ٢٦٥/١ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٧ ، شرح ابن عقيل ٧٠/٢ ، شرح الأشموني ٩٢/٢ شرح التصريح ٢٦٥/١ .
(٤) شرح ابن عقيل ٧١/٢ ، شرح الأشموني ٩٥/٢ ، شرح التصريح ٢٦٥/١ .
(٥) شرح ابن عقيل ٧١/٢ ، شرح الأشموني ٩٤/٢ ، شرح التصريح ٢٦٥١ .
(٦) حاشية الصبّان ٤٠/٢ ، حاشية الخضري ١٤٠/١ .
(٧) نفسه .

الفصل الثاني

التقديم والمفعول به

تختلف وسائل اللُّغات للتمييز بين المعانى النحوية المختلفة [١] ، فمن اللُّغات ما استخدم العلامة الإعرابية (أو تغيير أواخر الكلمات) كاللاتينية ، حيث نرى اللاصقتين (US) علامة الرفع ، و(UM) علامة النصب تُميِّزان الفاعل من المفعول فى جملة مثل : Paulus caedit Petrum (بولصُ يضربُ بطرسَ) [٢] ، ومنها ما استخدم لذلك المحافظة على ترتيب الكلمات داخل الجملة كالفرنسية [٣] .

وعلى ذلك فيُمكننا ،أن نُغيِّر فى اللاتينيِة وضع كل كلمة من الكلمات الثلاث فى الجملة السابقة كما نشاء ، دون أن نمسَّ وضوح الجملة بأدنى ضرر ، أمَّا فى الفرنسية فيستحيل أن نَمَسَّ نظام الكلمات دون أن نغير المعنى ، فلو قلنا فى الفرنسية Paul frappe Peirre (پول يضرب پيير) بدلاً من Peirre frappe Paul (بيير يضرب بول) لارتكبنا نفس الغلطة التى نرتكبها فى اللاتينية لو أخطأنا فى استعمال الإعراب فقلنا :

Paulus caedit Petrum (بولصِ يضربُ بطرسَ) بدلاً من Paulum caedit Petrus (بولصَ يضربُ بطرسُ)، [٤] يتبين مما سبق أن وظيفة الإعراب فى اللغة اللاتينية هى نفس الوظيفة التى يؤديها ترتيب الكلمات فى اللغة الفرنسية[٥] ، والفرقِ بين الفاعل والمفعول الذى ندلُّ عليه فى الفرنسية بالترتيب الخاص للجملة ، يُعبَّر عنه فى اللاتينية بالاختلاف فى تغيير أواخر الكلمات من S إلى M [٦] .

ولهذا فـ،وجود إعراب غنى بالحالات بحيث يكفى للعبارة عما هو ضرورى لبناء الجملة يعفى من الاعتماد على قواعد الترتيب .

---

(١) نقصد بها الباب الخاص كالفاعلية أو المفعولية مثلاً . انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ص١٩١ .

(٢) اللغة لفندريس ١١٢ ، ١٨٧ ، علم اللسان ٤٣٧ .

(٣) اللغة لفندريس ١١٢ ، علم اللسان ٤٣٧ .

(٤) اللغة لفندريس ١١٢ وانظر : علم اللسان ٤٣٧ ، علم اللغة للسعران ٢٤٤ ، ٢٤٥ فقد أصبح الفاعل في الجملة الأولي (بولص) هو المفعول في الثانية والعكس .

(٥) علم اللسان ٤٣٩ .

(٦) نفسه ٤٣٧ .

وعلى العكس من ذلك يجب أن تكون هناك قواعد دقيقة لترتيب الكلمات عندما لايوجد أى عنصر من عناصر الإعراب ، كما هو الحال فى اللغة الصينية ، أو عندما لايوجد إلّا عدد محدود ، كما هو الحال فى الفرنسية» [١] .

«واللغات التى فقدت إعراب الحالات على وجه عام ، استعاضت فى تأدية العلاقات التى كان يعبّر عنها بالإعراب ، إمّا بكلمات مساعدة (حروف جر ، أدوات ... إلخ) ، وإما بوضع كل كلمة بالنسبة للكلمات الأخرى» [٢] .

فمثال استعمال الأدوات نجده فى العبريّة ، فـ«وجود الأداة (את) فى العبرية قبل كلمة ما معناه أن تلك الكلمة مفعول به» [٣] ، وقد حدث هذا فى العربية أيضاً ، يقول ابن جنى إن «مَنْ لايُعرِبُ فيقول : ضرب أخوك لأبوك قد يصل بالسلام إلى معرفة الفاعل من المفعول» [٤] .

أما وضع كل كلمة بالنسبة للأخرى ، أو المحافظة على الترتيب فقد حدث «فى اللهجات العربية الحديثة ، فإن جملة (ضَرَبَ محمدٌ عليًا) مثلاً ، أصبحت فى اللهجات الحديثة (محمد ضرب على) بتقديم الفاعل والتثنية بالفعل ، ثم الإتيان بالمفعول به» [٥] فـ«مجرد النطق بمثل : (محمد ضرب على) يجعلنا ندْرِك الضارب من المضروب» [٦] .

ويبدو أن ذلك ماحدث فى عهد ابن خلدون الذى يقول «لم يُفْقَدْ منها – لغة هذا العهد – إلّا دلالة الحركات على تعيين الفاعل من المفعول فاعتاضوا عنها بالتقديم والتأخير ، وبقرائن تدلُّ على خصوصيات المقاصد» [٧] .

وقد تحدّث يوهان فك عن استعمال هاتين الوسيلتين فى العربية فقال «وكان أيضاً من أثر ترك الإعراب فى أواخر الكلمات أن قامت وسائل أخرى مقام

---

(١) نفسه ٤٤٠ .
(٢) اللغة لفندريس ١١١ .
(٣) انظر : تاريخ اللغات السامية لولفنسون ١٥ .
(٤) الخصائص ٣٢/٢ .
(٥) فصول في فقه العربية ٣٩٥ .
(٦) انظر : من أسرار العربية ٣١١ .
(٧) مقدمة ابن خلدون ١٢٧٠/٤ وانظر : في اللغة ودراستها . د. محمد عيد ص٥٠ ، العربية ليوهان فك ١٠٤ – ١٠٦ .

الإعراب ، فى حالة ما إذا لم يَكْفِ الترتيب الوضعى للكلمات فى ذلك ، فإدخال لام الجر على المفعول به ، بصورة مقصورة على أحوال خاصة فى اللغة الفصحى، قد لجأت إليه أقدم النصوص النصرانية – العربية فى سورية وفلسطين ، بوجه خاص ، إذا تقدّم المفعول على الفعل ، أو لم يجئ عقبه مباشرة ، نحو : ولى لم يعْرِفوا . وكذلك يميّز المجرور – كما فى العربية القديمة – بحروف الجر ، على الأخص : منْ ، (١) .

وإذا كانت هذه الوسائل متبادلة أو متضافرة – تقوم بوظيفة التمييز بين الأبواب النحوية ، وإذا كانت الرتبة هى إحدى هذه الوسائل فإن اللغات تختلف من حيث حرية الرتبة أو تقييدها بحسب حاجة اللغة إلى وظيفة تلك الرتبة .

وقد تعوّد الباحثون من الأوربيين حين يعرضون لنظام الكلمات فى الجمل أن يقسموا اللّغات إلى نوعين :

أحدهما : تلك اللّغات الحرة فى ترتيب كلماتها كالإغريقية واللاتينية .

والثانى : تلك اللّغات الحديثة كالفرنسية والإنجليزية اللتين يُضرَب بهما المثل على استقرار نظام الجملة .

غير أن ماسمّوه باللّغات الحرة فى ترتيب كلماتها ليست فى الواقع فى حرية مطلقة من هذه الناحية ، وكذلك تلك اللّغات التى وُصفَتْ بالجمود فى نظام جملتها قد بُولغ فى أمرها (٢) ، ذلك أن من اللّغات مايستعمَل أكثر من وسيلة من هذه الوسائل ، فالألمانية مثلاً قد يجتمع فيها الإعراب والمحافظة على الرتبة ، يقول (مابيه) «وإنه لَمنَ المُمكن أن تجتمع الوسيلتان (الإعراب والمحافظة على الرتبة) ، فالألمانى عادة يقول :

Lowen der ، (الأسد يرى الأرنب البرى) Lowe sicht den Hassen Hasse sichtden (الأرنب البري يرى الأسد) مع ترتيب الألفاظ ترتيباً ثابتاً تقريباً مضافاً إلى علامة صوتية تُميّز الفاعل من المفعول» (٣) .

---

(١) العربية ليوهان فك ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٢) انظر : اللغة لفندريس ١٨٧ ، من أسرار اللغة ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

(٣) علم اللسان ٤٣٧ ، ٤٣٨ ونحن نتحفظ علي استنتاجه من هذا المثال .

أما اللغة العربية فإنها تستخدم أكثر من وسيلة لتحديد المعنى النحوى [١] وأول تلك الوسائل العلامة الإعرابية التى أتاحت للكلمات العربية حرية الحركة داخل الجملة [٢] ، وقد عرف النحاة العرب للعلامة الإعرابية أهميتها فى ذلك ، يقول المبرد : «إنما كان الفاعل رفعاً والمفعول به نصباً ليُعرف الفاعل من المفعول به» [٣] ، ويقول الزجّاجى «إن الأسماء لمّا كانت تَعْتَوِرها المعانى فتكون فاعلة ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن فى صورِها وأبنيتها أدلّة على هذه المعانى - بل كانت مشتركة - جعلت حركات الإعراب فيها تُنْبِئ عن هذهِ المعانى ، فقالوا ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، فدلّوا برفع زيد على أن الفعل له ، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به» [٤] .

أما فى حالة غياب العلامة الإعرابية ، فإنه يجب التزام الرتبة [٥] للتمييز بين الفاعل والمفعول ، يقول المبرد : «وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحاً عن المعنى ، نحو : ضرب زيداً عمرٌو ، لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول» [٦] ، ويقول ابن جنى : «فقد تقول ضرب يحيى بُشْرى ، فلاتجد هناك إعراباً فاصلاً ، وكذلك نحوه ، قيل إذا اتّفق ماهذه سبيله ، مما يخفى فى اللفظ حاله ، أُلْزِمَ الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول مايقوم مقام بيان الإعراب» [٧] .

من هنا فقد قال النحاة بمنع تقديم المفعول لأمن اللبس - كما سيأتى - لأنه

---

(١) يمكن أن نَعُدَّ ما أسماه د. تمام حسان بالقرائن من هذه الوسائل ، انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٩١ ومابعدها ، في اللغة ودراستها ٤٩-٦١ .

(٢) انظر في ذلك : فصول في فقه العربية ٣٩٥ ، نظرية اللغة ٢١٢ ، قرينة العلامة الإعرابية ٣٠٩ .

(٣) المقتضب ١٤٦/١ .

(٤) الإيضاح للزجاجي ٦٩ وانظر أيضاً : إعراب القرآن للنحاس ٧٠٣/٢ ، الخصائص ٣٥/١، لُمَع الأدلة ١٠٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/١ ، ١٢٠/٨ .

(٥) المقتضب ٩٥/٣ ، ٩٦ وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/١ ، قرينة الرتبة ١٠٣ .

(٦) نقصد بها : الموضع أو الموقع أو المكان الذي تأخذه كلمة ما طبقاً لتحقيق العلاقات بين الكلمات ، وهو ماسماه علماء النحو التقديم والتأخير ، أي الترتيب بين الأبواب النحوية . انظر : قرينة الرتبة ص١٠١ .

(٧) الخصائص ٣٥/١ .

لاطريق – حينئذ – إلى دفع اللبس إلّا بحفظ الرتبة [١] فالمحافظة على الرتبة – فى هذه الحالة – تعتبر القرينة الرئيسة الدالّة على الباب النحوى [٢] .

وقد تقوم وسيلة أخرى مقام العلامة الإعرابية أو الرتبة ، وهذا ماعبر عنه ابن جنى بقوله «فإن كانت هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى ، وقع التصرُّف فيه بالتقديم والتأخير ، نحو أكل يحيى كُمَّثْرَى ، لك أنَ تقدِم ، وأن تؤخّر كيف شئت وكذلك ضربتْ هذا هذه ، وكلَّم هذه هذا ، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرُّف ، نحو قولك أَكْرَمَ اليحييان البُشريينِ ، وضرب البُشريينَ اليحيون ، وكذلك لو أَوْمأَتَ إلى رجل وفرس ، فقلت : كلَّم هذا فلم يجبه ، لجعلتَ الفاعل والمفعول أيهما شئت ، لأنْ فى الحال بياناً لِما تعنى ، وكذلك قولك : ولَدَتْ هذه هذه ، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة ، غيرِ منكورة . وكذلك إن ألحقتِ الكلام ضرباً من الإتباع جاز لك التصرُّف لمَا تُعقب من البيان ، نحو : ضَرَبَ يحيى نفسه بُشرى ، أو كلَّم بشرى العاقلَ معلَّى أو كلَّم هذا وزيداً يحيى»[٣] .

وماعرضه ابن جنى فى هذا النص هو ماسُمِّى عندهم بالقرائن اللفظية والمعنوية ، والقرينة المعنوية قد تكون مسئولة عن التقديم والتأخير دون وجود العلامة الإعرابية – كما أنها قد تكون مسئولة أيضاً عن إهمال العلامة الإعرابية ، إذا لم نحتج إلى وظيفة تلك العلامة ، وهذا ماجعلنا نسمع رَفْعَ المفعول به ونَصْبَ الفاعل فى مثل : خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسر الزجاجُ الحجرَ ، فمعلوم أن المسمار هو الذى خرق الثوب ، وأن الحجر هو الذى كسر الزجاج ، لذا فلم يكن من حاجة إلى العلامة الإعرابية للتمييز بين الفاعل والمفعول ، بل إنه جاز حينئذ أن تُتَبَادَلَ العلامات .

والشواهد المرويَّةً على ذلك كثيرة [٤] منها قول الشاعر :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرَانَ ، أَوْ بَلَغَتْ سَوْءَاتِهِم هَجَرُ

---

(١) حاشية الصبان ٦٨/٢ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٨ .

(٣) الخصائص ٣٥/١ .

(٤) انظر : الكامل ٣٧٠/١ ، ٣٧١ ، مجالس العلماء ٢١ ، ٢٢ ، إعراب القرآن للنحاس ١٨٧/٢، أمالي ابن الشجري ٣٦٦/١ ، ٣٦٧ ، الإنصاف ١٥٨/١ ، ١٥٩ ، ٣٧٣ .

والسوءات هى البالغة ، وقد جاءت منصوبة ، وجاء المفعول (هَجَرُ) مرفوعاً[١] .

كما سُمِعَ رفع المفعول أيضاً فى قول الشاعر :

إنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ ... كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وبُومُ [٢]

إذن فقد جاء الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً فى هذه الشواهد ، وقد خرَّج النحاة ذلك على الضرورة الشعرية ، يقول الأعلم : «اعلم أن الشاعر يضطر حتى يضع الكلام فى غير موضعه الذى ينبغى أن يُوضع فيه ، ويزيله عن قصده الذى لايحسن فى الكلام غيره ، ويعكس الإعراب فيجعل المفعول فاعلاً والفاعل مفعولاً . وأكثر ذلك فيما لايُشْكِلُ معناه» ، [٣] وماجعل الشاعر يفعل ذلك إنما هو اتِّضاح المعنى ، «فيتهاون الشاعر بوضع الكلمة على صحَّتها لاتِّضاح المعنى عند العرب»[٤] ، بل إن ذلك قد أباح لابن هشام أن يقول إنه يجوز «إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس» [٥] وقد جعل الشاطبىُّ – دون النحاة – المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً اصطلاحاً[٦] .

وقد جعل النحاة ذلك مقصوراً على السَّماع[٧] ، أما ابن جني فيقول إن ذلك لو لم يحتمل غير هذا الوجه ، لكان علي سَمْتٍ من القياس ومطْرَب (طريقة) متورِّدٍ بين الناس ، لأنه على كل حال قد فرق بين الفاعل والمفعول ، وإن اختلفت

---

(١) المغني ٦٩٩ ، همع الهوامع ٨/٣ .

(٢) نفسه .

(٣) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ، النص الذي حقَّقه خالد عبدالكريم جمعه – من الكتاب – بمجلة معهد المخطوطات العربية . المجلد ٢٩ الجزء ٢ ص٥٩٢ ، ٥٩٣ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٩٩/١ وانظر : ١٣١/١ ، ١٣٢ ، ١٢/٢ ، معاني القرآن للأخفش ١٣٤/١ ، الكامل ٣٧١/١ ، شرح الأشموني ٣٣/١ . وقد أطلق المبرد علي ذلك مصطلح (القلب) فقال : إن «الكلام إذا لم يدخله لبس جاز القلب للاختصار» . الكامل ٣٧١/١ . وقد تَبِعَهُ النحاة في ذلك . انظر : معاني القرآن للزجَّاج ٤١٩/٢ وهذا القلب يُصَيِّر الفاعل مفعولاً ، والمفعول فاعلاً علي التأويل ضرورة . انظر : (الجمل ٢٠٣ وفيه شرح وافٍ لذلك ولشواهده) .

(٥) مغني اللبيب ٦٩٩ وانظر : شرح ابن عقيل ١٤٧/٢ ، همع الهوامع ٨/٣ .

(٦) حاشية الصبان ٧٠/٢ .

(٧) انظر : شرح ابن عقيل ١٤٧/٢ ، همع الهوامع ٨/٣ ، شرح الأشموني ٣٣١/١ .

جهتا الفرق» [١] فالمهم إذن هو وضوح الفرق بين الفاعل والمفعول وأمن اللبس ، «والمبيح لذلك كله فَهْمُ المعنى ، وعدم الإلباس» [٢] .

مما سبق يتبين أن اللغة العربية تستخدم أكثر من وسيلة للتمييز بين الأبواب النحوية المختلفة ، وفيما نحن بصدده للتفريق بين الفاعل والمفعول ، فهى تستخدم العلامة الإعرابية – كما فى ضَرَبَ محمدٌ عليًا – ، أو الأدوات المساعدة مثل ضرب أخوك لأبوك [٣] – أو القرائن اللفظية أو المعنوية – مثل : ضربت هذا هذه ، أكل يحيى كُمَّثْرى [٤] – ، ومع وجود أىٍّ من تلك الوسائل تكون حرية الحركة بين الكلمات فى الجملة ، فإن لم تكن وسيلة من هذه الوسائل التُزم بترتيب واحد للجملة فكان حفظ الرتبة هو الوسيلة البديلة لكل هذه الوسائل فى مثل (ضَرَبَ يحيى بشرى) [٥] .

صور تقديم المفعول به

عرف النحاة للجملة الفعلية ترتيباً أصلياً ، تبدأ فيه بالفعل فالفاعل فالمفعول، هذا مانفهمه من قول سيبويه «فإذا بنيت [٦] الاسم عليه [٧] قلت : ضربتُ زيداً ، وهو الحدُّ [٨] ، لأنك تريد أن تُعْمِلَه وتحمل عليه الاسم كما كان الحدُّ (ضَرَبَ زيدٌ عمراً) ، حيث كان (زيد) أولَ ماتشغل به الفعل ، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه» [٩].

وقد تبع النحاة سيبويه فى ذلك [١٠] وعبَّر ابن السراج – ومن تبعه – عن

---

(١) الخصائص ١/١٣٥ .
(٢) همع الهوامع ٣/٨ .
(٣) الخصائص ٢/٣٢ ، فقد جاءت (اللام) لتُميِّز بين الفاعل والمفعول .
(٤) نفسه ١/٣٥ .
(٥) نفسه .
(٦) فسَّر السيرافي قول سيبويه بقوله : إذا قال بنيتَ الاسمَ علي الفعل فمعناه أنك جعلتَ الفعل عاملاً في الاسم . انظر : شرح السيرافي ١/٣٧٧ .
(٧) الضمير في (عليه) يعود علي الفعل .
(٨) يعني أنَّ تأخُّرَ المفعول هو الأصل والوجه . (شرح السيرافي ١/٣٧٨) .
(٩) الكتاب ١/٨٠ ، وانظر : ١/٢٠٣ .
(١٠) انظر : المقتضب ٤/١٠٢ ، الجمل ١٠ ، المقتصد ١/٣٣٠ ، همع ٢/٢٥٩ .

ذلك بأن «مرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل» (١) ، كما عبَّر عنه آخرون بأن الأصل تقديم الفاعل على المفعول (٢) .

وقد علَّل السيرافى تقدُّم الفاعل على المفعول فى الرتبة بقوله : إن الفعل لايستغنى عن الفاعل ويجوز الاقتصار عليه دون المفعولين (٣) وهو ماعبَّر عنه الرضى بقوله : «إنما وَجَبَ ذكر المرفوع بعد الفعل لأنه مقتضاه والمُقتضى مرتبته التقدُّم على مقتضاه» (٤) .

وإذا كان السيرافى قد علَّل اختيار الضمة للفاعل والفتحة للمفعول بقوله : إن «الفاعل واحد والمفعول جماعة ، لأن الفعل قد يتعدَّى إلى مفعول ومفعولين وثلاثة» ، ويتعدَّى إلى المفعول له والمفعول معه ، ويتعدَّى إلى ظرف الزمان والمكان والحال والمصدر ، فكثُر المفعولون ، فاختير لهم أخفُّ الحركات وجُعل للفاعل إذا كان واحداً أثقلها ، لأن إعادة ماخفَّ تكريره فى الأسماء الكثيرة أيسر مؤونة مما يثقل» (٥) ، فإن ابن جنى يربط بين خفة الحركة أو ثقلها ، وبين التقديم والتأخير ، معلِّلاً لتقديم الثقيل على الخفيف بقوله : «إنما يُقدِّمون الأثقل ، ويؤخِّرون الأخفَّ من قِبَل أن المتكلم فى أول نطقه أقوى نفَساً ، وأظهر نشاطاً ، فقدَّم أثقل الحرفين ، وهو علَى أجمل الحالين ، كما رفعوا المبتدأ لتقدُّمه ، فأعربوه بأثقل الحركات وهى الضمة ، وكما رفعوا الفاعل لتقدُّمه ونصبوا المفعول لتأخُّره» (٦) .

وكما علَّلوا لتقدم الفاعل على المفعول ، فإن علَّة تقدُّم الفعل تدخل عندهم تحت قانون عام ، هو أن «رتبة العامل قبل رتبة المعمول» (٧) .

وإذا كانت تلك هى الرتبة التى حدَّدها النحاة ، أو الأصل الذى افترضوه لترتيب الجملة ، فإنه يجوز مخالفة الرتبة – فى حالات حدَّدها النحاة نتيجة

---

(١) الأصول ٢/٢٤٧ ، وانظر : شرح السيرافي ٢/٢٦٤ ، ٢٦٥ ، الإيضاح العضدي ١/٦٥ المقتصد ٢/١١٠٩ ، التوطئة ١٥٨ .

(٢) انظر : التوطئة ١٥٨ ، شرح ابن عقيل ٢/٩٦ ، الجامع الصغير ٩٠ .

(٣) شرح السيرافي ١/٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٤) شرح الكافية ٢/١٩٤ .

(٥) الخصائص ١/٥٥ .

(٦) الإنصاف ١/٢٣٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١١٤ .

(٧) الكتاب ١/٨٠ ، ٨١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٦٣ .

استقرائهم للنصوص اللغوية – فيتقدم المفعول على الفاعل ، وعلى الفعل نفسه[١] .

وقد قسَّم النحاة حالات تقديم المفعول (أو تأخيره) [٢] إلى أقسام نُجملُها فيما يلى : –

أولاً : من حيث تقديم المفعول على الفاعل وينقسم ذلك إلى :

(أ) وجوب تأخير المفعول على الفاعل (المحافظة على الرتبة) .

(ب) وجوب تقديم المفعول على الفاعل (مخالفة الرتبة) .

(جـ) جواز التقديم أو التأخير .

ثانياً : من حيث تقديم المفعول على الفعل وينقسم إلى :

(أ) وجوب تأخير المفعول عن الفعل (المحافظة على الرتبة) .

(ب) وجوب تقديم المفعول على الفعل (مخالفة الرتبة) .

(جـ) جواز تقديم المفعول أو تأخيره .

فهذه أقسام ستة يندرج تحت كل قسم منها حالات مختلفة ، نفصلّها فيما يلى :

أولاً : تقديم أو تأخير المفعول على الفاعل

(الترتيب بين الفاعل والمفعول)

(أ) وجوب تأخير المفعول على الفاعل (المحافظة على الرتبة) تندرج تحت هذا القسم عدة حالات نعرضها فيما يلى :

(١) المحافظة على الرتبة لأمن اللَّبْسِ :[٣]

يقول المبرد : إن الوجه «فى كل مسألة يدخلها اللَّبْس أن يقرَّ الشىءِ فِى موضعه ، ليزول اللَّبْس ، وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لايُشكل . تقول : ضرب

---

(١) التقديم والتأخير متلازمان ، لأنك إذا قدَّمت شيئاً علي شيء فقد أخَّرتَ المقدَّم عليه عن المقدَّم . انظر : شرح الكافية للرضي ٣٠٩/٢ .

(٢) راجع : همع الهوامع ٩/٣ وما بعدها .

(٣) يتَّضح من كلام النحاة أن أمن اللبس هذا ليس إلَّا التمييز بين المعاني النحوية ، واللَّبس الذي يقصدونه إنما هو أن يلتبس الفاعل بالمفعول – أو غير ذلك من الأبواب النحوية – وبالتالي لايتَّضح المعني المقصود من الجملة .

زيدٌ عمراً ، وضَرَبَ زيداً عمروٌ لأن الإعراب مُبين .

فإن قلت : ضَرَبَ هذا هذا ، أو ضربتْ الحُبلَى الحُبلَى - لم يكن الفاعل إلّا المتقدم» [1] .

ويؤخذ من كلام المبرد أنه في حالة غياب مايُميِّز الفاعل من المفعول ، فإنه لابد من التزام الرتبة ، حتى يعرَف المتقدِّم بأنه الفاعل ، والمتأخِّر بأنه المفعول به ، وقد مثّل لما يلْبس بغياب الإعراب .

وقد تبعه في ذلك ابن السراج ، ومثَّل بنفس المثال (ضَرَبَ هذا هذا) وبمثالهم (ضَرَبَ عيسى موسى) ، وقال : إنه «لو كان عيسى الفاعل لم يقدِّم موسى عليه ، لأنّه مُلْبس لايبين فيه إعراب» [2] .

ثم تبعهما في ذلك أكثر النحاة [3]، وحدَّد متأخرو النحاة حالات اللَّبْس في غياب القرائن اللفظية أو المعنوية ، وحدَّدوا الصور التي لاتظهر فيها العلامة الإعرابية فتُميِّز بين البابين ، بأن يكون الاسمان مبنيين [4] ، أو أن يكونا مقصورين [5] أو إشارتين ، أو موصولوين ، أو مضافين لياء المتكلم [6] .

فإذا ظهرت القرينة اللفظية - كأن يقع الإعراب في أحدهما [7] ، أو في تابع أحدهما ، أو كليهما نحو : ضرب موسى عيسى الظريفُ [8] ، أو اتصال علامة الفاعل بالفعل ، نحو : ضربتْ موسى حُبْلَى ، أو اتصال ضمير الثاني بالأول ، نحو : ضرب فتاه موسى [9] أو القرينة المعنوية نحو : أكل الكُمَّثْرَى

---

(١) المقتضب ٣/١١٨ .
(٢) الأصول ٢/٢٥٥ .
(٣) انظر : شرح السيرافي ١/٢٦٨ ، المقرب ١/٥٣ ، شرح الكافية ١/٧٢ ، المغني ٥٨٩ ، الارتشاف ١/٥٩٥ ، ٥٩٦ ، توضيح المقاصد ٢/١٥ ، شرح ابن عقيل ٢/٩٩ ، همع الهوامع ٢/٢٥٩ ، ٢٦٠ ، شرح الأشموني ٢/١٤٥ ، شرح التصريح ١/٢٨١ ، حاشية الخضري ١/١٤٨ .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٧/٦٣ .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٧/٦٣ ، شرح التصريح ١/٢٨١ ، حاشية الخضري ١/١٤٨ .
(٦) شرح التصريح ١/٢٨١ ، حاشية الخضري ١/١٤٨ .
(٧) شرح السيرافي ١/٢٦٨ .
(٨) المقرب ١/٥٣ ، شرح الكافية ١/٧٢ ، الهمع ٢/٢٦٠ ، حاشية الخضري ١/١٤٨ .
(٩) شرح الكافية ١/٧٢ ، حاشية الخضري ١/١٤٨ وانظر : الارتشاف ١/٥٩٥ .

موسى ، وأضنت سُعْدَى الحُمَّى ، وكسر العصا الرحا [١] – جاز حينئذ التقديم والتأخير .

وخالف ابن الحاجِّ النحاة ، فأجاز تقديم المفعول على الفاعل في هذه الحالات دون اشتراط إحدى القرائن اللفظية أو المعنوية ، محتجًا بأن العرب تجيز تصغير عمر ، وعمرو على (عُمَيْر) ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز (ضَرَبَ أحدُهما الآخر) [٢] ، وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً ، وبأنه قد نقل عن الزجاج بأنه لا اختلاف أنه يجوز في (فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ – الأنبياء ١٥) أن تكون (تلك) اسم زال ودعواهم الخبر والعكس [٣] .

وقد رُدَّ قول ابن الحاج بأنه «مبنيٌّ على أنه لافرق بين اللَّبْسِ والإجمال ، والحق الفرق بينهما ، فإن اللَّبْس تبادر خلافَ المُراد كالذى هنا وهو ممنوع لإيقاعه فى الخطأ ، والإجمال احتمال اللفظ لهما على السواء ، كقولك للأعور ليت عينيه سواء ، وهذا هو الذى من مقاصد البلغاء دون الأول» [٤] ، وأنه «ولو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه ، لقضى اللفظ – بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل ، فيَعْظُمُ الضرر ويشتد الخطر» [٥] ، وإذا كان ابن الحاج يحتجُّ بقول الزجّاج فإنهم يردون عليه بأن التباس اسم (زال) بخبرها ليس كالتباس الفاعل بالمفعول ولايؤدى إلى ضرره أو خطره [٦] .

(٢) إذا كان الفاعل ضميراً متَّصلاً غير محصور :

يجب عندئذ تأخير المفعول على الفاعل ، لَئِلَّا يتحوَّل الضمير المتصل إلى ضمير منفصل مع إمكان اتِّصاله ، يقول الرضى : «إن كان الفاعل ضميراً متصلاً

---

(١) انظر : الأصول ٢/٢٥٥ ، المقرب ١/٥٣ ، شرح الكافية ١/٧٢ ، ٧٣ توضيح المقاصد ٢/١٧ ، شرح ابن عقيل ٢/١٠٠ ، شرح الأشموني ٢/١٤٥ ، همع الهوامع ٢/٢٦٠ ، شرح التصريح ١/٢٧٢ ، حاشية الخضري ١/١٤٨ .

(٢) يلاحظ أن اللَّبس في هذا المثال معنوي ، وقد عجزت القرينة اللفظية (الإعراب) عن إزالته .

(٣) انظر : توضيح المقاصد ٢/١٦ ، همع الهوامع ٢/٢٥٩ ، ٢٦٠ ، شرح الأشموني ٢/١٤٥ ، شرح التصريح ١/٢٨٢ ، حاشية الخضري ١/١٤٨ .

(٤) حاشية الخضري ١/١٤٨ وانظر : حاشية الصبان ٢/٥٦ .

(٥) شرح الأشموني ٢/١٤٥ .

(٦) توضيح المقاصد ٢/١٦ ، شرح الأشموني ٢/١٤٥ ، شرح التصريح ١/٢٨٢ .

وَجَبَ تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسماً ظاهراً ، كـ(ضربتُ زيداً) ، أو مضمراً منفصلاً ، (كما ضربتُ إلّا إيّاك) أو مضمراً متّصلاً كـ(ضربتُك) ، لئلّا يصير المتّصل (١) منفصلاً (٢) .

(٣) إذا أُضيف الفاعل إلى المصدر المقدّر بأن والفعل ، أو بأن التى خبرها فعل أو اسم مشتقّ منه (٣) .

وقد جاءت الشواهد بفصل المصدر المضاف إلى فاعله عن ذلك الفاعل بالمفعول به ، وفى ذلك تقديم للمفعول به على الفاعل مع إضافة الفاعل إلى ذلك المصدر ، من ذلك قول الشاعر :

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ .. زَجَّ الْقُلوصَ أَبِى مَزَادَةَ

أى (زج أبى مزادة القلوص) ففصل بين المصدر والفاعل المضاف إليه بالمفعول به (٤) .

ومنه قول الشاعر :

يُطِفْنَ بِحُوزِىِّ الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ .. بواديه مِنْ قَرْعِ الْقِسِىِّ الْكَنَائِنِ

والتقدير : من قرع الكنائنِ القسىَّ (٥) .

ومن ذلك أيضاً قراءة ابن عامر (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ - الأنعام ١٣٧) ففصل بين المصدر (قَتْلُ) ، والفاعل المضاف إليه (شركائِهم) بالمفعول به (أولادَهم) (٦) .

استدل الكوفيون بهذه الشواهد على جواز الفصل بين المضاف والمضاف

---

(١) أي لكي لايصير الفاعل ضميراً منفصلاً بعد أن كان مُتَّصلاً ، فيُقال بدلاً من (ضربتُ زيداً، ضربتُكَ ، ماضربتُ إلاَّ إيَّاك) (ضرب زيداً أنا ضَرَبَكَ أنَا ، ما ضَرَبَ إلَّا إيَّاك أنا) ، وهو تركيب مرفوض كما هو واضح .

(٢) شرح الكافية ٧٣/١ وانظر : المقرب ٥٣/١ توضيح المقاصد ١٧/٢ ، شرح ابن عقيل ١٠٠/٢ ، شرح الأشموني ١٤٦/٢ ، همع الهوامع ٢٦٠/٢ .

(٣) المقرب ٥٣/١ .

(٤) الخصائص ٤٠٦/٢ ، الإنصاف ٤٢٧/٢ ، ٤٢٨ ، المقرب ٥٣/١/١ .

(٥) الإنصاف ٤٢٩/٢ ، ٤٣١ .

(٦) الخصائص ٤٠٦/٢ ، ٤٠٧ ، الإنصاف ٤٣١/٢ .

إليه بالمفعول به لضرورة الشعر [١] ، كما استدلوا بالآية الكريمة أيضاً [٢] ، وردّ ابن الأنبارى ما استشهد به الكوفيون من شعر بأنه مجهول القائل [٣] ، وردّ البصريون قراءة ابن عامر [٤] ، بينما يقول ابن الأنبارى : إنها ليست حُجَّة لهم، لأن القرآن ليس فيه ضرورة ، والكوفيون لايجيزون هذا الفصل إلّا للضرورة فليس لهم أن يحتجوا بالآية [٥] .

أما القراءة فهى قراءة ابن عامر وحده [٦] ، وقد ضعفها مكى [٧] ، وابن الأنبارى [٨] ، وابن عطية [٩] ، لكنّ أبا حيان يحتجُّ لها حيث يقول : «فجمهور البصريين يمنعونها (أى القراءة) متقدّموهم ومتأخروهم ولا يجيزون ذلك إلّا فى ضرورة الشعر ، وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها فى هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربىّ الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان ابن عفان قبل أن يظهر اللّحن فى لسان العرب ، ولوجودها أيضاً فى لسان العرب فى عدة أبيات» [١٠] .

والحق أن تلك الشواهد لاتكفى أن تقوم دليلاً على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به ، فهى لاتتعدّى بيتين أحدهما مجهول القائل وقراءة ضعفها أكثر المقرئين .

٤ – أن يكون المفعول محصوراً بإلّا أو بإنّما نحو (ما ضَرَبَ زيدٌ إلّا عمراً)

---

(١) الإنصاف ٤٢٧/٢ وانظر : الخصائص ٤٠٧/٢ ، التبيان ٥٤١/١ ، المقرب ٥٤/١ ، وقد نسب أبوحيان ذلك إلي البصريين انظر : البحر المحيط ٢٢٩/٤ .

(٢) الإنصاف ٤٢٧/٢ ومابعدها (المسألة ٦٠) .

(٣) الإنصاف ٤٣٥/٢ .

(٤) نفسه ٤٣٦/٢ .

(٥) نفسه ٤٣٥/٢ ، ٤٣٦ .

(٦) كتاب السبعة في القراءات ٢٧٠ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ٤٥٣/١ ، البيان لابن الأنباري ٣٤٢/١ ، ٣٤٣ ، البحر المحيط ٢٢٩/٤ .

(٧) الكشف ٤٥٣/١ .

(٨) البيان ٣٤٢/١ ، ٣٤٣ .

(٩) البحر المحيط ٢٢٩/٤ .

(١٠) نفسه ٢٢٩/٤ ، وانظر ٢٣٠/٤ .

(إنَّما ضَرَبَ زيدٌ عمراً) (١) .

والحقِ أنِ مسألة الحصر هذه تُؤَثِّر فى كثير من حالات التقديم والتأخير ، مما يجعلنا نفْرِدها بالبحث هنا .

الحصر :

يجب تأخير المحصور بإلَّا أو بإنما سواء أكان فاعلاً أو مفعولاً ، فالفاعل المحصور نحو : (ما ضَرَبَ عمراً إلَّا زيدٌ أو إلَّا أنا) ، و (إنَّما ضَرَبَ عمراً زيدٌ ، أو أنا) والمفعولِ المحصور نحو : (ما ضَرَبَ زيدٌ إلَّا عمراً) و (ما ضَرَبْتُ إلَّا عمراً) و (إنَّما ضَرَبَ زيدٌ عمراً) و (إنَّما ضربْتُ عمراً) (٢) لأنه لو قُدِّم المحصور لانْقَلَبَ المعنى ، وذلك لأنْ معنى قولنا (إنَّما زيدٌعمراً) انحصار ضرب زيد فى عمرِو مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر (٣) ، فإذا قُدِّم فقيل : (إنَّما ضربَ عمراً زيد) جاز أن يكون زيدٌ ضارِباً لشخص آخر ، ولم يَجُزْ أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر (٤) ، وهكذا يُقَالُ فى الفاعل المحصور .

وقد ارتبطت المحافظة على الرتبة هنا أو مخالفتها بظهور المعنى ، لذا فقد أجاز ابن مالك تقديم المحصور إذا ظهر القصد فى قوله :

وَمَا بِإلَّا أَوْ بِإنَّمَا انحصر .. أَخِّرْ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصدٌ ظَهَرْ (٥)

وإذا كان المحصور بإنما لا يظهر كونه محصوراً إلَّا بتأخيره ، لذا فإنه لا يجوز تقديم المحصور معه (٦) ، أما المحصور بإلَّا فإنه يُعرف بكونه واقعاً بعد (إلَّا) فلا فرقٍ بين أن يتقدَّم أو يتأخر (٧) ، لذا فقد أجازوا أن يتقدَّم المحصور بإلَّا بشرط أن تتقدَّم معه (إلا) ، فمن تَقَدُّم الفاعل المحصور قول الشاعر :

---

(١) توضيح المقاصد ١٧/٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية ٧٣/١ ، توضيح المقاصد ١٧/٢ ، شرح ابن عقيل ١٠١/٢ ، شرح الأشموني ١٤٦/٢ ، شرح التصريح ٢٨٢/١ ، حاشية الصبان ٥٥/٢ .

(٣) أي أن (زيد) لم يضرب سوي عمرو ، ويجوز أن يكون هناك من ضرب عمراً غير زيد .

(٤) انظر : شرح الكافية ٧٣/١ ، ٧٥ ، شرح التصريح ٢٨٢/١ .

(٥) من أبيات الألفية انظر : شرح ابن عقيل ١٠٠/٢ .

(٦) شرح ابن عقيل ١٠١/٢ ، شرح الأشموني ١٥٣/٢ .

(٧) شرح ابن عقيل ١٠١/٢ ، شرح الأشموني ١٤٦/٢ .

فَلَمْ يَدْرِ إلَّا اللهُ مَاهَيَّجَتْ لَنَا ... عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا [١]

ومن تقدم المفعول المحصور قول الشاعر :

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ ... فَمَا زَادَ إلَّا ضِعْفَ مَابِى كَلَامُهَا [٢]

وقد اتفق النحاة على أنه لايجوز تقديم المحصور بـ(إنَّما) [٣] ، لكنهم اختلفوا فى المحصور بإلَّا على ثلاثة مذاهب :

أحدها : وهو مذهب أكثر البصريين ، والفراء ، وابن الأنباري [٤] – أن المحصور إذا كان فاعلاً فإنه لايجوز تقديمه ، فلا يقال (ما ضرب إلَّا زيدٌ عمراً) ، وأوَّلوا الشاهد (فلم يدر ...) [٥] على أن (ماهيجت) مفعول بفعل محذوف والتقدير (درى ماهيَّجتْ لنا) ، فلم يتقدَّم الفاعل المحصور على المفعول ، لأن هذا ليس مفعولاً للفعل المذكور .

أما إذا كان المحصور مفعولاً ، فإنه يجوز تقديمه ، نحو : (ماضرب إلَّا عمراً زيدٌ) [٦] ، «لأنْ الفاعل إذا تأخَّر فى اللفظ ، كان فى نية التقديم ، فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه ، وهو النيّة ، بخلاف ما إذا كان هو المحصور وقُدِّم فإنه يكون فى رتبته فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه» [٧] .

الثانى : وهو مذهب الكسائى – أنه يجوز تقديم المحصور بإلَّا ، فاعلاً كان أو مفعولاً[٨].

الثالث : وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الجزولى والشَلَوْبِين[٩].

---

(١) شرح ابن عقيل ١٠١/٢ ، همع الهوامع ٢٦١/٢ ، شرح الأشموني ١٤٦/٢ .

(٢) شرح ابن عقيل ١٠٣/٢ ، همع الهوامع ٢٦١/٢ ، شرح الأشموني ١٥٠/٢ حاشية الخضري ١٤٩/١ .

(٣) توضيح المقاصد ١٧/٢ ، شرح ابن عقيل ١٠٤/٢ ، همع الهوامع ٢٦٠/٢ .

(٤) نسبه المرادي إلي ابن الأنباري وحده . انظر : توضيح المقاصد ١٨/٢ .

(٥) انظر البيت فيما سبق وانظر هامش (٢) .

(٦) توضيح المقاصد ١٨/٢ ، شرح ابن عقيل ١٠٤/٢ ، همع الهوامع ٢٦١/٢ شرح الأشموني ١٥٣/٢ .

(٧) همع الهوامع ٢٦١/٢ ، وانظر : شرح الأشموني ١٥٣/٢ .

(٨) توضيح المقاصد ١٨/٢ ، شرح ابن عقيل ١٠٤/٢ ، همع الهوامع ٢٦٠/٢ شرح الأشموني ١٥٣/٢ .

(٩) وهو رأي السيوطي أيضاً . انظر : همع الهوامع ٢٦٠/٢ .

أنه لايجوز تقديم المحصور بـ(إلّا) فاعلاً كان أو مفعولاً [١] .

وإذا تأملنا المذاهب الثلاثة وجدنا أن المذهب الأول والثانى يتّفقان فى جواز تقديم المفعول المحصور بإلّا ، ويختلفان فى جواز تقديم الفاعل المحصور ، وقد تأوّل أصحاب المذهب الأول الشاهد الذى جاء بجوازه وهو تأويل بعيد ، وإذا كانت الشواهد قد جاءت بتقديم المفعول أو الفاعل المحصور بإلا ، فإن أرجح الآراء في ذلك هو المذهب الثانى – مذهب الكسائى – وهو أنه يجوز تقديم المحصور بإلّا فاعلاً كان أو مفعولاً .

(ب) وجوب تقديم المفعول على الفاعل (مخالفة الرتبة)

ينقسم ذلك إلى حالات نعرضها فيما يلى :

(١) أن يكون الفاعل محصوراً بإلّا ، أو بإنّما : نحو (ما ضرب زيداً إلّا عمرو) ، و(إنّما ضرب زيداً عمروٌ) [٢] على مافصّلنا منذ قليل فى الحصر .

(٢) أن يكون المفعول ضميراً مُتّصلاً ، وفاعله ظاهر ، نحو : (أكرمك زيدٌ)[٣] .

(٣) أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به ، نحو : (ضَرَبَ زيداً غلامُهُ) عند الأكْثَرينَ [٤] ، ومثال ذلك قوله تعالى (وإذْ ابتلَىٰ إبراهِيمَ ربُّه – البقرة١٢٤) فإبراهيم مفعول مقدّم و(ربه) فاعل مؤخّر وجوباً ، وقوله تعالى (يوْمَ لا ينفعُ الظَّالمِينَ معْذِرتُهمْ – غافر ٥٢) .

فمعذرتهم فاعل مؤخّر والظالمين مفعول مقدّم وجوباً ، وإنما وجب تقديم المفعول فيهما لَئَلّا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة [٥] ، إذن فقد قُدّم المفعول وجوباً ليعود ضَميره عليه ، لأنه إذا كان متأخّراً تأخّر لفظاً ورتبة ، ولايجوز أن يعود الضمير على متأخّر فى اللفظ والرتبة .

---

(١) توضيح المقاصد ١٨/٢ ونسبه للجمهور ، وانظر : شرح ابن عقيل ١٠٤/٢ ، شرح الأشموني ١٥٣/٢ .

(٢) المقرب ٥٤/١ ، توضيح المقاصد ١٧/٢ ، شرح ابن عقيل ١٠١/٢ ومابعدها ، شرح الأشموني ١٤٦/٢ ، شرح التصريح ٢٨٣/١ .

(٣) المقرب ٥٤/١ ، توضيح المقاصد ١٧/٢ ، الهمع ٢٦٠/٢ ، حاشية الصبان ٥٥/٢ .

(٤) المقتصد ٢١١ المقرب ٥٤/١ ، توضيح المقاصد ١٧/٢ .

(٥) انظر : الأصول ٢٤٧/٢ ، المقتصد ٣٣٣/١ ، شرح الكافية ٧٥/١ ، المغني ٤٩٢ .

ولذلك فقد امتنع عند أكثرهم تأخير المفعول فى مثل هذه الحالة نحو : (زانَ نورُهُ الشّجَر) ، فلم يجيزوا ذلك ، لا فى نثر ، ولا فى شعر [(١)] ، «لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، لأن الشجر مفعول وهو متأخّر لفظاً ، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل، فهو متأخّر رتبة» [(٢)]، فيكون ذلك إضماراً قبل الذكر [(٣)] .

وقد عرض ابن جنى أقوال النحاة فى (باب فى نقض المراتب إذا عرض هناك عارض) ، فقال : «من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل فى نحو : (ضرب غلامُهُ زيداً) ، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، وإنّما امتنع لقرينة انضمت إليه ، وهى إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول ، وفساد تقدُّم المضمر (أى الضمير) على مُظْهره لفظاً ومعنىً ، فلهذا وَجَبَ إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل ، فتقول : ضرب زيداً غلامُهُ ، وعليه قول الله سبحانه (وَإِذ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ - البقرة ١٢٤) وأجمعوا على أن ليس بجائز ضَرَبَ غلامُهُ زيداً ، لتقدّم المضمر على مُظْهره لفظاً ومعنىً» [(٤)] ، ثم عرض تأويل النحاة لقول النابغة فقال «وقالوا فى قول النابغة :

جزَى ربُّهُ عنّى عَدِىَّ بْنَ حَاتِمٍ ... جزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ [(٥)] إن الهاء عائدة على مذكور متقدم ، كل ذلك لئلّا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل فيكون مقدّماً عليه لفظاً ومعنىً» [(٦)] ، ثم خالف ابن جنى النحاة فى ذلك ، فقال : «وأما أنا فأُجيز أن تكون الهاء فى قوله : (جزى ربُّه عنى عدىَّ بن حاتم) عائدة على (عدىّ) خلافاً على الجماعة» [(٧)] ، ووجد مسوّغاً قياسيًا لذلك فى أن تقديم المفعول على الفاعل قد شاع حتى أصبح كأنه قسم برأسه [(٨)] .

---

(١) الأصول ٢٤٧/٢ ، المقتصد ٣٣٢/١ ، توضيح المقاصد ١٩/٢ ، شرح ابن عقيل ١٠٥/٢، شرح الأشموني ١٥٥/٢ ، شرح التصريح ٢٨٣/١ ، حاشية الخضري ١٤٩/١.
(٢) شرح ابن عقيل ١٠٥/٢ .
(٣) المقتصد ٢١١/١ ، شرح الكافية ٧٥/١ .
(٤) الخصائص ٢٩٣/١ ، ٢٩٤ .
(٥) نفسه ٢٩٤/١ وانظر : الجامع الصغير ٧٦ .
(٦) الخصائص ٢٩٤/١ .
(٧) نفسه ٢٩٥/١ ونسب ذلك إلى أبي علي ، وانظر : حاشية الصبان ٥٩/٢ .
(٨) شرح ابن عقيل ١٠٦/٢ .

وقد جاءت شواهد أخرى تُعَضِّد ماجاء فى الشاهد السابق منها قول الشاعر :

لَمَّا رأَى طَالِبُوهُ مُصْعَباً ذُعِرُوا ... وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ ، يَنْتَصِرُ [(١)]

وقول الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ ... وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِى ذُرَى الْمَجْدِ[(٢)] .

وقول الآخر :

وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً ... مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِماً[(٣)]

وقول الشاعر :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلاَنِ عَنْ كِبَرٍ ... وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ [(٤)]

وقول الشاعر :

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِياً ... جَزَاءَ عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ[(٥)]

وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر [(٦)] ، قالوا : لأن ذلك إنّما ورد في الشعر فلا يقاس عليه [(٧)] ، وهذا مرفوض فى رأيى – لأنهم إنّما قعَّدوا على الشّعر لا على النثر ، وقد جاءت هذه الشواهد ولا سبيل إلى ردّها .

فإذا كان الضمير المتصل بالفاعل عائداً على ما اتصل بالمفعول وجب تقديم المفعول أيضاً ، فلا يجوز (ضرب أبوها غلامَ هند) ، وقيل فى ذلك خلاف [(٨)] .

وقد عرض ابن عصفور حالتين أخريين :

---

(١) المغني ٤٩٢ ، شرح ابن عقيل ٢/١٠٧ ، شرح الأشموني ٢/١٦٢ .

(٢) المغني ٤٩٢ ، شرح ابن عقيل ٢/١٠٨ ، شرح الأشموني ٢/١٥٥ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢/١٠٨ ، شرح الأشموني ٢/١٦٤ ، شرح التصريح ١/٢٨٣ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢/١٠٩ ، شرح الأشموني ٢/١٦١ .

(٥) شرح الأشموني ٢/١٥٨ .

(٦) شرح الأشموني ٢/١٦٦ ، شرح التصريح ١/٢٨٣ .

(٧) نفسه .

(٨) شرح ابن عقيل ٢/١١٠ ، شرح الأشموني ٢/١٦٦ ، ١٦٧ .

إحداهما : أن يكون المفعول مضافاً إليه اسم الفاعل بمعنى الحال ، أو الاستثناء أو المصدر المقدّر بأن والفعل ، أو بأن التى خبرها فعل [١] ولم يمثّل لهذه الحالة .

الأخرى : فى الضرورة ومثّل لها بقول النابغة :

وَكَانَتْ لَهُمْ رِبْعِيَّةٌ يَحْذَرُونَهَا ... إِذَا خَضْخَضَتْ مَاءَ السَّمَاءِ الْقَنَابِلُ [٢].

(جـ) جواز تقديم المفعول على الفاعل

يجوز التقديم والتأخير فيما عدا الحالات السابقة [٣] ، وقد كثُرَ تقديم المفعول المتصل بضمير يعود على الفاعل ، من مثل : (خاف ربَّه عمرُ) ، لأن الفاعل فى نية التقديم [٤] ، والضمير فيه ، وإن عاد على متأخِّر فى اللفظ ، إلَّا أنه متقدِّم فى الرتبة [٥] ، والشاهد على ذلك قول جرير يمدح عمر بن عبدالعزيز:

جَاءَ الخِلَافَةَ ، أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ [٦]

أما إذا اتصل المفعول بضمير يعود على ما اتصل بالفاعل ، ففى ذلك خلاف ، فقد منع قوم تقديم المفعول عندئذ ، وأجازه آخرون ، منهم ابن عقيل الذى علَّل ذلك «بأنه لمَّا عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على مارتبته التقديم ، لأن المتصل بالمتقدِّم متقدِّم» [٧] .

ثانياً : تقديم المفعول على الفعل أو تأخيره

(أ) وجوب تأخير المفعول به :

يجب تأخير المفعول به على الفعل فى حالات حدَّدها النحاة فيما يلى :

---

(١) المقرب ١/٥٤ .

(٢) نفسه ، ورواية الديوان (القبائل) . انظر : ديوان النابغة الذُّبياني ص١١٨ .

(٣) انظر : المقتصد ١/٢١٢ ، المقرب ١/٥٥ ، توضيح المقاصد ٢/١٥ .

(٤) انظر : توضيح المقاصد ٢/١٩ ، شرح ابن عقيل ٢/١٠٥ ، شرح التصريح ١/٢٨٣ ، شرح الأشموني ٢/١٥٣ ، ١٥٥ .

(٥) شرح الأشموني ٢/١٥٥ .

(٦) شرح التصريح ١/٢٨٣ ، شرح الأشموني ٢/١٥٣ .

(٧) شرح ابن عقيل ٢/١٠٥ ، شرح الأشموني ٢/١٦٧ .

(١) أن يكون المفعول (أنَّ) المشددة أو المخففة ومعموليها نحو : عرفت أنَّك أو أنْك منطلق [١] ، لأنهم «كرهوا الابتداء بأن المفتوحة لئلّا يلتبس بأنِ التى بمعنى لعل» [٢] ، «إلّا أن يسبقها (أمّا) نحو : أما أنَّك فاضلٌ [٣] فعرفتُ وقد أجاز أبوحيان تقديم (أنّ) المشددة متّبِعاً فى ذلك الفراء [٤] .

(٢) أن يكونِ الفعل غير متصرِّف [٥] ، يقول المبرد : «كل ماكان متصرِّفاً عَمِلَ فى المقدَّم والمؤخَّر ، وإن لم يكن متصرِّفاً لم يُفارق موضعه لأنه مُدْخَل على غيره» [٦] ، وقد تبعه فى ذلك النحاة [٧] ، ويتفرّع على ذلك فعل التعجب فى نحو : ما أَحْسَنَ زيداً [٨] لضعف الفعل [٩] ، وكذلك (ليس) عند ابن السراج [١٠] .

(٣) أن يكون مع الفعل موصول بحرف ، نحو : من البرِّ أن تَكُفَّ لسانَك [١١] ، واشترِطِ ابن عصفور والصبّان أن يكون ذلك الحرف ناصباً فأجاز الصبّان (عَجِبْتُ مما زيداً يضربُ [١٢] ، ومنه المنصوب بأنْ أو (كَىْ) [١٣] .

(٤) أن يكون مع الفعل موصول بجازم ، نحو : لم أضربْ زيداً ، فلا يُقدَّم على

---

(١) همع الهوامع ٣/١١ ، الخضري ١/١٤٧ .

(٢) مغني اللبيب ٥٨٩ .

(٣) حاشية الصبان ٢/٥٥ ، الخضري ١/١٤٧ .

(٤) همع الهوامع ٣/١١ .

(٥) يقول ابن السراج إن الفعل المتصرِّف هو مايقال عنه (فَعَلَ) ، (يَفْعَلُ) ، فهو (فَاعِل) ، كـ(ضَرَبَ) ، (يَضْرِبُ) ، وهو (ضَارِبٌ) : انظر : الأصول ٢/٢٣٧ ، أي أنه الفعل الذي تأتي منه التصاريف المختلفة الماضي ، المضارع ، الأمر ... إلخ .

(٦) المقتضب ٤/١٩٠ .

(٧) انظر : الأصول ٢/٢٣٧ ، الإنصاف ١/١٦٤ ، المقرب ١/٥٥ .

(٨) انظر : الأصول ٢/٢٣٧ ، المقرب ١/٧٦ ، شرح ابن عقيل ٣/١٥٦ ، ١٥٧ ، حاشية الخضري ١/١٤٧ .

(٩) مغني اللبيب ٥٨٩ ، حاشية الصبان ٢/٥٥ .

(١٠) الأصول ٢/٢٣٧ .

(١١) همع الهوامع ٣/١١ .

(١٢) المقرب ١/٥٥ ، ٥٦ ، حاشية الصبان ٢/٥٥ وقد فُصِلَ هنا بين (ما) والفعل لأنها غير ناصبة ، حاشية الخضري ١/١٤٨ .

(١٣) حاشية الصبان ٢/٥٥ .

الفعل فاصلاً بينه وبين الجازم ، فإن قُدِّم على الجازم جاز [١] ، وللنحاة خلاف فى التقديم مع أسلوب الشرط ، فقد اختلفوا فى تقديم المنصوب فى جواب الشرط نحو : (إنْ تأتنى زيداً أُكْرِمْ) ، فمنع الفراء التقديم وأجازه الكسائى والبصريون [٢] وردُّ مذهب الفراء بقول «طفيل الغنوى

ولِلْخَيْلِ أَيَّامٌ ، فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَهَا ... ويَعْرِفْ لَهَا أَيَّامَهَا الْخَيْرَ تُعْقِبِ

فنصب الخير بتعقب ، وتقديره تعقب الخير» [٣] ، كما احتجُّوا لذلك أيضاً بأن المنصوب فضلة فلا يُعتدُّ بتقديمه [٤] .

كما اختلفوا فى تقديم المنصوب على حرف الشرط ، فى نحو (زيداً إنْ تَضْرِبْ أَضربْ) ، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، وذهب البصريون إلى أنه «لايجوز أن يُنْصَبَ بالشرط ولا بالجزاء» [٥] .

واحتجَّ البصريون بأن حرف الشرط له الصدارة كحرف الاستفهام فلايعمل ما بعده فيما قبله [٦] ، بينما احتجَّ الكوفيون لرأيهم بأن الأصل فى الجزاء أن يكون مقدَّماً على (إنْ) كقولك (أَضربُ إنْ تضربْ) ، «وكان ينبغى أن يكون مرفوعاً إلَّا أنه لَّما أُخِر انجزم بالجوار على ما بينَّا ، وإن كان حقه أن يكون مرفوعاً» [٧] .

(٥) والمنصوب بلَنْ مثل المجزوم ، أما المنصوب بإذن فالراجح منع تقدُّم معموله عليه وحده ، وأما تقدُّمه عليه وعلى إذن معاً ، فقال أبوحيان لاأحفظ فيه نصباً للبصريين ، ومُقتضَى قواعدهم المنع ، وجوَّزه الكسائى [٨] .

واختُلِف فى (لام الجحد) ، فأجاز الكوفيون تقديم مفعول الفعل المنصوب بها ، نحو : (ماكان زيدٌ دارك ليَدْخُلَ) ، و(ماكان عمروٌ طعامَك ليأكُلَ) ولم

---

(١) همع الهوامع ١١/٣ ، حاشية الصبان ٥٥/٢ ، حاشية الخضري ١٤٨/١ .
(٢) الإنصاف ٦٢٠/٢ ، ٦٢١ .
(٣) نفسه ٦٢١/٢ ، ٦٢٢ .
(٤) نفسه ٦٢٣/٢ .
(٥) نفسه ، وهو منصوب بفعل مقدَّر عند البصريين .
(٦) الإنصاف ٦٢٧/٢ .
(٧) نفسه ٦٢٣/٢ .
(٨) حاشية الصبان ٥٥/٢ ، حاشية الخضري ١٤٨/١ .

يجز البصريون ذلك [١] .

واستدل الكوفيون بقول الشاعر :

لَقَدْ عذَلَتْنِى أُمّ عمْرٍو ، ولَمْ أَكُنْ ... مقَالَتَهَا مَاكُنْتُ حيًّا لأَسْمَعَا

أراد : (ولم أكُنْ لأسمع مقالتها) ، وقدم منصوب لأسمع عليه ، وفيه لام الجحد [٢] أما البصريون فقالوا : إن (مقالتها) منصوب بفعل مقدَّر قياساً على قول الشاعر :

وإنّى امْرُؤٌ منْ عُصْبَةٍ خِنْدِفِيَّةٍ ... أَبَتْ للأَعَادى أَنْ تَدِيخَ رِقَابُهَا

فاللام فى قوله (للأعادى) لاتكون من صلة (أنْ تديخ) ، بل من صلة فعل مقدَّر قبله ، تقديره (أبت أن تديخ) ، وجعل هذا المظهر تفسيراً لذلك المقدَّر [٣] ، أى أن لام (للأعادى) تتعلَّق بفعل محذوف ، ولايصح أن تتعلَّق بـ(تديخ) ، والحق أن قياس البصريين هنا قياس مع الفارق ، لأنه إذا كانت اللام فى (للأعادى) لايصحُّ تعلُّقها بـ(تديخ) لمانع معنوى ، فإن المعنى فى البيت الأول لايحتاج إلى تقدير فعل ، وتقدير التركيب (ولم أكن لأسمع مقالتها ماكنتُ حيًّا) .

(٦) إذا وقع الفعل بعد (ما) النافية ، فإنه يمتنع تقديم المفعول عليها ، وذلك لوقوع (ما) النافية حشْواً فى الفعل [٤] .

(٧) أنِ يكون مع فعل موصول بلام الابتداء ، أو لام قسم [٥] أو قدْ أو سوف نحو: ليَضْرِبْ زيد عمراً ، واللّه لأضربَنّ زيداً ، واللّهِ قد ضربتُ زيداً ، سوف أَضربَ زيداً [٦] ، أو قلّما ، أوَ ربّما [٧] .

---

(١) الإنصاف ٢/٥٩٣ .
(٢) نفسه ٢/٥٩ ، ٥٩٤ .
(٣) نفسه ٢/٥٩٦ ، ٥٩٧ .
(٤) المقرب ١/٥٥ ، المغني ٦١١ ويقصد أنها كجزء الفعل .
(٥) اشترط الصبّان أن تكون «غير مسبوقة بأن بخلاف المسبوقة بها ، فيمتنع (عمراً ليُرْضِي زيدٌ) ويجوز (إنَّ زيداً عمراً ليُرْضِي)» حاشية الصبان ٢/٥٥ وانظر المقرب ١/٥٥ .
(٦) همع الهوامع ٣/١١ حاشية الصبّان ٢/٥٥ ، حاشية الخضري ١/١٤٨ .
(٧) حاشية الصبان ٢/٥٥ ، حاشية الخضري ١/١٤٨ .

(٨) أن يكون مع فعل مؤكدٌ بالنون ، فلا يُقال : زيداً اضربَنْ [١] ، قال الرضىُ ولعل ذلك لكون تقدُّم المنصوب على الفعل دليلاً على أن الفعل غير مهم وإلَّا لم يؤخره عن مرتبته ، وتوكيد الفعل يُؤْذِن بكونه مهمًّا فيتنافران فى الظاهر[٢] .

أما قول الأعشى :

وَلَا تَعْبُدْ الشَّيْطَانَ وَاللَّه فَاعْبُدَا [٣]

«وأصله (فاعبدن) بالنون الخفيفة ، فأبْدلَت ألفاً للوقف ، وقد اختُلفَ فى الفاء فيه : فقيل : جواب لأما مقدَّرة ، وقيل : زائدة ، وقيل : عاطفة ، أى : تنبَّه فاعبدالله ، فحذف (تنبَّه) وقدَّم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ كيلا يقع الفاء صدْراً» [٤] .

(٩) إذا كان المفعول (أىّ) الموصولة ، نحو (سأكرمُ أيُّهُمْ جاءنى) ، كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين (أىّ) الشرطية الاستفهامية [٥] .

(١٠) لايُقدَّم المفعول على عامله إذا كان ذلك يتسبَّبُ في الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى ، لذا لم يجِزِ الفارسى (كانت زيداً الْحُمَّى تأخذ) إن رفعت الحُمَّى بكانت لفصلك بين كان واسمها بأجنبى منها ، وهو زيد الذى هو مفعول مفعولها [٦] .

وقد أضاف ابن عصفور حالات أخرى هى : أن يدخل على العامل (لا) فى جواب القسم ، أو أداة من أدوات الشرط أو الاستفهام أو التخصيص ، أو أن

---

(١) همع الهوامع ١١/٣ ، حاشية الصبان ٥٥/٢ ، حاشية الخضري ١٤٨/١ .

(٢) همع الهوامع ١١/٣ .

(٣) انظر الكتاب ٥١٠/٣ ، الإنصاف ٦٥٧/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٩، ٨٨ ، ٢٠/١٠ ، مغني اللبيب ٣٧٢ ، شرح التصريح ٢٠٨/٢ .

وهذا عجز بيت للأعشي ، وقد رَوَوا صدره (وإيَّاك والميتات لا تقربنها) ، وهو تلفيق بيتٍ واحد من بيتين من أبيات القصيدة ، وقد شرحه العيني (٣٤٠/٤) بهامش الخزانة) وبيَّن انفصال الشرطين . (وانظر هامش الإنصاف ٦٥٧/٢ ، ٦٥٨) .

(٤) العيني ٣٤٠/٤ بهامش الخزانة .

(٥) مغني اللبيب ٥٨٩ .

(٦) المقتصد ٤٢٥/١ ، وانظر : ٤٢٦ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ .

يقع العامل صلة لموصول أو صفة لموصوف ، لايجوز في كل ذلك تقديم المفعول على الموصول أو الموصوف ولا على شيء مما تقدم ذكره [١] ، أما تقديمه على العامل وحده فجائز .

ولايجوز تقديمه على العامل وحده إذا كان الموصول الألف واللام ، لأنه لايجوز الفصل بالمفعول بينهما وبين الإسم الواقع فى صلتهما ، وكذلك إن دخل على العامل خافض غير زائد لم يجز تقديم المفعول على العامل ولاعلى الخافض ، فإن كان زائداً جاز تقديم المفعول عليه ولم يجزْ تقديمه على العامل وحده [٢] .

واكتفى بعض شُرَّاح الألفية بأن قالوا يمنع تقديمَه ما أوجب تأخُّرَه أو توسُّطَه [٣] .

(ب) وجوب تقديم المفعول على الفعل

يجب أن يتقدم المفعول على الفعل فى الحالات الآتية :

(١) إذا كان اسماً من الأسماء التى لها الصدارة [٤] ، وقد حدَّد النحاة الأسماء التى لها الصدارة بأنها : أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط وكم الخبر [٥] وأضاف السيوطى حالة الإضافة إلى الاستفهام ، مثل : غلامَ مَنْ رأيتَ ؟ ، وحالة الإضافة إلى الشرط ، مثل غلامَ مَنْ تضربْ أضربْ [٦] ، وعلَّل النحاة ذلك فى حالة الاستفهام - وينسحب ذلك على غيره مما له الصدارة ، إذ أن

---

(١) لأنه لايجوز أن يعما مابعدها فيما قبلها .

(٢) انظر المقرب ١/٥٥ ، ٥٦ .

(٣) انظر توضيح المقاصد ٢/١٥ ، شرح الأشموني ٢/١٤٥ .

(٤) انظر شرح السيرافي ١/٣١٥ ، المقتصد ١/٣٣٥ ، أمالي ابن الشجري ١/٢١٦ .
الجامع الصغير ٢١٦ ، ٢١٧ ، توضيح المقاصد ٢/١٥ ، شرح التصريح ١/٢٨٤
شرح الأشموني ٢/١٤٥ .

(٥) انظر / معاني القرآن للفراء ١/١٣٩ ، الجمل ٣٠٨ ، شرح السيرافي ١/٣١٥ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٥٨١ ، الخصائص ١/٢٩٨ ، ٢٩٩ ، مشكل إعراب القرآن ١/٩٨ ، ٢١٩ ، المقتصد ١/٣٣٥ ، أمالي ابن الشجري ١/٢١٦ ، المقرب ١/٥٥ شرح ابن عقيل ٢/٩٧ ، شرح التصريح ١/٢٨٤ ، همع الهوامع ٣/١٠ .

(٦) همع الهوامع ٣/١٠ .

البصريين شبَّهوا الشرط على سبيل المثال ، بالاستفهام فى صدارته فالاستفهام هو أساس ماله الصدارة [١] – بأن «الفعل لايجوز تقديمه قبل الاستفهام» [٢] ، و«لايعمل فى الاستفهام ماقبله» [٣] ، وعلى ذلك فإذا قلت: ما أكلته ؟ كان تقديرها : أىُّ شىء أكلته ؟ «فإن حذفت الهاء نصبت (ما) ، لأنها مفعول بها ، كقولك : أيَّهم ضربتَ ؟ ، كما تقول : زيداً ضربتُ» [٤] .

وقد نسب أبوحيان إلى الكوفيين أنهم يُجيزون تأخير (مَنْ ، وأَىّ ومَا) من أسماء الاستفهام على العامل ، حيث يقول : «وحكى الكوفيون أن العرب تقدِّم العامل على (أىّ) ، يقولون لمن قال : ضربتُ رجلاً ، ضربتَ أيّاً ، ولم يقدِّموا العامل فى شىء من أسماء الاستفهام غير مَنْ ، ومَا ، وأَىّ» [٥] ، وحكم البصريون بشذوذ ذلك [٦] .

وقد اهتم النحاة بدراسة بعض أسماء الاستفهام دراسة تفصيلية ، من ذلك دراستهم لـ(أىّ) ، و« (ماذا) ، و(كم) وسنعرض أقوالهم فيما يلى :

أولاً : أىّ :

أىّ : تكون استفهاماً مثل : أيُّهم جاءك ؟ [٧] ، وتكون شرطاً فى ، نحو: (**أَيًّا مَاتَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى** – الإسراء ١١) [٨] ، وتكون موصولة [٩] مثل امررْ بأيِّهم هو أفضل .

(١) انظر الإنصاف ٢/٦٢٧ .
(٢) معاني القرآن للفراء ١/١٣٩ ، وانظر ١/١٤٢ .
(٣) مشكل إعراب القرآن ٢١٩١ وانظر ١/٩٨ انظر أيضاً الجمل ٣٠٨ ، إعراب القرآن للناس ١/٥٨١ .
(٤) المقتضب ٢/٦٠ وانظر : المقتصد ١/٣٣٤ ، ٣٣٥ .
(٥) ارتشاف الضرب ٥٩٥ .
(٦) همع الهوامع ٣/١٠ .
(٧) التوطئة ١٦٥ .
(٨) التوطئة ١٦٥ وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/٥٥١ ، مشكل إعراب القرآن ١/٤٣٦ ، ٥٤٣ .
(٩) التوطئة ١٦٥ ، المغني ١/٧٧ ، همع الهوامع ١/٣١٢ .

فإذا كانت استفهاماً فهى – كسائر الاستفهام – لايعمل فيها ماقبلها [١] ، وحينئذ تُقدَّم ، وتكون مفعولاً مقدَّماً فى مثل قوله تعالى (فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ – غافر ٨١) [٢] ، ولذلك قال النحاة إن (أيًّا) فى قوله تعالى (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ – الشعراء ٢٢٧) منصوبة لأنها مفعول مطلق بالفعل بعدها ، وليست مفعولاً به للفعل (سيعلم) [٣] .

وتنتصب الشرطيّة بالفعل بعدها كذلك ، كما أنها تجزمه – لأنها من أدوات الشرط ، – يقول الزجّاجى فى (أيّهم تَرَ يأتكَ ، ومَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ) : «قال أهل الكوفة : هذا نظير قولنا : زيد قائم . ترفع زيداً بقائم ، وقائماً بزيد . فعاب البصريون ذلك عليهم ، وهم يقولون : (أيّاً تضربْ أضربْ) إن أيّاً منصوب بتضرب وتضرب مجزوم بأىّ ، وكذلك سائر الأسماء التى يجازى بها فى قول البصريين تجزم الفعل ، وينصبها الفعل الذى تجزمه» [٤] .

ومثال الشرطية قوله تعالى (أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدْوَانَ عَلَيَّ – القصص ٢٨) وقوله سبحانه (**أيا ماتدعوا فله الأسماء الحسنى** – الإسراء ١١) فقد تقدّمت (أىّ) الشرطية وهى فى محلّ نصب مفعول به مقدّم على الفعل بعدها [٥] .

ولم يعتبر الفراء الصدارة فى الشرطية إذ يقول : «تقول فى الكلام : أيُّهم يَقُمْ فاضربْ ، فإن قدّمت الضربَ أوقعته على (أىّ) ، قلت : اضربْ أيَّهم يقوم» [٦] .

أمّا الموصولة فليس لها الصدارة ، وذلك مايتّضح فى خلافهم حول (أىّ) فى قوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا–

---

(١) ونسب أبوحيان إلي الكوفيين أنهم يجيزون تأخيرها ، انظر ذلك فيما سبق .

(٢) انظر في (أي الاستفامية) وأمثلتها : معاني القرآن للأخفش ٣٩٤/٢ ، ٣٩٥ ، المقتضب ٢٩٨/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٥٠/٢ ، المغني ٤٦٦ .

(٣) انظر في ذلك : الكامل ١١/١ ، ١٢ إعراب القرآن للنحاس ٥٠٦/٢ ، مشكل إعراب القرآن ٥٣٠/٢ .

(٤) الإيضاح للزجاجي ١٤٠ ، وانظر ٨٨ ، ٨٩ ، الكتاب ٨٤/١ .

(٥) انظر الخصائص ٢٩٨/١ ، ٢٩٩ ، شرح التصريح ٢٨٤/١ .

(٦) معاني القرآن للفراء ١٧٩/١ ، ١٨٠ .

مريم ٦٩) فقد اختُلفَ فى (أىّ) على أقوال نعرضها فيما يلى :

أولاً : قال الخليل : إنها جاءت على الحكاية ، كأنه قال : اضرب الّذى يُقال له أيُّهم أفضل [1] ، وقد رفض سيبويه أن يُجيز ذلك فى حالِ السعة ، لئلّا يقال: اضربِ الفاسقَ الخبيثَ ، تريد الذى يقال له الفاسقُ الخبيثُ [2] .

ثانياً : قال يونس : إن الفعل قبلها معلّق [3] ، وقد ردَّ ذلك سيبويه [4].

ثالثاً : قال سيبويه : إن الضمة ضمة بناء [5] .

رابعاً : حكى سيبويه عن هارون بن موسى أن الكوفيين قرأوا (ثم لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيَّهم ...) بالنصب ، ثم قال : وهى لغة جيدة [6] .

وقد وقف الكسائى أمام (أى) فلم يحاول تفسير علامتها الإعرابية فقال قولته المشهورة : أى هكذا خلقت[7] .

وبناء على هذه الأقوال نستطيع أن تقول : إنها موصولة عند سيبويه والكوفيين واستفهامية عند الخليل ويونس [8] .

ثانياً : ماذا ، ومن ذا :

مما له الصدارة (ماذا) ، و (من ذا) من أدوات الإستفهام فهما تتقدمان ولكل منهما حينئذ إعرابان ، فإمّا أن نجعل(ذا) بمعنى (الذى) فيكون الإعراب كالتالى :

---

(١) الكتاب ٢/٣٩٩ .

(٢) نفسه ٢/٤٠١ .

(٣) نفسه ٢/٤٠٠ .

(٤) نفسه ٢/١٠٤ وانظر ٣/١٤٦ ومابعدها .

(٥) نفسه ٢/٤٠٠ .

(٦) نفسه ٢/٣٩٩ ، وهي قراءة طلحة ومعاذ الهرّاء أيضاً كما جاء في البحر المحيط ٦/٢٠٩ ، وانظر : معجم القراءات ٤/٥٤ ومصادره .

(٧) انظر : مجالس العلماء ٢٤٤ ، الأشموني ١/٢٢٢ ، وانظر آراءهم في أي في : إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢٢ – مشكل إعراب القرآن ٢/٤٥٨ ، ٤٦٠ ، الإنصاف ٢/٧٠٩ ومابعدها . شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٧ شرح الأشموني ١/٢١٨ ، ٢٢٢ ، حاشية الصبان ٢/١٦٦ ، ١٦٧ .

(٨) انظر : الإنصاف ٢/٧١٠ ، ٧١١ .

(١) (ما) أو (مَنْ) : مبتدأ فى محل رفع . (ذا) : بمعنى (الذى) هى الخبر.

(٢) أو أن نجعل (ماذا) ، أو (من ذا) اسماً واحداً يكون إعرابه مفعولاً مقدّماً[١] ، ويظهر أثر الأمرين فى البدل من اسم الإستفهام وفى الجواب ، فتقول عند جعلك (ذا) موصولاً : ماذا صنعت ، خيرٌ أو شرٌ ؟ بالرفع على البدلية من (ما) ، لأنه مبتدأ و (ذا) وصلته خبر[٢] ، ومن ذلك قول الشاعر :

ألا تسألان الْمَرْءْ مَاذَا يُحَاوِلُ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضَى ، أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ[٣] .

ومنه قراءة أبى عمرو (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ – البقرة ٢١٩) بالرفع[٤] ، وتقول عند جعلها اسماً واحداً : ماذا صنعتَ ، أخيراً أم شرّاً؟ ، ومن ذا أكرمت أزيداً أم عمراً ؟ بالنصب على البدليّة من (ماذا) أو(من ذا) ، لأنه منصوب بالمفعولية مقدّماً ، وعلى ذلك جاءت قراءة (قل العفوَ) بالنصب[٥] و (مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً – النحل ٣٠)[٦] .

على أن أمر النصب والرفع هذا ليس واجباً ، يقول سيبويه : «وقد يجوز أن يقول الرجل (مَاذَا رأيت ؟ فيقول خيرٌ إذا جعل (ما) و (ذا) اسماً واحداً ، كأنه قال : ما رأيتُ خيرٌ ، ولم يجبْه على رأيت» [٧] . فلو كان الأمر واجباً لنصب إذ جعل (ما) ، و (ذا) اسماً واحداً .

---

(١) انظر الكتاب ٤١٦/٢ وما بعدها ، معاني القرآن للفراء ١٣٨/١ ، ٤٩/٢ ، مجالس ثعلب ٤٦٢/٢ ، معاني القرآن للزجاج ٢٧٩/١ ، ٢٨٥ ، ٥٣/٢ ، ٤٠٣ ، الأصول ٢٧٣/٢ ، ٢٧٤، ٢٧٥ ، الجمل ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، إعراب القرآن للنحاس ١٥٤/١ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣/٢ ، ٢٠٨ ، ٧٥٦ ، ٥٤٦/٣ ، مشكل إعراب القرآن لمكي ٤١٧/١ ، ٤١٨ ، ٧٧٤/٢ ، التبيان للعُكبري ٤٣/١ ، ٤٤ ، شرح الكافية ٥٨/٢ ، ٥٩ ، شرح الأشموني ١٩٨/١ – ٢٠١ حاشية الصبان ١٣٢/١ ، حاشية الخضري ٦٧/١ .

(٢) شرح الأشموني ١٩٨/١ ، ١٩٩ .

(٣) الكتاب ٤١٧/٢ ، مجالس ثعلب ٤٦٢/٢ ، شرح الأشموني ١٩٩/١ ، حاشية الخضري ٦٧/١ .

(٤) نسبت هذه القراءة لأبي عمرو في : السبعة ١٨٢ ، الكشف ٢٩٢/١ ، البحر المحيط ١٥٩/ ٢، النشر ٢٢٧/٢ وانظر معجم القراءات ١٦٩/١ ومصادره .

(٥) انظر في قراءة النصب نفس المصادر السابقة .

(٦) انظر الكتاب ٤١٧/٢ ، الأصول ٢٧٣/٢ ، ٢٧٤ ، الجمل ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، شرح الكافية ٥٨/ ٢ ، ٥٩ ، شرح الأشموني ١٩٨/١ – ٢٠١ .

(٧) الكتاب ٤١٨/٢ .

وقال النحاس إنه يُختَارُ الرفع أو النصب للمناسبة ، والآخر جائز [١] .

ثالثاً : كم

كم تكون استفهامية وتكون خبريّة ، يقول سيبويه : «اعلم أن لـ (كم) موضعين : فأحدهما الاستفهام ، وهو الحرف المستفهم به ، بمنزلة كيف وأين . الموضع الآخر : الخبر ، ومعناها معنى (رُبَّ) .

وهى تكون فى الموضعين اسماً فاعلاً وظرفاً [٢] . ولـ (كَمْ) الصدارة سواء أكانت استفهامية أم خبريّة ، يقول سيبويه : إن كم «لا تكون إلّا مبتدأة ولا تُؤخَّر فاعلة ، ولا مفعولة ، لا تقول : رأيت كم رجلاً ، وإنما تقول : كم رأيتَ رجلاً وتقول كم رجلٍ أتانى ، ولا تقول : أتانى كم رجل» [٣] ، ويؤكِّد عبد القاهر على ذلك فيقول : «وكم فى الخبر بمنزلتها فى الاستفهام من جهة لزوم التقديم لها»[٤] .

لكننا نفهم من كلام الفراء أن الخبرية يجوز تأخيرها ولا يجوز ذلك فى الاستفهامية حيث يقول عند قوله تعالى (أَلَمْ يروا كَمْ أَهْلَكْنَا – الأنعام ٦ ، يس٣١) : «(كم) فى موضع نصبٍ من مكانين : أحدهما : أن تُقِعَ (يَرَوْا) على (كم) .. فهذا وجه ، والآخر : أن تُوقِع (أهلكنا) على (كم) وتجعله استفهاماً» [٥] ، وحكى الأخفش أنه يجوز تأخير المفعول عن الفاعل مع كم الخبرية فى لغة رديئة نحو : ملكتُ كمْ غلامٍ [٦] .

وقد خطّأ ابن هشام ابن عصفور لأنه لم يعتبر صدارة (كم الخبرية) فى

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٦٠ .

(٢) الكتاب ٢/١٥٦ وانظر : الأصول ١/٣٨٣ ، ٣٨٤ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٢٥٢ ، ٢٥٣، ٢/٧٨٠ ، ٣/٧٨ ، اللمع لابن جني ٢٢٩ ، المقتصد ٢/٧٤٦ – ٧٤٨ شرح الكافية ٢/٩٨ .

(٣) الكتاب ٢/١٥٨ .

(٤) المقتصد ٢/٧٤٨ ، وانظر : الأصول ١/٣٨٤ ، ٣٨٥ ، التوطئة ٢٦٠ ، شرح الكافية ٢/٩٧.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/٣٧٦ ، وقد جعلها الزجّاج استفهامية انظر : معاني القرآن للزجّاج ٢/٢٥١ ، وانظر في خلافهما : إعراب القرآن للنحاس ٢/٦١٦ .

(٦) انظر : الهمع ٣/١٠ .

قوله تعالى (أَوَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ... – السجدة ٢٦) (١) .

وقد جعل الرضى (كذا) ، و (كأيِّن) مثل (كَمْ) ، حيث يقول : «وإعراب (كذا) وكأيِّن) كما قلنا فى (كم)» (٢) .

(٢) إذا كان المفعول ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله ، نحو قولك : إيَّاك (٣) ضربتُ ومثال ذلك قوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ – الفاتحة٥) .

(٣) أن يقع عامل المفعول بعد الفاء الجزائية فى جواب (أمَّا) ظاهرة أو مقدَّرة وليس لعامل المفعول منصوب غيره مقدَّم فى الفاء فمثال (أمَّا) المقدرة قوله تعالى (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ – المدثر ٣) فتقديره ، وأمَّا ربَّك فكبِّر ، ومثال (أما) الظاهرة (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ – الضحى ٩) ، وإنما وجب تقديم المفعول فيهما حذَراً من أن تَلِى الفاءُ (أمَّا) الملفوظة أو المقدَّرة ففصل بينهما بالمفعول، فإذا كان للفعل منصوب غير المفعول ، فإنَّه يُكتفَى بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول ، نحو (أمَّا اليوم فاضربْ زيداً) فالعامل وهو فعل الأمر له منصوبان ، وهما الظرف والمفعول به وتقدَّم الظرف ، وحصل الفصل به فاستغْنى عن تقديم المفعول» (٤) ، ويجوز فى هذا المثال على ذلك التقديم فيُقال : (أمَّا اليومَ فزيداً اضربْ) ، أو التأخير فيُقال : (أما اليومَ ، فاضرب زيداً) (٥) .

وإذا كان عمل ما بعد الفاء فيما قبلها مُمتنعاً فإنه مُباحٌ فى هذا الموضع ، وما أباحه إنما هو الغرض من التقديم ، يقول الرضى : «لا يُستنكَرُ عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها ، وإن كان ذلك ممتنعاً فى غير هذا الموضع ، لأن تقديم المعمولات المذكورة (المفعول ، الظرف) لأجل الأغراض المهمَّة المذكورة ، ولاتقول مثلاً : إن جئتنى زيداً فأنا ضارب ، على أن زيداً مفعول ضارب إذا

---

(١) المغني ٥٨٩ ، وانظر أقوالهم في : إعراب القرآن للنحاس ٦١٦/٢ .
(٢) شرح الكافية ١٠١/٢ .
(٣) المقرب ٥٥/١ ، وانظر : الكتاب ٣٦٤/٢ .
(٤) انظر شرح الكافية ٣٩٦/٢ ، شرح التصريح ٢٨٥/١ ، الهمع ١٠/٣ ، حاشية الصبان ٥٥/٢ ، حاشية الخضري ١٤٧/١ .
(٥) ارتشاف الضرب ٥٩٥/١ .

لم يحصل بالتقديم شيء من الأغراض»[١] .

(٤) يتفرّع على الحالة السابقة ما جاء عند السيوطى من وجوب تقديم المفعول إذا نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء مثل : زيداً فاضرب .[٢]

(جـ) جواز تقديم المفعول على الفعل

يجوز تقديم أو تأخير المفعول على الفعل فى غير الحالات السابقة [٣] ، ومثال ذلك قوله تعالى (فريقًا هدىٰ – الأعراف ٣٠) ، وقوله عز من قائل (وفريقًا تقتلون – البقرة ٨٧) [٤] .

وقد أجاز بعض النحاة تقديم مفعول خبر كان الفعلى على (كان) فى مثل (غلامه كان زيد يضرب) ، يقول ابن السراج : «فينصبون الغلام بيضرب ويقدمونه لأن كل ما جاز أن يتقدّم من الأخبار جاز تقديم مفعوله ، فلو قلت : غلامه ضرب زيد كان جيداً فكان هذا بمنزلة : ضرب زيد غلامه [٥] .

التقديم والتأخير بين المفاعيل المتعددة

كما حدّد النحاة الترتيب بين الفعل والفاعل والمفعول ، فإنهم حدّدوا أصل الترتيب بين المفعولين كالتالى :

(١) فى باب ظن : يكون ما أصله المبتدأ مقدّماً على ما أصله الخبر ، لأن المبتدأ مقدّم على الخبر [٦] .

(٢) فى باب أعطى : الأصل تقديم ما هو فاعل فى المعنى [٧] .

(٣) إذا كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين أحدهما بحرف ، يُقدّم المفعول الصريح

---

(١) شرح الكافية ٢/٣٩٦ .
(٢) همع الهوامع ٣/١٠ .
(٣) المقرب ١/٥٦ .
(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/٦٣٢ ، توضيح المقاصد ٢/١٥ ، شرح ابن عقيل ٢/٩٨.
(٥) الأصول ١/٩٩ وانظر : المقتضب ٤/١٠١ ، ١٠٢ .
(٦) شرح الكافية ١/٨٤ ، شرح التصريح ١/٣١٣ ، همع الهوامع ٣/١٦ .
(٧) شرح الكافية ١/٧٢ ، توضيح المقاصد ٢/٥١ ، شرح ابن عقيل ٢/١٥٣ ، شرح التصريح ١/٣١٣ ، همع الهوامع ٣/١٦ ، شرح الأشموني ٢/٢٤٢ .

على المجرور ، كذلك إذا تعدّى إلى مفعولين أحدهما بنزع الخافض مثل (اختار) نحو : (اخترت زيداً الرجال) ، فالأصل تقديم المفعول الصريح ، ثم ما تعدّى إليه الفعل بنزع الخافض (١) ، علّل الأزهري ذلك بأن «علْقة ما يتعدّى إليه العامل بنفسه أقوى من علْقة ما قد يتعدّى إليه بواسطة» (٢) .

صور تقديم المفعولين أحدهما على الآخر :

أولاً : وجوب المحافظة على الرتبة :

يجب المحافظة على الأصل المذكور في الحالات الآتية :

(١) عند خوف اللّبْس : ومثال ذلك إذا قلت (أعطيتُ زيداً عمراً) (٣) ، فالوجه أن تُقدّم الذي أخذ (٤) ، قال ابن السراج «لم يَجُزْ أن تقدّم (عمراً) على (زيداً) وعمرو هو المأخوذ لأنه مُلبس إذ كان كل واحد منهما يجوز أن يكون الآخذ» (٥) «فإذا قلت : أعطيتُ زيداً درهماً جاز التقديم والتأخير ، فقلت : أعطيتُ درهماً زيداً لأنه غير مُلبس ، والدرهم لا يكون إلّا مأخوذاً» (٦) ، ومثل ذلك يقال مع مفعولي (ظن) (٧) ، وقد أجاز ابن الحاج التقديم والتأخير هنا أيضاً كما أجاز ذلك بين الفاعل والمفعول من قبل ، وما قيل هناك من آراء قيل هنا أيضاً (٨) .

(٢) عند حصر المفعول الثاني نحو : (ما أعطيتُ زيداً إلّا درهماً) (٩) (ما ظننتُ

---

(١) المقتصد ٦١٣/١ ، شرح الكافية ٧٢/١ ، شرح التصريح ٣٣٣/١ ، همع الهوامع ١٦/٣، حاشية الخضري ١٦٢/١ .
(٢) شرح التصريح ٣١٤/١ .
(٣) المقتضب ٩٣/٣ ، شرح الكافية ٨٤/١ ، توضيح المقاصد ٥٢/٢ ، شرح ابن عقيل ١٥٤/٢، شرح التصريح ٣١٤/١ ، همع الهوامع ١٧/٣ شرح الأشموني ٢٤٢/٢ .
(٤) المقتضب ٩٣/٣ .
(٥) الأصول ٢٥٥/٢ وانظر شرح ابن عقيل ١٥٤/٢ .
(٦) الأصول ٢٥٦/٢ .
(٧) شرح التصريح ٣١٤/١ .
(٨) نفسه .
(٩) توضيح المقاصد ٥٢/٢ ، همع الهوامع ١٨/٣ ، شرح الأشموني ٢٤٢/٢ .

زيداً إلّا قائماً) ، و(ما اخترت زيداً إلّا القوم) (١) ، ويَرِد هنا خلافهم في الحصر كذلك (٢) .

(٣) إذا كان المفعول الأول ضميراً متصلاً والثاني اسماً ظاهراً ، نحو : (أعطيتك درهماً) (٣) ، و(إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ – الكوثر ١) ، و(العالم ظننته مجتهداً) و(الفرسان اخترتهم القوم) (٤) .

ثانياً : وجوب مخالفة الرتبة بين المفعولين : وذلك في الحالات الآتية :

(١) حصر المفعول الأول : نحو (ما أعطيت درهماً إلّا زيداً) (٥) ، و(ما أعطيته الدرهم إلّا زيداً) ، و(ما ظننت قائماً إلّا عمراً) ، و(ما اخترتُ القومَ إلّا بكراً)(٦) لأن المحصور واجب التأخير (٧) .

(٢) إذا كان الثاني ضميراً متصلاً والأول اسماً ظاهراً ، نحو : (الدرهم أعطيته زيداً) (٨) ، و(الفاضل ظننته زيداً) ، و(القوم اخترتهم عمراً) (٩) ، لأنه إذا أمكن الاتصال لايُعْدَل عنه إلى الانفصال إلّا فيما يستثنى وليس هذا منه (١٠) ولو جاء الثاني – في موضعه – متأخّراً لوجب انفصال الضمير .

(٣) إذا اتصل المفعول الأول بضمير المفعول الثاني ، مثل : (أعطيتُ الدابةَ راكبَها) (١١) و(ظننت زيداً غلامَه) ، و(اخترت قومَه عمراً) (١٢) ، ويمتنع

---

(١) شرح التصريح ١/٣١٤ .
(٢) نفسه .
(٣) توضيح المقاصد ٢/٥٢ ، شرح الأشموني ٢/٢٤٢ .
(٤) شرح التصريح ١/٣١٤ .
(٥) توضيح المقاصد ٢/٥٣ ، همع الهوامع ٣/١٨ ، شرح الأشموني ٢/٢٤٢ ، حاشية الخضري ١/١٦٢ .
(٦) شرح التصريح ١/٣١٤
(٧) نفسه .
(٨) توضيح المقاصد ٢/٥٣ ، شرح التصريح ١/٣١٤ ، شرح الأشموني ٢/٢٤٢ ، حاشية الخضري ١/١٦٢ .
(٩) شرح التصريح ١/٣١٤ .
(١٠) نفسه .
(١١) توضيح المقاصد ٢/٥٣ ، شرح الأشموني ٢/٢٤٢ ، ٢٤٣ ، حاشية الخضري ١/١٦٢ .
(١٢) شرح التصريح ١/٣١٤ .

على ذلك (أعطيتُ راكبها الدابةَ) ، و(أعطيت مالكهُ الغلامَ) ، لعود الضمير على مؤخّر لفظاً ورتبة ، لأن المالك هو الآخذ فهو نظير : (ضرب غلامُه زيدٌ) (١)، وجوّز الكوفيون ذلك على تقدير تناوُل الفعل الغلام أولاً ، فالأول عندهم هو الذى يُقدَّر الفعل آخذاً له قبل صاحبه (٢) .

أما إذا حدث العكس ، فاتّصل بالمفعول الثانى ضمير يعود على الأول ، فإنه يجوز تقديمه عليه فقط ، مثل : أعطيت درهمَه زيداً ، أو على الفعل مثل: درهمهُ أعطيت زيداً ، لعود الضمير على متقدّم فى الرتبة وإن تأخّر فى اللّفظ فهو نظير : ضرب غلامَه زيدٌ (٣) .

وفى هذه المسألة خلاف فقد أجاز الصورتين أكثر البصريين ، ومنعهما هشام ومنع بعض البصريين الصورة الأولى (تقديم الثانى على الأول) دون الثانية .

قال أبوحيان : وبَنَى منْعَه على أن المفعولين فى رتبة واحدة بعد الفاعل فأيهما تقدّم فذلك مكانه بخلاف ما إذا قُدّم على الفعل ، فإن النية به التأخير وحينئذ يُنوى تقديره بعد المفعول الذى يعود عليه الضمير (٤) .

ثالثاً : جواز تقديم أحد المفعولين على الآخر :

يجوز فى غير هذه الحالات التقديم والتأخير بين المفعولين (٥) ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ – الأنعام ١٠٠) فتقديره (جعلوا الجن شركاء) (٦) .

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ١٥٤/٢ ، شرح التصريح ٣١٤/١ ، همع الهوامع ١٧/٣ ، وقد جاء المثال في تحقيق الهمع هكذا وهو خطأ .... والصحيح : ضرب غلامُه زيداً .

(٢) همع الهوامع ١٧/٣ .

(٣) انظر : الهمع ١٧/٣ ، شرح الأشموني ١٤٣/٢ ، حاشية الخضري ١٦٢/١ .

(٤) همع الهوامع ١٧/٣ .

(٥) الأصول ٢٤٩/٢ ، الجمل ٢٨ ، توضيح المقاصد ٥٣/٢ ، شرح ابن عقيل ١٥٤/٢ .

(٦) معاني القرآن للفراء ٣٤٨/١ معاني القرآن للزجاج ٣٠٥/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٥٧٠/١ . مشكل إعراب القرآن ٢٦٤/١ ، وأجازوا أن يكون الجن بدلاً أيضاً . ومثل ذلك (وَاجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي ، هَارُونَ أَخِي – طه ٢٩) ، (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ. الأنعام ١١٢) وغيرها . انظر نفس المصادر .

ومن ذلك جواز تقديم المفعولين على الفاعل فى مثل (ظن زيداً عالماً عمرو) ، أو توسُّط الفاعل بينهما مثل (ظن زيداً عمراً عالماً) [١] .

يتفرع على الترتيب بين المفعولين مسألتان

الأولي : الترتيب بين الضمائر المنصوبة :

إذا كان المفعولان ضميرين متصلين ، فإنه يُقدَّم ضمير المتكلم على ضمير الغائب أو المخاطَب ، فإذا عكس ذلك فإنه يكون قبيحاً ، لأنه لم يتكلم به العرب ، هذا مايُفْهَم من قول سيبويه : «اعلم أن المفعول الثانى قد تكون علامته إذا أُضْمِرَ فى هذا الباب العلامة التى لاتقع (إيّا) موقعها [٢] ، وقد تكون علامته إذا أُضْمِرَ (إيّا) .

فأمّا علامة الثانى التى لاتقع (إيّا) موقعها ، فقولك : «أعطانيه وأعطانيك فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه ، فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه ، فقال : أعطاكنى أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قَدْ أعطاهونى ، فهو قبيح لاتكلّم به العرب ولكن النحويين قاسوه وإنما قبُح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم فى هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب» [٣] ، أما الصحيح إذا أردنا أن نعكس فهو أن ينفصل ضمير المتكلم ، فتقول : أعطاك إيَّاى ، وأعطاه إيَّاى [٤] .

فإذا كان الضميران أحدهما مخاطَب والآخر غائب فإنه يُبدأ بالأقرب ، وهو المخاطَب ، فيقول : أعطيتكه ، وقد أعطاكه ، ومثاله قوله تعالى (فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ – هود ٢٨) ، فإذا عكس فإنه لايُقال (أعطاهوك و(أعطاهونى) ، وإنما ينفصل الضمير ، فيقال (أعطاه إيَّاك ، أعطاه إيَّاى) [٥] .

فإذا كان المفعولان ضميرين للغائب ، فإنه يجوز البدء بأيهما ، فيُقال (أعطاهوها) و(أعطاهاه) ، لكنه ليس بالكثير فى كلامهم والأكثر (أعطاه إيَّاه) ،

---

(١) الواضح ١٤ .

(٢) أي يكون ضميراً متصلاً لا منفصلاً كإيًّا .

(٣) الكتاب ٢/٣٦٣ ، ٢٦٤ .

(٤) نفسه ٢/٣٦٤ .

(٥) نفسه ٢/٣٦٤ .

أى انفصال أحد الضميرين (١) ، وما أباح قولهم هنا (أعطاهوها) ، و(أعطاهاه) إنما هو كون الضميرين للغيبة ، وقد استشهد الكسائى على مجىء ذلك بقول الشاعر:

لِوَجْهِكَ فِى الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ ... أَنَا لَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِدِ

وقوله :

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِى تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ ... لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابُها

وشرط ابن مالك لجواز ذلك أن يختلف لفظا الضميرين ، كما فى هذه الشواهد (٢) .

واتَّخذ سيبويه – كما يُفهَمُ من النصوص السابقة – قاعدة هى الابتداء بالأقرب قبل الأبعد – ، وقد تبع النحاة سيبويه فى ذلك (٣) ، كما تبعه فى ذلك بعض البلاغيين ، فقال السَّكَّاكى «يجب تقديم المتكلم على غيره ، كما يجب تأخير الغائب عن غيره» ، «ويجب تقديم المتكلم كيف كان ، وضمير الشأن فى باب علمت ومافيه استفهام كنحو : علمتُه زيدٌ منطلقٌ ، وعلمتُ أيهم أخوك لايجوز تأخيره» (٤) .

فإذا كان الضميران للمتكلم ، أو المخاطَب ، أو الغائب ، فاتحَّدا فى المرتبة ، فإنه يلزم الفصلُ فى أحدهما ، فيقول : أعطيتنى إيَّاىَ ، وأعطيتُك إيَّاك ، وأعطيتُهُ إيَّاهُ (٥) .

الثانية : إقامة أحد المفعولينِ مقام الفاعل :

جعل المبرد الوجه أن يُقام المفعول الأول مقام الفاعل ، فيقال : (أُعطِى زيدٌ درهماً) ، وأجاز أن يُقام الثانى ، فيقال : (أُعطِى زيداً ثوبٌ) (٦) ، وقد تبعه فى

---

(١) انظر :الكتاب ٢/٣٦٥ .
(٢) انظر : شرح الأشموني ١/١١٢ – ١١٤ .
(٣) الأصول ٢/١٢٣ ، شرح الأشموني ١/١١١ ، ١١٢ ، شرح ابن عقيل ١/١٠٦ وقال الأخص..... بدلاً من الأقرب .
(٤) المفتاح ٤١ ، ٤٢ .
(٥) شرح ابن عقيل ١/١٠٧ .
(٦) المقتضب ٤/٥١ .

ذلك كثير من النحاة (١) ، وأجاز الزمخشرى الأمرين بلاتخيير (٢) .

وقد علّل عبدالقاهر اختيار إقامة الأول بأمرين :

أحدهما : أنه فاعل فى المعنى ، فأن تضع وضع الفاعل ماهو مُشاكِل له فى المعنى أولى على كل حال .

والثانى : أنّ المفعول الأول أقرب إلى الفاعل فى اللفظ ، فإذا أسقطت الفاعل كان الذى بجنبه أولى ، بموضعه ورتبته من الذى ليس بمجاور له (٣) .

واشترط ابن يعيش أن لا يسبب ذلك لَبْساً أو إشكالاً ، فلايجوز فى جملة (أعطيت زيداً عمراً) أن يقام (عمرو) مقام الفاعل ، لأنه يصحُّ منه الأخذ وهو مأخوذ ، فلايُعرف عندئذٍ الآخذ من المأخوذ (٤) .

كما اشترط أن لايقام مقام الفاعل مع ظن إلّا المفعول الأول ، لأن الثانى قد يكون جملة مثل : علمتُ زيداً أبوه قائم ، والفاعل لايكون جملة فكذلك مايقع موقعه (٥) ولأنه قد يتغيَّر المعنى بإقامة الثانى مقام الفاعل ، لأن معنى قولنا : (ظننت زيداً أخاك) أن الشكُّ واقع فى الأخوة لافى زيد ، فلو قدَّمت الأخ وأخَّرت زيداً لصارت الأخوة معلومة والشك واقع فى التسمية (٦) .

وقد أجاز ابن درستويه (ظُنَّ خارجٌ زيداً) ، فيُقيمُ المفعول الثانى من مفعولى ظننت مقام الفاعل إذا كان نكرة مفرداً ، وذلك لزوال الإشكال ، لأن المفعول الأول لايكون نكرة (٧) .

أمَّا مع الفعل المتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل فيجب إقامة الأول ، لأنه فاعل فى المعنى (٨) .

---

(١) الإيضاح العضدي ١/ ٧٢ ، ٧٣ ، المقتصد ١/ ٣٥١ .
(٢) المفصل ٢٥٩ .
(٣) المقتصد ١/ ٣٥١ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٧٧ .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٧٧ وانظر التوطئة ٢٣٩ .
(٥) نفس المصادر .
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٧٧ .
(٧) نفسه .
(٨) نفسه .

أغراض تقديم المفعول به

الغرض من تقديم المفعول به عند سيبويه هو العناية والاهتمام ، يقول سيبويه : «كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم» (١) .

وقد أفاد أبو العباس (٢) من ذلك ، ففرّق بالأهمية بين : ضربت زيداً ، وزيدٌ ضربته (٣) ، حيث يقول : «الفرق بين : ضربت زيداً ، وزيد ضربته ، أنك إذا قلت: ضربتُ زيداً ، فإنما أردت أن تخبر عن نفسك ، وتُثْبتَ أين وقع فعلُك ، وإذا قلت : زيدٌ ضربته . فإنما أردت أن تُخْبِرَ عن زيد» (٤) ، فلكلٍّ من هاتين الجملتين معنى يخالف الآخر اكتسبته من اختلاف الترتيب (٥) ، وهذا المعنى إنما يقوم على أن المقدّم أهم .

هذا المقال نفسه جاء عند سيبويه من قبل ، ويُفْهَم من كلامه أن الغرض من تقديم (زيد) فى (زيدٌ ضربته) ، أو (عبدالله) فى (عبدُالله منطلق) ، إنما هو التنبيه ، «فإنما قلت : عبدالله فنبّهته له ، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء»(٦) .

وقد شرح السيرافى قول سيبويه بالعناية والاهتمام ومَثّلَ له فقال : «وقوله كأنهم يقدّمون الذى بيانه أهمُّ ، معنى ذلك أنه قد تكون أغراض الناس فى فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ، ولايبالون مَنْ أوقعه به ، كمثل مايريده الناس من قتل خارجىٍّ مفسدٍ فى الأرض ، ولايبالون مَنْ قتله ، فإذا قتله زيد ، فأراد مخبرٌ أن يُخبر بذلك قدّم الخارجىَّ فى اللفظ ، لأن القلوب متوقعة لما يقع به من أجله لامن

---

(١) الكتاب ٣٤/١ ، وانظر : ٥٦/١ ، ٨٠ ، ١٤٣/٢ حيث جعل العناية والاهتمام غرضاً لكل تقديم ، وانظر أيضاً : إعراب القرآن للنحاس ٢١٦/١ ، السيرافي ٣٧٨/١ المحتسب ٢٨٤/٢ ، المقتصد ٤٩٦/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/١ .

(٢) هكذا جاء في (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي ، والأرجح أنه المبرد لأن الزجاجي تتلمذ علي المبرد ، ثم تتلمذ الزجاجي علي الزجاج فهو أستاذه غير المباشر .

(٣) (زيد) هنا وإن كان مرفوعاً إلّا أنه مفعول به في المعني لأن الضرب واقع عليه ، وإن كان مبتدأ في اصطلاح النحاة .

(٤) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٥) انظر : هامش الإيضاح في علل النحو ١٣٧ .

(٦) الكتاب (طبعة بولاق) ٤١/١ وقد جاءت في تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون لفظة (فنسبته) بدلاً من (فنبهته) انظر : ٨١/١ .

أجل (مَنْ) (١) قتله ، فيقول : قتل الخارجيَّ زيدٌ ، وإن كان رجل ليس له بأس ، ولايُقْدر منه أن يقتل أحداً ، فقتل رجلاً ، فأراد المخبر أن يخبر بهذا المعنى المستبعد من هذا الفاعل ، كان تقديم القاتل في اللفظ أهمَّ ، لأن الغرض أَنْ يُعْلَمَ أنه قتل إنساناً ، فيقال : قتل زيد رجلاً ، وهذا الكلام إنما هو على قدر عناية المتكلم ، وعلى مايَسْنَحُ له وقت كلامه» (٢) ، ثم أضاف السيرافى غرضاً آخر للتقديم هو التوسُّع فى الكلام ، حتى يتيسَّر لهم السجع والقافية ، حيث يقول : «واكتسبوا بتقديمه (أى المفعول) ضرباً من التوسع فى الكلام ، لأن فى كلامهم الشعر المُقَفَّى والكلام المسجَّع ، وربما اتفق أن يكون السجع فى الفاعل فيؤخِّرونه» (٣) .

بل إنه يوسِّع دائرة التوسُّع حتى تشمل مقتضيات التركيب الأخرى – كالمطابقة مثلاً – ، كما يفتح الباب أمام اقتراح أغراض للتقديم ، حيث يقول : «وربما فُعِلَ هذا لطلب سجع ، أو قافية ، أو كلامٍ مطابق ، ولأغراض شتىً اكتفاء بدلالة اللفظ عليه» (٤) .

ثم يأتى بعد ذلك دور عبدالقاهر ، فيعرض أولاً قول سيبويه بالعناية والاهتمام ، وتمثيل السيرافى بمثال الخارجِيِّ – ناسباً ذلك إلى النحاة – ثم يقول : إنه كلام جيد بالغ ، لكنه لايكفى أن يقال قُدِّم للعناية (٥) ، «بل لابد من بيان سبب الاهتمام» (٦) .

ويعترض على قول السيرافي – دون نسبة – بالتوسعة على الشاعر والكاتب ، فيقول : «واعلم أن من الخطأ أن يُقَسَّمَ الأمر فى تقديم الشىء وتأخيره قسمين ، فيُجْعَلَ مفيداً فى بعض الكلام وغير مفيد فى بعضٍ ، وأن يعلَّل تارة بالعناية ، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب ، حتى تطَّرِدَ لهذا قوافيه ولذاك سجعه . ذاك لأن من البعيد أن يكون فى جملة النظم مايدلُّ تارة ولايدلُّ أخرى . فمتى

---

(١) كتبت لفظة (مَنْ) في هامش المخطوطة وهذا مكانها .

(٢) شرح السيرافي ٢٦٨/١ ، ٢٦٩ ، وانظر : دلائل الإعجاز ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٣) شرح السيرافي ٢٦٨/١ وقال ابن يعيش «يُقدَّم المفعول لضرب من التوسُّع والاهتمام به»: انظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٧٦/١ .

(٤) شرح السيرافي ٢٦٩/١ .

(٥) دلائل الإعجاز ١٠٨ .

(٦) شروح التلخيص ١٦٢/٢ .

ثبت فى تقديم المفعول - مثلاً - على الفعل فى كثير من الكلام أنه قد اختُصَّ بفائدة لاتكون تلك الفائدة مع التأخير ، فقد وجب أن تكون تلك قضيةً فى كل شىء وكل حال . ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء . أن يدَّعى أنه كذلك فى عموم الأحوال ، فأما أن يجعله شريجين ، فيزعم أنه للفائدة فى بعضها وللتصرُّف فى اللفظ من غير معنى فى بعض ، فمما ينبغى أن يُرغَب عن القول به» [1] .

وعبدالقاهر بذلك يسعى إلى إقامة نظرية تفسِّرُ التقديمَ فى جميع أحواله ، ويأبى أن يكون ذلك التفسير نظرات مشتتة هنا وهناك ، كما يأبى إلَّا أن يرتبط التقديم بفائدة تطرِّد فى جميع أمثلة الحالة الواحدة ، ولايعلِّل بها التقديم مرة ، ويعلِّل بالتوسعة أو السجع مرةً أخرى .

وتدور أغراض التقديم عند عبدالقاهر حول محور واحد هو الكشف عن أسباب العناية والاهتمام ، فإذا كان الأسلوب استفهاماً ، كان تقديم الاسم معناه الشك فيه ، فهو محور العناية والاهتمام ، أما الفعل فى هذه الحالة فقد ثبت وقوعه ولاريب، وإذا قُدِّم الفعل كان الشك فيه كذلك ، فالمقدَّم حينئذ هو المشكوك فيه[2].

فإذا كان الاستفهام بالهمزة ، فإن الأمر يتعدَّى حد الشك إلى إنكار المُقدَّم ، وعلى ذلك فتقديم « المفعول يقتضى أن يكون الإنكار فى طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يُوقَع به مثل ذلك الفعل ، فإذا قلت : (أزيداً تضرب ؟) ، كنت قد أنكرت أن يكون (زيداً) بمثابة أن يُضرَب ، أو بموضع أن يُجترَأ عليه ويستجاز ذلك فيه ، ومن أجل ذلك قُدِّم (غير) في قوله تعالى (قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا - الأنعام ١٤) ، وقوله عز وجل (قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ - الأنعام ٤٠) » [3] .

فإن كان الأسلوب نفياً انصبَّ النفىُ على المقدَّم أيضاً ، «فإذا قلت : ماضربتُ زيداً ، فقدَّمت الفعل ، كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب

---

(١) دلائل الإعجاز ١١٠ ، ١١١ .
(٢) نفسه : انظر ١١١ - ١١٤ والأمثلة التي عرضها لتقديم الاسم المرفوع .
(٣) نفسه ١٢١ ، ١٢٢ .

منك على زيد ولم تعرض فى أمر غيره لنفى . ولاإثبات ، وتركته مُبْهَماً محتملاً . وإذا قلت : مازيداً ضربت ، فقدّمت المفعول كان المعنى على أن ضرباً وقع منك على إنسان ، وظُنّ أن ذلك الإنسان زيد ، فنفيت أن يكون إيّاه» (١) .

ثم يلتمس غرضاً لتقديم الخبر المثبت ، فيجد أن ذلك إنما يفيد التنبيه له ، ويشير إلى أن ذلك قد جاء عند سيبويه من قبل فى مثل : عبدُالله ضربته (٢) .

تفرعّت أغراض التقديم عند البلاغيين بعد عبدالقاهر فقسموها إلى قسمين كبيرين أحدهما : مايتعلّق بتقديم المفعول على الفعل ، والآخر : يتعلّق بتقديم بعض معمولات الفعل على بعض (٣) .

أولاً : أغراض تقديم المفعول على الفعل :

(١) الاختصاص :

الاختصاص فى دلالته اللغوية من خصّه بالشىء واختصه به ، أى : أفرده به دون غيره» (٤) وفى قولك : زيداً ضربت (تخصيصاً) له بالضرب دون غيره ، وذلك بخلاف قولك (ضربت زيداً) ، لأنك إذا قدّمت الفعل كنت بالخيار فى إيقاعه على أى مفعول شئت بأن تقول : ضربتُ خالداً ، أو بكراً ، أو غيرهما ، وإذا أخّرته لزم الاختصاص للمفعول (٥) وهذا هو المعنى الاصطلاحى له عند البلاغيين ، وبذلك يتضح أن الدلالة اللغوية تتفق والدلالة الاصطلاحية .

وقد اخُتلفَ فى العلاقة بين الاختصاص والقصر (٦) ، فالبلاغيون على أنهما بمعنى واحد (٧) إلّا بهاء الين بن السبكى ، يقول السيوطى فى الهمع : «المشهور أن الاختصاص والحصر مترادفان . واختار السبكى التفرقة بينهما ، وأن

---

(١) دلائل الإعجاز ١٢٦ وانظر ١٢٧ .

(٢) نفسه ١٣١ ، وانظر : الكتاب ٤١/١ وقد عرضنا ذلك فيما سبق .

(٣) الإيضاح للقزويني ٦٦ ، ٦٧ .

(٤) اللسان : خصص .

(٥) المثل السائر ٣٨/٢ .

(٦) يُسميّه النحاة وبعض البلاغيين (الحصر) ، انظر في ذلك : الإيضاح للقزويني ٧٠ ، الإتقان ٦٤/٢ .

(٧) انظر : شروح التلخيص ١٥٣/٢ ، حاشية الجرجاني علي الكشاف ٢٩/١ .

الحصر نفى غير المذكور وإثبات المذكور ، والاختصاص قصر الخاص من جهة خصوصه من غير تعرُّض لنفى وغيره» (١) . ثم يحيلنا السيوطى عل بِكتب البلاغة لفهم ذلك ، فيقول «وهاتان المسألتان (٢) من علم البيان لا النحو ، فليطلب بسط الكلام فيهما من كتابنا «شرح ألفية المعانى» ، وكتاب «الإتقان» (٣).

وإذا كان الاختصاص إنما هو إفراد المفعول المتقدم بالفعل دون غيره ، فإننا نجد هذه الفكرة عند عبدالقاهر دون أن يُصرِّح بمصطلح (اختصاص) أو (تخصيص) ، ذلك مانلمحه فى قول عبدالقاهر : «إذا قلتَ : أزيداً تَضْرِبُ ؟ كنت قد أنكرت أن يكون (زيد) بمثابة أن يُضْرَبَ» (٤) ، فالضرب فى هذا المثال ثابت ، لكنه لايقع بزيد فزيد ينفرد دونِ غيره بأنه لايقعِ عليه فعل الضرب ، ونلمح ذلك أيضاً فى قول عبدالقاهر إذا قلتَ : مازيداً ضربْتَ ، فقدَّمت المفعول ، كان المعنى على أنَّ ضرباً وقع مِنك عِلى إنسان ، وظُنَّ أن ذلك الإنسان زيد ، فنفيت أن يكون إيَّاه» (٥) ، وهذا ماعرِفَ عند البلاغيين من بعده بردِّ الخطأ فى التعيين كما سيأتى(٦) .

حظيت فكرة الاختصاص بعناية فائقة من الزمخشرى حتى اشتُهِرَ بها ، إلى حد اتخاذها عند خصومه موضوعاً للسخرية منه ، بينما وجد فيها معارضوه من النقاد ميداناً للمناقشة (٧) ؛ ومما قاله فى الاختصاص قوله عند قول الله سبحانه : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ – الفاتحة ٥) : «وتقديم المفعول لقصد الاختصاص كقوله تعالى (قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ – الزمر ٦٤) ، و(قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا – الأنعام ١٦٤) والمعنى نخطُّك بالعبادة ، ونخصُّك بطلب المعونة»(٨) .

---

(١) همع الهوامع ١٢/٣ وانظر قول السبكي في : شروح التلخيص ١٥٦/٢ .

(٢) يقصد بهما كون التقديم مفيداً للاختصاص وعدمه ، وكون الاختصاص مرادفاً للحصر أو لا.

(٣) همع الهوامع ١٢/٣ .

(٤) دلائل الإعجاز ١٢١ .

(٥) نفسه ١٢٦ .

(٦) انظر : المفتاح ١٠١ ، الإيضاح للقزويني ٦٦ ، شروح التلخيص ١٤٥/٢ .

(٧) انظر : نظرية اللغة ٢٢٠ ، ٢٢١ ، الكشاف ٢٩/١ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ١٣٢ ، ١٥٨٢ .

(٨) الكشاف ٦١/١ ، ٦٢ ، وانظر ٦٤١ ، ٦٥ ، ١٣٢ .

ثم قال السكاكى ومَنْ بعده بالاختصاص ، فتقديم المفعول فى نحو : (زيداً عرفتُ) يكون لردّ الخطأ فى التعيين ، وأنت إذا قلتَ زيداً عرفتُ ، فإنما تقولها لمَنْ اعتقد أنك عرفت إنساناً وأنه غير زيد ، فتريد أن تردّه إلى الصّواب [1] ، كذلك إذا قلت : بزيد مررت ، أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد ، فأزلت عنه الخطأ مُخصّصاً مرورك بزيد دون غيره [2] . وقد اعتُرِضَ على السكّاكى ، فقيل: إن التقديم كما يكون لردّ الخطأ فى تعيين المفعول ، فإنه يكون أيضاً لردّ الخطأ فى الاشتراك ، فإذا اعتقد المخاطب أنك عرفت زيداً وعمراً معاً ، وأنت لم تعرف غير زيد ، قلت للرد عليه : زيداً عرفتُ ، أى لامع عمرو كما تزعم ، وعلى ذلك فالأحسن أن يُقال فى مثل هذه الأحوال إن التقديم لإفادة الاختصاص [3] ، وهو يريد بذلك أن يشمل الاختصاص أنواع القصر الثلاثة : قصر القلب ، والإفراد ، والتعيين ، والإنشاء أيضاً مثل : زيداً أَكْرِمْ ، وزيداً لاتُهِنْ [4] .

يتعلق بالتقديم مع هذا الغرض شيء آخر يختصُ بالمعنى ، قال به عبدالقاهر من قبل ، وهو أن الاسم (المفعول) إذا قُدّم كان الفعل ثابت الوقوع لاشك فى وقوعه ، وعلى ذلك فلايصحُ أن تقول : (مازيداً ضربتُ ولاأحداً من الناس) ، لأن معنى قولك (مازيداً ضربتُ) أن هناك ضرباً قد وقع ، لكنك تنفى وقوعه بزيد ، فإذا قلت : (ولا أحداً من الناس) ، فإن ذلك مناقض للجملة الأولى ، لأنه

---

(١) المفتاح ١٠١ ، الإيضاح ٦٦ ، شروح التلخيص ١٤٥/٢ . «أما نحو قولك : زيداً عرفتُه فإنْ قدِّر المفسِّرُ المحذوف قبل المنصوب أي : عرفتُ زيداً عرفتهُ ، فهو من باب التوكيد أعني تكرير اللفظ ، وإن قُدِّر بعده ، أي زيداً عرفتُ عرفتُه أفاد التخصيص «(الإيضاح ٦٦)» لأن المقدَّر كالمذكور» (شروح التلخيص ١٤٨/٢) ، وعلي هذا فتقدير الفعل قبل المفعول يُخرِجُه من باب التقديم ، أما تقديره بعده فهو مايدخل معنا هنا ، لذلك فإن قوله تعالي (وأما ثمودَ فهديناهم - فصلت ١٧) فيمن قرأ بالنصب (انظر البحر المحيط ٤٩١/٧) لايفيد إلَّا التخصيص لأننا لانستطيع أن نقدِّرها (أما فهدينا ثمود فهديناهم) فهو من باب التقديم لاغير (انظر الإيضاح ٦٦) «لامتناع أن يقدّر الفعل مقدَّماً نحو (أما فهديناهم ثمود) لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء بل التقدير (أما ثمودَ فهديناهم فهديناهم) بتقديم المفعول» (شروح التلخيص ١٤٩/٢) .

(٢) المفتاح ١٠١ ، وانظر ، الإيضاح ٦٦ ، شروح التلخيص ١٥٠/٢ .

(٣) شروح التلخيص ١٤٦/٢ .

(٤) نفسه .

ينفى وقوع الضرب وهو ثابت بها [١] ، وعلى ذلك يكون معنى جملة (مازيداً ضربت) هو (ماضربت زيداً ، وضربت غيره) ، فأنت إذن تنفى الضرب عن زيد وحده ، لكنك تثبته لمن سواه [٢] ، ولثبوت الفعل أيضاً لايصحُّ أن تقول (مازيداً ضربت ، ولكنْ أكرمته) ، لأن مَبْنَى الكلام على أن الخطأ فى المضروب (المقدم) لا فى الضرب [٣] . أما الصحيح فأن تقول : (مازيداً ضربت ، ولكنْ عمراً)[٤].

فالتقديم يفيد فى هذه الحالات وراء التخصيص اهتماماً بشأن المقدَّم [٥] ، ولذلك قالوا إن المؤمن يجب أن يُقدِّر الفعل مع (باسم الله) مؤخَّراً ، لأن ذلك يفيد الاهتمام بالاسم المقدَّم [٦] ، إذ أن المشركين كانوا يبدءون بأسماء آلهتهم ، فيقولون: باسم اللات ، باسم العزى ، فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء ، للاهتمام والرد عليهم [٧] ، فإذا اعترض عليهم بقوله تعالى (اقْرأْ بِاسْمِ رَبِّكَ – العلق١) وقد قُدِّم الفعل على اسم الله [٨] فإنهم يختلفون فى الرد ، فالزمخشرى يقول : إن «تقديم الفعل أوقع ، لأنها أول سورة نزلت ، فكان الأمر بالقراءة أهم»[٩] ، وهذا يتفق مع قاعدتهم ، أما السكَّاكى فيقول : «الوجه فيه عندى أن يُحْمَلَ اقرأ على معنى افْعَل القراءة ، وأَوْجِدْها ، على نحو ماتقدَّم فى قولهم : فلان يعطِى ويمنع فى أحد الوجهين غير معدًى إلى مقروء به ، وأن يكون باسم ربك مفعول (اقرأ) الذى بعده [١٠] أى أن السكَّاكى يمنع الفعل الأول من التعدى حتى يكون المفعول (باسم ربك) مفعولاً مقدَّماً للفعل الثانى ، وقد استبعد القزوينى هذا الوجه [١١] .

---

(١) المفتاح ١٠٢ ، وانظر : دلائل الإعجاز ١٢٦ ، الإيضاح ٦٦ .
(٢) المفتاح ١٠٢ .
(٣) الإيضاح ٦٦ .
(٤) شروح التلخيص ٢///١٤٧ .
(٥) المفتاح ١٠٢ ، الإيضاح ٦٧ ، شروح التلخيص ٢/١٥٤ .
(٦) المفتاح ١٠٢ وانظر : الكشاف ١/٢٩ ، الإيضاح ٦٧ ، شروح التلخيص ٢/١٥٥ .
(٧) الكشاف ١/٢٩ ، شروح التلخيص ٢/١٥٥ .
(٨) شروح التلخيص ٢/١٥٦ .
(٩) الكشاف ١/٣٠ وانظر : الإيضاح ٦٧ (دون نسبة) ، شروح التلخيص ٢/١٥٧ ، ١٥٨ .
(١٠) المفتاح ١٠٢ ، الإيضاح ٦٧ ، شروح التلخيص ٢/١٥٩ ، ١٦٠ .
(١١) الإيضاح ٦٧ .

وكان لابن الأثير موقفه من الاختصاص ، فقد رفض أن يُقال إن التقديم كله لغرض الاختصاص – وهو موقف مغاير لموقف الزمخشرى من قبل – ثم قال : إن التقديم «يستعمل على وجهين : أحدهما : الاختصاص ، والآخر : مراعاة نظم الكلام ، وذاك أن يكون نظمه لايَحْسُنُ إلَّا بالتقديم ، وإذا أخّر المقدّم ذهب ذلك الحُسْنُ [(١)] ، ثم قال : إن «هذا الوجه أبلغ وأوكد من الاختصاص» [(٢)] ، وعلى هذا الأساس فقد عارض الزمخشرى فى قوله إن التقديم فى قوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ – الفاتحة ٥) للاختصاص ، وقال : إن التقديم هنا إنما هو «لمراعاة حسن النظم السجعى الذى هو على حرف النون ، ولو قال نعبدك ، ونستعينك ، لذهبت تلك الطلاوة ، وزال ذلك الحسن» [(٣)] ، ومن هنا فإنه لامعنى لتكلُّف البلاغيين في البحث عن الأهمية التى أوجبت الاختصاص فى قوله تعالى (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ .... – الحاقة ٣٠ – ٣١) لأنه إذا كانت الجحيم ناراً عظيمة ، فإن الدَّرْك الأسفل أعظم من الجحيم ، فكان ينبغي أن يُخَصَّ بالذكر دون الجحيم ، وإنما قُدّمت الجحيم وغيرها فى الآية لمكان نَظْم الكلام ، بل إن اختيار لفظة (الجحيم) دون غيرها من أسماء النار (السعير ، لظى ، جهنم ، إلخ) أولى بالاستعمال لأنها جاءت ملائمة لنَظْم الكلام [(٤)] . ومراعاة نظم الكلام عند ابن الأثير لاتقف عند (الفضيلة السجعيّة) بل تتعدّاها إلى غيرها ، وذلك مايتضح فى قوله تعالى (وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ – ... يس ٣٧) حيث قال سبحانه (الليل نسلخ منه النهار) ثم قال (والشمس تجرى) فاقتضى حُسْن النظم أن يقول (والقمر قدّرناه) ليكون الجميع على نسق واحد فى النظم ، ولو قال (وقدّرنا القمر منازل) ، لما كان بتلك الصورة فى الحسن» [(٥)] .

---

(١) المثل السائر ٣٩/٢ .

(٢) نفسه ٣٩/٢ وكذلك قوله سبحانه (**فأما اليتيمَ فلا تقهر** – الضحي ٩) خلافاً للبلاغيين .

(٣) انظر : المثل السائر ٤١/٢ .

(٤) المثل السائر ٤٠/٢ .

(٥) نفسه ٤١/٢ .

وابن الأثير بذلك يتّسع فيما جاء عند السيرافى من قبل ، وردّه عبدالقاهر ، وهو هنا يمسك الاختصاص بيد ، وحسن النظم بيد ، وكأنى بعبد القاهر كان يردُّ عليه ، فيما سَبق ، بأنه لايعلّل التقديم بالتوسعة مرة ، وبالعناية مرة . لكن رأى ابن الأثير له وجاهته ، لأنه يَحُدُّ - إلى قدر كبير - من تكلُّف البلاغيين طلباً للاختصاص . وإذا كان هذا موقف ابن الأثير ، فإن هناك من ردّ الاختصاص بالكلية من هؤلاء ابن الحاجب وأبوحيان (١) ، واستشهدوا على قولهم بآيات من القرآن الكريم ، وأجاب أحد شُرّاح التلخيص بأن الاختصاص لايكون لازماً بل غالباً (٢) .

أما الرضىّ فإنه يرفض أن يكون الغرض من التقديم الاهتمام ، وقال إن مايُعطى الأهمية هو الرفع لا التقديم (٣) إلّا أنه قال إن فائدةتقديم المنصوب على الفعل إما تخصيص المفعول بالفعل من بين مايمكن تعلُّقه به ، كقوله تعالى (بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ - الزمر ٦٦) ، أى : من دون الأصنام ، أو كون تعلُّق الفعل به أولى من سائر ماتعلق به ، نحو : زيداً ضربت ، وبكراً ، وعمراً، (٤) .

ثانياً : تقديم بعض معمولات الفعل على بعض

الغرض الأساسى فى هذه الأحوال عند السكاكى ومن تبعه - «كون العناية بما يُقدَّم أتم ، وإيراده فى الذكر أهم» (٥) .

ثم قسَّم العناية والاهتمام إلى قسمين :

أحدهما : أن يكون أصل الكلام التقديم ولامقتضَى للعدول عنه ، كتقديم الفاعل على المفعول والمفعول الأول على الثانى (٦) ، وفى هذا مرعاة للرتبة فلا يُقال إنه تقديم .

(١) انظر : شروح التلخيص ٢/١٥٢-١٥٤ ، همع الهوامع ٣/١٢ .
(٢) شروح التلخيص ٢/١٥٢ - ١٥٤ .
(٣) شرح الكافية ٢/١٩٣ .
(٤) نفسه ، وقد جعله (القصر) شرح الكافية ٢/١٦ مرة ، و(الحصر) شرح الكافية ١/١٨٢ مرة أخري .
(٥) المفتاح ١٠٢ .
(٦) المفتاح ١٠٢ ، الإيضاح ٦٧ ، ٦٨ وانظر : البرهان للزركشي ٣/٢٣٣ .

والثاني : أن تكون العناية بتقديمه ، والاهتمام بشأنه لكونه فى نفسه نُصْبَ عينك ، وأن التفات الخاطر إليه فى التزايد [١] ، وقد مثّل لذلك بأمثلة ، منها قوله : «كما تجدك إذا وارى قناع الهجر وجه من روحك فى خدمته ، وقيل لك ما الذى تتمنى ؟ ، تقول : وجه الحبيب أتمنّى ، فتقدّم ، أو كما تجدك إذا قال أحد : عرفت شركاءَ الله ، يقف شعرك فزعاً ، وتقول : لله شركاء ، وعليه قوله تعالى (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ – الأنعام ١٠٠) [٢] .

وهناك أغراض أخرى لتقديم المفعول نعرضها فيما يلى :

(١) الاهتمام المجرد عن التخصيص : كما تقول : العلمَ لزمتُ لأن الأهمَّ تعلُّق اللزوم بالعلم [٣] .

(٢) أن يكون فى التأخير إخلال بالتناسب كرعاية الفاصلة [٤] ومثال ذلك (ثُمَّ الجحيم صلّوه ...) [٥] .

ولايتنافى كون التقديم لرعاية الفاصلة وأن يكن للاهتمام [٦] ، أو الاختصاص [٧] أو تصحيح اللفظ [٨] .

(٣) «أن يكون التقديم لإرادة التبكيت ، والتعجيب من حال المذكور ، كتقديم المفعول الثانى على الأول فى قوله تعالى (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ – الأنعام ١٠٠) والأصل (الجن شركاء) ، وقدم لأن المقصود التوبيخ وتقديم الشركاء أبلغ فى حصوله» [٩] .

---

(١) المفتاح ١٠٢ ، الإيضاح ٦٩ ، البرهان ٣/٢٣٥ .

(٢) المفتاح ١٠٢ ، ١٠٣ ، الإيضاح ٦٩ أي علي القول بأن (لله شركاء) مفعولا (جعلوا) . وقد رفض القزويني أن يكون التقديم هنا لذلك الغرض : انظر الإيضاح ٧٠ .

(٣) شروح التلخيص ٢/١٥١ ، البرهان ٣/٢٣٥ .

(٤) الإيضاح ٦٨ ، شروح التلخيص ٢/١٥١ ، ١٥٢ ، البرهان ٣/٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٧٥ ، قال أحد شُرّاح التلخيص إن «مايُسمَّي في غير القرآن سجعة يُسمَّي في القرآن فاصلة رعاية للأدب» انظر : شروح التلخيص ٢/١٥١ .

(٥) شروح التلخيص ٢/١٥٢ .

(٦) نفسه والبرهان ٣/٢٧٥ .

(٧) نفس المصادر .

(٨) نفسه .

(٩) البرهان ٣/٢٣٦ وانظر ٣/٢٣٥ ، ٢٦٧ .

(٤) أن يكون التقديم لموافقة كلام السامع ، كما إذا قال : مَنْ أكرمت ؟ فتقول : زيداً أكرمت ، موافقة لتقديمه (مَنْ) التى هى المفعول لكونها استفهاماً[١].

(٥) لتصحيح اللفظ فى مثل (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ - الضحى ٩) لأن (أما) لاتليها الفاء ، وهو هنا لرعاية الفاصلة أيضاً ، لما قدمنا [٢] .

(٦) تعجيل التبرك ، كما تقول : النبى محمداً ﷺ تبعنا [٣] .

(٧) تعجيل الاستلذاذ ، كـ(ليلى أحببت) [٤] .

(٨) «تعجيل المسرة ، نحو : خيراً تلقى ، وتعجيل المساءة ، نحو : شراً يلقى صديقك» [٥] .

(٩) أو لاعتبار آخر مناسب [٦] .

مما سبق يتبيّن لنا موقف النحاة والبلاغيين من التقديم ، فالنحاة قدموا لنا أشكالاً للجملة واجبة ، وممتنعة ، وجائزة - على ما بينّا - وكان اهتمامهم بالصحة أو الخطأ فى التعبير ، من هنا جاءت أهمية بحثهم فى أغراض التقديم فى درجة تالية ، فأشاروا فقط - إلى أغراض التقديم إشارات عابرة ، وإن ظلت تلك الإشارات محور اهتمام البلاغيين ، يقول حمّادى صمّود متحدثاً عن النحاة واللغويين : «وقد اهتدوا ، خاصة سيبويه ، فى التقديم والتأخير إلى معنًى بلاغى هام أساسه عناية المتكلم بالمقدَّم ، ولفت النظر إليه ، وتنبيه المخاطب ، وتأكيد الكلام . ولقد كان رأيهم هذا قاعدة نقاش طويل شغل جُلَّ اللغويين ، والبلاغيين ، فمنهم من أخذ برأيه جملة كالسكاكى ، ومنهم من لم يرضه تمام الرضى كعبد القاهر الجرجانى [٧] ، ومنهم من رفض أن يكون لهذا الباب أصل فى البلاغة ، واعتبره مواضعة ثانية تركّبت على مواضعة أولى ، ثم أصبحت من كثرة الاستعمال قاعدة

---

(١) شروح التلخيص ١٥١/٢ .
(٢) نفسه ١٥٢/٢ .
(٣) نفسه ١٥١/٢ .
(٤) نفسه ١٥١/٢ .
(٥) الإيضاح ٦٨ .
(٦) وقد عرضنا آراءهما فيما سبق .

وسَـمْـتـاً فى الكلام ، وقـد ذهب إلى ذلك كل من أبى على الفـارسى وابن جنى»[1] .

أما البلاغيون فقد بحثوا عن سر الفصاحة فى الكلام فأرجع القاضى عبدالجبار ذلك إلى ثلاثة أشياء : أحدها الموقع ، أو التقديم ، والتأخير ، حيث يقول : «الذى به تظهر المزيّة ليس إلاّ الإبدال الذى به تختص الكلمات ، أو التقدُّم والتأخُّر ، الذى يختص الموقع ، أو الحركات التى تختص الإعراب ، فبذلك تقع المباينة» [2] ، ويتّضح من كلام عبدالجبار أن التقديم والتأخير – وهو ثالث ثلاثة فى ذلك – مما يتميز به كلام على كلام ، وأن له أثراً فى فصاحة الكلام .

والتمس عبدالقاهر ذلك فى التقديم والتأخير ، فقال فى بداية الباب «هو باب كثير الفوائد ، جَمُّ المحاسن ، واسع التصرُّف ، بعيد الغاية ، لايزال يفترُّ لك عن بديعة ، ويفضى بك إلى لطيفة ، ولاتزال ترى شعراً يروقك مسمعُهُ ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك ، أن قدم فيه شىء وحُوِّلَ اللفظ من مكان إلى مكان [3] .

إذن فقد عرف البلاغيون للتقديم أهميته ، ولذلك فقد بحثوا عن أغراض التقديم – ومن ذلك تقديم المفعول – فى التركيب ، ولم يهتمُّوا بالعلامة الإعرابية ، أو قوانين التقديم والتأخير التى قدَّمها النحاة بقدر ما اهتموا بما يفيده ذلك التركيب أو ذاك .

---

(١) التفكير البلاغي عند العرب ١١٩ ، ١٢٠ ، وانظر في رأي الفارسي وابن جني الخصائص ١/٢٩٥ .

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل ٢٠٠/١٦ .

(٣) دلائل الإعجاز ١٠٦ .

حذف المفعول به

تصوَّر النحاة العرب أن «أصول الكلام جملتان : فعل وفاعل ، ومبتدأ وخبر»[١] وأن الفعلِ والفاعل يستغنى كلٌ منهما بالآخر [٢] ، فالفعل إذن لابدَّ لهِ منِ فاعل إنْ لم يكن مظهراً فمضمرٌ [٣] ، لذا فالفاعل لايجوز حذفه [٤] ، فإذا حُذفَ قالوا إنه مضمر [٥] بل إنهم لايسمُّون إقامةماينوب عنِ الفاعل مقامه حذَفاً للفاعل، ويجعلون نائب الفاعل يكتسب أهمية الفاعل ، فلايُستغنَى عنه ، «لأنه مع الفعل جملة كالفاعل ، ولايستغنى عنه الفعل ، كما لايستغنى عن الفاعل» [٦] .

فى مقابل ذلك فإنِ النحاة قد تصوَّروا أن كل ماعدا الفعل والفاعل – فى الجملة الفعلية – فضلة يستغنى الكلام عنه ، ويصحُ دونه [٧] ، من هنا فقد جوَّز النحاة حذف المفعول لأنه فضلة يمكن الاستغناء عنه ، فلو أُسقِط لصحَّ الكلام دونه[٨] .

وإذا كان ابن جنى يشترط وجود الدليل على المحذوف ، فى قوله : «قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شىء من ذلك إلَّا عن دليل عليه ، وإلَّا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب فى معرفته» [٩] ، فإن من النحاة

---

(١) الأصول ٢٨٧/٢ وانظر : الكتاب ٢٣/١ وهذا ماتدور حوله أقوال النحاة .

(٢) انظر : المقتضب ١١٦/٣ وانظر ١١٣/٣ ، مجالس ثعلب ٤٤٦/٢ ، الأصول ١٠٢/١ ، الإيضاح للزجاجي ١١٩ ، الجمل ١١٢ .

(٣) الواضح ١٩٢ .

(٤) ولم يُجِزْ حذف الفاعل إلَّا الكسائي فيما نُسِبَ إليه . انظر : الجمل ١١٣ ، شرح السيرافي ٣٦٨/١ ، المقتصد ٣٣٧ ، الَرد علي النحاة ٩٤ ، ٩٥ وهو يدعم رأي الكسائي .

(٥) المقتصد ٣٣٧ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٤٠٥/١ وينسب ذلك للمبرد وانظر : المقتضب ٥٠/٤ .

(٧) انظر المقتضب ١١٦/٣ ، الأصول ٢٥١/٢ ، الجمل ١١٢ ، المقتصد ٤٥٧/١ شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٧ ، شرح ابن عقيل ١٥٥/٢ ، الهمع ٢٠٤/٢ .

(٨) انظر في ذلك : المقتضب ١١٦/٣ ، مجالس ثعلب ٤٤٦/٢ ، الأصول ٥٨/١ ، ٢٥١/٢ ، الجمل ١١٢ ، المقتصد ٤٥٧/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٢ ، ٧٠/٧ ، شرح الكافية ٢٩٢/٢ ، توضيح المقاصد ٥٣/٢ ، شرح ابن عقيل ١٥٥/٢ .

(٩) الخصائص ٢٦٠/٢ .

مَنْ لم يشترط الدليل لحذف المفعول [١] .

لقد فهم النحاة الفضلة عى أنها مايمكن الاستغناء عنه [٢] ، ولم يختلف عنهم فى ذلك إلَّا الخضرى الذى فهمها على أن «المراد بها ماليس ركناً فى الإسناد، وإن توَقَّفَ صحة الكلام عليه» [٣] ، ولنا أن نتساءل الآن عن أهمية ما أسموه (فضلة) للجملة وإذا كان النحاة قد لحظوا دلالة الفعل على الفاعل ، وأنه لايستغنى أحدهما عن الآخر فإنهم قد لاحظوا أيضاً أن بالفعل دلالة على المفعول ، إن لزوم المفعول به للفعل هو الفارق بين الفعل اللازم والفعل المتعدِّى ، فالفعل اللازم ليس به دلالة على المفعول به ، بينما نجد تلك الدلالة فى الفعل المتعدِّى ، يقول سيبويه : «قولك : قد ذهب ، بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب ، وإذا قلت ضربَ عبدُالله ، لم يستبنْ أن المفعول زيد أو عمرو» [٤] ، فالفعل المتعدِّى إذا ذُكر، دلَّ على أن له فاعلاً ومفعولاً ، من هنا كان فى اقتضاء الفعل للمفعول دلالة على حذفه [٥] .

وقد عرف البلاغيون العلاقة بين الفعل والمفعول [٦] ، وقالوا : «إن الغرض من ذكرها (المفاعيل) مع الفعل إفادة تلبُّسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك» [٧] ، وهذا ماجعل الدكتور تمام حسان يقول : إن المنصوبات قيود على علاقة الإسناد ، فالمفعول به مثلاً ، هو الذى جعلنا لانفهم الضرب – فى جملة ضرَبَ زيدٌ عمراً على إطلاقه بل من جهة وقوعه على المفعول به (عمراً) [٨] ، فإذا لم يذكر المفعول به ، فُهِم الضرب على إطلاقه [٩]، وعلى ذلك ، فمعنى الفضلات المحذوفة لو كان مقصوداً وحُذفت دون دليل يدلُّ عليها ، لأدّى

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٥٣ ، المغني ٢/٦٠٣ .
(٢) انظر هامش ٨ .
(٣) حاشية الخضري ١/١٩٠ .
(٤) الكتاب ١/٣٤ وانظر : المقتضب ٣/١١٦ .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٩ .
(٦) انظر : دلائل الإعجاز ١٥٣ .
(٧) شروح التلخيص ٢/١١٩ .
(٨) اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٥ .
(٩) وانظر في ذلك : المقتضب ٣/١١٦ .

ذلك إلى الإخلال بقصد المتكلم، [١] ، فلايصحُ الكلام حينئذ دون المحذوف ، أو الدلالة عليه .

ومما يؤيِّد القول بأهمية المفعول للجملة تلك الحالات التى يمتنع فيها حذف المفعول [٢] ونعرضها فيما يلى :

(١) لايحذف المفعول المجاب به كقولك : زيداً ، فى جواب (مَنْ ضربتَ؟) [٣] ، إذ لايحصل عندئذ جواب [٤] ، لأن المطلوب تعيينه لايجوز حذفه [٥] .

(٢) لايحذف المحصور فى مثل (ماضربتُ إلَّا زيداً) [٦] ، «لأنه يبقى الكلام دالًا على نفى الضرب مطلقاً ، والمقصود نفيه عن غير (زيد) فلايُفهم المقصود عند حذفه، [٧] ، فالحذف هنا ينافى الحصر [٨] .

(٣) يمتنع حذف المفعول إذا حُذِفَ عامله فى التحذير والاختصاص وغيره مثل: (إيَّاك والأسدَ) [٩] ، لئَلَّا يلزمَ الإجحاف [١٠] بحذف العامل وحذف المفعول.

(٤) إذا كان نائباً عن الفاعل ، لأنه يصير عمدة كالفاعل [١١] .

(٥) إذا كان متعجَّباً منه [١٢] ، وفيه خلاف فقد أجاز بعضهم حذفه إذا دلّ عليه دليل [١٣] .

---

(١) ظاهرة الحذف (طاهر سليمان حمودة) ١٩٩ .

(٢) نفسه .

(٣) انظر : التسهيل ٨٥ ، توضيح المقاصد ٢/٥٣ ، شرح ابن عقيل ٢/١٥٦ ، شرح التصريح ١/٣١٤ ، همع الهوامع ٣/١٤ ، شرح الأشموني ٢/٢٤٣ ، حاشية الصبَّان ٢/٩٤ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢/١٥٦ ، همع الهوامع ٣/١٤ .

(٥) شرح التصريح ١/١٣ .

(٦) انظر : هامش ٣ .

(٧) انظر : هامش ٤ .

(٨) شرح التصريح ١/٣١٤ .

(٩) التسهيل ٨٥ ، توضيح المقاصد ٢/٥٣ ، همع الهوامع ٣/٢١٤ شرح الأشموني ٢/٢٤٣ .

(١٠) همع الهوامع ٣/١٤ .

(١١) نفسه .

(١٢) نفسه .

(١٣) انظر : شرح ابن عقيل ٣/١٥١ – ١٥٣ ، همع الهوامع ٥/٥٩ .

(٦) فى الاشتغال [١] ، إذا كان المبتدأ غير «كل» والعائد المفعول نحو : زيدٌ ضربته» فلايقال اختياراً : زيدٌ ضربت بحذف العائد ، ورفع زيد ، بل يجب عند الحذف نصب (زيد) ، وفى المسألة خلاف عرضه السيوطى فى الهمع[٢].

(٧) فى بعض أمثلة التنازع نحو : ضربنى ، وضربتُه زيد [٣] .

(٨) فى بعض أمثلة حذف عائد الصلة ، فلايُحذَف العائد فى مثل جاء الذى أكرمته فى داره ، لأن حذفه يوهم أن العائد الضمير فى داره [٤] .

حالات حذف المفعول به :

قسم النحاة – بعد عبدالقاهر [٥] – المفعول المحذوف إلى نوعين :

أحدهما : أن يحذف لفظاً ويراد معنىً وتقديراً ، والثانى أن يُجعَل بعد الحذف نسياً منسيًا كأن فعله من جنس الأفعال المتعدية» [٦] .

وقد سُمّى النوع الأول : الحذف اختصاراً ، وفيه يُراد المحذوف لأن فى الكلام دليلاً عليه [٧] ، أمّا النوع الثانى : فسُمّى (الحذف اقتصاراً) ، وهو لايُراد[٨]، ولادليل عليه [٩] ، وقد سُمّى الاقتصار كذلك «للاقتصار على نسبة الفعل إلى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم» [١٠] ، وقد قال ابن هشام عن هذا النوع : إنه «لايسمى محذوفاً ، لأن الفعل يُنزّل لهذا القصد – أى لعدم نية المحذوف – منزلة مالا

---

(١) حاشية الصبان ٢/٩٤ .
(٢) همع الهوامع ٣/١٤ .
(٣) حاشية الصبان ٢/٩٤ وفي هذا المثال لايجوز حذف أي من المفعولين ، فلايقال (ضَرَبَ ، وضربتُه زيدٌ) ، أو (ضربني ، وضربتُ زيدٌ) .
(٤) حاشية الصبان ٢/٩٤ .
(٥) ذلك أن هذا التقسيم جاء أولاً عند عبدالقاهر في دلائل الإعجاز علي ماسنعرضه في أغراض حذف المفعول . وانظر : دلائل الإعجاز ١٥٤ .
(٦) المفصل ٥٣ ، ٥٤ .
(٧) المقرب ١/١١٤ المغني ٢/٦١١ ، حاشية الصبان ٢/٣٤ ، حاشية الخضري ١/١٦٢ .
(٨) المقرب ١/١١٤ .
(٩) المغني ٢/٦١١ ، حاشية الصبان ٢/٣٤ ، حاشية الخضري ١/١٦٢ .
(١٠) حاشية الصبان ٢/٣٤ .

مفعول له» [١] ، وهذا مانوافقه عليه لأنه إذا لم يكن دليل على الحذف، ولم يكن فى نية المتكلم ، فلا حذف فى الجملة ، وعلى هذا الأساس فهذا النوع لايدخل معنا فيما سنعرضه من حالات :

حالات الحذف اختصاراً :

أولاً : يُحذَف المفعول استغناء كما فى الحالات الآتية :

(١) حذف المفعول فى التنازع :

يجوز حذف المفعول فى التنازع فى مثل : ضربتُ ، وضربنى زيدٌ ، استغناء عنه لعلم المخاطَب [٢] ، يقول المبرد : «قولك : ضربت ، وضربنى زيد ، إذا أعملت الآخر فاللفظ معرّىً من المفعول فى الفعل الأول ، وهو فى المعنى عامل، وكان فى التقدير : ضربت زيداً ، وضربني زيد ، فحذف وجعل مابعده دالاً عليه» [٣] . ومثل ذلك ماقيل فى قوله تعالى : (والْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ - الأحزاب ٣٥) [٤] فقد حُذف مفعول (والحافظات) ، و(الذاكرات) اكتفاء بالمفعول الأول (فروجهم ، اللهَ) [٥]، وهذا الحذف جائز ، يقول مكي : «لو تأخّر المفعول إلى آخر الكلام لكان وجه الكلام : والذاكراته ، فلما تقدّم حسن حذف الضمير ، وإثباته فى الكلام جائز لتقدُّم ذكره» [٦] .

وقد يحذف المتعجَّب منه للتنازع أيضاً ، يقول الرضىّ : «يتنازع فعلا تعجُّب خلافاً لبعضهم ، نظراً إلى قلة تصرُّف فعل تعجُّب ، تقول : ما أَحْسَن ، وما أَكْرَمَ زيداً على إعمال الثانى ، وحذف مفعول الأول» [٧] .

---

(١) المغني ٢/٦١٢ .
(٢) الكتاب ١/٧٤ ، المقتضب ٤/٧٢ ، ٣/١١٢ ، الجمل ١١١ شرح السيرافي ١/٣٧٠ ، أمالي ابن الشجري ١/٣٢٣ .
(٣) المقتضب ٣/١١٢ وانظر : الجمل ١١١ .
(٤) الكتاب ١/٧٤ ، المقتضب ٤/٧٢ ، ٣/١١٢ الجمل ١١١ إعراب القرآن للنحاس ٢/٦٣٦ ، ٦٣٧ شرح السيرافي ١/٣٧٠ الواضح ١٩١ ، الإنصاف ١/٩٣ .
(٥) شرح السيرافي ١/٣٦٦ .
(٦) مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/٥٧٨ .
(٧) شرح الكافية ١/٨٢ ، ٨٣ .

كذلك يُحذَف المفعول المحصور مع إلّا فى التنازع ، يقول الرضىّ : «وإن كان المتنازع فيه منفصلاً ، نحو : ماضربت ، وما أكرمت إلّا إيّاك ، جاز أن يكن من باب التنازع ، وتكونَ قد حذفت المفعول مع إلّا من الأول مع إعمال الثانى ، أو من الثانى مع إعمال الأول» [١] .

ويجوز حذف مفعولى ظن فى التنازع ، «فإذا قلت : أعطيتُ ، وأعطانى زيدٌ درهماً ، وأعملت الثانى حذفت المفعولين من الفعل الأول ، وإن كانا يرادان فى المعنى ، لأن الفعل الثانى قد دلَّ عليهما ، والمفعولان أحدهما زيد والآخر الدرهم كأنك قلت : أعطيتُ زيداً درهماً ، وأعطانى زيد درهماً» [٢] ، كما يجوز حذف أحدهما [٣] ، أما مفعولا ظن فيُحذَف المفعولان نحو : ظننتُ وظنّنِى زيد شاخصاً [٤] ولايُحذَف أحدهما دون الآخر [٥] .

أما المتعدّى إلى ثلاثة فإنه يجوز فيه التنازع خلافاً للجرمى [٦] ، وفى مثل: أعلمتُ وأعلمنى زيد عمراً قائماً تكون مفاعيل الفعل الأول محذوفة على إعمال الفعل الثانى [٧] .

(٢) حذف مفعول المشيئة :

وقد مثّل لذلك عبدالقاهر بقول البحترى :

لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ ... كَرَماً وَلَمْ تَهْدِمْ مَآثِرَ خَالِدِ

فأصله : لو شئت أن لاتفسد سماحة حاتم لم تفسدها ، ثم حذف ذلك من الأول استغناء بدلالته فى الثانى عليه» [٨] .

---

(١) شرح الكافية ٧٨/٢ .
(٢) شرح السيرافي ٣٦٨/١ ، ٣٦٩ .
(٣) انظر : الجمل ١١٤ .
(٤) نفسه ١١٤ وانظر شرح السيرافي ٣٦٩/١ .
(٥) شرح السيرافي ٣٦٩/١ .
(٦) انظر : شرح السيرافي ٣٦٧/١ ، شرح الكافية ٨٢/١ .
(٧) شرح الكافية ٨٢/١ وقد كثرت التمارين غير العملية في هذا الباب خصوصاً في حديثهم عن التنازع مع المفعولين أو الثلاثة انظر : شرح ابن عقيل ١٦٧/٢ ، ١٦٨ .
(٨) دلائل الإعجاز ١٦٣ .

والحذف هنا لئلا يتكرر المفعول بغير داع ، وقد دلّ الدليل عليه ، وذلك ما يتّضح فى قول عبدالقاهر : «وحذف المفعول هنا ضرورى ، لأنك لو قلت : لو شئت أن لاتفسد سماحة حاتم ، لم تفسدها ، صرت إلى كلام غث ، وإلى شىء يَمُجُّه السمع ، وتعافه النفس»(١) .

وإنما حُذفَ مفعول المشيئة فى مثل ذلك ، لأنه المدلول عليه فى جواب (لو) (٢) فإذا انعدم الدليل على المحذوف ، فإنه لايُحذَف (٣) ، وذلك إذا كان المفعول أمراً عظيماً ، أو بديعاً غريباً ، فمن الأحسن ذكره ، وذلك فى مثل :

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِى دَماً لَبَكَيْتُهُ ... عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ (٤)

ومثل ذلك فى غياب الدليل قول الجوهرى :

فَلَمْ يُبْقِ مِنِّى الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِى ... فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِى بَكَيْتُ تَفَكُّراً

«فالبكاء الذى أراد إيقاع المشيئة عليه مطلق مبهم غير معدّى إلى (التفكّر) البتة ، والبكاء الثانى مقيّد ، مُعدّى إلى التفكّر . وإذا كان الأمر كذلك صار الثانى كأنه شىء غير الأول ، وجرى مجرى أن تقول : لو شئت أن تُعطى درهماً ، أعطيت درهمين . فى أن الثانى لايصلح أن يكون تفسيراً للأول» (٥) .

(٣) حذف عائد الصلة المنصوب :

يجوز حذف عائد غير الألف واللام ، إذا كان ضميراً متصلاً منصوباً بفعل، كقوله تعالى : (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً – الفرقان ٤١) أى : بعثه ، أو بوصف ، وهو قليل (٦) كقول الشاعر :

مَا اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ ... فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَاضَرَرُ

أى : مُولِيكَهُ (٧) .

(١) نفسه .
(٢) شروح التلخيص ١٣١/٢ ، ١٣٢ ، ١٣٧ .
(٣) نفسه ١٣٤/٢ ، ١٣٦ .
(٤) دلائل الإعجاز ١٦٤ ، وانظر : شروح التلخيص ١٣١/٢ – ١٣٣ .
(٥) دلائل الإعجاز ١٦٧ وانظر : شروح التلخيص ١٣١/٢ – ١٣٥ .
(٦) شرح ابن عقيل ١٧١/١ .
(٧) التسهيل ٣٤، همع الهوامع ٣٠٩/١ وانظر أيضاً: ظاهرة الحذف ٢٠٣ ، جملة الصلة١٣٦ .

واختلف في عائد صلة (أل) مثل : (الضاربها زيدٌ هندٌ) ، على أقوال :

أحدها : منع الحذف مطلقاً ، وعليه الجمهور .

الثاني : جواز الحذف مطلقاً كقوله :

مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى محمود عَاقِبَةٍ ... (وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرِ) (١) .

أي : المستفزه .

«الثالث : إن لم يدل عليه دليل لم يُجُزْ . لاتقول : جاءني الضارب زيدٌ ، لأنه لايُدرَى هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد ؟ ولا هل هو مذكر أو مؤنث ؟ . وإن دلَّ عليه دليل كان حذفه قبيحاً نحو : جاءني الرجل الضاربه زيدٌ ، وهو على قبحه في اسم الفاعل المأخوذ من متعدٍّ إلى ثلاثة أحسن منه في المتعدى إلى اثنين ، وفي المتعدّى إلى اثنين أحسن منه في المتعدّى إلى واحد» (٢) .

وقد ردَّ أبوحيان ذلك فقال : «وماعلَّل به قبحه من الإلباس يلزمه في جاءني مَنْ ضربتَ ولم يقل أحد بقبحه» (٢) .

الرابع : إن كان الوصف الواقع في صلتها مأخوذاً من متعدٍّ إلى واحد ، فالإثبات فصيح ، والحذف قليل ، نحو : الضاربه زيدٌ ، والضاربُ زيدٌ . وإن كان من متعدٍّ إلى اثنين أو ثلاثة حسُنَ الحذف ، لأجل الطول ، والحذف من المتعدِّي لثلاثة أحسن منه فيما لاثنين نحو : جاءني الظانُه زيدٌ منطلقاً ، والمعطيه زيد درهماً والمُعلمُهُ بكرٌ عمراً منطلقاً ، وإن شئت : الظانُّ ، والمعطى ، والمعلم» (٢) .

الخامس : أنه خاص بالضرورة (٣) .

فإن كان العائد المنصوب مُنفصلاً لم يَجُز حذفه (٤) ، وذلك في حالتي التقديم مثل : جاء الذي إيَّاه أكرمت ، والحصر مثل : جاء الذي لم أُكرم إلَّا إيَّاه ، لفوات الغرض من التقديم أو الحصر ، ويجوز حذفه لغرض لفظي ، ومثال ذلك

---

(١) مجهول القائل وعجزه من حاشية الخضري ٧٢/١ .

(٢) الهمع ٣٠٨/١ .

(٣) انظر : الهمع ٣٠٧/١ ، ٣٠٨ .

(٤) شرح ابن عقيل ١٧١/١ ، جملة الصلة ١٣٦ .

قوله تعالى : (فَاكِهِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ - الطور ١٨) ، أي آتاهم إيَّاه [١] .

(٤) حذف عائد الصفة :

قد يُحذَف العائد من الصفة على الموصوف إذا كانت الصفة فعلاً مثل :

فَمَا أَدرِي أَغَيَّرَهُمْ تناءٍ .. وَطُولُ العَهْدِ ، أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

أراد : أصابوه فحذف الهاء ، وهو يريدها [٢] .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

حَمَيْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ .. وَمَا شَيءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ [٣]

(٥) حذف العائد على المبتدأ من جملة الخبر :

وهو قليل ، ومثاله قول الشاعر :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي .. عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

أراد أصنعه [٤] ، قال سيبويه «ولا يحسن في الكلام أن يَجْعَلَ الفعلَ مبنياً على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول ، حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول، ومن حال بناء الاسم عليه ، ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام» [٥] ويفهم من كلام سيبويه أن الحذف جائز في الشعر وإن كان ضعيفاً ، وأنه لا يحسن لأنه إذا حُذِفَت الهاء من مثل (زيد ضربته) كان الفعل مهيئاً لعمل النصب في (زيد) ، وذلك ما عبر عنه السيوطي في أحد شرطيه للحذف ، بأن لا يؤدي الحذف إلى رجحان عمل آخر ، بأن يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل ، وقطعه عنه ، فقد يؤدي حذف العائد إلى تسليط الفعل على نصب الاسم المقدَّم ، أما الشرط الثاني فهو وجود الدليل على المحذوف [٦] .

---

(١) انظر : جملة الصلة ١٣٦ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٦ ، ٩٠ .
(٣) مغني اللبيب ٦٣٣/٢ .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٦ ، المغني ٦٣٣/٢ .
(٥) الكتاب ٨٥/١ .
(٦) همع الهوامع ١٧/٢ وانظر تفصيل هذه المسألة ١٦/٢ ، ١٧ .

(٦) يُحذَفُ المفعول أيضاً بعد نفى العلْم ونحوه :

نحو (أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لاَّ يَعْلَمُونَ – البقرة ١٣) ، أى : أنهم سفهاء، (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِن لاَّ تُبْصِرُونَ – الواقعة ٨٥) أى لا تبصروننا (١) .

(٧) حذف المضاف :

حكى سيبويه عن العرب قولهم : (صِدْنَا قَنَوَيْنِ) (٢) وتقديرها عنده (صدنا وَحْشَ قَنَوَيْنِ) (٣) .

ويتبيَّن من تقديره أنه يقدر مفعولاً (مضافا) محذوفاً هو (وحش) ثم يقول فى مكان آخر «فلما حذفت المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف، لأنه صار فى مكانه فجرى مجراه» (٤) .

ويُفهَم من قوله هذا أن المضاف إليه يأخذ حكم المضاف المحذوف ، فيقع عليه الفعل ، (أى يتعدّى إليه) ويأخذ علامته الإعرابية . والمضاف إنما يحذف تخفيفاً (٥) ويدل عليه المضاف إليه الذى قام مقامه (٦) . وقد تبع النحاة سيبويه فى ذلك (٧) ، حتى قال ابن عقيل «يحذَف المضاف لقيام قرينة تدل عليه ، ويقام المضاف إليه مقامه ، فيعرب إعرابه» (٨) .

وقد كثُر حذف المضاف (٩) ، وشاع فى القرآن الكريم تقديرهم له (١٠) ، إلَّا أننا نلاحظ أن كثيراً مما يقدَّر فيه مضاف محذوف من قِبل النحاة لايوجد فيه

---

(١) مغني اللبيب ٢/٦٣٣ ، ظاهرة الحذف ٢٠٥ .
(٢) جبلان تلقاء الحاجر لبني مرَّة ، أو تثنية قناً وعوارض . هامش . الكتاب تحقيق هارون ٢١٣/١ .
(٣) الكتاب ٢١٣/١ وانظر ٥٣/١ .
(٤) الكتاب ٢٤٧/٣ .
(٥) نفسه .
(٦) معاني القرآن للزجاج ١٥٠/٢ .
(٧) المقتضب ٣٥١/٤ ، الكامل ١٥١/١ ، معاني القرآن للزجاج ١٥٠/٢ .
(٨) شرح ابن عقيل ٧٦/٣ .
(٩) انظر : الخصائص ٤٥٢/٢ .
(١٠) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤١/١-٩٤ .

مبرر قوى يدعو إلى هذا التقدير ، فضلاً عن أن التقدير يمكن أن يحدد من المعنى الذى يراد به أن يكون أكثر عموماً واتساعاً» (١) ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها: قولهم فى قوله تعالى : (قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ - آل عمران ٣١) ، التقدير : تحبون دين الله (٢) ، ومثله : (وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ - يس٦٩) أى وماعلمناه صناعة الشعر (وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ - القصص١٢) أى: ثدى المراضع (٣) ، و(أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ- التوبة ١٩) ، أى : صاحب سقاية الحاج(٤) ، فلامقتضى لتقدير المضاف فى هذه الأمثلة وغيرها (٥) .

وقد اختلف النحاة والبلاغيون ، بل والأصوليون فى جواز القياس على ذلك فقد اشترط «المبرد (ت٢٨٥) لجوازه وجود دليل على المحذوف من عقل أو قرينة، نحو : (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ - يوسف ٨٢) أى أهلها ، قال : ولايجوز على هذا أن تقول: جاء زيد ، وأنت تريد : غلام زيد ، لأن المجىء يكون له ولادليل فى مثل هذا على المحذوف (٦) واشترط ابن جنى (ت٣٩٢هـ) لذلك فهم السامع لقصد المتكلم حيث يقول «وهذا باب إنما يصلحه ويفسده المعرفة به . فإن فهم عنك فى قولك : ضربت زيداً أنك إنما أردت بذلك ضربت غلامه أو أخاه أو نحو ذلك جاز ، وإن لم يفهم عنك لم يجز» (٧) ، وهو بذلك يربط الحذف بالموقف ، وهو ماجاء عند عبدالقاهر (ت٤٧١هـ) - من بعده - حيث قال إنه يتعلق بغرض المتكلم فـ«لو رأيت (سَلِ القريةَ) فى غير التنزيل لم تقطع بأن ههنا محذوفاً ، لجواز أن يكون كلام رجل مر بقرية قد خرجت ، وباد أهلها فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً ومذكراً أو لنفسه متعظاً ومعتبراً : سل القرية عن أهلها وقل لها ماصنعوا ؟ ، على حد قولهم: سل الأرض من شق أنهارك ، وغرس أشجارك ، وجنى ثمارك ، فإنها إن لم تجبك حواراً ، أجابتك اعتباراً» (٨) .

---

(١) ظاهرة الحذف ٢٠٩ .

(٢) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٦/١ .

(٣) نفسه ٧١/١ .

(٤) نفسه ٩٣/١ .

(٥) ظاهرة الحذف ٢١٠ .

(٦) ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص٣٢ ، عن البرهان للزركشي ١٤٦/٣ .

(٧) الخصائص ٤٥٢/٢ .

(٨) أسرار البلاغة ٣٤٦ .

ويقصر ابنِ القيم تقدير المضاف على الضرورة ، لأن ذلك يتعلق بالأحكام[١] وإذا فُتِحَ هذا الباب فسد التخاطب ، وتعطلّت الأدلّة [٢] .

واشترط الأزهرى للقياس أن لايستبد القائمُ مقامِ المضاف بالإعراب – فى المعنى [٣] ومثّل له بقوله تعالى : (وأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ – البقرة ٩٣) [٤]. وإذا كان حذف المضاف من المجاز [٥] فإن ابنِ سنان يمنع القياس عليه لأن المجازِ لايقاس عليه فلا يصحُّ أن تقول – ضربت زيداً ، وتريد غلام زيد ، «وإنما يُحذَفُ المضاف، ويقام المضاف إليه مقامه فى موضع دون موضع بحسب مايتفق من فهم المقصود ، وزوال اللبس والإشكال» [٦] وإذا تأمّلنا أقوال النحاة والبلاغيين والأصوليين فيما عرضناه . وجدنا أنهم يكادون يتفقون على أمر واحد وهو شرط وضوح غرض المتكلم أو المعنى وعدم اللبس سواء منهم من أجاز القياس ومن منعه .

حذف المفعولين أو أحدهما :

أكثر النحويين على جواز حذف مفعولى ظنّ معاً [٧] ، يقول ابن عصفور : «يجوز فى هذه الأفعالِ – ظَنَّ وأخواتِها – حذف المفعولين اختصاراً واقتصاراً ، فمن الاختصار قول الكُميت :

بِأىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ... تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَىَّ وتَحْسَبُ

أى : وتحسب حبّهم عاراً على ، ومن الاقتصار قولهم : مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ ، أى تقع منه خيْلَةٌ» [٨] .

---

(١) انظر في أمثلة مايتعلّق بالأحكام . إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٧٩/١ ، ٨٠ .

(٢) بدائع الفوائد ٢٤/٣ عن ظاهرة الحذف ٢١٠ .

(٣) شرح التصريح ٥٥/٢ ، همع الهوامع ٢٩٠/٤ .

(٤) همع الهوامع ٢٩٠/٤ .

(٥) ويتّضح المجاز في مثل قوله تعالي (فسالت أودية بقدرها – الرعد ١٧) أي : سالت مياه أودية . انظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٩/١ .

(٦) سر الفصاحة ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٧) انظر : الكتاب ٣٩/١ ، ٤٠ ، معاني القرآ للزجاج ٢٤٦/١ ، شرح السيرافي ٢٨٧/١ المفصل ٢٦١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٧ ، المقرب ١١٦/١ .

(٨) المقرب ١١٦/١ .

والشواهد القرآنية على ذلك كثيرة [١] ، من ذلك قوله تعالى (وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ – البقرة ٧٨) ، وقوله تعالى : (أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰ – النجم ٣٥)

أما عن حذف أحد المفعولين ، فقد اشترط النحاة – كما قدمنا فى ظن وأخواتها أَلَّا يُقتصَر معها على أحد المفعولين دون الآخر [٢] ، وقد علَّل سيبويه ذلك بقوله : «إنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تُبيِّن ما استقر عندك من حال المفعول الأول ، يقيناً كان أوشكّاً ، وذكرت الأول لتعلِم الذى تُضيف إليه ما استقرَّ له عندك مَنْ هو . فإنما ذكرت (ظننت) ، ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكّاً ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك ، أو تقيم عليه فى اليقين» [٣] .

ويشرح السيرافى ذلك بقوله : «وإنما يُذكَر الأول ليُعْلَمَ صاحبُ القصة المشكوك فيها ، أو المتيقَّنة ، ولابد من ذكر الثانى ، لأنه المعتمد عليه فى اليقين أو الشك» [٤] .

ومعنى ذلك أن المفعول الأول لايُحذَف لأنه هو المتحدَّث عنه إذ هو المبتدأ فى الأصل ، أما الثانى فلأن فيه الفائدة ، إذ هو الخبر فى الأصل ، وإذا كان أصل هذين المفعولين المبتدأ والخبر ، فإنهما متلازمان لايُحذَف أحدهما دون الآخر حتى يُعرَف المتحدَّث عنه ، ولاتغيب الفائدة [٥] . أما حذف أحد المفعولين اختصاراً (أى لدليل) ، فإنه جائز على ضعف عند كثير من النحاة ، يقول ابن عصفور : «أما حذف أحدهما – أى مفعولى ظن ، فلايجوز اقتصاراً ، ويجوز اختصاراً فى ضعف من الكلام ، ومنه قول عنترة :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ – فَلَا تَظُنِّى غَيْرَهُ – ... مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ [٦]

---

(١) انظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/٤٠٥ ومابعدها .

(٢) الكتاب ١/٣٩ ، المقتضب ٣/٩٥ ، ١١٣ .

(٣) الكتاب ١/٤٠ .

(٤) شرح السيرافي ١/٢٨٧ وانظر ١/٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٥) انظر في ذلك : المقتضب ٣/٩٥ ، ١٨٩ ، ١١٣ ، ١١٤ ، الأصول ١/٢١٧ المقتصد ١/٤٩٩، ٦٠٧ شرح المفصل ابن يعيش ٧/٦٤ شرح الكافية ١/٨٠ ، حاشية الصبان ٢/٣٤ حاشية الخضري ١/١٣٨ .

(٦) من معلقة عنترة . انظر : شرح القصائد السبع للأنباري ٣٠١ .

أى فلا تظنى غيره واقعاً منى» [١] . ومما استشهد به الرضى على ذلك قول الشاعر :

لاتَخِلْنَا علَى غَرَاتِكَ ، إنَّا ... طَالَ مَاقَدْوَشَى بِنَا الأعْدَاءُ

أى لاتخلنا أذلاء ، فحذف ثانى المفعولين [٢] ومن الشواهد القرآنية على ذلك ، قوله سبحانه (وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ من فَضْلِه هُوَ خَيْراً لَّهُم – آل عمران ١٨٠) ، أى بخلهم هو خيراً فحذف المفعول الأول [٣] .

وفى رأيى أنه لامعنى لتضعيف هذا الحذف ، لأنه قد جاء فى الشعر وكثر فى القرآن ، بخاصة إذا كان ذلك يدفعهم إلى تضعيف بعض القراءات [٤] أما أعطى فيجوز الاقتصار معها على الفاعل دون المفعولين ، ويجوز الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر [٥] ، تقول : أعطيت زيداً ، ولاتذكر ما أعطيته .. وأعطيت درهماً ، ولاتذكر من أعطيته ، وتقول : كسوت زيداً ، وكسوت جبة ، أما السكوت على الفاعل وترك ذكر المفعولين ، فلاشبهة فى جوازه ، وذلك قولك : أعطيتُ ، وكسوتُ [٦] ، ومثال حذف أحد مفعوليها ، قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ

---

(١) المقرب ١١٦/١ ، ١١٧ ، شرح ابن عقيل ٥٦/٢ ، ٥٧ وانظر في ذلك أيضاً : أمالي ابن الشجري ٣٠٥/١ ، شرح الكافية ٨٠/١ ، الجامع الصغير ٧٣ ، حاشية الصبان ٣٤/٢ حاشية الخضري ١٣٨/١ ، ١٦٢ .

(٢) شرح الكافية ٨٠/١ .

(٣) نفسه وانظر أيضاً في تلك الشواهد : معاني القرآن للفراء ٢٥٩/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ١٧٤/١ ، ٣٨٠ ، ٦٣٨ ، مشكل إعراب القرآن ١٨٠/١ ، ١٨١ ، ٢٦٥ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٥٥٢/٢ ، ٥٥٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٠٥/١ ، التبيان ٦٣/١ .

(٤) فقد ضعّفوا قراءة (يَحْسَبَنَّ) بالياء في قوله تعالي : (لايحسبن الذين كفروا معجزين في الأرض – النور ٥٧) فمنهم من قال أنه لحن ، ومتهم من أجازه علي ضعف . انظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٥٢/٢ ، معاني القرآن للفراء ٢٥٩/٢ .

وهذه القراءة هي قراءة ابن عامر وحمزة وإدريس وأبي حيوة . انظر في ذلك : معجم القراءات القرآنية ٢٦٧/٤ ومصادره .

(٥) انظر : المقتضب ١٨٨/٣ ، الأصول ٢١١/١ ، المفصل ٢٦١ المقتصد ٦٠٨/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٧ ، شرح الكافية ٥٢/٢ .

(٦) المقتصد ٦٠٨/١ .

يُعْطِيكَ رَبُّكَ – الضحى ٥) (١) .

وقد جاز حذف أحد المفعولين مع (أعطى) ، «لأن الفائدة واقعة به وحده تقول : أعطيت زيداً ، ولاتذكر ما أعطيته ، فيكون كلاماً تاماً مفيداً ، وتقول أَضْرَبْتُ زيداً ، ولاتقول لمن أَضْرَبْتُه» (٢) ويُفهم من تمثيل ابن السراج بـ (أَضْرَبْتُ زيداً) ، أن سائر الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين بوسيلة من وسائل التعدية تقاس على (أعطى وأخواتها) (٣) .

الحذف مع المفاعيل الثلاثة

اختلف النحاة فى حذف المفاعيل الثلاثة أو أحدهما أو اثنين منها أيّما اختلاف ، فقد منع سيبويه الاقتصار على مفعول واحد منهم ، حيث يقول : «لايجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ، لأن المفعول ههنا كالفاعل فى الباب الأول الذى قبله فى المعنى» (٤) ، وقد تبعه المبرد فى ذلك، فقال «ولايجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض» (٥) ، وعلّل ذلك ، بأن «المعنى يبطل العبارة عنه ، لأن المفعولين ابتداء وخبر ، والمفعول الأول كان فاعلاً ، فألزمه ذلك الفعلَ غيرُه» (٦) .

وأجاز مكى «أن يُقتصَر على واحد ولايُقتصَر به على اثنين دون الثالث»(٧)، وقد تبعه في ذلك العكبرى ، فقال : إن حذف الثانى والثالث جائز ، ومثّل بقوله تعالى : (قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ – التوبة ٩٤) ، (٨) أمّا إذا ذُكِر الثانى لَزِم بذلك ذكر الثالث (٩) .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٧٢٥/٣ مشكل إعراب القرآن ٨٢٤/٢ ، وانظر أمثلة أيضاً في : إعراب القرآن للنحاس ٥٥٤/١ ، ١٤٢/٢ ، مشكل إعراب القرآن ١١٣/١ ، ١١٤ .

(٢) الأصول ٢١١/١ وانظر الجمل ٢٧ .

(٣) انظر في أمثلة الحذف مع تلك الأفعال : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٠٥/٢ ، ٤٠٦ .

(٤) الكتاب ٤١/١ .

(٥) المقتضب ١٢٢/٣ .

(٦) نفسه .

(٧) مشكل إعراب القرآن ٣٣٥/١ .

(٨) التبيان ٦٥٥/٢ .

(٩) نفسه .

وقال ابن عصفور «يجوز فى هذه الأفعال حذف المفعولات الثلاثة اقتصاراً واختصاراً ، أما حذف اثنين منها أو واحد فجائز اختصاراً وغيرجائز اقتصاراً»[١] .

وقد فصَّل السيوطى مذاهب النحاة فى حذف هذه المفاعيل ، أو بعضها اقتصاراً (أى لغير دليل) ، فقال : «أحدها : وعليه الأكثر ، منهم المبرد [٢] وابن كَيْسَان ورجّحه ابن مالك ، وخطّاب : يجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخَرَيْن أو الآخَرَيْن بشرط ذكر الأول ، كقولك : أَعْلَمْتُ كبشَك سميناً بحذف المُعْلَم ، أو أَعلَمتُ زيداً بحذف الثاني والثالث ، إن لم يَخلُ الكلام من فائدة ، بذكر المُعْلَم به فى الصورة الأولى ، والمُعْلَم فى الثانية .

الثانى : وعليه سيبويه وابن الباذش ، وابن طاهر ، وابن خروف ، وابن عصفور [٣] لايجوز حذف الأول ، ولا الاقتصار عليه ، وحذف الآخَرَيْن ، بل لابد من الثلاثة لأن الأول كالفاعل فلا يُحذَف ، والآخران كهما فى باب ظنّ وقد منع هؤلاء حذفها فيه اقتصاراً .

الثالث : وعليه الشلوبين : يجوز حذف الأول فقط مع ذكر الآخَرَيْن نحو : أَعْلَمْتُ كبشَك سميناً ، ولايجوز حذف الآخَرَيْن دون الأول ، ولاحذف الثلاثة ، ولاحذف الأول وأحد الآخَرَيْن ، ولاحذف أحد الآخَرَيْن فقط .

الرابع : وعليه الجرمى واختاره ابن القوّاس يجوز حذف الآخَرَيْن فقط ، لأنهما فى حكم مفعولى ظن ، دون الأول لأنه فى حكم الفاعل» [٤] .

وفى رأيى أنه يجوز حذف أحد هذه المفاعيل أو اثنين منها أو ثلاثتها[٥] بشرط إفادة الكلام ، وعلى ذلك لايُحذَف الثانى أو الثالث وحده لأن ذلك يتعارض مع شرط الإفادة ، وهذا يتفق إلى حدٍّ كبير مع المذهب الأول.

---

(١) المقرب ١/١٢٢ وانظر شرح ابن عقيل ٢/٦٥ .

(٢) وهذا مخالف لرأي المبرد في المقتضب الذي عرضناها أعلي هذه الصفحة .

(٣) هذا الرأي مخالف لما عرضناه لابن عصفور أيضاً .

(٤) همع الهوامع ٢/٢٥٠ ، ٢٥١ .

(٥) أجاز ابن عصفور حذف المفاعيل الثلاثة اقتصاراً أو اختصاراً انظر : نص المقرب السابق وانظر هامش ١ وأجاز السيوطي حذفها لدليل اختصاراً ، انظر الهمع ٢/٢٥٠ .

أغراض حذف المفعول

يضع عبدالقاهر (ت٤٧١) قاعدة هامة – يتبعه البلاغيون والنحاة فيها[١] يضبط بها حذف المفعول ، تلك القاعدة هى أن حال الفعل مع المفعول الذى يتعدّى إليه حاله مع الفاعل . فكما أنك إذا قلت : ضرب زيد ، فأسندت الفعل إلى الفاعل ، كان غرضك من ذلك أن تُثْبِتَ الضَّرْبَ فعلاً له ، لا أن تُفيد وجوب الضربِ في نفسه وعلى الإطلاق – كذلك إذا عدّيت الفعل إلى المفعول فقلت : (ضرب زيد عمراً) كان غرضك أن تفيد القِياس الضرب الواقع من الأول بالثانى ووقوعه عليه» [٢] ، ثم يقول إنه «إذا أُريد الإخبار بوقوع الضرب ووجوده فى الجملة من غير أن يُنسب إلى فاعل أو مفعول ، أو يُتعرّض لبيان ذلك ، – فالعبارة أن يقال : (كان ضَرْبٌ) ، أو (وَقَعَ ضَرْبٌ) ، أو (وُجِدَ ضَرْبٌ) [٣] .

وعبدالقاهر بذلك يُفرّق بين ثلاثة أساليب ، الأول : إثبات الفعل فى نفسه كقولك (وَقَعَ ضَرْبٌ) ، إذا أردت أن تثبت الضرب فى نفسه دون أن تتعرض لفاعل أو مفعول ، والثانى : إثبات الفعل للفاعل دون التعرض لذكر المفعول ، كقولك (ضرب زيد) ، فالفعل وإن كان متعدّياً ، فإنك لاتريد إلّا أن تُثْبِتَ أن زيداً قد حدث منه ضرب ، أما الثالث : فهو أن تذكر المفعول لتعلم السامع من المضروب ، فتقول (ضَرَبَ زيدٌ عمراً) .

هذه الأساليب الثلاثة جاءت مع الفعل المتعدّى ، وهو مايوضّح لنا أغراض الناس من ذكرهم للفعل المحذوف إلى قسمين كبيرين :

أحدهما : أن يكون مراد المتكلم من ذكر الفعل المتعدّى – الاقتصار على إثبات معنى الفعل للفاعل من غير أن يتعرّض لذكر المفعول ، فيكون الفعل المتعدّى كاللازم في أنك لاترى له مفعولاً لا لفظاً ولاتقديراً [٤] ، ويُمثّل لذلك بقولهم (فلان يحلُّ ويعقِدُ ، ويأمر وينهى ، ويضرُّ وينفع) ، فالمعنى هو إثبات الفعل

---

(١) انظر : المفصل ٥٣ ، ٥٤ ، الإيضاح للقزويني ٦١ ، شروح التلخيص ١١٩/٢ ومابعدها مغني اللبيب لابن هشام ٦١١/٢ ، ٦١٢ ، البرهان ١٦٢/٣ ، ١٧٥ .

(٢) دلائل الإعجاز ١٥٣ وانظر : الإيضاح ٦١ ، شروح التلخيص ١١٩/٢ .

(٣) نفس المصادر والصفحات .

(٤) وهذا القسم هو مايسمّي عند النحاة بالحذف اقتصاراً – انظر ماسبق .

للفاعل دون التعرض لذكر المفعول ، وكأنك قلت : صار إليه الحال والعقد .... إلخ، ومثله قوله تعالى : (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ - الزمر ٩) المعنى : هل يستوى من له علم ومن لاعلم له ؟ من غير أن يقصد النص على معلوم (١) .

فإذا ذُكِرَ المفعول فِي مثل هذه الحالة ، فإن ذلك ينقض الغرض ، ويُغيِّر المعنى لأنك إذا قلت : هو يعطِي الدنانيرَ ، كان غرضك بيان جنس ما تناوله الإعطاء لا الإعطاء فى نفسه ولم يكن كلامك مع مَنْ نفى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه ، بل من أثبت له إعطاء إلَّا أنه لم يُثْبِتْ إعطاء الدنانيرِ(٢)، وهو بذلك يفرِّق بين ذكر المفعول ، وحذفه بأن ذكره إنما هو لبيان جنس (المعطى أو المضروب أو المأكول ... إلخ) ، ويكون ذلك مع مَنْ قد ثبت عنده أن هناك (إعطاءً أو ضرباً أو أكلاً ... إلخ) من الفاعل ، أما مَنْ لم يَثْبُتْ عنده ذلك ، فإنه لايكفيه ذلك بلى إنما يحتاج إلى حذف المفعول حتى تثبت الفعل للفاعل .

وفى هذا القسم لايكون للفعل مفعول يمكن النص عليه (٣) «ولايقدر لأن المقدَّر فى حكم المذكور» (٤) و«يكون المتعدى حينئذ بمنزلة اللازم ، فلايذكر له مفعول لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار تعلُّقه بالمفعول» (٥) ، ولهذا قال ابن هشام إنه لايسمى محذوفاً ، لأن الفعل ينزَّل منزلة ما لامفعول له(٦) .

والغرض من حذف المفعول فى هذا النوع - عند السكَّاكى (ت٦٢٦) - هو «القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ، ذهاباً فى نحو : فلان يعطى إلى معنى يفعل الإعطاء» (٧) ، أو «القصد إلى التعميم والامتناع على أن يقصره السامع على مايذكر معه دون غيره مع الاختصار» (٨) .

---

(١) دلائل الإعجاز ١٥٤ .
(٢) دلائل الإعجاز ١٥٥ .
(٣) نفسه .
(٤) الإيضاح للقزويني ٦١ .
(٥) نفسه .
(٦) مغني اللبيب ٦١٢/٢ وانظر : البرهان للزركشي ١٧٦/٣ .
(٧) المفتاح ٩٩ .
(٨) نفسه .

أما الزركشى(ت٧٩٤) فقدجعل الغرض من الحذف إما البيان بعد الإبهام – كما فى فعل المشيئة (١) – أو المبالغة بترك التقييد : نحو : (هو يحيي ويميت – يونس ٥٦) (٢) .

القسم الثانى : أن يكون المفعول معلوماً إلَّا أنه يُحذَف لدليل الحال عليه(٣) وينقسم إلى قسمين :

أحدهما : جلَيٌّ لا صنعة فيه . ومثاله «أصغيت إليه» ، أى (أذنى) (وأغضيتُ عليه) ، أَى (جفنى) (٤) ، والغرض من حذف المفعول فى هذا القسم هو مجرد الاختصار (٥) .

الثانى : خَفِيٌّ تدخله الصنعة ، وهذا القسم يتنوَّع ويتفنَّن وأنواعه عند عبدالقاهر هى :

(١) أن يُخفى المتكلم ذلك المفعول المعلوم ويُوهم أنه لم يذكر الفعل إلَّا ليُثبت نفس معناه لاتعلُّقه بالفاعل أو المفعول ، ومثال ذلك قول البحترى :

شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ ... أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِ

فالشاعر «يمدح خليفة هو المعتز ويُعرِّض بخليفة هو المستعين ، فأراد أن يقول إنِ محاسن المعتز وفضائله يكفى فيها أن يقع عليها بصر ويعيها سمع حتى يعلَم أنه المستحق للخلافة (٦) وقد وصل البحترى إلى مايريد ، بأن جعل

---

(١) سيأتي ذلك بعد .

(٢) البرهان للزركشي ٣/١٧٨ .

(٣) وهذا ماسُمِّي عند النحاة بالحذف اختصاراً – انظر البحث فيما سبق .

(٤) دلائل الإعجاز ١٥٥ .

(٥) الإيضاح للقزويني ٦٤ ، شروح التلخيص ٢/١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ .

(٦) دلائل الإعجاز ١٥٥ ، ١٥٦ . ومعني كلامه أن المتكلم هنا يريد أن يوهم السامع أنه لم يذكر الفعل إلَّا لأنْ يُثبتَ نفس معناه ، أو بمعني آخر يُوهِم السامع أنه يريد أن يجعل المتعدِّي بمنزلة اللازم ، وهذا ماجعل القزويني ينقل هذا النوع إلي القسم الأول وهو تنزيل المتعدِّي منزلة اللازم (انظر : الإيضاح ٦٢) وقد اشتبه الأمر هنا علي القزويني ، لأن هذا النوع ليس الفعل فيه بمنزلة اللازم ، بل هو إيهام من المتكلم للسامع بأن الفعل المتعدِّي بمنزلة اللازم . والفرق بين القسمين الكبيرين عند عبدالقاهر هو قيام القرينة في أحدهما وإمكان تقدير المفعول ، وعدم قيام القرينة في الآخر أو إمكان تقدير المفعول لأن الفعل كأنه لازم .

الفاعل شيئاً عاماً (مبصر ، واع) ، حتى يوهم السامع أنه يريد أن يُثبت الفعل في نفسه دون – تعلُّق بفاعل أو مفعول .

(٢) أن يكون غرض المتكلم أن تتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل وتَخلُص له، وتنصرف بجملتها وكما هي إليه ،[1] وقد مثَّل لذلك بأمثلة منها قول عمرو بن معدى كرب :

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُمْ ... نَطَقْتُ ، وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّتِ

فالشاعر قد حذف المفعول ليُثبت أنه كان للرماح إجرار ، وحبس للألسن عن النطق ، وأن يصحح وجود ذلك ، ولايفيد ذلك ذكر المفعول لأنه إذا ذُكر المفعول جاز أن يتوهَّم أنه لم يَعْنَ بأن يُثبت للرماح إجراراً ، بل الذى عناه أن يُبيِّن أنها أجرَّته هو من حيث كونه مفعولاً مخصوصاً لأن الفعل قد يُذكر والغرض منه ذكر المفعول ، فأنت إذا قلت : أضربتَ زيداً ؟ كنت قد أنكرت وقوع الضرب على زيد بالذات ، لاحدوث الضرب من المخاطب[2] .

ويفيد هذا النوع إلى جانب ذلك (التعميم) ، وهو مايُفهَم من قول عبدالقاهر: «واعلم أن لك فى قوله (أجرَّت) ، و(ملَّت)[3] فائدة أخرى زائدة على ماذكرت من توفير العناية على إثبات الفعل ، وهى أن تقول : كان من سوء بلاء القوم ومن تكذيبهم عن القتال مايَجُرُّ مثله ، وما القضية فيه أنه لايتفق على قوم إلّا خرس شاعرهم فلم يستطع نُطقاً ، وتعديتك الفعل تمنع من هذا المعنى»[4] .

ويفهم من نص عبدالقاهر أن المفعول قد حُذفَ فى هذه الحالة لغرض آخر مع الأول وهو إفادة أن يُفْهَم المفعول المحذوف عاماً ، وهذا ما أسماه السَّكاكى : القصد إلى التعميم ، والامتناع على أن يقصره السامع على مايذكر معه دون غيره مع الاختصار ، ومثَّل له بأمثلة منها : فلان يُعطى ويمنع ، وقوله تعالى :

(١) نفسه ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٢) نفسه ١٥٦ .

(٣) هذه اللفظة من أبيات مثَّل بها عبدالقاهر لم نذكرها حتي لانطيل ، انظر دلائل الإعجاز ١٥٨.

(٤) مفتاح العلوم ٩٩ .

(وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ - يونس ٢٥) [١] ، وقد شَبَّه القزوينى التعميم هنا بالتعميم فى (قد كان منك مايؤلم أى ما الشرط فى مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان)[٢] وهذا نفسه ماجاء عند عبدالقاهر [٣] .

(٣) ومن هذا القسم الحذف للاستغناء :

(أ) فى التنازع مثل (أكرمتُ وأكرمَنِى عبدُ الله) [٤] ، ومثَّل لذلك بقول البحترى: قَدْ طَلَبْنَا، فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِى السُّؤْ ... دَدِ وَالْمَجْدِ، وَالْمَكَارِمِ مِثْلاً

المعنى : قد طلبنا لك مِثْلاً ثم حذف ، لأن ذكره فى الثانى يدلّ عليه، ثم يوضح الغرض من الحذف هنا ، فيقول : إن «الأصل فى المدح والغرض بالحقيقة هو نفى الوجود عن (المِثْل) ، فأما (الطلب) ، فكالشىء يذكر ليبنَى عليه الغرض ، ويؤكَّد به أمره . وإذا كان هذا كذلك ، فلو أنه قال : (قد طلبنا لكِ فى السؤددِ والمجدِ والمكارمِ مِثْلاً فلم نجده) لكان يكون قد ترك أن يوقع نفس الوجود على صريح لفظ (المِثْل) ، وأوقعه على ضميره ، ولن تبلغ الكناية مبلغ التصريح أبداً»[٥] .

وقد أجازوا فى هذا النوع غرضاً آخر للحذف ، هو ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له ، تعظيماً له أن يكون له مِثل ، وذلك لأن الطلب بالفعل إنما يكون فيما يُمكن وجوده ، فإذا وُجِد بطلب المثل كان فى الكلام إقرار بأن له مثلاً ، لأن العاقل لايطلب المحال [٦] ، كما أن فى ذلك قصداً إلى المبالغة فى التأدُّب حتى كأنه لايجوز وجود المثل له ليطلبه [٧] .

---

(١) مفتاح العلوم ٩٩ ، الإيضاح للقزويني ٦٤ ، شروح التلخيص ٢/١٤٠ .
(٢) الإيضاح للقزويني ٦٤ .
(٣) دلائل الإعجاز ١٦٠ .
(٤) انظر ماكتبناه عن التنازع فيما سبق .
(٥) دلائل الإعجاز ١٦٨ .
(٦) شروح التلخيص ٢/١٤٠ .
(٧) انظر : الإيضاح ٦٤ ، شروح التلخيص ٢/١٤٠ .

(ب) حذف مفعول المشيئة الغرض من حذف المفعول فى هذه الحالة هو (البيان بعد الإبهام) ، بقول عبدالقاهر : إن «فى البيان إذا ورد بعد الإبهام ، وبعد التحريك له ، أبداً لطفاً ونبلاً لايكون إذا لم يتقدم مايحرك. وأنت إذا قلت : (لو شئت) علم السامع أنك قد علقت هذه المشيئة فى المعنى بشىء ، فهو يضع فى نفسه أن ههنا شيئاً تقتضى مشيئته له أن يكون أو أن لايكون . فإذا قلت : (لم تفسد سماحة حاتم) عرف ذلك الشىء» [1] وقد تابع القزوينى وشُرّاح التلخيص عبدالقاهر فى أن ذلك هو الغرض من حذف مفعول المشيئة [2] أما السكّاكى فقد جعل الغرض هنا مجرد الاختصار [3] .

(٤) قد يُحذَف المفعول ، لأن غرض المتكلم «أن يُوقِعَ المعنى فى نفس السامع إيقاعاً يمنعه به من أن يتوهّم فى بدء الأمر شيئاً غير المراد ، ثم ينصرف إلى المراد» [4] ، وهذا ماسمّاه القزوينى وشُرّاح التلخيص دفع التّوهُّم أو دفع توهُّم إرادة غير المراد [5] وقد مثّل عبدالقاهر لذلك بقول البحترى :

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّى مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ ... وَسَوْرَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظْمِ

ثم قال . لو أظهر المفعول ، فقال : سورة أيّام حززن اللحم إلى العظمِ . لجاز أن يقع فى وهم السامع إلى أن يجىء إلى قوله (إلى العظم) أنّ هذا الحزّكان فى بعض اللحم دون كله ، وأنه قطع مايلى الجلد ولم ينته إلى مايلى العظم ، فلما كان كذلك ترك ذكر اللحم ، وأسقطه من اللفظ ليبرئ السامع من هذا الوهم ، ويجعله بحيث يقع المعنى منه فى أُنُف الفهم (أوله) ، ويتصور فى نفسه من أول الأمر أن الحزّ مضى فى اللحم حتى لم يردّه إلّا العظم» [6] .

---

(١) دلائل الإعجاز ١٦٤ جاء ذلك في تعليقه علي بيت البحتري : لو شئتَ لم تُفسدْ سماحةَ حاتمٍ كرماً ولم تهدْم مآثر خَالدِ .

(٢) الإيضاح ٦٣ ، شروح التلخيص ٢/١٣١ .

(٣) مفتاح العلوم ٩٩ ، ١٠٠ الإيضاح ٦٤ ، ٦٥ .

(٤) دلائل الإعجاز ١٧٢ .

(٥) الإيضاح ٦٤ ، شروح التلخيص ٢/١٣٦ .

(٦) دلائل الإعجاز ١٧٢ .

وقد جاءت عند البلاغيين أغراض أخرى نعرضها فيما يلى :

(١) الرعاية على الفاصلة [١] مثل قوله تعالى (وَالضُّحَىٰ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ - الضحى ١-٣) [٢] فلم يقل وما قلاك رعاية لختم هذه الفاصلة بالألف كما قبلها وما بعدها [٣] قد يكون الغرض هنا الاختصار أيضاً [٤] ، وذكر السيد الصفوى وجهاً أحسن وهو ترك مواجهته عليه الصلاة والسلام بإيقاع (قلى) الذى معناه (أبغض) على ضميره ، وإن كان منفياً لأن النفى فرع الإثبات فى التعقُّل [٥] ، ويجوز اجتماع عدة من الأغراض فى مثال واحد [٦] .

(٢) استهجان (أى استقباح) ذكره ، كقول عائشة رضى الله عنها «كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ، فما رأيت منه ولا رأى منى» أى : ما رأيت منه العورة ولا رآها منى [٧] .

(٣) ثم ترك البلاغيون الباب مفتوحاً للاجتهاد فى هذه الأغراض ، حيث قالوا : إن الحذف قد يكون لاعتبار من الاعتبارات المناسبة للترك [٨] ومن هذه الاعتبارات ، إخفاؤه عن السامعين خوفاً عليه أو منه كما يقال الأمير يُحبُّ ويُبغض عند قيام قرينة عند المخاطب دون بعض السامعين على أن المراد يحبنى ويبغض ذلك الحاضر ، فيقوله المتكلم خوفاً على نفسه أن يؤذَى حينئذ على نسبة محبة الأمير إليه ، أو خوفاً من السامعين أن يؤذَى منهم بنسبة

---

(١) الفاصلة في النثر ما أُتِيَ به من الكلام ليقابل مثله فإن التُزِم فيه الختم بحرف فهو سجعة. انظر : شروح التلخيص ١٤٣/٢ .

(٢) انظر : مفتاح العلوم ١٠٠ ، الإيضاح ٦٤ ، شروح التلخيص ١٤٣/٢ ، البرهان للزركشي ١٦٧/٣ .

(٣) شروح التلخيص ١٤٣/٢ .

(٤) نفسه ، انظر الكشاف ٢٦٣/٤ .

(٥) نفسه .

(٦) نفسه .

(٧) وقيل يحتمل أن يكون حذف المفعول هنا للمبالغة في التستُّر اللفظي موافقة للتستُّر الحسي وهذا غير الاستهجان قطعاً لأن الشيء قد يناسبه الستر من غير أن يكون في ذكره استهجان شروح التلخيص ١٤٤/٢ .

(٨) مفتاح العلوم ١٠٠ .

بُغض الأمير إليهم ، ومنها التمكُّن من إنكاره إن مسَّت الحاجة إلى الأفكار كما يُقال لعَنَ اللهُ ، وأَخْزَى، ويُراد : (زيدٌ) عند قيام القرينة عليه ليمكن الإنكار للمتكلم إن نُسب إليه لعْن زيد وطُولِب بموجبه ، لأن الإنكار مع القرينة عليه المجردة أمكن من الإنكار عند التصريح ، ومنها تعيينه كما يقال نحمد ونشكر، أى الله تعالى ، لتعيُّن أنه المحمود، ومنها إدِّعاء التعيُّن ، كما يُقال نخدم ، ونعظِّم ، والمراد الأمير لا دِّعاء تعيُّنه وأنه لا يستحق ذلك فى البلد غيره ومنها إيهام صونه عن اللسان ، أوصون اللسان عنه كما نقول فى الأولِ نمدح، ونُعظِّم ، ونريد النبى صلى الله عليه وسلم عند قيام القرينة ، فلا يذكر تعظيماً له من أن يجرى على اللسان ، وفى الثانى نستعيذ ، ونلعن أى الشيطان ، فيُحذَف لصون اللسان عنه إهانة له [1] .

وكما اجتهد البلاغيون فى البحث عن هذه الأغراض ، فإن النحاة قد بحثوا عنها أيضاً ، وإن جاء ذلك فى إشارات عابرة .

مثل :

(١) حذف المفعول لمعرفة السامع [2] .

(٢) عند إرادة الإبهام [3] .

(٣) لطول الاسم فى العائد [4] .

(٤) لأنه رأس آية [5] .

وقد تبع المتأخرون من النحاة البلاغيين ، فقسَّم الأزهرى تلك الأغراض إلى :-

(أ) أغراض لفظيَّة : كتناسب الفواصِلِ ، وكالإيجاز والاختصار فى مثل قوله تعالى : (فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا ولَن تَفْعَلُوا – البقرة ٢٤) ، والأصل لم تفعلوه .

---

(١) شروح التلخيص ٢/١٤٤ ، ١٤٥ .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١/٢٣٣ ، ٣/٧١٦ ، ٦٨٩ ، أمالي ابن الشجري ١/٣٢٣ .

(٣) انظر : المصدر السابق وقد علَّل بذلك حذف مفعول المشيئة ٣/٥٥٠ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣/١٥٩ ، ٣٣٩ .

(٥) نفسه .

(ب) أغراض معنوية : كاحتقاره نحو : (كَتَبَ اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ – المجادلة ٢١) : أي : الكافرين [١] ، أو استهجانه ، ومثَّل بقول عائشة السابق [٢] – وقد جاءت عند السيوطي أغراض أخرى اشترك في بعضها مع البلاغيين وهي :

(١) تضمين المتعدّى معنى اللازم مثل (وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي – الأحقاف ١٥) أي الطف بي فيهم .

(٢) إلا يذان بالتعميم نحو : (يُحْيِي وَيُمِيتُ – البقرة ٢٥٨ وغيرها) يُعطي ويُمنع ويصلُ ويقْطَعُ ... إلخ [٣] .

(٣) الإيجاز في (وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا – التغابن ١٦) .

(٤) المُشاكلة في (وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنتَهَىٰ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ – النجم ٤٢ ، ٤٣) .

(٥) العِلْم في ((فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا– البقرة ٢٤) ، والجَهْل في قولك (وِلدت فلانة) وأنت لا تدري ما ولدت .

(٦) عدم قصد التعيين في (وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا – الفرقان ١٩) .

(٧) التعظيم في (كَتَبَ اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي – المجادلة ٢١) .

(٨) الخوف في : أبغضْتُ في الله ، ولا تذكر المبغوض خوفاً منه [٤] .

وبهذا يتبيَّن أن البلاغيين كانت لهم الباع الطولى في هذه الأغراض ، وما جاء عند النحاة لم يكن إلَّا إشارات أو تبيين سبب الحذف ، ثم تأثر المتأخرون بما جاء عند البلاغيين واهتمام البلاغيين بذلك دون النحاة يرجع إلى ما قدَّمناه في أغراض التقديم [٥] .

---

(١) انظر : البرهان ٣/١٦٤ .

(٢) انظر : شرح التصريح ١/٣١٤ شرح الأشموني ٢/٢٤٣ .

(٣) البرهان ٣/١٦٤ .

(٤) انظر : همع الهوامع ٣/١٤ .

(٥) انظر ماقدمناه في أغراض التقديم .

خاتمـــة

خاتمة البحث

لقد بدأت البحث بهدف محدد ، هو جمع أقوال النحاة فى كل ما يَخُصُّ المفعول به من قضايا أصلية وفرعية ، ثم مناقشة تلك الأقوال فى محاولة للكشف عن تفسير الظاهرة موضع البحث .

وقد قمت بجمع هذه الأقوال ، وأضفت إليها آراء المحدثين وحاولت أن أناقش الجميع دون أن أنحاز إلى هذا أو ذاك ، ولم أتعمد مخالفة القديم أو الحديث ، وإن كنت قد اخترت رأى الكوفيين فى كثير من المواضع – من ذلك تطبيق قولهم بالخلاف على نصب المفعول به ، والمتعجَّب منه والمستثنى ، وكذلك اختيار رأيهم فى المنصوب الثانى لظن – فإننى لست ببصرى ولا كوفى .

وقد حاولت أن أضفى على مناقشات النحاة شيئاً من الحيوية التى تُخَفِّفُ جفاف المادة العلمية .

كما حاولت الالتزام بالتسلسل التاريخى ومحاولة رد الرأى إلى صاحبه ما أمكن ذلك .

لقد كان علىَّ أن أجمع كلَّ ما يَخُصُّ المفعول به . وقد جمعته فكشف لى ذلك عما يأتى :-

أولاً : – جمعت مصطلحات المفعول به وعرضتها – بمنهج حددته فى موضعه من البحث – ثم خرجت بالنتائج التالية :

(١) تعددت المصطلحات التى تدل على مفهوم المفعول به ، فاختلفت باختلاف النحاة ، كما تعددت عند النحوى الواحد ، وحاولت أن أعلل لحدوث ذلك .

(٢) تعددت المفاهيم التى يدل عليها المصطلح الواحد ، مما قد يوقع فى اللبس .

(٣) استعمل النحاة المصطلحين الأساسيين (مفعول ، ومفعول به) بنفس القدرمن الشيوع تقريباً منذ سيبويه حتى الآن .

ثانياً : حاولت كشف العلاقة بين المفعول به والمفاعيل الأخرى وبينه وبين سائر

المنصوبات كلٌ على حده ، وقد كشف ذلك عن أقوال للنحاة لم تكن لتظهر لو أهملنا هذا الموضوع باعتباره أنه قد يُبْحَثُ فى تعدُّد أوجه الإعراب بصفة عامة أو فى بحث العلاقة بين المنصوبات ، على أن العلاقة (أو التأويل) بين المنصوبات المختلفة من الموضوعات التى تستحق الدراسة ، وقد كشف عنها إدراجى هذه الجزئية فى البحث .

ثالثاً : أنواع المفعول به : حاولت جمع هذه الأنواع فى فصل واحد إلاأنه كانت هناك قضايا أخرى تَشُدُّ كل مجموعة من الأنواع إليها .

فعرضت : التعجب ونزع الخافض والمجرور ونائب الفاعل فى موضع من البحث وحاولت مناقشة كل نوع من هذه الأنواع ، وعرضت أنواعاً أخرى للمفعول به عند حديثى عن حذف الفعل ، لأنها أنواع تُنْصَبُ بالفعل المحذوف ، من ذلك(ما أُضْمِرَ عامله على شريطة التفسير) وقد تعرَّضت لكيفية تقدير المفسِّر ، ومكانَ تقديره ، وحالات تقديره ، ثم عرضت قول الكوفيين فى ذلك وهو أن الناصب الفعل الظاهر وقد تقدم عليه المنصوب ، وخرجت بأن تقدير الفعل (مُقَدَّماً) إنَّما يفيد التوكيد ، أما أن نجعل الفعل الظاهر هو الناصب فإن ذلك يفيد الاختصاص ، وكون هذه الأمثلة من التقديم أو التقدير إنما هو منوطٌ بغرض المتكلم من الأسلوب .

ومن ذلك المنادى ، وقد اختلفوا فى كونه مفعولاً به ، كما اختلفوا فى تفسير حالاته الإعرابية المختلفة ، وقد اخترت تفسيراً يربط بين العلامة الإعرابية واستعمال الأسلوب .

وارتبط بالنداء أسلوب الاختصاص فعرضت له ولأقسامه وأغراضه .
ومن ذلك التحذير والإغراء فقد عرضت تعريفهما ، وصورهما ، واختلاف النحاة فى ناصب (المحذور) وتقدير الفعل فى الأسلوبين .

ومن ذلك المنصوب فى المدح والذم ، وقد ربطت بينه وبين قطع النعت وأساليب أخرى ، وقد حلَّلت ذلك وعرضت ما خُرِّج عليه من آيات قرآنية عند النحاة .

ثم عرضت لأنواع أخرى من المفعول به ارتبطت بتعدد المفعول به ،

وذلك ما جاء فى بحث أشكال مفعولى ظن ، وقسّمتها بحسب تعليق تلك الأفعال إلى : ما جاء مع التعليق ، وما جاء مع غير التعليق ، كذلك ما جاء فى دراسة الحكاية وكون المحكىّ فى موضع نصب بفعل القول أو مرادفه ، وكذلك ما جاء فى دراسة إجراء القول مجرى الظن .

رابعاً : عرضت خلافات النحاة حول عامل المفعول به ، وذهبت إلى أن ما نريده من العامل إنما هو تحديد المعنى النحوى ، ورأيت أن ما يحدده فى حالة المفعول به ، وعلى ذلك فرأىُ البصريين بأن العامل هو الفعل أو شبهه أرجح الآراء. ثم عرضت ما قاله النحاة عن الفعل العامل ووقفت عند ثلاثة أشياء هى :

(١) تقسيم النحاة الفعل إلى متعدٍّ ولازم تقسيم تنقصه الدقة ، لأن هناك نوعاً من الأفعال يتعدى مرة ولا يتعدى أخرى قال به النحاة أنفسهم .

(٢) عرضت وسائل تعدية الفعل وقلت رأيى فيها .

(٣) عرضت لحذف الفعل – أقسامه وما سبّبهُ من أساليب – ثم ختمت حذف الفعل بعرض آراء النحاة مؤيدين ومعارضين فى القديم والحديث، ورفضت أن يُقالَ بتقدير الفعل فى كل حالة أو يُرفضَ فى كل حالة ، فرفضت تقديرالفعل تفسيراً للعلامة الإعرابية ، بينما يمكن تقديره لغرض معنوى ، وطبقت ذلك على الأساليب التى عرضتها من قبل .

خامساً : حاولت بحث العلاقة بين المشتقات والمفعول به من جهة ، والعلاقة بين المشتقات والفعل من جهة أخرى لأن النحاة قد عرفوا تَشَابُهاً بين المشتقات والفعل جعلوه سبباً فى عمل المشتقات فى المفعول به ، كان ذلك الشَّبَهُ أيضاً – السببَ فى ظهور ما سُمّى عند النحاة بشروط العمل، كشروط عمل اسم الفاعل أو المصدر ، وقد نتج ذلك عن قولهم بالأصلية والفرعية ، كذلك عرضت حالات عمل كل مشتق على حده ، وأقسامه.

سادساً : وكما أشبه الاسم الفعل فعمل عمله ، هناك بعض الحروف التى أشبهت

الأفعال فنابت عنها ، من ذلك : (إنّ وأخواتها) التى قال النحاة إنها تشبه الأفعال ، لذا فهى تعمل عملها ، فالمنصوب بها مُشَبَّه بالمفعول والمرفوع مُشَبَّه بالفاعل ، إلا أنها تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله ، ويذهب أحد الباحثين إلى أن المنصوب بها مفعول به ويؤيد ذلك بنصوص فى اللغة العبرية ، عرضت كل ذلك وناقشته وأدليت فيه برأيى .

ومن ذلك (أما) الشرطية التى جعلها النحاة نائبة عن الفعل ، وقد تنصب المفعول الصريح عند الكوفيين ، وقد أوضحت أن (أما) لا تأثير لها فى إعراب الاسم بعدها ، كما قالوا إن أداة النداء وأداة الاستثناء تنوب عن الفعل ، وقد عرضت أقوال النحاة فى ذلك وناقشتها .

سابعاً : أفرد النحاة العرب أنواعاً من الأفعال بأحكام خاصة تنفرد بها فى علاقتها مع منصوباتها ، من بينها ما سُمّى بـ (أعطى وأخواتها) وقد حاولت أن أثبت أن هذه الأفعال لاتنفرد عن غيرها بخصوصية ما ، وقلت إننا نستطيع أن نوزع دراستها دون أن نحكم بأن المنصوب الثانى مفعول ثان فى كثير من الأحوال فقد يكون ذلك المنصوب تمييزاً ، وقد يكون مفعولاً ثانياً تعدّى إليه الفعل بوسيلة من وسائل التعدية – مثل غيره – وهو حينئذ يكون قد درس فى دراسة وسائل التعدية .

ثم عرضنا بعد ذلك لتعدد المفعول به مع (ظن وأخواتها) ، وقد اختلف القدماء حول المنصوب الثانى لها ، وكثرت الأقوال فى الدراسات الحديثة ، لكننى اخترت رأى الكوفيين وهو أن المنصوب الثانى حال ، وليس مفعولاً ثانياً ، وحاولت البرهنة على ذلك ، برد اعتراضات البصريين التى قالوا فيها إن المفعول الثانى قد لا تنطبق عليه شروط الحال ، كما حاولت أن أثبت أن المنصوب الثانى والحال أصلهما واحد هو الخبر ، ثم بيّنتُ أن هذه الأفعال لاتختلف عن غيرها مما يتعدى إلى مفعول واحد وإلى منصوب ثان هو الحال ، وما دفعنى إلى اتّباع هذا الرأى أنه يعفينا من إحصاء هذه الأفعال والاختلاف حول حصرها ومعانيها ، كما أوضحت ، وفى هذا تيسير للنحو واطراد

للقواعد النحوية .

ثم بحثت أشكال مفعولى ظن والحكاية بالقول ومرادفه وإجراء القول مجرى الظن ، وقد لمحت علاقة بين (الحكاية وإجراء القول مجرى الظن وإلغاء أفعال القلوب ، وتتلخص هذه العلاقة في أن فعل القول الأصل فيه أن يكون للحكاية ، وقد ينصب المفعولين إذا نوى به- مع استيفاء شروطه - معنى الظن ، وفعل الظن الأصل فيه أن ينصب المفعولين ، ويجوز أن يكون للحكاية أيضاً - وهو ما سماه النحاة إلغاءً .

ثم بحثت التعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وبينت اختلاف النحاة فى عدد الأفعال التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، ثم بيّنت أن المفعول الثالث هو الثانى مع (ظن) وقد زاد بوسيلة من وسائل التعدية ، على أن هذه الأفعال لم تأت متعدية إلى ثلاثة مفاعيل صحيحة ، كما لاحظ ذلك أحد النحاة .

ثامنـــاً : ثم تعرضت بعد ذلك لقضية التقديم والتأخير ، فأوضحت أولاً وسائل اللغات للتمييز بين المعانى النحوية المختلفة (كالفاعلية والمفعولية مثلاً) وتبين أن المحافظة على الترتيب ، إنما هى وسيلة من هذه الوسائل ، حيث يمكن الاستغناء عن العلامة الإعرابية ، كما يمكن استعمال وسائل أخرى مثل القرائن المعنوية ، وهذا ما حدث فى مثل : خرق الثوبُ المسمارَ وكسر الزُّجاجُ الحجرَ ، وظهر لنا أن اللغة العربية تستعمل أكثر من وسيلة للتمييز بين المعانى النحوية ، ومن بينها المحافظة على الرتبة .

ثم عرضت بعد ذلك أصل الترتيب عند النحاة ، ثم صور تقديم المفعول به ، فهو إما يتقدم على الفاعل وحده أو على الفعل والفاعل معاً ، وقد أوضحت تلك الصور وفروعها المختلفة من وجوب المحافظة على الرتبة ، أو وجوب مخالفتها أو جواز ذلك ، وبحثت فى جزئيات هذه الصور موضوعات مثل : المحافظة على الرتبة لأمن اللبس ، والحصر وأثره فى صور التقديم ، ثم بحثت بعد ذلك التقديم والتأخير بين المفاعيل المتعددة ، فأوضحت الأصل الذى افترضه النحاة

للترتيب، ثم صور تقديم المفعولين أحدهما على الآخر من وجوب تقديم أو امتناعه أو جوازه.

ثم بحثت مسألتين تتعلقان بالترتيب بين المفعولين ، إحداهما : الترتيب بين الضمائر المنصوبة ، والأخرى : إقامة أحد المفعولين مقام الفاعل .

أما عن أغراض التقديم فقد عرضت أقوال النحاة والبلاغيين فى ذلك ، وقد لاحظت تأثر كل من النحاة والبلاغيين بعضهم ببعض ، وكان منهجى فى العرض هو المنهج التاريخى ، ولم أفصل بين أقوال النحاة وأقوال البلاغيين ثم أوضحت الفرق بين وجهتى النظر النحوية والبلاغية ، فالنحاة يهتمون فى المقام الأول بالصحة والخطأ فى التعبير، من هنا جاءت أهمية بحثهم لأغراض التقديم فى درجة تالية ، فأشاروا – فقط – إلى أغراض التقديم إشارات عابرة ، وإن ظلت تلك الإشارات محور اهتمام البلاغيين الذين بحثوا عن سر الفصاحة فى الكلام ، فعرفوا للتقديم أهميته ، ولذلك بحثوا عن أغراض التقديم – ومن ذلك تقديم المفعول به – ولم يهتموا بالعلامة الإعرابية أو قوانين التقديم والتأخير التى قدمها النحاة بقدر ما اهتموا بما يفيده ذلك التركيب أو ذاك .

تاسعاً : أما عن حذف المفعول فقد عرضت أولاً قول النحاة بالفضلة وأنها ما يمكن الاستغناء عنه ، وقد لاحظت أن بالفعل المتعدى دلالة على المفعول كما أن به دلالة على الفاعل ، لذا فالفعل المتعدى يطلب الفاعل والمفعول ، كما أن اللازم يطلب الفاعل وحده ، وعرضت الأقوال فى ذلك فى القديم والحديث وعند البلاغيين ، وبينت حاجة الجملة إلى المفعول ، ثم عرضت حالات امتناع حذف المفعول وهى تؤيد ما ذهبت إليه .

ثم فصلّت حالات حذف المفعول به ، اقتصاراً واختصاراً واستعرضت فى ذلك أقوال النحاة والبلاغيين ، ثم بحثت حذف أحد المفعولين أو كليهما ، وبيان أسباب منع الحذف وقلت رأيى فى ذلك .

ثم عرضت حذف المفاعيل الثلاثة أو أحدها أو مفعولين منها وفصّلت الآراء فى ذلك .

ثم عرضت أغراض حذف المفعول عند عبد القاهر وتقسيمه لها ، مع محاولة لفهم ذلك فهماً جيداً ، والتعرض لإضافات البلاغيين ، ثم عرضت الأغراض الأخرى التى أضافها البلاغيون ، ثم عرضت الإشارات التى جاءت عند متقدمى النحاة – وقد عرضتها متأخرة لأنها لم تؤثر فى البلاغيين كما أثرت إشارات النحاة من قبل فى أغراض التقديم – ثم عرضت تأثر متأخرى النحاة بالبلاغيين فى عرضهم لأغراض حذف المفعول ، وتقسيمهم لهذه الأغراض ثم خرجت بأن البلاغيين كانت لهم الباع الطولى فى هذه الأغراض ، وما جاء عند النحاة لم يكن إلا إشارات أو تبييناً لسبب الحذف ، ثم تأثر المتأخرون بما جاء عند البلاغيين ، واهتمام البلاغيين بذلك دون النحاة إنما يرجع إلى ما قدمت فى أغراض التقديم .

وبعد فأرجو أن أكون قد وفقت فى عرض الموضوع ، لانتائجه وإن كان ذلك لايغنى بحال عن قراءة الموضوع لأننى أعد كل مناقشة وكل رأى حاولت أن أطرحه فى موضعه ، جزءاً منى شكلته نتيجة المعاناة والسهر ، وإن كنت قد قصّرْتُ فى بعض الأشياء فذلك مبلغى من العلم وكلى أذن واعية لمن أراد أن يُسدى إلىَّ النصيحة ، والله أسأل أن يوفقنا جميعاً لما يحب ويرضى ، هو مولانا فنعم المولى ونعم النصير .

فهرس
مصادر البحث ومراجعه

(١) إبراهيم أنيس (الدكتور)

– من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو ، ط٥ ، ١٩٧٥م .

(٢) إبراهيم السّامرائى (الدكتور) .

– دراسات فى اللغة ، مطبعة العانى ، بغداد ١٩٦١م .

(٣) إبراهيم الشّمسان (الدكتور)

– الجملة الشرطية عند النحاة العرب ، مطابع الدجوى ، ط١ ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

– الفعل فى القرآن الكريم (تعديته ولزومه) ، دكتوراه ، آداب القاهرة ١٩٨٤ .

(٤) إبراهيم مصطفى .

– إحياء النحو ، لجنة التأليف والترجمة ١٩٣٧م .

(٥) ابن الأثير (ضياء الدين) .

– المثل السائر ، تحقيق الدكتور أحمد الحوفى ، والدكتور بدوى طبانة نهضة مصر ، جزءان (د.ت) .

(٦) أحمد عبدالباقى عباس .

– قرينة الرتبة وقيمتها فى النحو العربى ، رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة – بكلية دار العلوم ١٩٧٧م .

(٧) أحمد فارس الشّدياق .

– الجاسوس على القاموس ، مطبعة الجوائب بالقسطنطينية ١٢٩٩هـ .

(٨) أحمد مختار عمر (الدكتور) ، وعبدالعال سالم مكرم (الدكتور) .

– مُعجم القراءات القرآنية ، مطبوعات جامعة الكويت ط١ ،

١٩٨٢م/١٩٨٥م (٨ أجزاء) .

(٩) أحمد مكى الأنصارى (الدكتور) .

– أبو زكريًا الفرّاء ومذهبه فى النحو واللغة ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ، ١٩٦٤م .

(١٠) الأحوص الأنصارى .

– شعر الأحوص الأنصارى ، تحقيق عادل سليمان جمال ، طبعة وزارة الثقافة القاهرة ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م .

(١١) الأخطل .

– شعر الأخطل ، تحقيق الأب أنطون صالحانى اليسوعى ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٨١م .

(١٢) الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت٢١١هـ) .

– معانى القرآن ، تحقيق فائز فارس محمد الحمد ، الكويت ١٩٧٩م ط١ .

(١٣) أرسطو .

– فن الشعر ، ترجمة د. إبراهيم حمادة ، الأنجلو (د.ت) .

(١٤) الأزهرى (الشيخ خالد الأزهرى ت٩٠٥هـ) .

– شرح التصريح على التوضيح . وبهامشه حاشية الشيخ يس (ت ١٠٦١هـ)، عيسى البابى (د.ت) .

(١٥) أبو الأسود الدؤلى .

– ديوان أبى الأسود ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، المعارف ببغداد ١٣٨٤هـ .

(١٦) الأشمونى (نور الدين على بن محمد بن عيسى ت٩٢٩هـ) .

– شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك (المُسمَّى منهج السَّالك إلى ألفية ابن مالك) تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد ، النهضة المصرية ط٣

الجزءان ١ ، ٢ ، ١٩٧٠م .

- طبعة عيسى البابى الحلبى فى جزئين (د.ت) .

(١٧) الأصمعى (أبو سعيد عبدالملك بن قُرَيب بن عبدالملك ١٢٢-٢١٦هـ) .

- الأصمعيات تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبدالسّلام هارون ، دار المعارف ١٩٧٩م .

(١٨) الأعشى (ميمون بن قيس) .

- ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق د. محمد حسين ، مكتبة الآداب (د.ت) .

(١٩) الأعلم .

- جزء من كتاب النكت فى تفسير كتاب سيبويه حققه خالد عبدالكريم جمعة مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد ٢٩ الجزء الثانى .

(٢٠) امرؤ القيس .

- ديوان امرئ القيس ، حققه محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ١٩٨٤م .

(٢١) ابن الأنبارى (أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن أبى سعيد ت٥٧٧هـ) .

- أسرار العربية ، طبعة ليدن ١٨٨٦م .

- الإغراب فى جدل الإعراب ، ولُمَع الأدلّة فى أصول النحو (رسالتان) تحقيق سعيد الأفغانى ، دار الفكر العربى ، بيروت ١٩٧١م ط٢ .

- الإنصاف فى مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد المكتبة التجارية (د.ت) .

- البيان فى غريب إعراب القرآن ، تحقيق طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

(٢٢) الأنبارى (أبو بكر محمد بن القاسم ٢٧١-٣٢٨هـ) .

– شرح القصائد السّبع الطُّوال الجاهليّات ، تحقيق عبدالسّلام هارون . دار المعارف ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م ط٤ .

(٢٣) ابن إياز .

– قواعد المطارحة ، تحقيق على الفضلى ، رسالة ماجستير ، دار العلوم ١٩٧٣م .

(٢٤) ابن بابشاذ .

– شرح المقدّمة النحويّة ، حققه محمد أبوالفتوح شريف ، رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة ، دار العلوم ١٩٧٤م .

(٢٥) البحترى .

– ديوان البحترى ، طبعة هندية ، القاهرة ١٣٢٩هـ/١٩١١ ط١ .

(٢٦) برجشتراسر (ج) .

– التطور النحوى للغة العربية ، نشره د. رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجى بالقاهرة ، والرفاعى بالرياض ١٩٨٢م .

(٢٧) بروكلمان (كارل) .

– فقه اللغات الساميّة ، ترجمة د. رمضان عبدالتواب ، الرياض ١٩٧٧م .

(٢٨) البغدادى (عبدالقادر بن عمر ١٠٣٠–١٠٩٢هـ) .

– خزانة الأدب ولُبُّ لباب لسان العرب ، طبعة بولاق ١٢٩٩هـ .

(٢٩) التبريزى .

– شرح ديوان الحماسة ، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد ، مطبعة حجازى ١٣٥٨هـ .

(٣٠) التفتازانى (سعد الدين) وآخرون .

– شروح التلخيص ، مطبعة السعاد ١٣٤٢هـ .

(٣١) تّمام حسّان (الدكتور) .

– اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م .

(٣٢) ثعلب (أبوالعباس أحمد بن يحيى ت٢٩١هـ) .

– شرح شعر زهير تحقيق – فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ببيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م ، ط١ .

– مجالس ثعلب ، تحقيق عبدالسلام هارون ،

القسم الأول : دار المعارف ١٩٦٩م ط٣ .

القسم الثاني : دار المعارف ١٩٨٠م ط٤ .

(٣٣) جرير .

– ديوان جرير ، دار صادر ، بيروت ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م .

(٣٤) ابن الجزرى (محمد بن محمد بن محمد بن على بن يوسف ت٨٣٣هـ) .

– النشْر فى القراءات العشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت (د.ت) .

(٣٥) ابن جنى (أبو الفتح عثمان ت٣٩٢هـ) .

– الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، دار الهدى ، بيروت ط٢ (د.ت) .

– اللُّمَع فى العربية ، تحقيق د. حسين شرف ، عالم الكتب ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م ط١ .

– المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٩م .

(٣٦) ابن الحاجب (عثمان بن عمر أبوبكر النحوى (ت٦٤٦هـ) .

– الكافية فى النحو لابن الحاجب ، والإظهار والعوامل للبركوى ، الجوائب قسطنطينية ١٣٠٢هـ .

(٣٧) حسّان بن ثابت .

– ديوان حسّان بن ثابت ، تحقيق د. سيد حنفى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م .

(٣٨) الحطيئة .

– ديوان الحطيئة بشرح السُّكَّرى ، تصحيح الشنقيطى ، مطبعة التقدم ١٣٢٣هـ .

(٣٩) حمَّادى صمُّود .

– التفكير البلاغى عند العرب (أسسه وتطوره إلى القرن السادس) منشورات الجامعة التونسية ، ١٩٨١م .

(٤٠) أبوحيَّان الغرناطى (أثير الدين محمد بن يوسف ت٧٤٥هـ) .

– ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ، تحقيق مصطفى أحمد خليل النمَّاس دكتوراه بالأزهر (د.ت) .

– البحر المحيط ، دار الفكر ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ط٢ .

– المبدع الملخص من الممتع ، تحقيق مصطفى النمَّاس ، مكتبة الأزهر ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

(٤١) ابن خالويه (أبوعبدالله الحسين بن أحمد ت٣٧٠هـ) .

– إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، مؤسسة الإيمان ، بيروت – لبنان، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية (د.ت) .

(٤٢) الخرنق .

– ديوان الخرنق ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت (د.ت) .

(٤٣) الخضرى (الشيخ محمد الدمياطى الشَّافعى ت١٨٧٠هـ) .

– حاشية الخضرى على ابن عقيل ، المطبعة العامرة الشرفية ١٣٢٠هـ .

(٤٤) داود عبده (الدكتور) .

– أبحاث فى اللغة ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٧٣م .

(٤٥) ذو الرُّمة .

– ديوان ذى الرُّمة ، تحقيق كارليل هنرى هيس ، كمبردج ١٩١٩م .

(٤٦) رؤبة بن العجاج .
- ديوان رؤبة (ضمن مجموع أشعار العرب) ، جمع وليم بن الورد ليبسك ١٩٠٣م .
(٤٧) الرضى الاسترباذى (نجم الدين محمد بن الحسن ت٦٨٦هـ) .
- شرح الكافية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط٣ ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
(٤٨) الرمانى (أبو الحسن على بن عيسى بن عبدالله ت٣٨٤هـ) .
- إعراب أبيات مُلْغِزة الإعراب ، تحقيق سعيد الأفغانى دمشق ١٩٥٨م .
- معانى الحروف تحقيق عبدالفتاح اسماعيل شلبى ، دار نهضة مصر ١٩٧٣م .
(٤٩) رمضان عبدالتواب (الدكتور) .
- التطور اللغوى (مظاهره وعلله وقوانينه) ، الخانجى بمصر والرفاعى بالرياض ١٩٨١م .
- فصول فى فقه اللغة ، الخانجى ، ط٢ (د.ت) .
- فى قواعد الساميّات ، الخانجى ، ط٣ ، ١٩٨٣م .
(٥٠) الزُبيدى (أبوبكر محمد بن الحسن ت٣٧٩هـ) .
- طبقات النحويين واللغويين ، حققه محمد أبوالفضل إبراهيم دار المعارف ١٩٨٤م .
- الواضح فى علم العربية ، تحقيق د. أمين على السيد ، دار المعارف ١٩٧٥م .
(٥١) الزجّاج (أبو إسحاق إبراهيم بن سهل ت٣١٠هـ) .
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق إبراهيم الإبيارى ، دار الكتاب المصرى ، ودار الكتاب اللبنانى ١٤٠٢/١٩٨٢م ، ط٢ .

– معانى القرآن وإعرابه ، تحقيق عبدالجليل عبده شلبى بيروت ١٩٧٢م .

(٥٢) الزجّاجى (أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق ت٣٤٠هـ) .

– أمالى الزجاجى ، تحقيق عبدالسلام هارون ، المؤسسة العربية الحديثة ط١ ، ١٣٨٢هـ .

– الإيضاح فى علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس بيروت ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م .

– الجمل فى النحو ، تحقيق على توفيق الحمد ، دار الرسالة ببيروت ، والأمل بالأردن ١٤٠٤–١٩٨٤م ، ط١ .

– مجالس العلماء ، تحقيق عبدالسلام هارون ، وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت ١٩٦٢م .

(٥٣) الزركشى (بدر الدين بن محمد بن عبدالله ت٧٩٤هـ) .

– البرهان فى علوم القرآن ، حققه محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٧٢م ، ط٢ .

(٥٤) الزمخشرى (أبوالقاسم جار الله محمود بن عمر ٤٦٧–٥٣٨هـ) .

– الأنموذج فى النحو ، طبعة الآستانة ١٢٩٩هـ .

– الكشّاف (عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل) البابى الحلبى ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م .

– المفصّل ، التقدُّم ، ١٣٢٣هـ .

(٥٥) أبوزيد القرشى .

جمهرة أشعار العرب ، بولاق ١٣٠٨هـ .

(٥٦) ابن السّرّاج (أبوبكر محمد بن السّرى ت٣١٦هـ) .

– أصول النحو ، تحقيق عبدالحسين الفتلى ، بغداد ١٩٧٣م .

(٥٧) السّكّاكى (أبويعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على ت٦٢٦هـ) .

– مفتاح العلوم ، المطبعة الميمنية ١٣١٨هـ .

(٥٨) السُّكرى .

– ديوان الهذليين ، طبعة دار الكتب ، ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م .

– شرح أشعار الهذليين ، تحقيق عبدالستار فراج ، مطبعة المدنى ١٣٨٤هـ .

(٥٩) ابن سنان الخفاجى (أبو محمد عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان ت٤٦٦هـ) .

– سرُّ الفصاحة ، شرح وتصحيح عبدالمتعال الصعيدى ، مطبعة محمد على صبيح ١٩٦٩م .

(٦٠) سيبويه (أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبرت ١٨٠هـ) .

– الكتاب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٦–١٩٧٧م .

(٦١) السيد يعقوب بكر (الدكتور) .

– إنّ وأنّ ولكنّ ، مقالة بمجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة ، المجلد الثامن عشر الجزء الأول مايو ١٩٥٨م .

(٦٢) السيرافى (أبوسعيد الحسن بن عبدالله المرزبان ت٣٦٨هـ) .

– شرح السيرافى على كتاب سيبويه ، مخطوطة مصورة مكتبة جامعة القاهرة برقم ٢٦١٨٢ .

– جزء محقق منه (الجزء الرابع) ، تحقيق د. محمد هاشم عبدالدايم ، نسخة على الآلة الكاتبة .

(٦٣) السيوطى (جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر ت٩١١هـ) .

– الإتقان فى علوم القرآن ، مصطفى البابى الحلبى ، ١٩٧٨م ط٤ .

– الأشباه والنظائر فى النحو ، تحقيق طه عبدالرؤف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٥م .

- بُغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، حققه محمد أبوالفضل إبراهيم ، الحلبى (د.ت) .

- المطالع السعيدة ، تحقيق طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية اسكندرية ١٩٨٣م .

- همع الهوامع ، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم (بالاشتراك مع عبدالسلام هارون فى الجزء الأول) ، دار البحوث العلمية ، الكويت ١٩٧٧م – ١٩٨٠م.

(٦٤) ابن الشّجرى (أبو السعادات هبة الله بن على بن حمزة ٥٤٢هـ) .

- أمالى ابن الشجرى ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٤٩هـ ، ط١ ، طبعة دار المعرفة – بيروت (د.ت) .

(٦٥) الشَّلَوْبين (أبو على عمر بن محمد ت٦٤٥هـ) .

- التوطئة ، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوّع ، دار التراث العربى ، القاهرة ١٩٧٣م .

(٦٦) الشّماخ بن ضرار الذبيانى .

- ديوان الشّماخ ، تحقيق صلاح الدين الهادى ، دار المعارف ١٩٧٧م .

(٦٧) الشنقيطى (أحمد بن الأمين) .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، مطبعة كردستان بالقاهرة .

(الجزء الأول) ، والجمالية (الجزء الثانى) ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م .

(٦٨) الصبّان (محمد بن على الصبان ت١٢٠٦هـ) .

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، الحلبى (د.ت) .

(٦٩) طاهر سليمان حمودة .

- ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ، الدار الجامعية بالإسكندرية ١٩٨٢م .

(٧٠) طرفة بن العبد .

– ديوان طرفة بشرح الأعلم ، تحقيق دُرِّيَّة الخطيب ، ولطفى الصَّقال ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .

(٧١) طُفَيل الغنوى .

– ديوانه ، تحقيق ف ، كرنكو ، ليدن ١٩٢٧م .

(٧٢) الطِّرِمَّاح بن حكيم .

– ديوانه ، تحقيق ف ، كرنكو ، ليدن ١٩٢٧م .

(٧٣) عائد كريم علوان الحريزى .

– فلسفة المنصوبات فى النحو العربى ، رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة دار العلوم ١٩٧٥م .

(٧٤) عباس حسن .

– اللغة والنحويين القديم والحديث ، دار المعارف ١٩٦٦م .

– النحو الوافى ، دار المعارف ط٥ ، ١٩٧٨م .

(٧٥) العباسى (عبدالرحيم بن عبدالرحمن بن أحمد العباسى) .

– معاهد التنصيص ، المطبعة البهية ١٣١٦هـ .

(٧٦) عبدالحكيم راضى (الدكتور) .

– نظرية اللغة فى النقد العربى ، الخانجى ١٩٨٠م .

(٧٧) عبدالسَّلام هارون .

– مُعجم شواهد العربية ، الخانجى ١٣٩٢هـ/١٩٧٢– ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م .

(٧٨) عبدالصبور شاهين (الدكتور) .

– العربية لغة العلوم والتقنية ، دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ط١ ، الدمام ١٩٨٣م .

(٧٩) عبدالله بوخلخال .

– التعبير الزمنى عند النحاة العرب ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب – جامعة

القاهرة ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

(٨٠) عبده الراجحى (الدكتور) .

– النحو العربى والدرس الحديث (بحث فى المنهج) ، دار النهضة المصرية بيروت ١٩٧٩م .

(٨١) أبوعبيدة (معمر بن المثنى ت٢١٠هـ) .

– مجاز القرآن ، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين ، الخانجى ١٩٥٥–١٩٦٢م .

(٨٢) العجاج .

– ديوانه (ضمن مجموع أشعار العرب) ، بعناية وليم بن الورد ليبسك ١٩٠٣م .

(٨٣) عدىّ بن زيد العبادى .

– ديوانه ، تحقيق محمد جبار المعيبد ، طبعة الثقافة والإرشاد ، بغداد ١٩٦٥م.

(٨٤) العَرْجى .

– ديوانه ، تحقيق خضر الطائى ورشيد العبيدى ، الشركة الإسلامية ببغداد ١٣٧٥هـ .

(٨٥) العسكرى (أبوهلال الحسن بن عبدالله بن سهل) .

– كتاب الصناعتين ، حققه على محمد البجاوى ومحمد أبوالفضل إبراهيم مطبعة عيسى البابى الحلبى ، ط٢ (د.ت) .

(٨٦) ابن عصفور (أبوالحسن على بن مؤمن ت٦٦٩هـ) .

– المقرّب ، تحقيق أحمد عبدالستار الجوارى ، وعبدالله الجبورى ، مطبعة العانى ببغداد ١٩٧١ ، ١٩٧٢م .

– الممتع فى التصريف ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ط٤ ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

(٨٧) ابن عقيل (بهاء الدين عبدالله بن عقيل ت٧٦٩هـ) .

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد نشر دار التراث بالقاهرة ، ط٢٠ ، ١٩٨٠م .

(٨٨) العُكْبرى (أبوالبقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله ٥٣٨–٦١٦هـ) .

– التبيان فى إعراب القرآن ، تحقيق على محمد البجاوى ، مطبعة عيسى البابى (د.ت) .

(٨٩) العلوى (يحيى بن حمزة بن على بن إبراهيم العُلوىَ اليمنى) .

– الطراز (المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز) طبعة دار الكتب ١٩١٤م .

(٩٠) عمر بن أبى ربيعة .

– ديوانه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨م .

(٩١) عنترة بن شداد .

– ديوانه ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م .

(٩٢) العينى (أبو محمد محمود بن شهاب الدين أبى العباس أحمد العينى) .

– المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية ، على هامش خزانة الأدب للبغدادى ، طبعة بولاق ١٢٩٩هـ .

(٩٣) الفارسى (أبو على الحسن بن أحمد بن عبدالغفار ت٣٧٧هـ) .

– الإيضاح العضدى ، تحقيق حسن شاذلى فرهود ، طبعة دار التأليف ١٩٦٩م .

(٩٤) فاضل مصطفى السّاقى .

– اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية ، رسالة ماجستير دار العلوم ١٩٦٨م .

(٩٥) الفرّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمى ت٢٠٧هـ) .

– معانى القرآن .

الجزء الأول : تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار ، الهيئة المصرية للكتاب ط٢ ، ١٩٨٠م .

الجزء الثانى : تحقيق محمد على النجار ، الدار المصرية ، للتأليف والترجمة (د.ت) .

الجزء الثالث : تحقيق عبدالفتاح اسماعيل شلبى ، مراجعة على النجدى ناصف الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢م .

(٩٦) الفرزدق .

– ديوانه ، بعناية عبدالله الصّاوى ، المكتبة التجارية ط١ ، ١٣٥٤هـ/١٩٢٦م .

(٩٧) فندريس (ج) .

– اللغة ، تعريب عبدالحميد الدواخلى ، ومحمد القصاص ، الأنجلو ١٩٥٠م.

(٩٨) القاضى عبدالجبار (القاضى أبوالحسن بن أحمد بن عبدالجبار بن خليل الهمدانى الأسد آبادى المعتزلى ت٤١٥هـ) .

– المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ، الجزء السادس عشر (إعجاز القرآن) طبعة وزارة الثقافة ط١ ، ١٩٦١م .

(٩٩) ابن قتيبة (أبومحمد عبدالله بن مسلم ٢١٣-٢٧٦هـ) .

– تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى (د.ت) .

– الشعر والشعراء ، تحقيق أحمد شاكر ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م ط٢ .

(١٠٠) القرطبى (أبوعبدالله محمد بن أحمد الأنصارى ت٦٧١هـ) .

– الجامع لأحكام القرآن ، دار الكاتب العربى ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م ط٣ .

(١٠١) القزوينى (جلال الدين محمد بن عبدالرحمن) .

– الإيضاح ، مطبعة محمد على صبيح ، ١٩٨٢م .

(١٠٢) القطامى .

– ديوانه ، تحقيق إبراهيم السامرائى ، وأحمد مطلوب (د. ت) .

(١٠٣) القفطى (جمال الدين أبوالحسن على بن يوسف) .

– إنباه الرواة على أنباه النحاة ، حققه محمد أبوالفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية للكتاب ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

(١٠٤) قيس بن الخطيم .

– ديوانه ، تحقيق محمد نجم ، وإبراهيم السامرائى ، وأحمد مطلوب مطبعة العانى ، بغداد ١٩٦٢م ط١ .

(١٠٥) قيس بن المُلَوَّح .

– ديوان مجنون ليلى ، تحقيق عبدالستار فراج ، دار مصر ١٣٨٢هـ .

(١٠٦) القيسى (مكى بن أبى طالب القيسى الأندلسى ت٤٣٧هـ) .

– الكشف عن وجوه القراءات السبع ، تحقيق محيى الدين رمضان ، دار الرسالة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

– مشكل إعراب القرآن ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، منشورات وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٥م .

(١٠٧) كاظم إبراهيم كاظم .

– الاستثناء فى التراث النحوى والبلاغى ، رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ .

(١٠٨) ابن كثير (أبوالفداء اسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى ت٧٧٤هـ) .

– تفسير القرآن العظيم ، عيسى البابى الحلبى (د.ت) .

(١٠٩) كمال محمد بشر (الدكتور) .

– دراسات فى علم اللغة ، دار المعارف ، ١٩٧١ ط٢ .

(١١٠) الكميت بن زيد (ت١٢٦هـ) .

– شرح الهاشميات لمحمد محمود الرافعى ، التمدُّن ط١ (د.ت) .

(١١١) لبيد بن ربيعة .

– ديوانه ، تحقيق إحسان عباس ، الكويت ١٩٦٢م .

(١١٢) ليلى سلّام .

–جملة الصلة فى النحو العربى ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب – جامعة القاهرة ١٩٨٣م .

(١١٣) ابن مالك (أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائى الجيّانى ت٦٧٢هـ) .

– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربى ١٩٦٨م .

(١١٤) المبّرد (أبو العباس محمد بن يزيد ٢١٠–٢٨٥هـ) .

– الكامل فى اللغة والأدب ، حققه محمد أبوالفضل إبراهيم ، والسيد شحاتة، دار نهضة مصر ١٩٥٦م .

– المقتضب ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث ، ط٢ ، ١٩٧٩م .

(١١٥) ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد ت٣٢٤هـ) .

– كتاب السبعة فى القراءات ، تحقيق د. شوقى ضيف ، دار المعارف ط٢ ، ١٩٨٠م .

(١١٦) مجمع اللغة العربية .

– فى أصول اللغة ، الجزء الثالث ، أخرجه وضبطه وعلق عليه مصطفى حجازى وضاحى عبدالباقى ، ط١ ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

(١١٧) محمد إبراهيم عبادة (الدكتور) .

– معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ، دار المعارف (د.ت) .

(١١٨) محمد حماسة عبداللطيف (الدكتور) .

- تعدُّد أوجه الإعراب فى الجملة القرآنية ، مقالة فى سلسلة (دراسات عربية وإسلامية الجزء الثانى) ، مكتبة الزهراء ، جمادى الأولى ١٤٠٤هـ/فبراير ١٩٨٤م .

- قرينة العلامة الإعرابية فى الجملة ، رسالة ماجستير دار العلوم ١٩٧٦م .

(١١٩) محمد طاهر جعفر .

- الضمائر فى القرآن الكريم ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٨٦م .

(١٢٠) محمد عيد (الدكتور) .

- فى اللغة ودراستها ، عالم الكتب ١٩٧٤م .

(١٢١) محمود السعران (الدكتور) .

- علم اللغة (مقدمة للقارئ العربى) ، دار المعارف ١٩٦٢م .

(١٢٢) محمود فهمى حجازى (الدكتور) .

- أسس علم اللغة العربية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٧٩م .

(١٢٣) المرادى (الحسن بن أم قاسم ت٧٤٩هـ) .

- توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق عبدالرحمن سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م .

- الجنَى الدَّانى فى حروف المعانى ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

(١٢٤) المرزوقى (أبو على أحمد بن محمد بن الحسن ت٤٢١هـ) .

- شرح ديوان الحماسة ، نشره أحمد أمين ، وعبدالسّلام هارون ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ط١ ، ١٣٧١هـ/١٩٥١م .

(١٢٥) مسكين الدرامى .

– ديوانه ، تحقيق خليل إبراهيم العطية ، وعبدالله الجبورى ، دار البصرى ببغداد ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م .

(١٢٦) ابن مضاء (أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن مضاء اللخمى ت٥٩٢هـ) .

– الردّ على النحاة ، تحقيق د. شوقى ضيف ، دار المعارف ط٢ ، ١٩٨٢م.

(١٢٧) ابن مقبل (تميم) .

– ديوانه ، تحقيق عزة حسن ، دمشق ١٣٨١هـ .

(١٢٨) مهدى المخزومى (الدكتور) .

– مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو ، مصطفى البابى الحلبى ١٩٥٨م .

(١٢٩) مييه (أنطوان) .

– علم اللّسان (ضمن كتاب النقد المنهجى عند العرب) ، ترجمة د. محمد مندور دار نهضة مصر للطباعة والنشر (د.ت) .

(١٣٠) النحاس (أبوجعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ت٣٣٨هـ) .

– إعراب القرآن ، تحقيق د. زهير غازى زاهد ، طبعة وزارة الأوقاف العراقية ، مطبعة العانى – بغداد ١٩٧٩م .

(١٣١) نولدكه (تيودور) .

– اللغات الساميّة ، ترجمة د. رمضان عبدالتواب دار النهضة العربية ١٩٦٣م .

(١٣٢) ابن هشام (جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصارى المصرى ت٧٦١هـ) .

– الجامع الصغير ، تحقيق د. أحمد محمود الهرميل ، الخانجى ١٤٠٠هـ ، ١٩٠٨م .

– شرح شذور الذهب ، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد ، دار الأنصار

بالقاهرة ١٩٧٨م ط١٥.

– مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، مطبعة محمد على صبيح (د.ت) .

(١٣٣) ولفنسون (إسرائيل) .

– تاريخ اللغات الساميّة ، مطبعة الاعتماد بمصر ط١ ، ١٩٢٩م .

(١٣٤) ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن على بن يعيش ت٦٤٣هـ) .

– شرح ابن يعيش على المفصّل للزمخشرى ، عالم الكتب ببيروت ، والمتنبى (د.ت) .

(١٣٥) يوهان فك .

– العربية (دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب) ، ترجمة د. عبدالحليم النجار، دار الكتاب العربى (د.ت) .

فهرس الموضوعات

الموضوع